

بعض

المحاضر دور
الجمعية
وبية سنة
١٩٠٠

962
M671
C.1

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

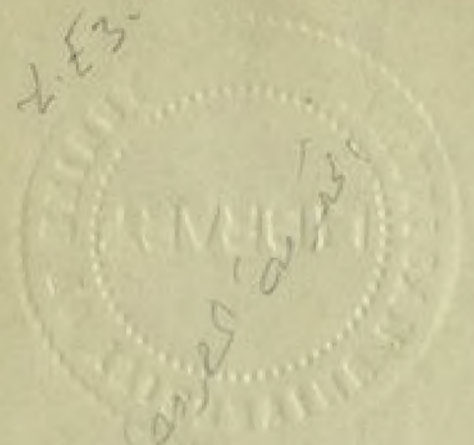






50

2.43.1



10/25 - 10/25



962
M671m A
C.1

الحكومة المصرية

الجنة العمومية

مجموعة محاضر دور انعقاد الجمعية العمومية سنة ١٩١٠

ويلىها

ملحوظات الحكومة على تقرير اللجنة المشكلة بالجمعية العمومية

لنظر مشروع الاتفاق مع شركة قناة السويس



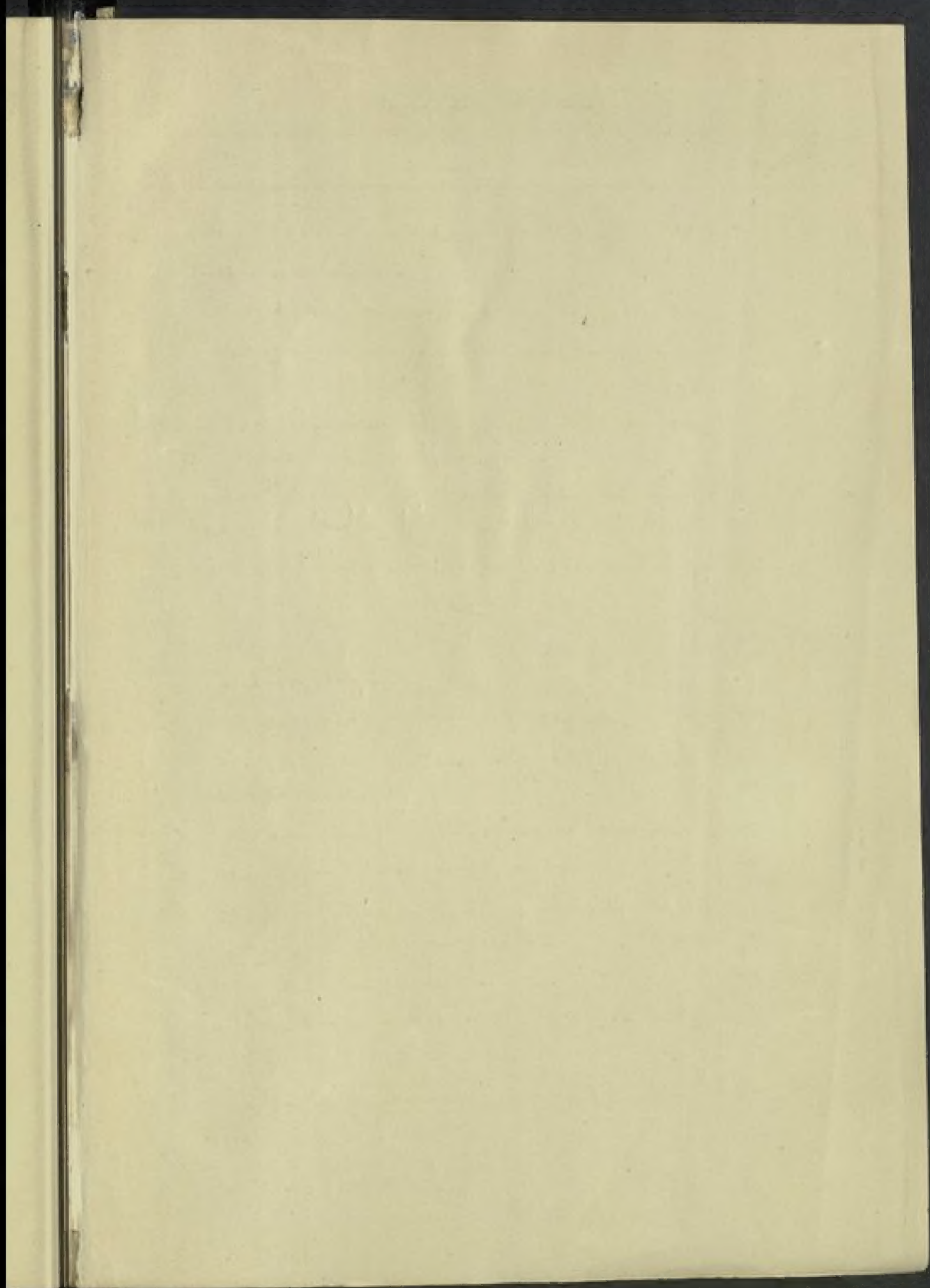
المطبعة الاميرية بمصر

١٩١٠



فهرست

محاضر الجمعية العمومية



الموضوع	صفحة
محضر افتتاح الجمعية العمومية في يوم الاربعاء ٩ فبراير سنة ١٩١٠	٣
خطبة الجناح العالي الخديوي	٣
مكتبة رئاسة مجلس النظار وصورة الأمر العالي الصادر بالنظام الجمعية	٥
مكتبة من نظارة الداخلية بتبليغ انتخاب عضو الجمعية عن مدينة	٦
رشيد	٦
كتاب من رئاسة مجلس المبعوثان بالتشكر على تهنة الجمعية للجلس	٦
المذكور في العام الماضي	٦
مكتبة رئاسة مجلس النظار والأمر العالي المتعلق بجعل جلسات	٦
الجمعية علانية	٦
مناقشة في شأن وضع لأئحة لعانية جلسات الجمعية وبيان موادها	٨ - ١٤
المذكورة والمشروع المتعلقان بالاتفاق مع شركة قناة السويس على	١٤ - ١٩
مد امتيازها	١٩ - ٢١
مناقشة تخص بالكيفية التي يبحث بها المشروع	٢١ - ٢٣
محضر جلسة يوم الخميس ١٠ فبراير سنة ١٩١٠	٢٣
لغة المناقشة في الكيفية التي يبحث بها المشروع وتقرر أنه ينظر في لجنة	٢٣ - ٢٩
التعبت الهيئة أعضائها	٢٩ - ٣١
مناقشة في حل رأى الجمعية في المشروع فطعن أو أنه شوري	٣١ - ٣٣
محضر جلسة يوم الثلاثاء ١٥ مارس سنة ١٩١٠	٣٣
الأمر العالي الصادر بتعيين حضرة صاحب السعادة محمود فهمي باشا	٣٣
رئيساً لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية	٣٣
خطبة حضرة صاحب السعادة الرئيس	٣٣ - ٣٥
عزرة الجمعية لعائلي المرحومين طهر من غالى اشا، ومحمود عبد الغفار بك	٣٥
وأيقاف الجلسة حدادا عليهما	٣٥
عزرة الجمعية لعائلة المرحوم عبد السلام بك بدر الدين	٣٥

الموضوع	صفحة
رغبة لفضيلة الشيخ حسونه النواوى فى أن يكتب لدولة الرئيس السابق بالتشكر له على ما قام به من الاعمال الجليلة وبإبلاغه أسف الهيئة على استقالة دولته	٣٥
قرار الهيئة فى الرغبات المذكورة	٣٥
مكتبة رئاسة مجلس النظار ومنها ردود النظارات على اقتراحات الجمعية العمومية فى اجتماعها سنة ١٩٠٩	٣٦
ردود نظارة الداخلية	
عما يتعلق بالأمن العام وتعيين الخفراء والنفى الإدارى	٤٢
فى موضوع تفهيم الموظفين الإداريين بأن وظائفهم قاصرة على الوصول الى الحقائق والحصول على المحرم الحقيقى	٤٢
فى موضوع تعديل نظام الخفر	٤٣
عن طلب إيجاد إدارة فى كل مركز للحفاظ على الأمن والاكتار من الداوريات	٤٣
عن طلب مراقبة المشبوهين	٤٤
فى موضوع قانون النفى الإدارى للاشقياء الذين اعتادوا على الاجراء عن طلب التشديد فى اعطاء رخص حمل السلاح	٤٤
فى موضوع لجان الصلح بين العائلات وطلب تعيين وعاظ لارشاد الناس	٤٥
عما يختص بأمر سفر الحجاج وبيع الماء كولات ومدة الحج	٤٥ - ٤٧
» » بنظام انتخاب العمدة والمشايخ ومحاكمتهم	٤٧
» » بموضوع انتخاب الاعضاء الذين تشكل منهم لجنة محاكمة أنفار خفر النيل والترع	٤٨
عما يختص بموضوع أجرة الخفر	٤٨
» » بطلب زيادة مركزين على مراكز الإدارة فى إقليم المنوفية	٤٩

الموضوع	صفحة
عما يختص بطلب عدم انقاص شئ من ميزانية مجلس على الرفازيق	٤٩
» » بطلب جعل اختصاص محافظة دمياط بالنسبة الى	
تفر دمياط اختصاصا كاملا من حيث هي محافظة	٥٠
عما يختص بطلب عمل مناقصات عما تريد مصلحة الصحة من	
الادوات أو العمارات وأن تقدم بيانا لما تصرفه في مقاومة الامراض	
الوبائية مع التنبيه على موظفي المستشفيات والممرضين باستعمال اللين	
في معاملة المرضى والاعتناء بأمر الاغذية فيها	٥١ - ٥٢
عما يختص بطلب ايجاد طبيين اختصاصيين في كل مستشفى من	
مستشفيات المديرية يكون أحدهما لمعالجة الرمد والآخر للامراض	
الباطنية وتخصيص طبيب المستشفى للجراحة مع الرجاء للحكومة	
بتنفيذ وصية السير ارست كاسل بأن يكون الاطباء الذين يعملون	
في المستشفيات الرمدية (المتفلة) كلهم مصريين	٥٢
عما يختص بحلات الميسر وقهاوى الخشيش	٥٣
» » بطلب بذل الجهد في منع كل ما يخالف الآداب والاخلاق	
كبرجحة النساء وانتشار النسق والفجور وغير ذلك	٥٣
عما يختص بطلب اعتناء الحكومة بايجاد العمال الازميين لزيادة دودة	
القطن كما فعلت منذ سنتين تقريبا	٥٣ - ٥٤
ردود نظارة الحفائير	
على ما يتعلق بطلب اصلاح المحاكم الشرعية والبناء فلم في كل محكمة	
مديرية لتنفيذ احكام النفقات وغيرها والنظر في أمر محكمة مديرية الدقهلية	٥٦
على ما يتعلق بطلب اعادة نظام قاضي التحقيق واعادة الدرجة	
الابتدائية كما كانت وعلى الاخص التصريح باستئناف احكام الاعدام	٥٦
على ما يتعلق بطلب ايجاد محكمة استئناف لفضاها المدنية بأسبوط	٥٧ - ٥٨
على ما يتعلق بطلب تشكيل محكمة جزئية بناحية ادفو بصغة دائمة	٥٨
على ما يتعلق بطلب إلغاء المحاكم المركزية والاستعاضة عنها بمحاكم جزئية	٥٨

الموضوع	صفحة
على ما يتعلق بطلب أن يجعل لكل مركز قلم خاص لتسجيل الاختام والامضاءات ووجود تقاش للاختام بكل مركز ودفع لبطنة الاختام	٥٨
على ما يتعلق بطلب زيادة القضاء لانجاز القضايا الكثيرة الموجودة بالمحاكم الجزئية	٥٩
على ما يتعلق بطلب ايجاد محكمة جزئية أو محكمة كبرى بالعريش	٥٩
على ما يتعلق بطلب تخفيض الرسوم القضائية الاهلية والشرعية والغاء رسوم الوقف ماعدا رسم الضبط والتحرير	٥٩
على ما يتعلق بطلب محاكمة مجرمي الاجانب أمام المحاكم المختلطة	٦٠
على ما يتعلق بطلب ايجاد عضوية في كل مركز يتفرغ لتحقيق الوقائع الجنائية من وقت حصولها	٦٠
على ما يتعلق بطلب مراقبة الاوصياء والقوام الخ	٦٠
ردود نظارة المالية	
على ما يتعلق بطلب تداول الازمة المالية	٦٢
على ما يتعلق بطلب الغاء عشور النخيل	٦٢
على ما يتعلق بطلب الغاء عوائد معادى النيل	٦٣
على ما يتعلق بطلب زيادة الرسوم الخيرية على المسكرات وتخصيص ما يجمع من الزيادة لتوسيع نطاق التعليم الخيري	٦٣
على ما يتعلق بطلب تعديل أوضاع أموال الاطيان ببعض المديرات	٦٣
على ما يتعلق بطلب أن تقبل الحكومة من مسترعي أطيان الميرى الذين قد صدقت نظارة المالية على البيع لهم بالممارسة ١٠ في المائة من الثمن وتبسط الباقي على ٥ أقساط سنوية تدفع مع القسط الأخير من أموال كل سنة	٦٦
على ما يتعلق بطلب أن تصرح الحكومة ببيع أطيان الميرى الواقعة بين نفيسة والقنطرة وبور سعيد الى الأهالي الذين عرضوا عن رغبتهم تصليحها ولكن الحكومة رفضت طلبهم	٦٦

الموضوع	صفحة
على مايتعلق بطلب أن تتبع الحكومة أطيانها للاهالى بالتقسيم على مدد غايتها ١٥ سنة بمثل ماأباعت الدائرة السنية أطيانها للاهالى بشرط أن يكون لاهالى البلاد التى بها أطيان الحكومة حق الاولوية عن غيرهم الخ	٦٧
على مايتعلق بطلب أن مصلحة الدومين لا تقيد المشتريين منها بعدم البيع الى الغير الخ	٦٨
على مايتعلق بطلب أن الحكومة تنفذ وعددها من جهة استيفاء العجز بأطيان الاهالى من أملاك الميرى عملا بأحكام القانون المسمى	٦٨
على مايتعلق بطلب التساهل فى التصريح بإنشاء معامل للغزل مع عدم وضع رسوم مرتفعة عليها	٦٩
على مايتعلق بطلب إنشاء نقابات زراعية ومساعدتها	٦٩
على مايتعلق بطلب أن تسعى الحكومة لدى البنك الزراعى والبنوك الأخرى لمساعدة المدينين	٦٩
على مايتعلق بطلب تشكيل لجنة أهلية تستولى على تركات من يموت من المسلمين بغير وارث وتصرفها فى المنافع العامة للمسلمين	٧٠
ردود نظارة الاشغال العمومية	
على مايتعلق بطلب تعميم المكادام والرش والنور فى شوارع وحارات مدينة القاهرة	٧٣
على مايتعلق بطلب عقد جمعية سنوية لتقرير المناوبات بمراعاة نصيرها	٧٣
على مايتعلق بطلب سن قانون للرى	٧٤
تعديل قانون الترع والجسور	٧٤
برى الشرافى والمناوبات	٧٤ - ٧٧
اعفاء الاهالى من خطاره شواطئ النيل	٧٧
تعديل طريقة محاكمة مخالفات الترع والجسور	
والرى على المحاكم الأهلية والغاء اللجان الادارية	٧٧ - ٧٨

الموضوع	صفحة
على مايتعلق بطلب تطهير بحرى مينا السويس	٧٨
على مايتعلق بطلب استثناء الاراضى الزراعية الكائنة بضواحي السويس من نظام المناوبة	٧٨ - ٧٩
على مايتعلق بطلب انشاء مصرف بالاراضى الواقعة شرق الترع الاجتماعية بجهة السويس	٧٩
على مايتعلق بطلب مخافة قومانية المياه بالسويس تخفيض أثمان المياه	٧٩
على مايتعلق بطلب توسيع نطاق الاراضى الزراعية على طول ترعة بور سعيد	٧٩
على مايتعلق بطلب المساواة فى جميع مرافق النظافة والرش بين الافرنج وحى العرب ببورسعيد	٧٩
على مايتعلق بطلب توصيل مياه الري الى الاراضى الواقعة غرب السكة الحديد بضواحي مدينة السويس	٧٩
على مايتعلق بطلب اعطاء تطهير الترع للزارعين الذين يستفدون منها أسوة بالمقاولين	٨٠
على مايتعلق بطلب وضع تعريفة للترع والمصارف العمومية	٨٠
تسهيل اعطاء الرخص المختصة بالآلات الرافعة وعدم لزوم تجديدنها عند انتقال الملكية	٨٠
على مايتعلق بطلب اطلاق الحرية للزارعين بأن يستعملوا لمروور مياه الآبار الارتوازية المساقى المعدة لمروور مياه الآلات المستعمدة مياهها من النيل	٨١
على مايتعلق بطلب اتخاذ الوسائل اللازمة لتسهيل الحصول على الرخص لاقامة الآلات الرافعة فى الوجه القبلى	٨١
على مايتعلق بطلب اقامة آلات رافعة للمرى فى اقليم أسوان	٨١
على مايتعلق بطلب ابقاء مقادير من الماء فى أنواع الترع وبحارى المياه باقليم الفيوم للانتفاع بها للشرب فى أثناء المناوبات	٨٢

الموضوع	صفحة
على مايتعلق بطلب اصلاح مصرف بحرقاقوس	٨٢
على مايتعلق بطلب معافاة الالهاني من النفقات اللازمة لحفارة	
المواقع الاثرية التي يؤخذ منها السياح	٨٢
على مايتعلق بطلب تخفيض التعريفة في السكك الحديدية ...	٨٢
على مايتعلق بطلب لمنع اختلال النظام في مصلحة السكة الحديد	٨٣
على مايتعلق بطلب انشاء سكك حديد ضيقة في اقليم المنوفية ...	٨٣
على مايتعلق بطلب تمديد الخط المترو الى الصالحية لحد القنطرة	٨٤
على مايتعلق بطلب اجراء اللازم لمنع الفس في البضائع المتقولة	
في السكة الحديد الاميرية	٨٤
على مايتعلق بطلب انشاء نفق تحت السكة الحديد بالقازيق أو ابطال	
الخط الموجود بداخل البندر	٨٤
على مايتعلق بطلب انشاء سكة حديد تتصل الى العريش	٨٥
على مايتعلق بطلب تمديد سكة حديد حلوان الى اقاصى مركز الصف	٨٥
على مايتعلق بطلب انشاء سكة حديد اميرية تمر على شاطئ النيل	
من بنا الى قناطر الدثنا	٨٥
على مايتعلق بطلب انشاء سكك زراعية في اقليم الغربية واقامة	
خطوط تليفونية في جميع بلاده وانشاء سكة حديد تتصل انحاء	
بعضها	٨٦
ردود نظارة المعارف العمومية	
على مايتعلق بطلب ايجاد مدرسة ابتدائية بكل مركز ومدرسة	
ثانوية بعاصمة كل مديرية وتوسيع الاقسام الداخلية بالمدارس الثانوية	٨٨
على مايتعلق بطلب تخفيض اجور التعليم بالمدارس الاميرية ...	٨٩
على مايتعلق بطلب ادخال التربية التجارية في برامج المدارس	
الابتدائية والثانوية وانشاء مدرسة عالية لتعليم التجارة والاقتصاد	
السياسي والمالى	٨٩

الموضوع	صفحة
على ما يتعلق بطلب الاكثار من مدارس معلمى الكتاتيب وتحسين مربيات طلبتها	٨٩
على ما يتعلق بطلب انشاء مدرستين أميريتين فى مدينة العرش والاستماعيلية	٩٠
على ما يتعلق بطلب انشاء مدرسة للبنات فى الاسكندرية ومدرسة ثانية للذكور فيها تكون بها اللغة الفرنسية لغة رسمية	٩٠
على ما يتعلق بطلب اعفاء طلبة المدارس الثانوية من الخدمة العسكرية	٩٠
على ما يتعلق بطلب الاعثناء بالتعليم واستبدال غير الأكفاء من المعلمين مناقشة فى شأن طبع تقرير اللجنة التى تنظر مشروع القتال عند تقديمه للمرأسمة وتوزيعه على حضرات الاعضاء قبل نظره بالهيئة وقرار الهيئة فى ذلك	٩١ - ٩٦
محضر جلسة يوم السبت ١٩ مارس سنة ١٩١٠	٩٧
بيان لطلب حضرة فتح الله بك بركات فى العام الماضى انشاء سكة حديد تصل أنحاء إقليم مديرية الغربية ببعضها	٩٧
اقتراح حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش فى شأن بركات من يتوفى من المسلمين ولا وارث له	٩٧
جدول ببيان الاقتراحات التى تقدمت فى هذه الجلسة	٩٨
اقتراح حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش بطلب تأليف مجلة للاحكام الشرعية عموما وخصوصا لمسائل الاوقاف وما يتعلق بالاحكام الشخصية	١٠٢
اقتراح حضرة محمد فتح الله بك بركات فى شأن ما طلبه مجلس الشورى من تقديم مشروع يمنح المجلس حق سؤال النظار	١٠٢
مناقشة على اقتراح حضرة عبد اللطيف الصوفانى بك فى منح الأمة مجلسا نيابيا	١٠٣
اقتراح لحضرته بطلب إلغاء قانون المطبوعات الحالى	١٠٣

الموضوع	صفحة
طلب تعديل اللائحة الداخلية للجمعية العمومية وإحالة ذلك على اللجنة المشكلة لنظر مشروع قناة السويس	١٠٤
محضر جلسة يوم الاثنين ٢١ مارس سنة ١٩١٠	١٠٥
صورة تقرير لجنة مشروع مذ اعتبار شركة قناة السويس	١٠٦-١٤٢
مناقشة على طبع التقرير وتوزيعه على حضرات الاعضاء قبل البت فيه بالهيئة	١٤٢ و ١٤٣
مناقشة في الكيفية التي تنظر بها الاقتراحات المقدمة	١٤٣-١٤٧
جدول بيان الاقتراحات التي تقدمت في هذه الجلسة	١٤٧-١٥١
محضر جلسة يوم الخميس ٢٤ مارس سنة ١٩١٠	١٥٣
رد الحكومة على طلب عقد الجمعية العمومية مرة في كل سنة	١٥٤
رد الحكومة على طلب تشكيل نظارة للزراعة	١٥٤
جدول بيان اقتراحات تقدمت في الجلسة المذكورة	١٥٥
اقتراح لحضرة فتح الله بركات بك بطلب توصيل ترعه بطيم الى آخر بلاد مركز البرلس	١٥٦
اقتراح لحضرة فتح الله بركات بك بطلب تحويل قضايها الى مركز البرلس على محكمة دسوق الاهلية	١٥٦
اقتراح لحضرة السيد حسين القصبي في شأن مياه الشرب بمدينة طنطا	١٥٦
صورة ما اقترح بطلب مشاركة الامة مع الحكومة	١٥٨
صورة ما اقترح بطلب منع مصر مجلسا ثانيا	١٥٨-١٦٦
مناقشة في الاقتراحات المذكورة وما تقرر فيها	١٦١-١٧٥
صورة ما اقترح بطلب تعديل طريقة انتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين ومناقشته وما تقرر فيه	١٧٥ و ١٧٦
صورة ما اقترح بطلب اصدار قانون لشروط توجيه الاسئلة للنظار من أعضاء مجلس شورى القوانين ومناقشته وما تقرر فيه	١٧٧-١٨٠

(تابع) فهرست محاضر الجمعية العمومية

ي

الموضوع	صفحة
صورة ما اقترح بطلب انشاء نظارة للزراعة وما تقرر فيه	١٨٠-١٨٣
محضر جلسة يوم السبت ٢٦ مارس سنة ١٩١٠	١٨٣
جدول بيان الاقتراحات التي قدمت في جلسة هذا اليوم	١٨٤
صورة ما اقترح برغبة انتخاب وفد لزيارة البلاد المشابهة لمصر في جوها	
لدرس حالتها الزراعية وقرار الهيئة فيه	١٨٤-١٨٥
صورة ما اقترح بطلب سن قانون للانتخابات الزراعية وقرار الهيئة فيه	
صورة ما اقترح بطلب جعل مدينة العريش تابعة الى الداخلية لا الى	
الحربية وقرار الهيئة فيه	١٨٧-١٨٩
صورة ما اقترح بطلب انشاء معهد ديني في كل مديرية ومحافظة الخ	
وقرار الهيئة فيه	١٨٩-١٩٠
صورة ما اقترح بشأن الآثار العربية وقرار الهيئة فيه	١٩٠-١٩١
» » بطلب الترخيص باعادة زراعة الدخان وقرار الهيئة فيه	
صورة ما اقترح بطلب انتخاب أحد عضوي المركز بمجلس المديرية	
عن مركز آخر ومناقشة فيه وقرار الهيئة عليه	١٩٢-١٩٤
صورة ما اقترح بطلب أن يكون انتخاب أعضاء مجالس المديريات	
بواسطة مندوبي بلاد المديرية وقرار الهيئة فيه	١٩٤-١٩٦
صورة ما اقترح في شأن أن يكون مندوبو البلاد الذين ينتخبون	
أعضاء مجالس المديريات والجمعية العمومية يعرفون القراءة والكتابة	
وعمر كل منهم ٢٥ سنة على الأقل . وقرار الهيئة فيه	١٩٦-١٩٧
صورة ما اقترح بخصوص الخمسين جنيتها المشروط دفعها فيمن	
ينتخب لمضوية مجالس المديرية	١٩٨
صورة ما اقترح بخصوص المال الذي يدفعه أعضاء مجالس مديرية	
اسوان	١٩٩
قرار الهيئة في الاقتراحات المذكورة	١٩٩

الموضوع	صفحة
صورة ما اقترح بطلب معافاة عضوى مركز الثمن شرط دفع ال ٥٠ جنيها وقرار الهيئة فيه	١٩٩
صورة ما اقترح بطلب جعل جلسات مجالس المديريات علينية وقرار الهيئة فيه	٢٠٠-١٩٩
صورة ما اقترح في شأن انتخاب أعضاء لجان الشياخات ومناقشة فيها وقرار الهيئة فيه	٢٠٣-٢٠١
صورة ما اقترح بشأن لجان محاللات الترع والجسور وما تقرره فيه ...	٢٠٦-٢٠٣
محضر جلسة يوم الاربعاء ٣٠ مارس سنة ١٩١٠	٢٠٧
جدول بديان الاقتراحات التي تقدمت في جلسة هذا اليوم	٢٠٨
كلام عن تقرير لجنة مشروع القناة وعن ملاحظات الحكومة الموعود بتقديمها عليه	٢١٠-٢٠٩
صورة اقتراح بشأن اصلاح نظام العمدة والمشايخ ومناقشة عليه وقرار الهيئة فيه	٢١٤-٢١٠
صورة اقتراح بطلب أن يكون تعيين العمدة بانتخاب الاهالى ومناقشة عليه وقرار الهيئة فيه	٢١٨-٢١٤
صورة اقتراح بشأن زيادة عدد الخفر وايجاد دوريات لحفظ الأمن وقرار الهيئة فيه	٢١٨
صورة ما اقترح بطلب إعادة محافظة رشيد وقرار الهيئة فيه ...	٢١٩-٢١٨
» » » زيادة مركز في بندر بنها بمديرية القليوبية ومناقشة عليه وقرار الهيئة فيه	٢٢١-٢١٩
صورة ما اقترح بطلب ابدال نقطة البوليس الموجودة بحوش عيسى بمركز وقرار الهيئة فيه	٢٢١
صورة اقتراح بشأن من لم يبلغ عن دودة القطن وقرار الهيئة فيه ...	٢٢٢-٢٢١
صورة ما اقترح بشأن تقرير زراعة ثلث زمام الاراضى فطما بطريقة اجبارية ومناقشة عليهما وقرار الهيئة فيهما	٢٢٤-٢٢٢

الموضوع	صفحة
صورة ما اقترح بطلب جعل مسائل الري المستعجلة واعطاء رخص الوابورات من اختصاص مجالس المديريات برأى قطعي ومناقشة عليه وقرار الهيئة فيه	٢٢٧-٢٢٤
صورة اقتراح بطلب انشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة وقرار الهيئة فيه وملاحظات لسعادة اسماعيل اباضه باشا عليه	٢٢٧-٢٣٠
صورة اقتراح بشأن تنظيف الشوارع والحوارى من مياه الامطار وقرار الهيئة فيه	٢٣٠-٢٣١
صورة اقتراح بشأن طريقة ترشيح مياه الشرب في مدينة القاهرة ومناقشة عليه وقرار الهيئة فيه	٢٣١-٢٣٥
صورة ما اقترح بشأن العودة في مدن الاقاليم للشرب من مياه النيل وقرار الهيئة فيهما	٢٣٥-٢٣٧
صورة ما اقترح بطلب سن قانون للصحافة أساسه الحرية الصحافية يطبق على المصريين والاجانب	٢٣٧-٢٣٩
صورة ما اقترح بطلب إلغاء قانون المطبوعات وقرار الهيئة فيه	٢٣٩-٢٤٥
" " في موضوع سفر الحجاج وقرار الهيئة فيه	٢٤٥-٢٤٩
محضر جلسة يوم السبت ٢ ابريل سنة ١٩١٠	٢٥١
جدول بيان الاقتراحات التي قدمت في جلسة هذا اليوم	٢٥٢
اقتراح بطلب إعادة مركز العطف للعطف اذا أجيب طلب إعادة محافظة رشيد	٢٥٣
صورة ما اقترح بطلب إعفاء الاهالى من أجرة الخمر ومناقشة عليه وقرار الهيئة فيه	٢٥٣-٢٥٤
صورة ما اقترح بطلب دفع أجرة للاهالى على أنعابهم في حفر النيل ودفع عن الاحطاب التي يقدمونها لتقوية الجسور وقرار الهيئة فيه	٢٥٤-٢٥٥
صورة ما اقترح بطلب بناء محل لمركز ديوان مديرية الجيزة في نفس البندر ومناقشة عليه وقرار الهيئة فيه	٢٥٥-٢٥٧

الموضوع	الصفحة
صورة ما اقترح برغبة تشكيل بخان للصلح بين العائلات ومناقشة عليه وقرار الهيئة فيه	٢٥٧
صورة ما اقترح بطلب التماس الحكومة لتنفيذ لائحة التبريد واصلاح طرق المتاجر وقرار الهيئة فيه	٢٥٨-٢٥٩
صورة ما اقترح بطلب ايجاد مصارف مديرية المنوفية واقتراح آخر بطلب تعميمها بكل جهات القطر وقرار الهيئة فيهما	٢٥٩-٢٦١
صورة ما اقترح بطلب مصرف لاطيان رشيد وقرار الهيئة فيه ...	٢٦١-٢٦٢
صورة ما اقترح بشأن مصارف مديرية الدقهلية وقرار الهيئة فيه...	٢٦٢-٢٦٤
كلمة لحضرة عبد اللطيف الصوفاني بك لتعلق بالمصارف وبالترح صورة الاقتراح المتعلق بتوصيل ترعة بلطيم الى آخر بلاد مركا البرلس وقرار الهيئة فيه	٢٦٥-٢٦٦
صورة اقتراح بطلب انشاء قناة حجاز على فرع رشيد وقرار الهيئة فيه	٢٦٦
» » بخصوص حالة الري شرق مديرية البحيرة وقرار الهيئة فيه	٢٦٦-٢٦٨
صورة اقتراح بطلب التصريح بمرور مياه الآبار الارتنوازية في اراضي الغير وقرار الهيئة فيه	٢٦٨
صورة اقتراح برغبة ان يسمح لاصحاب الآلات الرافعة المركبة على النيل الشرق والغرب برى الشرايف في أى وقت وقرار الهيئة فيه	٢٦٩
صورة ما اقترح بطلب مائة سكة حديدية بحملة اقليم وقرار الهيئة فيه	٢٦٩-٢٧٥
مناقشة في رغبة لحضرة مرقس بك سمكة بخصوص تشكيل لجنة تنحصر الاقتراحات التي لها تأثير على الميزانية وعلى الاحياطي ...	٢٧٥
صورة اقتراح بشأن شركة الآبار الارتنوازية بقنا واسوان ومناقشة عليه وقرار الهيئة فيه	٢٧٦-٢٧٧
صورة اقتراح برغبة ان يسمح الى الاهالى اخذ التربة التي تفرغ لاراضيهم من قاع الترغ الصيفية زمن الخفاف وقرار الهيئة فيه ...	٢٧٧

الموضوع	صفحة
صورة ما اقترح بخصوص زيادة التعليم الابتدائي وجعله اجباريا والشاء قسم تجهيزي للبنين وقسم ابتدائي للبنات على طراز المدرسة السعيدية في كل عاصمة من عواصم المدير يات ومناقشة عليه ورأى الهيئة فيه	٢٧٧-٢٨٠
صورة ما اقترح بطلب انشاء مدارس ثانوية وابتدائية ورد سعادة ناظر الحفانية عليه وقرار الهيئة فيه	٢٨٠-٢٨٣
صورة ما اقترح بطلب انشاء مدرسة ابتدائية بكل من مدينة الاقصر ومركز الصف واعادة مدرسة رشيد وقرار الهيئة فيه	٢٨٤-٢٨٥
صورة ما اقترح بطلب ايجاد مدرسة حقوق أخرى ورد سعادة ناظر الحفانية عليه وقرار الهيئة فيه	٢٨٥-٢٨٦
صورة ما اقترح بطلب توسيع مدرسة الصنائع بالمنصورة ورد سعادة ناظر المعارف عليه وقرار الهيئة فيه	٢٨٦-٢٨٧
صورة ما اقترح بطلب اصلاح مدرسة الطب وبيانات سعادة محمد علوي باشا عن هذه المدرسة وقرار الهيئة في ذلك	٢٨٧-٢٨٩
صورة ما اقترح بطلب مساعدة الجامعة المصرية ومناقشة عليه وقرار الهيئة فيه	٢٨٩-٢٩٢
محضر جلسة يوم الاثنين ٤ ابريل سنة ١٩١٠	٢٩٢
ملاحظات على محضر الجلسة الماضية	٢٩٢-٢٩٤
كلمة لسعادة محمود سليمان باشا في شأن ما اقترح بطلب انشاء مدرسة ثانوية بأسبوط وقرار الهيئة فيه	٢٩٥-٢٩٦
صورة ما اقترح بطلب أن الحكومة تشتري ما يلزمها من الغلال من حاصلات مصر وبيان لاقتراحات قدمت بعد الجلسة الماضية	٢٩٦
مادار من المناقشة في شأن تلاوة ملاحظات الحكومة على تقرير لجنة مشروع القناة التي توزعت على الاعضاء وعدم تلاوتها وقرار الهيئة في ذلك وهذه الملاحظات الواردة في آخر هذه المجموعة	٢٩٧-٢٩٩

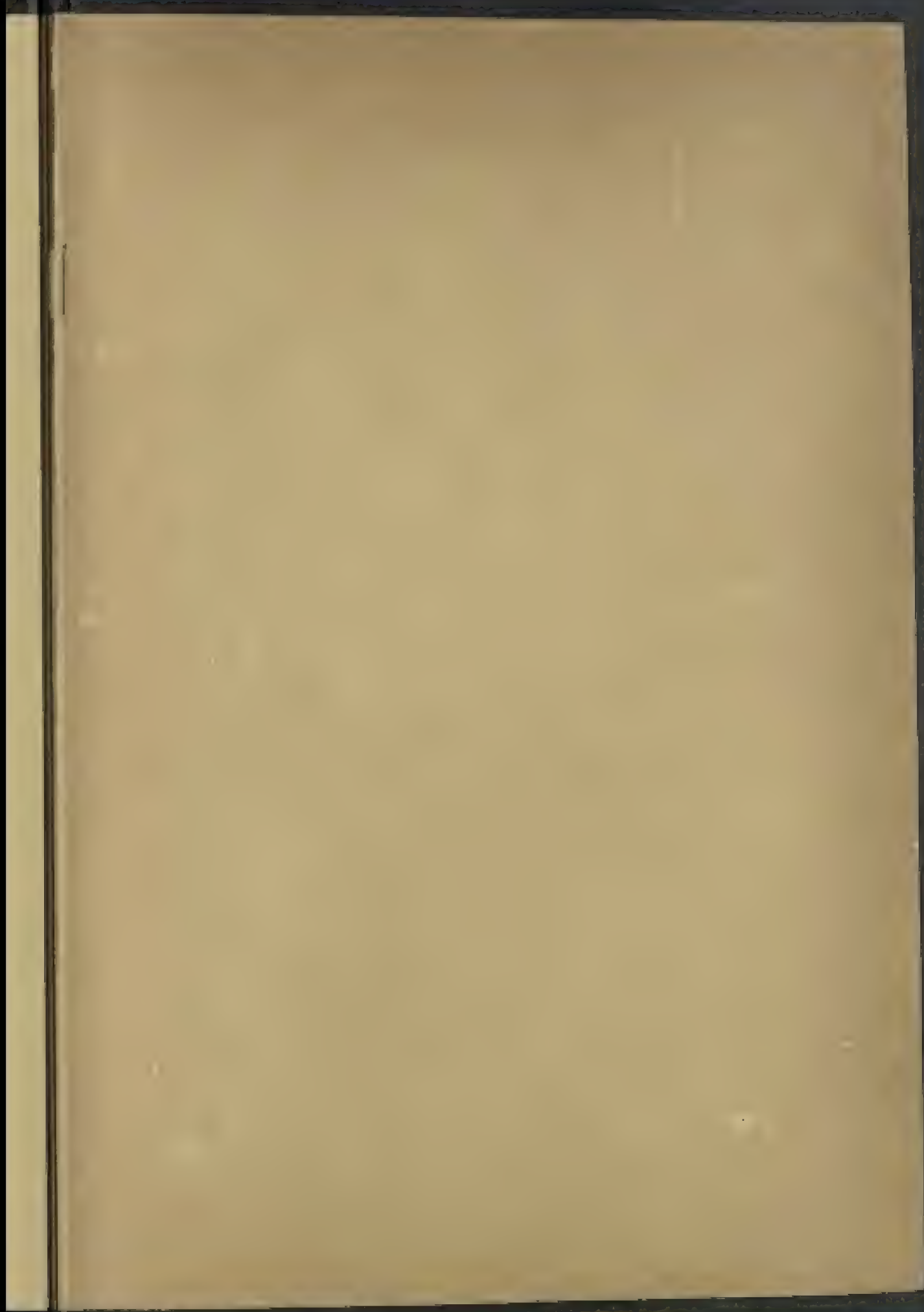
الموضوع	صفحة
صورة ما اقترح بشأن تخفيض مصاريف التعليم عن الطلبة الذين يأتون من مديرية أسوان وما تقرر فيه	٣٥٠-٣٥١
صورة ما اقترح بطلب بيع أطيان الميرى للاهالى بالتقسيط وبيع ما هو منها بأسوان لاهاليها وما تقرر فيه	٣٥١-٣٥٥
صورة ما اقترح بشأن تقسيط ائتمان أطيان الحكومة التي تمارست فيها مع أرباب الشأن بواسطة اللجان المختصة وما تقرر فيه	٣٥٦
صورة ما اقترح في شأن ادارة أملاك الميرى الخزة وما تقرر فيه ..	٣٥٦-٣٥٧
» » » تركت من يتوفى من المسلمين بلا وارث وما دار من المناقشة عليه وما تقرر فيه	٣٥٧-٣٦٠
صورة ما اقترح في شأن الغاء عشر النخيل وما تقرر فيه	٣٦٠-٣٦٣
» » » عوائد المعادى وما تقرر فيه	٣٦٤
» » » اعطاء حرية الدفاع للموظف المحال على مجلس التأديب وما تقرر فيه	٣٦٤
صورة ما اقترح في شأن أن لا يكون رئيس الموظف المحال على مجلس التأديب عضوا في ذلك المجلس وما تقرر فيه	٣٦٤-٣٦٥
صورة ما اقترح في شأن المحجز على مرتب الموظف اذا استدعاه وما تقرر فيه	٣٦٥-٣٦٦
صورة ما اقترح في شأن الاراضى التي نزع ملكيتها للترع والمساقى بمديرية أسوان وما تقرر فيه	٣٦٦-٣٦٧
صورة ما اقترح في شأن الحبوب التي تلزم للحكومة وما تقرر فيه ..	٣٦٧
» » » زيادة عدد القضاة بالمحاكم الاهلية وما تقرر فيه	٣٦٧-٣٦٨
صورة ما اقترح في شأن جعل القضاة غير قابلين للعزل ولا التنقل وما تقرر فيه	٣٦٨
صورة ما اقترح في شأن ترقية القضاة وما تقرر فيه	٣٦٨-٣٦٩

الموضوع	صفحة
صورة ما اقترح بشأن احترام قرارات الجمعيات العمومية للمحاكم الاهلية وما تقر فيه	٣٦٩
صورة ما اقترح بشأن الغاء لجنة المراقبة واستبدالها بمحكمة تقض وابرام دائمة مستقلة وما دار من المناقشات عليه وما تقر فيه	٣٧١-٣٦٩
صورة ما اقترح في شأن الغرامة الواردة في قانون قاضي التحضير ومناقشة بين سعادة اباظه باشا وسعادة ناظر الخارجية في شأن القانون المذكور وما تقر في ذلك	٣٧٥-٣٧١
صورة ما اقترح بشأن جعل نظر القضايا الجنائية من اختصاص المحاكم الابتدائية ثم الاستثنائية واعادة الدرجة الابتدائية في نظر قضايا الجنابات وما تقر فيه	٣٧٧-٣٧٦
صورة ما اقترح بشأن أن يكون رأى المفتي معدودا عند استفتائه في قضايا الاعدام ورة عطوفة رئيس النظار عليه وما تقر فيه	٣٧٨
صورة ما اقترح طالب انشاء محكمة بحرية برشيد وما تقر فيه	٣٧٩-٣٧٨
» » » نظر قضايا مركز المجلس بمحكمة دسوق الاهلية وما تقر فيه	٣٧٩
صورة ما اقترح بشأن اعتبار تسليف الاموال بفائدة أكثر من المعددة قانونا جعلة وما تقر فيه واقترح بطلب تنزيل فائدة ما يعطى من البنك الاهلى والبنك الزراعى الى ٥ ٪	٣٨١-٣٧٩
صورة ما اقترح بشأن تحويل القاضى الشرعى حق الحبس في مواد المخالفات وتحويل المحاكم الشرعية الحق في تنفيذ أحكامها بما تقتضيه الشريعة الغراء وما تقر فيه	٣٨٤-٣٨١
صورة ما اقترح بطلب ايجاد مجلة تبين الاحكام الشرعية وما تقر فيه	٣٨٥-٣٨٤
صورة ما اقترح بطلب الغاء الرسوم التى تؤخذ على ما يوقف لأوجه البر والاحسان وما تقر فيه	٣٨٥

الموضوع	صفحة
صورة ما اقترح في شأن المجالس الحسبية وما تقرر فيه	٣٨٥-٣٩٠
..... » » » انتشار شهود الزور » »	٣٩٠-٣٩١
..... » » » ابقاء دفتر خانة محكمة اصوات الشرعية	٣٩١-٣٩٢
..... » » » باسوان وعدم نقلها لقنا وما تقرر فيه	٣٩٢
صورة ما اقترح بشأن اعداد بناء للمحكمة الشرعية الكبرى وما تقرر فيه	٣٩٢-٣٩٥
صورة ما اقترح بشأن تعديل قانون القردة العسكرية وما تقرر فيه	٣٩٥
صورة ما اقترح بشأن جعل ترعة الرمادى صيفية وما تقرر فيه	٣٩٥
صورة ما اقترح بشأن انشاء مصرف للرى فى بنى سويف وما تقرر فيه	٣٩٥
صورة ما اقترح بشأن طلب اعداد قانون يجعل للجمعية العمومية حق	٣٩٦-٣٩٥
سؤال حضرات النظار وما تقرر فيه	٣٩٦
صورة ما اقترح بشأن اطياف الفرق السلطاني بمديرية الفيوم	٣٩٦
وما تقرر فيه	٣٩٧
محضر جلسة يوم الاربعاء ٦ ابريل سنة ١٩١٠	٣٩٨
ملاحظة على محضر الجلسة الماضية	٣٩٩
محضر جلسة يوم الخميس ٧ ابريل سنة ١٩١٠	٣٩٩
صورة مكتبة نظارة الداخلية بشأن انتخاب حضرة أحمد حبيب بك	٣٩٩
عضوا يجلس شورى القوانين عن مديرية المنوفية	٤٠٠
كلام لسعادة أباظه باشا وحضرة فتح الله بك عن مشروع القناة	٤٠١-٤٢٣
صورة بيانات مقدمة من أعضاء اللجنة السابق تشكيلها لنظر	٤٢٣-٤٣٢
مشروع القناة بشأن هذا المشروع	٤٣٢-٤٣٣
مناقشات بين حضرات الاعضاء وسعادة ناظر الخفانية بشأن انتهاء	٤٣٣-٤٣٣
المذكرة فى المشروع المذكور وعدم انتهائها وقرار الهيئة برفض المشروع	٤٣٣-٤٣٣
صورة ما اقترح بشأن السلف التى تعطى للاهالى من البنك الاهلى	٤٣٣-٤٣٣
ومن البنك الزراعى وما تقرر فيه	٤٣٣-٤٣٣

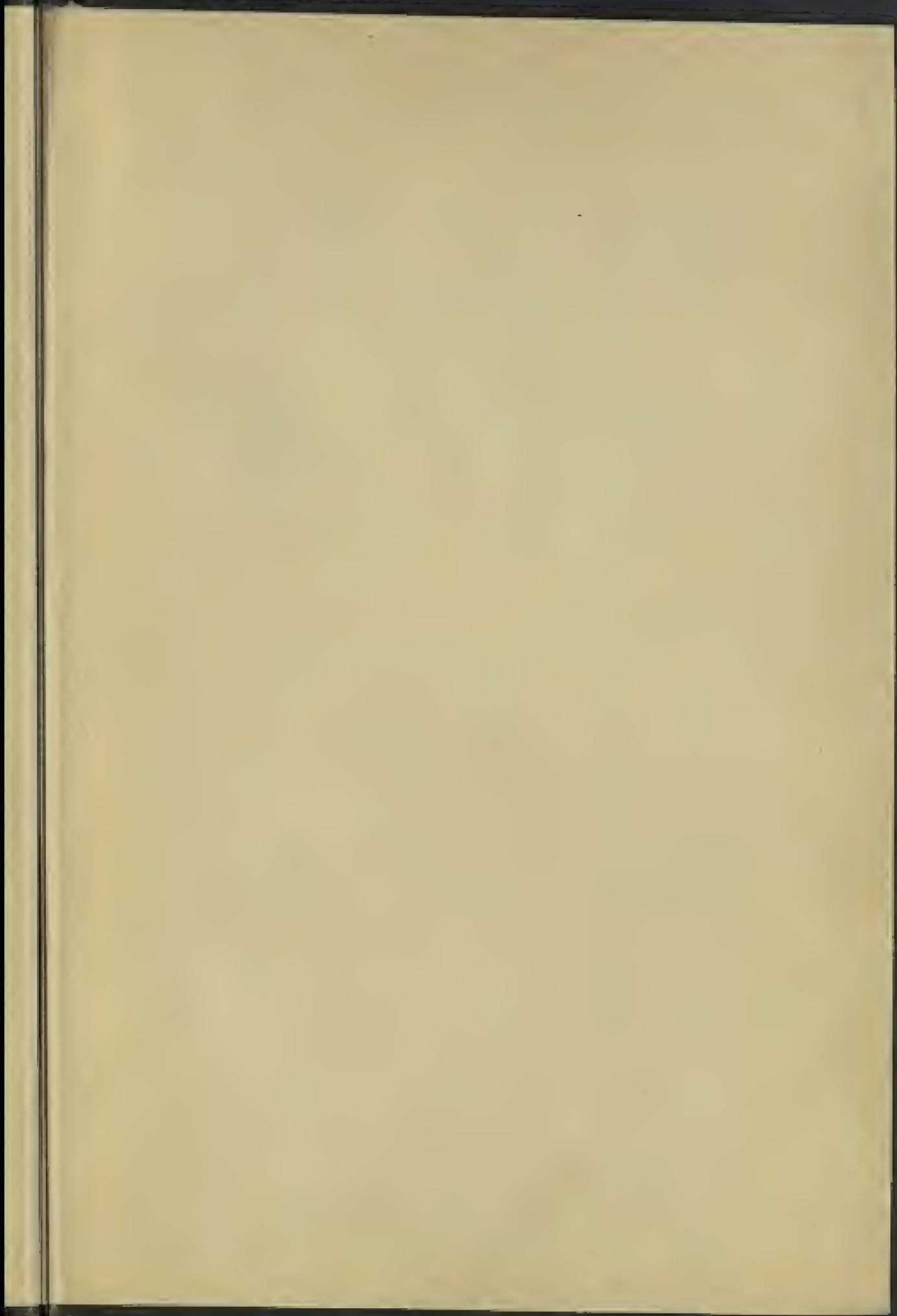
(تابع) فهرست محاضر الجمعية العمومية

الموضوع	صفحة
صورة ما اقترح بشأن البلاد التابعة الآن لمركز رشيد ويراد إعادة اتباعها لمركز العطف اذا اُجيب طلب إعادة محافظة رشيد	٤٣٣
صور المناقشات والتعديلات التي حصلت في اللائحة الداخلية للجمعية العمومية	٤٣٣-٤٥٤
محضر جلسة يوم السبت ٩ أبريل سنة ١٩١٠	٤٥٥
مناقشة في شأن أن القرار الذي حصل على مشروع التنازل في الجلسة الماضية كان بالأغلبية أو بالأجماع وما تقرر في ذلك	٤٥٥-٤٥٨
خطة لإعادة رئيس الجمعية	٤٥٨-٤٥٩
» » استماعيل أباطه باشا	٤٥٩-٤٦٣
حناف الجمعية بالدعاء الى الحاضرة المخيمة الخديوية والى الوزارة السعيدية	٤٦٤
صورة مكتبة رئاسة مجلس النظار والأمر العالي بفض الجمعية العمومية في ٩ أبريل سنة ١٩١٠	٤٦٤-٤٦٥
صورة اللائحة الداخلية للجمعية العمومية بعد التعديل	٤٦٧-٤٧٩
صورة ملاحظات الحكومة على تقرير لجنة مشروع القنساء	٤٨١-٥١١



مجموعۃ

محاضرات دور انعقاد ۱۹۱۰



الجمعية العمومية

(١)

محضر افتتاح جلسة يوم الاربعاء ٩ فبراير سنة ١٩١٠

(٢٨ محرم سنة ١٣٢٨)

في الساعة ١٠ صباحا شرف سمو الخديو المعظم مقر الجمعية العمومية وبعد أن أدى بين يديه الكريمتين حضرتا مصطفى بك الطحان أحد مندوبي مدينة الاسكندرية و ابراهيم افندي الحارم العضو المندوب عن رشيد عيّن الصداقة للمضرة الخديوية الفخيمة والطاعة لقوانين القنطر افتتح جنابه العالي الجمعية بحضور رئيسها حضرة صاحب الدولة الامير حسين كامل باشا وعدد ٧٩ من حضرات أعضائها بنطقه السامي

« أيها السادة

نهدىكم تحياتنا ونهدي لكم مرورنا من اجتماعكم في هذا اليوم .

دعوةكم لأخذ رأيكم في اتفاق يراد عقده مع شركة قناة السويس فإن هذه الشركة قد عرضت على حكومتنا منذ سنة امتداد أجل امتيازها وبعد المفاوضات الطويلة أمكن الوصول الى المشروع المطروح أمامكم .

وقد علمتم أن حكومتنا مجمعة الرأي على قبوله اذا رضيت الشركة بالتعديلات التي سبق تبليغها لحضراتكم

فالغرض اذا من اجتماعكم انما هو للبحث فيما ان كان من مصلحتنا مد أجل الامتياز الى أربعين سنة على شرط اقتسام الارباح في هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة

وفي مقابل اعطاء الشركة نصف الارباح عن المدة الجديدة تدفع للقرينة المصرية مبالغ موزعة على السنتين سنة الباقية تقريبا من مدة الامتياز الحالي

وقد قدر هذه القيمة بعد البحث الدقيق أشخاص من ذوي الخبرة الواسعة في الشؤون المالية وهم يرون أنه إذا حصلت الموافقة على التعديلات المذكورة تكون الفائدة التي تنالها مصر موجبة لتنام الرضا . وإن ذلك غاية ما يصبغ طلبه من الشركة ولا يخفاكم أن هذه المسألة ليست من المسائل التي ينص القانون النظامي بأخذ رأى الجمعية العمومية فيها ولكن نظرا لأهميتها الاستثنائية بالنسبة إلى الجيل الحاضر والابجيل الآتية قرر مجلس النظار أن لا يبت فيها رأيا قبل أن يعلم أن كانت الجمعية العمومية توافق على امتداد الامتياز ونظار حكومتنا مستعدون لاعطاءكم كل ماترونه لازما في هذه المسألة من البيانات والايضاحات

ونحن واثقون أن كل واحد منكم يشعر بالمسئولية التي يتحملها أمام بلاده عند نظره هذا المشروع المهم

والله نسأل أن يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد «

وعلى أثر انتمام جنازة العالي نطقه السامي هتف حضرة صاحب الدولة الرئيس بالدعاء « يعيش مولانا الخديوي » وكرر ذلك ثلاثا وقد تبعه حضرات أعضاء الجمعية وموظفيها بهذا الدعاء في كل مرة

وبعد ذلك بارح سموه مقر الجمعية نصحبه المهابة والاجلال

ثم في الساعة ٤ والدقيقة ١٠ بعد الظهر عقدت جلسة الجمعية العمومية تحت رئاسة حضرة صاحب الدولة الأمير حسين كامل باشا رئيس الجمعية بحضور حضرات أعضائها الحاضرين افتتحها عدا سماعة أحمد يحيى باشا الذي اعتذر لدولة الرئيس عن التغلف لانهراف في صحته

دولة الرئيس - ليتل ماورد بالتنام الجمعية في هذا اليوم

تلى وهو مكتوبة من رئاسة مجلس النظار مؤرخة ٢٨ يناير سنة ١٩١٠ نمرة ١ ومعها صورة أمر عال وهاتان صورتاهما :

— المكتبة —

نتشرف بإبلاغ دولتكم صورة الأمر العالي الصادر بالتشام الجمعية العمومية في يوم الاربعاء ٢٨ محرم سنة ١٣٢٨ (٩ فبراير سنة ١٩١٠)
ونرفق بهذا مذكرة من مجلس النظار ومشروع اتفاق مع شركة قناة السويس عن امتداد امتيازها راجين دولتكم عرضهما على الجمعية العمومية والتفضل بإفادتنا عما تراه أفندم ما

صورة الأمر العالي

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة التاسعة والثلاثين من القانون النظامي الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ (أول مايو سنة ١٨٨٣)
وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٤ محرم سنة ١٣٢٧ (٥ فبراير سنة ١٩٠٩) بانقضاء الجمعية العمومية
وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار

أمرنا بما هوأت

المادة الأولى

تلتئم الجمعية العمومية في يوم الاربعاء ٢٨ محرم سنة ١٣٢٨ (٩ فبراير سنة ١٩١٠)

المادة الثانية

على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسمراى عاليدين في ١٥ محرم سنة ١٣٢٨ (٢٧ يناير سنة ١٩١٠)

(عباس حلمي)

بأمر الخضره الخديوية

رئيس مجلس النظار

(بطرس غالي)

دولة الرئيس - ليتل ماورد بانتخاب مندوب رشيد

تلى وهو مكتبة من نظارة الداخلية مؤرخة ٣١ يناير سنة ١٩١٠ نمرة ١
وهذه صورتها

«أشرف بأن أحيط علم دولتك بأنه قد انتخب ابراهيم افندى الحارم عضوا
مندوبا للجمعية العمومية عن مدينة رشيد بدل المرحوم عبد السلام بك بدر الدين
وأرجو التفضل بقبول فائق احترامي افندم»

دولة الرئيس - ليتل ماورد بالاعتذار

تلى وهو من حضرة ابراهيم بك على ومحمد الفندى محمود أبو حسين بسبب
أنهما مريضان

دولة الرئيس - ليتل محضر آخر جلسة للانعقاد الماضي

تلى وهو محضر جلسة يوم الاحد ٧ فبراير سنة ١٩٠٩ فصلى عليه

وتليت ترجمة ماورد من رئاسة مجلس المبعوثان بالشكر على تهنية الجمعية
العمومية له في العام الماضي وهو كتاب تاريخه ٥ شباط سنة ١٣٢٤ نمرة ٤٦
هذا تعريبه :

«ان تبريكاتكم الصليحية التي وصلت باسم الجمعية العمومية المصرية بمناسبة
افتتاح مجلس المبعوثان تليت أمام هيئة مجلس المبعوثان وتلقاها الهيئة بالشكرات
العظيمة فأبلغكم ما ذكر

والرجاء تبليغ هذا لاعضاء الجمعية العلية افندم» لا رئيس مجلس المبعوثان
أحمد رضا

دولة الرئيس - ليتل ماورد بعمل جلسات الجمعية العمومية علانية

تلى وهو مكتبة من رئاسة مجلس النظار مؤرخة ٤ مارس سنة ١٩٠٩ نمرة ٨
ومعها صورة أمر عالي وهاتان صورتاهما :

— المكتبة —

«مرسل مع هذا لدولتكم صورة من القانون نمرة ٣ الصادر بتاريخ ١٠ صفر سنة ١٣٢٧ (٣ مارس سنة ١٩٠٩) يجعل جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية علنية بالكيفية المبينة فيه افتدم»

— صورة الامر العالى —

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادتين التاسعة والعشرين والثامنة والثلاثين من القانون النظامى الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣

وبعد الاطلاع على الرغبة التى أبدتها الجمعية العمومية فى جلستها المنعقدة فى ٦ فبراير سنة ١٩٠٩

وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما دوات

المادة الأولى

ألغيت المادتان التاسعة والعشرون والثامنة والثلاثون من القانون النظامى السالفتا الذكر واستبدلتا بالمادتين الآتيتين

(المادة التاسعة والعشرون) — «تكون جلسات مجلس شورى القوانين علنية حسب الشروط التى يحددها المجلس فى لائحة داخلية يسنها لذلك»
«ويستمر قبول النظار والذين يستصحبونهم أو ينيبون عنهم فى حضور الجلسات كما فى السابق»

(المادة الثامنة والثلاثون) — «تكون جلسات الجمعية العمومية علنية حسب الشروط التى تقررها الجمعية فى لائحة داخلية تسنها لذلك»

المادة الثانية

على رئيس مجلس النظار تنفيذ هذا القانون

صدر بمرأى عابدين في ١٠ صفر سنة ١٣٢٧ (٣ مارس سنة ١٩٠٩)
(عباس حلمي)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

بطرس غالى

دولة الرئيس - ماذا ترون في أمر شروط علنية جلسات الجمعية

سبق لمجلس شورى القوانين أن وضع لائحة لعلنية جلساته والجمعية العمومية يلزم أن يكون لها لائحة لجلساتها فهل ترغبون في تشكيل لجنة لوضعها أم تقبلون العمل بما وضعه المجلس مؤقتا حتى نوضع لائحة الجمعية

حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك - الجمعية العمومية هي التي طلبت جعل جلساتها وجلسات مجلس شورى القوانين علنية ولم تطلبه الا وهي شديدة الرغبة في أن تكون جلساتها علنية فتنفيذا لهذه الرغبة أعرض على زملائي معنا لتأخر هذه الفرصة الثمينة وهي مشاركة الامة لنوابها مشاركة أدبية بحضورها الجلسات العلنية أن نرضى بأن تتبع مؤقتا لائحة علنية جلسات مجلس شورى القوانين

وإذا فرض ووجدت أشياء في اللائحة المجلس لا تنطبق على علنية جلسات الجمعية العمومية فوجود مشروع لائحة لعلنية جلسات الجمعية العمومية حضره بعض حضرات الاعضاء فاذا وافق دولة الرئيس أتلود أو يتلود أحد موظفي السكرتارية

دولة الرئيس - وهل يمكن تقرير هذا المشروع الآن قبل أن يفحصه الاعضاء خصوصا وأن المادة ١٤ من اللائحة الداخلية تقتضها أن كل طلب يتقدم من أحد الاعضاء يتأجل التكلم عنه للجلسة التالية

حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك - اللائحة التي أتكلّم عليها وزعت على جميع حضرات الاعضاء

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - أرى أنه إذا لم يعمل باللائحة
علنية جلسات الشورى أت تشكل لجنة لوضع لائحة لعلنية جلسات الجمعية
العمومية

حضرة عبد الطيف الصوفاني بك - اللائحة التي أنكم عنها هي عبارة عن نفس
لائحة علنية مجلس شورى القوانين الآتي النقط التي لا يمكن تطبيقها على الجمعية
دولة الرئيس - إذا رأيت الهيئة درس وغص هذا المشروع في هذا اليوم
لأجاس من أننا ننظر في ذلك

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - الأوفق هو المصادقة على العمل باللائحة
علنية جلسات مجلس الشورى أو تشكيل لجنة لوضع لائحة للجمعية
سعادة اسماعيل أباطه باشا - لائحة شورى القوانين تنطبق تماماً على الجمعية
الآتي المادة الأولى منها لأنها خاصة بحضور النظار جلسات الشورى بمقتضى
المادة ٢٧ من القانون النظامي أما في الجمعية العمومية فإن حضراتهم أعضاء بها
فاستبعدنا هذه العبارة من المشروع الذي عمل الآن وقد طبعنا منه نسخاً في الخارج
ووزعناها على حضرات الاعضاء وأطلع أكثرهم عليها

دولة الرئيس - ومن الواضع لهذا المشروع

سعادة اسماعيل أباطه باشا - معرفة الواضع للمشروع غير مهمة وقد طبع
منه نحو المائة نسخة ووزعت على حضرات الاعضاء وقرؤا اللائحة في اجتماعات
خصوصية فلأرجو الاقتراح على العمل بها أو تشكيل لجنة

حضرة مرفس سميكة بك - انى لم أطلع على هذه اللائحة

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - وأنا أيضاً

سعادة اسماعيل أباطه باشا - إن هذه اللائحة هي نفس لائحة مجلس
الشورى وانى استغرب من كون أحد أعضاء مجلس شورى القوانين يجهل
لائحة المجلس

حضرة مرقس سميكه بك - أنا قلت ذلك ردا على القول بأن مشروع هذه اللائحة وزع على أعضاء الجمعية العمومية التي أنا فرد منها
سعادة استماعيل أباطه باشا - إن أعضاء مجلس الشورى يعلمون بهذه اللائحة من منذ شهر

دولة الرئيس - يحسن أن تشكل لجنة لنظرها في صباح الغد وبعد الظهر يُنظر في تقريرها

سعادة استماعيل أباطه باشا - أطلب أخذ رأى الهيئة في ذلك
حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك - أرى أننا في احتياج لتقرير الامر في الحال
دولة الرئيس - لنقل المادة ١٤ من اللائحة الداخلية للجمعية العمومية للمراجعة
تليت

سعادة استماعيل أباطه باشا - هذه المادة تعيل على مسائل مدكورة في المادة التي قبلها فأطلب تلاوتها على أن الموضوع بسيط والغرض هو أخذ رأى حضرات الأعضاء فيما إذا كانوا يرغبون العمل بهذه اللائحة أم لا

حضرة مرقس سميكه بك - من ضمن شروط العلانية في مجلس الشورى أن يكون لكل عضو تذكرة دائمة فهل هذا الشرط يمكن العمل به في الجمعية
سعادة استماعيل أباطه باشا - لأجل معرفة مضمون هذا المشروع أرى تلاوته على الجمعية لتقرر ما تراه فيه

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - أنا أرى تشكيل لجنة لنظر هذه المسألة وأما الآن فلا يمكننا أن نبدي رأينا في مسألة لم ندرسها حتى الدراسة
دولة الرئيس - عندما الآن رأينا في هذا الموضوع هما تشكيل لجنة أو نظر هذا المشروع الآن

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - نص المادة الرابعة عشرة من اللائحة الداخلية كفاية

دولة الرئيس - هذه المادة هي في موضوع ما هو وارد في المادة الثالثة عشرة فلتؤخذ الآراء

أخذت الآراء وتقرر بالاغلبية نظر المشروع المقدم الآن
تلى المشروع وهذه صورته

مشروع لائحة عانية جلسات الجمعية العمومية

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٠٩

وبناء على ما جاء بالفقرة الرابعة من المادة الأولى من الأمر العالي المشار اليه
من أن الغلبة تكون طبقاً للشروط التي تقرها الجمعية في لائحة داخلية تسنها لذلك
قررت هيئة الجمعية العمومية ما يأتي

المادة الأولى

يسوغ الدخول في قاعة جلسات الجمعية العمومية بموجب تذكرة تعطى بواسطة
السكرتير العام بناء على طلب يقدم باسمه يذكر فيه اسم ولقب وعنوان الطالب
وتوزع هذه التذاكر بحسب ترتيب طلبها الأول فالأول ويبين فيها مكان الجلوس

المادة الثانية

لكل عضو من أعضاء الجمعية أن يطلب تذكرة بجلاسة واحدة من السكرتير
العام يعطيا أن يريد تحت مسئولته وأن يكون طلبها قبل ميعاد الجلسة
باربع وعشرين ساعة

ولكل جريدة يومية معترف بها من الحكومة تصدر بالقطر المصري تذكرة
واحدة دائمة باسمها تبيح دخول مندوب واحد عنها تحت مسئولية صاحبها ويراعى
في توزيع هذه التذاكر عدد المحلات المخصصة للصحف وتفضيل الأقدم منها

المادة الثالثة

يجب على من يرخص لهم بالدخول أن يجلسوا في الأماكن المعبئة في نذاكرهم ملازمين السكوت التام وأن لا يبدوا علامات الاستياء أو الاستحسان وأن يراعوا الملاحظات التي يبدونها لهم المكلفون بحفظ النظام

المادة الرابعة

للهيئة أن تقرر عند الاقتضاء عقد جلسة خصوصية لا يحضرها أحد للنظر في موضوع معين

ومحاضر الجلسات الخصوصية تنقل للتصديق عليها في الجلسة ذاتها أو في الجلسة التالية لها عمومية كانت أو خصوصية بحسب ما تقرره الهيئة

المادة الخامسة

على سكرتارية الجمعية تدوين مذكرة لكل جلسة باللغتين العربية والفرنسية وتشتمل على القرارات التي أصدرتها الجمعية في تلك الجلسة يعرضها السكرتير العام وتأخذها الصحف قبل ظهر اليوم التالي للجلسة

فإذا وجد اختلاف بين ما نشرته بعض الصحف وبين ما جاء في المذكرة وجب على الصحف التي لم يطابق ما نشرته لما جاء بالمذكرة أن تنشر بناء على طلب السكرتير العام المذكرة بما فيها في المحل الذي نشرت فيه الخبر المخالف فإن تعذر نشرها به وجب عليها التنبيه في ذات المحل عن الموضع الذي أدرجت فيه المذكرة

المادة السادسة

للدريس أن يأمر كل من خالف من أرباب النذاكر في أثناء انعقاد الجلسة نصا من النصوص المتقدمة بالانصراف الى الخارج فان لم ينصرف فللدريس أن يأمر بانعاجه بواسطة المكلفين بحفظ النظام ولو احتاج لاستعمال القوة النظامية وللدريس كذلك أن يأمر باخلاء القاعة من حاملي النذاكر اذا حصل منهم تشويش على أعمال الجلسة

المادة السابعة

بأمر الرئيس بناء على قرار الهيئة بسحب تذكرة الدخول من أية جريدة
أهانت هيئة الجمعية بكتابتها أو تعمدت تغيير الحقائق في نقل ما يجري في الجلسة
وكل جريدة تعطلت عن الصدور أو خالفت نصا من نصوص هذه اللائحة
سحبت تذكرتها

المادة الثامنة

يعمل بإحكام هذه اللائحة من الجلسة القادمة وعلى السكرتير العام نشرها
بالوقائع الرسمية ما

عند تلاوة المادة الثانية حدث ما يأتي

دولة الرئيس - بعد تقرير هذه اللائحة لا يكون لدى السكرتارية محلات
للعوم غير التذاكر التي سيطلبها الاعضاء

سعادة اسماعيل أباطه باشا - يكون ذلك اذا طلبوا جميعا التمتع بحقهم هذا
وأما اذا طلب البعض وذلك البعض الآخر تذكرته فتوزع التذاكر الباقية لدى
السكرتارية بالطريقة المتبعة

دولة الرئيس - ولكن السكرتارية مضطرة لتوزيع التذاكر قبل ميعاد الجلسة
بأربع وعشرين ساعة فاذا وزعت السكرتارية التذاكر قبل طلب الاعضاء ثم
طلبوا ولم يكن الباقي كافيا فماذا يكون

سعادة اسماعيل أباطه باشا - يوزع الباقي على الطالبين بحسب الممكن المناسب
حضرة مرقس سميكه بك - شاهدنا بالاختيار أن عدد الجرائد المصرية التي
ترسل مندوبين عنها لحضور جلسات مجلس الشورى قليل جدا بالنسبة لعدد
الجرائد التي تطبع بالقطر المصري

وأذكر أننا أحصيناها عند توزيع التذاكر وجدناها نحو الأربعين ولكن
التي ترسل مندوبين لا تتجاوز عدد الأصابع وحيث ان المشروع المعروض

علينا الآن مهم جدنا وأهميته عمومية أي أنه يهم الأوروبيين والأمريكانين كما يهم
المصريين فأظن أن السماح لمكاتب الجرائد الأجنبية الكبرى بحضور جلسات الجمعية
أمر مفيد لنا ولهم وقد حضر عندي فعلا اليوم أحد مكاتب الجرائد الانكليزية
الكبرى وطلب مني تذكرة تتيح له حضور جلسات الجمعية العمومية
فأقترح أن تسحب بعض تذاكر الجرائد التي لا ترسل عنها مندوبين وأن تخصص
لمكاتب الجرائد الأجنبية

سعادة اسماعيل أباطه باشا - في مثل الاحوال الاستثنائية التي يسير اليها
حضرة مرفس سميكة بك يمكن دولة الرئيس أن يتصرف فيها بحسب ما يراه
وخصوصا فيما يختص بحضور مكاتب الجرائد الكبرى أو شركات التلغرافات العمومية
ولا دخل لهذا في تقرير لائحتنا الداخلية

حضرة مرفس سميكة بك - أنا أقول انه في مدة السنة الماضية لم تر لاعداد
يسيرا من المندوبين لا يتجاوز العشرة ولذلك أطلب عدم تنفيذنا الآن بهذه اللائحة
واعداد جزء من هذه المحلات لجرائد الكبرى الأجنبية

سعادة اسماعيل أباطه باشا - نحن نشكو الآن من عدم حضور مندوبين
جرائدنا فلا معنى أن نقس أنفسنا ونعالها بحضور مندوبين الجرائد الأجنبية البعيدة
عنا وأما أهمية المشروع المطروح أما منافية للاستثنائية كما قدمت ودولة الرئيس
يمكنه أن يتصرف فيها بحسب ما يراه

انتهت تلاوة مشروع لائحة العلانية للجمعية العمومية

دولة الرئيس - ماقولكم في هذا المشروع

موافقة عمومية على التصديق عليه

دولة الرئيس - لينل مشروع امتداد امتياز شركة قنال السويس والمذكرة
المرققة به

نليت المذكرة وهذا نعمها :

مذكرة الى الجمعية العمومية

عن مشروع الاتفاق مع شركة قتال السويس

طلبت شركة قتال السويس من الحكومة امتداد امتيازها

وبعد المحادثات الطويلة انتهى الامر بتخصيص مشروع الاتفاق المرفق بهذه المذكرة وقد عرض هذا المشروع على مجلس النظائر في جلسته المنعقدة في يوم الخميس ٢٧ يناير الجارى تحت رئاسة الحاضرة الخديوية الفخيمة فقرر بإجماع الآراء وجوب رفضه مادام بشكله الحالى ولكنه يرى امكان قبوله اذا أدخلت عليه التعديلات الآتية وهي :

أولاً - إلغاء ضمانات الخمسين مليون فرنك الممنوحة للشركة بمقتضى المادة الثانية عن كل سنة من سنة ١٩٠٨ الى سنة ٢٠٠٨ بالمناصفة الكاملة بدون خصم شئ مما تمتاز به الشركة

ثانياً - حفظ الحق للحكومة في نصف الارباح لا يكون من أول يناير سنة ١٩٦٩ بل يبتدىء من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الذى هو تاريخ الامتداد

ثالثاً - حذف المادة الثامنة التى تلزم الحكومة بأن تدفع من أول سنة ٢٠٠٩ الذى هو تاريخ نهاية الامتياز معاشات مستخدمى الشركة وممراتى نقاعدهم وإنايتهم وبما أن السبب الوحيد الذى حمل الشركة على قبول دفع التسعين ألف جنيه للحكومة حسب نص المادة التاسعة من مشروع الاتفاق هو تكفل الحكومة بصرف معاشات النقاعد فمجلس النظائر يميل الى التجاوز عن مبلغ التسعين ألف جنيه المذكور مادامت الحكومة لم تعد مكلفة بهذه النفقات

ومجلس النظائر يميل أيضا بهذه المناسبة لتسوية المسألة المختصة بطلب الشركة امتلاك الاراضى التى ستتخلف من البحر فى بور سعيد بسبب الاعمال التى ستجرىها على نفقنها وهو لا يوافق على استئثار الشركة بها بل يقبل الاتفاق على تسليم هذه الاراضى الى مصلحة الاملاك المشتركة

فى ٢٨ يناير سنة ١٩١٠ (الامضا) رئيس مجلس النظائر

على المشروع وهذا نصه

مشروع اتفاق

المادة الأولى

امتياز شركة قناة السويس (الذى كان ميعاد انتهائه في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ إذا لم تتفق الحكومة المصرية والشركة على إطالة مدته) قد صار امتداداً إلى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨

المادة الثانية

تكون خمسة صافي الأرباح أو الأرباح السنوية باعتبار تحسين في المائة للحكومة المصرية وتحسين في المائة للشركة في المدة التي تبتدى من أول يناير سنة ١٩٦٩ وتنتهى في ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ وذلك بمراعاة الشروط الآتية :

أولاً - إذا نقص صافي الأرباح أو الأرباح السنوية في سنة من السنين عن مائة مليون فرنك فتتمتاز الشركة بأخذ تحسين مليون فرنك وتأخذ الحكومة المصرية ما يبقى بعد هذا المبلغ

ثانياً - إذا حدث في إحدى السنين أن كان صافي الأرباح أو الأرباح السنوية معادلاً لتحسين مليون فرنك أو ناقصاً عن هذا المبلغ فيكون كامل هذا الأرباح الصافي أو الأرباح حقا للشركة ومقاسمة الحكومة المصرية للشركة في الأرباح تقضى على الحكومة بأن تتجاوز من أول يناير سنة ١٩٦٩ عن الخمسة عشر في المائة المقررة لها بمقتضى المادة ٦٣ من نظامنامه الشركة

المادة الثالثة

في مقابل امتداد أجل الامتياز لتعهد الشركة بأن تدفع إلى الحكومة المصرية في القاهرة مبلغ أربعة ملايين جنية مصري (١٠٣,٦٩٤,٠٠٠ فرنكا) على أربعة أقساط متساوية القيمة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١١ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٣

المادة الرابعة

وزيادة على ذلك لتعهد الشركة بأن تدفع من أول سنة ١٩٢١ للحكومة المصرية حصة من صافي الأرباح أو الأرباح على النسبة الآتية :

١	في المائة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٣٠
٦	» » » ١٩٣١ » » ١٩٤٠
٨	» » » ١٩٤١ » » ١٩٥٠
١٠	» » » ١٩٥١ » » ١٩٦٠
١٢	» » » ١٩٦١ » » ١٩٦٨

ويكون تقدير حصة الحكومة في الأرباح حسب القواعد المتبعة في تقدير ربح المساهمين بدون أية تمييز ويكون دفعها اليها في ذات المواعيد المحددة لدفع ربح المساهمين

أما الشركة المدنية المستفعة لغاية ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ بالخمسة عشر في المائة التي كانت من حقوق الحكومة بمقتضى المادة الثامنة عشرة من عقد الامتياز المؤرخ في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ فلا تكون ملزمة بشئ مما تحمله شركة القنال من المنصوص عليه في المادة الثالثة الآتية الذكر وفي هذه المادة

المادة الخامسة

عد نسوية حساب السنين التالية لسنة ١٩٦٨ لأجل تقدير حصة الحكومة في الأرباح على مقتضى المادة الثانية من هذا الاتفاق لا يدخل في هذا الحساب الفائدة أو استهلاك القروض التي تعقد بعد سنة ١٩١٠ لاستعمالها في أعمال تحسين حالة القنال والموانئ الموصلة اليه التي يشرع فيها من ابتداء سنة ١٩١١ ويشترط أن يكون توزيع الفوائد والاستهلاك على أقساط سنوية متساوية عن كامل مدة هذه القروض

ويكون تقدير حصة الحكومة حسب القواعد المتبعة في تقدير نصيب المساهمين من الأرباح ما لم تدع الحال لتطبيق الفوائد المدونة في الفقرة السابقة الذكر ويكون دفعها على كل حال في ذات المواعيد المحددة لذلك

المادة السادسة

حساب الخمسين في المائة التي تخص الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز يكون عن الباقي من رأس مال الشركة بعد رجوع القنال الى الحكومة طبقا للشروط المدونة في عقد الامتياز المورخ في ٥ يناير سنة ١٨٥٦

المادة السابعة

تتعرف الشركة ب لزوم وجود نائبين عن الحكومة المصرية في مجلس ادارتها من ابتداء سنة ١٩٦٩ نظرا لأهمية حصة الحكومة في أرباح القنال وعلى ذلك قد تقرر من الآن بأن يكون للحكومة المصرية بناء على طلبها ثلاثة أعضاء على الأكثر تنصيبهم هي وبقتدهم مجلس الادارة وتعينهم الجمعية العمومية حسب القواعد المتبعة

المادة الثامنة

بناء على طالب الشركة لتكفل الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز بدفع المعاشات والاعانات ومرتبات التقاعد التي يقتضيها تنفيذ اللوائح المتبعة الآن الخاصة بالمستخدمين ورؤساء البوغاز والعمال وقد سلمت الشركة للحكومة صورة من هذه اللوائح

المادة التاسعة

تتعهد الشركة بأن تجرى في المستقبل على نفقتها أعمال الحفظ والصيانة والتحسينات التي تراها لازمة لجعل مداخل القنال من جهة السويس في حالة مرضية وتسل أيضا أن لتكفل نفقات أعمال التطهير التي تباشرها الحكومة المصرية في مينا السويس لتعميق الممر الموصل للقنال بشرط أن لا تتجاوز هذه النفقات ٩٠,٠٠٠ جنيه مصري (٢,٣٣٣,٠٧٠ فرنكا)

المادة العاشرة

قد صار الاتفاق على أن جميع العقود والاتفاقات التي أبرمت قبل الآن بين الحكومة والشركة تعتبر نصوصها المتعلقة بمدة الامتياز أو نهايته سواء كانت هذه

النصوص تشير الى ذلك صريحا أو ضمنا كأنها منطبقة على مدة الامتياز أو نهايته
حسب امتداده في الاتفاق الحالى

المادة الحادية عشرة

لا يعتبر هذا الاتفاق نهائيا ولا يكون نافذ المفعول الا بعد مصادقة الجمعية
العمومية لمساهمي الشركة ما

سعادة محمد شواربي باشا - اذا وافقت الهيئة أقترح تشكيل لجنة لفحص
هذا المشروع المطروح الآن

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - أريد عدم الكلام في هذا المشروع الليلة
بل أقترح تأجيل الاجتماع لغد بعد الظهر للمناقشة فيه
دولة الرئيس - ولماذا اجتمعنا الآن اذا

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - هذا رأي أبديه الآن
سعادة أمين باشا الشمسي - مسألة قناة السويس لها شأن عظيم جدا واثمهم
الأمة المصرية بأسرها فاذا وافق تعين لجنة لنظر هذا المشروع ثم تعرض نتيجة
عملها لينظر في الهيئة العمومية

سعادة اسماعيل أباطه باشا - ولكن خطبة الجناح العالى الخديوى تشمل
عبارات مهمة جدا تتعلق بهذا الموضوع ويلزم أن نمنع النظر فيها وهى بالطبع
موجودة في جرائد اليوم ولكن الجرائد لم تصلنا قبل حضورنا هنا لهذه الجلسة
ولذا أرى تأجيل التكلم في الموضوع اليوم

دولة الرئيس - ولكننا مجتمعون اليوم لنظر هذا المشروع

سعادة اسماعيل أباطه باشا - خطبة الجناح العالى تضمنت الكلام عن
المشروع فواجب أن نتأمل فيها جيدا

دولة الرئيس - نحن جميعا ستمعنا خطبة الجناح العالى وخلصتها راجعة
لمسألة القتال

سعادة اسماعيل أباطه باشا - حقيقة راجعة لمسألة القتال ومعناها ولكن مجرد سماعنا لها لا يكفي وخصوصاً أننا كنا مشتغلين باحتفال عام ولم نتمكن من التأمّل فيها تماماً وهذه الخطبة هي قسم عظيم من أقسام المشروع لأن فيها بعض أشياء غير موجودة في مذكرة مجلس النظائر كالقول بأنه أخذت آراء خبراء في المسألة وعلى ذلك يجب علينا أن ندقق فيها تماماً على أن جلسة والتين وثلاثة بالنسبة لهذا المشروع ليست بالشئ الكثير ويلزمنا التؤدة في هذا الموضوع

دولة الرئيس - ولكن بعض حضرات الاعضاء طلب تشكيل لجنة فهل لا يمكن لهذه اللجنة أن تنظر في المشروع والخطبة معا

سعادة اسماعيل أباطه باشا - قد أستفيد من الخطبة ما يجعلني أرى أن اللجنة لا لزوم لها وعلى كل حال هذا رأى فيصبح عندنا رأياً بتشكيل لجنة وتأخير نظر المشروع لذلك

حضرة مرفس سميكة بك - حقيقة أن الخطاب في غاية الأهمية ونحن حضرة خصوصاً لساعه وستطلع عليه هذا المساء في الجرائد ولكن هذا لا يمنع أبداً من تشكيل لجنة والحكومة جمعت الجمعية العمومية لبحث الموضوع من كل وجوهه ولا بأس من إرسال نسخة من الخطبة لكل عضو من حضرات الاعضاء للاطلاع عليها

سعادة اسماعيل أباطه باشا - أرجو أن يعرف حضرة مرفس بك أنى لم أتعرض لتشكيل لجنة ولا لخلاف ذلك ولم أنف ضرورة تشكيل لجنة وكل ما أريده أننا نطلع على خطاب الجباب العالي الفديوى لأنه قسم مهم من الموضوع فضيلة نسوب الفدى - الأحسن عمل لجنة

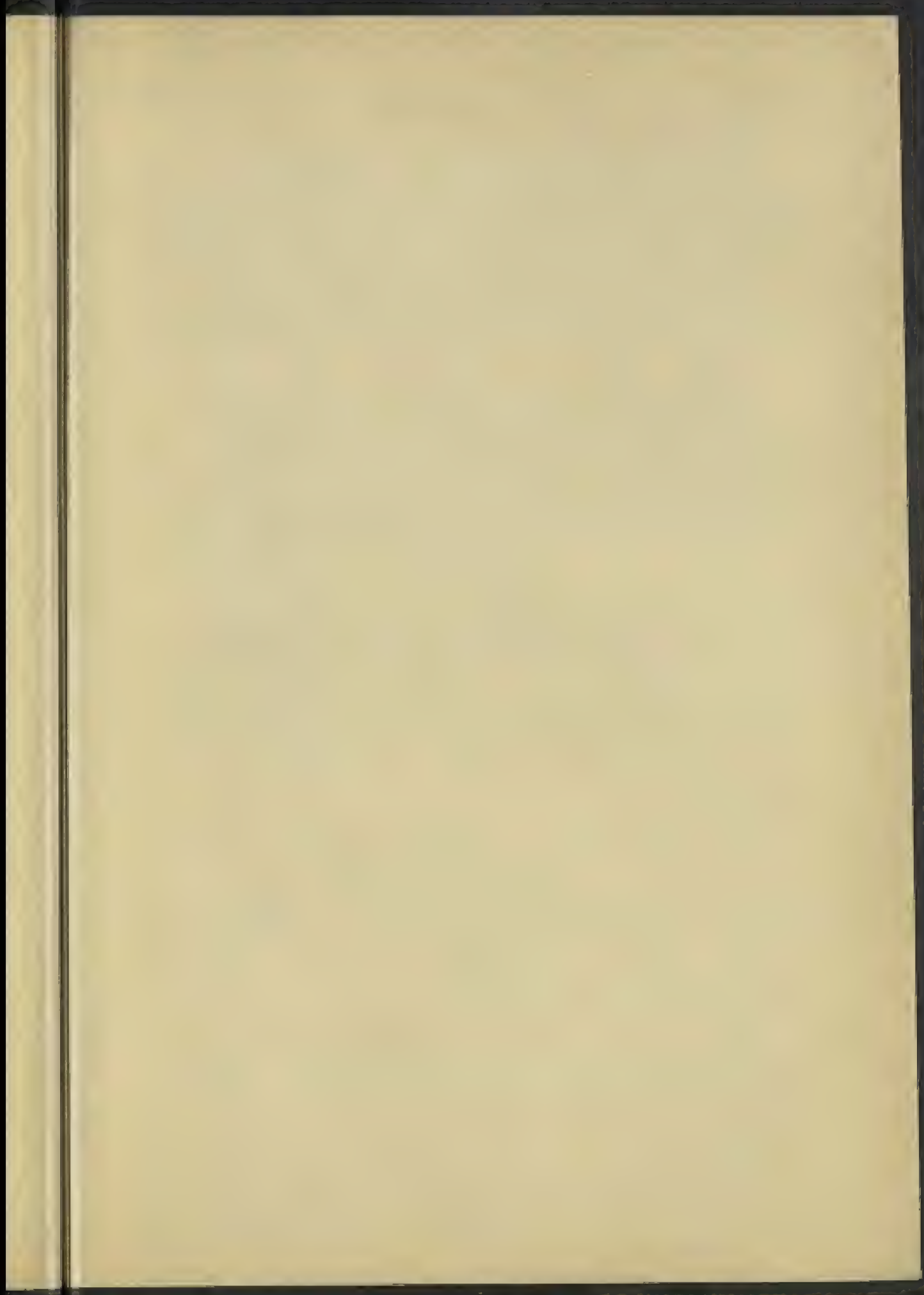
حضرة عبد اللطيف الصوفلى بك - أن حضرة مرفس سميكة بك يرى أن التؤدة لازمة في هذا المشروع وتأجيل الجلسة للغد هو من التؤدة وكل اجتماعاتنا سواء كانت هنا أو في الخارج كلها للتفكير في هذا المشروع

وسعادة أباظه باشا يرى لزوم النظر في الخطية واعتقادي أنه شيء ضروري
لأنه كلام سمو الأمير وهو ناج أمنه فلا يجب أن تمر كلمته علينا بدون أثر ولهذا
أنا متمسك برأيي في أن تؤخر الجلسة لغد بعد الظهر
دولة الرئيس - الآن لدينا رأيان تشكيل لجنة الآن أو تأجيل الاجتماع لغد
بعد الظهر

سعادة علي شعراوي باشا - كلنا متفقون على التأجيل لغد بعد الظهر
سعادة محمد شواربي باشا - الآن لدينا رأيان فالواجب أخذ الآراء عليهما
دولة الرئيس - نأخذ الآراء - فارتفعت أصوات أغلب الاعضاء طالبين
تأجيل الجلسة للغد فتقرر بأغلبية الآراء تأجيل الاجتماع لغد الساعة ٤ بعد
الظهر

ثم إن حصة صاحب الدولة الرئيس أعلن انتهاء الجلسة والساعة ٥ والدقيقة
٤٥ بعد الظهر

تلى هذا المحضر بجلسة الجمعية العمومية المنعقدة في يوم الخميس ١٠ فبراير
سنة ١٩١٠ فصدق عليه ما



(٢)

محضر جلسة الجمعية العمومية المنفقدة علنا في يوم الخميس ١٠ فبراير سنة ١٩١٠
(٢٩ محرم سنة ١٣٢٨)

فتحت الجلسة في الساعة ٤ و ١٠ دقائق بعد الظهر تحت رئاسة حضرة
صاحب الدولة الامير حسين كامل باشا رئيس الجمعية العمومية بحضور ٧٥
من حضرات الاعضاء

تلى ما ورد بالاعتذار عن هذه الجلسة من فضيلة الشيخ حسونه النواوي
وقد اعتذر سعادة احمد يحيى باشا عن تخلفه لحضرة صاحب الدولة الرئيس
و بلغ الهيئة سعادة محمد علوي باشا اعتذار فضيلة نسيب افندي
تلى محضر جلسة أمس فصلى عليه

دولة الرئيس - ليكن الكلام الآن في موضوع المشروع المتعلق بقناة السويس
فقام كثير من الاعضاء للنكم وقال سعادة ابراهيم مراد باشا الا وفق هو تشكيل
لجنة لتتخصص المشروع وتقديم تقريرها عنه للجمعية

دولة الرئيس - ارى كثيرين يريدون النكم في وقت واحد فلتتل المواد
المتعلقة بالنكم في الجلسة للاحظة النظام وخصوصا لوجود أعضاء مستجدين

نليت المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من اللائحة الداخلية للجمعية العمومية

دولة الرئيس - ارجو حضراتكم العمل بهذه المواد

سعادة ابراهيم مراد باشا - طابت تشكيل لجنة ومع الموافقة تكون من ١٨
او ١٩ لتدقق البعث في المشروع وتقدم تقريرها عنه

سعادة أمين باشا التمسى - ان لدى كلمتين في الموضوع ارجو دولة الرئيس
ان يأمر سلاوتها على الهيئة

تقدم ورقة فتملى منها ما بآتى

ان اهمية المشروع الذى اجتمعنا لدراسته وابداء آرائنا فيه لا تنحصر على حضراتكم
اذ ليست المسئلة درس المشروع من الوجهة المالية فقط بل هناك مسئلة سياسية
لانتقل فى الاهمية عن المسئلة المالية لان القناعة تغيرت مركز مصر السياسى

سعادة محمد علوى باشا - الوقت الذى امامنا قصير وتلاوة ورقة مطولة
كهنه يحتاج لوقت طويل فالأوفق ان الاقتراحات التى يستغرق كل منها أكثر
من ٥ دقائق تتحدد لها جلسة خاصة

سعادة أمين باشا الشمسى - أعرض على المقاطعة على كلامى

سعادة ابراهيم مراد باشا - الآن نطالب تشكيل اللجنة

سعادة أمين باشا الشمسى - حيث ان اللجنة لم تشكل فأيدي تلاوة اقتراحى
دولة الرئيس - مطلوب تشكيل لجنة فتملى نتيجة اقتراحكم ان كان من رأى
سعادتم تشكيل اللجنة فممكن تقديم اقتراحكم لها أما اذا رأت اللجنة عدم تشكيل
اللجنة فعندئذ ينظر فى ذلك الاقتراح ويمتلى فى الجمعية

حضرة السيد حسين القصي - لاهمية المشروع أرى تشكيل لجنة لنظره
وأرى أن يكون أعضاؤها وشرع فى تسميتهم

دولة الرئيس - تسمية الاعضاء لا تكون الا بعد الاقرار على تشكيل اللجنة

حضرة محمد بك الرمالى - أؤيد رأى حضرة السيد حسين القصي فى لزوم
تشكيل لجنة لنظر المشروع

دولة الرئيس - ما قولكم فى ذلك

استحسن بانفاق الآراء على تشكيل اللجنة

حضرة محمد بك الرمالى - مع الموافقة تكون اللجنة من كل من اصحاب السعادة
محمود سليمان باشا وامين اعيل أباطه باشا وحسن مذكور باشا و ابراهيم مراد باشا
واحمد يحيى باشا وعلى شعراوى باشا وطلبة سعودى باشا ومحمد علوى باشا

واحمد عفيفي باشا وحضرات محمود بك عبد الغفار وحسن بك بكري ومرفس سميكه بك وفتح الله بركات بك وعبد اللطيف الصوفاني بك وجاد بك مصطفى وسعد افندي مكرم ودياب افندي محمد سليم وأمين بك العارف واستماعيل افندي كريم

حضرة السيد حسين القصبي - أوافق على ذلك

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - أوافق على ذلك وأرى أن يضم لهذه اللجنة كل من سعادة محمود فهمي باشا وموسى غالب باشا وحافظ بك المناوي وعلى بك الخزار

حضرة السيد عبد السلام العلالي - أوافق على أن اللجنة تكون من سماه
حضرة الرمالي بك وأرى أن يضم اليها حضرة السيد حسين القصبي وعبد الحميد بك عمار

حضرة محمد المناوي بك - أوافق على ضم حضرة عبد الحميد بك عمار
لهذه اللجنة

حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك - وأنا أؤيد هذا الرأي

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - إن انتخاب سعادة موسى باشا غالب هو لأنه مهندس وأرى لزوما لوجوده في اللجنة

حضرة محمد بك تمام حبارير - أطلب ضم حضرة ابراهيم بك استماعيل
على اللجنة

سعادة موسى غالب باشا - أطلب أولا تحديد العدد الذي تشكل به اللجنة
ثم أرى أن يكون الانتخاب بالطريقة السرية

حضرة مرفس سميكه بك - أوافق سعادة موسى باشا على فكرته من جعل الانتخاب بالطريقة السرية لما في الاختيار العلني من التوريط إذ لايسهل على أحد منا أن يعترض على انتخاب من يختاره أحد الاعضاء . أما جعل الانتخاب سرا فمن فوائده أن كلا منا يفكر فيمن ينتخبهم ليس فقط من جهة الكفاءة والاستعداد للعمل المطلوب بل أيضا من جهة امكانهم تخصيص الوقت الكافي له لان هذه أهم مسألة عرضت على الجمعية العمومية منذ تأسيسها

سعادة أمين باشا الشمسي - وأنا أرى أن تكون اللجنة من ٢٥ عضواً
وأوافق حضرة مرفس بك على رأيه من جهة الانتخاب بالقرعة السرية

سعادة إبراهيم مراد باشا - قد طلبت أن تكون اللجنة من ١٩ وأخذ الرأي
على ذلك والهيئة وافقت عليه

دولة الرئيس - الهيئة وافقت على تشكيل اللجنة وللاآن لم يتقرر عدد أعضائها
فمن أين يتأتى القول بموافقتها على تشكيلها من ١٩

سعادة إبراهيم مراد باشا - أنا اقترحت أن يكون عدد الاعضاء ١٩

دولة الرئيس - ماذا ترى الهيئة في عدد أعضاء اللجنة التي تنتظر المشروع
فلتؤخذ الآراء على ذلك

أخذت وتقرر بالأغلبية أن يكون عدد أعضاء اللجنة ١٩

دولة الرئيس - وماذا ترون في انتخاب الاعضاء هل يكون مرة أم علينا
فلتؤخذ الآراء على ذلك

أخذت وتقرر بالأغلبية أن يكون علينا

حضرة جاد بك مصطفى - أوافق على أن تكون اللجنة مشكلة من حضرات
الاعضاء الذين سماهم حضرة الرماني بك

دولة الرئيس - لتتل أسماء التسعة عشر عضواً الذين ذكرهم الرماني بك
تليت

سعادة محمد علوي باشا - أرجو دولتكم وأخواني الاعضاء معافاتي من العمل
في اللجنة لاني أشعر بعدم قدرتي على افادة البلاد في هذا المشروع

حضرة محمد فتح الله بركات بك - إذا كانت سعادة علوي باشا مستعفياً
فأنا أقترح انتخاب حضرة عبد الحميد عمار بك بدلاً

سعادة أحمد عفيفي باشا - ان مسألة القتال هي من المسائل الهامة التي يلزم للبحث فيها معارف خصوصية أنا غير حاصل عليها لذا أطلب معافاتي من عضوية اللجنة

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - أقترح ضم حضرتي على بك الجزائر وعبد الحميد بك عمار بدلا من سعادتي علوي باشا وعفيفي باشا

دولة الرئيس - هل الهيئة موافقة على التسعة عشر عضوا الذين تليت أسمائهم في بادئ الامر

موافقة عمومية

دولة الرئيس - لقد استعفى من التسعة عشر سعادة عفيفي باشا وسعادة علوي باشا

حضرة السيد أحمد عمن - أطلب تعيين حضرة يوسف بك الجمال بدل أحد المستعفين

سعادة طلبه سعودى باشا - نحن لاثقيل استعفاءهما

دولة الرئيس - وكيف تضطربهم على العمل بالجنة مع أنه ربما كانت لديهم أعذار قوية

سعادة طلبه سعودى باشا - ان اللائحة لم تنص على قبول الاستعفاء في جميع الاحوال

دولة الرئيس - لقد استعفى كثيرون من أعضاء مجلس الشورى من العمل في اللجان بعد انتخابهم فيها

سعادة طلبه سعودى باشا - اذا كانت الهيئة توافق على قبول استعفاتهم لا بأس

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - ان اعتراض سعادة طلبه باشا في غير محله من جهة الشكل لان اللجنة لم تتكون للآن حتى يقال انهما استقالا منها ولكن عدم رغبتهما كاف لاقالتهما من العمل وغاية ما في الامر يطرح على الهيئة انتخاب غيرها

دولة الرئيس - ان اللجنة تكونت والهيئة وافقت عليها

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - عدم قبولهما العمل في اللجنة يكفي
لسمية غيرهما للعمل فيها

سعادة طلبة سعودى باشا - وأنا أيضا معند

حضرة صادق أباظه بك - رأى أن تكون اللجنة من سبعة عشر عضوا ليس إلا
مادام استغنى منها اثنان

حضرة السيد حسين القصبي - أريد رأى حضرة صادق بك أباظه
موافقة محمودية

دولة الرئيس - قد انتهينا من ذلك فهل أحد من حضراتكم يريد التكلم
سعادة اسماعيل أباظه باشا - أنا عندى كلام فى مسألة أخرى

دولة الرئيس - وماذا يريد حضرة حسن بكى بك لأنه طلب الاذن
قبل سعادة اسماعيل أباظه باشا

حضرة حسن بكى بك - كنت أريد أن أقول شيئا لكن معنى الإخوانى فسكت
دولة الرئيس - وهل لا يوجد عند حضرتك استقلال حتى تحتاج لرأى الغير
عند ما تريد أن تتكلم

حضرة حسن بكى بك - احسانى يجعلنى أن أقبل آراء الإخوانى ومع ذلك
فإن كلامى يختص بحضرة مرفس بك

حضرة مرفس سميكه بك - اذا كان وجودى فى اللجنة يسىء أحدا من
الاعضاء فأنا أيضا منسحب منها لأنى لا أريد أن أكون سبب خلاف فى لجنة
يلزم أن يسود فيها الوفاق التام لتتمكن من إنجاز مهمتها على ما يرام

حضرة حسن بكى بك - ليس هذا غرضى

دولة الرئيس - ان كان الكلام فى خصوص الشخصيات فليس هنا محله

حضرة محمود بك عبد الغفار - أؤكد لزميلي حضرة مرقس بك أن كلام
حضرة حسن بك بكري لم يكن في موضوع اللجنة وفقط كان يريد أن يتكلم
في موضوع كفاءة الأعضاء

حضرة حسن بكري بك - اتنى ممن اتخبوا حضرة مرقس بك للجنة
حضرة مرقس سميكه بك - اتنى مصدق زميلي حضرة محمود بك عبد الغفار
ولازلت مصمما على الاستعفاء من اللجنة

سعادة طلبه سعودى باشا - وأنا أيضا مصمم على الاستعفاء من اللجنة
دولة الرئيس - مارأى الهيئة هل توافق على أن تكون اللجنة من ١٥
موافقة عمومية على ذلك

دولة الرئيس - ان الكلام الآن لسعادة اسماعيل أباطه باشا

سعادة اسماعيل أباطه باشا - سمعنا من بعض المصادر الموثوق بها وقرأنا
في بعض الجرائد أن رأى الجمعية في مشروع الاتفاقية قطعى لكن الآن لم نسمع
بصفة رسمية شيئا من ذلك فتريد قبل أن تنصرف من هذا المكان أن نعرف من
الحكومة هل رأى الجمعية في ذلك قطعى كما سمعنا أو أنه شورى كالتقانون النظامى
عطوفة رئيس مجلس النظر - هذا سؤال لا محل له الآن بعد نطق الحضرة
الفخيمة الخديوية الذى افتتح به جنبابه العالى الجمعية وليس بعد هذا النطق
السامى كلام آخر

سعادة اسماعيل أباطه باشا - جاء فى النطق السامى أن

عطوفة رئيس مجلس النظر - لا جواب بعد الذى قلته

سعادة اسماعيل أباطه باشا - أتعجبون علينا فى الكلام

حضرة عبد اللطيف بك الصوفانى - كلام سمو الامير يكون فى الغالب رمزا
أكثر منه صراحة ولذلك أردنا أن نستبين شيئا أكثر من ذلك لتعلم الجمعية مقدار
حكمها حتى يقدر الانسان أن يعرف هل حكمه فى نظر الحكومة محترم أم لا

وأظن أن هذا السؤال لا يصح أن يجاب عليه بمثل هذه الاجابة واننى أطلب اثبات ذلك فى محضر الجلسة

دولة الرئيس - كله ثابت

سعادة اسماعيل أباطه باشا - نحن سمعنا من جملة مصادر موثوق بها وخصوصا الحديث مع مكاتب الرضورم

دولة الرئيس - كلامى مع ذلك المكاتب هو بصفتى الشخصية ولم يكن بصفتى رئيسا للجمعية العمومية واننى مستعد لأن أقوله وأبينه فى كل وقت

وسعادتك سألت عطوفة رئيس النظار وهو قد أجابك

سعادة اسماعيل أباطه باشا - الجواب لم أفهم منه ان كان رأى الجمعية قطعيا أو شوريا لانه أحال على النطق الخديوى وهذا النطق العالى يشير أيضا الى ان الايضاحات التى تلزم يعطيها لنا حضرات النظار لذلك سألت هذا السؤال

عطوفة رئيس مجلس النظار - الايضاحات التى تعطيها هى عما يتعلق بالمشروع لاعن سؤال مثل هذا لان الحكومة ليس لها أن تبدى شيئا رائدا عن نطق الجناح العالى الخديوى

سعادة اسماعيل أباطه باشا - أنا لا أطلب زيادة وانما أطلب بيانا

عطوفة رئيس مجلس النظار - هل تريد أن تتناقش فى نطق الجناح الخديوى

سعادة اسماعيل أباطه باشا - تتناقش فى فهمه

عطوفة رئيس مجلس النظار - الحكومة تقول انها لا تريد على النطق الخديوى

سعادة اسماعيل أباطه باشا - المسئولية هى بقدر السلطة فأرجو دولة الرئيس

أن يأمر بأخذ رأى عن طلب هذا الايضاح من الحكومة

عطوفة رئيس مجلس النظار - النطق الخديوى فيه الكفاية وهذا الجواب

أقوله لكل أعضاء الجمعية

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - أننا أقمنا من هذه المسألة بنشكيل اللجنة فهي تبحث في ذلك وتقدم تقريرها بما تراه

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - السبب هو أن هذه المسألة استثنائية دولة الرئيس - كل هذا مفهوم

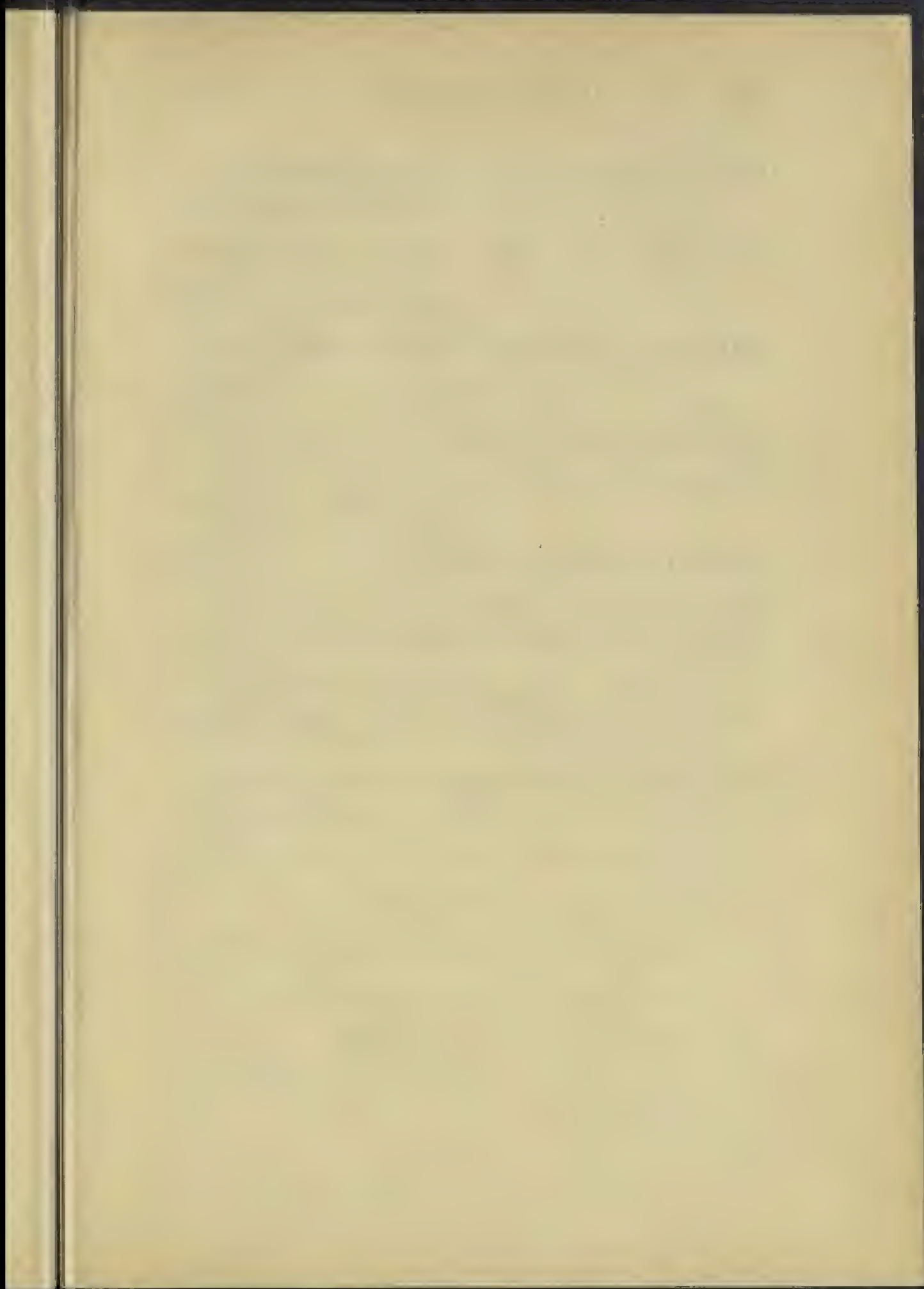
حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - قولى له في نفسى معنى ووجوده في محضر الجلسة الذى هو صفحة من التاريخ هو الذى أريده

فالمسألة استثنائية ولا يوجد في القانون النظامى ما يدل على أن رأى الجمعية فيها قطعى فأردنا الاستعلام عن قيمة رأينا فسكوت الحكومة على هذا السؤال غير حسن ويجعلنا غير عارفين قيمة رأينا

دولة الرئيس - قد أجابت الحكومة عن هذا السؤال وهل لأحد كلام آخر سعادة مصطفى باشا خليل - الجمعية العمومية تشكر الحكومة على عرض هذا المشروع الهام عليها وهذا هي اللجنة قد تشكلت فهي تفحصه وتقرر ما تراه

ثم إن حضرة صاحب الدولة الامير الرئيس أعلن انتهاء الجلسة والساعة ٥ والدقيقة ٢٠ بعد الظهير على أن الجلسة الآتية يجتدها دولته ما

تلى هذا المحضر بجلاسة الجمعية العمومية المتعقدة في يوم الثلاثاء ١٥ مارس سنة ١٩١٠ فصلى عليه



(٣)

محضر الجلسة العلنية المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٥ مارس سنة ١٩١٠

(٤ ربيع الاول سنة ١٣٢٨)

فتحت الجلسة في الساعة ٤ و ١٠ دقائق بعد الظهر تحت رئاسة حضرة
صاحب السعادة محمود فهمي باشا رئيس الجمعية العمومية
وحضور ٦٩ من حضرات الاعضاء
تلى الامر العالي الصادر بتعيين حضرة صاحب السعادة الرئيس والكل وقوف
وهذا منطوقه السامي

سعادتلو محمود فهمي باشا حضر تلى

بناء على ما هو معهود لدينا فيكم من الدراية والاستعداد وكون رئاسة مجلس
شورى القوانين لها من الاهمية ما يستوجب العناية والاعتبار قد وجهنا لعهدتكم
رئاسة هذا المجلس وأصدرنا أمرا هذا لسعادتكم للعلم به والقيام بما تستلزمه
الرئاسة المشار اليها من الاهتمام كما هو مطلوبنا . وفقنا الله لسعادة العباد والبلاد
انه السميع المحيب ما

في ٢٥ صفر سنة ١٣٢٨ - ٧ مارس سنة ١٩١٠

سرور وثامين من الجميع على هذا الدعاء

سعادة الرئيس - أيها السادة

ان استقالة صاحب الدولة الامير الجليل حسين كامل باشا من منصب
رئاسة الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين مراعاة لحالته الصحية قد
استوجبت عظيم الأسف من طبقات الشعب عامة واستوجبت على الخصوص
أسفا مضاعفا من رجال الشورى والجمعية العمومية لانه كان لنا عضدا قويا ولاننا

في عهد رئاسته اثبتت فينا روح الامل بأن تنال هيأتنا النيابية سلطة واسعة ونظاما تاما - سلطة ونظاما ينهضان بنا الى ذروة المجد وينطبقان على أمانينا وبلاتمان الزمن الحاضر زمن التقدم الفكري والرقى اللذين بلغتهما الأمة المصرية الآن

لم يكن من السهل أن يوجد من يملأ هذا الفراغ العظيم الذي حدث باستقالة الامير أو من يقبل أن يحمل هذا العبء الجسيم

ولكن اقتضت ارادة المولى جل شأنه فتوجهت انظار مولانا الخديو الانغم الى أن ينتخب واحدا من هيئتك الموقرة فشرفتي بعنايته وكلفتني بهذه المأمورية الجلييلة

وما تجاسرت على قبولها الا اطاعة لأمره الكريم - متوكلا على ذى القدرة الصمدانية - معتمدا على حسن مساعدة مولانا الخديو المعظم الذي هو أول محب لتقدم أمتنا المصرية المخلصة لذاته العلية - معتقدا حسن مقاصد وجيل همرة رجال حكومته السنية كل ذلك مقرون أيها الاخوان الافاضل بالاعتماد على خبر معونتكم وخالص نواياكم وجيل تعضيدكم فاني ان كنت قليلا بنفسى فاني كثير بكم

الرئيس يا اخواني هو أحدكم هو جزء منكم ان لم يستطع منفردا ويقو مستقلا على تحييز عظام الأمور وثادية جلائل الاعمال فمن الاعضاء منضافين يستمد روح النشاط والقوة التي بها يذلل الصعاب ويصل الى الخير المنشود للبلاد ويد الله مع الجماعة

بالاعضاء وهم رجال الحكومة السنية ورجال الهيئات النيابية المشخصين لكل الأمة المصرية تستمد الرئاسة روحها التي تمكن بها من تادية واجباتها نحو خير الأمة والوطن

هذا هو ياسادتي ماخول لي الاقدام على أن أشغل هذا المركز الخطير وشيئني على تحمل هذه المسؤولية العظمى يقبول استناد منصب الرئاسة الى

قد قبلت هذا المنصب وكلى أمل بحسن ما آتتته من مولانا الخديوى المفخم
ورجال حكومته السنية وبما اعتقده في جميل تضافركم وتعاونكم في أن حياتنا
التيابية ستصل الى حالة حسنة يتمناها كل غيور على رقى بلاده وحرية وطنه
فتشارك الامة مع الحكومة في كل ما فيه سعادة البلاد من الاعمال المفيدة حتى
يسود النظام ويتوطد الأمن وتزدهر الثروة العمومية بتقدم الزراعة والصناعة في ظل
مولانا الخديوى أيده الله

فلنكن جميعا متضافرين والله يوفقنا لما فيه الخير آمين

تأمين من الجميع على هذا الدعاء

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - في الجلسة الماضية كان معنا
المرحومان الطيبا الذكر بطرس غالى باشا رئيس النظار ومحمود عبد الغفار بك
بصفتيهما عضوين في الجمعية العمومية وقد انتقلا من هذه الدار الثانية الى دار
البقاء فاطلب من الهيئة ايقاف الجلسة حدادا عليهما وتحرير كتابين لاسرتهما
بمشاركة الجمعية ثم في مصابهم العظيم

حضرة فتح الله بك بركات - وأنا اطلب أن تعزى عائلة المرحوم عبدالسلام
بك بدر الدين بمناسبة وفاته وهو عضو في الجمعية

فضيلة الشيخ حسونه النواوى - أرى أن يكتب لدولة الرئيس السابق
بالتشكر له على ما قام به من الاعمال الجليلة وبإبلاغه أسف الهيئة على استقالة
دولته

استحسان بانفاق الآراء وقد أوفقت الجلسة خمس دقائق ثم أعيدت الجلسة
وتليت الاعتذارات الآتية

وهي من كل من جناب الانبايؤنس وسعادة ابراهيم مراد باشا وحضرة
محمد بك الزماني عن جلسة يومنا هذا

ومن سعادتي محمد شواربي باشا وأحمد عفيفي باشا بمريضهما وأنها عند
الشفاء يحضران

ومن مسعادة محمد علوى باشا بعدم امكانه الحضور فى هذا الاسبوع
لمرضه ايضا

وبلغ الهيئة مسعادة الرئيس اعتذار مسعادة اسماعيل أباطه باشا لمسعادته شفها
عن هذه الجلسة لانحراف صحته

وتلى محضر جلسة ١٠ فبراير الماضية فتصدق عليه

مسعادة الرئيس - لينل ماورد من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ١٤ مارس
الجارى نمرة ٥ والردود المرفقة به جوابا على اقتراحات الجمعية العمومية فى اجتماعها
فى سنة ١٩٠٩ الماضية

تليت المكتبة وهذه صورتها

«مرسل لمساعتكم مع هذا ردود النظارات الخمس المبينة بهذا على اقتراحات
الجمعية العمومية فى اجتماعها فى سنة ١٩٠٩ الماضية أفندم ما

نظارة الداخلية - نظارة الخفائية - نظارة المالية - نظارة الاشغال العمومية
نظارة المعارف العمومية

مسعادة طلبة سعودى باشا - الأوفق طبع هذه الردود ونوزعها على
حضرات الاعضاء

مسعادة موسى غالب باشا - بعد التلاوة تطبع وتوزع

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - وأنا أرى تلاوتها أولا ثم طبعها
وتوزعها

حضرة عبد السلام أفندى العلالي - الاجوبة لامناقشة فيها فارى أن
تلى على الهيئة

مسعادة طلبة سعودى باشا - ليس غرضى المناقشة وإنما غرضى فهم
الاجوبة

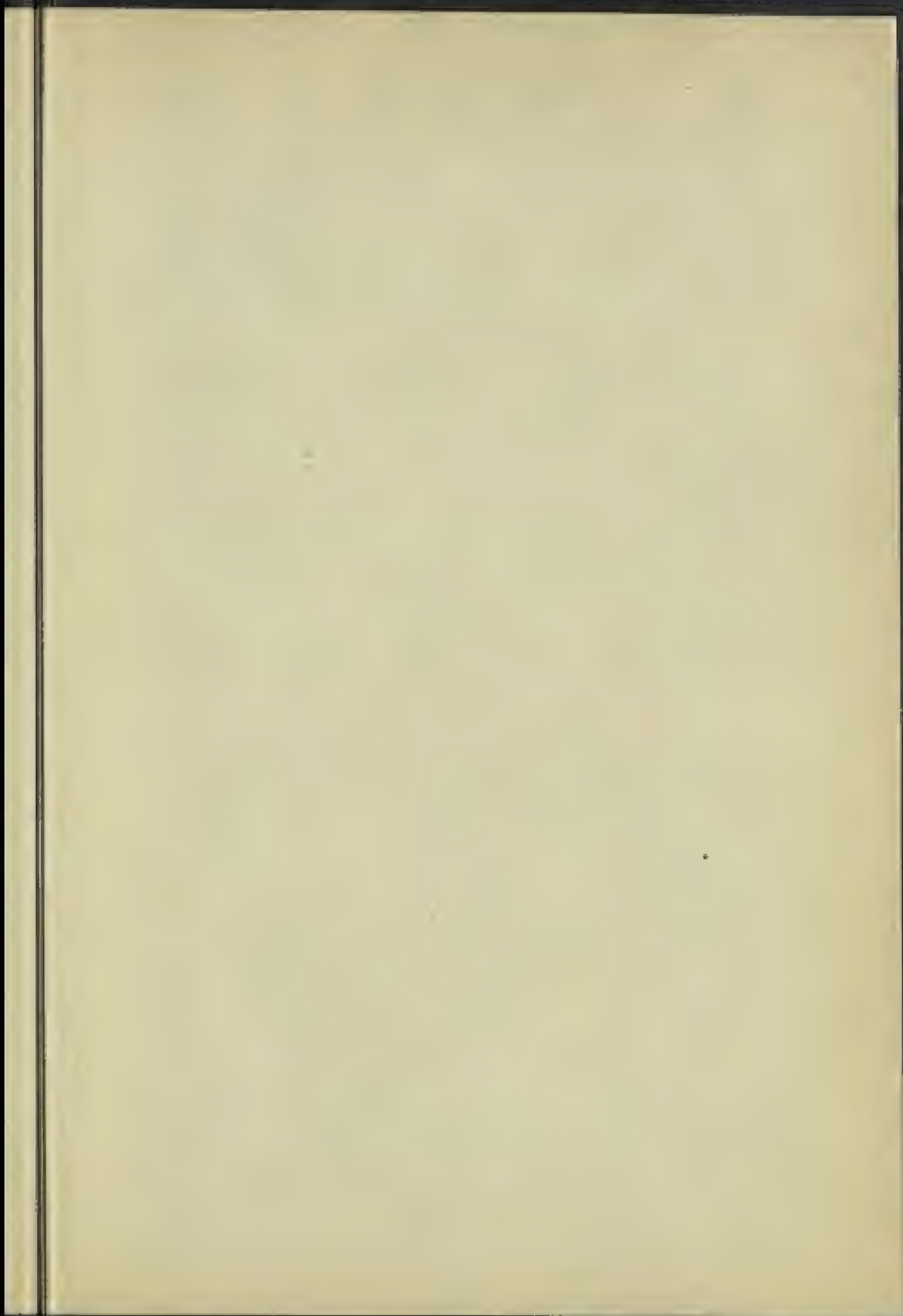
حضرة حسن بك بكري - جلسة الجمعية الآن علانية فمن الموافق تلاوة
الاجوبة فيها

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - اذا كان الطبع سيكون قبل فض
الجمعية لا بأس به أما اذا كان بعد فضا فالأولى تلاوة الاجوبة الآن

سعادة علي شعراوي باشا - الاوفق أن تتلى الآن ثم تطبع وتوزع بعد ذلك
حضرة سعد أفندي مكرم - لاجل الفائدة أوافق على طبع وتوزيع هذه
الاجوبة على حضرات الاعضاء

سعادة الرئيس - هذه الاجوبة تتلى عليكم الآن ثم تطبع وتوزع نسخها على
حضراتكم كرهبتكم .

تليت الردود السالف ذكرها وهذه صورها



فهرست ردود نظارة الداخلية

على اقتراحات الجمعية العمومية في اجتماعها سنة ١٩٠٩

- ١ — الامن العام (سبعة عشر اقتراحا)
- ٢ — سفر الحجاج وبيع المأكولات لهم وفضاء مدة الحج في غير
محجر الطور
- ٣ — تعديل نظام انتخاب العمدة والمشايخ (اقتراحات)
- ٤ — تعديل لائحة محكمة العمدة والمشايخ (أربعة اقتراحات)
- ٥ — جعل انتخاب عمدة البلاد بدون قيد ليشمل الانتخاب أعيان البلاد
- ٦ — أجرة الخفور (ثلاثة اقتراحات)
- ٧ — زيادة مركزين على مراكز الادارة في اقليم المنوفية
- ٨ — عدم انقاص شئ من ميزانية المجلس المحلي لبندر الزقازيق
- ٩ — جعل اختصاص محافظة دمياط بالنسبة لتفرد دمياط اختصاصا كاملا
- ١٠ — عمل مناقصات عمائر يدر مصلحة الصحة من الادوات أو من
العمارات وتقديم بيان لما تصرفه في مقاومة الامراض والتنبية على
موظفي المستشفيات والممرضين باستعمال الإلين في معاملة المرضى
والاعتناء بالتغذية
- ١١ — إيجاد طبيين اختصاصيين للرمم والامراض الباطنية في كل
استبالية بالمديرية وتخصيص طبيب الاستبالية للجراحة وتنفيذ
وصية سيرارنست كاسل بجعل الاطباء الذين يعملون في مستشفيات
الرمم من المصريين (اقتراحان)

- ١٢ — طلب مراقبة مخلات الميسر وقهاوى الحشيش ومعاقبة من يلعبون
الميسر واعتبار أصحاب مخلاته مشاركين لهم فى الجريمة (اقتراحان)
- ١٣ — طلب منع كل ما يخالف الآداب والأخلاق كبهجة النساء وانتشار
الفسق والفجور
- ١٤ — إيجاد العمال التالزمين لإيادة دودة القطن

رد نظارة الداخلية

على اقترحات الجمعية العمومية في اجتماعها سنة ١٩٠٩

رد نظارة الداخلية على الاقتراحات والرغبات التي قررت الجمعية العمومية تبليغها الى الحكومة وبلغت من رئاسة الجمعية الى رئاسة مجلس النظر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩ نمرة ١١ فيما يتعلق بالامن العام وتعيين الخفراء والنفي الادارى

تخصر الاقتراحات والرغبات المذكورة فيما يأتى

أولاً - ضرورة تفهم الموظفين الاداريين بأن وظيفتهم قاصرة على الوصول الى الحقائق والحصول على المجرم الحقيق وان الحكومة لاترغب فى الصاق التهمة بأى شخص

ثانياً - تعديل نظام الخفر واتخاذهم من أنفار القرعة أو من العساكر

ثالثاً - ايجاد ادارة مخصوصة فى كل مركز للحفاظة على الأمن والمرور على الخفر والانتكار من الدوريات

رابعاً - مراقبة المشبوهين

خامساً - النفي الادارى للاشقياء الذين اعتادوا على الاجرام

سادساً - التشديد فى اعطاء رخص حمل السلاح

سابعاً - تعيين وعاظ لارشاد الناس

فتجيب نظارة الداخلية على هذه الاقتراحات بما يأتي

عن الاقتراح الاول

ان هذه الملاحظة لم تغب عن النظارة فقد أصدرت في أواخر سنة ١٩٠٨ تعليمات تفصيلية أعادت فيها لرجال الإدارة بيان الخطة الواجب اتباعها لاستتباب الأمن والراحة في البلاد وكلفت المديرين والمخافضين بمراقبة أعمال المراكز والأقسام أو التفتيش عليها والتجول فيها والانتقال الى الوقائع المهمة والتنبيه على المأمورين بتوحي الصدق في التحقيقات الجنائية مع وجوب البحث جيدا في كشف حقيقة الوقائع حتى ينال الفاعل الحقيقي جزاءه وأن يكون المديرين والمخافضون رسل الوفاق والوثام بين العائلات وأن يستعملوا نفوذهم لازالة أسباب الحفاء والشقاق بين الافراد وأن يكون انتقاء عمد ومشايخ البلاد من ذوي الاستقامة والسمعة الطيبة والنفوذ الأدبي مع مراعاة رغبة السواد الأعظم من الأهالي وارتياحهم

وقد أدخلت النظارة على نظام إدارة الضبط بها نظاما ينطبق على رغائبها فجعلته قسمين أحدهما لمنع الجرائم والثاني لحصر الوقائع ومراقبة سيرها في الإدارة والقضاء وبناء على هذا النظام جار الآن مراجعة كثير من القضايا الجنائية للوقوف على اجراءات رجال الإدارة فيها وللتحقق من أنهم ساروا فيها على الخطة التي تقتضيها أوامر النظارة والقانون . وكل شكوى تبلغ للنظارة فيما يتعلق بهذه الاعمال جار فحصها بكل اعتناء وقد أصدرت النظارة الأوامر المشددة لابلأغها الحوادث الجنائية في أوقاتها وتتبع سير القضايا بجهات القضاء وخطار النظارة بما يظهر في كل قضية أولا فاولا

وقد أدت هذه الأوامر والتعليمات الى نتيجة مرضية وكان لها تأثير حسن

على الأمن

عن الاقتراح الثاني

رأت النظارة أن العيب الأساسي لنظام الخفارة الحالي راجع الى قلة تأثير العقوبات التي يمكن توقيعها الآن على الخفراء وهي استقطاع المرتب أو الرتبة مهما بلغت درجة الذنب لذلك بدأت باستصدار القانون نمرة ١٩ القاضي بجواز توقيع العقوبات المنصوص عنها بالقوانين العسكرية على الخفراء الذين يعضون تعهدا بالخدمة اذا خالفوا واجباتهم والآن تستغل النظارة بتعيين الخفراء من أنصار القرعة ولما كان مثل هذا النظام يجب الرجوع فيه لأراء الخبيرين فقد أصدرت منشورا لجميع الجهات بعقد جمعية بكل مديرية تحت رئاسة المدير وعضوية واحد من أعيان كل مركز ومأموري المراكز لدرس هذه المسئلة من جميع وجوهها وعمل تقرير بالاقتراحات التي تراها موافقة من جهة قواعد تعيين الخفراء وكيفية أدائهم خدمة الخفر ومسئلة خفر العيطان وكل ما ترى اللجنة ادخاله على نظام الخفر لصالح الأمن العام . وبما أن هذه التقارير قد وردت للنظارة فسيصير خصها لخصا دقيقا وتقرير ما تراه أوفق لصالح الأمن العام

أما زيادة عدد الخفر وتقدير هذا العدد بكل جهة فسينظر فيه بمعرفة مجالس المديرات طبقا للقانون نمرة ٢٢ الصادر بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩

عن الاقتراح الثالث

فد أصدرت النظارة أوامر مشددة فلا تكثر من الداوريات في الجهات التي تكثر فيها الحوادث الجنائية . وفي الواقع اهتمت المراكز والمديرات بعمل داوريات متعددة بطريقة منتظمة كان من ورائها أن فهم الاشقياء أن الحكومة ساحرة على حفظ الأمن العام فأدى ذلك الى نتيجة حسنة وفوائد عظيمة لمصلحة البلاد والأمن العام والنظارة تراقب دوام هذه الداوريات وكيفية سيرها واستمرارها بواسطة قلم التفتيش الجدي الذي أنشئ لهذه الغاية ولاعمال النظام على العموم

عن الاقتراح الرابع

ان الاوامر الصادرة من النظارة تقضى بمراقبة المشبوهين في البلاد وإيجاد دفتر في كل مركز لحصر أسمائهم فيه ومبين في هذه الاوامر واجبات العمدة ومشايخ الحضر والخبراء والاجراءات اللازمة اتخاذها في حق المشبوهين لتكون مراقبتهم فعلية ومفيدة بدون أن يترتب عليها مضايقتهم أو منعهم من كسب معاشهم من الطريق الحلال

عن الاقتراح الخامس

قد اهتمت الحكومة بهذا الاقتراح ووضعت مشروعا في شأنه قدمته لمجلس شورى القوانين فصدق عليه وصار قانون نمرة ١٥ والعمل جار بمقتضاه الآن

عن الاقتراح السادس

رأت النظارة أن تفرط بعض جهات الادارة وتساهلها في اعطاء رخص حمل السلاح وكثرة تداول هذه الاسلحة في أيدي المجرمين كانت من أهم الاسباب في تسهيل ارتكاب الجرائم ولذلك أصدرت جملة تعليمات الغرض منها عدم التساهل في اعطاء رخص حمل السلاح وبينت الشروط اللازمة توفرها في طالب حمل السلاح لاعطائه الرخصة وما يجب على تجار السلاح من ضرورة قيد الاسلحة المبيعة بدفاترهم وعدم بيعها لأي شخص من رعايا الحكومة المحلية السارى عليهم قانون احراز وحمل السلاح الا اذا كانت بيده شهادة من البوليس تتضمن أنه من المعافين من الرخصة أو انه قام بالشروط اللازمة للحصول على الرخصة وبينت أيضا كيفية التفتيش على محلات تجار الاسلحة

عن الاقتراح السابع

لا يخفى أن الضغائن والاحقاد التي تفرق بين العائلات وبعضها أو الأفراد وبعضهم وخصوصا في بلاد الأرياف تكون في غالب الأحيان سببا لحدوث كثير من الجرائم الخلة بالأمن العام ولذلك كانت الوسائل التي تتخذ للتوفيق بين المتخاصمين هي في الحقيقة من أحسن وأتفع وسائل استتباب الأمن وتقليل عدد الجرائم المذكورة ولذا رأيت النظارة الثقات نظرا للمديرين إلى ضرورة السعي في إزالة أسباب الضغائن بين العائلات وبث روح الوئام بينهم وبين من يلوذ أو يعتريهم وللوصول إلى هذه الغاية رأيت النظارة أن أحسن طريقة هي إنشاء لجان للصالح تكون وظيفتها اصلاح ذات البين بين العائلات والأفراد وفض المنازعات بينهم بطريق الصلح وتصفية نفوسهم بقدر ما يصل إليه جهدها من الوعظ والنصح وبعد أن جريت هذه الطريقة ببعض الجهات ورؤي أنها أتت بفوائد جمة قررت النظارة أخيرا تعميم لجان الصلح بكافة البلاد وطلبت من المديرين أن يكون لعملها نصيب عظيم من عنايتهم

أما مسألة تعيين وعاط مخصصين لإرشاد الناس فهي في فكر النظارة وبدأت فعلا بتنفيذها على سبيل التجربة ببعض الجهات

رد نظارة الداخلية على الاقتراح الذي قررت الجمعية العمومية تبليغه إلى الحكومة وبلغ من رئاسة الجمعية إلى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩ نمرة ٢٣ المتعلق بأمر سفر الحجاج وبيع المأكولات بحجر الطور وقضاء مدة الحجر في غير هذا الحجر

عما يختص بقبول الحكومة بواخر الشركة الخديوية لسفر الحجاج المصريين عليها فإن ذلك لكون هذه الشركة هي الوحيدة إلى الآن التي قبلت بالشروط المقررة لنقل الحجاج المصريين وأرجاعهم من الموانئ الخجازية وحددت مواعيد منتظمة لسفر باواخرها ومع ذلك ستنظر الحكومة فيما إذا كان هناك ضرر ترتب على هذه الطريقة وتعمل على إزالته

أما توريد المأكولات للحجاج في محجر الطور من متعهد واحد فوائى فيه
أمران : صالح الحجاج والمحافظة على الصحة العمومية

فمن الأمر الاول - اذا أطلقت الحرية في البيع لكل من أراد تعسر جدا
على ادارة المحجر أن تجرى المراقبة التامة على نوع الاصناف وعلى كميتها بخلاف
ما اذا كانت المسؤولية محصورة في شخص واحد كالمعهد الذى اذا خالف العقد
المعقود معه تنفذ عليه الغرامات المقررة في ذلك العقد والمودع لأجل تنفيذه مبلغ
واقر من النقود في خزينة مجلس الصحة البحرية والكرتنيات ، وبديس أن مثل
هذه الشروط لا يمكن ابرامها مع مئات من الناس وفيما سبق لما كان البيع مباحا
لكل انسان كانت أغلب أصناف الغذاء نائمة والخبز غير قابل للاكل حتى كان
يترتب على ذلك اشكالات شديدة ومتوالية بين الباعة والحجاج

وعن الأمر الثانى - فإن مبادئ ولوائح الكورنيتيات تقضى بأن الخزائن
المهجورة بها الحجاج تكون منعزلة بعضها عن بعض وعن باقى دائرة الكرتينة. وهذا
يستلزم أن يكون الباعة محجوزين بتلك الخزائن مادام الحجاج موجودين فيها -
فاذا كانت تجارة البيع في المحجر حرة تعذر على الباعة (وهم مضطرون أن يقيموا
داخل الخزائن) جلب بضائعهم من خارج دائرة المحجر وان رخص لهم بالخروج
ضاعت فائدة المبدأ الكرتينى . أما وجود متعهد واحد مقيم خارج دائرة المحجر يلاحظ
ثقل الاصناف وتوزيعها يوميا الى الخزائن ويعين الأشخاص اللازمين لكل
حذاء مع اعطاء أسمائهم لتأطر المحجر لمراجعتها عند الافتضاء ويكون هو المسؤول
عن مخالفة هذا النظام فهذه هى الطريقة الوحيدة التى قررها مجلس الصحة
البحرية والكرتنيات لضمان تنفيذ العمل بكل ضبط من حيث الملاحظة على
الصحة العمومية

وفما يختص بقضاء مدة المحجر في أحد محاجر الحكومة العثمانية للحجاج الذين
يعودون عن طريق السكة الحديد البخارية فإن هذه المسألة تحت البحث والنظر
وقد عينت لجنة من مجلس الكرتنيات لدراسها تفصيلا

وعلى كل حال فإن نظارة الداخلية قد أنفقت في العام الماضي مع مجلس الكرتينيات على الاجراءات الوقفية التي يمكن معها التوفيق بين راحة الحجاج العائدين عن طريق السكة الحجازية والاحتياجات الصحية الواجب اتخاذها

رد نظارة الداخلية على الاقتراحات التي قررت الجمعية العمومية تبليغها للحكومة وبلغت من رئاسة الجمعية لرئاسة مجلس النظار بمكائيتين نمرة ١٢ و ١٥ بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩ فيما يتعلق بنظام انتخاب العمدة والمشايخ ومحاكمهم

هذه النظارة جاعلة لمسألة انتخاب وتأديب العمدة والمشايخ أهمية نظر المصالح على وظائفهم من المسؤوليات وما لها من الاختصاصات الهامة بالنسبة للحكومة والافراد الأمر الذي يجعل النظارة تفحص بالدقة والعناية اللازمين كافة الأمور المتعلقة بتعيينهم وتأديبهم وهي ترى في هذه العناية وذلك الاهتمام ضمنا وقتيا كافيا لتحسين الحالة الى أن تحين لها الفرصة المناسبة للاستغلال بوضع قواعد جديدة أحسن ملاءمة لمقتضيات الاحوال وذلك لأن الاعمال المستعجلة الموجودة تحت نظر الداخلية الآن تستدعي تقديمها في النظر على الموضوع الذي نحن بصدد

على أن النظارة لما رأت أن قاعدة تقسيم أهالي البلاد الى حصص توزع على المشايخ طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من الامر العالي الصادر بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ لم تتبع تماما في معظم أنحاء القطر مع أهمية ذلك بالنسبة لمسؤولية كل شيخ عن حصته ومطالبته بواجبات المساعدة المقروضة عليه للعمدة فيما يتعلق بأهالي تلك الحصة قد اهتمت (النظارة) بإجراء مفعول تلك القاعدة في جميع البلاد وزادت عليها قاعدة جديدة لتعيين المشايخ في الوظائف التي تخلو وهي أن يكون ترشيح البديل عادة برغبة أهل الحصة وفي هذه الطريقة تحقيق لمعنى نيابة الشيخ عن الاهالي كما لا يخفى

رد نظارة الداخلية على الاقتراح الذى قررت الجمعية العمومية تبليغه للحكومة وبلغ من رأستها الى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩ نمرة ٤٠ فى موضوع انتخاب الاعضاء الذين تشكل منهم لجنة حكاكة أنفار خضر النيل والقرع وذلك بعدم حصر الانتخاب فى عمد البلاد ليكن الانتخاب الأعيان

النظارة تفكر فى هذا الاقتراح وفى كل ما يرتبط بهجان المحاكمات الادارية على العموم وتؤمل أنها تتوفق الى تعديل الطرق المتعددة المتبعة الآن فى حكاكة الافراد على المخالفات الادارية وذلك توصلا الى توحيدها على قدر الامكان مع احاطتها بالضمانات الكافية

رد نظارة الداخلية على الاقتراحات التى قررت الجمعية العمومية تبليغها للحكومة وبلغت من رئاسة الجمعية الى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩ نمرة ١٨ فى موضوع أجرة الخفر

(١) عن الاقتراحين المرغوب بهما رفع تلك الأجرة عن الأهالى

ترى النظارة أن الحكومة ليست مطالبة بالقيام بأجور الخفر المحلى للقرى كما يقضى بذلك قانون الخفر الصادر فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ (بموافقة مجلس شورى القوانين) ومن المبادئ المقررة أن الحكومات مطالبة فقط بالحراسة العامة وهى المكونة من قوة البوليس

ومع ذلك فان الحكومة لما رأت فى السنين الاخيرة ان مرتبات الخفرء تدرجت فى الارتفاع تبعاً لازدياد معدل اجور العمال فى جميع أنحاء القطر حتى وصلت الى حد تعتبر كل زيادة عليه عبأ ثقيلاً على عاتق الأهالى قد عولت على مساعدتهم فى دفع تلك المرتبات بتقرير اعتادات مخصوصة لذلك ابتداء من سنة ١٩٠٥ وأخذت هذه الاعتمادات تزداد الى أن بلغ مجموعها لغاية سنة ١٩٠٧ مبلغ ٨٢٦٦٧ جنيه وكسور وهذا المبلغ موزع على المديرات كل بحسب حالتها

(ب) عن الاقتراح المراد به تخفيف الأجرة في مديرية أسوان

ترى الداخلية أن مجلس مديرية أسوان عند اشتغاله على مقتضى القانون الجديد يمكنه أن يوفق بين مستلزمات الأمن العام وحالة الأهالي في هذه المديرية

رد نظارة الداخلية على الاقتراح الذي قررت الجمعية العمومية تبليغه للحكومة وبلغ من رئاسة الجمعية إلى رئاسة مجلس النظار في ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩ نمرة ٢٢ المتضمن طلب زيادة مراكزين على مراكز الإدارة في إقليم المنوفية

قد وضعت هذه النظارة نصب عينها في العهد الأخير مسألة الآثار من عدد المراكز الإدارية لأنها رأت أن المراكز الحالية (ليس في إقليم المنوفية فقط بل في بعض المديرية) قليلة بالنسبة لحالة ازدياد العمران ولاتساع مناطق المراكز نفسها . أمما الخائل دون انفاذ رغائب النظارة في هذا الشأن هو عدم وجود المال الكافي لذلك بالميزانية

على أنه في العزم تنفيذ هذه الرغائب قريبا بإيجاد ما يمكن إيجاده من المراكز أو النقط تدريجيا تبعا للميزانية وللبالغ التي يمكن تخصيصها لهذا الغرض

رد نظارة الداخلية على الاقتراح الذي قررت الجمعية العمومية تبليغه للحكومة وبلغ من رئاسة الجمعية لرئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩ نمرة ٢٤ المرغوب به عدم انقاص شيء من ميزانية مجلس محلي الزقازيق

مبلغ الإعانة الذي كانت تعطيه الحكومة لقومسيون محلي مدينة الزقازيق لغاية سنة ١٩٠٨ كان ثلاثة آلاف جنيه ومن ابتداء سنة ١٩٠٩ التي تنبعت فيها السلخانات للقومسيونات المحلية صارت تزيل صافي إيراد السلخانات (بعدمصارفها) من الإعانات التي تعطىها الحكومة للقومسيونات بصفة عمومية

وفضلا عن كون هذا التزويل لا يعد قصدا حقيقيا في مبلغ الاعانة بل هو تزويل ظاهري فإنه قد نشأ عن تتبع السلخانات للقومسيونات زيادة محسوسة في الايراد كما يعلم من البيان الآتي الخاص بمدينة الزقازيق

المبلغ الذي خفض من اعانة القومسيون هو ٨٢٥ جنيه مصرى صار تقديره على واقع صافي ايراد السلخانة سنة ١٩٠٨ ولكن بعد إلحاقها بالقومسيون زاد ايرادها كثيرا عن هذا التقدير اذ بلغ في العشرة الشهور الاولى من سنة ١٩٠٩ ٩٨٩ جنيه مصرى وكان في الشهور المقابلة لها من السنة السابقة ٧٦٩ جنيه مصرى فتكون الزيادة ٢٢٠ جنيه مصرى

ومن ثم يظهر أن ميزانية ذلك القومسيون قد زادت في الحقيقة ولم تنقص

رد نظارة الداخلية على الاقتراح الذي قررت الجمعية العمومية تبليغه للحكومة وبلغ من رئاسة الجمعية الى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩ نمرة ١٤ المطلوب به جعل اختصاص محافظة دمياط بالنسبة الى ثغر دمياط اختصاصا كاملا من حيث هي محافظة

الداخلية عملت بذلك الاقتراح وبعد أن خابرت النظارات الاخرى ذات الشأن بقصد اعادة اختصاص محافظة دمياط الى ما كان عليه قبل قرار ٩ مايو سنة ١٩٠٦ قد أصدرت الداخلية قرارا بذلك في ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ونشر بالعدد ١٣٨ من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ١١ الشهر المذكور وسرى مفعول هذا القرار اعتبارا من أول يناير سنة ١٩١٠

تحريرا في ١٥ محرم سنة ١٣٢٨ (٢٧ يناير سنة ١٩١٠)

رد نظارة الداخلية على الاقتراح الذي قررت الجمعية العمومية تبليغه للحكومة وبلغ من رئاسة الجمعية الى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩ مرة ١٣ المرغوب به عمل مناقصات عما تريده مصلحة الصحة من الادوات أو العمارات وأنت تقدم بياناً لما تصرفه في مقاومة الامراض الوبائية مع التنبيه على موظفي المستشفيات والمرضى باستعمال اللين في معاملة المرضى والاعتناء بأمر الاغذية فيها

(١) عما يختص بالرقابة المالية

ان المبالغ التي صرفت من الاعتمادات المقررة للطاعون البشري والبقري كانت تصرف الى الآن بمراقبة المالية وابتداء من السنة الحالية صارت المراقبة من المالية والداخلية معا . ولكن بالطبع في بدء ظهور المرض وحدثت اصابات به يحصل اضطراب في الخواطر يستدعي أن يترك بعض الحرية في التصرف لمشتكى الاقسام وهم على كل حال قائمون بأعمالهم طبقاً للقواعد الأصلية الخاصة بتطبيق الاجراءات المقررة ضد الطاعون ولكن حيث قد بدأ الوباء في النقصان واستقرت طرق مقاومته فقد ترتب على ذلك تقليل كبير في مبالغ الاعتمادات .

أما ما يختص بالمشتريات فان الاصناف اللازمة توضع بالمناقصة ولا يقبل منها الا ما كان أحسن نوعاً وأقل ثمناً ولا يخلو الحال من وجود بعض استثناءات اذا دعت الحال لذلك كما اذا اضطرت المصلحة لشراء بعض أشياء لا يتجر فيها الاعمال معروفة . أما العمارات فلا تعطى على وجه العموم الا بالمناقصة .

(ب) عما يختص بغير المرضى ونوع الاغذية التي تعطى للمرضى

جاء بتقرير المستر كيتنج مدير مستشفى القصر العيني أن كل مريض لا يحسن معاملة المرضى يعاقب بشدة وقد أمنت مصلحة الصحة على ذلك وقالت ان هذا جار في أغلب مستشفيات الأقاليم وأنه قد حدث في السنين الاخيرة تحسين يذكر في طبقة المرضى ومقدار تعليمها واتخذت اجراءات لتحسين هذه الفئة في الأقاليم

أولا - بأن لا يقبل أى ممرض ذكر كان أو أنثى الا اذا قدم شهادة من البوليس تدل على أنه ليس له سوابق شائنة .

ثانيا - بأن يعين فى الوظائف الخالصة أنظار من رجال القسم الطبي فى الجيش ويرجعون على غيرهم ، وان الجهد مبذول فى الاعتناء بمداواة المرضى وكل تقصير من ممرض يعاقب عليه أشد العقاب وفى العادة بالرفق ٩

رد نظارة الداخلية على الاقتراح الذى قررت الجمعية العمومية تبليغه للحكومة وبلغ من رأستها الى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٠٩ فقرة ٦٠ المطلوب به إيجاد طبيبين اختصاصيين فى كل مستشفى من مستشفيات المديرية يكون أحدهما لمعالجة الرمد والآخر للأمراض الباطنية وتخصيص طبيب المستشفى للجراحة مع الرجاء للحكومة بتنفيذ وصية السير ارفست كاسل بأن يكون الاطباء الذين يعملون فى المستشفيات الرمدية (المتنقلة) كلهم مصريين

النظارة ترى رأى مدير مصلحة الصحة فى هذا الموضوع وهو أنه يصعب فى الحالة الراهنة زيادة أطباء المستشفيات الى ثلاثة أمثال عددهم الحالى لعدم وجود مبالغ تسمح بذلك

على أنه قد شرع فى اتخاذ اجراءات وعمل بروجرام يقصد منه تعليم وتربية عدد اضافى من الاطباء لفروع مخصوصة وسيعمل بهذا البروجرام متى توفرت المبالغ اللازمة وحينئذ يؤمل أن تزد العناية الطبية بمدن الاقاليم

أما موظفو مستشفيات الرمد المتنقلة فكلهم من الوطنيين ماعدا المفتش العام كما علم من تقرير جناب مدير مصلحة الصحة

رد نظارة الداخلية على الاقتراحين اللذين قررت الجمعية العمومية تبليغهما الى الحكومة وبلغا من رئاسة الجمعية الى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩
مرة ٢٠ في موضوع محلات الميسر وفهاوى الحشيش

ان أوامر النظارة تقضى بمراقبة هذه المحلات بمعرفة رجال البوليس وجار مراقبتها فعلا كما يدل على ذلك القضايا التي تقدمت ضد أصحاب فهاوى الحشيش ومحلات الميسر

هذا وان النظارة جاعلة لهذه المسألة نصيبا عظيما من اهتمامها

رد نظارة الداخلية على الاقتراح الذى قررت الجمعية العمومية تبليغه الى الحكومة وبلغ من رئاسة الجمعية الى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩ مرة ٢١
المطلوب به بذل الجهد فى منع كل ما يخالف الآداب والاخلاق كتهرجة النساء وانتشار الفسق والفجور وغير ذلك

قد اهتمت النظارة بالمحافظة على الآداب وبالقضايا التي لها مساس بالاخلاق وقد ضبطت في هذه السنة كثيرون من أد باب الفساد والذين يتعرضون لافساد خلاق الفتيان والفتيات كما انه ضبط كثير من الاطفال المتشردين مفسودي الاخلاق وسبقوا جميعا للحاكم وحكم بإرسال هؤلاء الاطفال الى اصلاحية الاحداث وحكم على من تعرضوا لافساد اخلافهم بعقوبات شديدة

رد نظارة الداخلية على الاقتراح الذى قررت الجمعية العمومية تبليغه للحكومة وبلغ من رأسها الى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩
مرة ١٧ المرغوب به اعتناء الحكومة بإيجاد العمال اللازمين لإبادة دودة القطن كما فعلت منذ سنتين تقريبا

الاجراءات التي اتخذتها النظارة لمقاومة الدودة والابلاغ عنها في هذا العام قد فاقت نظيرها في الاعوام الماضية فانه علاوة على تقسيم بلاد كل مركز في الملاحظة الى عدة اقسام يعهد بكل قسم منها الى معاون ادارة أو ملاحظ بوليس وتكليف مأموري المراكز بمداومة المرور على البلاد ليتأكدوا من سير العمل على تمام النظام وتكليف المديرين بالمرور بأنفسهم بين وقت وآخر للاشراف على العمل بنظرهم وأن يتدبوا لهذه الغاية الوكيل والحكماء أيضا - قد عينت النظارة عمالا مؤقتين بصفة مخصوصة لذلك العمل وبلغ عددهم كما يأتي :

٧٧ مفتشون من ذوي الخبرة بالامور الزراعية (من ضمنهم كثيرون من متخرجي مدرسة الزراعة وطلابها المتقدمين)

١٦٧ معاونون لمساعدة المفتشين

٢٤٤

وهذا المجموع أكبر من أعظم عدد عينته النظارة في السنين السابقة ثم انها طلبت من كل من نظارتى المالية والاشغال ومصلحة الصحة وادارة المساحة تكليف عمالها المعتاد تجولهم في البلاد بأن يلاحظوا تنفيذ التعليمات الخاصة بالدودة في الجهات التي يمرون عليها وكلفت أيضا مفتشى الداخلية بمراقبة سير العمل وفقا لتلك التعليمات والتحقق من قيام الموظفين والعمال بواجباتهم ما

فهرست ردود نظارة الحفائفة

على اقترافات الجمعية العمومية فى اجتماعها سنة ١٩٠٩

- ١ — اصلاح المحاكم الشرعية وانشاء قلم فى كل محكمة مديرية لتنفيذ أحكام النفقات وغيرها والنظر فى أمر محكمة الدقهلية التى ألغيت (أربعة اقترافات)
- ٢ — طلب العود الى نظام قاضى التحقيق واستئناف أحكام الاعدام التى تصدرها محاكم الجنايات (اقتراحان)
- ٣ — تشكيل محكمة استئناف للقضايا المدنية فى أسبوط
- ٤ — إيجاد محكمة جزئية بناحية ادفو بصمة دائمة
- ٥ — إلغاء المحاكم المركزية والاستعاضة عنها بمحاكم جزئية
- ٦ — إيجاد قلم فى كل مركز خاص بتسجيل الاختتام والامضات ونقاش للاختتام ودفتر لبصمة! (اقتراحان)
- ٧ — زيادة عدد القضاة بدوائر المحاكم الاهلية الجزئية
- ٨ — إيجاد محكمة جزئية أو محكمة كبرى فى مدينة العريش
- ٩ — تخفيض الرسوم القضائية الاهلية والشرعية وإلغاء رسوم الوقف ماعدا رسم الضبط والتحرير (اقتراحان)
- ١٠ — محكمة مجرى الاجانب أمام المحاكم المختلطة
- ١١ — إيجاد عضو نيابة فى كل مركز يتفرغ لتحقيق الوقائع الجنائية من وقت حصوط
- ١٢ — تشديد المراقبة على الاوصياء والنظام فى اجراءاتهم

رد نظارة الحفانية

على اقتراحات الجمعية العمومية في اجتماعها سنة ١٩٠٩

الاقتراح الاول

اصلاح المحاكم الشرعية وانشاء قلم في كل محكمة مديرية لتنفيذ احكام النفقات وغيرها وان الغاء محكمة مديرية الدقهلية بمحلف بمدينة المنصورة

مشروع اصلاح المحاكم الشرعية صدق عليه بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩ بعد ان أدخلت عليه بعض تعديلات وافقت الحكومة على أكثرها واتمما لهذا الاصلاح سيعرض على مجلس شورى القوانين مشروع قانون خاص بالاجراءات والمرافعات أمام المحاكم الشرعية والحكومة مهتمة أشد الاهتمام بحسن سير الاعمال في المحاكم الشرعية ولن تالو جهدا في اتمام اصلاحها

الاقتراح الثاني

اعادة نظام قاضي التحقيق واعادة الدرجة الابتدائية كما كانت وعلى الأخص التصريح باستئناف أحكام الاعدام

مسألة النيابة وقاضي التحقيق فيها خلاف قديم ولقد أسهبت نظارة الحفانية بتقارير رسمية في بيان الاسباب التي دعتها الى عدم الموافقة على الرجوع الى نظام قاضي التحقيق (ينظر بوجه خاص تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩٠٢)

وعلاوة على ذلك فإن قاضى التحقيق لا يزال منصوباً عليه فى قوانيننا
(ينظر الكتاب الاول من قانون تحقيق الجنايات)

وأما مسألة إعادة الدرجة الابتدائية للحكومة إنما صممت على إنشاء محاكم
الجنايات لأسباب منها أنها رأت قضاء الدرجة الاولى فى المحاكم الابتدائية قد
أصبح عملاً شكلياً محضاً لأنه صار مجرد تمهيد للقضاء الصحيح أمام محكمة
الاستئناف على أن محاكم الجنايات سائرة فى الجملة على مايرام وليس من
موجب الرجوع الى النظام القديم والنقض مصحح لما يقع من الخطأ القانونى
أن وقع

أما عقوبة الاعدام فلم يدل شئ قط على أنه حكم بها خطأ بل تدل ندرة
القضايا التى يحكم فيها بهذه العقوبة بالنسبة للقضايا التى يجوز الحكم بها فيها على
شدة تحفظ القضاء فى الحكم بها وإنهم لا يحكمون بها على شخص إلا إذا لم يكن
لديهم أدنى ريب فى ادانته

الاقترح الثالث

إنشاء محكمة استئناف للقضايا المدنية بأسبوط

بحثت نظارة الحفائية بمزيد العناية مسألة إنشاء محكمة استئناف بأسبوط
ولكن كانت نتيجة بحثها أن رغبت عن هذا المشروع وذلك لأنه لو أنشئت
محكمة استئناف بأسبوط لما أمكن أن يدخل فى اختصاصها الإداريات
المنيا وأسبوط وجرجا وقنا واسوان أما مديرتا بنى سويف والقيوم فليس من
مصلحة المتقاضين من سكانهما جعلهما تابعين لها لأنهما أقرب إلى القاهرة
منهما إلى أسبوط

وعلى ذلك فيكون عدد القضايا المدنية التى ترفع إلى هذه المحكمة ٥٠ عن
مديرية المنيا و ٩٢ عن مديرتى أسبوط وجرجا و ٣٩ عن مديرتى قنا واسوان
جملة ذلك ١٨١

ومثل هذا العدد من القضايا لا يسمح بعمل مصروفات قدرها ١١٤٩١ جنيه م
وهو ما يستدعيه إنشاء محكمة استئناف بأسسوط

وفوق ذلك فإن إنشاء محكمة استئناف غير المحكمة الحالية موجب لاختلافهما
في أحكامهما في المسائل المدنية وهذا يستدعي إنشاء محكمة عليا توحيدا لأحكام
المحاكم ولا ينبغي أن إنشاء محكمة عليا ليس فيه الآن فائدة عملية

الاقترح الرابع

تشكيل محكمة جزئية بناحية ادفو بصفة دائمة

النظارة تبحث الآن في مسألة زيادة عدد المحاكم الجزئية ومن ضمنها هذه المسألة

الاقترح الخامس

إلغاء المحاكم المركزية والاستعاضة عنها بمحاكم جزئية

تعمل نظارة الحفانية بعناية على تحقيق هذا الغرض ولكن اعتبارات مادية
ومالية شتى تحول دون تحقيقه على الفور بل وفي أجل قريب

الاقترح السادس

أن يجعل لكل مركز فلم خاص لتسجيل الاختتام والامضات ووجود
نفاذ للاختام بكل مركز ودفعه لبصمة الاختتام

تبحث الحكومة الآن في هذه الاقتراحات وفي إمكان تحقيقها

الاقتراح السابع

زيادة القضاة لتجاوز القضايا الكثيرة الموجودة بالمحاكم الجزئية

الحكومة تولى زيادة عدد القضاة شيئاً فشيئاً إلا أنه لا يمكن الحصول مرة واحدة على العدد المرغوب منهم لما يحول دون ذلك من الاعتبارات المالية ومن الصعوبة في انتدابهم (وقد بينت الحالة عن السنوات العشر الماضية في تقرير جناب المستشار القضائي لسنة ١٩٠٨ صفحة ٥) وقد استحدث منذ ذلك الحين سبع عشرة وظيفة قاضٍ

الاقتراح الثامن

إنشاء محكمة جزئية أو محكمة كبرى بالعريش

قررت نظارة الحفانية إنشاء هذه المحكمة وتنفيذ هذا القرار موقوف على صدور الأمر العالي المعروض الآن على مجلس شورى القوانين الخاص بالغناء القضاء الاستثنائي في جهة العريش

الاقتراح التاسع

تخفيض الرسوم القضائية الأهلية والشرعية وإلغاء رسوم الوقف ماعدا رسم الضابط والتحرير

مسألة تعديل تعريف الرسوم القضائية للمحاكم الأهلية هي تحت نظر الحفانية أما تعريف رسوم المحاكم الشرعية فقد صدر بها القانون نمرة ٤ المؤرخ في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩

الاقتراح العاشر

محاكمة مجرمي الاجانب أمام المحاكم المختلطة

الحكومة تبحث هذه المسألة وهي غسدة دقيقة جدا ولا يتسنى لها الآن
الاجابة على هذا الاقتراح

الاقتراح الحادى عشر

ايجاد عضو نيابة فى كل مركز يتفرغ لتحقيق الوقائع الجنائية من وقت حصولها

البحث فى ايجاد عضو نيابة فى كل مركز مرتبط بمسألة زيادة المحاكم الجزئية
وهذه المسألة تحت نظر الحفائية

الاقتراح الثانى عشر

مراقبة الاوصياء والقوام وتكليفهم بتقديم الحساب سنويا مع ايجاد عمال
يقومون بوظيفة المراجعة والتدقيق

ان مسألة المجالس الحسينية هى من المواضيع التى يهم نظارة الحفائية بالبحث فيها
واصلاحها من منبئاتها لما دل عليه العمل من أن نصوص اللوائح المعمول
بها الآن محتاجة الى تعديلات يكون من ورائها زيادة العناية باختيار الاوصياء
والقوام ودقة المراقبة عليهم وغير ذلك مما يكفل حفظ أموال عديمى الاهلية ويمنع
أسباب الشكوى ما

فهرست ردود نظارة المالية

على اقتراحات الجمعية العمومية في اجتماعها سنة ١٩٠٩

- ١ — طلب تدارك الازمة المالية
- ٢ — الغاء عشور النخيل (خمسة اقتراحات)
- ٣ — الغاء عوائد معادى النيل
- ٤ — زيادة الرسوم الجمركية على المسكرات واستعمال هذه الزيادة في توسيع التعليم المجاني
- ٥ — تعديل دفع أقساط الاموال الاميرية المربوطة على الاطيان
- ٦ — طلب قبول ١٠ ٪ من ثمن الاطيان الخثرية التي تباعها الحكومة وتقسيم الباقي على خمس سنوات
- ٧ — بيع اراضي الحكومة بين نفيسة والقنطرة وبورسعيد للاهالى
- ٨ — بيع اطيان الحكومة بالتقسيم للاهالى البلاد الكائنة بها تلك الاطيان أو البلاد المجاورة
- ٩ — طلب عدم معارضة مصلحة الاراضى الاميرية لمن اشترى اطيانا منها اذا اراد بيعها للغير
- ١٠ — ابقاء عجز الاطيان الذى أظهره فك الزمام من اطيان الحكومة
- ١١ — انشاء معامل للغزل مع عدم المغالاة في الرسوم
- ١٢ — انشاء تقانات زراعية
- ١٣ — مخافة البنك الزراعى لتأجيل ماله من الديون على المزارعين الى العام القادم
- ١٤ — تشكيل لجنة أهلية تستوى على تركلات من يموت من المسلمين

رد نظارة المالية

على اقتراحات الجمعية العمومية في اجتماعها سنة ١٩٠٩

اقتراح خاص بتدارك الازمة المالية

ان الحكومة ما فتئت مشغولة بحالة البلاد الاقتصادية ولا زالت باذلة كل ما في وسعها في ترقية مصادر الثروة الطبيعية وبلوغها شأوا عظيما للحصول على السعادة العامة

ولقد استغلت بنوع خاص بصيانة الزراعة التي هي أهم موارد الثروة للبلاد مما كان يهددها من الأخطار

ومع ذلك فالحكومة تعتقد أن حالة البلاد العمومية أخذت في التحسين تدريجيا بالرغم عن الصعوبات المسببة عن المضاربات وعدم الروية في المدة الماضية والحكومة وطيد الأمل في عودة البلاد قريبا للرخاء والسعادة

عن الاقتراح الخاص بإلغاء عشور النخيل

ان مسألة إلغاء عشور النخيل سبق النظر فيها غير مرة ولا تزال نظارة المالية ترى بالنسبة لحالة ميزانية الحكومة عدم إمكان اجابة هذا الطلب في الوقت الحاضر أما ما يختص من ذلك بالبلاد التي غمرتها مياح الخزان فهو موضوع نظر المالية الآن وبعد اتمام المباحث الجارية سترفع العشور بالكتابة عن النخيل الذي أخبرت به مياح الخزان وسيعتبر الرفع عن ثلاث سنوات ماضية ويدفع ثمن النخيل العادم لأربابه ٦٠ مصر في ٣٠ يناير سنة ١٩١٠

اقترح خاص بإلغاء عوائد معادى النيل

ان الحكومة لا تحصل عوائد على معادى النيل انما تعطى التراخيص مقابل مبالغ معينة يدفعها الملتزمون وهي مضطرة الى تحصيل هذه المبالغ ليتيسر لها ملاحظة سير هذه المعادى بانتظام

أما فيما يتعلق بهذه المبالغ المحصلة فيجب اعتبار جواز استعمالها في الشؤون المحلية ولذا فلا يستحسن تخفيضها

اقترح خاص بزيادة الرسوم الجمركية عن المسكرات وتخصيص ما يجمع من الزيادة لتوسيع نطاق التعليم المجاني

ان هذه المسألة غير ممكنة في الوقت الحالى لما بين الحكومة المصرية والدول الاجنبية من الاتفاقات التى تحول دون ذلك

الا أن الحكومة لا تتأخر عن النظر في اقتراح الجمعية متى اصبح الامر ميسورا

اقتراحات بعض أعضاء الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين بشأن تعديل أقساط أموال الاطيان ببعض المديریات

لقد اطلعت نظارة المالية على الاقتراحات الثلاثة المقدمة من حضرات عثمان الهلالى بك العضو بالجمعية العمومية عن مديرية اسيوط وتمام كساب بك المندوب بمجلس شورى القوانين عن مديرية بنى سويف وقرشى افندى أحمد المندوب عن مديرية اسوان المرغوب بها تعديل بعض مواعيد اقساط الاموال بالمديریات المذكورة وما شاكلها ثم انها بلغت تلك الاقتراحات الى حضرات مديرى تلك الاقاليم للنظر فيها وموافاة المالية بأرائهم بعد استطلاع آراء حضرات أعضاء مجالس المديریات وقد توضحنت نتيجة اقتراحاتهم وأرائهم بالجدول المرفق بهذا مع مواعيد الاقساط الحالية

وبعد فحص تلك الاقتراحات والتعديلات يمكننا بادئ بدء أن نقول أنه لا صالح للحكومة في المعارضة في تغيير مواعيد أقساط طالما كان ذلك مفيدا للاهالى وداعيا الى سهولة سداد ما عليهم من الاموال فان مواعيد الاقساط الحالية انما وضعت باعتبار أنها موافقة لأوقات مواسم المحصولات

يؤيد ذلك أن بعض البلاد بمديرية بنى سويف والمنيا واسيوط لما انتفعت من مشروعات الري الجديدة وأصبح في امكانها زراعة الصيفى قد تغيرت حالا مواعيد أقساطها وهذا التغيير مع موافقته لمصلحة الاهالى فان المالية لم تحدته من تلقاء نفسها بل انه نظرا لاهتمام الحكومة على الدوام لما فيه صالح الاهالى والسعى بما يعود عليهم بالراحة رأت النظارة من الواجب عليها أن تستمد ابتداء آراء حضرات المديرين في موافقة التغيير وعدمه ولم تعدل مواعيد الاقساط الا بعد أن حصلت على قبولهم به وموافقتهم عليه

وستغير كذلك مواعيد أقساط الاموال بمديرية الجيزة حال ما تم مشروعات الري الجارى عملها بها الآن

هذا وعن اقتراح حضرة المندوب عن مديرية اسوان فان حضرة المدير قال انه نظرا لعدم موافقة حضرات أعضاء مجلس المديرية على اقتراح مندوبهم وتباين آرائهم قد بحث حضرة المدير الموضوع بعرفته فبعد تجواله ببلاد المديرية وعقد جملة اجتماعات من العمدة وأعيان المزارعين وأخذ معلوماتهم وملحوظاتهم رأى ابقاء التقسيم المربوط الآن فى الجهات القبلية على ما هو عليه وأما البلاد البحرية فقد اقترح لها تعديلا آخر خلاف تعديل حضرة المندوب

أما عن اقتراح حضرة المندوب عن مديرية اسيوط فان سعادة المدير أفاد بأن حضرات أعضاء مجلس المديرية لم يتفقوا أيضا مع حضرة عضو الجمعية العمومية فى جميع تعديلاته وهو ما دعا سعادته لأن يضع تعديلا جديدا لمواعيد تحصيل الاقساط وأما عن اقتراح حضرة المندوب عن مديرية بنى سويف فان حضرات أعضاء مجلس المديرية وافقوا عليه فيما يختص بالبلاد التى تزرع زراعة صيفية وعدلوه فيما يختص بالبلاد التى تزرع زراعة شتوية وحضرة المدير وافقهم على رأيهم

وحيث انه وان كانت اقتراحات التعديل هذه ليس لها أهمية محسوسة بالنسبة للعمولين الا أن نظارة المالية مستعدة لان تنظر اليها بعين الاعتبار عند الشروع في اعادة تعديل الاقساط بعموم أقاليم النظر المصري وأخذ رأى مجلس شورى القوانين فيه ما
تحريراً في سنة ١٩١٠

جدول

بيان الاقتراحات المتعلقة بتعديل مواعيد أقساط الاموال

الاشهر	أسيوط		الاقساط		الاقساط		الاقساط		الاقساط	
	بلا متروية		الاقساط		الاقساط		الاقساط		الاقساط	
	بلا متروية	بلا متروية	بلا متروية	بلا متروية	بلا متروية	بلا متروية	بلا متروية	بلا متروية	بلا متروية	بلا متروية
يناير	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
فبراير	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مارس	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أبريل	٢	٣	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مايو	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
يونيو	٤	٥	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
يوليو	٥	٥	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
أغسطس	٢	٤	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
سبتمبر	٠	٠	٢	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أكتوبر	٠	٠	٠	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠
نوفمبر	٢	٢	٢	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ديسمبر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

حضرة محمود بك الاتري طلب من الجمعية العمومية بأن تقترح على الحكومة بأن تقبل من مشتري أطيان الميرى الذين قد صدقت نظارة المالية على البيع لهم بالممارسة عشرة في المائة من الثمن وتمسيط الباقي على خمسة أقساط سنوية تدفع مع القسط الأخير من أموال كل سنة

ان نظارة المالية مهمة اهتماما عظيما في بحث مسألة دفع ثمن قطع الاراضي الصغيرة ملك الحكومة التي اقترحت اللجان المكلفة بعمل جدول عن الاملاك الاميرية الحرة بيعها بالممارسة .

وقد تلاحظ فعلا أن المشتريين تأخروا بعض التأخر في دفع الاثمان المتفق عليها ولكن من جهة اخرى يرى ان عددا وافرا من المشتريين قد قاموا بسداد كامل الثمن بدون ادنى تردد فيستنتج من ذلك ان السبب الحقيقي في التأخير ليس هو ارتفاع الاثمان عن حقيقتها ومع ذلك فقد تكررت التعليمات للجان المكلفة بعمل الجدول بعدم ثمين الاراضي بأكثر من قيمتها الحقيقية ومن ذلك يظهر ان سبب التأخير هو على الاغلب ظروف المشتري الشخصية ولذا لم ترغب نظارة المالية حتى الآن في تنفيذ الشرط المأخوذ على المشتريين بتنازلهم عن كل أولوية في الاراضي المبيعة متى لم يقوموا بدفع الثمن في الميعاد المحدد آنما نظرا لاحتمال وجود بعض مشتريين على الدوام لا يمكنهم دفع الثمن حتى بعد امهالهم مدة كافية تبحث نظارة المالية الآن فيما اذا كان من صالح الحكومة كما ومن صالح المشتريين قبول الدفع على أقساط وذلك في أحوال استثنائية جدا

ولا يبرح من الازدهان انه اذا قررت الحكومة اتباع هذه الطريقة في البيوع التي من هذا القبيل يجب على المشتري الذي لا يمكنه الدفع فورا ان يدفع ثمنا أعلى مناسبا لمدة الامتداد .

حضرة عبد الوهاب افندي سليمان اقترح على الجمعية العمومية بأن تطلب من الحكومة التصريح ببيع أطيان الميرى الواقعة بين نفيسة والقنطرة وبورسعيد الى الاهالى الذين عرضوا عن رغبتهم تصليحها ولكن الحكومة رفضت طلبهم

هذه المنطقة ما زالت للوقت الحاضر خارجة الزمام ولا يوجد بها سكان
تقريبا وليس لها طريقة رى أو صرف ومعظم هذه المنطقة مغمور بمياه بحيرة
المنزلة ولا يمكن تصليحها الا بعد جفاف هذه البحيرة

هذا وبيع الاطيان كلية المقادير التي من هذا القبيل موقوف بمقتضى قرار
صادر من مجلس النظار في شهر مارس سنة ١٩٠٥ وهذا القرار قد أعلن لجميع
من قدموا طلبات عن المشتري ومع ذلك فالحكومة لا يمكنها النظر في أمر
بيع الاراضى التي من هذا القبيل الا بعد اتمام تلبية قناطر اسوان والاعمال
التي تنشأ عنها

حضرة مفتاح بك معبد طلب من الجمعية العمومية بأن تقترح على الحكومة
بأن تباع أطيانها لاهالى بالنقسيط على مدد غابتها ١٥ سنة بمثل ما باعنت الدائرة
السنية أطيانها لاهالى بشرط أن يكون لاهالى البلاد التي بها أطيان الحكومة حق
الاولوية عن غيرهم في المشتري وإذا تأخر هؤلاء الاهالى يكون هذا الحق لاهالى
البلد المجاورة عن غيرهم وللحكومة أن تأخذ من المشتري ٢ في المائة فقط
من أصل الثمن وقيمة المائة عشرة أطيانا وهذا وذلك تأمينا تحفظه المالية
تحت يدها حين سداد كامل الثمن

الاطيان ملك الحكومة هي مال احتياطي عزيز لدى الحكومة ولا يمكن بيع
هذه الاطيان بكيفية مرضية الا بعد تحديدها وتعيين مقدار مساحتها ولذلك
فالحكومة مجدة الآن في عمل جدول مضبوط عنها وقيمة المصاريف التي يستلزمها
هذا العمل هي جزئية بنسبة الفائدة التي تعود من ورائه وكل ما تقدم السير في عمل
هذا الجدول تجتهد الحكومة في التصرف بشروط مناسبة في قطع اراض صغيرة
غير مزرعة وفي وسع اهالى الناحية تقسيم تصليحها والانتفاع بها وتراعى في ذلك
صوايح اهالى كل ناحية سواء كانوا من المجاورين أو ممن لهم حقوق ارتفاق
على هذه الاراضى

أما الأقطان المؤجرة ومعتبر إيجارها السنوى ضمن إيرادات الحكومة فهذه جار على العموم ابتقاؤها وذلك فى صالح الحكومة ونفس المستأجرين أما المساحات الكبيرة من الأراضى الغير مزرعة التى ليس فى استطاعة أهالى النواحي تصليحها وجعلها ذات قيمة فالحكومة مجتدة فى فحص الطرق المؤدية تماما الى تصليحها وجعلها ذات قيمة ليبيعها بشروط تساعد على التقدم وذلك مع مراعاة صالح مالية الحكومة

وأمر بيع هذه الأقطان بأثمان تدفع على أقساط يدخل طبعا ضمن هذا البحث ولكن من البديهي ان الحكومة لاتفكر فى التصرف فى الحالة الراهنة فى أقطان من هذا القبيل ولا يمكن تقرير القواعد العمومية لهذا المشروع نهائيا الا متى تمت تعلية قناطر اسوان والاعمال التى تلتها عنها

افتراج بشأن عبارة مصلحة الدومين بأن لا تقيد المشتري منها بعدم البيع الى الغير مع بقاء بعض الاقساط عليهم متى قبل ذلك الغير أن يحل محل البائع فى تسديد الاقساط الباقية

اذا صرحت مصلحة الأراضى الاميرية بذلك فيصبح فى استطاعة مشتري الأرض الذى لم يدفع من ثمنها سوى قسط واحد المضاربة بها بأن يبذل جهده فى بيعها بثمان أعلى مما اشترى به وهكذا تستمر الأرض بين بيع وشراء منتقلة من يد الى أخرى لا لغرض الا المضاربة ولا يخفى ما يعود على مصلحة الأراضى الاميرية من الخسارة المالية من جراء ذلك اذ انها تصبح مضطرة لمعاملة عدد لا يحصى من المشتريين والبائعين كما انه لا يخفى ما يحل بنفس الأرض من التلف الناتج من عدم العناية بها ومن جشع ملاكها الوقتيين وهذا بالطبع مضر بالصالح العام

حضرة مصطفى بك خليل طلب بالجمعية العمومية أن الحكومة تنفذ وعدها من جهة استيفاء العجز بأقطان الاهالى من أملاك الميرى عملا بأحكام القانون المالى

بالجلسة الأخيرة للجمعية العمومية قد تقدم لها نفس هذا الاقتراح وأجابت عنه نظارة المالية أن تعليقات النظارة الإدارية الصادرة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٩ جار اتباعها على الدوام بكل دقة وعرض للجمعية العمومية أيضا عن مقدار أطيان الميرى التي أعطيت للاهالى بدل العجز

اقترح بشأن التساهل في التصريح بإنشاء معامل للغزل مع عدم وضع رسوم مرتفعة عليها

أن معامل الغزل ليست مضروبة برسوم مرتفعة ومع ذلك فإن عدد المعامل التي من هذا القبيل والجارى تشغيلها بالتقطر المصرى لا يزيد عن واحد وقد سبق أن تنازلت الحكومة لهذا المعمل في ٣ مارس سنة ١٩٠٩ عن الرسوم لمدة خمس سنوات

اقترح خاص بإنشاء نقابات زراعية ومساعدتها اسوة بالبنك الزراعى والجمعية الزراعية

أن الحكومة تقابل الحركة القائمة الآن بالتقطر المصرى نحو إنشاء النقابات وخصوصا الزراعية منها بكل ارتياح وسرور الا انه من الضرورى لنجاح هذه النقابات أن يكون انشاؤها بمحض ارادة من يهمهم إيجادها كما أن اثباتها بالنتيجة المنتظرة منها مرتبط بما يبذلونه من المسمى نحو ذلك أما مسألة إيجاد الطرق التي تسهل إنشاء هذه النقابات فإنها الآن موضوع بحث دقيق

اقترح خاص بالمسمى المطلوب اجراؤها بمعرفة الحكومة لدى البنك الزراعى والبنوك الاخرى لعمل كل ما يمكن عمله لمساعدة المدينين

لما كانت مسألة تحصيل أقساط البنك الزراعى هى من المسائل التى تشغل أفكار الحكومة لأقصى درجة فقد تأكدت الحكومة بأن البنك يستعمل السلطة التى له ضد مدينيه بكيفية معتدلة وأنه يحث الآن عما إذا كان هناك وسيلة لتخفيف الحمل عنهم نوعاً

وأما من جهة الحكومة فإنها مشغولة بتحسين حالة زراعة القطن المتوقف عليها رفاهيته الاقتصادية وتعتقد أن هذا هو أحسن دواء للحالة الراهنة أولى من تدخلها فى معاملات البنوك المخصوصة

اقترح خاص بتشكيل لجنة أهلية تستولى على تركت من يموت من المسلمين بغير وارث وتصرفها فى المنافع العامة للمسلمين

أنه يصعب على لجنة كالتى تقترح الجمعية العمومية تشكيلها أن تقوم بتنفيذ الاجراءات المطلوبة الصعبة اللازمة لاكتساب ملكية الضياع التى تختلف عن أناس لا وارث لهم ولا يموتوا أيضاً أن هذه الضياع لا تصبح ملكاً نهائياً للحكومة الا اذا لم يطالب بها أحد فى ظرف ثلاث وثلاثين سنة ولذا لا يمكن تغير ادارة فى الحكومة أن تتولى النظر فى مثل هذه الضياع

هذا وإن مقدار ما ينتج من صافى إيرادات هذه الضياع غير ثابت وقليل الأهمية وأنه يصعب مع هذا التغيير فى الإيرادات تخصيصها لأعمال هى فى الواقع ثابتة ومنظمة ومع ذلك فستنظر الحكومة فيما إذا كان من الممكن تعديل الحالة الراهنة بما يلائم رغبات الجمعية

فهرست ردود نظارة الاشغال العمومية

على اقترحات الجمعية العمومية في اجتماعها سنة ١٩٠٩

- ١ — تعميم المكدم والرش والنور بشوارع وحارات القاهرة
- ٢ — طلب سن قانون للرى وتعديل لائحته (ثلاثة اقترحات)
- ٣ — المناوبات ورى الشراى (أحد عشر اقترحا)
- ٤ — طلب عدم الزام الاهالى بخفر النيل
- ٥ — تحويل المحاكم الاهلية الحكم فى المخالفات المتعلقة بالترع والجسور
(ستة اقترحات)
- ٦ — تطهير مجرى السويس وبناء رصيف بها واستثناء الاراضى المجاورة
للسويس من مواعيد المناوبة الخ
- ٧ — اعطاء تطهير الترعى بالاجرة للراغبين من المزارعين الذين ينتفعون
منها اسوة بالمقاولين
- ٨ — اطلاق لفظة ترعة أو مصرف عمومى على الترعى والمصارف التى
ينتفع منها ألف فدان
- ٩ — اعطاء الرخص عن الآلات الرافعة متى كان الطلب موافقا لقوانين
الرى وأن لا يجبر المشتري على تغيير تلك الرخص عند انتقال الملكية اليه
- ١٠ — طلب اباحة مرور مياه الآبار الارتوازية فى الترعى والمساقى المعدة
لمرور مياه الواهورات الآخذة من النيل
- ١١ — طلب التسهيل فى اعطاء رخص للراغبين فى تركيب آلات على
النيل فى الوجه القبلى
- ١٢ — وضع آلات للرى فى مديرية اسوان وعمل آلة رافعة على فم ترعة
الراءادى

- ١٣ — طلب ترك جزء من المياد في الترع والبحور أيام البطالة في زمن المناوبات
- ١٤ — اصلاح المسافة المهمة من مصرف بحر فاقوس
- ١٥ — معافاة الأهالي الذين يأخذون السباح من الاراضي الاثرية من دفع أجور الخفر لمصلحة الآثار
- ١٦ — اصلاح السكة الحديد وتخفيض أجورها
- ١٧ — إيجاد سكن حديد ضيقة بمديرية المنوفية (اقتراحان)
- ١٨ — ايرصال خط السكة الحديد من الصالحية الى نقطة القنطرة
- ١٩ — الشكوى من استبدال البضائع التي تسحق في قطارات السكة الحديد بأخرى لاقيمة لها
- ٢٠ — طلب انشاء كبرى على شريط السكة الحديد المار في وسط مدينة الزقازيق
- ٢١ — مدة السكة الحديدية من بور سعيد أو من القنطرة الى العريش ومد فرع حاوآن الى نهاية مركز الصف (اقتراحان)
- ٢٢ — انشاء خط حديدى من بنها الى المناظر الخيرية يمر على شاطئ النيل
- ٢٣ — انشاء سلك زراعية ووضع آلات تلفونية بجميع البلاد الكائنة فيما بين دموق والبحر الأبيض المتوسط الخ

رد نظارة الاشغال العمومية

على اقتراحات الجمعية العمومية في اجتماعها سنة ١٩٠٩

الاقترح الاول

اقترح سعادة حسن باشا المذكور تعميم المكادام والرش والنور في شوارع
وحارات مدينة القاهرة

مسئلة النور

جار وضع النور في الشوارع والحارات الخالية منه تدريجيا بحسب ما تسمح به
الميزانية وذلك باعتبار ما يقرب ٤٠٠ الى ٥٠٠ فانوس سوبا وأنعم أن لا تمضي
بضع سنين حتى تكون كل أحياء المدينة مضاءة

مسئلة المكادام

بحسب التقرير الذي عمل بمعرفة مهندسى النظارة يلزم صرف ما يقرب
من ٥٠٠ ألف جنيه الى ٧٠٠ ألف جنيه لتكامل رصف شوارع وحارات
مدينة القاهرة وهذا لا يثنى صرفه من الميزانية الاعتيادية في مدة قصيرة كالمطلوب
ولذا عند تحضير مقايضة مجارى المدينة قد أدرج بها ما يلزم لأجراء هذا العمل لانه
لا يمكن عمل المجارى في شوارع وحارات لم تكن مكسبة بالمكادام وعلى ذلك
سيصير رصف الشوارع والحارات الخالية الآن من المكادام مع عملية انشاء المجارى

الاقترح الثانى

اقترح حضرة مصطفى بك خليل عقد جمعية سنوية لتقرير المناوبات
بمراعاة تقصيرها.

تتوقف مدة المناوبات والزمن الذي ييطل فيه منع رى الاراضى الشراقى على مقدار الماء وحده الذى يبقى بالنيل فى أشهر الصيف ومصلحة الرى تجهز على مقتضى ذلك نظام المناوبات الذى يجب أن يعرض على مجالس المديرىات

(تنبيه) انه بسبب وفرة الايراد الصيفى فى عام ١٩٠٩ قد ألغى قرار منع رى الاراضى الشراقى فى جميع الجهات قبل نهاية شهر يونيه . أما قانون مجالس المديرىات فقد تنوّه فيه عن ذلك .

وموجود الآن بالنظارة لجنة من كبار موظفى مصلحة الرى لتحضير قانون يحدد اجراءات مصلحة الرى وعلاقتها بالمزارعين .

واقترح سعادة أمين باشا الشمسى سن قانون للرى

تنظر الفقرة الاخيرة من الرد أعلاه

واقترح حضرة على بك الجزار تعديل قانون الترع والجسور

ان هذا الاقتراح فى محله والحكومة مجتهدة فى وضعه موضع الاجراء

الاقتراح الثالث

اقترح حضرة سيف النصر بك طنطاوى اعفاء مزارعى الفيوم من الغرامات المختصة برى الشراقى

لايصح الاستثناء فى القاعدة العامة

واقترح حضرة مفتاح بك معبد تعيين يوم ١٥ بوليه للترخيص برى الشراقى ومراقبة توزيع المياه مراقبة شديدة

أن الميعاد يتوقف على مقدار الماء الباقي . ففي سنة ١٩٠٩ قد تعين ذلك الميعاد قبل نهاية شهر يونيه بسبب وفرة الأيراد والأوامر تصدر تباعا في هذا الشأن حسب ظروف الأحوال أما المراقبة المطلوبة فهي حاصلة الآن

واقترح حضرة محمد أفندي أبو خضرة الترخيص في مديرية الفيوم بأرواء الأراضي الشراقي في الأيام الأول من شهر يوليه

انظر الرد السابق

واقترح حضرة محمد بك الشناوى تخفيض مدد المناوبات

انظر الرد السابق

واقترح حضرة السيد على أفندي محمود إلغاء منع رى الشراقي كلية

انظر الردود السابقة

واقترح حضرة عثمان بك مراد ترك كل مزارع حرا في استعمال المياه في مدة توبته لرى ما يشاء من الأراضي وأنواع المزروعات

انه كثيرا ما ترتكب الآن مخالفات في مدة المناوبات بأن تؤخذ المياه خلسة لرى القطن وما شاكله من المحصولات الصيفية فاذا قبل العمل باقتراح حضرة عثمان بك مراد فانه تكون النتيجة أن تكثر مخالفات نظام المناوبات ويعود ذلك بضرر كبير على الزراعة الصيفية وعليه لا يمكن إلغاء قانون منع رى الشراقي وكما قلنا سابقا فانه جار السماح برى الشراقي بمحرم ما تسمح حالة المياه بذلك

واقترح حضرة محمد بك كمال علما الترخيص برى الشراقي في أى وقت كان من المياه الموجودة بمجرى النيل خلف القناطر الخيرية

ان تلك المياه مستعملة الآن لرى المحصولات الصيفية واذا استعملت لرى
الشراقى وجب استبدالها بمياه من الموجود بحرى النيل قبل القناطر وهو ما لا تسمح
به حالة الايراد الصيفى الآن

واقترح حضرة مرسى افندى وزير توزيع المياه فى اوقات المناوبة بحضور
مهندس المركز

ان التوزيع جار بطريقة عادلة بقدر ما يسمح به عدد العمال الموجودين

واقترح سعادة أمين باشا الشمسى ترتيب المناوبات بالاشتراك مع الجمعية
الزراعية الحديوية

لامعنى لهذا الطلب مادامت جداول المناوبات ترضى على مجالس المديرية
بحسب نص قانون هذه المجالس

واقترح حضرة اسماعيل افندى كريم اقامة آلات رافعة فى اقليم اسوان لرد
غائلة الشرق عن ذلك الاقليم

من المحقق أن قسما من ذلك الاقليم يبق شرارى الا فى الفيضانات العالية جدا
و يشتمل هذا القسم على قطع متفرقة متباعدة عن بعضها فلا يمكن رى تلك
القطع المنفرقة الا بواسطة آلات رافعة صغيرة تكون اقامتها بمعرفة المالكين لتلك
القطع

أما الأجزاء الكبرى المجتمعة بمجوار بعضها فان الاوفق ان تكون اقامة تلك
الآلات الرافعة اللازمة لريها بواسطة الحكومة ومتى سمحت الحالة المالية بشرع
فى العمل

وعلى كل حال فالآلات الرافعة على النيل سواء كانت اقامتها بمعرفة الاهالى
أو الحكومة فلا يصح ايجادها قبل ازدياد مياه النيل بسبب اعلاء نهران اسوان
الذى سيتم في سنة ١٩١٢ وعليه فهذا الطلب سابق لأوانه نوعا .

اقترح حضرة محمد افندى أبو خضرة الغاء المناوبة على السواقي في اقليم الفيوم

ان هذا الامر يستحيل تحقيقه في الفيوم الا في السنين التى تكون جيدة
الفيضان

الاقتراح الرابع

اقترح حضرة محمد بك الشناوى اعفاء الاهالى من خفارة شواطئ النيل

ان ذلك ليس فى الامكان وفي الواقع أن من صالح الجمهور مراقبة الجسور كما
هو متبع فى جميع البلاد ثم ان النظام المتبع الآن فى التكليف بهذا الامر قد
جعلاه غير شاق

الاقتراح الخامس

اقترح حضرة حسين بك عابدين طلب معرفة نتيجة أعمال اللجنة التى شكلت
للنظر فى تعديل طريقة المحاكمة فى مخالفات قانون الترع والجسور

انظر الرد على اقتراح حضرة على بك الجزائر (نمرة ٢)

واقترح حضرة محمد بك الشناوى احالة نظر مخالفات الري على المحاكم الاهلية

انظر الرد السابق

واقترح حضرة مصطفى بك خليل والسيد أحمد محسن وسعد افندى مكرم
حالة مخالفات قانون الترع والجسور التي تنظر فيها اللجان الادارية على المحاكم الأهلية

أنظر الرد السابق

واقترح حضرة عبد السلام افندى العلايلى الغاء اللجان الادارية المحكى عنها
فى الاقتراحات السابقة

أنظر الرد السابق

الاقتراح السادس

اقترح حضرة مصطفى افندى هاشم ماهوآت :

أولاً - تطهير مجرى مينا السويس

إذا كان الغرض هو عمل تطهير وتعميق جزئى بحيث يسمح فقط للمراكب
الصغيرة بالوصول لغاية السويس فان هذا اقتراح وجيه وجار النظر فيه . وأما إذا
كان الغرض من التطهير هو التعميق لدرجة تسمح بدخول المراكب الضخمة
فان هذا لا يأتى لانه يخشى من تغيير شكل الميناء الحالى ذلك التغيير الكلى أن ينشأ
عنه حصول طمى كبير فيها بتأثير المد والجزر العظيمين فى هذه الجهة . ووفق ذلك
فان نفقات هذا العمل ومصاريف إنشاء الرصيف باهظة جدا بحيث أن الفائدة
المنتظرة لا تبرر صرف تلك النفقات العظيمة

ثانياً - استثناء الاراضى الزراعية الكائنة بضواحي السويس من نظام المناوبة

أن مصلحة الري لا تقرر المناوبات الا عند ما تكون الحاجة ماسة اليها وبمجرد ما يصير ايراد النيل كافيا فانه جار رفع المناوبات حالا

ثالثا - ضرورة انشاء مصرف بالاراضي الواقعة شرقى ترعة الاسماعيلية بجهة السويس

جار فحص هذا الطلب ومتى اتضحت فائدته وسمحت الحالة المالية فانه ينفذ

رابعا - مخافة قومية المياه بالسويس بتخفيض اثمان المياه

الحكومة تتخبر الآن مع الشركة وتتعمم الوصول الى نتيجة حسنة

خامسا - توسيع نطاق الاراضي الزراعية على طول ترعة بور سعيد

ان حالة المياه الآن لا تسمح بتوسيع نطاق الاراضي الزراعية وعليه فلا يمكن اجابة هذا الطلب

سادسا - المساواة في جميع مرافق النظافة والرش بين حي الافرنج وحي العرب ببور سعيد

قد عملت احصائية اتضح منها أن عناية الحكومة بأمر النظافة في الاحياء الوطنية لا تقل عن عنايتها بأمرها في الاحياء الافرنجية ومع ذلك فقد أعطيت الأوامر لزيادة المراقبة والتدقيق على العمال المنوطون بالتنفيذ

سابعا - توصيل مياه الري الى الاراضي الواقعة غرب السكة الحديد بضواحي مدينة السويس

انظر الرد الخامس

الاقتراح السابع

اقترح حضرة مصطفى بك خليل اعطاء تطهير الترع للزارعين الذين ينتفعون منها اسوة بالمقاولين

هذه الطريقة لا يمكن العمل بها مطلقا لانها جريت في الماضي ولم تات بالفائدة المرجوة

الاقتراح الثامن

اقترح حضرة محمد افندي محمود حسين وضع تعريف للترع والمصارف العمومية

ان في مشروع قانون الترع والحسور تعريفا واضحا للترع العمومية والمصارف وهو طبعا سيعرض على مجلس شورى القوانين عند الانتهاء من تحضيره . أما فيما يختص بالزام مصلحة الري بتطهير كل ترعة عمومية فان كان الغرض هو تطهيرها كل عام فهذا لا يثنى نظرا لحالة المسألة من جهة وقد لا يكون التطهير السنوى لازما من جهة اخرى

أما اذا كان الغرض هو تطهير الترع العمومية كليا احتاجت لذلك فهذا هو ما تعمله مصلحة الري الآن موزعة الاموال التي تخصص لهذا العمل على الترع الاكثر أهمية والاكثر احتياجا للاتفاق على تطهيرها من سواها

الاقتراح التاسع

اقترح سعادة أمين باشا الشمسي تسهيل اعطاء الرخص المختصة بالآلات الرفعة وعدم لزوم تجديدها عند انتقال الملكية

بعد أخذ رأى قلم قضايا الحكومة في هذه المسألة اتضح عدم امكان اجابة هذا الطلب عن القسم الاخير من الاقتراح اما القسم الاول منه فالخلاص الآن أنه متى كان الطلب موافقا من كل وجه للوائح ونظامات مصلحة الري بحيث لا يكون لديها مانع من التصريح فانها لا تتنكر في اعطاء الرخصة المطلوبة ولذا لا أرى للاقتراح لزوما

الاقتراح العاشر

اقترح حضرة محمد افندى محمود أبو حسين إطلاق الحرية للزارعين بأن يستعملوا لمرور مياه الآبار الارتوازية المساقى المعدة لمرور مياه الآلات المستعمدة مياهها من النيل

هذا الطلب عادل ولذلك فإنه رغما عما في اجابته من الصعوبة في مراقبة وتنفيذ نظام المناوبات فإنه ستتخذ الاجراءات اللازمة للعمل به

وطلب صاحب الدولة رئيس الجمعية العمومية الاباحة للزارعين بأن يستخدموا لمرور مياه الآبار الارتوازية نفس المساقى التي تستخدم في مرور المياه المستعمدة من النيل

أنظر الرد أعلاه

الاقتراح الحادى عشر

اقترح حضرة خليل افندى العديسى اتخاذ الوسائل اللازمة لسهولة الحصول على الرخص لاقامة الآلات الرافعة فى الوجه القبلى

نظارة الاشغال العمومية تهتم بتسهيل اعطاء الرخص بكافة الاقاليم بصفة واحدة

الاقتراح الثانى عشر

اقترح كل من حضرتى قرشى احمد و ابراهيم احمد كريم اقامة آلات رافعة للرى فى اقاليم اسوان

انظر الرد على اقتراح اسماعيل افندى كريم ضمن نمرة ٣

الاقتراح الثالث عشر

قدم سعادة محمود باشا فهمى بلاغا يطلب ابقاء مقادير من الماء فى اقواغ الترع
ومجارى المياه باقليم الفيوم للانتفاع بها للشرب فى اثناء المناوبات

الماء يعطى دواما متى كان موجودا

الاقتراح الرابع عشر

اقترح حضرة مصطفى بك خليل اصلاح مصرف بحر فاقوس

يفحص هذا الطلب وجد فى محله والامل ان يشرع فى صيف هذا العام
فى اتخاذ اجراءات ينتج عنها انخفاض سطح المياه بمصرف بحر فاقوس ومن
تلك الاجراءات استبدال السد الذى يشير اليه حضرة المقترح بسد ذات مواسير

الاقتراح الخامس عشر

اقترح حضرة محمد افندى ابو خضره معافاة الاهالى من النفقات اللازمة
لخفاوة المواقع الاثرية التى يؤخذ منها السباح

نظرا لكون الحكومة تعطى السباح مجانا لمن يطلبه فلا نرى موجبا لاعفاء
الاهالى من اجرة الخفير محافظة على الآثار التى توجد عادة فى كيان السباح

الاقتراح السادس عشر

طلب تخفيض التعريفة فى السكك الحديدية

لا يمكن فى الظروف المالية الحالية تخفيض شئ من تلك التعريفة

افترح حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني النظر لمنع اختلال النظام في مصلحة
السكة الحديد

كانت الخطوط منذ سنين مضت في حالة سيئة والمهمات في حالة التخريب
والثلف وكانت الادوات قليلة ولم تكن الاشارات مناسبة وحاجات أخرى غير
وافية بالغرض منذ ذلك الحين الى يومنا كادت مجهودات المصلحة تكون مصروفة
بإجمعها الى اصلاح الخطوط الموجودة ولم تنه من ذلك الى الآن . ولقد أحدثت
اصلاحا عظيما في الخطوط الكبرى وستعمل ذلك في العام المقبل ببعض محطات
القروص . والعمل جار الآن في انشاء ثلاثة خطوط أحدها من المرج الى أبي زعبل
والآخر من زفتى الى الرقازيق والآخر من أشمون الى القناطر
أما فيما يخص بالملاحظات الأخرى التي أبدعها البك المشار اليه فانها مذكورة
بصفة عامة فاذا تكرم بإيضاح ما يقصده فيمكن اذ ذلك النظر في تلك الملاحظات

الاقــــــــــــــــــــراح السابع عشر

طلب انشاء سكك حديد ضيقة في اقليم المنوفية

انه من نحو ثمان سنوات كان قد طلب انشاء سكك حديد ضيقة في اقليم
المنوفية ولكن هذا الطلب لم يصادف قبولا من مجلس المديرية ثم طلب بعد
ذلك أن تقوم شركة سكة حديد الدلتا بتوسيع نطاق السكك الحديد الزراعية
في اقليم المنوفية وقد وضع هذا الطلب موضع الاعتبار ونظرت المسألة بجميع
تفاصيلها ثم أعد لذلك مشروع عقد امتياز تبلغت شروطه لمدير تلك الشركة
في عام ١٩٠٥ غير أن الشركة رأت أنه ليس في وسعها القيام بذلك نظرا للنفقات
الكبيرة التي يسند عنها تزع ملكية الاراضي اللازمة لهذا الغرض أما الحكومة فلم
ترفض ما طلبته الشركة ولكن هذه الأخيرة هي التي وضعت هذه المسألة
في زوايا النسيان من تلقاء نفسها

أما فيما يخص بالملاحظة على الشركات لتحسين حالة قطاراتها وعرباتها الخ
بفار اللازم فيه الآن

الاقتراح الثامن عشر

طلب تمديد الخط المتبقي الى الصالحية لحد القنطرة

فيما يخص بالخط المؤدى من بور سعيد الى الصالحية ربحاً أنشئ هذا الخط في مستقبل الأيام أما الآن فتوجد أعمال أخرى أحق بالتقديم عليه

الاقتراح التاسع عشر

اقترح حضرة فتح الله بك بركات إجراء اللازم لمنع الغش في البضائع المنقولة في السكة الحديد الاميرية

ان نظارة الاشغال العمومية أعطت التنبيهات اللازمة بشدة المراقبة والانتباه لمنع ما عساه يحدث من هذا القبيل

الاقتراح العشرون

طلب انشاء نفق تحت السكة الحديد بالقازيق أو ابطال الخط الموجود بداخل البندر

تعلم الحكومة حق العلم ما يقاسيه أهالى القازيق وقد تعددت الطلبات أيضاً بإنشاء محازات علوية وسفلية في مواقع أخرى ولكن المسألة الكبرى هي مسألة وجود المال أما ابطال الخطوط الموجودة الآن بداخل البندر اذا لم يتيسر عمل الممرات العلوية أو السفلية فإنه ليس من الحزم لانت تلك الخطوط مستعملة لنقل كميات عظيمة جداً من الاقطان

الاقتراح الحادى والعشرون

اقترح حضرة عبد الوهاب افندى سليمان انشاء سكة حديد تتصل الى
العريش

ترى الحكومة ان هذا الخط لا يصادف نجاحا تجاريا سواء كان في الوقت
الحاضر أو في المستقبل القريب وأن خطوطا كثيرة غيره يجب انشاؤها بالافضلية عليه

واقترح حضرة سعد افندى مكرم تمديد سكة حديد حلوان الى اقاصى مركز
الصف

ان الحكومة تحب أن تحفظ لنفسها الحق في ادارة السكك الحديدية الواسعة
(أى من اقصاع $81/2$ ع) ولذا لا تستحسن كثيرا فكرة تكليف شركة
الدلتا بعد خط حلوان لغاية الصف لان ذلك ربما دعا لتمديد شروط امتيازها
ولكن نظرا لان الحالة المالية لا تمكن الحكومة في الوقت الحاضر من أن تقوم
هى بنفسها بهذا العمل فتتخاير الشركة في هذا الشأن مشترطين عليها القيام بإجراء
الامتداد حالا - اما اذا كانت ستسوف في التنفيذ فالاصوب ان ذاك ابقاء
مد خط الصف حتى يمكن الحكومة عمله بمعرفة

الاقتراح الثانى والعشرون

اقترح حضرة محمد كمال بك علما انشاء سكة حديد اميرية تمر على ساطى النيل
من بنها الى قناطر الدلتا

لا ترى الحكومة ان هذا الخط سيقوم بنفعاته في الحاضر وربما أضر بالسكة
الضيقة ضررا بليغا والذي نراه أن يطلب من ادارة السكة المذكورة اقامة فروع
صغيرة في النقط المهمة تتصل بالنيل

الاقتراح الثالث والعشرون

اقترح حضرة فتح الله بك بركات

أولاً - إنشاء سكك زراعية في إقليم الغربية

ثانياً - إقامة خطوط تليفونية في جميع بلاد ذلك الاقليم

ثالثاً - إنشاء سكة حديد تصل انحاء هذا الاقليم بعضها ببعض

ان جميع الطلبات التي تقدم لمجالس المديرية فيما يختص بإنشاء سكك زراعية ينظر فيها بالتدقيق

الطلبات المعنية الفرض التي تقدم عن إقامة خطوط تليفونية تنظر فيها المصالح ذات الشأن من حيث محلها من الاهمية

الطلب موضوع بشكل عام لا يمكن معه فحصه والاجابة عليه وإنما يمكن أن يقال بصفة عامة انه اذا تقدم طلب لنظارة الاشغال العمومية لإنشاء طريق حديدي معين فانه يحل لدى النظارة محل الاعتبار ويفحص بالعباية التامة

فهرست ردود نظارة المعارف العمومية

على اقتراحات الجمعية العمومية في اجتماعها سنة ١٩٠٩

- ١ — اتحاد مدرسة ابتدائية بكل مركز ومدرسة ثانوية بعاصمة كل مديرية وتوسيع الاقسام الداخلية بالمدارس الثانوية وزيادة ميزانية نظارة المعارف الخ الخ (ثمانية اقتراحات)
- ٢ — تخفيض اجور التعليم بالمدارس الاميرية (ثلاثة اقتراحات)
- ٣ — إدخال التربية التجارية في برامج المدارس الابتدائية والثانوية وانشاء مدرسة عالية لتعليم التجارة والاقتصاد المسالى والسياسى
- ٤ — طلب الاتحاز من مدارس معلمى الكتائب وتحسين مرتبات طلبتها
- ٥ — انشاء مدرستين أميريتين في مدينتى العريش والاسماعيلية
- ٦ — انشاء مدرسة للبنات فى الاسكندرية ومدرسة ثانية للذكور فيها تكون بها اللغة الفرنسية لغة رسمية
- ٧ — اعفاء طلبة المدارس الثانوية من الخدمة العسكرية (اقتراحان)
- ٨ — طلب الاعتناء بالتعليم واستبدال غير الكفاء من المعلمين (اقتراحان)

مذكرة من نظارة المعارف العمومية

بشأن الرغبات التي أبدتها الجمعية العمومية

في جلساتها المنعقدة في شهر فبراير سنة ١٩٠٩

قد بحثت النظارة في الرغبات التي أبدتها الجمعية العمومية في جلساتها المنعقدة في شهر فبراير الماضي ونتشرف بأن نبدي الملاحظات الآتية التي رأينا ضرورة إبدائها على هذه الرغبات

الاقترح الأول

إيجاد مدرسة ابتدائية بكل مركز ومدرسة ثانوية بعاصمة كل مديرية وتوسيع الأقسام الداخلية بالمدارس الثانوية

سبق أن نظارة المعارف أجابت في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٧ على الاقتراح المختص بإنشاء مدرسة ابتدائية بكل مركز ومدرسة ثانوية بأسبوط وتبذل النظارة وسعيها في توسيع نطاق التعليم الثانوي تدريجيا وللوصول لهذه الغاية أنشأت مدرسة جديدة بالاسكندرية وستفتح في السنة المكتبية المقبلة ولا تتأخر النظارة عن الاهتمام بإنشاء مدارس ثانوية في المديرية كلها دعت الحاجة إلى ذلك أما من حيث توسيع الأقسام الداخلية بالمدارس الثانوية فإن النظارة اهتمت بهذه المسألة ويمكن أن تقول إن ما بالمدارس الثانوية من الحال المقررة للأقسام الداخلية يزيد عن حاجة الأهالي كما يتبين من الجدول الآتي

السنة المكتبية	عدد المحال المقررة	عدد التلاميذ الداخلية الموجودين في ٣١ ديسمبر من كل سنة	عدد المحال الخالية
١٩٠٦ - ١٩٠٧	٢٥٤	٢٢١	٣٣
١٩٠٧ - ١٩٠٨	٣٣٦	٢٩١	٤٥
١٩٠٨ - ١٩٠٩	٣٢٦	٢٨٩	٣٧
١٩٠٩ - ١٩١٠	٥٢٨	٣٥٦	١٧٢

الاقترح الثاني

تخفيض أجور التعليم بالمدارس الأميرية

اجابة لرغبة الجمعية العمومية خفضت نظارة المعارف أجور التعليم بمدارس ادفو واسنا واسوان ولكنها لا ترى وجها لتخفيض أجور التعليم في غيرها من المدارس لأن المصاريف الحالية أقل بكثير مما يتكلفه التلميذ في جميع أنواع المدارس

الاقترح الثالث

ادخال التربية التجارية في برجمات المدارس الابتدائية والثانوية
وانشاء مدرسة عالية لتعليم التجارة والاقتصاد السياسي والمالى

ستنظر النظارة في هذا الاقتراح عند تعوير برجمات المدارس الابتدائية والثانوية وستبحث في الكيفية التي بها يمكن تقرير التربية التجارية في هذه البرجمات
أما فيما يختص بانشاء مدرسة عالية لتعليم التجارة والاقتصاد السياسي فنلاحظ النظارة أنه لم يتقدم اليها لآن طلبات من أهالى التلاميذ بقصد اعطاء أبنائهم دروسا تجارية ومع ذلك اذا تقدم للنظارة طلبات من هذا القبيل فهي مستعدة للنظر في انشاء مدرسة من هذا النوع

الاقترح الرابع

طلب الاكثار من مدارس معلمي الكتاتيب وتحسين مرتبات طلبتها

سبق أن نظارة المعارف اجابت في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٤ على الاقتراح المختص بالاكثار من مدارس معلمي الكتاتيب أما تحسين مرتبات الطلبة في المدارس المذكورة فلا ترى النظارة ضرورة لذلك حيث ان اقبال الطلبة على مدارس معلمي الكتاتيب في هذه السنين الاخيرة يدل على عدم الحاجة الى زيادة هذه المرتبات لترغيب الطلبة في الدخول بهذه المدارس

الاقترح الخامس

انشاء مدرستين أميريتين في مدينتي العريش والاسماعيلية

سبق أن نظارة المعارف أجابت في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٧ على مثل هذا الاقتراح

الاقترح السادس

انشاء مدرسة للبنات في الاسكندرية ومدرسة ثانية للذكور فيها

تكون بها اللغة الفرنسية لغة رسمية

قد أدرج في ميزانية هذا العام اعتماد لانشاء مدرسة للبنات في الاسكندرية أما فيما يتعلق بالمدرسة الثانية للذكور التي تطلب الجمعية العمومية انشاءها فهي على وشك الانتهاء وستفتح في السنة المكتبية المقبلة أما فيما يختص باللغات الأجنبية اللازم تدريسها بهذه المدارس فستسير النظارة على نفس الطريقة التي كانت متبعة من قبل وهي العمل برغبة أهالي التلاميذ

الاقترح السابع

اعفاء طلبة المدارس الثانوية من الخدمة العسكرية

نظارة المعارف لم تغفل هذا الأمر حيث كتبت بهذا المعنى لنظارة الحربية في ٨ مايو سنة ١٩٠٧ نمرة ٦ باقتراح تعديل المادة (٣٨) من قانون القرعة العسكرية الصادر عليه الأمر العالي المؤرخ في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ وهذا الموضوع لا يزال تحت نظر نظارة الحربية للآن

الاقترح الثامن

طلب الاعتناء بالتعليم واستبدال غير الأكفاء من المعلمين

إن النظارة مهتمة بهذه المسألة غاية الاهتمام ولذلك قامت بتسعت مدارس المعلمين وزادت في عدد طلبة الارسالية بأوربا ورفعت مرتبات المدرسين ولقد خطت في هذا السبيل خطوة واسعة يؤمل مع استمرارها الوصول إلى الغاية المقصودة
تحريراً بالقاهرة في ٨ فبراير سنة ١٩١٠

في الاثناء انصرف سعادة طلبه سعودى باشا والساعة ٤ والدقيقة ٥٥

سعادة الرئيس - رأيت من حضرات اخواني رغبة في طبع أعمالنا وتوزيعها عليهم قبل الجلسة التي تحدد لنظرها ومنظور الآن أن اللجنة المشكلة من الهيئة تبحث مشروع القرار متقدم تقريرها قريبا فرأيت أن آخذ رأى حضراتكم في طبعه وتوزيعه على حضرات الاعضاء قبل تلاوته بالجلسة حتى يستعدوا للنظر الموضوع وذلك لان اللائحة الداخلية لا تبيح ذلك لان نص المادة ٢٢ من هذه اللائحة يقضى بأن طبع التقرير وتوزيعه لا يكونان الا اذا رأت الهيئة ذلك فان رأيتم الموافقة على طبعه عند وروده كان بها وتلا سعادته المادة وهذا نصها :

« تقدم اللجنة تقريرها الى مقام الرئاسة فيخبر الرئيس الهيئة بوروده اليه وتلاوة ذلك بالهيئة فان رأت لزوم توزيعه فيطبع ويوزع على الاعضاء قبل الشروع في المذاكرة العمومية بيوم واحد على الاقل »

حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك - التقرير لا يزال بين يدي اللجنة وللاّن لم يقدم للرئاسة فالكلام فيه سابق لأوانه

سعادة على شعراوي باشا - الاوفق هو تعديل اللائحة بالتوفيق لما في لائحة مجلس شورى القوانين التي من مقتضاها طبع تقارير اللجان قبل عرضها على الهيئة
حضرة حسن بكري بك - الذي أريد أن أقوله هو ما قاله حضرة صوفاني بك وهو أن يترك الامر حتى يرد التقرير ويعرض على الهيئة فربما ترى عدم طبعه .
سعادة الرئيس - هذه فكرة طرأت لي ولبعض اخوانكم فرأيت عرضها عليكم ومع هذا فالرأى للهيئة في ذلك

سعادة على شعراوي باشا - أنا طالب تعديل المادة ٢٢ من لائحة الجمعية الداخلية

سعادة الرئيس - من السهل أن تضاف على المادة فترة بالصورة الآتية

والرئيس أيضا أن يأمر بطبع تلك التقارير وغيرها مما يرد على الجمعية من الأوراق وتوزيعها على الاعضاء قبل انعقاد الجلسة متى رأى لزوما لذلك

حضرة حسن بكى بك - تعديل اللائحة أمر والذي يطلبه سعادة الرئيس أمر آخر وهو طبع تقرير لم يعرض بعد .

حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك - الاولى عدم الكلام الى أن يقدم التقرير

حضرة عيسى نوار بك - وما هو الضرر اذا تقرر من الآن طبعه عند وروده

حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك - الكلام على تقرير لم يوجد سابق لاوانه

سعادة ناظر الحاقانية - يظهر أن المادة التي تلاها سعادة الرئيس عملت قبل أن تصير جلسات الجمعية علنية ومفهوم منها أن الطبع والتوزيع لا يكونان الا بعد التلاوة بالهيئة . لكن بعدها قررتم أن جلساتكم تكون علانية وأن كل ما يدور فيها يطبع سواء كان بواسطة الجرائد التي لها مندوبون هنا أو بواسطة محاضر الجلسات .

فأرى أن التعديل الذي عرضه سعادة الرئيس في محله ومطابق لعلانية الجلسات وفيه ميزة أخرى وهي توفير الزمن على حضراتكم

إذا فرضنا أن التقرير تقدم غدا وكانت الجلسة التي ستعقد بعد أسبوع أو أسبوعين فإذا انتظرتكم الى أن تجتمعوا وعرض عليكم التقرير ضاعت هذه المدة عليكم سدى بخلاف ما لو طبع ووزع على حضراتكم قبل الجلسة فيكون لديكم الزمن بأن تقرأوه وتتأملوه وهذا لا يضركم لأن طبع التقارير وتوزيعها مفيد لكم ويمكنكم من تأملها والتروى فيها وإبداء رأيكم بعد تفكير وتأمل

وكما أرى موافقة تعديل المادة فاني أرى فائدة في طبع التقرير وتوزيعه عليكم .

سعادة مقار عبد الشهيد باشا - في محله

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - أؤيد هذا الرأي

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - أما عن طبع التقرير الآن لاجل أن الهيئة تتنور منه فأولا اللجنة لم تكن في حرج ولا هي مغلقة الابواب حتى انت حضرات الاعضاء يجهلون أعمالها

وثانيا فان اللجنة اتخذت كل شيء يدعو للتضامن ويوصل لتبادل الافكار وأبضا فان اللجنة تعلم أن جميع حضرات الاعضاء يعلمون خطواتها

اللجنة وان كانت مقصورة العدد لكنها في الحقيقة هي جميع الجمعية وجميع أعضائها وهي تعمل بشقة وروح الجمعية كلها

لاجل ذلك يكون الطبع والتوزيع من الآن وقبل تلاوة التقرير في الهيئة هو عكس التضامن وخصوصا لانه ربما تكفى الهيئة بالاقرار على التقرير ولا ترى طبعه وكيف يقرر الآن طبعه وهو لم يقدم الى الرئاسة بل هو في مقام التخصير ولا زلت أرى أن الكلام فيه سابق لأوانه

سعادة ناظر الحقانية - وما رأى حضرة العضو في تعديل المادة ٢٢

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - هل اقتنعتم بأن الطلب سابق أوانه

سعادة ناظر الحقانية - وماذا تخشى من توزيع التقرير

ابن قوة التقرير مستعدة من الاسباب التي تبين فيه ويحسن أنكم تهتمون بالمسألة المعروضة عليكم وتتحصونها كل الفحص لتقرروا ما ترونه بعد استشارة ضماؤكم

فان لم توافقوا على طبع التقرير الآن على أنه لا ضرر من توزيعه عليكم للتأمل فما رأيكم في طلب التعديل الذي اقترحه سعادة على شعراوى باشا

حضرة حسن بك بكري - اذا كانت الرئاسة ترى تعديلا في اللائحة فلتعدلها كلها

سعادة على شعراوى باشا - كلام حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني الغرض منه المحافظة على اللائحة الداخلية لانه حقيقة اذا قررت الجمعية الآن بأن التقرير لمسا يرد بطبع و يوزع يكون قرارها مخالفا لللائحة

أما تعديل مادة اللائحة فلا أظن أن أحدا يعارض فيه
 سعادة الرئيس - قبل التكلم على التعديل أجاب على ما قاله سعادة على
 شعراوي باشا وحضرة صوفاني بك بلسان المحافظة على اللائحة
 أنني إن لم أكن محافظا على اللائحة ما كنت عرضت هذه الفكرة عليكم فلا يفسر
 كلامي بغير ذلك لأنني عرضت ذلك عليكم بحسن نية
 غير أنني أريد أن أحافظ على وقتكم فإذا قدم التقرير غدا ورؤي عقد جلسة
 يوم السبت مثالا لأنتهم وأنتم غير عارفين شيئا من التقرير وفي هذا ضياع للوقت
 ومع ذلك فالرأي لكم
 حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - حسن النية بسعادة الرئيس هذا شيء
 معروف محقق

سعادة ناظر الحقانية - من الذي وضع اللائحة - الواضع لللائحة هو أنتم فلكم
 الحق في تعديلها ولكم أن تستثنوا منها حكما فإذا قررتم الآن طبع التقرير فكأنكم
 استثنيت هذا من القاعدة فأنتم الشارعون وأنتم المعدلون وحيث أنكم أنتم
 الشارعون فيمكنكم أن تقرروا الاستثناء أيضا
 لو كان الرئيس أمر بشيء مغاير لللائحة لكان للاعتراض وجه ولكنكم أنتم واضعو
 اللائحة وأنتم الذين تستثنون منها والغرض كله هو اختصار الوقت فإذا أردتم
 تعديل اللائحة أو عمل الاستثناء فيها وإن لم تروا هذا ولا ذاك فالرأي لكم

حضرة عيسى بك نوار - التعديل ليس فيه ضرر
 حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - وهل قرار تشكيل اللجنة فيه نص
 على أن تقررها لا يطبع
 حضرة مفتاح معبد بك - نحن موافقون على طبع التقرير خصوصا أن
 سعادة الرئيس لم يطلب ذلك إلا بعد أخذ رأي بعض الأعضاء وموافقهم
 على طبعه وتوزيعه عليهم قبل الجلسة ليتمحوروا قبل المناقشة فيه

حضرة عيسى بك نوار - رأى أن التقرير يطبع و يوزع علينا
 سعادة أمين باشا الشمسي - من الموافق أن تقرير اللجنة يطبع و يوزع على
 الاعضاء ويحدد ميعاد المناقشة فيه حتى يأتوا وهم على علم به
 سعادة الرئيس - الآن عندنا رأيان أحدهما يطلب تعديل مادة اللائحة
 والثاني ما يتعلق بطبع التقرير عند وروده

سعادة حسن باشا مذكور - لائحة الجمعية العمومية تحتاج الى تعديلات
 كثيرة فالأولى أن ينظر في تعديلها بعد ذلك

حضرة حسن بك بكري - اذا كان ولا بد من تعديل اللائحة لأنها لا تنطبق
 على لائحة العلنية تشكل لجنة للنظر في تعديلها بأجمعها لان تعديل مادة واحدة
 لا معنى له

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - هل الغرض التصديق على التقرير
 بدون ما فهمه والا فما معنى امانة في طبعه

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - ليس غرضي ألا يطبع التقرير بل
 غرضي أن أبين أنه لا يوجد الآن تقرير حتى ينظر في طبعه فتي تقدم وتلي اذا
 رأيت الهيئة طبعه كان ذلك لان حق الفصل في هذه المسألة هو للهيئة وحدها
 حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - الذي نطلبه هو طبع التقرير عند تقديمه

سعادة الرئيس - لسعادة علي شعراوي باشا رأى في طلب تعديل المادة
 فاذا عدل عنه طلبنا الرأي عما يختص بطلب طبع التقرير

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - اني متمسك بطلب تعديل المادة
 سعادة الرئيس - لتؤخذ الآراء عما يختص بطلب تعديل مادة اللائحة
 الداخلية

أخذت فتقرر بالأغلبية ابقاء المادة كما هي أي بدون تعديل
 حضرة حسن بك بكري - أطلب الاقتراع على تعديل اللائحة جميعها

سعادة الرئيس - هذا الطلب يحتاج الى بحث ومراجعة ولنؤخذ الآراء الآن عما يختص بطبع التقرير عند وروده من اللجنة

حضرة حسن بك بكري - التقرير سيقدم للمهيئة فبعد أن يتلى فيها يؤخذ رأيها عن طبعه أو عدمه وانني ألفت اخواني الى ذلك

سعادة ناظر الحقانية - الامر المقترح أخذ الرأي عنه الآن هو هل تصرحون بطريق الاستثناء بطبع تقرير اللجنة متى ورد لدراسة ونوزع نسخه على الاعضاء قبل تلاوته بالمهيئة أولا

حضرة عيسى بك نوار - أليس من الجائز أننا نكتفي بتلاوته في الجلسة ولا نرى لزوما لطبعه

سعادة ناظر الحقانية - جائز عقلا لكن ألا يحسن أن يطبع ويوزع أولا حتى يتسنى فهمه واعطاء الرأي فيه عن روية وتدبر

حضرة عبد الحميد بك عمار - نريد من اخواننا الذين لا يرون طبع التقرير قبل تلاوته بالمهيئة أن يبينوا لنا حكمة ذلك

بأخذ الآراء كانت الأغلبية على تلاوة التقرير في الهيئة عند تقديمه وهي تقرر ما تراه من جهة طبعه وعدمه

وتقرر أن الجلسة الآتية تكون الساعة ٤ بعد ظهر يوم السبت الآتي

١٩ مارس الجارى

ثم ان حضرة صاحب السعادة الرئيس أعلن انتهاء الجلسة والساعة ٦ والدقيقة ٤٠ بعد الظهر

تلى هذا المحضر بجلطة الجمعية العمومية المنعقدة في يوم السبت ١٩ مارس سنة ١٩١٠ فصدق عليه ما

(٤)

محضر الجمعية العمومية المنعقدة علناً في يوم السبت ١٩ مارس سنة ١٩١٠

(٨ ربيع الاول سنة ١٣٢٨)

فتحت الجلسة في الساعة ٤ والدقيقة ١٥ بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة محمود فهمي باشا رئيس الجمعية العمومية بحضور ٧٤ من حضرات أعضائها

تلى ماورد بالاعتذار وهو من سعادة ابراهيم مراد باشا ومن حضرة ابراهيم بك على

وبلغ سعادة حسن مدكور باشا لسعادة الرئيس اعتذار حضرة ابراهيم بك استماعيل عن هذه الجلسة

وتلى محضر جلسة يوم الثلاثاء الماضي فصدق عليه

حضرة محمد فتح الله بركات بك - قالت نظارة الاشغال عن اقتراح في العام الماضي انه محرر بشكل عام - وانه اذا تقدم لها طلب لافشاء طريق حديدي معين تنظر فيه وتفحصه فالطريق الذي اريد افشاءه هو من كفر الزيات الى برج مغيزل أو على الأقل من دسوق الى برج مغيزل

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - كل من مات من الطوائف الأخر عن غير وارث أعطيت تركته الى البطريركخانه التابع لها الامن كان من المسلمين فان تركتهم تأخذها المالية ولما طلبنا تشكيل لجنة أهلية تسنولي على تركات من يتوفى من المسلمين ولا وارث له لتصرفها في منافعهم العامة كان جواب الحكومة انه يصعب وجود هيئة تحفظ العين مدة ثلاث وثلاثين سنة

وحيث ان الجمعية الخيرية الاسلامية هي هيئة معترف بها من الحكومة ومونوق
 بها من الجميع فاذا تسلمت التركات الى هذه الجمعية فلها تقوم بالعمل المطلوب
 سعادة الرئيس - قدمت الاقتراحات التي سينتلي على الهيئة ببيانها عن طلبات
 لبعض حضرات الاعضاء وسينتلي كل منها في الجلسة الآتية لأخذ الرأي عنها
 نلى البيان المذكور وهو

الاسم	المديرية أو المحافظة	خلاصة الاقتراح
١ أمين العارف بك	...	اشترك الامة مع الحكومة اشتركا فعليا
٢ " " "	"	بشأن انتخاب عضو مجلس الشورى باغلبية آراء مندوبى بلاد المديرية
٣ " " "	"	بشأن انتخاب أعضاء مجالس المديريات
٤ " " "	"	ايجاد مدرسة ثانوية فى كل مديرتين
٥ أحمد بك محمد خشيبة	أسيوط	بشأن انتخاب أعضاء مجالس المديريات
٦ " " "	"	اشترك الامة مع الحكومة اشتركا فعليا
٧ " " "	"	انشاء مدرسة تجهيزية بأسيوط
٨ أحمد بك عثمان الهلالى	"	منح مصر مجلسا نيابيا
٩ " " "	"	أن يكون قننى الشرعى رأى محدود فى قضايا الاعدام
١٠ " " "	"	اعادة امتحان الساقطين فى جميع الامتحانات

الاسم	المديرية أو المحافظة	خلاصة الاقتراح
١١	أحمد بك عثمان الهلالي	تحويل القاضي الشرعي حق الحبس في مواد النفقات
١٢	أن لا يكون رئيس الموظف عضوا في مجلس التدبير
١٣	إنشاء مدرسة حقوق أخرى
١٤	خليل أفندي أحمد العديسي	إنشاء مدرسة ابتدائية بمدينة الأقصر
١٥	اشتراك الأمة مع الحكومة اشتراكا فعليا
١٦	السيد أفندي علي محمود ...	إعادة الامتحان لجميع الساقطين
١٧	حبس من لم يبلغ عن دودة القطن بعد انتهاء مدة الدودة
١٨	محمود بك الاترقي ...	اصلاح طريقة الصرف
١٩	محمود أفندي محمد خشبه	جعل مدة انتخاب أعضاء لجان الشياخات خمس سنوات أو أربعة على الأقل
٢٠	مفتاح بك معبد ...	طلب بيع أطيان المسوى الحرة والدومين مجزأة وبالنقاسيط للاهالي
٢١	سعد أفندي مكرم ...	مد سكة حديد حلوان لنهاية مركز الصف
٢٢	بتخصيص حالة الري في شرقي مديرية البحيرة
٢٣	إنشاء مدرسة ابتدائية بمركز الصف
٢٤	جعل جلسات مجالس المديرية علنية

الترتيب	الاسم	المديرية أو المحافظة	خلاصة الاقتراح
٢٥	مصطفى باشا خليل	الشرقية	إنشاء مجلس نيابي
٢٦	" " " "	"	الرى ومجالس المديرية
٢٧	" " " "	"	إنشاء سكة حديدية بين الصالحية والمنطرة
٢٨	" " " "	"	التعليم الابتدائي وزيادة ميزانيته وجعله اجباريا
٢٩	" " " "	"	رسوم إيقاف الاملاك
٣٠	" " " "	"	المجالس الحسبية والتقصير
٣١	" " " "	"	قضاء الاحلة
٣٢	" " " "	"	رسوم النخيل
٣٣	" " " "	"	مياه الشرب في البنادر
٣٤	" " " "	"	إنشاء نظارة للزراعة
٣٥	" " " "	"	الحكاية عن مخالفات الرى
٣٦	محمد بك صادق أياظه	"	سن قانون للصحافة
٣٧	محمد بك الشاوى	الدقهلية	بعمل الامتحان في المدارس العالية دفعتين في السنة اسوة بمدرسة الطب
٣٨	" " " "	"	اعادة امتحان الساقطين في أول السنة المكتوبة
٣٩	" " " "	"	تقرير زراعة ثلث الاراضى قطنا
٤٠	" " " "	"	الغاء عشور النخيل
٤١	" " " "	"	الغاء عوائد المعادى
٤٢	" " " "	"	مدرسة ثانوية بالمنصورة
٤٣	" " " "	"	توسيع نطاق مدرسة الصنائع بالممنصورة
٤٤	حسن باشا مذكور	القاهرة	بشأن احتكار سفر الحاج
٤٥	" " " "	"	ترشيح مياه الشرب بالقاهرة

الاسم	المديرية أو المحافظة	خلاصة الاقتراح
٤٦	محمد تمام بك حبارير ...	المجالس الحسبية
٤٧	» ... »	تعديل المادة ٣٩ من القانون النظامي وجعلها كالمادة ٤١
٤٨	السيد عبد الوهاب سليمان والاسماعيلية	بشأن مدينة العريش
٤٩	فرشى افندي احمد ...	جعل جلسات مجالس المديرية علنية
٥٠	ابراهيم افندي كريم ...	المجالس الحسبية
٥١	فرشى افندي احمد ...	معافاة مندوبي مركز الدر من شرط دفع المسال
٥٢	ابراهيم افندي كريم ...	مبلغ الحسين جنبها يدفع في المديرية لا المركز
٥٣	حسين بك عابدين ...	مخالفات الري من اختصاص الحاكم الاهلية
٥٤	» ... »	بشأن ادارة أملاك الميرى الحرة
٥٥	» ... »	جواز الحجز على مرتبات الموظفين
٥٦	جواد بك مصطفى ...	الدقهلية
٥٧	ناشد بك حنا ...	حرية الدفاع أمام مجالس التأديب
٥٨	» ... »	نظام العمدة ووجوب اصلاحه
٥٩	» ... »	تعديل انتخابات مجالس المديرية
٦٠	يكنل بك عليا ...	ابحار مركز يسمى مركز بنها

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - طلبنا اصلاح المحاكم الشرعية ونظارة الحقانية قد شرعت في ذلك فنشكرها على اهتمامها بالأمر لكن بما أنها لم تعمل لنا مجلة تبين الأحكام الشرعية مثل مجلة الأستانة ليسهل بها على المتقاضين معرفة أحكام الشريعة الغراء فأطلب أن النظارة تجمع السادة العلماء لتؤلف لنا مجلة للأحكام الشرعية عموما وخصوصا لمسائل الاوقاف وما يتعلق بالاحوال الشخصية

حضرة محمد فتح الله بركات بك - في شهر نوفمبر من السنة الماضية أرسلت الحكومة الى المجلس جوابا أعطته فيه حق الاستفهام من حضرات النظار لكن بقيود

وحيث ان القانون النظامي يقضى بأن كل شئ يزداد على اختصاصات المجلس يلزم أن يكون بأمر عال لذلك قرر المجلس بإجماع الآراء أن يطلب من الحكومة تقديم مشروع قانون يمنح المجلس حق سؤال النظار والى الآن لم يرد هذا المشروع الى المجلس فأطلب من الجمعية تأييد هذا الطلب

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - أجابت الحكومة عن الطلبات الماضية وقد كنا نود أن نسمع عنها جوابا يوجب لها الشكر والثناء كما نختي أن نسمع جواب الحكومة للأمة متضمنا اعطاءها مجلسا نيابيا وهو ما تكرر طلبه منها

عطوفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار - هذا الطلب أجبت عليه الجمعية العمومية في العام الماضي في ذات الجلسة

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - حصل الجواب لكن الاجابة لم تحصل بمعنى أن الأمة لم تعط ما سألت فأنا عرضي الانجاب وليس الجواب

سعادة الرئيس - هل حضرة البيك يريد ابداء رغبة جديدة

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - نعم هو اقترح أريد أن أبدية بعد ذلك طاب مجلس الشورى هذا الطلب وبين ما عليه الحال من النقص العظيم في شكل المجلس والجمعية العمومية وكرر هذا الطلب وبكل صفة طلبت الأمة ذلك طلبته

بعرائض قدمت للجناب الجديوى طلبته في مجالسها الخصوصية وبلسان جرائدها
وبواسطة الجمعية العمومية من منذ تسع سنوات ومع الاسف ما كانت الأمة
تسمع عن هذا الامر شيئا يسرها

سعادة اسماعيل أباطه باشا - الاوفق أن يتأجل هذا الشرح والبيان الى
حين المناقشة

حضرة عبد الطيف بك الصوفاني - بعد أن بدأت بشرح اقتراحى يجب
على أن أكمله

سعادة اسماعيل أباطه باشا - اليوم هو يوم تقديم الاقتراحات فقط وليس
هذا وقت شرحها وتأييدها

حضرة عبد الطيف بك الصوفاني - أنا لا أتناقش في الاقتراح وأقصد أن
يعتبر اقتراحى كالآتى

أن الهيئات المسماة بالنيابية في هذه البلاد لم تكن وافية بالمقصود ولم تكن لائقة
بظروف الزمن الحاضر ولا مناسبة الى سنة الارتقاء فأطلب اعطاء الأمة مجلسا
نيابيا يكون أعضاؤه بنسبة مجموع الأمة نسبة معقولة لاستنة عشر عضوا يمثلون
أثنى عشر مليونا ويكون لهذا المجلس الرأى القطعى في جميع الشؤون المصرية من
تشريع ونحوه بعد استبعاد ما للحقوق الدولية المنصوص عنها بالقرارات
والمعاهدات

حضرة عبد الطيف بك الصوفاني - ثمنى اقتراح آخر وهو أنى أطلب إلغاء
قانون المطبوعات الحالى لأنه لا ينطبق على الحرية الشخصية ولا الحقوق العمومية

سعادة الرئيس - كل هذه الطلبات مع ما أبدى من الاقتراحات السابق
تلاوة بيانها سيكون شرحها ومناقشتها وأبداء الرأى عنها في الجلسة الآتية وهل
أحد يريد التكلم عن شئ آخر

سعادة اسماعيل أباطه باشا - ان اللائحة الداخلية للجمعية العمومية أصبحت غير وافية خصوصا بعد أن صارت الجلسات علانية فأقترح على الاخواني أن يفتكروا في تعديلها أو في تشكيل لجنة لذلك وفي الجلسة الآتية تقدم مشروع تعديلها الى الجمعية

سعادة الرئيس - ماترون في ذلك وهل توافقون على تشكيل لجنة ومع الموافقة على تشكيل اللجنة هل يحسن أن تكون من ٥ من حضرات الاعضاء أو أكثر
حضرة جاد بك مصطفى - مع الموافقة تكون اللجنة من ٧

حضرة ابراهيم افندي عبدالعال - مع الموافقة بحول ذلك على اللجنة المشكلة من الهيئة من أجل مشروع القناة
موافقة عمومية

سعادة الرئيس - وما رأيكم في ميعاد الجلسة الآتية

سعادة اسماعيل أباطه باشا - منظور أن اللجنة تقدم تقريرها عن مشروع القناة للجمعية في يوم الاثنين أي بعد غد

فتقرر أن تكون الجلسة الآتية في يوم الاثنين المذكور الساعة ٤ بعد الظهر
ثم ان حضرة صاحب السعادة الرئيس أعلن انتهاء الجلسة والساعة أربعة
والدقيقة ٥٠ م

تلى هذا المحضر بجلسة الجمعية العمومية المنعقدة في يوم الاثنين ٢١ مارس سنة ١٩١٠ فصلى عليه م

(٥)

محضر جلسة الجمعية العمومية المنعقدة علنا في يوم الاثنين

٢١ مارس سنة ١٩١٠ — ١٠ ربيع الاول سنة ١٣٢٨

فتحت الجلسة في الساعة ٤ والدقيقة ٥ بعد الظهر تحت رئاسة حضرة
صاحب السعادة محمود فهمي باشا رئيس الجمعية العمومية وحضور ٦٩ من
حضرات أعضائها

تلى ماورد بالاعتذار من كل من سعادتي موسى غالب باشا واحمد عفيفي باشا
ومن حضرتي عبد المجيد بك سلطان و ابراهيم افندي سيد احمد عن جلسة اليوم
ومن سعادة ابراهيم مراد باشا عن هذه الجلسة وعن جاسات الجمعية مدة أسبوع
لزمده . وسعادة شواربي باشا لم يزل منحرف الصحة كما اعتذر من قبل

وتلى محضر جلسة يوم السبت الماضي فصادق عليه

في ابتداء تلاوة المحضر حضر حضرة صاحب السعادة ناظر الحقانية
والساعة ٤ والدقيقة ١٠

سعادة الرئيس - الاعمال المنتضى نظرها بالهيئة وارادة بالجدول على
الترتيب الآتي

أولا - الاقتراحات المقدمة في الجلسة الماضية وهي المؤجلة الى هذه
الجلسة

ثانيا - تقرير اللجنة التي نظرت في المشروع المتعلق بقناة السويس فقد قدمته
اللجنة اليوم لما الذي تراه الهيئة هل تنظر في الاقتراحات أولا ثم في التقرير بعدها
أو ترى تقديم تلاوة هذا التقرير عن تلك الاقتراحات

حضرة محمد فتح الله بك بركات - أرى أن يتلى تقرير اللجنة أما الاقتراحات فيما أنها كثيرة فلا تتلى بل تطبع وتوزع علينا لأنها تحتاج لتأمل وتروحي يمكن الحكم على كل اقتراح بصحته أو عدم صحته بلياقته أو عدم لياقته بموافقته أو عدم موافقته وبأنه من الاقتراحات التي أجابت عنها الحكومة أم لا

ثم تحدد جلسة للنظر في ابداء الرأي عنها

موافقة عمومية على تلاوة التقرير أولاً

تلى التقرير وهو من سعادة محمود سليمان باشا بصفتة رئيساً للجنة وهذه صورته أنشرف بأن أقدم لعطوفتكم مع هذا تقرير اللجنة التي قررت الجمعية العمومية يجلسها المنعقدة في يوم الخميس ١٠ فبراير سنة ١٩١٠ بتشكيلها للنظر مشروع الاتفاق مع شركة القنال أرجو التكرم بعرضه على هيئة الجمعية العمومية ولعطوفتكم وافر الاحترام أفندم

تقرير

مقدم من اللجنة المشكلة لنظر مشروع مزايا شركة قناة السويس
إلى هيئة الجمعية العمومية

عقدت اللجنة أول جلسة لها في صبيحة يوم السبت ١٢ فبراير الماضي وراجعت مشروع عقد الاتفاق الذي صار نحضيره بين بعض مديري شركة القنال وجناب المستر بول هارفي المستشار المالي عن الحكومة المصرية

ثم طالعت مذكرة الحكومة المرفقة بهذا تحت نمرة (١) المشتملة على نصوص التعديلات التي قرر مجلس النظار بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ بإجماع الآراء رفض ذاك المشروع الا اذا أمكن ادخال تلك التعديلات عليه وهي مرفقة بهذا كذلك تحت نمرة (٢)

ولما كانت هاتان الورقتان هما كل ما قدمته الحكومة للجمعية العمومية من المستندات الكتابية وما كانت يجب عليها تقديمه اليها من الشروحات الشفهية لتأييد ذلك المشروع الخطير وبيان ما تعتقده فيه من المنافع والفوائد للبلاد

وكانت اللجنة في حاجة كبرى للمسالم بكل ما تراه الحكومة من المزايا التي تعود على الامة من هذا الاتفاق سواء كان في العصر الحاضر أو في مستقبل الزمان . فقد قررت مخافة الحكومة بالتدابير من ينوب عنها لا عطاها ما يلزمها من الايضاحات والبيانات

ويجلسه يوم ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ حضر بالجنة سعادة احمد حشمت باشا ناظر المالية وجناب المسيو شارل دي روكاسيرا المستشار القضائي لنظارة المالية وجناب المسيو لياندر جاسبار روسان السكرتير المالي لسعادة ناظر المالية بصفتهم مندوبين عن الحكومة المصرية وأجابوا عن البيانات التي طلبتها اللجنة منهم اجابات جاء من جملتها :

« ان المستشار المالي وضع مذكرة بين فيها مزايا المشروع المالية »

ولما لم يكن قد سبق ارسال ترجمة تلك المذكرة الى اللجنة بصيغة رسمية فقد طلبتها من المندوبين فوجدوا بارسلها مع باقي الاوراق التي رأت اللجنة أثناء المناقشة معهم لزوم الاطلاع عليها

وبعد ستة أيام ورد على اللجنة ترجمة المذكرة ومعظم تلك الاوراق فاطلعت اللجنة عليها ثم رأت ضرورة الاجتماع مع مندوبي الحكومة مرة أخرى وقد كان ذلك بجلسه يوم الاثنين ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠

وبعد أن درست اللجنة هذا المشروع ونحته من كل وجوهه بحسب ما سمع لها بدالوقت القصير بالنسبة لهذا المشروع الخطير وبعد المناقشات التي دارت بشأنه بينها وبين مندوبي الحكومة في أول وثاني اجتماع رأت ما يأتي :

محصل عقد الاتفاق

يتلخص هذا المشروع مع التعديلات التي أدخلها عليه مجلس النظار في أن الحكومة المصرية تمتد لشركة القنال أجل الامتياز الذي ينقضي في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ إلى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ أي أربعين عاما وأربعة وأربعين يوما تقسم أرباح القنال فيها مناصفة بين الحكومة والشركة

وفي مقابل ذلك تدفع الشركة للحكومة أربعة ملايين جنيه على أربعة أقساط متساوية من ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ إلى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ وتتعهد كذلك بأن تجعل للحكومة حصة في صافي الأرباح السنوي من سنة ١٩٢١ إلى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ على النسب الآتية

٤ في المائة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٣٠

٦ في المائة من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٤٠

٨ في المائة من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٥٠

١٠ في المائة من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٠

١٢ في المائة من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٨

ثم بعد تسوية حساب السنين التالية لسنة ١٩٦٨ لأجل تقدير حصة الحكومة في الأرباح لا يدخل في هذا الحساب الأفايدة واستهلاك القروض التي تعقد بعد سنة ١٩١٠ للأعمال اللازمة لتحسين حالة القنال والمواني الموصلة إليه والتي ستبتدىء من سنة ١٩١١ ويستلزم أن يكون توزيع القوائد والاستهلاك على أقساط سنوية متساوية عن كامل مدة هذه القروض وأن يكون حساب الخمس في المائة التي تخص الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز عن الباقي من رأس مال الشركة بعد رجوع القنال إلى الحكومة وأن يكون للحكومة المصرية ثلاثة أعضاء على الأكثر في مجلس إدارة الشركة من ابتداء سنة ١٩٦٩

ولقد ذيل هذا العقد بشرط ختامى هو أن العقد لا يكون نهائيا الا بعد تصديق الجمعية العمومية لشركة القنال عليه

شكل العقد

هذا هو محصل المشروع وهو يسمح للجنة بأن تفهم لأوّل وهلة أن الحكومة هي التي تعرض على الشركة مدّة الامتياز لا أن الشركة هي التي تطالب ذلك لأنه قد جاء في المادة ١١ منه أنه لا يعتبر نهائياً ولا نافذ المفعول إلا بعد تصديق جمعية المساهمين عليه بمعنى أن جمعية المساهمين أو بعبارة أخرى شركة القنال هي التي لها في النهاية الحق في قبول العقد أو رفضه والحكومة المصرية هي الموجبة فيه أو العارضة له

وهذا ينافي كل المناقاة ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالي وبمذكرة الحكومة من أن الشركة هي العارضة للمشروع وهي التي طلبت مدّة الامتياز على أنه كان في الامكان التفاوض من هذا الفهم إذا كانت اللجنة قد تحققت من أن الحكومة وثقت تمام الثقة من قبول جمعية المساهمين لهذا العقد فضلاً عن التعديلات التي أدخلتها على نصوصه

ولكن قد تبين للجنة أنه لا يوجد عند الحكومة أمل صحيح في قبول جمعية المساهمين لأصل العقد ولا للتعديلات التي أدخلت عليه بدليل ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالي بخصوص العقد إذ قال « وقد صادف هذا المشروع معارضة شديدة من مساهمي الشركة لأنه في صالح الحكومة أكثر مما هو في صالح المساهمين . ونحن لا ندري إذا كان سيحوز قبولهم أم لا »

وبدليل ماورد على الحكومة رسمياً بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩١٠ من الرئيس دار نبرج رئيس الشركة مدّ كان موجوداً بمصر عند ما أبلغته الحكومة نصوص التعديلات التي قررت إدخالها على العقد الأصلي لا يمكن قبوله إذ قال « أنه يخشى أن شركة القنال لا تقبل هذه التعديلات » وقد قرر ذلك مندوبو الحكومة بجلسة اللجنة المنعقدة بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩١٠

وإذا كان جناب المستشار قال ما قلناه عن أصل العقد قبل التعديلات التي قررتها الحكومة بالاجماع ويتصور جنابه . فلا بد وأن يكون قد قطع بعد تلك التعديلات بأن ذلك العقد لا يحوز قبول المساهمين مطلقاً

وعلى الرغم مما مر ذكره فإن اللجنة يمكنها أن توفق بين هذه الوقائع وبين ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالي ومذكرة الحكومة من أن الشركة هي التي طلبت مذ امتياز القنال وتعتبر اللجنة حينئذ أن مديري الشركة عرضوا على جناب المستشار المالي مشروع اتفاق مشكوكا في قبوله من المساهمين . فالمستشار قبله على علانيته . وعرضه على الحكومة طائبا التصديق على مبدئه . فرفضت الحكومة ذلك المشروع بالاجماع بحضور جناب المستشار واقترحت عليه تعديلات جديدة لم يقبلها أحد بعد وبناء على هذا الاعتبار يمكن القول بأنه لا يوجد عقد ولا اتفاق ابتدائي حتى ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستحق التمسك به أو الاهتمام بأمره أو يستوجب عقد الجمعية العمومية لأخذ رأيها فيه

هذا فضلا عما أحاط بهذا المشروع من الريب والظنون بسبب طريقة المخبرات التي دارت بشأنه بين الحكومة وبين مديري الشركة الذين وضعوا الشركة نارة في موضع العارض للمشروع . ونارة أخرى في مركز القابل له . وطورا يتظاهرون بالامتناع عن قبول أى تعديل عليه وسد باب المخبرات فيه حتى تشفعه الحكومة وطورا آخر بعدم الاهتمام بأمره والتخوف من عدم قبوله . وهكذا من التصرفات التي تبادلتها الشركة والحكومة حتى ذهبت الظنوب في سبب اهتمام الحكومة بالمشروع كل مذهب وحامت حول فوائده كثير من الشكوك والاهام

وفوق هذا وذلك فإن اللجنة كانت تتنظر أن تجعل الحكومة لجمعيتها العمومية الرأي الأخير في اتفاق مثل هذا سواء كانت الحكومة هي العارضة كما يؤخذ من حال العقد أو هي المعروض عليها كما تفيد تصرفاتها الرسمية

ومع ما ذكر فإن اللجنة وضعت المشروع في موضع العناية والاهتمام وباحتته من كل وجوهه بما وصل اليه حد استطاعتها ووقتها وهي تعرض الآن على الجمعية العمومية نتيجة بحثها ورأيها لتقرر فيه ما تراه

هل للسياسة دخل في المشروع

استحسنفت اللجنة أن تبدأ في درس المشروع بالبحث فيما إذا كان ماليا فقط أو أن للسياسة دخلا فيه كما هو الشأن في جميع الأعمال المالية المماثلة لهذا العمل الخطير

فأنت أن كل الظواهر تدل على أن المشروع مالى قبل كل شئ . وقد يعرّز هذا رأى ويوهن فكرة من يذهب الى أن للسياسة دخلا في هذا العمل . المعاهدة المعقودة في الاستانة بين الدول الحامية لحياة القتال في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ فإن هذه المعاهدة قضت بحيادة القتال في مدة الامتياز وبعده وسدت باب المطامع والمنافسات السياسية المختلفة التي تخوم حول القناة

هل للجمعية تعديل المشروع

بحثت اللجنة كذلك فيما اذا كان من حقوق الجمعية العمومية أن تعطى رأيا في هذا المشروع بقبوله أو رفضه فقط . أو أنه يجوز لها أن تدخل تعديلا على التعديلات التي قررها مجلس النظار

وبعد المناقشة في هذا الموضوع رأيت اللجنة أنه لا يسوغ للجمعية العمومية أن تبحث في أى تعديل . وأنه ليس لها الا أن تعطى رأيا اما بقبوله مع التعديلات التي أدخلتها الحكومة على بعض نصوصه . واما برفضه

وهذا لأن ما جاء بخطبة الجناح العالى الخديوى متعلقا ببيان الغرض الذى من أجله دعى أعضاء الجمعية العمومية لهذا الاجتماع يكفى لأن يكون حكما قاطعا في هذا المبحث وهذا نصه

« فالغرض اذن من اجتماعكم انما هو البحث فيما اذا كان من مصلحتنا مدة امد الامتياز الى أربعين سنة على شرط اقتسام الارباح في هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة »

وكذا ما جاء بالخطاب المشار اليه مختصا بالتعديلات التي أدخلتها الحكومة على العقد الاصلى وهذا نصه :

« وقد قرر هذه القيمة بعد بحث دقيق أشخاص من ذوى الخبرة الواسعة في الشؤون المالية . وهم يرون أنه اذا حصلت الموافقة على التعديلات المذكورة تكون الفائدة التي تساهلها مصر موجبة لتقام الرضا . وأن ذلك غاية ما يصبغ طلبه من الشرعة »

ولاشك في أن هذا التصريح السامي لا يدع محلاتقائل بإمكان التعديل أو بجوازه ومع كل هذا وهذا فإن اللجنة تذهب الى أنه لو جاز للجمعية التعديل لكان اشتغالها به ضربا من العبث . لأنه ليس من الحكمة ولا من الصواب أن تضيق الجمعية أوقاتها في وضع تعديل على تعديلات . علمت الحكومة رسميا من الطرف الذي يتعاقد معها بأنه لا أمل له في قبولها وأنه يخشى من رفضها . لاسيما إذا كانت تلك التعديلات وأردت على مشروع اتفاق جاء الكلام فيه سابقا لأوانه بعشرات من السنين ولذا لم يستطع واضعوه أن يؤيدوه بحجة مقنعة ولا يبرهان قاطع هذه الاعتبارات رأت اللجنة أنه ليس لها ولا من المصلحة ولا من الصواب أن تبحث في هذا المشروع باعتبار أنه يجوز لها تعديله أو أنه قابل للتعديل

قبول المشروع أو رفضه

لم يبق بعد ذلك غير البحث في قبول المشروع أو رفضه
لاريب في أن قبول المشروع أو رفضه يتوقف كلاهما على تقدير المنافع والمضار الحاضرة والمستقبلة التي يحتمل أن تعود على مصر في حالتي القبول أو الرفض ليكون رأيا مبنيا على أساس ثابت وصحيح

سبب طلب مد الامتياز

يحدد بالجنة أن تشير في هذا المقام الى ما ظهر لها من البواعث والفوائد التي يمكن أن تكون بعثت الشركة على السعي في مد أجل امتيازها قبل انتهائه بنحو
ستين سنة

يظهر من مشروع الاتفاق ومن الظروف التي أحاطت به ومن أقوال مندوبي الحكومة بجلسة اللجنة أن شركة القنال ترى نفسها في حاجة الى توسيع وعميق القنال لتسهيل المرور فيه على المراكب الضخمة التي بنيت في هذه السنين الأخيرة

والتي يحتمل بناؤها في مستقبل الزمان. ولا بد لمثل هذه الاعمال من قروض اذا وزعت أقساطها على السنين الباقية من مدة الامتياز أثرت في الارباح التي توزع سنويا على المساهمين. بخلاف ما لو قسّطت تلك القروض على مائة عام فإنه لا يكون لها تأثير محسوس على ربح السهم

لذلك كان من مصلحة الشركة ومن أهم واجباتها أمام مساهميها أن تسعى في مد أجل امتيازها من الآن مهما كان سابقا لأوانه لتستفيد - أولا من نتائج أعمال التوسيع والتعميق - وثانيا من تقسيط القروض التي تعقدتها لهذه الغاية على ٩٩ سنة بدلا من ٥٩ سنة - وثالثا من ارتفاع أسعار أسهمها أكثر مما وصلت اليه الى الآن. لأن الارتفاع يتبع عادة عدة عوامل أهمها زيادة الارباح وطول مدة الانتفاع بها وهذان العاملان هما اللذان ينتجهما امضاء هذا الاتفاق وتستفيد فوق هذا وهذا تلك الفائدة الكبرى وهي نصف أرباح القتال بعد كل وسائل التحسين مدة أربعين عاما فوق مدة امتيازها

هذه هي البوائث التي يظهر أنها تحمل الشركة على السعي في مد أجل الامتياز من الآن ولا يبعد أن يزيد طمع الشركة في تحقق هذه الاماني الظروف السياسية الحالية التي قربت ما بين فرنسا وانجلترا بعد الاتفاق الودادي الذي تم في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ والذي لا تضمن الشركة بالضرورة بقاءه زمنا طويلا

وخصوصا اذا لوحظ من مطالعة التقارير السنوية لشركة القتال أن الحركة التي كانت تقوم عادة من أصحاب السفن في إنجلترا ضد الشركة قد خفت لهجتها وتلطفت حديثها عن ذي قبل بعد الاتفاق الودادي المذكور

وان مثل هذه الاسباب لا يقبل معها من مرفوح المشروع أن يعتبره فرصة بالنسبة لمصر وان مركز الشركة فيه معرض للضرر أو للخطر المستقبل. فان حججنا من هذا القبيل أولى بها أن تعتبر ضربا من المهارة التجارية. وخصوصا بعد أن ظهر أن سهم تلك الشركة أخذت ترتفع وتخفض من وقت ظهور هذا المشروع بحسب الادوار التي تغلب فيها كما يؤيد ذلك البيان الآتي :

فرنك فرنك

كان ثمن السهم الأصلي في شهر سبتمبر سنة ١٩٠٩ يتراوح بين ٤٧٥٠ و ٤٨٦٦ بالتقديرات
و ٤٨٦٠ و ٤٩٢٥ لاجل

ولما ذاع خبر مشروع الامتداد في شهر اكتوبر ارتفع السهم الى :

٤٩٩٥ بالتقديرات أي بزيادة ٢٥٠

و ٥٢٠٠ لاجل » » ٢٧٥

فرنك

٤٩٥٠ تقديرات

و ٥٠٤٠ لاجل

٢١٦٥

٢٢٤٧

٢٢١٥

ثم لما أبدت الأمة رغبتها بعرض المشروع على الجمعية العمومية وقررت الحكومة ذلك ضبط السعر الى ...

وكذلك أسهم التأسيس كانت في شهر سبتمبر تساوي

وفي شهر اكتوبر تساوي

وفي شهر نوفمبر تساوي

وقد ارتفعت الأثمان ثانية لما اعتقد حاملو الأسهم بأن أمل الامتداد لم ينقطع بعد

(تراجع جريدة الشركة نفسها وتلغرافات روتر العمومية المتعلقة بالتجارة في تلك التواريخ)

تقدير منافع الحكومة

ثم لاجل البحث في تقدير منافع الحكومة لابد من أن تتخذ اللجنة مذكرة جناب المستشار المالي قاعدة لاجلها لانها هي مستند الحكومة الوحيد وخصوصا بعد أن جهر مندوبو الحكومة بجملة اللجنة بأن هذه المذكرة تشمل على مزايا المشروع المالية وأن الحكومة تعتمد عليها وتعول على كل ما جاء فيها و بالمذكرة الاضافية الملحقة بها

لهذا ولأن المذكرة المشار اليها هي الاساس لحساب الموازنة بين ما تستفيد منه مصر وما تستفيد منه الشركة من هذا المشروع . كان أهم ما في هذا الموضوع مناقشة ما اشتملت عليه المذكرة من العمليات الحسابية والفروض الاحتمالية

العملية الحسابية

بحثت اللجنة فيما إذا كان مبلغ أربعة ملايين الذي تعرضه الشركة والحصص التي تعهدت بتخصيصها للحكومة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨ تكافئ نصف أرباح القنال من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ أم لا حتى لا يوجد محل للفنن ويتم التعادل في الاخذ والعطاء بين الطرفين . ولأجل ذلك يجب تقدير دخل القنال في هذه المدة حتى يظهر مقدار نصف الارباح التي تأخذها الشركة بصفة مقابل لمساعدته الآن مع فوائد المركبة

ليس من الممكن الحكم بوجه قطعي على مقدار دخل القناة بعد عشرين عاما فضلا عن ستين أى بعد سنة ١٩٦٨ وهو المستقبل البعيد . ولكن ذلك لا يمنع من تقدير الدخل على وجه القياس والتقدير وليس لهذه الحالة غير طريقة واحدة وهي اتخاذ الإيراد الحالي قاعدة تضاف اليها زيادة مطردة من الإيراد سنويا بنسبة متوسط الزيادة في الماضي للحصول على حساب إيراد القنال في المستقبل بوجه التخمين . ولا سيما أن هذه الطريقة عنها هي التي استخدمها جناب المستشار المسالي وظهرت له منها فائدة المشروع

جناب المستشار حسابه على دخل القناة في سنة ٩٠٩ الماضية وحدها ولا ترى اللجنة بأسا من أن تجارى جنابه وتتخذ هي أيضا دخل هذه السنة أساسا لحسابها ذكر جنابه أن إيراد السنة المذكورة هو ١٢٠ مليون من الفرنكات . ومصرفاتها ٤٧ مليون قیاسا على مصروفات سنة ٩٠٨ . فيكون صافي الارباح هو ٧٣ مليون من الفرنكات وقد أقر مندوبو الحكومة هذه التقديرات يجلسى اللجنة المنعقدتين في ١٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ ولم يصححوها

مع أن الحقيقة هي أن مجموع إيرادات سنة ٩٠٩ - ١٢٤ مليون من الفرنكات منها ٩٨ و ٦١٦ و ١٢٠ مليون من رسوم المرور كما هو واضح بحريدة الشركة الصادرة بمدينة باريس بتاريخ ٢ يناير سنة ٩١٠ . والباقي هو من أنواع الإيرادات الأخرى باعتبار متوسط مثلها في سنتي ١٩٠٧ و ١٩٠٨ . وعلى ذلك لا يكون أساس الحساب لمبلغ الإيراد ١٢٠ مليون بل ١٢٤ مليون من الفرنكات

وبناء على ما ذكر مع ما فيه من الغلط كان من اللازم أن يعتبر جناب المستشار صافي
الارباح ٧٧ مليوناً من الفرنكات لا ٧٣ مليوناً كما جاء بمذكرته الأخيرة ولا ٧٠
مليوناً كما جاء بمذكرته الأولى

أما المبلغ المقدّر للمصروفات وهو ٤٧ مليوناً الذي خصمه المستشار من الإيرادات
باعتبار مصروفات سنة ١٩٠٨ فلا يكون لمعظمه وجود بعد سنة ١٩٠٨ أي حينما
يرجع الثقال للحكومة المصرية . لأن هذا المبلغ مخصص منه نحو ١٧ مليوناً لسداد
أقساط ديون على الشركة تنتهي كلها قبل انتهاء مدة الامتياز الحالي . ومخصص
منه كذلك نحو ١١ مليوناً قيمة فوائد واستهلاك سهام رأس المال . ومبلغ نحو
سبعة ملايين للاحتياطي القانوني . ولحاصل استهلاك الموجودات . فيكون الباقي بعد
ذلك من مبلغ المصروفات هو ١٣ مليوناً فقط وهو قيمة المصروفات العمومية
بجميع أنواعها بما فيها مصاريف المرور والحفظ والصيانة والإدارة العمومية
باوروبا وبمصر وإدارات المياه الحلوة والأراضي المشتركة والأراضي الخصوصية
ونظراً إلى أن مصروفات هذه الشركة لا تزيد بنسبة زيادة الإيرادات فمن المعقول
أن يعتبر مبلغ ١٣ مليوناً هو الأساس للمصروفات السنوية من سنة ١٩٠٩ مضافاً إليه مبلغ
اثنى عشر مليوناً من الفرنكات لما يحتمل زيادته من المصاريف وغيرها من الآن
إلى سنة ١٩٦٨

وليس هذا القرض مما يستدعي الاستغراب لأننا إذا رجعنا إلى ماضي الشركة
وجدنا أن المصروفات في سنة ١٨٧٠ كانت ٨ ملايين من الفرنكات فلم تبلغ
في سنة ١٩٠٨ إلا ١٣ مليوناً أي أنها زادت خمسة ملايين فقط في نحو أربعين
سنة . وقياساً على ذلك لا يكون من المبالغة في القول أن تقدر ٢٥ مليوناً من
الفرنكات للمصروفات عن كل سنة بعد سنة ١٩٠٨ . قال المسيو شارل روكيل
الشركة حالاً في كتابه المسمى « بزخ وقبال السويس » المطبوع في سنة ١٩٠١
« أنه من حسن حفظ هذه الشركة أنها ليست بكافى الشركات التي تزيد نفقاتها

بنسبة الزيادة في إيراداتها كشركات السكك الحديدية وغيرها ولكنها شركة استثنائية من هذه الوجهة فقد رأينا إيراداتها تزيد بزيادة فاحشة ومصرفاتها تكاد تكون هي بعينها « اهـ

على ذلك يكون أقرب الفروض الى العدل أن يجعل أساس الإيراد من الآن مبلغ ١٢٤ مليوناً ومقدار المصروفات السنوية بعد سنة ١٩٦٨ - ٢٥ مليوناً من الفرنكات

هذا فضلاً عن أن إيراد القناة هو محل للزيادة في المستقبل كما يؤكد الحال فإن إيراد المدة من أول يناير الى ١٠ مارس من هذه السنة بلغ ١٢٠,٠٠٠ و٢٦ يقابله عن هذه المدة في سنة ١٩٠٩ مبلغ ٢٣ مليوناً . ويقابله عنها في سنة ١٩٠٨ مبلغ ٢٠ مليوناً كما هو وارد بجمريدة الشركة الصادرة في ١٢ مارس سنة ١٩١٠ فتكون زيادة الإيراد في هذه المدة فقط عن مثلها في العام الماضي ثلاثة ملايين من الفرنكات وليست هذه الزيادة بمجرد صدفة ولا ناتجة عن ظروف خاصة فانه يعمل حساب الزيادة المطردة عن جميع المدة الماضية من الامتياز الحالي وجد أن متوسط الزيادة السنوية ثلاثة ملايين من الفرنكات . وأنه لا مانع يمنع من اطراد مثل هذه الزيادة في المستقبل حتى سنة ٢٠٠٨ للاعتبارات العامة التي ستجيء في هذا التقرير

وقد رأيت اللجنة أن تضع لحسابها فروضاً ثلاثة . أولها أن الزيادة المطردة للإيراد ستكون ثلاثة ملايين فرنكات من الآن الى سنة ٢٠٠٨ قياساً على الماضي . والثاني أن يكون مبلغ الزيادة هو مليونان فقط من الآن الى سنة ٢٠٠٨ كما هو المعقول وكما ذكره جناب المستشار السابق في مذكرته الأولى . والثالث هو الفرض التحكيمي الذي ذكره جناب المستشار في مذكرته الثانية وهو أن الزيادة المطردة تكون مليونين عن المدة الأولى أي من الآن الى سنة ١٩٦٨ ومليوناً واحداً عن المدة الثانية أي من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ باعتبار أن المصروفات في كل فرض من الفروض ٢٥ مليوناً عن المدة الثانية .

ليتين الفرق بين ما تأخذه الشركة وبين ما تعطيه في كل فرض

مجموع إيرادات القناة مدة الأربعين سنة من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ ...
 تنزيل مصروفات المدة المذكورة (من سنة ١٩٦٩ إلى ٢٠٠٨) بواقع ٢٥ مليون فرنك سنوياً
 صافي جملة الإيرادات بعد المصروفات ...
 قيمة ما تأخذه الشركة بواقع النصف ...
 تنزيل قيمة ما تعطيه الشركة وهو قيمة أربعة الملايين جنيه والخصص السنوية
 في أرباح المدة من سنة ١٩٢١ (بقوائدها المركبة بواقع ٣١/٤ في المائة) إلى سنة ١٩٦٨
 وتقسيمها على أربعين قسطاً سنوياً متساوياً بفائدة ٣١/٤ في المائة أيضاً من سنة ١٩٦٩
 إلى سنة ٢٠٠٨ وقيمة كل قسط يفرض أن زيادة الأيراد سنوياً ثلاثة ملايين فرنك
 ٣,٣٤٥,٠٠٠ جنيه مصري . ويفرض أنها مليونان فقط ٢,٩١٦,٠٠٠ جنيه مصري
 وهذا وذلك حسب الطريقة التي اتخذها جناب المستشار في جدولته الثاني بعد التعديل
 الذي أدخله عليها فيه . لأنه في ذلك الجدول قد جعل فوائد أربعة الملايين وفوائد الخصص
 من سنة ١٩٢١ تجمد كل ستة أشهر بدلاً من أن تجمد كل سنة كما حسب أولاً . وقد
 أحدثت هذه الطريقة فرقاً عظيماً في مقدار الأقساط السنوية بعد سنة ١٩٦٨ ومع
 هذا الغبن فإن اللجنة تأخذ مبلغه بتمامه وهو : ...
 قيمة ما تأخذه الشركة زيادة عما تستحقه في مدة الامتداد بدون فوائد ...
 قيمة فائدة هذه الزيادة التي تأخذها الشركة بلا حق بواقع ٣١/٤ في المائة ...
 بملة الفرق أصلاً وربحاً ...

من القروض الثلاثة

القروض الأول باعتبار أن الزيادة السنوية المطردة ٣ مليون فرنك من سنة ١٩١٠ الى سنة ٢٠٠٨	القروض الثاني باعتبار الزيادة مليونين فرنك في كل سنة من سنة ١٩١٠ الى سنة ٢٠٠٨	القروض الثالث باعتبار الزيادة مليونين فرنك في السنة من سنة ١٩١٠ الى سنة ١٩٦٨ ثم مليون من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨
جنيهات مصرية	جنيهات مصرية	جنيهات مصرية
٥٥٩,٣٣٧,٠٠٠	٤٣٦,٦٦٩,٠٠٠	٤٠٥,٠٣٧,٠٠٠
٣٨,٥٧٥,٠٠٠	٣٨,٥٧٥,٠٠٠	٣٨,٥٧٥,٠٠٠
٥٢٠,٧٦٢,٠٠٠	٣٩٨,٠٩٤,٠٠٠	٣٦٦,٤٦٢,٠٠٠
٢٦٠,٣٨١,٠٠٠	١٩٩,٠٤٧,٠٠٠	١٨٣,٢٣١,٠٠٠
١٣٣,٨٠٠,٠٠٠	١١٦,٦٤٠,٠٠٠	١١٦,٦٤٠,٠٠٠
١٣٦,٥٨١,٠٠٠	٨٢,٤٠٧,٠٠٠	٦٦,٥٩١,٠٠٠
١١٤,٤٣٦,٠٠٠	٧٤,١٩١,٠٠٠	٦٤,٠٠٦,٠٠٠
٢٤١,٠١٧,٠٠٠	١٥٦,٥٩٨,٠٠٠	١٣٠,٥٩٨,٠٠٠

يتبين من هذا الزيادة ما تأخذه الشركة عما تعطيه يكون مبلغ ٥٩٨.٠٠٠ - ١٣ جنيه على فرض أن الزيادة في مدة الامتياز مليونان وفي مدة الامتداد مليون وهي الطريقة الوسط التي قال عنها جناب المستشار المالي أنها الطريقة المقبولة وهي التي تغول عليها اللجنة في حسابها

وقد رد على هذه النتيجة اعتراض وهو

ان هذه الحسبة قد استبعد فيها من المصروفات العمومية حاصل الاحتياطي القانوني . وحاصل استهلاك الموجودات . وحاصل استهلاك الديون . وحاصل استهلاك السهام . وهذه الخواصل لازمة في المدة الجديدة متى استمرت الشركة تستغل القناة أربعين سنة أخرى . ولكن هذا الاعتراض مدفوع بأن المبالغ التي خصصت للاحتياطي القانوني باقية على حالها وستبقى الى نهاية مدة الامتداد الجديدة ولا حاجة لزيادتها فضلا عن أن نظام إدارة الشركة لا تسمح بزيادتها عن أكثر مما وصلت اليه الآن . وكذلك حاصل استهلاك الموجودات فان مقدار ما وضع فيه من عهد تأسيس الشركة الى سنة ١٩٠٨ هو مبلغ ٥٠ مليوناً من الفرنكات والباقي منه لغاية سنة ١٩٠٨ نحو ٤٩ مليوناً من الفرنكات فكانه هو أيضاً باق على حاله وكل ذلك حسب وارد حسابات الشركة

أما استهلاك الديون فانه يقتضى هذا العقد لا يكلف الحكومة المصرية من سنة ١٩٢١ الا بمقدار ما يصيبها في القروض التي تعقد بعد سنة ١٩١٠ وتستعمل في الأعمال اللازمة لتحسين القناة من سنة ١٩١١ . والمتنظر أن هذه القروض لن تكون باهظة لدرجة أن أقساط استهلاكها بعد سنة ١٩٢٨ يكون لها تأثير يذكر في حاصل المصروفات

أولاً - لان هذه القروض ستقسط على أقساط متساوية في جميع المدة أي من يوم عقدها الى تمام استهلاكها والمساهمون الذين يقررون تلك القروض لا يقبلون أن تتحمل مصالحهم هذه الاقساط مع أقساط الديون الحالية التي يبلغ قسطها السنوي الآن نحو ١٧ مليوناً من الفرنكات الا اذا كانت لا تؤثر في أرباح سهامهم تأثيراً يذكر

ثانيا - ان جميع ما اقترضته الشركة من الديون التي صرفت في أعمال توسيع القنال وتحسينه الى أول العام الماضي لا يتجاوز ١٣٩ مليوناً من الفرنكات . وهذه الاعمال قد أصبح القنال بها في الحالة الراضية نحو ضعفه في وقت انشائه

ثالثا - ان الشركة أصدرت في ٩ يونيو سنة ١٩٠٩ قرضا بمبلغ ٥٠ مليوناً لمدة ٥٣ سنة وجاء في التقارير التي قدمها مجلس الادارة لجمعية المساهمين بمناسبة هذه السلفة أن هذا المبلغ كاف لتوسيع القنال توسيعاً عظيماً يسمح لسفينتين من أعظم السفن المعروفة الى الآن أن تمرأ معاً من القنال بدون تخزين . يراجع محضر الجمعية العمومية للشركة سنة ١٩٠٧ . على هذه الاعتبارات ونظراً الى أن مندوبي الحكومة لم يستطيعوا افادة اللجنة رغماً عن إلحاحها عن قيمة المبالغ المنتظر اقراضها ولو على وجه التقريب لانفاقها على أعمال التوسيع من سنة ١٩١١ يمكن تقدير القرض المحتمل للتوسيع الموهوم بمائة مليون من الفرنكات . ولا شك في أن قسط مثل هذا المبلغ بعد سنة ١٩٦٨ يمكن دفعه بسهولة من الاثنى عشر مليوناً فرنكاً التي قدرت اللجنة احتمال زيادتها على المصروفات الحالية . ومما ذكر يتضح أن الحسبة السالفة الذكر مضبوطة من حيث كونها قرضاً مقبولاً ومبنيّاً على أساس صحيح من الوجهة المالية

وعلى الرغم من هذا التساهل الذي استعملته اللجنة لصالح الشركة في هذه القروض المتقدمة فإن النتيجة قد جاءت دالة على الغبن الفاحش الذي يتحمل اضرارها الجيل المستقبل من غير فائدة عظيمة للجيل الحاضر ولا ضرورة مالية يتعذر دفعها الا بهذه الوسيلة .

قد يقال ان لدى الحكومة ضرورات مالية تلجئها للمخاطرة لقبول تحمل هذه الخسائر الفادحة ومع أن مثل هذا القول لا يصادف قبولاً وخصوصاً بعد ما سألت اللجنة مندوبي الحكومة عن هذه النقطة فأجابوها في جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ بأن «الحكومة لم تكن مضطرة في الوقت الحاضر للاموال» ثم قالوا جواباً على سؤال آخر «لا يوجد اضطرار بالمعنى الذي تقصده اللجنة أي لا يوجد اضطرار شديد لئلا» على انه سواء كان لدى الحكومة اضطرار لئال أو لم يكن فإن اللجنة ترى أن هذا المشروع صفقة خاسرة ولا يجوز المخاطرة بأموال الامة في التعاقد به

الاعتبارات التي يبررون بها المشروع

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى ان هناك اعتبارات أخرى تبرر البحث في هذا الاتفاق قبل الاوان وكلها تنحصر في مخاوف يظن انها محتملة الوقوع وانها تهدد مصر في مستقبل قناتها وخصوصا عند ما تؤول اليها بعد نهاية الامتياز الحال والظاهر ان هذه المخاوف هي احدى العوامل التي دفعت الحكومة الى تبادل المخاطر مع الشركة في هذا المشروع واستعدادها لقبوله وتحسينه والدفاع عنه وعلى الأخص بعد أن تبين لها أنه يعود بفوائد مالية على الخزينة المصرية من سنة ١٩١٠ الى سنة ١٩٦٨

أما تلك المخاوف فهي :

أولا - تنقيص رسوم المرور الى خمسة فرنكات عن الطن الواحد بناء على تعهد حاصل من الشركة

ثانيا - تعتمد الشركة انقاص تلك الرسوم قبل نهاية مدة امتيازها انقاصا يضر بمصلحة الحكومة اذا لم تتفق الحكومة معها من الآن

ثالثا - منافسة قنال بناما لقنال السويس

رابعا - ظهور اكتشافات علمية واختراع طرق جديدة للمواصلات تنقص من أهمية قنال السويس .

خامسا - احتمال مطالبة الحكومة متى عاد لها القنال بخفض الرسوم تخفيضاً كبيراً أو طلب جعل المرور من القنال مجانياً

ولما كانت هذه المخاوف يظهر في بادئ الامر انها تستحق الاعتبار والتفكير بحثها اللجنة بحثاً دقيقاً وتبين لها في كل وجه منها ما يسمع لها بأن تحكم بأن هذه المخاوف جميعها وهمية ولا تستحق أدنى اهتمام ولا اعتبار . خصوصاً وأن معظمها سبق تهديد الشركة به فيبحثه من سنين وظهر لها فيه ما ظهر للجنة الآن وجاهر جناب رئيس الشركة بنتيجة أبحاثه فيه بجاسة الجمعية العمومية التي انعقدت

بمدينة باريس في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٨ حيث قال عن منافسة قتال بناما أو قتال آخر سواء وعن ظهور طرق جديدة للمواصلات وعن انقاص الرسوم ما يأتي :

« ماذا نخشى في المستقبل . لم يعد بعد محل لذكرى هذه الحكاية حكاية قتال ثان فقد ذهب بها الزمان وان سكة حديد سيبيريا وسكة حديد بغداد لا يمكنهما الا ان تسرعا في حركة التجارة فاذا نقصنا بسببهما بعض الركاب فمن المحقق ان التجار يفضلون دائما ثقل بضائعهم عن طريق البحر وأن قتال بناما لن يتحقق قبل عشر سنين ومع ذلك فان الطريق الأقرب والأفضل بين الغرب والشرق سيكون دائما طريق قتال السويس . ولقد رأيت النتيجة ومهما يكن من الامر فأرباحكم لن تقل وانا أنتظر اليوم الذي يمكننا من أن يكون لدينا ما يزيد به ما يوزع على الاسهم . وهذه الزيادة لابد أن نحىء فان الصين تتقدم الآن في أن تفتح أبوابها للتجارة وأن فيها من عدد السكان ما يزيد على سكان أوروبا أجمع ولا شك في أن حاجة هؤلاء السكان تزيد شيئا فشيئا تبعاً لمسالك التي للجوس خلال تلك الاقطار » اهـ

ثم قال فيما يختص باحتمال انقاص الرسوم ما يأتي :

« وان انقاص الرسوم ليس من شأنه أن يخيفنا . انكم لتعلمون حق العلم أن ذلك لا يكون الا بعد أن يزيد ما يوزع من الارباح على الاسهم وانكم لتدكرون أن انقاص الرسم خمسين سنتيا في سنة ١٩٠٣ قد عُوض في سنة واحدة . وانكم لتدكرون أيضا أن انقاص الرسم ٧٥ سنتيا في سنة ١٩٠٦ قد عُوض في أقل من عامين ترون من ذلك أن انقاص الرسم لا يخيفنا بشئ » اهـ

ومع أنه فيما مر ذكره تمام الكفاية عن أي رد نفذه اللجنة لدفع هذه الالوجه الثلاثة الا أنها ترى من واجباتها أن تشرح للجمعية كل ما ظهر لها ضد هذه المخاوف عند بحثها فيها لتكون الجمعية على بينة منها

احتمال انقاص رسم المرور لتعهد الشركة باتفاقية لوندريه
جاء في مذكرة جناب المستشار المالي ما يأتي :

« ولكن سعر مرور كل طن يميل الى التقصان بسبب مانهدت به الشركة
في هذا الصدد »

ثم جاء مندوبو الحكومة وأكدوا بجلسة اللجنة المنعقدة في ١٤ فبراير سنة ١٩١٠
حصول هذا التعهد

طلبت اللجنة من مندوبى الحكومة أن يرسلوا لها هذه الاتفاقية لتطلع على
نصوصها فبعثوا لها بترجمة محضر جلسة عقدت في لوندريه في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣
بمركز شركة بنسولاراند أورينتال حضرها أرباب السفن ومندوب من شركة
القناة وتقرر فيها بحملة مواد منها انقاص رسم المرور في القناة

ولم يبعثوا اليها بنص الاتفاقية ولا بشئ يستدل به عليها . ولما لم تكتف اللجنة
بهذا المحضر الذى لا يربط الشركة بأدى تعهد الا اذا صدق عليه من جمعيتها
العمومية . فقد أعادت الاستعلام عن ذلك من مندوبى الحكومة بجلسة ٢٨ فبراير
سنة ١٩١٠ فاجابوا بأنه لا يوجد غير هذا المحضر

سألت اللجنة عما اذا كانت الجمعية العمومية لمساهى الشركة قبلت العمل
بنصوص هذا المحضر فأجابوا بما يأتى :

« نعم قبلت العمل به وتقدمته فعلا »

يستنتج مما ذكر أن الحكومة كانت ولا تزال تقول وتصر على أن هناك اتفاقا
مع شركة القناة صدقت عليه جمعيتها العمومية وأخذت في تنفيذه . ولكن
الحقيقة غير ذلك لأن اللجنة عثرت أثناء أبحاثها على أن الجمعية العمومية للمساهمين
المنعقدة في ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤ لم تصادق على محضر الجلسة المذكور ولم تعتبره
اتفاقا بل قالت عنه ما يأتى نصه :

« انه لم يعمل عقد ولا اتفاق ولا تعهد بل كل ماتم هناك انما هو في الحقيقة
بروجرام لا يمكن تطبيق أى مادة من مواده في المستقبل الا بقرار يصدر لذلك
من جمعية المساهمين » ١ هـ

وفضلا عن هذا فان الشركة وزعت أرباحا من سنة ١٩٠٤ على مساهميها باعتبار
المسهم ٢٨,٢ في المائة كما يؤيده ما جاء بالمذكرة الملحقة بمذكرة جناب المستشار
المالى . مع أن محضر جلسة سنة ١٨٨٣ البادى ذكره يقضى بأنه لا يجوز للشركة
أن توزع أرباحا أكثر من ٢٥ في المائة وأن كل ما زاد عن ذلك يستعمل
في تنزيل الرسوم الى أن يصل الرسم عن الطن الواحد خمسة فرنكات

فهل بعد ذلك التصريح الرسمى وبعد هذا الايضاح يمكن أن يقال بأن شركة
القنال مرتبطة باتفاقية تقضى بتزويل سعر المرور الى خمسة فرنكات عن كل
طن واحد

على أننا لو جارينا الحكومة وقدرنا بأن الشركة مرتبطة بهذا المحضر فما الذى
يحصل لو أنقصت الشركة الرسوم تدريجيا ؟

يمكننا أن نقول ونؤيد بالمبراهين العديدة أن انقاص الرسم تدريجيا لا يؤثر مطلقا
على زيادة الارباح . بدليل أن الرسم قد نقص في مدة الأربعين سنة الماضية
٤١ في المائة من قيمته أى أنه أصبح الآن ثمانية فرنكات الاربعاء بعد أن كان
١٣ فرنكا ومع هذا فقد زادت الإيرادات زيادة هائلة لا تقل سنويا عن ثلاثة
ملايين فرنك في المتوسط كما سبق القول

كان الرسم في سنة ١٨٧٤ - ١٣ فرنكا عن كل طن وكان الإيراد ٧٢٦ و ١٤٥
و ٢٦ فرنكا فلما أنقص الرسم تدريجيا الى أن صار ثمانية فرنكات الاربعاء عن
كل طن زاد الإيراد الى خمسة أضعافه فصار في سنة ١٩٠٩ - ١٢٤ مليون فرنك
ومع ذلك فإن زيادة الإيراد لا تتعلق بقيمة رسم المرور فقط بل تتعلق أيضا
بمقدار البضائع التى تمر من القناة سنويا

إذا يكون إيراد القناة مرتبطا بعاملين متعاكسين أحدهما قوى ينتج زيادة مطردة في كل عام وهو البضائع التي تمر من القناة وتقدم الملاحة التجارية بين الشرق والغرب . والآخر ضعيف وهو ميل شركات الملاحة المعتمدة من الدول إلى تنقيص رسم المرور

فأما الملاحة التجارية بين الشرق والغرب فإن تقدمها راجع إلى سببين عظيمين أولهما تقدم الاقطار الشرقية في الحركة الاقتصادية بزيادة المحاصيل المختلفة وتشعب طرق المواصلات في أنحائها . والثاني توجيه عناية واهتمام الدول المتعدنة إلى تقوية بحريتها التجارية

أما الاقطار الشرقية فلا يزال أغلبها في مبدأ تقدمه الاقتصادي ولا يزال استغلالها في طفوليتها فإن الجهات المنحصرة ما بين السويس وكشتفا أغلبها تفتح للتجارة الآن خصوصا مملكة الصين التي هي أوسع مساحة وأكثر سكانا ولا تزال فيها الحركة الاقتصادية والمعاملة مع الغرب في ابتدائها ومن المحقق أنها سائرة إلى الأمام بدليل أن مجموع تجارتها الخارجية يزيد زيادة محسوسة فانه كان في سنة ١٨٩٩ على نحو ضعيفه في سنة ١٨٩١ ومن وقت معاهدة (تانكين) الانجليزية الصينية أي من سنة ١٨٤٢ إلى الآن - قد فتحت للتجارة ثمان وثلاثون مدينة صينية ولا شك في أن سيقعها غيرها إلى أن تفتح جميع المملكة الصينية الكبرى للتاجر الاجنبية

هذا فيما يتعلق بالتقدم المنتظر للاقطار الشرقية في حركتها الاقتصادية الذاتية أما الدول الأوروبية فإنها تهتم كثيرا بتقوية بحريتها التجارية واتساع علاقاتها المالية في الشرق . فإن ألمانيا قد تقدمت من ثلاثين عاما في هذا السبيل تقدما عظيما كاد يراحم التجارة الانجليزية التي كانت منفردة بأسواق العالم وكذلك انكلترا وروسيا وجميع الدول الأوروبية تتنافس على تقوية بحريتها التجارية في الشرق . كل ذلك يدل على أن مقدار المتاجراتي ستمر من قناة السويس سيزداد في السنوات الآتية زيادة كبرى لا يؤثر عليها انقاص الرسوم بل بالعكس ستقوى الزيادة في الأيراد كلما أنقص الرسم في المستقبل كما كان الحال في الماضي

نعم ان لكل اراد حدا لايد من أن يقف عنده متى وصل اليه ولكن اراد قتال السويس لا يزال في دور الطفولية ولا ينتظر أن يبلغ حده الا بعد زمن طويل مادام العالم في تقدم وارتقاء

تعهد الشركة بإنقاص الرسم

قال جناب المستشار المسالى في مذكرته « ان تنقيص الرسم موكول للشركة وحدها فاذا انقصت السعر في آخر مدة الامتياز يستجيب على الحكومة المصرية أن ترفعه بعد »

والجنة ترى ان أساس كل عمل تجارى هو التبادل في المنفعة أى ان ما يعطى يكون مساويا بقدر الامكان لما يؤخذ فاذا كان لم تقبل التعاقد مع شركة القناة بالشروط المعروضة علينا الآن فذلك لا تنازى في مد الأجل الآن خطأ واضحا وفي الشروط غيبا فاحشا . وان الجنة لا تستبعد مطلقا أن يأتى يوم تقدر فيه الشركة الفوائد التى تعود عليها من التعاقد مع الحكومة المصرية تقديرا صحيحا غير تقديرها الحالى ولكنها تستبعد كل البعد أن شركة دولية كبرى كشركة القناة تعمل عملا يضر بمصالح مساهمىها قبل أن يضر بمصلحة المصريين وهو تخفيض سعر المرور تخفيضا هائلا رغبة في التكاية بمصر أو انتقاما منها . لالعلة غير كونها لم تقبل أن تتعامل معها معاملة كلها غيب وضرر ومع ذلك فان الجنة ترى أن اليوم الذى يتوقع فيه جناب المستشار المسالى أن الشركة تعمل على الانتقام من الحكومة المصرية بانقاص رسم المرور هو اليوم الذى فيه تعتقد كل الاعتقاد بأن الشركة تكون أكثر امتثالا واستعدادا لقبول مطالب الحكومة المصرية والاتفاق معها على شروط ترضيها حفظا لمصالح مساهمىها التى تكون مهددة في ذلك الحين أكثر من مصالح المصريين . بدليل سعيها من الآن الى هذا الاتفاق اذ ليس من السهل أبدا على شركة القنال أن تترك يوما هذا الكثر العظيم وتحرم مساهمىها من خيراته الغزيرة مهما تكبدت من مشاق المساعى وباهظ النفقات

لذلك لا ترى الجنة محلا مطلقا لما تطير به جناب المستشار في هذا الموضوع .

جعل المرور مجانا

جاء في مذكرة جناب المستشار :

«ان الحكومة المصرية لاتقدر على المعارضة في طلب تنقيص رسم المرور عند عودة القناة اليها أوفى طلب جعله مجانا»

لأنعلم أن الدول الأوروبية تعترضت قبل الآن لتحرير قناة صناعية من رسوم المرور بل كل ما فعلت في الماضي أنها تعترضت للبوغازات والأنهر الطبيعية التي من شأنها أن تكون عامة لمروور جميع المتاجر ولم تكن لتحرر تلك الممرات الطبيعية غصبا بل حررتها في مقابل تعويضات مالية دفعتها فإنه لما امتنعت بوانحر الولايات المتحدة عن دفع رسوم المرور في ممرات الدنمارك الثلاث دعت هذه الأخيرة الدول للتفاوضة فيما اذا كان من الممكن جعل السوند والبلت الكبير والبلت الصغير ممرات حرة في مقابل تعويض تدفعه لها فانخضت بناء على ذلك على عقد اجتماع دولي في مدينة كوبنهاج وبعد المداولة قرر المجتمعون اتفاقية مارس سنة ١٨٥٧ التي نتج عنها جعل هذه الممرات حرة ومجانا وقررت الدول لها مبالغاً كافياً رضىته تعويضاً

وكذلك لما أرادت الدول ان تحرر الملاحة في نهر الاسكو من الرسوم دفعت للمملكة الهولندية تعويضاً مالياً كافياً لذلك بمقتضى معاهدة سنة ١٨٦٣

هذا ما حصل في الأنهر والبوغازات الطبيعية التي شقها يد القدرة لتكون مباحة للجميع بخلاف قناة السويس الصناعية المحاطة من كل جانب بملك مصر والتي ساعد المصريون في انشائها بعشرات الألوف من العمال والملايين من الفرنكات . لذلك لا ترى اللجنة محلاً للتخوف من هذه الجهة .

ومع ذلك فان مصر قبل انتهاء الامتياز الحالي لاتعتمد حينئذ وجود عشرات من الشركات الدولية الأوروبية والأمريكية التي تطلب الربح في أية مكانة وتستحق معها على استغلال القناة بشروط طائلة لاغبن فيها فيكون لمصر منها مساعد دولي قوى لا يقل عن قوة الشركة الحالية وربما كان أعظم قوة منها

فاذا خالفت الدول سُنَّتْها في عدم التعرض للفتنات الصناعية وتعرضت لتحرير
قناة السويس من الزهم ولم تجد الحكومة طريقا لدفع ذلك فان تحرير القناة من
الزهم لن يكون بغير مقابل بل ان الدول على كل حال ستعوض على مصر بعض
الخسائر التي خسرتها في القتال

خطر اختراع طرق جديدة للاتصالات

لا ريب في أن قناة السويس هي أقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب
فلو لم يكن من المنتظر أن ينافسه طريق الرجاء الصالح . لأن الفرق العظيم بين
الزمن اللازم لقطع الطريقين يسقط هذه الفكرة مهما كانت الظروف المستقبلية .

وهذه مقارنة مأخوذة من الجدول الرسمي للبحرية الفرنسية

تقطع سفن البضائع ذات السرعة المعتادة المسافة من مرسيليا الى هونغ كونغ
في ٧٥ ٣/٤ يوما عن طريق الرجاء الصالح و ٤٧ يوما عن طريق القناة
ومن مرسيليا الى بومباي في ٦٢ ١/٢ عن الطريق الاول و ٢٧ يوما عن
طريق القناة

ومن مرسيليا الى كولومبو في ٦١ يوما عن الطريق القديم و ٢٩ ٣/٤ عن
طريق السويس

ومن مرسيليا الى كنف في جزيرة مدغشقر في ٤٧ ١/٤ عن الطريق الأول
و ٣٠ ١/٤ عن الطريق الثاني

كذلك ليس من المنتظر أن يزاحم قناة السويس مزاحمة جدية كما
ذكر الرئيس دارميرج وكما يؤخذ من الاوضاع الجغرافية للقتالين

وكما أن قناة السويس لن تزاحم بطريق الرجاء الصالح ولا بطريق بناما فانها لن
تزاحم كذلك بالسكك الحديدية كسكة حديد سيبيريا أو سكة حديد بغداد فان المتأخر

الكبرى التي تنتقل من أوروبا الى آسيا وبالعكس لا تنقل مطلقا في السكك الحديدية مادام في الوجود طريق بحرى مختصر يمكن نقلها فيه نظرا للفرق الهائل في كلفة شحنها وتفريغها مرارا اذا نقلت بطريق البر فضلا عما في الطريق البحري من وسائل الحفظ والصيانة

والواقع يؤيد ذلك لانه لامصلحة للتجار في أن يحملوا بضائعهم في البحر من تغور أوروبا المختلفة الى شطوط آسيا الصغرى ثم يفرغونها ثم يحملونها في السكة الحديد ويدفعون عليها أضعاف الابرحة البحرية ثم يفرغونها مرة أخرى على ضفاف الخليج الفارسي ليشحنوها مرة ثالثة في سفن تحملها الى سواحل افريقية الشرقية أو تغور آسيا دانيها وقاصيها . مع أنهم لا يستفيدون تلقاء تحمل هذه المشتقات اقتصاد شيء من الوقت ولا من المال . وقد جاء في كتاب المسيو شارل رو وكيل الشركة بخصوص هذه المسألة ما يأتى :

«انى أشك في أن انشاء السكة الحديدية في آسيا الصغرى يعود بضرر حقيق على قتال السويس (ولا يمكننى أن أكرر مناقشته عن سكة حديد سيبيريا) ان هذه السكك ستفتح الاقطار الشاسعة في آسيا الصغرى لمخاضيل الغرب وبضائعه وتعطيه كذلك محصولاتها ولكن التجارة ستستمر (في علاقاتها مع الشرق الأقصى) تفضل الطريق البحري للسويس عن طريق آسيا الصغرى والخليج الفارسي الذي هو طريق نصفه بحرى ونصفه برى وعلى ذلك يمكننا أن نمسك من الآن أنه لن يكون لسكة حديد بغداد أو أى سكة أخرى تنشأ بين آسيا الصغرى والخليج الفارسي تأثيرا على مركز القناة العجاري

بقيت فكرة أخرى متممة للاعتبارات التي رأى جناب المستشار المسالى أنها مؤيدة لمشروع وهي احتمال ظهور اكتشافات علمية الامر الذي ينقص من أهمية القناة في تجارة العالم

ان هذه الفكرة ليست مستحيلة عقلا بل هي تدخل في حيز الامكان العام

ولكن هذه الاكتشافات والاختراعات مجهولة بطبيعتها الى الآن وان احتمال أمور مهمة غير معينة لا توجد لها بشائر تدل عليها حتى ولا في حيز الابحاث العلمية لا يمكن أن يعتبر أساسا لتقدير الاشياء الموجودة بالفعل . فليس يوجد من الآلات الصالحة لنقل البضائع الكثيرة الا طريق السكة الحديد وطريق البحر وقد ثبت أن طريق السويس هو أقرب هذه الطرق وأقلها نفقة فلم يبق الا طريق الهواء وهو مهما تقدم لا يسلكه الا المستطلع أو المنزه أو المسافر على الاكثر وليس صالحا لحمل الأثقال كما تدل على ذلك بوادر هذا الاختراع الحالية

على أن تقدم العالم يسير بنسبة واحدة في كل الأشياء فاذا تقدمت الاختراعات العلمية الى درجة يخشى منها على أكثر الممرات موافقة للتجارة كقنال السويس مثلا تقدمت كذلك حركة التجارة وموادها حتى تشغل جميع طرق المرور

واذا كان القنال بعيدا عن أن ينافس بطرق أخرى فإنه عن التأثير بالحوادث السياسية أبعد . لانه من الوجهة السياسية متفق على حيادته ولأن الحوادث الماضية لم يكن لها عليه من الأثر ما يجعل على الخوف من أمثالها في المستقبل . فقد انتشبت الحروب الكبرى سواء التي قامت في أوروبا أو آسيا أو أفريقيا منذ افتتاح القنال وقامت الثورات الهائلة التي حدثت في العالم في هذه المدة بعيدا عن القناة وعلى ضفافها نفسها فلم تؤثر مطلقا على إيراداتها بل بالعكس كانت في ازدياد دائم ولو رجعا الى الاحصاء لوجدنا أنه كلما اشتدت ريح الحوادث واشتعلت نيران الحروب زاد إيراد القنال عن مثله في أوقات السلم والصفاء

زادت إيرادات القناة في سنة ١٨٨٢ (وهي سنة الحوادث العرابية التي كادت تسد فيها القناة) تسعة ملايين من الفرنكات عن السنة التي قبلها وزادت في سنة ٩٠٤ سنة الحرب الروسية اليابانية ١٣ مليونا تقريبا عن السنة التي قبلها

كل هذا البيان لا يدع محلا للتطير والتشاؤم عند الحكم على القناة وتقدير أمور مظلمة لا يدل عليها دليل في ماضي القناة ولا في حاضرها ولا يمكن استنتاجها من أي ظرف آخر

البواعث المرغبة في قبول المشروع

بعد بحث الفروض الحاسية والاعتبارات العامة التي تقدم ذكرها رأيت اللجنة وجوب البحث في الآراء والافكار التي أتت بها الحكومة في مذكرة جناب المستشار المالي وبلسان مندوبيها في اللجنة للترغيب في قبول هذا المشروع حتى لا يفوت الجمعية العمومية شيء مما قيل عنه في موضوعه أو في حواشيه وليعلم بطريقة واضحة كيف تدرس الحكومة مشروعاتها التي تستأثر بانفاذها عادة من غير أن تسمع للامة بمشاركتها فيها برأى قطعي

قال جناب المستشار

« ان الحالة التي عليها القناة الآن مضرّة بالنسبة لنا لانها تقضي بأن الجيل الحاضر الذي يتحمل معظم نفقات القناة لا يستفيد منها شيئاً في حين أن الاجيال القادمة ربما تنجى منها بعد مرور سنتين علماً أن رباحاً طائلة . فمن العدل ومن المفيد لمصر اقتصادياً اشتراكها الآن والجيل القريب في أرباح القناة المستقبلية »
واللجنة ترى أن من واجبات الأفراد والجماعات مهما أسرفوا أن يدنحروا من حاضرمهم شيئاً ينفع الاعقاب في مستقبل الأيام القريبة أو البعيدة مادام ذلك في الاستطاعة

إذا تقرر ذلك ورأينا شركة القناة تجري على هذا المبدأ بطلبها مدة أجل امتيازها أربعين سنة قبل نهايته بخمسة وعشرين عاماً سعياً وراء مصلحتها ومصلحة أبناء مساهميها وأحفادهم . فلماذا لا يكون « من العدل ومن المفيد اقتصادياً لمصر » أن تدنحروا أرباح القناة لأبنائها وأحفادها الذين هم أبناء الاجيال الآتية لالتركهم في بحبوحة السعادة المالية ولكن لتعوض عليهم بعض العوض ذلك العبء الثقيل من الديون الأهلية والأميرية التي يتركها لهم الجيل الحاضر والذي يليه وقد تبلغ قيمة تلك الديون مئات الملايين من الجنيهات ولتعوض عليهم جزأ مما تصرف فيه الحكومة في هذا العصر من ثروتها المالية والعقارية التي باعها للشركات وغيرها وأفققت أثمانها

يقولون ان الحالة الحاضرة مضرّة بالنسبة لنا نظرا لحوامتنا من أرباح القنال التي ستتمنع بها الاجيال القادمة ويراد بهذا القول أن يبيع لانفسنا :

أولا - الاعتداء على حقوق الابناء والاحفاد في هذه القناة بعد أن أضاعت الحكومة ما كان للامة فيها من الحقوق والسهم بأسعار يقدرونها بحجز من عشرة من اسعارها الحاضرة

ثانيا - أن نتصرف تصرف المبذرين الذين يستدينون مبالغ يصرفونها في غير حاجاتهم بفوائد فادحة لا يتعامل بها غير المضطر أو السفينة

ثالثا - لأن نزاحم الاجيال الآتية (مقابل تعويض لا يذكر) في نصيبها من ثروة ربما كانت تلك الاجيال أقدر منا على التصرف فيها بصورة أو بسلطة أنفع للبلاد مما نستطيع أن نتصرف به نحن الآن . مادام لا يوجد لهذه الجمعية العمومية ولا هيئة مجلس شورى القوانين رأى قطعى في الشؤون المصرية البحتة - فضلا عن صرف الاموال الطائلة التي تزيد في كل سنة بعدسداد أقساط الديون العمومية وسداد كل ما قضت به المعاهدات الدولية .

ولا شك في أن كل سبب من هذه الاسباب المتقدمة يمنعنا من أن نتأثر بما يقال ويعتم علينا أن لا نبتع الا طريق الحق والصواب

وقال جناب المستشار

« ان العملية المشروعة لا تبرر في نظر الاجيال القادمة الا اذا كانت المبالغ المتحصلة منها تستعمل في مشاريع تعود على البلاد بالنفع والكسب فتربح البلاد بذلك ربحا في المائة يساوى على الأقل سعر خصم الأرباح المستقبلية »

والجنة توافق جنابه على صحة هذه الفكرة من الوجهة النظرية ولكنها مع الاسف لاتوافق على صحتها من الوجهة العملية . وذلك قياسا على الماضى الذى دلّ على أن الحكومة وجد لديها في فرص متعددة اموال طائلة فلم تفكر عند صرفها في مثل هذه المشاريع التي أشار اليها جناب المستشار ومع ذلك فان تلك المشاريع التي ستصرف فيها المبالغ المتحصلة من هذا المشروع اما أن تكون مشاريع كالمية

أوحاجية . فان كانت كجالية كان من سوء التصرف أن نبيع ما نملك وما ينتظر منه ربح عظيم يساعد أجيالنا الآتية على تحمل نتائج التصرفات الحاضرة لنقوم بأعمال كجالية يمكن تأجيلها الى الوقت الذي نصير تلك الاعمال فيه حاجية . أو الى أن يتيسر المسأل اللازم لها من طريق آخر أفضل أو أقل ضررا من هذا الطريق . وأما اذا كانت تلك المشاريع حاجية . فلا تعدم الحكومة مالا يقوم مقام الاموال التي ستأخذها من هذا المشروع . بأن تقدم تلك المشاريع على غيرها من المشروعات الكجالية المحضة التي ينفق عليها سنويا مئتين الالوف بل الملايين من الجنيهات رغما عن معارضة مجلس شورى القوانين الذي يعبر عن رغبات الامة كمدالسكك الحديدية في مجاهل أفريقيا وهي التي أخذها من الاموال الاحتياطية في الشهور الاخيرة مبلغ ٦٥٤ الف جنيه رغما عما ابداه مجلس شورى القوانين من المعارضات الشديدة والآراء السديدة . وكأقامة ثكنات بحيش الاحتلال بالعاصمة وهي التي أخذها من المسال الاحتياطية كذلك أربع مائة ألف جنيه مصرى في العام الماضى لأعمالها الابتدائية فقط . وغير ذلك كالتسائر الفادحة التي تجبت من المضاربة بمشترى أسهم غير مصرية ولا مضمونة من الاموال الاحتياطية . وكالاعمال الأخرى التي هي فوق الشؤوب الكجالية المملوءة بها صفحات الميزانية العمومية المشتملة على مبالغ تتراوح بين ١٥ و ١٧ مليونا من الجنيهات في كل عام وليس للامة في صرفها رأى قطعى ولا شورى مقبول مهما كان معقولا

ولقد فطن جناب المستشار الى الشعور العام (الذى لا يجهله) وهو تألم الامة المصرية من صرف أموالها التي هي في حاجة لها في مثل تلك الوجوه الكجالية دون صرفها في شؤونها الحاجية كالعلم والأمن والقضاء ووسائل نظام الرى والصرف والسكك الحديدية المحروم منها للآن كثير من جهات القطر الداخلية واستهلاك الدين العمومى الذى ازدادت قيمته عما كانت عليه في سنة ١٨٨٢ . وخشى جنابه أن هذا التألم يدفع الامة لمقابلة هذا المشروع بمثل ما قابلته به من عدم الاستحسان والاشمئزاز وأنه لا يشجع الجمعية العمومية على التصديق عليه فاحتاط لذلك وجاء بما يطمئن الخواطر ويهدئ النفوس من هذا القليل

فقال مانصه (ان الارباح التي تعود على مصر من هذه العملية يجب أن لا تنفق في حاجات الميزانية العمومية . وإنما يجب أن تصرف على أعمال تقدم البلاد كالرى والسكك الحديدية وغير ذلك وعلى استهلاك الدين العمومي) اهـ

ولكن هذا القول ليس من شأنه أن يدفع الخوف الذي تأصل في النفوس من تصرف الحكومة في مال الامة من غير رقيب عليها

وليس هذا محل إقامة الدليل على ذلك بذكر تفصيل الوجوه التي أنفق فيها معظم المال الاحتياطي الذي كان متجمداً وصحب من صندوق الدين عقب اتفاقية ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ . ولا بذكر الطريقة التي تعطى بها المقاولات والمشتريات في جميع مصالح الحكومة - ان نظرة واحدة في كيفية تحضير هذا المشروع المطروح بين أيدينا تكفي لمعرفة الطريقة التي تسلكها الحكومة في تدبير أعمالها المالية . لان هذا المشروع الخطير الذي أوقعه حسن الطالع في يد الجمعية العمومية يجب أن يعتبر عند من لا يعرف حقيقة إدارة أمورنا وأموالنا . كقياس ثابت للأعمال التي أبرتها الحكومة في الماضي والتي ستجريها في المستقبل ما بقيت على حالتها الحاضرة تعمل في المصالح العامة مستأثرة بدون أن تشارك الامة معها برأي قطعي فيها

كيفية تحضير المشروع وبخشه

جاء بمذكرة جناب المستشار المالي وبمذكرة الحكومة المشتملة على نصوص تعديلاتها أنه حصلت مخبرات طويلة مع الشركة حال تحضير هذا الاتفاق فرأت اللجنة أن من صالح المشروع مراجعة تلك المخبرات لتعرف أهم النقاط الأساسية التي دارت عليها واجابات الشركة عنها حتى نتحقق كما تحققت الحكومة من عدم امكان الوصول الى منافع أكثر وحتى تكون على يقين من أنه ليس في الامكان أحسن مما كان

فطلبت اللجنة من مندوبي الحكومة بجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ إحاطتها علماً بمضمون تلك المخبرات أو تمكينها من الاطلاع عليها . فأجابوها على الفور بما يأتي :

«لم يكن هناك مخبرات تحريرية يمكن عرضها على اللجنة» فكان هذا الجواب موجبا لاندحاش اللجنة واستغرابها لتحضير مشروع خطير دقيق كهذا بدون حصول مخبرات كتابية بشأنه مطلقا حتى ولو بصيغة مذكرات مع تكرار القول بمذكرة جناب المستشار وبمذكرة الحكومة بحصول مخبرات طويلة انتهت بتحضير هذا المشروع. ولما لم يتحقق أمل اللجنة في وجود أثر للمخبرات والمفاوضات الاولى لدى الحكومة رأيت أن نكتفى عن تلك المخبرات بالاطلاع على الرسائل التي ذكرها المستشار المالي في آخر مذكرته المؤرخة ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٩ اذ قال :

«وهناك مسائل دقيقة تختص بالاتفاقية الجديدة لا محل الآن للإشارة اليها في نص الاتفاقية وسيتم الاتفاق عليها بتبادل الرسائل مع الشركة وستعرض صور هذه الرسائل قريبا على مجلس النظار» اهـ

فطلبت اللجنة في جلستها المنعقدة في يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ من حضرات مندوبي الحكومة أن يخبروها عن تلك المسائل وعمما يكون قد تم فيها فأجاب سعادة ناظر المالية بما يأتي حرفيا :

«لارسائل ولا مسائل قدمت لمجلس النظار ولا أعلم خلاف مسألة الاربعة والاربعين يوما ثم مسألة الاراضي التي سيخلفها البحر ومع ذلك فالكلام كان فيها شفها»

ولما نشست اللجنة من عدم وجود آثار للمخبرات ولا للرسائل التي تبودلت بين الشركة والحكومة أرادت أن نكتفى بالاطلاع على تقارير الخبراء الذين أشير اليهم في خطبة الجناب العالي يوم افتتاح الجمعية العمومية بالعبارة الآتية :

«إن قيمة المبالغ التي ستدفعها الشركة للحكومة مقابل هذا الامتداد قد قدرها بعد البحث الدقيق أشخاص من ذوي الخبرة الواسعة في الشؤون المالية»

فطلبت اللجنة من مندوبي الحكومة محاضر أعمال أولئك الخبراء وتظاريرهم لتستبين كما استنارت الحكومة بما جاء بها فأجابوها بما يأتي حرفيا بجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠

«لم يكن هناك تقارير تحريرية . والخبراء هم نفر من موظفي الحكومة قاموا بعمل الحسابات اللازمة التي أقنعت نظارة المالية بقوائد المشروع . ومن هؤلاء الخبراء المسيو روسان الموجود الآن . والمسيو كريج الموظف بمصلحة المساحة»
فأرادت اللجنة حينئذ أن تعرف القواعد الحسابية التي بنيت عليها أعمال المستشار وأولئك الخبراء للالمام بها ولعرفة مقدارها من الصواب فسألت مندوبي الحكومة عن تلك القواعد فأجابوها بما يأتي «لا يوجد قواعد وهذه اقتراحات» فسألهم اللجنة عن الأقيسة التي ساروا عليها في العمليات الحسابية فأجابوا بما نصه «لا يوجد عندها حساب يقيني وهذه العمليات كلها اقتراحات»

ولما خاب رجاء اللجنة في أن تجد عند الحكومة مخبرات كتابية . أو أثرا للرسائل الموعود بتقديمها لمجلس النظار . أو تقارير للخبراء التي أشارت اليهم الحكومة في خطبة الجنب العالي . أو أساسا صحيحا للفروض الاحتمالية . أرادت اللجنة أن تعرف كيف حصلت اذا المخبرات في هذا المشروع وكيف سارت الحكومة في بحثه ودرسه حتى صار تحضيره وبناء على أي شيء إلى جناب المستشار طلبه في مذكرته في مجلس النظار بأن يصدق على مبدأ هذا الاتفاق اذ قال :

«انني أعرض المشروع على مجلس النظار ولي ثقة شديدة في أنه بعد درسه يصدق عليه المجلس في مبدئه» اهـ

فسألت اللجنة مندوبي الحكومة عن الادوار التي تداول فيها درس هذا المشروع فأجابوا بما نصه :

«الادوار التي مر بها المشروع هي كالآتي :

عرضت الشركة مشروع الاتفاق على الحكومة ثم تناقش فيه مجلس النظار وأدخل هذه التعديلات عليه وقرر عرضه على الجمعية العمومية وبعد هذا القرار قد صار امضاء الأمر العالي القاضي بعقد الجمعية من الجنب العالي « اهـ
يتضح مما ذكر عدم عرض هذا المشروع الخطير على خبراء اختصاصيين من أكابر الخبراء بأوروبا لفحصه ودرسه واعطاء رأيهم فيه . كما فعلت الحكومة في

مشروع لائحة المعاشات الملكية الذي يقي بين يدي الحكومة تحت البحث والدرس مدة أربع سنوات . ثم استحضرت له من أنكثرا خبيرين شهيدين هما المستر ويات والمستر ريان ثم عرضته بعد ذلك على شركة انكليزية اخرى بلندره مختصة بمثل هذه الأعمال

ويتضح فوق هذا أن الذين ستمهم الحكومة في خطبة الخطاب العالي الخديوي «بالاشخاص ذوي الخبرة الواسعة في الشؤون المالية» واقتنعت نظارة المالية بأعمالهم هم نفر من موظفيها يشغلون بها وظائف غير الوظائف التي يشغلها عادة ذوو الخبرة الواسعة في الشؤون المالية . كمراقب حسابات الحكومة . أو مدير حسابات نظارة المالية وما أشبه ذلك من الوظائف العالية الرئيسية

وان من العيب أن يلاحظ أن هذا المشروع غير محتاج الى رأى الخبراء بدعوى أنه مبنى على قواعد حسابية فنية نظرا لما كان فيه على الأقل من الزام الحكومة بمعاشات المستخدمين بعد انتهاء الامتياز . ورفض الحكومة لذلك . وهو الامر الذي يحتاج الى خبراء لأجل تقدير ما فيه من المنافع في حالة القبول ، والمضار في حالة الرفض

هذه الوقائع الثابتة بأقوال الحكومة نفسها لا بطريق الظن أو الاستنتاج قد أدهشت اللجنة ودلتها على أن الحكومة كان في وسعها أن تهتم بدرس هذا المشروع أكثر مما اهتمت به . وأنها لم تعطه العناية التي كان يستحقها والتي تعطيها عادة لأي مشروع آخر أقل من هذا المشروع قيمة وأهمية . وقد زاد دهش اللجنة ما كانت تصادفه في اجابات مندوبي الحكومة من الابهام تارة . ومن عدم انطباقها على الواقع تارة أخرى . فمثال الابهام في الجواب ما يأتي :

سألت اللجنة مندوبي الحكومة السؤال الآتي : هل مبلغ أربعة الملايين جنيه الذي ستدفعه الشركة للحكومة . ستعتبره قرضا بشوائد تجعل لسدادها أقساطا سنوية تدفعها من إيرادات القنال فتؤثر حينئذ في حصص الحكومة السنوية أو أن الشركة ستدفع هذا المبلغ من مالها الاحتياطي ولا تأخذ بدله من إيرادات الشركة فأجابوها بعد أربعة أيام بما يأتي :

(يحتمل أنه للحصول على أربعة الملايين جنيهه تلجئ الشركة لعقد قرض وقد روعي هذا الاحتمال عند تقرير شروط الاتفاق واتضح أن ما تدفعه الشركة من فوائد واستهلاك سيؤثر نوعا ما في هذه الحالة على حصة الحكومة في أرباح المدة التي تتبدئ من سنة ١٩٢١ وتنتهي في سنة ١٩٦٨ . وعلى كل حال لو تقرر أن المطلوب القرض المذكور لا يدخل في حساب تقدير حصة الحكومة فهذا الشرط يجعل للشركة وجهها في طلب امتيازات تكون معادلة له)

فمن الفقرة الأولى من هذا الجواب يستفاد بدون أدنى صعوبة أن الحكومة لم تعرف إلى الآن ما إذا كانت الشركة ستقرض مبلغ أربعة الملايين جنيهه وتجعله سلفة تؤثر أقساطها في الأجزاء التي ستخصص للحكومة سنويا من سنة ١٩٢١ أو أنها ستدفعه من الاحتياطي القانوني أو الاحتياطي الخصوصي

ومن الفقرة الثانية يؤخذ أن باب طلب الامتيازات في هذا العقد لا يزال مفتوحا في وجه الشركة حتى ولو بعد خروج المشروع من بين يدي الجمعية العمومية كما هو صريح العبارة الأخيرة

ولو كان الأمر قاصرا على ذلك لكان ولكن الحكومة ترى أن للشركة وجهها في طلب هذا الامتياز ولا بد أن يكون عندها استعداد للاتفاق معها عليه

أما عدم انطباق بعض تلك الاجابات على الواقع أحيانا فيؤيده حادثة مر ذكرها في هذا التقرير وهي قول الحكومة بأن الشركة تعهدت بتخفيض رسم المرور كلما ازداد دخل القنال وذلك بمقتضى اتفاقية صدقت عليها الجمعية العمومية للشركة وكلما ناقشتها اللجنة في هذا القول ازدادت تمسكا به واصرارا عليه على أن الحقيقة هي أن الشركة لم تربط بهذه الاتفاقية ولم تصادق عليها كما مر البيان

هذا فضلا عن الاجابات الأخرى التي أضعفت ثقة اللجنة بالعمليات الحسابية التي اشتملت عليها المذكرة الأولى والثانية إذ قال مندوبو الحكومة عندما سألتهم اللجنة عن سبب الفروق في الحساب بين المذكرتين المنوه عنهما في بعض العمليات الحسابية ما يأتي :

(ان ما ذكر بالذاكرة الثانية هو المعقول والاكثر احتمالاً) اهـ
 وبديهي أن معنى هذا القول هو أن ما ذكر بالذاكرة الاولى الرسمية غير معقول
 وأنه بعيد الاحتمال بعد أن قيل عنها ان كل ما اشتملت عليه من العمليات الحسابية
 والفروض الاحتمالية مبنى على حكم العقل والتدقيق هذا فضلاً عن أنه لم يعض
 بين المذكرة الاولى والثانية أكثر من عشرين يوماً واللجنة لا تدري ما الذي كان
 يقال عن المذكرة الثانية لو مضى عليها عشرون يوماً أو أربعون

النتيجة

والنتيجة أن اللجنة كانت تقضى أن تقدم الحكومة السذية للجمعية العمومية مشروعاً
 محضاً مبعوثاً حق البحث مشفوعاً بما يشرحه ويؤيده من البيانات والمستندات
 متوفرة فيه شرائط الحكمة والروية مضموناً فيه مصلحة البلاد في حاضرها
 ومستقبلها القريب بما يصل اليه حد الاستطاعة والامكان واجهة تلك المصلحة
 على غيرها او معادلة لها على الاقل فتجبل الجمعية فيها بمعرفتها أو بواسطة لجنة
 من أعضائها نظرات قليلة أو كثيرة ثم تبادر بكل ابتهاج وانسراح للموافقة على ذلك
 المشروع أو تعديله تعديلاً طفيفاً ان كان المشروع قابلاً للتعديل وكان جائزاً لعمله
 ثم ينصرف أعضاء الجمعية الى بلادهم من التفور الشمالية الى الحدود الجنوبية
 رافعين ألوية الشكر والثناء على حكومتهم بلحدها وسعيها لحير أمتها وسهرها على
 مصالح بلادها فتزداد ثقة الاهالي ومحبتهم الخالصة لرجال حكومتهم العاملين فان
 ذلك أقصى ما تتمناه الجمعية وما نرى أن الهيئتين الحاكمة والمحكومة في حاجة
 قصوى اليه دائماً وخصوصاً في مثل الظروف الحاضرة

ولكن ما الذي تصنعه الجمعية وقد قدمت لها الحكومة مشروعاً مهماً خطيراً
 وضع بسرعة لم تعهد في الحكومة من قبل . وباختصار كل يبرره جناب المستشار
 بأنه جاء بدافع الضرورة كما جاء بمذكرة جنابه الصادرة في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٩
 غير مبعوث حق البحث ولا مرفوق بإيضاحات ومستندات تؤيده لدرجة أن

مذكرة جناب المستشار المالى التى هى أول وآخر مستندات الحكومة فى بيان وإثبات منافع هذا المشروع لم تكن حاضرة لديها عند ما طلبتها اللجنة منها بل اضطرت أن تنتظر ستة أيام حتى وصلتها مع بعض المستندات التى كانت طلبتها اللجنة من مندوبى الحكومة وفضلا عن هذه السرعة وعن خطورة المشروع فإنه جاء سابقا لأوانه بعشرات من السنين ومعلوم ان السرعة فى العمل والحكم على المستقبل البعيد جدا كلاهما يترتب عليه خطأ والبعد عن ساحل الحقيقة ومحجة الصواب مهما كان الموضوع بسيطا فكيف يكون الامر والمشروع هو امتداد امتياز قتال السويس أربعين عاما قبل انتهاء أجل امتيازده بنحو سنين عاما لا ريب فى أن الخطأ حينئذ يكون جسيما والضرر الذى يترتب عليه حالا واستقبالا يكون أجسم لذلك لم يسع اللجنة أن تكتم عن الجمعية طريقة تحضير المشروع وبخه كما سبق ذكره وأهم ما رأته فيه كما يأتى بيانه :

أولا — أن مشروع عقد الاتفاق المعروض على الجمعية غير مقبول لامن شركة القتال . ولا من الحكومة المصرية . وكان يجب أن لا يقدم للجمعية العمومية الا بعد الاقرار عليه من جمعية مساهمى الشركة مادامت الحكومة ليست هى العارضة للمشروع كما تقول

ثانيا — انه ليس للجمعية العمومية ولا من المصلحة تعديل المشروع كما سبق البيان

ثالثا — انه قد ظهر بالحساب أن فى هذا المشروع غينا فاحشا على مصر تقدره اللجنة بنحو ٥٩٨,٠٠٠ و ١٣٠ مليوناً من الجنيهات أصلا وفائدة على قاعدة حساب جناب المستشار

رابعا — انه للاحقيقة المخاوف التى تتوقعها الحكومة اذا لم تتفق مع الشركة على مد أجل امتيازها . ثم ان كان بعض هذه المخاوف محلا للنظر فدفعه ممكن قبل وقوعه . خصوصا متى لوحظ أن الشركة كلما مرت سنة من مدة امتيازها كانت

أقرب الى التساهل في شروط التعاقد مع الحكومة . لانها لن تجد الامصر للتعاقد معها على بقاء وجودها . أما مصر فانها تجد كثيرا من الشركات الدولية تتعاقد معها على ادارة القتال واستقلاله

خامسا - انه لا توجد أدنى ضرورة مالية ملجئة الى التعاقد بالغبن الفاحش سيما وان التعاقد واقع على مستقبل بعيد لا بد في الحكم عليه من الخطأ العظيم الذي لا يقبل الجدل الحاضر ولا يرضى بأن يتحمل مسؤوليته أمام الاجيال المستقبلية الا اذا كانت الفائدة مضمونة وواضحة وضوحا لا ريب فيه

سادسا - ان فكرة استفادة الجيل الحاضر من أرباح القناة كان يمكن أن يقال عنها انها فكرة صالحة حقيقة لو اقترنت بما يأتي :

أولا - أن لا يوجد مطلقا غبن في التعاقد عليها

ثانيا - أن يستعمل المقابل في أعمال مثمرة تبرر هذا التعاقد أمام الاجيال المستقبلية وأن يكون للامة من السلطة على أموالها ما يكفل لها تحقيق هذا الشرط كفاية فعلية

أما والغبن في الصفقة فاحش . والحكومة لم تسمح الى الآن بإعطاء الامة حق الاشتراك معها برأى قطعى في تدبير شؤونها المالية والداخلية البعثة خصوصا وان العقد حاصل على زمان أبعد من أن يكون الحكم عليه صحيحا فهو سابق لأوانه من كل الوجوه وغير مقبول

فبناء على هذه الاسباب

قررت اللجنة بالاجماع رفض هذا المشروع وللجمعية الرأى الاخير .

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - أطلب طبع هذا التقرير وتوزيعه على حضرات الاعضاء

حضرة حسين بك عابدين - بتلاوة هذا التقرير علينا علمنا أنه جامع مانع وجه كل الأدلة التي وردت فيه مقبولة معقولة لهذا أرى التصديق عليه
سعادة اسماعيل أباطه باشا - الظاهر أنه يوجد اتفاق عام على طبع التقرير وتوزيع نسخه على حضرات الاعضاء

سعادة الرئيس - وهل لاحد معارضة في طبع التقرير

استحسان عام على طبعه وتوزيعه

سعادة اسماعيل أباطه باشا - هل يمكننا تحديد جلسة للمناقشة فيه

سعادة الرئيس - قد يحتاج في طبعه الى ثلاثة أيام ثم مثلها بعد توزيعه فالأمر يحتاج الى أسبوع على الأقل

سعادة اسماعيل أباطه باشا - اذا تكون الجلسة يوم الاثنين الآتي

عطوفة رئيس مجلس النظر - الأوفق أن تكون يوم الاربعاء التالى له

سعادة اسماعيل أباطه باشا - ممكن لعطوفة رئيس الجمعية اعطاء نسخة من التقرير الى الحكومة هذه الليلة وتكون الجلسة في يوم الاثنين

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - ولم لا تكون الجلسة في يوم الخميس آخر الشهر

سعادة اسماعيل أباطه باشا - جائز أن المناقشة تستغرق جلستين فيحسن أن تكون الجلسة يوم الاربعاء

تقرر أن الجلسة التي يناقش التقرير فيها تكون في يوم الاربعاء ٣٠ مارس البخارى الساعة ٤ بعد الظهر

سعادة الرئيس - لدينا رأى لحضرة فتح الله بك وهو طلبه طبع الاقتراحات وتوزيعها فما رأى الهيئة في ذلك

حضرة ابراهيم افندى عبد العال - الأوفق تحديد جلسة لنظر الاقتراحات ولا لزوم لطبعها لأن المهم منها قد يكون اقتراحين أو ثلاثة

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - توجد اقتراحات أخرى فإلى العمل فيها

حضرة محمد الرمالي بك - الأحسن تحويل الاقتراحات على لجنة

حضرة فتح الله بركات بك - يقول حضرة ابراهيم أفندي عبد العال أنه لا لزوم للطبع وأن لأهمية الألفي اقتراحين أو ثلاثة فهذا الحكم فاس على حضرات الاعضاء فإن منهم نحو الستين لهم اقتراحات

أما مسألة طبع الاقتراحات فهي مهمة جدا فقد يوجد منها اقتراحات متناقضة مع بعضها إذا نظر إليها من جهة الظاهر فلا يليق بشرف الجمعية أن توافق على طلبات متناقضة ولا أن تصدق على طالب لم تفحصه تماما ولا يابق بها أن تقر أمية تكون الحكومة قد أجابت عنها أخيرا بدون أن يلاحظ ذلك كاتب الطلب فأننا أطالب ممن يعارض رأيي أن يبرهن لنا على أن الحكم يكون صحيحا في مسائل مختلفة عند سماعه لها مرة واحدة

حضرة عبد الحميد بك عمار - الاقتراحات منها ما هو عشرة أسطر أو ١٢ أو ٣٠ على الأكثر فممكن لصاحب الاقتراح أن يشرحه في برهة وجيزة ويمكننا أن نتفاهم مع بعضها وهذا ما كان حاصلنا في السابق فإذا رؤى السير على العادة السابقة فلا يضيع علينا الوقت في الطبع والتوزيع ومن جهة كون بعض الاقتراحات يتكرر فهذا لا ضرر منه

حضرة محمد فتح الله بك بركات - إذا كان التمسك بالعادة القديمة يستمر معنا إلى النهاية فأننا لا نسير خطوة إلى الأمام

وإذا كنا في الستين الماضية لاندقق البحث في أفكارنا وآرائنا وكنا نكتفي بأن صاحب الرأي يتكلم عليه كلمتين ونحن عددها ٨٣ فهل من الضروري أن نتمسك بالعادة القديمة وربما كان أكثرنا لا يسمع المتكلم أو يكون غير مستحضر الفكرة أو أن الحياء يمنعه من ابداء فكره أو أن لديه ما يشغله أو به ألم يحسمه يمنعه عن ابداء رأيه في الوقت الحاضر كما تكلمت عن ذلك في السنة الماضية

نحن نطالب باعطاء رأينا بالذمة فكيف يثنى لنا ذلك في برهة والاقتراحات تفوق المائة أما إذا كانت اثنتين أو ثلاثة فمن الممكن أن نستخلص فيها الرأي ونبديه عن تأمل وترو.

لكن إذا كانت الاقتراحات فوق المائة وتتلى في ساعة أو ساعة ونصف فانه يصعب على ابداء الرأي عنها باعمان وترو.

حضرة مرقس بك سميكة - أوافق مبدئيا على طبع الاقتراحات ولو ملخصة مع الاختصار ويترك لكل عضو أن يشرح اقتراحه

ثم اني كنت أود أن أتكم على الاقتراحات التي لها مساس بالميزانية كالتى تختص بطلب الغاء عشور النخيل ورسوم المعادى وكطلب انشاء مدارس واعادة امتحان الساقطين ونحو ذلك كطلب مد سكة حديدية وغيره مما يستدعى الى نفقات تؤثر على الإيرادات وتمس الاحتياطى أيضا

ففى الماضى كما تناقش فى كل اقتراح على حدته وبهذه الطريقة كانت تبعث الى الحكومة بعشرات الاقتراحات والحكومة تتخلص بسهولة منها بمثل الحالة المالية لا تسمع بذلك الآن أو فى الوقت الحاضر مثلاً

فالذى أراه هو أن كل الاقتراحات التى لها مساس بالمالية تحول على اللجنة المشكلة من الهيئة والحالة هذه وهى تفحص تلك الاقتراحات

حضرة محمد فتح الله بك بركات - أؤيد رأى حضرة مرقس سميكة بك فيما أبداه وأرى أن كل الاقتراحات تحول على هذه اللجنة أو على بلان أنجلان هذا أدعى الى تقرير الحقيقة

سماعة الرئيس - الأهمية حاصلة فى نظر الاقتراحات ولو لم يحصل طبعها بدليل أن كل الاقتراحات كانت تتلى على الهيئة حرفيا وهى تقرر فيها ما تراه مهما أخذت من الوقت وليست تنظر فى ساعة أو ساعتين ثم تحال على الحكومة كما قيل وقد سبق أن الجمعية رفضت كثيرا من الاقتراحات ولم تبلغها للحكومة

والآن فان قلم السكرتارية قد جمع كافة الاقتراحات المتناسبة وضماها الى بعضها حتى عند العرض على الهيئة تذكر أسماء المقترحين في الموضوع الواحد وتنتلي اقتراحاتهم وعلى ذلك لا يضيع شيء من أهميتها. والغرض بعدم الطبع عدم تضيق الوقت ليس الا حضرة محمد فتح الله بركات بك - الحكم على الاقتراح بدون نظر الى أسبابه الدقيقة فيه شيء من التسرع يؤدي الى عدم الاصابة

سعادة الرئيس - وهل الغرض باحالة الاقتراحات على لجان أن تقرر صلاحية عرضها على الهيئة أو موافقة الاقتراح وتبليغه أو ما هو الغرض

حضرة محمد فتح الله بركات بك - الذي أقصده باحالة الاقتراحات على لجنة أو لجان هو الوصول الى نتيجة توصلنا الى الحقيقة

سعادة اسماعيل أباطه باشا - أرى أننا نكتفى بالعادة المتبعة وهو تلاوة الاقتراحات في الجلسة واعطاء رأينا فيها والسبب في ذلك أن الجمعية أن تبدى رغبات الى الحكومة الخ

يطلب الواحد منا عمل مصرف يجهته أو إيجاد مدرسة ببلده فاذا حول الطالب على لجنة ماذا تفعل فيه . انها لا تنتقل للعينة ولا تعمل تحقيقا ان عمل البحث والتنقيب هو الهيئة وهي لا تحكم في الاقتراح بل عند ما تراه رغبة صالحة تحمله على الحكومة وهذه هي التي تحكم في صلاحية اجابة الرغبة وعدمه

فهذه الاقتراحات لا تحتاج الى طبع ولا الى تحويل على لجان وانى أستسمع حضرة أخينا فتح الله بك في ذلك حتى لا يضيع الوقت في المناقشات

حضرة محمد فتح الله بركات بك - أنا الذي أستسمع - عادة الباشا في صرف النظر عن العادة القديمة فليس الغرض من ابداء رغبات الجمعية تبليغ كل الرغبات الى الحكومة بل الغرض أن الجمعية تنظر في الطلبات وتقرر الضروري منها حتى يقع أمام الحكومة أنه طالب من الجمعية بأمرها وليس طلبا مقدما من أحد أعضائها وأظن أنه يوجد فرق بين تقرير طلب بالاجماع أو بالاغلبية وبين طالب يقدمه العضو كان يكفي فيه أن يرسله بالبوستة

حضرة سعد أفندي مكرم - ما هي الفائدة من حالة الاقتراحات على اللجنة هل للجنة الحق في بحث الاقتراحات وقبول بعضها ورفض البعض الآخر

سعادة الرئيس - لتؤخذ الآراء

أخذت فتقرر بالأغلبية أن لا تطبع الاقتراحات وأن يكون النظر فيها بالهيئة
سعادة الرئيس - وما رأى حضراتكم في تحديد ميعاد الجلسة الآتية لنظر
الاقتراحات المذكورة

سعادة اسماعيل أباطه باشا - مع الموافقة تكون الجلسة الآتية في يوم الخميس
الآتي

سعادة الرئيس - خلاف الاقتراحات السالف ذكرها قدمت اقتراحات
أخرى منها كثير مماثل ما تقدم اعلام حضراتكم به في الجلسة الماضية فهل يوافق
ضمنها على بعضها بملاحظة ضم كل منها الى ما يماثله أو تحدد للاقتراحات الجديدة
جلسة أخرى وهذا بيانها

اقتراحات قدمت في جلسة الاثنين ٢١ مارس سنة ١٩١٠

الاسم	المديرية أو المحافظة	خلاصة الاقتراح
٦٧	مرسى أفندي وزير ...	بشأن انتخاب أعضاء بلديات الشاخات
٦٨	عبد الحميد بك عمار ...	بشأن جعل القضاة غير قابلين للعزل ولا للنقل
٦٩	" " " "	بشأن تحيين مرتبات القضاة
٧٠	" " " "	بشأن زيادة عدد قضاة المحاكم الاهلية
٧١	" " " "	بشأن احترام قرارات الجمعيات العمومية للمحاكم الاهلية

الاسم	المديرية أو المحافظة	خلاصة الاقتراح
٧٢ عبد الحميد بك عمار ...	البحيرة	بشأن جعل ترقى القضاة بحسب الاقدمية
٧٣ " " " " ...	•	بشأن إلغاء لجنة المراقبة
٧٤ " " " " ...	"	بشأن استبدال لجنة المراقبة الحالية بمكة نقض وأبرام داعة مستقلة
٧٥ سيف النصر بك طنطاوى	الفيوم	بشأن تشكيل لجنة للإصلاح بين العائلات
٧٦ " " " " ...	"	بشأن زيادة الخضر
٧٧ تمام كساب بك ...	بنى سويف	بأن يكون تعيين أعضاء لجنة مخلفات السرع والجسور بالانتخاب العام
٧٨ عثمان بك مراد ...	القليوبية	تأسيس نظارة للزراعة
٧٩ أمين باشا الشمسى ...	الشرقية	وضع نظام جديد لمدرسة الطب
٨٠ " " " " ...	"	انتداب وفد يزور البلاد المشابهة لمصر في جوها لدرس حالتها الزراعية واختيار ما يمكن زراعته بمصر
٨١ " " " " ...	"	تخصيص النفود الكافية لدار الآثار العربية لشراء الطرף الفنية والتاريخية
٨٢ " " " " ...	"	عدم اشتراط أداء امتحان البكالوريا على الحاصلين لشهادة الحقوق من أوروبا ويرغبون في أداء امتحان المعادلة

الاسم	المديرية أو المحافظة	خلاصة الاقتراح
٨٣ أمين باشا الشمسي ...	الشرقية	المكتبة الخديوية
٨٤ " " " " " " " "	"	طلب مجلس نيابي
٨٥ جاد بك مصطفى ...	الدقهلية	طلب اعطاء الدستور تدريجيا في وقت قريب
٨٦ سعد افندي مكرم ...	البحيرة	النص على أن مندوبي البلاد (الذين ينتخبون أعضاء مجالس المديريات والجمعية العمومية) يجب أن يعرفوا القراءة والكتابة تقسيط دفع أثمان أطيان الحكومة التي تمارست فيها مع ارباب الشان بواسطة اللجان المختصة علانية جلسات مجالس المديريات طلب الدستور. طلب مجلس نيابي حرية الصحافة
٨٧ محمد افندي أبو خضرة ...	الفيوم	
٨٨ " " " " " " " "	"	
٨٩ " " " " " " " "	"	
٩٠ " " " " " " " "	"	
٩١ محمود بك الاترني ...	الدقهلية	طلب مجلس نيابي
٩٢ فرنسي افندي و ابراهيم افندي كرم	اصوان	ابقاء دفترخانة محكمة اصوات الشرعية باصوان
٩٣ " " " " " " " "	"	بشان عدم جواز انتخاب أعضاء مجالس المديريات ولا الجمعية العمومية في بلجان الشياخات
٩٤ " " " " " " " "	"	تغيير نظام العمدة والمشايخ بنظام يكفل راحة الاهالي
٩٥ " " " " " " " "	"	بشان انتشار شهود الزور
٩٦ " " " " " " " "	"	بشان اصلاح حال الفتيات

الاسم	المديرية أو المحافظة	خلاصة الاقتراح
٩٧	ابراهيم افندى الجازم ...	طلب مجلس نيابى رشيد
٩٨	» » ...	طلب تحويل المحاكم الشرعية الحق في تنفيذ أحكامها الشرعية بما تقتضيه الشريعة الغراء
٩٩	» » ...	رفع عوائد النخيل
١٠٠	» » ...	اعادة محافظة رشيد
١٠١	» » ...	بطلب مصرف لأطيان رشيد
١٠٢	» » ...	بطلب مدرسة ابتدائية برشيد
١٠٣	» » ...	بطلب إيجاد محكمة جرحية بمدينة رشيد
١٠٤	السيد أحمد محسن ... القاهرة	بشأن محاكم الجنايات
١٠٥	» » ...	بشأن قانون قاضى التحضير
١٠٦	زكى افندى عبد الرازق ... المنيا	جعل التعليم الابتدائى اجباريا
١٠٧	» » » ... المنيا	بشأن مدسكة حديد اضافية من نصف مديرية أسبوط البحرى الى مديرية بنى سويف لمنفعة البلاد الغربية الواقعة على البحر اليوسفى
١٠٨	عيسى بك نوار ... البحيرة	طلب مجلس نيابى
١٠٩	» » ...	بطلب مدرسة ابتدائية فى كل مركز ومدرسة ثانوية فى كل مديرية

الاسم	المديرية أو المحافظة	خلاصة الاقتراح
١١٠ عيسى بك فوار...	البحيرة	بطلب ابدال نقطة البوليس الموجودة بخوش عيسى بمركز
١١١ " " " " " "	"	عمل قناطر حجاز لفرع رشيد
١١٢ " " " " " "	"	بطلب أن يوجد في كل مركز إدارة ضبط بدوريات حفظاً للأمن
١١٣ سعد القدي مكرم ...	الجيزة	احالة مخاتفات الترع على المحاكم الاهلية

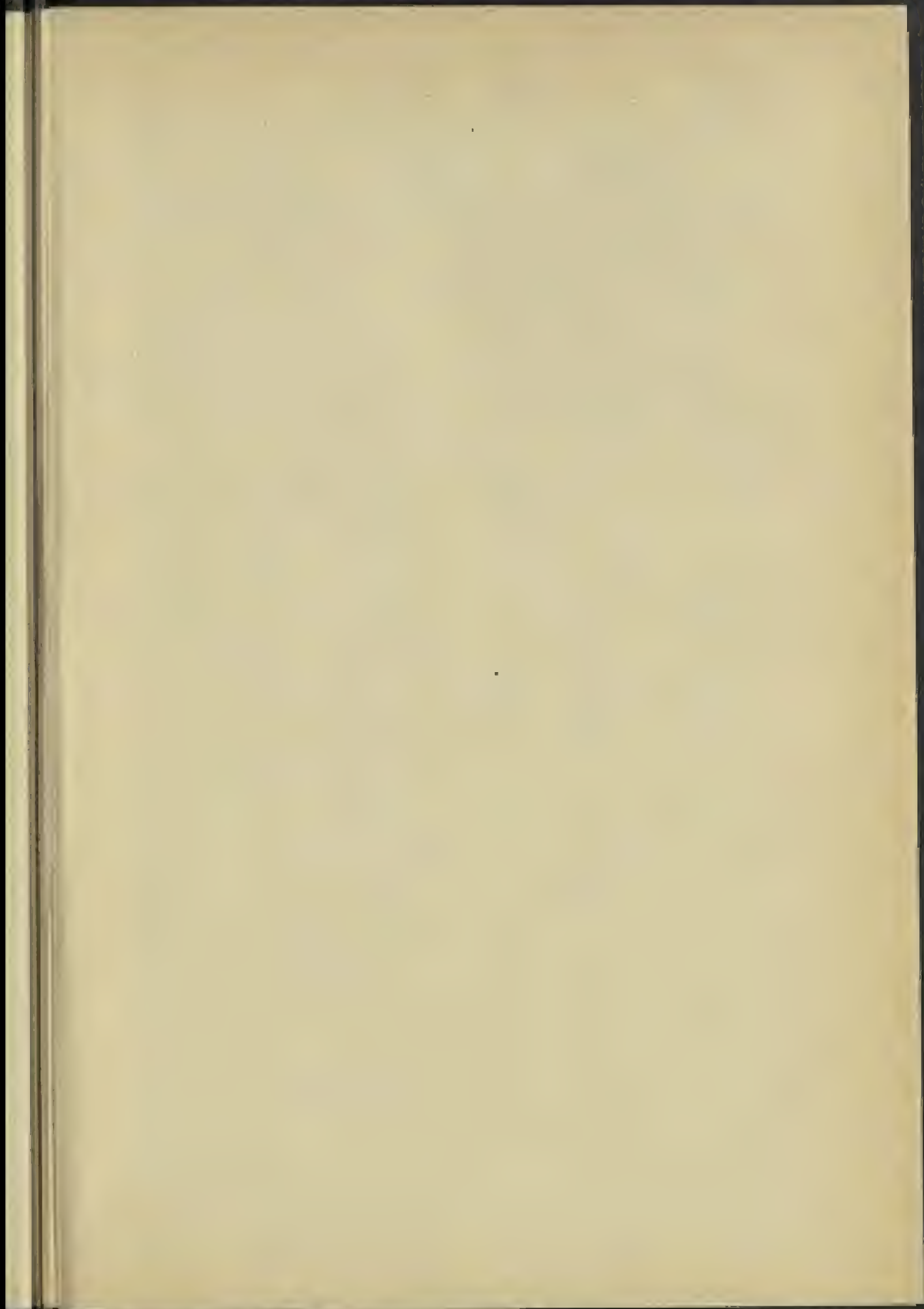
موافقة عمومية على ضم كل الاقتراحات الى بعضها كل نوع الى ما يلائمه وأن تكون
الجلسة الآتية في يوم الخميس الآتي ٢٤ مارس الجاري الساعة ٤ بعد الظهر

سعادة طلبه سعودى باشا - هل يوافق تحديد ميعاد لنهاية تقديم الاقتراحات
حصرة فتح الله بركات بك - لا يمكن تحديد وقت وكل المسائل له الحق
في تقديم اقتراحاته في أى وقت أراد

حضرة الشيخ عبدالرحيم الدمرداش وحضرة السيد احمد محسن - كل عضو
له الحق في تقديم ما يرى تقديمه من الاقتراحات مادامت الجمعية منعقدة

ثم أن حضرة صاحب السعادة الرئيس أعلن انتهاء الجلسة والساعة ٦
والدقيقة ٢٠

تلى هذا المحضر بجلسته يوم الخميس ٢٤ مارس سنة ١٩١٠ فصدق عليه



(٦)

محضر الجلسة العلانية المنعقدة في يوم الخميس ٢٤ مارس سنة ١٩١٠

(١٣ ربيع الاول سنة ١٣٢٨)

فتحت الجلسة في الساعة ٤ و ٣٠ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة محمود فهمي باشا رئيس الجمعية العمومية وحضور ٥٧ من حضرات الاعضاء

تلى ماورد بالاعتذار عن هذه الجلسة وهو من صاحبي الفضيلة نسيم افندي والشيخ حسونه النواوي وأصحاب السعادة طلبه سعودى باشا وموسى غالب باشا وأحمد عفيفى باشا ومن حضرات محمد بك مذكور ومصطفى بك الطحان و ابراهيم افندي سيد احمد ومحمد السباعى بك المصرى وسعادة محمد شواربى باشا لم يحضر بسبب المخاوف صحته كاعتذاره السابق

واعتذر سعادة على شعراوى باشا عن سعادة محمود سليمان باشا وبلغت الهيئة اعتذارى سعادة أحمد يحيى باشا وحضرة على افندى اسماعيل

تلى محضر جلسة يوم الاثنين الماضى ٢١ مارس البخارى فصدق عليه

سعادة الرئيس - وردت مكتبة من رئاسة مجلس النظار الحافلرد الحكومة على اقتراحات الجمعية العمومية وقدمت اقتراحات جديدة لبعض حضرات الاعضاء فتللت المكتبة المشار اليها ثم بيان تلك الاقتراحات

تللت المكتبة وهي مؤرخة ٢٢ مارس سنة ١٩١٠ والرد المرفق بها وهاتان صورتاهما

المكتبة

الحاقاً لما تحور لسعادتك بتاريخ ١٤ مارس الجارى فقرة ٥ مرسل مع هذا رد الحكومة على الاقتراحين الخاصين بطلب عقد الجمعية العمومية مرة في كل سنة وتشكيل نظارة للزراعة ترجو سعادتك ابلاغه لحضرات الاعضاء القندم ما

الرد

رد الحكومة على اقتراحين للجمعية العمومية في اجتماعها سنة ١٩٠٩

(١) عقد الجمعية العمومية مرة في كل سنة بدلاً من عقدها مرة كل سنتين .
تقضى المادة ٣٩ من القانون النظامى بعقد الجمعية العمومية مرة بالاقبل كل سنتين ومؤدى هذا النص أنه يجوز للحكومة عقد الجمعية العمومية كلما تدعو الحاجة الى ذلك وقد جرت على هذا النمط في عدة ظروف فعقدت الجمعية العمومية في السنة التالية لانعقادها وأقرب شاهد هو اجتماعها في هذا العام وستسير الحكومة في المستقبل على هذه الخطة كلما تدعو الحال لاستشارتها ما

(٢) تشكيل نظارة للزراعة

تبحث الحكومة الآن في التدابير التي يجب اتخاذها لتحسين حالة الزراعة وتؤمل أنها ستتمكن من تشكيل ادارة مخصوصة للاشتغال بالمسائل الزراعية ما
نلى البيان المذكور وهذه صورته

اقتراحات تقدمت في جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩١٠

الاسم	المديرية	خلاصة الاقتراح	الرقم
حافظ بك المنشاوي	طنطا	بشأن وضع قانون لتأسيس النقابات الزراعية	١١٤
محمود افندي محمد خشي	أسيوط	بأن تشترط معرفة القراءة والكتابة في كل عضو ينتخب لاي لجنة أو مجلس	١١٥
" "	"	بشأن اعتبار تسليف الاموال بفائدة اكثر من المحددة بنص القانون جنحة	١١٦
ابراهيم افندي عبد العال	الفيوم	طلب مجلس نيابى	١١٧
كمال بك علما	القليوبية	انشاء سكة حديد اميرية من بينها الى القناطر الخيرية تمر على جسر النيل	١١٨
" "	"	أن يسمح لاصحاب الآلات الرافعة المركبة على النيل الشرقى والغربى بربى الشراقي فى أى وقت	١١٩
محمد بك تمام حبارير	جرجا	بشأن انشاء معهد دينى فى كل مديرية أو محافظة	١٢٠
السيد احمد محسن	مصر	بشأن احوالة ادارة المكاتب التى كانت تابعة للاوقاف اليه	١٢١
مصطفى باشا خليل	الشرقية	طلب مد سكة حديد على السكة الزراعية من فاقوس للتل الكبير ومن فاقوس لصالحجر	١٢٢
ديان افندي سليم	في سويف	بشأن اباحة زراعة الدخان	١٢٣

سعادة الرئيس - ومن جهة هذه الاقتراحات الجديدة فسينظر فيها في جلسة مقبلة

حضرة محمد فتح الله بركات بك - أضمت لهذه الاقتراحات اقتراحا لى جديدا وهو أن مركز البرلس التابع لمديرية الغربية محروم من منافع كثيرة ومنها ماء النيل ولكن نظارة الاشغال في الزمن الأخير اهتمت بشأنه ووصلت اليه ترعة الى بلطيم أى الى أول بلد فيه من جهة قبلى وللاّن لم توصل منها فرعا الى آخر بلاد المركز فصارت المنفعة قاصرة على بلد أو بلدين من بلاده وباقى البلاد محروم من المنفعة حتى أنهم يشربون الماء الذى يستخرج من الرمل وبالطبع ليس عندهم زراعة لانه لم يكن عندهم ماء

فأطلب توصيل الترع الى آخر بلاد المركز

ولى اقتراح آخر وهو أن الحكومة محاولة نظرقضايا هذا المركز على محكمة مركز شربين الأهلية مع أنها بعيدة عنه بمسافات طويلة ثم أن شربين ليست هي الطريق الاعتيادى العام لأهالى البرلس فان تجارتهم ولوازمهم هي دائما من وإلى اسكندرية والبلاد التى على الشاطئ الغربى للنيل لأجل ذلك يكون تحويل أعمال قضاياهم على محكمة دسوق الأهلية أدعى الى السهولة فأطلب اجراء اللازم لذلك

في الاثناء حضر حضرتنا ابراهيم افندى الجارم ثم قرشى افندى احمد والساعة ٤ والدقيقة ٥٠

حضرة السيد حسين القصبي - شركة سوارس بطنطا لما أنتمت عملها وأدخلت الماء في البلد سر الاهاى وافتكروا أنه وجد لها شئ من أحسن الاشياء وهو الماء النقى ولكن بالاسف ظهر أن هذا الماء هو ضربة قاضية على حياتنا لانه فضلا عن غضاضة طعمه مضر بالصحة فشاربه يشكو من الامساك ومستعمله في الغسل يشكو لانه يسقط الشعر الى غير ذلك من المضار

أرسل الماء الى المعمل الكيماوى بباريس فورد كشف التحليل يفيد أن هذا الماء رديء وليس صالحا للشرب

رفع الامر الى المجلس البلدى بشكوى من الاهالى مع كشف التحليل فأرسله المجلس الى نظارة الداخلية ومن النظارة الى الصحة فقالت الصحة ان الماء لم يتغير انما لم تقل انه تغير بل اننا نقول انه مضر بدليل التحليل الكيماوى

الاهالى عندنا يستقون الماء بطريقتين من الشركة وبواسطة السقاين ولا يوجد مدينة فى القطر تشرب بهذه الكيفية التى يترتب عليها تكبد الاهالى مصاريف مضاعفة تدفع ضريبة الشركة وتدفع أجر السقاين

فأطلب محاربة الحكومة بطلب العودة لماء النيل وتكليف الشركة بعمل ما فيه رفع الضرر وعدم قتل القرعة طوول السنة حتى يتم الاتفاق مع الشركة بأخذ الماء من النيل

انصرف حضرة صاحب السعادة حين رشدى باشا ناظر الخارجية والساعة ٥ حضرة قرشى افندى احمد - فى اقتراح خاص بمركز الدر بخصوص النخيل وقدمه سعادة الرئيس - هذه الاقتراحات تضم للاقتراحات الجديدة وستنظر فى جلسة مقبلة ولناخذ الآن فى نظر الاقتراحات الموجلة لهذه الجلسة فانتل بحسب ترتيب أنواعها كل نوع وما يماثله

تليت الاقتراحات المقدمة من حضرات أمين بك العارف واحمد محمد بك خشية وخبيل افندى العديسى بطلب مشاركة الامة مع الحكومة

ومن حضرات عثمان بك الهلانى ومصطفى خليل باشا وعبد اللطيف بك الصوفانى وأمين باشا الشمسى ومحمد افندى أبو خضرة ومحمود بك الاتربى وابراهيم افندى الحارم وعيسى توار بك بطلب مجلس نيابى وحضرة جاد بك مصطفى بطلب إعطاء الدستور

وهذه صور الاقتراحات المذكورة

اقتراح لهيئة الجمعية العمومية من حضرة أمين العارف بك عضو الجمعية عن مديرية جرجا

أطلب اشتراك الأمة مع الحكومة اشتراكا فعليا برأى قطعى فى جميع المسائل
الداخلية المصرية ما

اقترح طيثة الجمعية العمومية من حضرة احمد بك محمد خشبه عضو الجمعية
عن مديرية أسيوط

سبق للجمعية العمومية ومجلس الشورى أنهما طلبا اشتراك الأمة مع الحكومة
اشتراكا فعليا برأى قطعى فى جميع المسائل الداخلية المصرية

وحيث ان الحكومة لحد الآن لم تحقق هذه الأمنية التى تراها الأمة المصرية
أنها الدواء الوحيد لسعادتها وتقدمها

لذلك أقترح على الجمعية الموافقة على طلب اشتراك الأمة مع الحكومة بالصفة
التي قدمناها اذ لا فوالم لنا الا به ما

اقترح طيثة الجمعية العمومية من حضرة خليل افندى احمد العديسى عضو
الجمعية عن مديرية قنا

أطلب الموافقة على طلب اشتراك الأمة مع الحكومة اشتراكا فعليا برأى قطعى
فى جميع المسائل المصرية الداخلية ما

اقترح مقدم من حضرة احمد بك عثمان الهلالى عضو الجمعية العمومية عن
أسيوط طيثة الجمعية العمومية

أطلب أن تمنح مصر مجلسا نيابيا والقول بأن مصر ليست متأهلة الآن لذلك
قول يقصد به تثبيط هم المصريين عن طلبهم هذا الحق الشرعى فان مصر لم تكن
أقل حضارة ولا مدنية من البلاد التى نالت دستورها بل مصر أصبحت والحمد لله
فى مقدمة البلاد السائرة فى طريق الرقى بغاية ما يمكن من السرعة وأن ما نراه
فى بلادنا من النهضة العلمية وفى المدارس الغاصة بالمتعلمين من أبنائنا من التراجع
فى الأقبال عليها لا أكبر شاهد على ذلك ولم نأمة من الأمم بقيت محرومة من
نيل دستورها الى أن بلغت غاية الكمال بل لا يمكن لأمة مهما بلغت هممتها

وعظم اقتدارها واجتهادها أن تكمل الا بعد أن تنال دستورها فان الدستور انما هو بمثابة درجة السلم النهائية التي لا يمكن الحصول على الكمال الا بعد رقيها وغير ذلك يكون طفرة والطفرة محال وعلى ذلك يكون تكليف الأمة المصرية بأن تكمل حتى تعطى دستورها هو من باب التكليف بالمستحيل

اقترح من سعادة مصطفى خليل باشا عضو الجمعية العمومية عن مديرية الشرقية بطلب انشاء مجلس نيابي

اننى وان لم أكن في المحاضرة بهذه الرغبة الاصدى لصوت كثيرين غيرى ممن سبقوني اليها من أعضاء هذه الجمعية المحترمة في بعض اجتماعاتها السالفة منذ سنة ١٩٠٤ ونكتفى لا أجد مندوحة من تكرار الطلب وحث زملائي عليه واستفزازهم اليه لان البلاد في خلال السنوات الأخيرة قد خطت خطوة واسعة في طريق التقدم السياسى تجعلها أهلا لنيل هذه الأمانة الثمينة التي لاتعد الأمة أمة بتمام المعنى الا بها ولم يركن المصريون اليها في هذا الاوان لجورد القشبه بالأمة الفارسية التي نالت الدستور بمصادقة من انكثرا بل ومساعدة منها على أنها لم تبلغ شأوا الأمة المصرية في ميدان العرفان . ولا لحاكاة الأمة الروسية مثلا وانما هي نزعة قديمة عندها لان الشورى من أحكام الشريعة الاسلامية في ادارة شؤون الأمة ولان الدستور النيابى كان موجودا في سنة ١٨٨٢ حينما احتل الانكليز مصر على أنهم وعدوا وقتئذ باعادته وجدير بهم تحقيق هذا الوعد بعد أن مضى على اعطائه نحو ٢٨ عاما . ثم لائنسى أن الخطاب العالى الخديوى حفظه الله ومتعه بالنجاة الكرام قد تربى على مبادئ الدستور وجاهر بقوائده الجليلة في حديثه المأثور مع مراسل صحيفة الطائى الفرنسية وعهد بمناصب الوزارة الى رجال أكفاء يقدرون فيه هذا الميل فالمأمول من سموه أن يبلغ تلك الأمانة لامته ليكون عهده يبتئها عهد الخير والسعادة والرفاهية

اقترح مقدم من حضرة عبد اللطيف بك الصوفانى عضو الجمعية العمومية عن مديرية البحيرة

ان الهيئات المسماة بالنيابية في هذه البلاد لم تكن وافية بالمقصود ولم تكن لاثقة
بظروف الزمن الحاضر ولا مناسبة الى سنة الارتقاء فأطلب الأمة مجلسا
نيابيا يكون أعضاؤه بنسبة مجموع الأمة نسبة معقولة لاستة عشر عضوا يمثلون
اثني عشر مليوناً ويكون لهذا المجلس الرأي القطعي في جميع الشؤون المصرية من
تشريع ونحوه بعد استبعاد ما للحقوق الدولية المنصوص عنها بالقرارات والمعاهدات
والدين العمومي ووركو الاسنانة

اقترح من سعادة أمين باشا الشمسي عضو الجمعية العمومية عن الشرقية
عندى موضوعات أخرى كنت أود عرضها على الهيئة لمطالبة الحكومة بدرسها
وتقررها ولكن ما دامت الحكومة بشكلها الحالي لا يتسنى تنفيذ هذه الاقتراحات
المقيدة ولذلك أضمت صوتي الى صوت حضرات زملائي وأطلب مجلسا نيابيا يقوم
بتنفيذ الاصلاحات الضرورية

اقترح من حضرة محمد افندي أبي خضرة عضو الجمعية العمومية عن مديرية
النيوم (بالمطالبة بالمجلس النيابي)

اني مهما قلبت الطرف في جميع أحوالنا من جهة صرف الاموال العمومية
أو من جهة التعليم أساس رقي الأمم أو من جهة الصحة العمومية الخ أجد
أنه لا يجوز مطلقا أن نسكت لحظة عن المطالبة بأن يكون لنا مجلس نيابي رأيه
قطعي في مثل هذه الاحوال الداخلية

لا بدق بنا نحن الأمة ولا بحكومتنا العادلة أن نبقى لغاية هذا اليوم يتصرف
في أمور هذه الأمة بأجمعها عدد من الأفراد لا يزيد عن عدد الاصابع مع أنه ينكر
على نواب الأمة أن يكون لهم الرأي القطعي في ذلك وهم بلا جدال أكثر خبرة
من أي رجل مالي بمفرده أو متعلم بشخصه إذ أن أعضاء المجلس يشاركون
الاهائي في المعيشة والمعاشرة فيسمعون أديهم أذنا ياذن ويشاهدون احتياجاتهم
عينا بعين هل يمكن أن يتصور أن رجلا مائيا مهما كانت قدرته أو عالما مهما
كانت شهرته يدير أمة بنفسه منفردا في هذا العصر الذي صار كل فرد فيه لا بصير
أقل اصطبارا على هضم أصغر حق له ألا أن مثل هذا الزمن ولى ومضى وانقطع

لذلك أرى من مراحم حكومة الجناح العالى أن تجعل لاعضاء الأمة الكلمة النافذة في تدبير شؤون الأمة الداخلية فتخفف عن عائقها من المسؤولية وتكسب رضاء الرأى العام ولتتألف القلوب بين القوة الحاكمة والمحكومة مالمنا نتجاهل بأن المستقبل لنا من جهة نيلنا هذه الامنية حيث لم يبق على وجه البسيطة أمة محرومة من الدستور الا الأمم الوحشية بمعنى الكلمة فلم لائقول (خير البر عاجله) فقسطريد التاريخ هذه الحكومة لحكومة الجناح العالى بمداد الثناء والفخر ونصر الحرية أس كل نعمة ومصدر كل خير للهيئة الحاكمة والمحكومة

واذا كنت أجاهر بالحق أقول ان هذه الأمة أصبح يغيب عن ذاكرتها كل عمل تعمله الحكومة مهما كانت منفعتها للامة مادام نواياها محرومين من الكلمة النافذة في مثل هذه الاعمال الداخلية

اقترح طيبة الجمعية العمومية من حضرة محمود بك الاترى عضو الجمعية عن مديرية الدقهلية بطلب مشروع قانون مجلس نيابى

لا أحاول الآن في أن أبين لحضراتكم مزايا الحكم النيابى فكلكم ولا شك تقدسونها ولكنى أريد أن أقدم الحجة على أن بلادنا تستحق هذا الحكم وعلى أن أمتنا جديرة بنيل الدستور

لو ألقينا نظرة بسيطة على تاريخ مصر القديم نجد أنها كانت مهبطا لمدنيات متعاقبة متعددة فالمصريون القدماء والعجم والرومان والعرب تركوا من آثار المدنية في هذه الديار ما يشهد برسوخ قدم بلادنا قبل كثير من بلاد العالم فيها

ولو ألقينا نظرة على تاريخ بلادنا الحديث نجد أن دولتنا العلية عرفت قدرنا فأعطينا من زمن مديد استقلالا داخليا تمتعنا بمزاياه حتى نالت الأمة العثمانية دستورها ونجد أن المرحوم اسماعيل باشا قال عن بلادنا انها قطعة من أوروبا ونجد أننا منحتنا مجلسا نيابيا من سنة ١٨٨١ فهل بعد مرور كل هذا الزمن يمكن أن يقال بأننا لانصالح للحكم النيابى

اتنا أيها السادة لونتظروا لانفسنا بصفتنا أمة عريقة في المجد نجد أن أمما كثيرة من أمم الغرب سبقتنا في الحكم النيابي ولا أظن أن في العالم انسانا يقول بأننا لانساوي رومانيا وبلغاريا والصرب واليونان وقت أنت منحوا الدستور وهذه اماره موناكو وعدد سكانها لا يزيد عن ١٦ ألف نسمة قد طالبت به أخيرا فهل لانكون على الأقل مساوين هؤلاء وهل يليق بمصر وهي عريقة في المدنية كما قدمنا أن تتأخر عن كثير من بلاد الشرق في نيل دستورها كالإبان والصين والعجم كلها أمم نالت الدستور

اتنا أيها السادة اذا نظرنا لانفسنا بصفتنا جزءا من الدولة العلية نجد أنفسنا متأخرين عن طرابلس الغرب والعراق واليمن والكرد ولا نظن أن هناك انسانا يقول بأننا لانساوي هذه الأمم

أيها السادة ان أضخم وأحسن الطرق لسياسة بلادنا في العصر الحاضر هي أن يسوى بين بني مصر وبين أبناء بلاد العالم وذلك لا يكون الا بتحتنا الدستور فليس المصري آخر من خلق حتى لا ينال دستوره الا بعد أن تناله كل الأمم وعلى ذلك أطلب ما طالما طلبته هيئاتنا النيابية الحالية وهو

أن يطلب من حكومة الجنتاب العالي اعداد مشروع قانون مجلس نيابي يمنع الأمة الحق في ادارة أمورها الداخلية وتدير شؤونها المحلية وأن يكون رأيه قطعيا في مشروعات القوانين واللوائح التي تطبق على الأهالي وفي تقرير الضرائب والرسوم بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير في نصوص المعاهدات الدولية والامتيازات الفصلية والدين العمومي وأحكام قانون لجنة التصفية ولا في كل ما يتعلق بالاوربيين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ولا في وركو الاستانة ولا في كل ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والاتفاقيات الجائرة لها

اقترح بطلب مجلس نيابي وتعديل طريقة الانتخاب

مقدم مني أنا ابراهيم الحارم العضو من مدينة رشيد الى هيئة الجمعية

لأنجد أمة ترتقي في المدنية الا اذا كانت تحكم نفسها بنفسها ولو انتظرتنا بلوغ
الأمة أعلى درجة في الكفاءة والنبوغ لاعطائها المجلس النيابي لكنا قد خالفنا
الأمم الدستورية لان كل الأمم الدستورية الآن نالت حق الحكم الذاتي
في حين أن حالتها المدنية وقتئذ كانت أقل بكثير من حالة مدينتنا الآن

وان من بين الأمة المصرية الآن كثيرين قادرين على نفع بلادهم بأرائهم ولكن
لا تسمح لهم طريقة الانتخاب أن تستفيد منهم بلادهم شيئاً
ومن البين أن شركة الأمة مع الحكومة في إدارة البلاد تعين الحكومة على
وظائفها وتخفف عنها المسؤولية

فلذلك أرفع صوفي بطلب المجلس النيابي وتعديل طريقة الانتخاب كما أني
أرجو من هيئة الجمعية الموافقة على ذلك

اقترح مقدم من حضرة عيسى بك توار عضو مجلس شورى القوانين عن
مديرية البحيرة هيئة الجمعية العمومية

حيث ان الأمة صارت في حاجة شديدة للنظر في شؤونها الداخلية فأطلب
أن يكون لها مجلس نيابي يشارك الحكومة في جميع أعمالها الداخلية من تشريع
ونحوه

اقترح من حضرة جاد بك مصطفى عضو الجمعية العمومية عن الدقهلية
معلوم ما عليه الأمة المصرية من الحزن والكآبة وارتباك الأعمال لعدم منحها
الدستور ولا يخفى ما ينجم عن ذلك من الانفعالات الداعية الى الهياج الذي ربما
يقضى على الاتحاد بالخروج عن الاستمكانة وتعدي حدود الواجب

والمتعين على الحكومة أن تعمل لتهدئة خواطر رعاياها وبذل الجهد في ارضائهم
باجابة المطالب الحقة لئلا يسود الوفاق بين الحاكم والمحكوم ولا أحق وأولى بالاجابة
من هذا الطلب العادل وأعني به الدستور الذي به نستقيم الأحوال ونحفظ
المصالح من تطاول يد الاغراض اليها ويعم العدل جميع الافراد

وللوصول الى هذه الغاية الشريفة كان الحتم على وعلى جميع أعضاء الجمعية العمومية أن نطلب من حكومتنا منحنا مجلسا نيابيا الذي أصبح لازما لنا وموافقا لآخلاقنا خصوصا في هذا العصر الذي قد عم الحكم النيابي فيه أمثالك الشرقية ونالته الدولة العلية صاحبة السيادة على مصر وليس أبناء هذه البلاد بأقل من النبي استعدادا ولا من الخجazy علما ان لم تكن قد سبقنا أمثال هؤلاء في الأخذ بعوامل المدنية ووسائل الرقي ومعرفة نظام الاجتماع . من ذا الذي يرى كل هذا ولا تحرك أحرانه وتمهيج عواطفه فاذا كانت الحكومة لم تتوفر لديها أسباب اعطاء الأمة هذا الحق الواجب مرة واحدة (كما هو جوابها في كل مرة) لا تريد ارهاقها بل نسعى معها في التوفيق بينها وبينها خصوصا في هذا الوقت اللازم فيه تخفيف الأعباء الثقيلة عن وزارائنا ليقوموا بمأمول الأمة التي أفافت من غشيتها وعرفت ما لها وللحكومة من الصفات والتقريب البعد بين الأمة والحكومة

أفترح على الهيئة بتقرير مطالبة الحكومة باعطائنا الدستور في القريب العاجل وفي ذلك من الدواء الوحيد لشفاء هذه النفوس وازالة ما علق بالانفهام من أن الحكومة تعمل ضد رغبات الأمة والضغط على حريتها وتقيدها بأغلال الرق والاستعباد هذا مالا ترضاه حكومة رشيدة تريد الخير بنفسها وبمن هم تحت سيطرتها افندم سعادة الرئيس - هذه الاقتراحات يناسبها اقتراح جديد قدمه حضرة ابراهيم افندى عبد العال فهل يضم لها ويتلى الآن حتى يكون الرأي عن الكل موافقة عمومية

تلى الاقتراح المذكور وهذه صورته

اقتراح مرفوع لهيئة الجمعية العمومية من حضرة ابراهيم افندى عبد العال
عضو الجمعية عن مديرية الفيوم

بدىي أن الأمة المصرية حينما نالت الدستور النيابي سنة ١٨٨١ كانت جديدة به بل كانت أعظم جدارة وأهلية للحكم الدستوري من كثير من الأمم التي نالت هذا الحق الطبيعي قبل ذلك العهد والتي نالته بعده أيضا

ذلك لأن هذه الأمة الأصلية المجد أشد أم المشرق قبولاً للمدنية والعرفان بل هي الأمة التي امتازت بأنّها كانت مهبطاً لثلاث مدنيات تعاقبت عليها وهي المدنية الفرعونية والمدنية الإسلامية ومدنية الغرب . وقد أخذت من المدنية الغربية قسطاً عظيماً فكانت جذيرة أن تنال نظاماً حكومياً غربياً هذا فضلاً عن امتيازها القديم بكونها دستورية بطبيعة دينها الذي جعل الشورى أصلاً في الحكومة الإسلامية فهي من هذه الجهة راسخة العرق في الدستور منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً

ولقد عرفت الدولة العلية مكانتهم من التقدم والرقى فجعلت البلاد المصرية منذ أكثر من قرن ولاية ممتازة عن ولاياتها الكثيرة وجعلت نظام حكومتها ملائماً لهم وقد بقيت البلاد المصرية على هذه الحال عهد محمد علي باشا الكبير ومن خلفه من الولاة إلى عهد استعصيل وقد اشتدت في عهده مخالطة المصريين للأوربيين وأخذوا عنهم فنون مدنياتهم بهذه المخالطة وبأسباب أخرى كالبعثات العلمية والتعامل وما شأ كل فزادتهم الدولة بسطة في الامتيازات يتقدمون بها رويداً رويداً في طريق الحكم النيابي إلى أن نالوا الدستور في سنة ١٨٨١

كل ذلك بديهي وبديهي أيضاً أن هذه الأمة التي نحن نوابها تلح كل الاحاح في طلب الدستور النيابي تلح في طلب هذا الحق الطبيعي بقدر ما هي مقتنعة بأنه النظام الوحيد المعقول وبقدر شعورها الشديد بالحاجة إليه ليدل ما هي عليه اليوم من الاضطراب والفوضى نظاماً ومن العوج والنقص استقامة وتماماً تلح في طلبه لانه حقها قبل كل شيء وهي لا تنصير على حرمانها منه أكثر ولا أجل مما صبرت ولانه سبيل الوفاق بينها وبين الحكومة ولانه لا يلبق أن تكون مصر محرومة من الدستور النيابي في هذا العصر الذي نالته فيه أمم أقل من أمتنا أصالة وتعداداً وكفاءة واستعداداً وأنه لمن المحزن أن تتمتع مثل البصرة وطرابلس والنجاز واليمن وباقي ولايات الدولة العلية بما حوت منه مصر العريقة في المجد والدستور

ان الأمة المصرية عن بكرة أبيها تلح في طلب الدستور النيابي وإن التآخر عن انالتها هذا الحق بعد أن نالته جميع الأمم الشرقية مما يبيح عواطفها ويوسع الحموة

الفارقة بينها وبين الحكومة التي من أول واجباتها العمل على تهدئة النفوس وقد أفلقت من غشيتها وعرفت بحمد الله مالها وما عليها ذلك الطلب العادل هو مالا تنفك الجمعية العمومية عن طلبه منذ سنوات خصوصا في العام الماضي وهو أيضا الطلب الذي أرى من واجباتي الآن أن أكرره بالحاج مقترحا على الهيئة الموقرة أن تقر على أن تطلب من سمو الحجاب العالي وهيئة حكومته الفخيمة منح الأمة مجلسا نيابيا كافلا لصيانة مصالحها يكون له كل الحقوق التي طلبتها الجمعية مرارا وهي واضحة في محاضر العام الماضي وأن مانئوسه في حكومتنا الحاضرة من الميل لاكتساب رضا الأمة على ما صرح به رجالها العظام لما يجعلنا آمليين أن تجعل نسيب طلي هذا القبول العاجل

سعادة الرئيس - ساندخل في المناقشة في موضوع هذه الاقتراحات فأطلب من حضرات الأعضاء أن يسدوا ما يريدون ولكنني أطلب منهم أن لا يقطع أحدهم كلام أخيه وأن لا يقوم للتكلم في الوقت الواحد اثنان وثلاثة وأربعة

سعادة حسن مذكور باشا - أضم صوتي إلى اخواني الذين طلبوا المجلس النيابي لأنه بخلاف المجلس النيابي لا يمكن للأمة مراقبة الحكومة ولا تنظم الأعمال

سعادة الرئيس - أولم تروا الفرق بين التعبير بكلمة الاشتراك وبين المجلس النيابي

سعادة حسن مذكور باشا - المجلس النيابي أعم ويشمل كل شيء

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - لم نسمع طلب سعادة حسن مذكور باشا

سعادة الرئيس - بين للهيئة معنى طلب سعادة حسن مذكور باشا

سعادة اسماعيل أباطه باشا - أريد أن أقسم الموضوع الذي أمامنا إلى قسمين طلب وثأيب

فالطلب بحسب ما تلى هو مشاركة الأمة بمجلس نيابي . دستور . كلها كلمات تدور حول معنى واحد وهو ما يؤمله أفراد الأمة من كل الطبقات من صغيرها إلى كبيرها

هذا الطلب استغل فيه مجلس شورى القوانين وبمحتة طويلا واختار ان يطلب من الحكومة منح الأمة حق الاشتراك مع الحكومة في أعمالها الداخلية وصورة هذا الطلب هاهي موجودة

قد رفع المجلس هذا الطلب الى الحكومة في شهر ديسمبر سنة ١٩٠٨ والجمعية العمومية أبدته في الانعقاد الماضي أى في شهر فبراير سنة ١٩٠٩ وان كان في دور الانعقاد المذكور أجابت عليه الحكومة لكن هذا لم يمتنع المجلس من إعادة الطلب ففي شهر يونيو سنة ١٩٠٩ عاد اليه وكرره مرة أخرى وأضاف اليه عبارة تختص بتوسيع تشكيل المجلس وتعديل قانون الانتخاب وإبلاغ أعضائه الى ستين وهذا الطلب الأخير لم يخاطب عليه الى الآن . وعلى ما أظن أنه هو الطلب الذى يرمى اليه كل واحد من اخواننا

انى أقترح على اخوانى أن يكون طلبنا هو ما طلبه المجلس في ديسمبر سنة ١٩٠٨ وأقرته الجمعية العمومية في فبراير سنة ١٩٠٩ وأعاد المجلس طلبه في يونيو سنة ١٩٠٩ وإذا سمحوا بأمر شطونة الرئيس بتلاوة نفس الصيغة السابقة

سعادة الرئيس - هل يوجد من يعارض في تلاوة صورة هذا الطلب السابق موافقة عمومية على تلاوتها

تليت تقلا عن محضر جلسة ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٩ وهذا نصها

أن يطلب من حكومة الجناح العالى اعداد مشروع قانون يمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة في ادارة أمورها الداخلية وتدير شؤونها المحلية وأن يكون رأيها تقريريا في مشروعات القوانين والنوامح التى تطبق على الأهالى وفي تقرير الضرائب والرسوم بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص المعاهدات الدولية والامتيازات انفصلية والدين العمومى وأحكام قانون لجنة التصفية ولا على كل ما يتعلق بالاوروبابوين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ولا على ويكوالاستانة ولا على كل ما للربطات به الحكومة من التعهدات والاتفاقيات مشفوعا بهذا القانون بمشروع قانون آخر بتعديل نظام الانتخاب

وابلاغ عدد أعضاء المجلس الى عدد تتحقق فيه النيابة عن الأمة بمعنى أكل من الحالة الراهنة بحيث يكون عدد أعضاء المجلس ستين عضوا على حسب البيان الآتى وبعد اعداد هذين المشروعين يبعث بهما الى مجلس شورى القوانين لبدء رأيه فيهما وهذا وهذا عملا بالمادتين ١٨ و ١٩ من القانون النظامى

١٥ تنتدبهم الحكومة والباقيون تنتخبهم المديريات والمحافظات كما يأتى

عدد

٣ مصر المحروسة	٤ الغربية منهم واحد عن مدينة طعطا	٢ الفيوم
٢ الاسكندرية	٣ الدقهلية منهم واحد عن المنصورة	٢ بنى سويف
١ بور سعيد	٣ أسيوط منهم واحد عن أسيوط	٢ المنيا
١ السويس	٣ المنوفية	٢ قنا
١ الاسماعيلية	٣ الشرقية	٢ جرجا
١ دمياط	٣ البحيرة	٢ أسوان
١ العريش	٢ القليوبية	
	٢ البحيرة	

فأعرض هذا على الهيئة لتقرر فيه ما تراه

سعادة الرئيس - ماقولكم فى ذلك

حضرة عبد اللطيف بك الصوفانى - جلّ أماننا أن نتوفق لنوال هذا الغرض فان الشعور نحوه عام فقط التوفيق بين آخر الطلب وأوله يجب أن يحصل . ففى أول الطلب اشترائك الأمة وفى آخره شئ يدل على طلب مجلس فأريد من اخوانى التوفيق بين الأول والآخر

إذا تخاشينا أن نسميه مجلسا نيابيا فماذا نسميه . الاختلاف لفظى والغرض هو أن نتوفق الى مطالب لا يظهر فيه الطروب من الكلمة الحقيقية نريد مجلسا ما اسمه لم نخشى أن نسميه مجلسا نيابيا ألم يكف ما أجبنا به فى العام الماضى عن المشاركة

طلب المشاركة برأى قطعى هو طلب توحيد بين عمليتين مختلفتين
الحكومة سلطة تنفيذية والسلطة الأخرى هي الهيئة النيابية التشريعية التى
تراقب الحكومة وتبصر عليها

وفضلا عن ذلك فإن طلب المشاركة يدعو للتشاؤم لأن طلب المشاركة الأول
قد أجيب عنه بجواب غير مفيد إذ قيل بأن النظر يحضرون جلسات مجلس الشورى
لذلك أطلب من الأخوانى أن نصرح بطلبنا الحقيقى فإن وجدت أسباب
تمنع من الصراحة فليكن بعض الصراحة بأن نوفق بين أول الطلب وآخره

أما إذا كان الطلب الأول حصل فيه خطأ للتسرع فهذا لا يكون فى غيره
سعادة مصطفى خليل باشا - أرى أن يكون الطلب صريحا بطلب مجلس
نيابى لأنه أعم وفيه مساواة للأمم

حضرة الشيخ أحمد محسن - أوافق على الاقتراح الذى تليت علينا صورته
فقط أرى أن تزد به جملة «الجائزة لها قانونا» بعد عبارة «ما ارتبطت به الحكومة
من التعهدات والاتفاقيات»

سعادة اسماعيل أباطه باشا - هذه الجملة لم تغب عن خاطرنا حين المناقشة
فى الطلب الأول ولا أرى مانعا من زيادتها فإذا أضيفت الآن لا بأس

سعادة الرئيس - هذه الزيادة لازوم لما فلا تؤثر على اتفاقيات حصلت وانتهت
سعادة اسماعيل أباطه باشا - الغرض بها الاتفاقيات التى للحكومة فيها حق
حضرة الشيخ عبد الرحيم - مع الموافقة تؤخذ الآراء

سعادة اسماعيل أباطه باشا - كل منا يخشى ويفتخر أن نكون مثل كافة الأمم
وأكثر منها أن تيسر ولكن لا يصح أن الانسان يطلب ثوبا أطول منه يعنى إذا
طلبنا مجلسا نيابيا يكون طلبنا أن المجلس يكون له كل شئ نافذا على الوطنيين
والأجانب وهذا الطلب ربما كان معرقلا لمساعى من يريد أن ينيلنا شيئا من
مشاركتنا للحكومة فى أمورنا الداخلية برأى قطعى ينبغ لنا أن يكون رأينا قطعيا
فى قوانيننا واستعمال أموالنا

وهذه هي الخطوة الأولى ثم نطالب في خطوة أخرى ما يريد الخوانا ذلك ما قصده المجلس عند ما قدم طلبه الأول وهذه فكرته التي راعاها بهذه الهيئة سموها مجلسا نيابيا أو دستوريا كما يوافق حضراتكم

حضرة عبد الحميد عمار بك - يقول سعادة اسماعيل أباطه باشا الشترالامة وحضرة عبد اللطيف بك الصوفاني يسميه مجلسا نيابيا ولم يعارض في مضمون طلب سعادة اسماعيل باشا فأظن أن لاختلاف مطلقا

حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك - لاختلاف من جهة المطالب والمقاصد فقط الأمر الذي يحار المفسر فيه كلمة المشاركة

قلنا ان الحكومة في كل هيئة نيابية أو شبه نيابية هي هيئة تنفيذية والسلطة النيابية هي الهيئة التشريعية فالجمع بينهما هو جمع بين تقييدين

الغرض هو وجود سلطتين مستقلتين تشرف احدهما على الأخرى وهذا ما يسمى بالحكم الدستوري

اننا لم نطلق الطلب ولم نقل بل قلنا مجلسا نيابيا مقيدا بالتقيود التي ذكرناها وهذه الجمعية بالنسبة لشكلها ياتي أن تسمى مجلسا نيابيا

نرجع الى مسألة المشاركة فنقول انها لم تتوفق مع آخر الطلب ومن جهة أخرى فاننا لم نختلف في تحديد مركزنا كلنا يدري حقيقة مركزنا والمصالح الأوروبية ولا مهرب لأحد منا من هذه الحقوق حتى يحكم الله

اننا لا نتعرض الى الحقوق الدولية ولا لغربها من الحقوق التفصيلية حتى يقال اننا نطالب أكثر مما نستحق ولكننا يجب أن نطلب بصراحة ووضوح

كلنا نطلب مجلسا نيابيا ينظر في المسائل الداخلية ويكون رأيه قطعيا فالشيء الوحيد الذي أعترض عليه هو تسمية هذه الهيئة مشاركة

سعادة اسماعيل أباطه باشا - قد اتفقا ، أنا أفسر عبارة المشاركة لحضرة عبد اللطيف بك الحكومة هيئة تنفيذية نضع المشاريع وتعرضها على مجلس

شورى القوانين ورأيه فيها شورى فنريد أن الحكومة نفسها هي التي تضع مشاريع القوانين وتعرضها على المجلس ونطلب أن يكون رأيه فيها قطعيا هذا هو معنى الاشتراك أى أن هيئة الحكومة تضع القوانين وتحضرها والمجلس يقرر فيها ما يراه برأى قطعى فقولوا مجلسا نيابيا أو غيره كما تريدون غير أن كلمة مجلس نيابى لها معنى معروف عند من نطلب منهم طلباتنا

أما نحن نطلب اختصاصا للأمة يعطى للمجلس الذى سيكون وسموه كما تشاءون فيجب أن نطلب شيئا محدودا معروفا لأجل أن الذى يسعى فيه يعرف حدوده وسعيه
 حضرة السيد حسين القصبي - نطلب مجلسا نيابيا

سماعة اسماعيل أباطه باشا - نريد أن الذى نطلبه يكون مفهوما

حضرة عبد اللطيف الصوفانى بك - ما الغرض بالتفادى من هذه التسمية هل هي موجهة الى قوم لا يفهمونها

هل كل الذى يمع هو هذه التسمية هل الذين نهوب منهم أقل منا معرفة
 لنا لا تفادى من الاسماء لأجل قوال الطلب

نحن نطلب الطلب بصفة حق لا ننظر الى العطاء ان كان كثيرا أو قليلا .
 وننظر الظروف فلا ننسى المطالبة أعطى لنا هذا الحق الآن أو بعد ولا تخرج عن ذلك حتى تأخذ هذا الحق

الصراحة خير من كل شئ - أريد أن أقول ان الحكومة والهيئة النيابية شيئان لا يصح اشتراكهما فى عمل واحد

ولا زلت أقول انى متشائم من كلمة المشاركة

حضرة عبد الحميد عمار بك - نحن لانضع وقتنا فى التسمية عبارة اشتراك الأمة مع الحكومة مقبولة أو غير مقبولة وبعد ذلك يسمونه كما يريدون

حضرة السيد أحمد محسن - أرى تسميته مجلس الأمة

سماعة الرئيس - وهل أحد يريد التكلم أيضا

حضرة حسين عابدين بك - أوافق على تقديم الطلب الى الحكومة بالمعنى الذى تلى مع اضافة « بحلة الجائزة لها قانونا »

سعادة اسماعيل أباطه باشا - قلنا مجلس تكون اختصاصاته محدودة وآخرون يقولون مجلس نيابى . نحن طلبنا ما طلبناه وحدوده واضحة صريحة فنطلب من اخواننا الذين يطلبون المجلس النيابى أن يبينوا لنا حدوده

سعادة مصطفى خليل باشا - تسميته بمجلس نيابى أعم

والحكومة تقدم مشروعا يحتوى على اختصاصه فى الامور الداخلية ماعدا الامور الخارجية والدولية فلا تدخل فيها وماءنا ذلك يكون المجلس صاحب الرأى القطعى فيه ولا يقال مجلس اشترك وكل المجالس التى فى كل الامم اسمها مجلس نيابى

حضرة عبد اللطيف الصوفانى بك - أرد على سعادة اسماعيل أباطه باشا تحديد المجلس النيابى بان هذا الطلب جاء فى وقت ضيق ان كان الغرض بيان الاختصاص أعنى وضع مشروع فهذا لا يطلب فى جلسة مثل هذه
أما اذا كان بوجه الاجمال فانى لم أختلف فى أن المطلوب هو أن المجلس يكون له رأى قطعى فى الامور المصرية الداخلية

انى لم أفهم معنى المشاركة ولست وحدى بل أنا وكثير من اخوانى وما معنى ضم سلطتين مختلفتين هما الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية فهذا هو الذى أنكمم فيه .

واذا كان الغرض التهادى من كلمة مجلس نيابى مادام المطلوب هو مجلس بمعناه ومدلوله فقد سمعنا الجواب على المشاركة وهى حضور النظار

حضرة حسين عابدين بك - نطلب من الحكومة اعطاءنا حق المشاركة ولما نحصل على ذلك عندنا تسميه

سعادة على شعراوى باشا - يظهر أن الجميع متفقون على الطلب فقط بخلاف فى التسمية

سعادة اسماعيل أباطه باشا - فهمت من كلام سعادة مصطفى خليل باشا أنه موافق على الحدود الميينة في طلب المشاركة فإذا كان هذا هو المطلوب فليسموه مجلسا نيابيا إذا أرادوا .

اننى أقترح على الحكومة منح الأمانة لمجلسا له هذه الاختصاصات والحدود الميينة في الطلبات السابقة لنا الآن مجلس يسمى مجلس شورى القوانين بدل ما به ٣٠ يكونون ٦٠ ورأيه شورى يكون قطعا وبعد ذلك سموه كما تريدون

حضرة محمد بك الشناوى - اننا متفقون على طلب سعادة اسماعيل أباطه باشا

حضرة محمد فتح الله بركات بك - ظاهر أن هناك اتفاقا على طلب سعادة اسماعيل أباطه باشا

ولكننى ألاحظ على توزيع الاعداد على المديرية بأن الأولى أن يكون التوزيع بحسب نتيجة العدد .

سعادة اسماعيل أباطه باشا - الأولى الكلام في ذلك عند ما يرد المشروع سعادة الرئيس - حينئذ الهيئة موافقة على طلب مشروع قانون يجعل هيئة مجلس شورى القوانين هيئة تنظر في الاختصاصات الميينة في الطلب الذى تلى بعلاوة الهيئة التى أضافها حضرة الشيخ أحمد محسن .

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - الذى فهمته أن مجلس شورى القوانين يكون له رأى قطعى

سعادة الرئيس - بمعنى أن مجلس شورى القوانين يبقى ويكون له الاختصاصات الميينة في الطلب

حضرة عبد اللطيف الصوفانى بك - رأى أن يكون الطلب مجلسا يكون له الاختصاصات المذكورة

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - ان سعادة اسماعيل أباطه باشا يطلب توسيع اختصاص مجلس شورى القوانين وأن يكون رأيه قطعا مع تكثير العدد

سعادة اسماعيل أباطه باشا - نطلب مجلسا نائباً عن الأمة يكون له حق الاشتراك الفعلي مع الحكومة برأى قطعي في الأمور التي تطبق على الأهالي وأن لا يكون له تأثير على نصوص المعاهدات والاتفاقات الخاتمة لها قانوناً

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - وهل الميزانية تدخل في ذلك

سعادة اسماعيل أباطه باشا - قلنا شؤوننا الداخلية فهي داخلة فيها

سعادة علي شعراوي باشا - الذي يطلبه سعادة اسماعيل أباطه باشا هو ذات الذي قرره المجلس في يونيو سنة ١٩٠٩ وأظن أن كل الخوالتا يؤيدون هذا الطلب

حضرة ابراهيم أفندي عبدالعال - طلب الصيف الماضي لم تظهر له نتيجة الى الآن ويظهر أن كلمة مجلس نيابي هي التي تخيفنا

سعادة علي شعراوي باشا - ألم نكن متفقين على الاختصاص

سعادة الرئيس - الظاهر أن الاختصاص متفق عليه ولتتل عبارة الطلب ثانية

تليت

حضرة حسين عابدين بك - أوافق على طلب مجلس بغير قيد .

حضرة محمد فتح الله بركات بك - طلبت أن يكون تخصيص العدد لكل مدينة ولكل مديرية على حسب التعداد ولهذا أرى أن نحذف عبارة التوزيع من هذا الطلب .

سعادة مصطفى خليل باشا - أرى أن يكون لكل مركز واحد

حضرة عيسى نوار بك - وأنا أطلب النص في الطلب على المسائل المالية لأن كل الأمور متعلقة بالمالية .

حضرة ابراهيم أفندي عبدالعال - لا لزوم لهذا النص

حضرة محمد صادق أباطه بك - وأنا أعترض على ذكرها في الطلب

سعادة أمين الشمسي باشا - وأنا أيضاً

تقرر بإجماع الآراء الموافقة على أن يكون الطاب على الصورة الآتية أما
حضرات النظار فقد أمسكوا عن إعطاء رأيهم .
وهذه هي الصورة .

« أن يطلب من حكومة الجتاب العالي اعداد مشروع قانون بإيجاد مجلس يتوب
عن الأمة له رأى قطعى فى إدارة أمور البلاد الداخلية من ادارية ومالية وغيرها
وتدبير شؤونها المحلية وأن يكون رأيه تفريرا فى مشروعات القوانين واللوائح
التي تطبق على الأهالى وفى تقرير الضرائب والرسوم بحيث لا يكون لهذا القانون
تأثير على نصوص المعاهدات الدولية والامتيازات القنصلية والدين العمومى
وأحكام قانون لجنة التصفية ولا على كل ما يتعلق بالأورو باويين من المصالح
والحقوق الواجبة الاحترام ولا على ويكو الاستانة ولا على كل ما ارتبطت به
الحكومة من التعهدات والاتفاقيات الخائفة لها قانونا مشفوعا هذا القانون بمشروع
قانون آخر بتعديل نظام الانتخاب وإبلاغ عدد أعضاء المجلس الى عدد تحقق
فيه النيابة عن الأمة بمعنى أكل من الحالة الراهنة »

سعادة الرئيس - لبطل اقتراحا حضرتى أمين بك العارف ومحمد بك تمام
جبارى فى موضوع طلبها تعديل طريقة انتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين
تليها وهاتان صورتاهما

اقتراح لجنة الجمعية العمومية من حضرة أمين بك العارف عضو الجمعية
عن مديرية جرجا

أقترح أن يكون انتخاب عضو مجلس شورى القوانين برأى مندوبى بلاد
المديرية وألا يكون انتخابه قاصرا على أعضاء مجلس المديرية ومن بينهم بل
يجوز انتخابه من ضمن أعضاء مجلس المديرية أو من خارجه متى كانت متوفرة
فيه الشروط ويجوز أغلبية آراء مندوبى بلاد المديرية فأطلب تعديل المادة
المتعلقة بذلك ما

أقترح من حضرة محمد تمام جبارير بك عضو مجلس شورى القوانين

عن مديرية جرجا

أن عضو مجلس الشورى ينتخب بمعرفة مجلس المديرية ونظرا إلى أن دائرة الانتخاب على هذه الصورة ضيقة جدا بحيث أن عضو مجلس المديرية قد يأتي إلى مجلس الشورى بصوته هو وصوت واحد أو اثنين من زملائه ونظرا إلى أن انتخاباً كهذا لا يحقق النيابة بمعناها الواسع خلافاً للانتخاب الذي يقع من مندوبي الانتخاب كأعضاء الجمعية العمومية

فبناء على ذلك

أقترح على الجمعية العمومية أن تطلب من الحكومة تعديل المادة (٣٩) من قانون الانتخاب لأجل أن يجعل نصها كنص المادة (٤١) الخاصة بانتخاب الجمعية العمومية ما

سعادة اسماعيل أباطه باشا - يظهر أن هذا الطلب متفق عليه من الجميع

حضرة حسين عابدين بك - أضف صوتي لصوت سعادة أباطه باشا

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - الآن قررنا طلب مجلس نيابي والآن نطلب شيئاً يتعلق بمجلس الشورى فهذان الطلبان متناقضان

سعادة اسماعيل أباطه باشا - هذا الطلب يتعلق بالمدة التي تكون قبل اجابة طلب المجلس النيابي

سعادة الرئيس - هل حضراتكم موافقون

حضرة عيسى نوار بك - أنا أرى إبقاء الحالة على ما هي عليه

سعادة الرئيس - هل أحد من حضراتكم منضم إلى حضرة عيسى بك

بأغلبية الآراء تقرر قبول الاقتراحين وإحالتها على الحكومة

سعادة الرئيس - ليتم اقتراح حضرة محمد فتح الله بك بركات الخاص
بطلب إصدار قانون لشروط توجيه الأسئلة للنظار من أعضاء مجلس شورى
القوانين

تلى وهذه عبارته

أقترح مقدم من حضرة محمد فتح الله بك بركات عضو الجمعية العمومية
عن مديرية الغربية

في شهر نوفمبر من السنة الماضية أرسلت الحكومة الى المجلس جوابا أعطته
فيه حق الاستفهام من حضرات النظار لكن بقيود وحيث أن القانون النظامي
يقضي بأن كل شيء يزداد على اختصاصات المجلس يلزم أن يكون بأمر عال لذلك
فرد المجلس بإجماع الآراء أن يطلب من الحكومة تقديم مشروع قانون يمنع المجلس
حق سؤال النظار وإلى الآن لم يرد هذا المشروع الى المجلس فأطلب من الجمعية
تأييد هذا الطلب

سعادة اسماعيل أباطه باشا - أرى أن يضاف على هذا الاقتراح ما يتضمن
توجيه الأسئلة للنظار من أعضاء الجمعية العمومية أيضا

حضرة السيد حسين القصبي - أوافق على ذلك

حضرة محمد فتح الله بك بركات - أقترح أن يكون هذا الطلب قائما بذاته
لأن الحكومة منحت ذلك الحق للمجلس

سعادة اسماعيل أباطه باشا - الحكومة لم تمنحه للمجلس الآن لأن المانع
لا يكون الا بقانون والقانون لم يصدر بعد

حضرة محمد فتح الله بك بركات بك - الحكومة منحت ذلك بمكتاب والمجلس قبله
بأغلبية الآراء ولهذا لا يريد أن توقف طلبين على بعضهما فليبق اقتراحى قائما بذاته
ولا بأس من أن سعادة أباطه باشا يقدم اقتراحا مثله خاصا بالجمعية

سعادة الرئيس - إذا يريد حضرة محمد فتح الله بك أن يكون طلبه قاصرا
على المجلس

حضرة محمد فتح الله بك بركات - اى نعم لما فى ذلك من الفائدة لان الحكومة منحت المجلس هذا الحق ولم يبق الا تغيير الشكل ولذا لا أريد أن أخلط هذا الطلب بغيره وأرى أن طلب ذلك للجمعية فى محله غير أنى أرى أوفقية أن يكون طلباً قائماً بذاته

حضرة عبد اللطيف بك الصوفانى - نحن نريد أن تكون لنا الهيمنة على كل شئ لا أطلب سؤال النظائر لانتنا لما تأخذ المجلس النيابى تكون لنا كل القوة فليحفظ كرامة الجمعية لا أطلب لها ذلك ولا يصح لها أن تطلبه الآن

حضرة السيد حسين القصبي - الجمعية محرومة من هذا الحق فلم لا تطلبه لها
حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - لا لزوم لهذا الطلب لان حضرات النظائر هم أعضاء معنا فى الجمعية

حضرة محمد صادق بك أباطه - اذا قبلنا نظرية حضرة صوفانى بك يجب ان لا نطلب شيئاً لأنها كلها دون المجلس النيابى الذى طلبناه الآن
حضرة الشيخ احمد محسن - كنت أود أن أقول ذلك

حضرة عبد اللطيف بك الصوفانى - القول بأنه لا يصح أن لا نطلب مطالب أخرى قول وجيه ولكن كل شئ يؤخذ من الأشياء الاصلاحية هو حجة لنا على أنه يوجد فراغ عظيم ومصالح معطلة

اما مسألة سؤال النظائر فهذا شئ يأتى كله اذا تم لنا الأمر ولنا المجلس النيابى نريد أن يجاب طلبنا اليوم أو ياكرا فكيف نطلب للجمعية حقوقاً لا تملكها الا عند اجتماعها بعد سنتين

نحن نود نوالنا المجلس النيابى اليوم أو فى الغد فهل نطلب للجمعية جراً من هذا الحق

أما الطلبات الأخرى فهى شكوى من الأحوال الادارية ومن غيرها بل هى احتجاج من الأمة

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - مجلس الشورى ليس فيه النظائر
أعضاء أما في الجمعية العمومية فهم أعضاء بها

حضرة محمد صادق بك أباطه - يقول حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني
ان الجمعية تتعقد بعد سنتين مع أن القانون النظامي لم يقبدها بذلك فيصح
أن تتعقد باكرا

إذا منح لنا حق سؤال النظائر يمكننا أن نتكلم معهم ويحييونا فنستفيد منهم
البيانات التي تلزم لنا

كل الطلبات لا تجاب لأنها تكلف مالا ولكن توجيه السؤال الى النظائر
لا يحتاج الى مال

فأما أننا نقتصر على طلب المجلس النيابي أو أننا نطلب كل الاقتراحات بما
فيها هذا الطلب

سعادة الرئيس - حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش أورد عبارة الظاهر
أن حضراتكم جميعا لم تسمعوها يقول حضرته ان حضرات النظائر في الجمعية
لهم شكل آخر غير شكلهم في مجلس الشورى بمعنى أنهم أعضاء في الجمعية ولهم
فيها رأى محدود فإذا أريد السؤال من الحكومة عن شيء وجه الى حضراتهم
بضمير الغائب لأن يقال أسأل سعادة فلان عن كذا أهمل التفهم لهذه النقطة
وهل ترون أن يكون الطلب قاصرا على اقتراح حضرة فتح الله بك بركات بالنسبة
لمجلس شورى القوانين

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - أوافق على أن يكون الطلب قاصرا
على اقتراح حضرة فتح الله بك بركات بك

حضرة محمد صادق أباطه بك - أننا نطلب هذا الطلب للجمعية ليكون لنا
الحق في السؤال والمناقشة عند ما تاتي لنا ردود الحكومة
سعادة ناظر الحقاينة - ليس لكم حق المناقشة

حضرة محمد صادق أباظه بك - لنا حق الاستفهام
 سعادة ناظر الحقانية - ولا هذا أيضا الا كما يسأل أحدكم زميله
 سعادة مصطفى خليل باشا - كلام حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش
 وجيه وأرى أن طلب سؤال النظار لا يجوز لأنهم أعضاء في الجمعية
 سعادة الرئيس - وما الذي تراه الهيئة
 حضرة محمد فتح الله بركات بك - يظهر لي أن اخواني موافقون على تبليغ
 اقتراحى بالاجماع
 تقرر بأغلبية الآراء تبليغ اقتراح حضرة محمد فتح الله بركات بك الى
 الحكومة
 سعادة الرئيس - من الاقتراحات التي تحت النظر اقتراحان لحضرتي عثمان
 مراد بك ومصطفى خليل باشا برغبتها انشاء نظارة للزراعة
 وقد سمع حضراتكم اليوم جواب الحكومة عن اقتراح الجمعية العمومية في العام
 الماضي عن مثل هذا الطلب
 فهل يوافق الاكتفاء بذلك أو ترون تلاوة هذين الاقتراحين وإن شئتم تلوا
 عليكم جواب الحكومة مرة أخرى
 طلبت الهيئة تلاوة الاقتراحين فتلى وهاتان صورتاهما
 اقتراح من حضرة عثمان بك مراد عضو الجمعية العمومية عن مديرية
 القليوبية
 رأينا من الحكومة عناية بمطالب الجمعية العمومية كلما كانت ترمى الى ترقية
 شؤون البلاد وتوفير أسباب الثروة والرفاهية فيها
 ورأينا منها اهتماما خصوصا بمسائل الزراعة والري والبراهين كثيرة على ذلك
 أكتفى الآن بالإشارة الى جوابها السديد الذي ردت به على اقتراح الجمعية

العمومية في العام الماضي بخصوص البنك الزراعى فلقد أصابت نظارة المالية
اذ قالت انها تفضل الاهتمام بشؤون الزراعة وترقية أحوالها عن الدخول في باب
التجارب مع البنوك وأمثالها من الشركات الخصوصية

فتجن نشكرها على هذه الفكرة وتسجل عليها هذا الجواب ونقول لها ان الأساس
الأول للعناية بالزراعة وشؤونها انما هو تأسيس نظارة للزراعة قائمة بنفسها فصر
بلد زراعى محض ومن الغريب أن تكون فيه نظارة للبحرية يشير اليها الأمر العالى
القاضى بتشكيل وزارة جديدة مع أنها قد أصبحت مجردة عن السفن والأساطيل
وليس للحكومة راية تحقق في البحرين ولا في النيل . أليس من العجائب أن تكون
فيها نظارة بحرية بالاسم وتكون شؤون الزراعة عالة على أكثاف نظارة الداخلية
والأشغال والمالية - وهل يصح مع التقدم المادى العظيم الذى رأته مصر في هذه
السنين أن يكون الزارع مضطرا للالتجاء نارة الى مصلحة المساحة وأخرى الى الجمعية
الزراعية لمعرفة ما بهمه وللوصول على المعلومات التى تعود عليه بالفوائد الجمة . لاشك
أنه قد جاء الوقت الذى يتحتم فيه على الحكومة أن تستبدل نظارة البحرية التى
لا وجود لها باسم نظارة الزراعة التى تغيد النظر فائدة حقيقية بدلا من هذا التشتت
الموجود الآن بين المصالح المختلفة فيما يتعلق بأهم موارد القطر الحيوية بل الوسيلة
الوحيدة للثروة العمومية

لذلك أرجو الجمعية العمومية أن توجه نظر الحكومة الى انشاء نظارة زراعية
فان الظروف الحالية تساعد على تحقيق هذه الأمنية بل توجب على الحكومة أن
تجود على البلاد بهذه المائدة الخالدة

اقترح سعادة مصطفى باشا خليل عضو الجمعية عن الشرقية

انشاء نظارة للزراعة

هذا ونحتم رغباتنا بما اتفقت عليه الأمة بجماء وطال نداء الصحف فيه وكرر
التماسه غيرى في هذا المقام من انشاء نظارة للزراعة فان فائدة هذا المشروع تكاد
تلمس بالأيدي لأن البلاد زراعية ولا حياة لها الا بالزراعة

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - بلادنا زراعية وهي في حاجة الى أن يكون لها نظارة زراعة فأرى مخابرة الحكومة بهذا الطلب

سعادة اسماعيل أباطه باشا - جواب الحكومة هو عن اقتراح العام الماضي وللجمعية الحق في أن تكرر طلباتها التي لم تنفذ

وهذا الاقتراح من أهم ما يطلب لاننا نجد صعوبات شديدة في تشييد الأمور الزراعية في جملة نظارات وكفانا مآرئنا في العام الماضي من اضرار الدودة فلو كان عندنا نظارة زراعة لأنت بأكبر الفوائد

بناء على ذلك أطلب مخابرة الحكومة بهذا الاقتراح

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ ذلك الى الحكومة

وتقرر أن الجلسة الآتية تكون في يوم السبت ٢٦ مارس الجاري الساعة ٤ بعد الظهر ثم ان حضرة صاحب السعادة الرئيس أعلن انتهاء الجلسة والساعة ٦ والدقيقة ٤٠ بعد الظهر

على هذا المحضر بجلسة الجمعية العمومية المنعقدة في يوم السبت ٢٦ مارس سنة ١٩١٠ فصدق عليه

(٧)

محضر جلسة الجمعية العمومية المنعقدة علنا في يوم السبت
٢٦ مارس سنة ١٩١٠ (١٥ ربيع الأول سنة ١٣٢٨)

فتحت الجلسة في الساعة ٤ والدقيقة ٣٠ بعد الظهر تحت رئاسة حضرة
صاحب السعادة محمود فهمي باشا رئيس الجمعية العمومية وحضور ٥٦ من
حضرات أعضائها

تلى ماورد بالاعتذار عن هذه الجلسة وهو من جناب الانبا يؤنس ومن كل
من سعادة طلبة سعودى باشا وأحمد عفيفى باشا وموسى غالب باشا ومصطفى
خليل باشا ومن حضرات مرفس سمكة بك وإبراهيم أفندى عبد العسال ومحمود
بك الاترى وعلى أفندى اسماعيل ومحمد بك مذكور وإبراهيم أفندى سيد احمد
ومحمد بك السباعى المصرى وعبد المجيد بك سلطان ومحيى الدين بك فؤاد ومحمود
أفندى محمد خشبه وأمين بك العارف و خليل أفندى أحمد العدينى وأبلغت
الهيئة أيضا اعتذارى سعادتى أحمد حشمت باشا ناظر المعارف العمومية وأحمد
يحيى باشا وأما سعادة محمد شواربى باشا فاعتذر من قبل بسبب مرضه
وتلى محضر جلسة يوم الخميس ٢٤ الجارى فصدق عليه

سعادة الرئيس - قدمت اقتراحات جديدة وهي من حضرات الاعضاء
الواضحة أسمائهم فى البيان الذى سينتلى على حضراتكم
تلى البيان المذكور وهذه صورته

اقتراحات قدمت في جلسة يوم السبت ٢٦ مارس سنة ١٩١٠

الاسماء	الجهة	الموضوع	رقم
قرشى افندى أحمد ...	اسوان	بشأن بيع أطيان الميرى باسوان	١٢٤
ابراهيم افندى كريم ...	"	لاالهالى	
قرشى افندى أحمد ...	"	بشأن شركة الآبار الارتوازية بقنا	١٢٥
ابراهيم افندى كريم ...	"	واسوان	
قرشى افندى أحمد ...	"	بشأن مرور مياه الآبار الارتوازية	١٢٦
ابراهيم افندى كريم ...	"	في أراضي الغير	
حسن مدكور باشا ...	القاهرة	بشأن انشاء مجلس بلدى للقاهرة	١٢٧
حسن مدكور باشا ...	"	بشأن الفات نظر الحكومة لتنفيذ	١٢٨
	"	لائحة التربية	
على بك الجزار ...	المنوفية	بشأن ايجاد مصارف بديرية المنوفية	١٢٩
محمد بك الرمالى ...	القاهرة	بشأن تنظيف الشوارع والحوارى	١٣٠
	"	من مياه الامطار	
محمد بك الرمالى ...	"	بشأن اصلاح طرق المقابر	١٣١

سعادة الرئيس - وهذه الاقتراحات تناقش فيها الهيئة في جلسة مقبلة
أما الآن فلنأخذ في نظر باقى الاقتراحات السابق تقديمها

نلى اقتراح سعادة أمين الشمسى باشا المتعلق برغبته انتخاب وفد لزيارة البلاد
المشابهة لمصر في جوها لدرس حالتها الزراعية وهذه صورته :

« ظهر من التجارب العديدة أن توحيد الزراعة أى الاقتصاد على زراعة صنف
رئيسى معتبر كمورد للثروة في بلد من البلاد كالتفطن في مصر مثلاً مضر بمصلحة
البلاد الاقتصادية لانه اذا نزلت به آفة كدودة القطن تسبب عن ذلك عسر مالى

لذلك نطلب من الحكومة أن تعمل كما تعمل الحكومات الرشيدة بأن تنتخب من الخبراء بالأمور الزراعية وهذا تكون مأموريته زيارة الأقطار الحارة المتأهلة في جوفها لمصر ودرس الحالة الزراعية هناك وكيفية تقسيمها على الأراضي واختيار ما يمكن زراعته بمصر من مزرعاتها حتى تتعدد عندنا الأصناف الزراعية وتكثر لدينا موارد القروة »

سعادة الرئيس - ما الذي تراه الهيئة في ذلك

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه الى الحكومة

تلى اقترح لحضرة حافظ بك المشاوي المختص بسن قانون للثقافات الزراعية وهذه صورته :

« لا يخفى على حضراتكم أن الجمعية الزراعية انقضت في العام الماضي لجنة مركبة من كثيرين من الاختصاصيين ومن ضمن أعضائها سعادة اسماعيل باشا أباطه و ابراهيم باشا سعيد برئاسة سعادة باغوص باشا نوبار للبحث في أمر إيجاد ثقافات زراعية في البلاد المصرية أسوة بالبلاد المتقدمة الأوروبية ولم تقم الجمعية الزراعية بهذا العمل إلا لتحقيقها من القوائد الجلية التي تعود على البلاد من هذا المشروع الذي يضمن للفلاح تحسين زراعته وحالته وذلك لأن الغرض من الثقافات هو أولا أن يشتري الفلاحون جميع لوازمهم الزراعية مع بعضهم البعض بأثمان قليلة مع جودة البضاعة

في هذه النقطة يحسن في أن أذكر حضراتكم بأن المعامل الانجليزية بدأت تتدمر من عدم جودة محصول القطن وسبب ذلك هو غالبا خلط البذرة واضطرار الفلاح الى مشتراها كيفما كانت وبأى سعر لأنه لا يستطيع وحده إيقاف التجار عند حدهم ومنع الغش بخلاف ما اذا كان أمره بيد نقابة زراعية تعتمد في المشتري على التحاليل الكيماوية وغيرها من الطرق المانعة للغش كما هو الحاصل في البلاد الغربية

ومن فوائد هذه النقابات أنها تنشئ صناديق تعاون للفلاحين تقرضهم ما يلزم من المال بفوائد قليلة بشرط أن تكون النقابة واثقة بأن ما يقرض يستعمل في الشؤون الزراعية لا في الشؤون الشخصية فلو كان ما يقرض البنك الزراعي ملاحظة فيه هذه الفكرة أى فكرة أن الفلاح لا يصبح أن يقرض إلا لتحسين زراعته لما وصلت حالة الفلاح الى هذه الحالة السيئة الموجود فيها الآن حيث هو مثقل بالديون بالرأى الفاحش التى استوجبت بيع أملاكه بأبخس الأثمان بواسطة المحاكم

هذا هو بعض فوائد النقابات الزراعية وما على حضرات أعضاء الجمعية المحترمين إلا أن يراجعوا محاضرات حضرة الفاضل عمر بك لطفى ومحاضرات الاستاذ ربيع ليعلموا كيف أسعدت هذه النقابات فلاحى البلاد المتقدمة أقول ذلك لبيان ما حمل الجمعية الزراعية لتشكيل لجنة للبحث في هذه المسألة الهامة

فالجنة المذكورة درست موضوع النقابات ورأت أنه من الضروري لايجادها أن تتكرم الحكومة باصدار قانون خاص لها يشمل الأحكام والقواعد التى تدير عليها النقابات كما فعلت الحكومات الغربية فى هذا الشأن وفعلا وضعت اللجنة مشروع قانون لذلك وقدمته للحكومة قبل عطلة صيف السنة الماضية وقد علمت أن المسألة تبحث هذا المشروع ثم رأت اختصاره وفعلا نفذ هذا الطلب

ولكننا الآن لم نسمع شيئا جديدا بعد ذلك فهل قبل هذا المشروع الجليل الجوى للبلاد ؟ - اتى لا أستطيع أن أصدق ذلك أمام نصريح جناب المستشار المسالى فى تقريره الأخير عن ميزانية السنة الماضية حيث ورد فيه ما يفيد أنه معضد لهذا المشروع فلم اذا هذا التسويق مع أن كل ما هو مطلوب من الحكومة هو اصدار قانون يسمح بتكوين هذه النقابات على قواعد خاصة بها وليس مطلوبا منها أن تساعد بالمال كما هو حاصل فى البلاد الأخرى حتى ياتمس لها عذر فى هذا التسويق فان حكومة فرنسا لم ترض بتجديد امتياز بنك فرنسا أخيرا إلا

بعد أن اشترطت عليه أن يقرض صناديق الفلاحين ملايين من الفرنكات لا أعرف حدها بلا فائدة وبفضل هذا العمل لا يقترض الفلاح الفرنسي من تلك الصناديق بأكثر من فائدة ثلاثة أو ثلاثة ونصف على الأكثر

فلذلك أطلب من الحكومة أن تعجل بإصدار هذا القانون الذي لا يكلفها مالا حتى ولا مسئولية وتعلم حكومتنا السنية أن الفلاح ينتظر بفروع صبر تحقق هذا المشروع لأنه ين من الضيق ولا راح له فإن الحكومة تطالبه بالمال بدون امهال والبنك يطالبه بأقساط الدين بلا شفقة وإذا تأخر باع أملاكه بأبخس الأثمان وإلى أخشى أن يسحب الفلاح الصغير السي الحظ ويترك أطيانه كما حصل في الزمن السابق هروبا من الدين

وإذا تحقق هذا فيكون الضرر عائدا على كبار المزارعين قبل غيرهم حيث لا يحدون من يقوم باستئجار أطيانهم وهناك تكون الطاقة الكبرى لأنه إذا تم ذلك لاسمح الله فلا نستطيع دفع أموال الحكومة ولا تسديد اقساط البنوك فلذلك أرجو من الجمعية العمومية موافقتي على هذا الطلب وهو تكليف الحكومة بسرعة إصدار قانون التقانات راحة بالفلاح وبذلك تكتسب الحكومة ثناء الأمة عموما »

سعادة الرئيس - ما الذي تراه الهيئة

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه الى الحكومة

على اقتراح حضرة عبد الوهاب أفندي سليمان المختص بطلبه جعل مدينة العريش تابعة الى الداخلية لا الى الحربية وهذه صورته :

« لم تحطى حكومة مصر السابقة في اعتبار مدينة العريش من الثغور المصرية لوقوعها على شاطئ البحر الأبيض وكونها أول مانع عليه عين قاصد مصر من جهتها فهي عنوان التمدن والحضارة في مدن القطر المصري ولهذا كانت بين الأنف والعين من حكومة مصر السالفة وظل أهلها متمتعين بكل حق محول من القوانين والنظامات لسكان مدينة متحضرة

بقيت مدينة العريش على تلك الحالة الراضية حتى قبيل مسألة الحدود ومن يومئذ بدأت يد نظارة الحربية تعبت بإدارة هذه المدينة وانزعجت بادئ بدء من الحكومة الملكية وتولت أمرها بصفة مؤقتة ثم ترفت شيئا فشيئا إلى مصالحها فقبضت على أعنتها تسيرها كيفما شاعت وأرادت وما لبثت أن سلخت النظر بجلته من حكومة مصر بحجة أنه واقع في الحدود وصيرته فرعاً من فروعها تجري عليه قوانين حربية ونظامات عرفية وبهذا أُمسى في إدارته وقضائه نابعاً لقلم محابرات السودان وأشبه بجزء منه تتبادل الموظفون فيه التقلات من وإلى السودان ذلك أبحرته نظارة الحربية ابتداءً بل افتياً على الحكومة المصرية إذ لم تصدر به أوامر عالية ولا دكرينات خدوية

ومعلوم شدة القوانين الحربية ويس أوامر ونواهي رجال الجيش وتعذر انطباقها وملاءمتها لسكان البلاد المتحضرة كما أنه يدهى عدم العدالة الكافية في الأحكام العرفية وقد شعر أهالي العريش وعربانها بسوء العقبى من ذلك فهبت وفودهم قبل اليوم إلى العاصمة وواجهوا رجال الحكومة شاكين من تصرفات رجال الحربية في شؤون مدينتهم من اختصاصاتهم القضائية والإدارية بلا مسوغ فأصدرت الأوامر باسترجاع القانون القضائي إلى محافظة العريش وإجراء التقاضي به ولم ترد على هذا فقبضت الإدارة ورجالها من المحافظ إلى المعاوين حتى الشرطي تابعين للحربية وأن القضاء إذا كان لازماً للشعوب فالإدارة ألزم بل عليه علة العدل في القضاء ومنفعة له على وجه العدل فإذا لم تكن إدارة أو كانت ولكن القائمين بها مفرطون متساهلون أو مفرطون مبايعون فلا ثمرة للقضاء ولا جدوى

ويقول بحمل رجال الجيش لا يصلحون لتولى إدارات شعب مطلقاً لما هو معروف فيهم من خشونة الطباع وغلظ الكبود الذي ماخى أنه غريزة نفس الجندي ولذلك فإن أهالي العريش بدون مغالاة في استبعاد وإهانة ومحال أن ترقى جماعة شغلهم الحاكم بسوء تصرفه وشديد معاملته

فحرام أن تترك الحكومة المصرية عددا كبيرا محسوبا من رعاياها في سجن الاسترقاق مهانا في حين أنها ترغب كل الرغبة أن يعم العدل وترقى الشؤون

وإذا كان احتجاج نظارة الحربية على البقاء في العريش لأنها واقعة في الحدود المصرية فهو احتجاج غير صحيح ومدينة العريش بعيدة عن الحدود بعدا شاسعا وينوع خاص عن الحد الشرقى الذى يفصل مصر عن سوريا فيبينه وبين العريش مسيرة خمسة أيام للحجذ وفي هذه المسافة توجد محطات وتقط متعددة يحسن أن تكون معاقل وثكنات لرجال الحربية أن كان المراد خفارة الحدود فإن اللائق بالخفير والحارس أن يوجد في النقط المتباعدة عن السكان لا أن يكون في وسط الذين يريد حراستهم

تلك شكاوى أهالى مدينة العريش أعرضها على مسامع رجال الجمعية العمومية المحترمين وأطلب من حضراتهم موافقتى في عرضها على مجلس الشورى لنظره ومخاطبة الحكومة بتنفيذ مقترحي عليها وإعادة الإدارة الحاكمة في العريش الى نظارة الداخلية كما كانت من قبل أن رأوا ذلك صوابا»

سعادة الرئيس - وما رأى الهيئة في هذا الاقتراح

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه الى الحكومة

تلى اقتراح حضرة محمد بك تمام جبارير المختص بالمعاهد الدينية وهذه صورته :
« لما كانت آداب الدين الحنيف الذى يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر أكبر رادع للنفوس عن شهواتها وحير زاجر للضلالت عن اراداتها السيئة فهى أعظم مساعد على انتشار الأمن العام والطمأنينة بين الناس واحياء الفضيلة وموت الرذيلة وتعلمها واجب على كل فرد من الافراد

أرى من الضرورى انشاء معهد دينى في كل مديرية ومحافظة ينتدب للتعليم والوعظ والارشاد فيه جماعة من علماء الأزهر الشريف وتجوز عليه أحكام التعليم حسبا هو مدون بلائحة المعاهد الدينية

ولما كان التعليم في الكتاتيب مرتبطا بتلك المعاهد والمدارس أيضا لانها هي التي تهيئ الطلبة للدخول فيها أرى من الواجب أيضا تعليم القرآن الكريم بتمامه فيها وأن يوضع نظام خاص يضمن للتعلمين حفظه جميعه في سنوات محدودة

وأظن أنه لا يخفى عليكم فوائد حفظه التي أفلها تقويم اللسان والقدرة على التعبير عما في الضمير بلسان عربي مبين وإذا كانت الحكومة قد وافقت على تخصيص خمسة في المائة من مجموع الضرائب للتعليم وخولت مجالس المديرية التصرف في ذلك والاتفاق منه على معاهد التعليم فأرى من الضروري الموافقة على الفات مجالس المديرية الى ضرورة انشاء معهد ديني على الطريقة الأزهرية في كل مديرية ومحافظة والاهتمام بحفظ القرآن الكريم بآجمعه في كل المكاتب التابعة لها والاتفاق على ذلك من الجزء المنصرف للتعليم مع مايسمح به ديوان الاوقاف بالنسبة للمعاهد الدينية»

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه الى الحكومة

تلى اقتراح سعادة أمين باشا الشمسي المختص بالآثار العربية وهذه صورته :

« من المعاهد العلمية التي تقاس بها درجة رفى الأمم دور آثارها لذلك فكرت حكومتنا منذ أكثر من نصف قرن في إيجاد دار الآثار المصرية وأنها والحق يقال لم تقصر نحوها فتفتحها بالمال الكافى الذى يسهل سبل عمليات الحفر للعثور على الآثار وبذلك زادت مجموعاتها سنة فسنة بحيث أصبحت لايفضلها مجموعة فى العالم كله

ثم لما رأت أن مصنوعات العصور الاسلامية آخذة تتسرب الى الديار الأوروبية والأمريكية فكرت كذلك منذ حوالى أربعين سنة فى انشاء دار الآثار العربية وجمعت فيها ما أمكن العثور عليه فى المساجد والجوامع حتى كادت تكون تامة من هذه الجهة ولكن لا يزال ينقصها عروض أخرى مما ليس من أدوات الجوامع بل من الأدوات المنزلية وهذه لا يمكن الحصول عليها الا بطريق الشراء

لذلك يجدر بحكومتنا وقد أنشأت دار الآثار الإسلامية أن تتدارك ما ينقص
هذه الدار فتخصص لها النقود الكافية لشراء الطرف الفنية والتاريخية التي
أصبحت أثمانها كبيرة بفضل المزاحمة لأن المبلغ المخصص لها من المالية ولا
يكاد يزيد على ألفي جنيه سنوياً لا يكفي ماهيات مستخدميها فضلاً عن أثمان
المشتريات وغير ذلك مما هو مفصل في الميزانية»

سعادة الرئيس - مارأي الهيئة

موافقة بأغلبية الآراء على تبليغه الى الحكومة

تلى اقتراح حضرة دياب افندي محمد سليم المختص برغبته إعادة زراعة الدخان
وهذه صورته :

«لنتفنى بأن الحكومة بأذلة جهدها في الأخذ بناصر المزارعين توطد املهم بحيث
اقتراحى هذا مع الاعتناء التام إذ أن فائدته تشمل الكثير من الافراد الذين ليس
لهم ملجأ سوى مراحم الحكومة

توجد ببعض مديريات الوجه القبلى وعلى الأخص مديرية بنى سويف
أراض لا تصلح الا لزراعة الدخان وذلك بالنسبة لتركيب معدنها الطبيعي وعيها
يحاول المزارع أن ينتفع منها بصنف آخر فلا تجود به لأن مثله في هذه الحالة
مثل من يكلف الشئ ضد طبعه وعلى ذلك ألا يجدر بحكومتنا العادلة أن تبيع
زراعة الدخان إذ أن الحجر على زراعته ضرب من ضرور الاحتكار وعلى فرض
أن ذلك يضر بحالة الإيرادات العمومية حتى مع تقرير الضرائب العالية التي يظن
أنه يتجم عنها التوازن في هذه الإيرادات المذكورة أفلا يكون من المستثنيات
النافعة أن يصرح بزراعة الاراضى التي لم تخاف الا لمثل هذا الصنف بطبيعتها

ألا انه من العدل أن تبحث الحكومة هذا الاقتراح بحثاً وافياً حتى ترى من
باب الصواب الموافقة عليه فينتفع به الكثير من أفراد الأمة مع عدم الاختلال
بإيرادات الحكومة فتكون المنفعة مزدوجة في هذه الحالة فضلاً عن عدم ترك
الأرض مجدبة وهى المصدر الوحيد لحياتنا»

سعادة الرئيس - مارأي الهيئة في هذه الرغبة

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ ذلك الى الحكومة

تلى اقتراح حضرة امين بك العارف في شأن انتخاب أحد عضوى المركز بمجلس المديرية من مركز آخر وهذه صورته :

« أقترح أن عضوى مجلس المديرية لا يشترط أن يكونا من دائرة المركز بل يجوز أن يكون أحدهما من أهالى مركز آخر »

حضرة جاد بك مصطفى - اتفق غير موافق على ذلك وأرى إبقاء الحال على ما هي عليه لأن أهل كل مركز أدري بحالته

حضرة حسين بك غابدين - الاقتراح موافق فأرى تبليغه الى الحكومة

حضرة عبد الحميد بك عمار - مجالس المديرية تنظر في شؤون المديرية كلها وليس كل عضوين ينظران في شأن كل مركز على حدة لذلك يصح أن يكون الانتخاب على الشيوخ فأوافق على الاقتراح

حضرة محمد صادق بك أباطه - أوافق على هذا الاقتراح لأنه في بعض الأحيان قد يحصل بين العائلات أن عائلة تكون في مركز ولها أطيان في جملة مراكز ثم عند القسمة يختص البعض بشئ قليل في المركز الذى نشأ فيه ويختص بالأكثر في مركز آخر وقد تكون ثقة الأهالى بالنسبة له في المركز الذى نشأ فيه أكثر من غيره فلا يصح أن يحرم من حق الانتخاب بسبب عدم وجود أطيان له به نفعي بالتقدير المقرر

سعادة مفار باشا عبدالنهيود - أؤيد رأى حضرة جاد بك مصطفى في عدم قبول هذا الاقتراح لأن قانون مجالس المديرية وضع حديثاً ولم يعمل به الا من عهد قريب

عطوفة رئيس مجلس النظار - أذكر أن مجلس شورى القوانين عند نظر قانون مجالس المديريات طرح عليه هذا الموضوع وقد حصلت فيه مناقشة طويلة وكانت الحكومة ترى هذا الرأي لكن المجلس هو الذى لم يوافق على ذلك بأغلبية كبرى

ونحن الآن فى أول الأمر لأن مجالس المديريات لم تشكل بحسب القانون الجديد إلا من عهد قريب فالأولى الانتظار حتى تظهر النتيجة

سعادة على شعراوى باشا - بعد الانتخابات التى حصلت ظهر أن القانون الجديد غير واف بالمقصود لذلك أوافق على الاقتراح

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - حقيقة حصل والأولى الموافقة

حضرة فتح الله بك بركات - القانون وضع حديثا وأقره مجلس شورى القوانين وعمل به من منذ شهرين فلا يصح تعديله الآن بل الواجب أننا ننتظر النتيجة

حضرة محمد صادق بك أياظة - مجلس الشورى يتكون من ١٦ عضوا مندوبا والجمعية من ٦٢ عضوا مستديبا فهى أدرى بحاجة البلاد وبحال المراكز فإذا كان المجلس وافق على القانون فليس هذا سببا لأن الجمعية لاتوافق على الاقتراح الذى نراه أنفع وأصوب

حضرة حسين بك عابدين - فى مركز الصف انتخب عضوان لمجلس المديرية ولما طعن فى انتخاب أحدهما وحكم بإبطال انتخابه لم يوجد آخر متوفرة فبسه الشروط حتى ينتخب فهذا مركز ليس فيه عضوان صالحان للنيابة عنه

حضرة سعد افندى مكرم - الذى يقوله حضرة حسين بك عابدين ليس دليلا على عدم وجود أحد فإن مركز الصف فيه كثيرون متوفرة فيهم شروط الانتخاب مثل مليحى بك الذى يملك نحو الألف فدان وإنما هو الذى تأخر عن الدخول فى الانتخاب لذلك أوافق حضرة جاد بك مصطفى فى رأيه لأنه لا يصح أن قانونا يصدر حديثا ويغير بسرعة قبل تمام تجربته

حضرة عبد الحميد بك عمار - كون القانون حديثا ولم يعمل به الا من شهر
أو شهرين ليس حجة على عدم تعديله مادام أن الأصلح تعديله
حضرة الشيخ عبد الوحيم الدمرداش - توجد جهات انتخبت فيها أشخاص
لا يصح أن ينتخبوا والسبب في ذلك التقيد بالمركز
سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء

أخذت الآراء فتقرر بالأغلبية تبليغ الاقتراح الى الحكومة
تلى اقتراح حضرة ناشد بك حنا بخصوص طلبه انتخاب أعضاء مجالس
المديريات بواسطة مندوبي بلاد المديرية وهذه صورته :
« كان انتخاب أعضاء مجالس المديريات عاما فكان الناخبون المندوبون من
المديرية عامة ينتخبون العضو أو الاعضاء اللازمين للجلس . فلما عدل قانون
مجالس المديريات الذي وسع سلطة هذه المجالس عدلت طريقة الانتخابات
بالاقرار على أن ينتخب من كل مركز اثنان وأن يكون الناخبون له مندوبي
هذا المركز فقط

وما بدئ بالعمل بمواد هذا القانون المعدل حتى ظهر للحكومة وللأمة ضرر
التعديل المذكور ظهورا جلوا اذ أن كل مركز من مراكز القطر لا يشتمل على
أكثر من أربعين الى خمسين بلدة ولا يخفى أن كل مركز لا تزيد عدد الأسر
الكبرى فيه عن أربع أو خمس وتكون هذه الأسر مرتبطة على الغالب بالخدمة
القرابية أو الصداقة والمودة أو النفع المشترك

فلما حدث التعديل في الانتخاب على ما قدمنا اضطرت كل عائلة أن تعمل
على الفوز بانتخاب المرشح فيها فانقسمت تلك العائلات على نفسها بطبيعة الحال .
وبطريقة أجلي انقسم أهالي المركز على أنفسهم وأخذ كل فريق يهين الأسباب
الآيلة الى نجاحه فدبت بذلك عنقارب البغضاء والعداوان في القلوب . وربما
آلت المنافسة الى مالا ترضاه الحكومة من المشاجرات والحنائيات الكبرى في وقت
بذلت هي فيه كل مجهودها لتوطيد أركان الأمن العام

وفي حين أن عطوفة ناظر الداخلية عمل منذ قلد منصبه السامي على توطيد الصلح بين العائلات لأن اختلافها يدعو إلى كل جنائية كبرى . فإذا ظل الانتخاب على ما هو عليه كان ضد ما يشتهي عطوفة الناظر ورجال الحكومة والأمة معا نحن نرى المنتخبين (بفتح الحاء) من النزوع إلى الطرائق المؤدية إلى زرع بذور العداء في القلوب فرمما شرفت نفوس أكثرهم عن التذرع بهذه الوسائل ولكن ذروهم وأنصارهم لا يقلعون عنها سواء رضوا أو لم يرضوا وسواء لديهم أن أدت هذه الوسائل إلى أشنع الجرائم لأنهم وضعوا نصب عيونهم الفوز في الانتخاب مهما راح على مذهبه من الضحايا

لذلك نطلب من هيئة الجمعية العمومية الموقرة التي يعلم كل عضو من أعضائها الكرام تلك الحقائق الراهنة الموافقة على الطلب من هيئة الحكومة أن تجعل الانتخابات عامة بمعنى أن ينتخب العضو جميع مندوبي المديرية لامتدوين مركزه فقط وبذلك تقصر مسافة الخلف وتقل أسباب المنازعات بين العائلات من المديرية نفسها بلا تخصيص وأن لا يشترط أن تكون أطيان المندوب بزمام المركز نفسه أو أن تكون أطيان نصف الأعضاء في المركز فقط والنصف الثاني في عموم مراكز المديرية

وإنني أعتقد أن هذا التعديل يؤدي إلى حفظ النظام ولذلك أرجو أن تنفذه الحكومة قبل حلول موعد الانتخابات القادمة لأن بوادر عواقب التخصيص في الانتخابات قد ظهر ظهورا جليا حال البدء فيها وهذه محاكمنا لم تلت إلى اليوم من الفصل في المطاعن العديدة التي قدمت إليها ضد المنتخبين

أن العضو في مجلس المديرية يتدب عن المديرية نفسها لاعتباره مركزه فقط تخليق أن يكون انتخابه من جميع مندوبي المديرية

هذا من وجه ومن وجه آخر فإن العضو ينتخب بهذه الطريقة بثقة مائة مندوب تقريبا على عكس ما إذا حصر انتخابه في مندوب واحد فإن عدد الأصوات التي ينالها لا تزيد عادة عن ١٢ إلى ١٥ صوتا ومثل هذا العدد القليل

لا يعسر على الانسان اكتسابه بأى طريقة من الطرائق ولو كانت سافلة بل ان هذا العدد لا يدل على الثقة التامة التى تظهر من عدد كبير فيما لو جعل حق الانتخاب عاما لان اكتساب مائتى صوت يعسر على عديم الخبرة والاستحقاق أن يفوز به مهما كانت الوسائل التى يتذرع بها للفوز

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - لافرق بين هذا الاقتراح وبين الاقتراح السابق

سعادة الرئيس - الفرق ظاهر هذا فى موضوع انتخاب جميع أعضاء مجالس المديرية وذلك فى موضوع العضوين اللذين ينتخبان عن كل مركز

حضرة حسين بك عابدين - أوافق على هذا الاقتراح

سعادة الرئيس - مارأى الهيئة فى ذلك

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه الى الحكومة

على اقتراح لحضرة سعد أفندى مكرم برغبته النص على أن يكون مندوبو البلاد الذين ينتخبون أعضاء مجالس المديرية والجمعية العمومية يعرفون القراءة والكتابة وعمر كل منهم ٢٥ سنة على الأقل وهذه صورته :

« عدلت الحكومة القانون النظامى وقد جاء بالمادة « ١١ » من القانون المذكور أن ينتخب لكل مركز من مراكز المديرية اثنان ليكونا مندوبين عنه بمجالس المديرية وينتخب هذان العضوان بمعرفة مندوبى بلاد المركز

وحيث أن المنتخبين عن البلاد لم تتوفر فى معظمهم كل الاشتراطات الواردة بالقانون النظامى المذكور بل معظمهم يجهلون القراءة والكتابة بالمرّة وبهذه الحالة تضع الفائدة المطلوبة من عمل الانتخابات وانتظام الهيئات النيابية وعدم اكتسابها معناها الصحيح . وحيث أن من ينتخبون بمجالس المديرية وللجمعية العمومية ينتخبون من بين هؤلاء المندوبين ولا يصح أن المندوب المنتخب عن أى بلدة لا يكون عالما بشروط الانتخابات لجهله بالقراءة والكتابة

فمن رأى أن يضاف إلى القانون المذكور مادة يذكر فيها أن المندوب المنتخب عن أى بلدة يشترط فيه أن يكون عالما بالقراءة والكتابة بالغاً من العمر ٢٥ سنة هذا هو رأى أطرحه للجمعية العمومية للنظر فيه أفندم «
موافقة من الهيئة بالأغلبية على تبليغه إلى الحكومة

سعادة الرئيس - يوجد اقتراح لحضرة محمود أفندى محمد خشبه بهذا المعنى لأنه يطلب اشتراط معرفة القراءة والكتابة في كل عضو ينتخب لأية لجنة أو مجلس فهل ترون ضمه للاقتراح السابق

موافقة عمومية على ذلك وهذه صورة الاقتراح المذكور :

« من المعلوم الذى لا يحتاج إلى برهان أن الحكومات الراقية لا تجيز قوانينها لأى شخص كان بأن يكون مندوباً عن مقاطعة أو بلدة أو مجلس من المجالس إلا إذا كان عارفاً بالقراءة والكتابة

وانى ليحزنى أن أقول بأن حكومتنا السنية قد أهملت ذلك حتى أصبحت مجالسنا غير وافية لما جعلت له إذ ينما ترى حكومتنا تشترط الشروط المتعددة الكثيرة فيمن ينتخب لمجلس الشورى والجمعية ومجالس المديرية تراها قد أطلقت أعضاء بلخان الشياخات والمجالس الحسبية والمجالس البلدية وبلخان محاسبة خفر النيل من كل قيد تقريباً مع ماضى عليه من الأهمية حتى أصبح الكثير من الأعضاء فى هذه المجالس والمجالس لم تتوفر فيهم معرفة القراءة والكتابة مع أنها من أوجب ما يجب أن يشترط فيمن ينتخب لتلك المجالس

لأن هذه المجالس والمجالس لا تخلو من تقديم بعض أوراق اتهام تستلزم البحث والتحقيق وعرض حساب يستوجب الامعان والتدقيق فلذلك أقترح معرفة القراءة والكتابة في كل عضو ينتخب لأى لجنة أو مجلس من المجالس المذكورة «

نليت اقتراحات لحضرات أحمد بك محمد خشبه وأمين بك العارف وقرشى أفندى أحمد وإبراهيم كريم أفندى الأول والثانى بخصوص مبلغ الخمسين جنياً الذى يجب أن يدفعه عضو مجلس المديرية والثالث والرابع بخصوص المال الذى يدفعه أعضاء مجلس مديرية أسوان وهذه صورها :

اقترح من حضرة أحمد بك خشية

« قضت المادة (١٢) من الباب الثالث من القانون النظامي بأن العضو المنتخب لمجلس المديرية يشترط أن يدفع من مدة سنتين إلى المديرية مال أطيان بالمركز قدره خمسة وعشرون جنيها مصريا على الأقل في السنة فيما إذا كان حائزا لشهادة الدراسة العالية والا فيكون مقدار ذلك خمسين جنيها مصريا على الأقل وحيث أن تخصيص دفع هذا المبلغ في المركز المنتخب عنه الشخص يعتبر تضييقا لاداعي له خصوصا وأن المجلس هو مجلس المديرية لا مجلس المركز حتى كان يتقيد به الشخص المنتخب في دفع مال الأطيان

وقد يوجد في مراكز المديرية أشخاص يدفعون في مديريتهم أضعاف هذا المبلغ المشترط . وقد أجمع أهالي مراكزهم على وثوقهم بهم ولكنهم لا يدفعون هذا المبلغ في المركز المقيمين فيه ولا يمكنهم أيضا التوطن في المركز الذي يدفعونه به فإن رشح شخص منهم نفسه للانتخاب في مجلس المديرية عن المركز المقيم فيه عارضته المادة ١٢ المذكورة لأنه لا يدفع هذا المبلغ بالمركز وأن رشح نفسه عن المركز الذي يدفع فيه هذا المبلغ عارضته المادة ١١ من الباب الثالث من القانون المذكور لأنه ليس مقبيا فيه

وحيث أن التخصيص لا مصلحة فيه بل يعتبر تضييقا لاداعي له كما قدمنا فلذلك أقترح الموافقة على تعديل المادة ١٢ السابقة الذكر باشتراط دفع هذا المبلغ في المديرية لا في المركز كما هو العدل »

اقترح من حضرة أمين العارف بك

« أطلب أن لا يشترط أن يكون مبلغ الخمسين جنيها الذي يخول حق الانتخاب في عضوية مجلس المديرية مدفوعا في دائرة المركز بل يجوز دفعه في أي مركز آخر من مراكز المديرية »

اقترح من حضرة فرشى افندى أحمد وإبراهيم افندى أحمد

« نطلب من الهيئة أن تلتزم من الحكومة تعديل المادة ١٢ من قانون مجالس المديرية بالحديد بالنسبة لمديرية اسوان

فلا يشترط أن يدفع كل من عضوى مركز اسوان مبلغ ٥٠ جنيها في نفس هذا المركز لأنه لا يخفى قلة أطيانه وكون أملاك سكانه في مركز ادفو أما مركز ادفو فلا بأس من أن يكون مقيدا بشرط الدفع فيه لأن بين سكانه كثيرا من المؤمنين والرأى للهيئة»

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ هذه الاقتراحات الى الحكومة

تلى اقتراح لحضرتى قرشى افندى احمد و ابراهيم افندى كريم برغبتهما معافاة عضوى مركز الدر من شرط دفع الخمسين جنيها وهذه صورته :

«نطلب من الهيئة معافاة عضوى مركز الدر من شرط دفع المال المقرر بالمادة ١٢ من قانون مجالس المديرىات لأنه لا يوجد بهذا المركز من يدفع أكثر من عشرة جنيها»

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه الى الحكومة

تليت اقتراحات لحضرات قرشى افندى احمد و ابراهيم كريم افندى وسعد مكرم افندى ومحمد أبو خضرة افندى بطلب جعل جلسات مجالس المديرىات علنية وهذه صور الاقتراحات المذكورة

اقتراح من حضرتى قرشى افندى احمد و ابراهيم افندى احمد كريم
«فلنتمس من هيئتكم المحترمة أن تقرر الطلب من الحكومة بأن تكون جلسات مجالس المديرىات علنية كالجمعية ومجلس الشورى لما ظهر من فوائد العلنية
اقتراح من حضرة سعد افندى مكرم عضو الجمعية العمومية عن مديرية الجيزة
حيث أن مجالس المديرىات أصبحت تنظر فى كل ما يختص بالمديرىات من أوجه التعليم وأعمال الرى والغفر الخ
وحيث أن هذه المجالس لا تختلف فى نظاماتها عن مجلس الشورى والجمعية العمومية

فلذا أرى جعل جلسات مجلس المديرية علنية لما فى ذلك من الفائدة»

اقترح من حضرة محمد افندي أبو خضرة

«جميع المجالس في البلاد الراقية لتناقش فيما يعود على الأهالي بالنفع جهرا
في البنا والحالة هذه نجعل مجالس المديريات عندنا سرية مباحثها في زوايا
الكتمان مع أنه ليس منها ما يستوجب ذلك اذ كلها تتعلق بمنافع الأمة من انتشار
التعليم وما أشبه ذلك

حينئذ لا أدرى الحكمة في رضانا عن ترك هذه المجالس لتباحث في الخفاء
واذا كان مجلس شورى القوانين لم يستصوب بقاءه على هذه الحالة وصارت
علانيته أس نهضته فهل ترك مجالس المديريات بعكسه مع أنها ليست الا فروعاً
منه ولا يخالف الفرع الأصل بحال من الأحوال
اني موقن أنه ان لم يعجل بهذا الاصلاح بعدد عنا الزمن الذي نخشى فيه تمار
هذه المجالس اذ أن روح الخمول تدب في أعضائها

أما علنية هذه المجالس فتبعث في حضرات الأعضاء الفيرة على العمل ويخلص
الرأي العام أعمال هذه المجالس أولاً بأول ولا تخفى أهمية ذلك خصوصاً وأنه
يدخل في دائرة أعمال هذه المجالس أهم الأعمال التي تعود على الأمة بالنفع أدبياً
ومادياً فلهم الحق أن يسمعوا رنين أصوات من ينوبون عنهم

لذلك أملى عظيم أن يتكاتف اخواني حضرات أعضاء الجمعية العمومية على
الاسراع في السعي لجعل علانية هذه المجالس نصب أعينهم ومن أهم مطالبهم
اذ بناء على أعمال هذه المجالس يحكم علينا بأننا أمة جديدة بالحكم النيابي أولاً
كما هو معلوم »

سعادة الرئيس - ما الذي تراه الهيئة في ذلك

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ هذه الاقتراحات الى الحكومة

تليت اقتراحات لحضرات محمود افندى محمد خشبه ومرسى افندى وزير
وقرشي افندى أحمد وإبراهيم افندى كريم في شأن انتخاب أعضاء بلجان الشياخات
وهذه صورها :

اقتراح من حضرة محمود محمد افندى خشبه

« نرى كل يوم من حكومتنا آيات تدل على أنها عاملة على كل ما فيه الخير
لأهلنا خصوصا جدها المتواصل في استئصال أسباب الشجاء والبغضاء من
من بينهم كانوا أوصافارا ولم يكفها ذلك حتى جعلت لهم بلجانا في جميع
المراكز لأصلاح ذات البين فحق علينا شكرها

ولكن نرى أنها جعلت انتخاب أعضاء بلجان الشياخات لمدة سنة مع أن
المرشحين في الغالب لهذه اللجان هم من ذوي الوجاهة وأن ليس كل من يتطلع
منهم لهذا الأمر يناله وغير خاف أن من شأن الفشل التأثر والانفعال خصوصا
وأن لكل وجه أعوانا وأنصارا يتأثرون لتأثره ويسرون لسرويه ومن ذلك
ينتج ما لا نحمد عقباه

فلذلك أقترح مذكر أجل انتخاب هذه اللجان لمدة خمس سنوات أو أربع سنوات
على الأقل لكي يقول هذه المدة يمكن أن يتلأهى ما علق بصدورهم من البغض
والشجاء وبذلك تكون الحكومة أحسن عملا وتلاشت أمرا مهما يشكرها
عليه رعاياها المخلصون »

اقتراح من حضرة مرسى افندى وزير

« حيث أن أعضاء بلجان الشياخات ينتخبون لمدة سنة واحدة فأقترح على هيئة
الجمعية العمومية أن يكون الانتخاب لمدة ثلاث سنوات ويكون الانتخاب للأعضاء
من الأعيان لأمم العمدة »

اقتراح مقدم من حضرة قرشي افندى أحمد وإبراهيم افندى أحمد كريم

« لا يخفى على هيئة الجمعية العمومية أن المنتخبين لأعضاء مجالس المديرات
والجمعية العمومية هم عمد البلاد ومن المعلوم أن عمد البلاد تحت سيطرة بلجان

الشاياحات فوجود أعضاء مجالس المديريات والجمعية العمومية أعضاء في لجان
الشاياحات يكون خطرا على حرية الانتخاب ويكفل للأعضاء المذكورين حفظ
مراكرهم على الدوام

لان العمد يستحيل عليهم أن يغفلوا أسماءهم أو أسماء أقاربهم ولو كانوا مكرهين
على ذلك ماداموا تحت سيطرتهم وسلطتهم في تلك اللجان

وعلى ذلك نرجو من هيئة الجمعية العمومية المحترمة أن تقرر عدم جواز انتخاب
أعضاء مجالس المديريات والجمعية العمومية أعضاء بلجان الشايات حتى بذلك
تضمن استقلال وحرية مندوبي الانتخاب وعدم عن كل المؤثرات المناهضة للحرية .
حضرة عيسى نوار بك - الشكوى حاصلة من الانتخاب لسنة واحدة فكيف
أنها تكون لمدة خمس سنوات

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - رأي أن يكون الانتخاب من
الأعيان وليس من العمد وأن يكون لمدة سنة واحدة وإن أمكن فلمدة ستة شهور
سعادة مقار عبد الشهيد باشا - أوافق على أن يكون الانتخاب من الأعيان
ولمدة سنة واحدة

حضرة محمد الرمالي بك - أؤيد هذا الرأي

حضرة جاد بك مصطفى - من رأي أن يكون الانتخاب لمدة خمس سنوات

حضرة محمد الشاوي بك - أنا رأي أن تكون المدة ثلاث سنوات

حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك - ظاهر أن الأغلبية تميل إلى جعل
المدة أكثر من سنة

حضرة محمد تمام حباري بك - الأوفق أن يكون تحديد المدة بمعرفة
نظارة الداخلية

سعادة الرئيس - هل حضراتكم متفقون على أن يكون الانتخاب من الأعيان
الجميع نعم

سعادة الرئيس - إذا تكلم عن المدة ولتؤخذ الآراء عنها
أخذت فتقرر بالأغلبية أن يكون الانتخاب لمدة سنة ومن الأعيان كما تقدم
تلى اقتراح حضرة تمام كساب بك برغبته أن يكون تعيين أعضاء لجنة مخالفات
الترع والجسور بالانتخاب العام وهذه صورته

اقتراح من حضرة تمام كساب بك عضو مجلس شورى القوانين عن
مديرية بنى سويف

العادة المتبعة في تعيين أعضاء اللجان التي تشكل في المديريات سواء كان
لتأديب العمدة والمشايخ أو نحو ذلك هو التعيين بواسطة الانتخاب العمومى الا فى
لجنة المحاكمات تلى مخالفات لأئمة الترع والجسور فإن التعيين لها هو بمعرفة
الدخلية بالانتخاب المدير طبعاً

وحيث أن العدل يقتضى المساواة فأقترح على الجمعية مخافة الحكومة بتعديل
مادة تعيين أعضاء هذه اللجنة بأن يكون تعيينهم بالانتخاب العام أسوة بأعضاء
لجان تأديب العمدة والمشايخ مع جواز انتخاب الأعيان من ضمن أعضاء لجان
الترع والجسور المذكورة

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - أنا من رأي أن يكون النظر فى مخالفات
الزى من اختصاص المحاكم

حضرة حسين بك عابدين - وأنا أرى ذلك ولى اقتراح بهذا الطلب
حضرة تمام كساب بك - اللجنة هى من العمدة خاصة فانا أود أن يكون
التعيين بالانتخاب من العمدة ومن الأعيان

سعادة الرئيس - لنتل الاقتراحات المقدمة عن طلب إحالة ذلك على المحاكم
نابت وهى لكل من حضرة حسين بك عابدين ومصطفى خليل باشا وسعد
مكرم افندى وهذه صورها

اقترح مقدم هيئة الجمعية العمومية من حضرة حسين بك عابدين

« سبق أني اقترحت على هيئة الجمعية في الاعتقادات السابقة طلب محاكمة الحكومة في أن تجعل محاكمة مخالفات الري من اختصاص المحاكم القضائية الأهلية

والآن ما زلت أكرر هذا الاقتراح وأرجو من الهيئة تقريره ومحاكمة الحكومة بطلب اجابته منعا للحيف الذي يحصل كثيرا للمتهمين وحتى لا تكون النظامات القضائية في البلاد مضطربة متناقضة

من المعلوم أن مسائل الري مدنية محضة لاشئ فيها من دواعي الاخلال بالأمن العام ولا بأمن الحكومة وهم جرا فوجود محاكمات استثنائية لها مع وجود المحاكم القضائية لا تنطبق بحال من الأحوال على مبادئ التشريع

الأحكام الاستثنائية إنما تكون لظروف استثنائية مخصوصة مثل الأحكام العرفية وقت الحروب والثورات أو المحاكم العسكرية وما أشبه ذلك ومعظم هذه تكون وقتية وتزول أو تلغى بزوال أسبابها العرضية

أما محاكمات الري فهي مستديرة ولا يوجد مسوغ لإبقائها إلى ما شاء الله خارجة عن اختصاص المحاكم المدنية

لجنة المحاكمة على مخالفات الري غير متوفرة فيها صفة القضاء الحقيقي الذي أعطى للبلاد بالمحاكم الأهلية والشكوى من وقوع المخالفة على الأكثر تكون من خبير أو مهندس لا يبعد عليهما التحامل وتحرير المحاضر بدون وجه حق ضد زيد مع إعفاء عمرو وهو أكثر جرما منه

كل فرد من أفراد الهيئة الحاكمة والأمة يعلم أن فروع مصالح الري ليست على مبادئ الاستقامة الواجبة والاشاعات والحقائق معلومة ومتواترة على الألسن ومتى كان هذا محققا فليس من العدالة إبقاء الفصل القضائي لهذه السلطة وبالأجمال لا يجب أن يكون المهندس قاضيا ولا القاضي مهندسا

فأقترح أن يكون الفصل في جميع مخالفات الري من اختصاص المحاكم الأهلية وتكون قيمة محضر المهندس أو أصحاب الشأن كمحاضر البوليس في المخالفات والجنح أو على الأقل أن يكون استئناف الأحكام التي تصدر بغرامة تزيد عن المائة قرش أو بالحبس مهما كانت مدته إلى دائرة المحكمة الابتدائية التابع لها محل الواقعة

ووجود اللجنة العليا لا يجوز اعتباره عدلا بصفة محكمة استئنافية لعدم توفر الشروط القانونية التي أعطت للقضاء حق إصدار أحكام نهائية وأوجبت عليه حقوقا وواجبات معدومة من تلك اللجنة»

أقترح من سعادة مصطفى باشا خليل

« نأمل أن يصغى إلى طلبنا جعل المحاكم في مخالفات الري أمام المحاكم الأهلية أو أمام مجالس المديرية للبعد بالمخالفين عن مزالي الخيف والاحجاف التي كثيرا ما نزل فيها أقدام لجنة العمدة التي ينحازون أمامها الآن»

أقترح من حضرة سعد مكرم أفندي

« طلبت الجمعية العمومية من الحكومة مراعاة حالة مخالفات الترع والجسور على المحاكم الأهلية لتتفرغ في ذلك من الضمان الكاف لتوقيع الأحكام العادية

ويجلس الجمعية العمومية المنعقدة في ٧ فبراير سنة ١٩٠٩ تقدمت بحالة اقتراحات أيضا بهذا الخصوص وانتظرت الجمعية ردود الحكومة وقد جاء بردود الحكومة أنها ستنتظر في ذلك وما ندرى إلى متى

وحيث أن معظم بلاد القطر المصري تحول ربا إلى رى صيفي وأصبحت مخالفات الترع والجسور كثيرة وهذه حالة لا يحسن معها ترك محاكمة من تقع منهم تلك المخالفات إلى اللجان التي تشكل لذلك بالمديريات فمن العدل جعل محاكمتهم

في المحاكم الأهلية لما في ذلك من الضمان الكافي لتوقيع الأحكام العادلة ورحمة وشفقة
بكثير من الأبرياء الذين توقع عليهم الأحكام ظالماً أرضاء لحاظر عمدة أو موظف
هذا هو رأي أطرحه على هيئة الجمعية العمومية للنظر فيه»

حضرة سعد أفندي مكرم - العادة الجارية أن المهندس عند ما يمر ويحدد الجسر
مثلاً ماخوذاً منه جانب أثرية يسأل الشيخ عن الأخذ فيمكن أن يكون العمدة
أو الشيخ بينه وبين أحد الأهالي أي تقوم فيكتب المحضر ضد الشخص الحاصل
التفرد معه ويوقع عليه الشيخ ثم يصدق عليه المهندس فيحال على اللجنة ومعلوم
أن هذه اللجنة تحكم بالحبس مع أن من أعضائها من لا يعرفون القوانين وإذا تنسكى
المحكوم عليه ربحاً لا تفيد الشكوى بل يزيد تقصد العمدة والشيخ له فمن العدل
رفع الظلم وإحالة النظر في ذلك على المحاكم الأهلية

حضرة تمام كساب بك - شيخ البلد معين من الحكومة من أجل حفظ
الأمن وغيره من المسائل المهمة التي تعمدده فيها فإذا نظرت المخالفة في المحكمة
أو في المديرية في اللجنة فعلى كل حال الشيخ هو الذي يوقع على المحضر لأنها بلده
ولأنه مسؤول عن حوادثها من صغيرة وكبيرة

سعادة الرئيس - وما الذي يريده حضرة تمام بك

حضرة تمام كساب بك - تأييد اقتراحى

سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر بالأغلبية الموافقة على الاقتراحات التي يطلب بها جعل النظر
في مخالفات الرى من اختصاص المحاكم الأهلية وتبليغها للحكومة

وتقرر أن الجلسة الآتية تكون في يوم الاربعاء ٣٠ مارس الجارى الساعة ٤

بعد الظهر وهي الجلسة المحدد ميعادها من قبل

ثم أن حضرة صاحب السعادة الرئيس أعلن انتهاء الجلسة والساعة ٦ ونصف

بعد الظهر

تلى هذا المحضر بجلاسة الجمعية العمومية المنعقدة في ٣٠ مارس سنة ١٩١٠ فصدق عليه

(٨)

محضر الجلسة العلنية المنعقدة في يوم الاربعاء ٣٠ مارس سنة ١٩١٠
(١٩ ربيع الاول سنة ١٣٢٨)

فتحت الجلسة في الساعة ٤ و ٢٠ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة محمود فهمى باشا رئيس الجمعية وحضور ٦٦ من حضرات أعضائها
تلى ماورد بالاعتذار عن هذه الجلسة وهو من أصحاب السعادة والعزة طلبه
سموئى باشا وإبراهيم مراد باشا ومحمد الزملى بك ومحمد الشناوى بك وإبراهيم
افتدى سيد أحمد ومحمود افتدى محمد خشبه

وتلى خطاب من سعادة أحمد عفيفى باشا يعتذر به عن حضور جلسات
الجمعية مدة أسبوع أو أسبوعين لتفنيه خارج القاهرة لأسباب صحية . وتلغراف
من حضرة إبراهيم بك على يعتذر به عن الغياب لمرضه . أما سعادة محمد
شواربى باشا فاعتذر من قبل بسبب المرض

فقررت الجمعية قبول هذه الأعذار

تلى محضر جلسة يوم السبت ٢٦ مارس سنة ١٩١٠ فصدق عليه
سعادة الرئيس - وردت اقتراحات جديدة فلتتل خلاصة موجزة عن كل
منها لتعلمها الهيئة أما المناقشة فيها فستكون في جلسة مقبلة
تليت خلاصة الاقتراحات الجديدة وهي

اقتراحات قدمت في جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩١٠

الترتيب	الاسماء	الجهة	الموضوع
١٣٢	حسن باشا مدكور ...	القاهرة	بشأن مساعدة الجامعة
١٣٣	» » » » ...	»	» » الأزهري الشريف
١٣٤	عبد الحميد بك سلطان ...	المنوفية	معافاة الأهالي من دفع أجرة الخضر
١٣٥	» » » » ...	»	أن يدفع للأهالي أجرة على أتعابهم في خضر النيل وعن للاخطاب التي يقدمونها
١٣٦	» » » » ...	»	أن يسمح للأهالي بأخذ الأثرية اللازمة من قاع الترع في زمن الجفاف
١٣٧	سعد افندي مكرم ...	الجيزة	بشأن بناء محمل لمديرية الجيزة بنفس البندر
١٣٨	فتح الله بركات بك ...	الغربية	بشأن إنشاء خط سكة حديدية بين زفتى وميت برة
١٣٩	محمد مدكور بك ...	القاهرة	بشأن نظام المجالس الخسبية
١٤٠	عثمان بك مراد ...	القليوبية	بشأن اعداد قانون يحتم على الأهالي عدم زراعة أكثر من ثلث الارض قطنا

سعادة الرئيس - بحسب جدول الأعمال قد جاء دور المناقشة في تقرير اللجنة المشكلة لتنظر مشروع امتداد امتياز قناة السويس
 حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك - الجمعية مستعدة لذلك
 عطوفة رئيس مجلس النظار - الحكومة مشغولة باعداد ملاحظاتها على تقرير اللجنة ولغاية الآن لم تنته منها فأرجو الهيئة تأجيل النظر في التقرير الى أن تنتهي تلك الملاحظات

سعادة حسن مدكور باشا - أود أن الحكومة تعين الوقت الذي يتم فيه وضع تلك الملاحظات وأن توزع علينا قبل المناقشة لنطلع عليها ونكون مستعدين للرد عليها كما اطاعت الحكومة على تقرير اللجنة

عطوفة رئيس مجلس النظار - الآن جار تحضير الملاحظات فإن أمكن اتمامها لغاية يوم الجمعة المقبل طبعتم وأرسلت لحضراتكم يوم السبت للاطلاع عليها قبل المناقشة وإن لم يمكن ذلك فلاجمعية عند سماعها أن تقرر تأجيل نظرها لتستعد للمناقشة فيها

سعادة الرئيس - على أي حال يلزم تحديد جلسة خصوصية للمناقشة في هذا الموضوع ففي أي يوم تريدون أن تكون

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - تحديد الجلسة يكون بعد ورود الملاحظات

سعادة اسماعيل أباطه باشا - الذي طلب تأجيل المناقشة هو الحكومة لا تمام وضع ملاحظاتها على التقرير فعليها هي أن تحدد الوقت الذي تنتهي فيه من وضع تلك الملاحظات

عطوفة رئيس مجلس النظار - قبل يوم الاثنين المقبل يتم وضع الملاحظات فيحسن أن تكون الجلسة يوم الاثنين الآتي

سعادة اسماعيل أباطه باشا - إذا انتهت الملاحظات يوم السبت فترسل لنا في يومها حتى تكون المناقشة يوم الاثنين والا نضطر لتأجيلها ليوم آخر

حضرة عبداللطيف الصوفاني بك - هل الذي ستبعث به الحكومة يسمى ملاحظات أو ردا

سعادة ناظر الحفانية - سمها كما تشاء

حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك - الغرض مراعاة نص المادة ٣٦ من القانون النظامي التي لا تجيز المناقشة في الردود

عطوفة رئيس مجلس النظار - هذه ملاحظات على تقرير وضع في مسألة لم يفصل فيها فسواء كانت الملاحظات شفوية أو تحريرية فلا مانع من المناقشة فيها
سعادة حسن المذكور باشا - أي أنها خارجة عن نص المادة ٣٦
سعادة ناظر الحفائفة - الملاحظات ما هي إلا مناقشة من أعضاء الى أعضاء

سعادة الرئيس - قد تقرر عقد جلسة يوم الاثنين المقبل ٤ أبريل سنة ١٩١٠ لهذا الغرض

ولدينا الآن بقية الاقتراحات فلنأخذ في نظرها
تلى اقتراح مقدم من حضرة ناشد حنا بك بشأن اصلاح نظام العمد والمشايخ وهذه صورته

« عرف الكل أن حكومتنا السنية صارفة كل قواها الى ما فيه توطيد دعائم الأمن العام ونشر الطمأنينة والسلام على جميع ربوع مصر وأرجائها .
ولهذا اتخذت كثيرا من الطرق المؤدية الى هذا الغرض الشريف وشرعت أخيرا في تعديل نظام البوليس واصلاح نظام الخمر

ولما كانت هيئة العمد والمشايخ أخلق باصلاح نظامها من كل فئة من فئات الضبط والربط لأن العمدة يعتبر الدعامة الاولى من الدعائم التي يشيد عليها صرح الأمن العام رأينا أن نلفت أنظار ولاية الأمور في حكومتنا السنية الى وجوب اصلاح نظام العمد والمشايخ اصلاحا يمنع العمدة أو الشيخ من المزاج الأديبة والمادية ما يجعله على خوف من ضياع مركزه لأن الميزة الوحيدة التي يجتمع بها العمدة أو الشيخ الآن لا تبث في قلبه حب المحافظة على العمدية ولهذا كثرت الحوادث الدالة على ذلك

فاذا ما أجابت الحكومة هذا الاقتراح وعملت به بات العمدة وكذلك الشيخ على حذر دائم من اتیان جريمة قتل الى رفته وبهذه الوساطة يطلع الكثيرون من العمد والمشايخ عن الشر ويكافأ التزيهون منهم بعض المكافأة على ما يلاقونه من النصب والعناء في خدمة الحكومة »

سعادة الرئيس - مارأي الجمعية في هذا الاقتراح

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - لم أفهم ماذا يقصد حضرة ناشد بك باقتراحه هذا

حضرة ناشد حنا بك - الغرض مكافأة العمد على أتعابهم الجسيمة مكافأة مادية وأدبية مثل اعفائهم من دفع ضريبة كبة من الأطنان أكثر من الحاصل الآن أو نحو ذلك

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - المكافآت المادية جار منحها الآن بأعفائهم من ضريبة بعض الأقدنة أما المكافآت الأدبية فالحكومة تمنحها لمن يعمل عملاً يستحق عليه تلك المكافأة

حضرة محمد فتح الله بركات بك - حالة العمد تحتاج حقيقة إلى اصلاح . لقد حصرت الأحوال التي يسئل عنها العمدية وشيخ البلد والتي قد يصح أن يقال لأجلها على مجلس التأديب فيحكم عليه بسببها بالحبس فوجدتها ٤٣ حالة

عندت الأشخاص الذين لهم سلطة على العمدية والذين لهم أن يعملوا محاضر ضده ويطلبوا محاكمته فوجدتهم كثيرين جداً فمنهم رجال الرى على اخلاقهم ورجال الصحة ورجال الادارة والضبط من معاون لمأمور لحكمدار لوكيل لمدير الى غير ذلك

عطوفة رئيس مجلس النظار - العمدية هو أساس كل هيئة ادارية

حضرة محمد فتح الله بركات بك - اذا كان العمدية مطالباً بأشياء لا يستطيع القيام بها أفلا يكون معذوراً اذا قصرت فيها

لذلك أطلب أن نظارة الداخلية تنظر في الأمر وتحدد اختصاصات العمد فتجعلها داخلية في دائرة الامكان حتى يمكن للعمد أن يقوموا بها

حضرة جاد مصطفى بك - أوافق على ماقاله حضرة فتح الله بك

سعادة الرئيس - ألم يخطر على فكر حضراتكم ذلك الشيء الذي يطلب من الداخلية عمله لتخفيف مسؤولية العمدة والمشايخ حتى يتمكنوا من القيام بواجباتهم . أم تريدون أن تتركوا ذلك لنظارة الداخلية لتفكر فيه
 حضرة محمد فتح الله بركات بك - قد عرفت أسباب الآلام وشرحتها الآن وأترك للداخلية البحث عن الدواء

حضرة السيد حسين القصبي - مسؤولية العمدة عظيمة وجسيمة ولكن الحكومة لا تستطيع أن تقلل منها شيئا لما يترتب على ذلك من الضرر

فالفرض الآن هو مكافأتهم أدبيا وماديا على هذه الأتعاب وهذا ما يريد من حضرة ناشد بك باقتراحه كأن تمنح لهم رتب وتخفف عنهم الضرائب مكافأة على أتعابهم
 حضرة محمد فتح الله بركات بك - كلنا متفقون على أن مسؤولية العمدة جسيمة وأزيد على ذلك أن العمدة لا يقصر لعدم كفاءته أو لقلتها لانه مهما كان مقتدرا ومستوفيا للشروط فلا يمكنه القيام بكل ما عليه من الواجبات

أضرب لذلك مثلا : واجبات العمدة أمام ادارة القرعة هي :

اولا - العمدة مكلف بمحصر جميع الشبان الذين في سن القرعة ويقطنون بلده
 ثانيا - اذا عوفي واحد منهم لانه وحيد فمن واجبات العمدة أن يبلغ الحكومة عند ما يولد له أخ لتعامله أسوة بغيره

ثالثا - العمدة مكلف بالبحث عن كل من يدخل البلد وعمره ١٩ سنة أو ما يقرب منها ليعرف ان كان مقيدا في دفاتر القرعة أم لا

إذا كان من بعض واجبات عمدة طنطا مثلا أن يعرف كل من يولد فيها من ذكر أو أنثى يوم ولادته وأن يعرف ان كان له أخ وحيد أعفى من القرعة أم لا وأن يعرف كل من يدخل البلد وان كان مقيدا كما ذكر في القرعة أم لا فهل يمكنه أن يقوم بكل ذلك

هذه هي بعض واجبات العمدة أمام سلطة واحدة من السلطات المسئولة لديها فهل يمكن لاحد من القيام بمثل هذه الواجبات مهما عظمت مكافأته

سعادة اسماعيل أباطه باشا - خطر في بالي شيء الآن بمناسبة ما قاله حضرة
فتح الله بك وهو

زيادة على ما ذكر أقول ان العمدة مكلف بأشياء لا يستطيع أن يعرفها الا من
أعطى مفتاح الغيب مثال ذلك : الشخص المعنى من القرعة بسبب حفظ القرآن
محرم عليه أن يشتغل بغير تلاوته فإذا اشتغل بغيرها عوقب العمدة . فمن أين له
أن يعرف كل ذلك وهو لا يعلم الغيب
المسؤلية تكون عادة بقدر السلطة

ولاسطة للعمد تساوى بعض مسئوليتهم . ثم لامكافأة أيضا

العمدة معفى من دفع مال خمسة أفدنة وقد يجوز أن يكون مال الفدان منها
جنبها كما يجوز أن يكون عشرة قروش وعلى ذلك يصح أن يكون المال المعفى
منه العمدة والذي هو قيمة أتعابه ومسئوليته خمسين قرشا سنويا . ثم اذا مكث
في العمدة عشر سنين يعفى له ابن من القرعة وقد يصح أن لا يكون له أولاد
ذكور

هذا الشخص الذى تتراوح قيمة مكافأته السنوية بين خمسين قرشا وخمسة
جنيهات اذا قصر فى أى عمل من الأعمال العديدة المكلف بها أحيل على لجان
التأديب فتحكم عليه بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبالغرامة والرفق

لا يعرف العمدة قانونا يبين لكل جريمة عقابها . لا يستطيع أن يحضر محاميا
يدافع عنه بل يكفى أن يكون بينه وبين المأمور أى خلاف حتى يحال لأقل
الأسباب على لجنة التأديب فتحكم عليه بدون أن يستطيع الدفاع عن نفسه مع
أن السارق والنصاب يساحق في أصغر التهم وأكبرها أن يستعينا بمن يريدان
من المحامين

لذلك لا يوجد شخص مهضومة حقوقه أكثر من العمدة مع أنه هو الحاكم
الأول في كل بلد . فيحسن أن الحكومة تضع قانونا يبين الأشياء التى يعاقب عليها
العمد مع بيان العقوبة المحددة لكل منها . وأن تتيح لهم حق الدفاع عن أنفسهم

بواسطة محامين وأن تكون هيئة لاستئناف أحكام التأديب في نظارة الداخلية .
ولو أنى أعتقد أن نظارة الداخلية تبحث قضايا التأديب بحثا دقيقا قد لا يوجد
مثله في المحاكم

وإذا كانت الحكومة تكافئ هؤلاء العمدة فليكن بغير الرتب (لأنى ضد هذه
الفكرة وليس من شأننا البحث فيها) لتكون مكافأتها لهم بزيادة عدد الأقدنة التى
تعينهم من مالها أو نحو ذلك

والغرض أن تكون المكافأة على قدر المسؤولية حتى يكون ضمير الحكومة مستريحاً
عندما تأخذ بعض العمدة على أى حقبة ارتكبوها . وإنى واثق أن الحكومة عند
ما تبحث هذه المسألة تجد أن العمدة منهضوم الحقوق وأنها بمساعدتهم تخدم نفسها
وتخدم الأمة

سعادة الرئيس - هل توافقون على ابلاغ الاقتراح للحكومة مشفوعاً بما قيل
عليه من هذه البيانات
موافقة بالأغلبية

نلى اقتراح مقدم من حضرة فرشى أفندى أحمد وإبراهيم أفندى كريم بأن
يكون تعيين عمدة البلاد بانتخاب الأهالى وهذه صورته

«ساداتنا نطلب من حكومتنا السنية تغيير نظام ترتيب العمدة والمشايخ
بنظام يكفل راحة الأهالى الذين هم تحت سيطرة وظيفتهم وهو أن يكون ترتيب العمدة
والمشايخ بانتخاب الأهالى مع منحهم كل الحرية التامة المطلقة فى الانتخاب بدون
أدى ضغط من جهة الإدارة

لأن ترتيب العمدة والمشايخ بواسطة اللجان المسيطر عليها نفوذ الإدارة يسبب
فى الغالب المستمر أن تلك اللجان تعين عمدا ومشايخ بغير رضا مجموع أهالى البلد
ولا يخفى على حضراتكم ما نجم عن ذلك من الضغائن والانتقامات التى يتسبب
عنها زعزعة أركان الأمن العام الذى هو ضالة الحكومة المنشودة

فترجوا مع الموافقة تبليغ الحكومة ذلك مشفوعا بالتمسك بالإيجاب أفندم ما
سعادة الرئيس - مارأي الهيئة في هذا الاقتراح
حضرة فتح الله بك بركات - لأوافق على انتخاب العمدة والمشايخ بواسطة
الأهالي

هذه الفكرة ربما كان فيها بعض الفائدة ولكن معها كثيرا من الضرر لأن
الأهالي لا يرغبون في انتخاب العمدة الصالح بل يفضلون العمدة الذي يابعون به
وهذا فضلا عما يوجد هذا الانتخاب من الشور بين الافراد والعائلات

الانتخاب يضطر العمدة الى أن يتكلف للأهالي وقد يضطره الى التسفل
فكيف يستطيع بعد ذلك أن يحكمهم

سعادة اسماعيل أياظه باشا - أرى أن هذا الاقتراح لا ينطبق على الاقتراح
السابق الذي نقرر تبليغه لأننا بهذا نريد أن تنتخب العمدة والمشايخ بدون تدخل
الحكومة مطلقا ، وبذلك نطلب من الحكومة أن تمنحهم المكافآت الأدبية
والمادية

حقيقة يوجد ميل عند الأهالي الى أن يكون انتخاب العمدة بواسطةهم وهذا
ناشئ من أن العمدة كان يختار دائما من أكبر أهل البلد قدرا ومن أطيبهم خلقا ،
فلما ترك الاختيار للحكومة تغير هذا الحال وأصبح يعين في وظيفة العمودية من
المتوسطين في بلدهم وربما من أقل من المتوسطين فعز ذلك على الأهالي وحصلت
بسببه حزازات ومشاغبات أنتجت جنحا وجنايات

لأجل ذلك يرغب البعض في أن يكون انتخاب العمدة بواسطة الأهالي لكن
إذا اتخذت الحكومة خطة الحكمة في انتخاب العمدة واختارتهم من الناس الذين
يحسنون تمثيلها ولهم احترام لدى الأهالي ويعرفون أن يسترضوهم وأن يعدلوا بينهم
كان ذلك خيرا وأبقى

وعلى ذلك لا يكون لهذا الاقتراح محل

حضرة مرقس سميكه بك - لما نعارض في تعيين العمدة بانتخاب الأهالي ونقول أنهم لا يحسنون انتخابهم نتافض أنفسنا بأنفسنا

كيف نطلب الدستور ونقول أن الحكومة لا تحسن انتخاب الأعضاء الدائمين ونطلب زيادة عدد الأعضاء المتدوين ثم تأتى الآن ونقول أن الأهالي لا يحسنون انتخاب الصالحين منهم ليكونوا عمدا في بلادهم

أرى أنه يجب أن الأهالي هم الذين ينتخبون العمدة وإذا فرض أنهم لا يحسنون الانتخاب في أول الأمر فيجب أن يدربوا عليه لأنهم أدرى بمن يكون فيه الكفاءة للنظر في مصالحهم

لذلك أؤيد هذا الاقتراح الذى يطلب به أن يكون تعيين العمدة بانتخاب أهالي البلد

سعادة اسماعيل أباطه باشا - مرة في كلام حضرة مرقس بك أننا نقول أن الحكومة لا تحسن انتخاب أعضاء شورى القوانين الدائمين وأنا لأعرف مطلقا أن هذه العبارة قيلت لافى المجلس ولا فى الجمعية فهل هو يقصد أنها تقال فى الخارج

سعادة الرئيس - هو لم يقل أنها قيلت فى المجلس ولا فى الجمعية
سعادة اسماعيل أباطه باشا - نحن نسأل عما يقال فى دائرتنا أى فى المجلس أو الجمعية

حضرة مرقس سميكه بك - أذكر أنه فى الجلسة الماضية لما دار الكلام على انتخاب أعضاء مجالس المدرجات قام نائب عن مديرية الشرقية وقال أن مجلس شورى القوانين به ١٦ عضوا متدوبا عن الأهالي والجمعية بها ٦٢ ولذا يكون رأى الجمعية هو الذى يعبر عن رأى الأهالي أكثر من رأى الشورى

سعادة الرئيس - هو راعى الأكثرية فى العدد ولم يطمع فى الانتخاب
حضرة مرقس بك سميكه - وأنا لأأطمع فى أحد
سعادة اسماعيل أباطه باشا - أنا أسأل عن شئ واحد وهو متى قيل أن الحكومة لا تحسن انتخاب الاعضاء الدائمين

حضرة مرفس سميكة بك - أنا لم أقل ان هذا قيل في المجلس
 سعادة اسماعيل أباطه باشا - اذا أنت تسحب هذه العبارة
 حضرة مرفس سميكة بك - أنا لا أحبها لأني لم أقلها
 سعادة اسماعيل أباطه باشا - هذه العبارة فيها اهانة للمجلس والحكومة ويجب
 أن تسحب ولا توجد في محاضرتنا .
 حضرة مرفس سميكة بك - أنا قلت انها قيلت ولم أقل من قالها
 سعادة اسماعيل أباطه باشا - اذا كانت قيلت في الخارج فهناك كلام كثير
 يقال في الشوارع والمجتمعات ولا يقول عليه ولذلك اعتبرها كأنها لم تقل
 فضيلة الشيخ حسونه النواوي - افرض أنها لم تقل
 سعادة اسماعيل أباطه باشا - اكتفيت بذلك
 سعادة مصطفى خليل باشا - نظام العمدة الحالي موافق ولا شيء فيه غير أنه
 يحسن أن يؤخذ رأى المترشحين للعمدية فيعين ويسبق النظام الحالي كما هو
 سعادة اسماعيل أباطه باشا - نقصد نظام الانتخاب أو نظام المحاكمة
 سعادة مصطفى خليل باشا - نظام الانتخاب
 سعادة اسماعيل أباطه باشا - الأولى أن تترك هذه المسألة لتظارة الداخلية
 تستغل فيها مع مجالس المديريات أو مع مجلس شورى القوانين
 حضرة سعد أفندي مكرم - الآن عند خلو وظيفة عمدة بطاب كشف
 بالمرشحين فيختار المأمور واحدا منهم قد لا تميل اليه الأهالي لذلك يحسن أخذ
 رأى المرشحين لوظيفة العمدية فيمن ينتخب من بينهم عمدة لبلدهم
 حضرة فتح الله بركات بك - العمدة لم يخرج عن كونه موظف حكومة
 ولم ير إلى الآن أى بلد مقعنة أو غير مقعنة يعين الموظفون فيها بانتخاب الأهالي
 ثم ان الحكومة التى تنتخب جميع الموظفين كبارا وصغارا لم لا تترك لها حق
 انتخاب اخدمهم وهو العمدة

سعادة الرئيس - اى انك ترى أن الحالة الحاضرة موافقة

حضرة فتح الله بركات بك - اى نعم غير أنها تحتاج لبعض تعديل

سعادة اسماعيل أباطه باشا - أرى أنه لأجل التوفيق بين الفريقين أن يطلب من الحكومة أن تنظر الى هذه المسألة عند نظرها في أمر اصلاح حال العمدة فتعمل مشروعا بذلك وتحيله على مجلس شورى القوانين

موافقة بالأغلبية

تلى اقتراحان أحدهما من حضرة سيف النصر بك طنطاوى والآخر من حضرة عيسى نوار بك بشأن زيادة عدد الخفر وإيجاد دوريات لحفظ الأمن وهذه صورتاهما

اقتراح مقدم من حضرة سيف النصر طنطاوى بك عضو الجمعية العمومية عن مديرية الفيوم

أطلب زيادة رجال الخفر وجعله نقطا محدودة في السكن والحلاء وعند الغروب يكون كل في نقطته ، فان ذلك أحسن للأمن والرأى للهيئة ما

اقتراح مقدم من حضرة عيسى نوار بك عضو مجلس شورى القوانين عن مديرية البحيرة لهيئة الجمعية العمومية

حيث ان الأمن العام مازال محتاجا لوسائل ادارية فأطلب أن يكون في كل مركز قلم ضبط مخصوص مؤلف من ضباط وعساكر بصفة دائريات لملاحظة الخفر استنبابا للامن العام ما

سعادة اسماعيل أباطه باشا - الحكومة مشغولة الآن بأمر الأمن العام على العموم والخفر على الخصوص فإذا وافق بحال الاقتراحات على الحكومة لتنظر فيهما

موافقة بالأغلبية

تلى اقتراح من حضرة ابراهيم الجارم افندى بطلب إعادة محافظة رشيد هذه صورته

«غير خاف على حضراتكم أن مدينتي رشيد ودمياط كانتا من الثغور المعنى بها وخصوصاً في عهد حكومة العائلة المحمدية وذلك بالنسبة لموقعهما الجغرافي وما زالتا كذلك حتى دهمت رشيد قارعة سنة ١٨٩٥ بالغاء محافظتهما فظن الناس وقتئذ الاتغير بهم الأحوال ولا تدور بهم الدوائر بعد الغائها ولكن خاب ظنهم ففضلا عن الصيغة الأدبية التي سلبت منهم كانت الأحوال الإدارية تستدعيهم للسفر إلى دمنهور كثيراً وهي مشقة كانوا في غنى عنها من قبل ولم يتظلموا ظناً منهم أن الحكومة لا تجيب طلبهم ببقاء محافظتهم ثم لم تلبث الحكومة أن ساوت بين الأخوين فساوت دمياط برشيد في مايو سنة ١٩٠٦ ولكنها عادت بعد ذلك فنظرت لأهل دمياط بعين الرحمة وردت اليهم محافظتهم كما كانت

وإذا كانت المحافظة يترتب عليها راحة الأهالي التامة فقد قام وفد من رشيد في مايو سنة ١٩٠٩ وقابل عطوفة ناصر الداخلية وجناب مستشارها واتمس رد محافظة رشيد كما كانت فوعدا الوفد خيراً

فبلسان أهالي رشيد أتمس من حكومتنا السنية إعادة محافظتنا كما كانت من قبل ولنا أسوة بمدينة دمياط التي ردت إليها محافظتها بعد الغائها لأن الحكومة التي عودت رعاياها المساواة بين الأفراد هي التي تعمل بالعدل بين البلاد فإن رشيد لا تقل أهمية عن دمياط سواء في ذلك زمنها الماضي والحاضر من حيث موقعهما الجغرافي وحالتهم العمرانية

كما أتى أرجو من هيئة الجمعية الموافقة على هذا الاقتراح إذ به حياة مدينة رشيد المدنية ما»

سعادة الرئيس - مارأي الهيئة في هذا الاقتراح

موافقة بالأغلبية على قبوله وإحالته على الحكومة

تلى اقتراح من حضرة كمال علما بك بزيادة مركز في يندر بنها بمديرية القليوبية وهذه صورته :

«من المعلوم للجمعية العمومية أنه يوجد بكل مديرية من المديريات مركز يسمى باسم عاصمة المديرية ففى طنطا عاصمة الغربية مركز طنطا والمنصورة مركز المنصورة الى آخره

وقد لوحظ أن عاصمة مديرية القليوبية محاطة ببلاد عديدة ولها مصالح كثيرة لا يمكن أن تقضيها بسهولة اذا كان محل الحكم بعيدا عنها كما هي حالة العدد العظيم من البلاد التابعة لمركز طوخ فإنه يوجد من بين سكانها من يحتاج الى السفر بضع ساعات للوصول الى نقطة الحاكم

ولما كان جل رغائب الحكومة السعى وراء راحة الأهالى وتوفير المشتقات والمتاعب عنهم عند قضاء حوائجهم من المصالح الأميرية رأيت أن أطرح على هيئة الجمعية العمومية أمر وجود مركز بمدينة بنها يسمى مركز بنها أسوة بعواصم المديريات الأخرى ومن رأى أيضا أن يتبع هذا المركز بعض البلاد التابعة لمركزى ميت غمر ومينا القمح القريبة لبندر بنها

ولى وطيد الأمل فى اجابة طلبى هذا خدمة للمصلحة العمومية

سعادة مقار عبد الشهيد باشا - قبول هذا الاقتراح ينبنى عليه ضم بلاد تابعة الى ثلاث مديريات وجعلها مركزا واحدا وتغيير النظام المالى والادارى وهذا غير مقبول

حضرة كمال علما بك - ان البلاد التى ذكرتها وطلبت ضمها الى بعضها لينشأ لها مركز جديد (يسمى مركز بنها) لا تبعد كلها عن عاصمة القليوبية بأكثر من ثلث ساعة ولكنها تبعد عن المراكز التابعة اليها الآن بعدا شاسعا . وانى أرى فى هذا الضم راحة لأهالى تلك البلاد وتوفير الوقت لهم لأن أهالى بعض البلاد التابعة لمركز مينا القمح يسافرون عدة ساعات حتى يصلوا الى المركز التابعين له

فأرى من المصلحة العامة أن يتكون من هذه البلاد الخيطة ببندر بنها مركز واحد حتى يستريح الأهالى وتنتجز الأعمال

سعادة مفار عيد الشهيد باشا - ان هذا الطلب يحتاج الى تغيير حدود المديرية وتغيير الزمام والميزانية وهذه الحالة واقعة في أغلب المديرية لذا أرى عدم الموافقة على هذا الاقتراح

سعادة حسن مذكور باشا - أنا لأفهم للعارضة معنى مادام هذا الطلب فيه صالح للأهالى

حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك - المسألة بسيطة حضرة كمال بك يقول ان أهالى البلاد الكائنة في أطراف المراكز الأخرى ترزح لو كانت تابعة لمركز جديد يسمى مركز بنها وهذا معقول . لذا أرى الموافقة على احالة الاقتراح على الحكومة

سعادة الرئيس - هل توافقون على قبول الاقتراح وارساله للحكومة

موافقة بالأغلبية

تلى اقتراح من حضرة عيسى نوار بك بطلب ابدال نقطة البوليس الموجودة بمحوش عيسى بمركز وهذه صورته

حيث ان النقطة الموجودة بمحوش عيسى «بحيرة» غير كافية لأمن هذه الجهة بالنسبة لاتساع زمامها وكثرة القرى والعزب التابعة لها فأطلب ابدالها بمركز مثل مراكز المديرية .

موافقة بالأغلبية على قبوله واحالته على الحكومة

تلى اقتراح من حضرة على أفندى محمود بشأن من لم يبلغ عن دودة القطن وهذه صورته:

«من يتأخر عن التبليغ عن اصابته بالدودة يحكم عليه عادة بالحبس فأطلب تأجيل تنفيذ عقوبة الحبس في هذه الحالة الى ما بعد انتهاء مدة فتك الدودة بالأطيان حرصا على مصلحة المحكوم عليهم لأنه اذا حبس ترك أطيانه عرضة

لاشتداد امراض الدودة لعدم وجود من يقوم مقامه في تقاوتها أو استبدال عقوبة الحبس بغرامة مالية تراوح ما بين خمسة وعشرين قرشا وخمسين ماً»
تقرر بالأغلبية قبوله والحالته على الحكومة

تلى اقتراح من حضرة محمد بك الشناوى بشأن تقرير زراعة ثلث زمام الأراضى
قطنا بطريقة اجبارية وهذه صورته

« أقترح تقرير زراعة ثلث زمام الأراضى قطنا بطريقة اجبارية منعا لضعف
الأراضى من جهة ولاجل توفر وجود الحاصلات الأخرى من جهة ثانية»

سعادة الرئيس - لدينا اقتراح بمائل هذا من حضرة عثمان بك مراد فهل
ترون ارفاقه به

موافقة بالأغلبية

تلى وهذه صورته :

اقتراح مقدم من حضرة عثمان بك مراد عضو الجمعية العمومية عن القليوبية

اعداد مشروع قانون يعتمد على جميع المزارعين زراعة ثلث الزمام قطنا ماً

حضرة مرفس سنيكه بك - انت هذا الطلب مفيد فيما يختص بالأراضى
الجيدة ولكنه مضر اذا نفذ على بعض جهات أخرى مثل بعض أراضى مديرية
الشرقية التى لاتصلح للزراعة الأرز فأرى أن يحال هذا الاقتراحان على الحكومة
لتبحثهما جيدا وتستثنى ما يمكن استثناءه من الأراضى

حضرة سعد افندى مكرم - أنا غير موافق على هذا الاقتراح لان فيه تضيقا
على الأهالى

عطوفة رئيس النظار - أرجو أن تدققوا النظر وترووا جيدا فى هذا الاقتراح
قبل أن تصدروا قراركم فيه

سعادة اسماعيل أباظه باشا - أن الأنظار تختلف في البت في هذا الاقتراح
ففرق يرى أن الأصوب تقرير زراعة الثلث قطبا لأن زراعة النصف تكلف
مصاريف كثيرة و يترتب عليها ارتفاع الأجرة وزيادة على ذلك فلو نزل مقدار
ما يزرع قطبا الى الثلث يستريح الأهالي في مسائل المناوبات التي بلغت الشكوى
منها عتات السماء

ولكن الفريق الآخر يرى عكس ذلك ويرى بجانب هذه التوائد مضار منها
أن بعض البلاد لا تشتمل الا زراعة القطن ومنها أن أغلب أرباب الأقطان يؤجرون
أرضهم والمستأجر يفضل زراعة النصف ليمكن من سداد الإيجار ومنها أن تقرير
زراعة الثلث يترتب عليه مشاكل عظيمة وتضطرب الداخلية معه لعمل تحقيقات
كثيرة فيما لو علمت أن بعض الأفراد زرعوا أكثر من الثلث فأرى أن الأفضل
أما رفض هذا الاقتراح وأما تحويله على الحكومة لتكلف مجالس المديرية
بالبحث فيه وليقرر كل مجلس الأفيد لمديرته لأن تربة كل مديرية تختلف عن
تربة المديرية الأخرى

سعادة حسن مدكور باشا - أن مجالس المديرية لا تستطيع أن تعمل
شيئا في هذا الموضوع والداخلية كذلك لأنه توجد أقطان كثيرة مملوكة للأجانب
وقد يحصل في هذا الاقتراح مثل ما حصل في طلب إبقاء تشاج القصيلة
البحرية حتى يبلغ سنها ثلاث سنوات على الأقل فقد تعذر انفاذ هذا الاقتراح
لعدم إمكان تطبيقه على الأجانب

سعادة اسماعيل أباظه باشا - أرى أن الأفضل إحالة الاقتراح على الحكومة
لتنفق مع مجالس المديرية وتقرر ما فيه الصالح العام
سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء

حضرة فتح الله بك بركات - إذن الأولى إحالته على مجلس شورى القوانين
حضرة زكي عبدالرازق أفندي - أنا قد ابتدأنا في أخذ الرأي فيجب أن
نتمه ونعلم النتيجة

أخذت الآراء فتقرر بالأغلبية رفض هذا الاقتراح والاقتراح الذى ضم اليه وهو المقدم من حضرة عيان بك مراد
تلى اقتراح مقدم من سعادة مصطفى باشا خليل بطلب جعل مسائل الرى
المستعجلة واعطاء رخص الواورات من اختصاص مجالس المديريات برأى
قطعى وهذه صورته

«ان شؤون الرى كلها يرجع فيها عادة الى نظارة الأشغال العمومية وثلاثين
الرى وفروعها بالأقاليم وهذا النظام جم الضرر عظيم الخطر وضرره وخطره مشاهدان
بالعيان فلو أن الحكومة قررت جعل مسائل الرى التى يحتاج فى حلها الى السرعة
وعدم الانتظار الطويل راجعة الى مجالس المديريات لأفادت البلاد فائدة عظيمة
وحالت دون وقوع كثير من الخسائر التى تلحق المزارعات من جراء الإبطاء
فى المخابرات

ومن جهة أخرى فقد أصبح من الواضح الذى لا يختلف فيه اثنان أن مهندسى
الرى فى الأقاليم كثيرا ما يتصرفون فى حدود وظائفهم بما يوافق أغراضهم أو يصادف
هوى عند زيد أو عمرو فينشأ عن هذا الغرض أو التحيز ائتلاف للزراعة أو تعطيل
للأعمال تعطيل مضر فى نتيجته على كل حال فلو أن دولاء الموظفين الذين لم
يطلقوا لانفسهم العنان الا لاعتقادهم البعد عن مواطن المراقبة من الرؤساء شعروا
بتأثير الاشراف على أعمالهم من قرب لما سلكوا مع المزارعين ذلك المسلك
ولكانوا على أداء وظائفهم بمقتضى الحق والعدل حريصين

وهناك مسائل أخرى من المسائل المتعلقة بالرى كثيرا ما تجرى فيها قرارات
نظارة الأشغال على غير ما يوافق الواقع أو يناسب ظروف الزمان والمكان فيقع
بسببها الضرر من حيث تبغى منعه مثل مسئلة اعطاء رخص الواورات قائما
بناء على ما يقدم اليها من التقارير القائمة على قاعدة التحيز السالف ذكره تعطى
تصريحا بوابور قوته كيت وكيت حيث يلزم وابور أضعف أو أكثر منه قوة
فتضرر حيث يتأكد النفع بجاراة لأهواء عمالها المتعسفين وهذا وذلك يدلان على
ضرره جعل كل شؤون الرى التى تقتضى السرعة فى حلها والبت فيها من
اختصاص مجالس المديريات

ومما ينبغي التفات النظر اليه جعل رأى هذه المجالس قطعيًا فيها لا سيما فيما يتعلق بإنشاء وإبطال الترع والمصارف وبالمباني والقناطر والتطهيريات والمناوبات والسكن الزراعية واعطاء المقاولات وبمباحث الواهورات والسواقي والفتحات وتعديل لائحة الترع والجسور هذا فضلا عن سن قانون يكفل بيسان حدود المهندسين في تصرفاتهم حتى لا يتعدى أحد منهم حده بما يضر مصلحة الأفراد وفضلا عن تحديد مواعيد انتهاء الطلبات وبمباحث الآلات واعطاء الرخص

وجدير برجال الحكومة قبول ادخال هذه الاصلاحات المبينة على خبرة أعيان البلاد الذين تتألف منهم هيئات مجالس المديرية»

حاضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - هل الباشا مهندس عضو في مجلس المديرية
سعادة الرئيس - نعم هو عضو فيه

سعادة موسى غالب باشا - ان هذا الطالب خارج عن الحد وسعادة مصطفى خليل باشا تطرف في طلبه لان مجالس المديرية ليس بمصلحة تنفيذية بل مجلس من حدوده النظر في العموميات فاذا كانت كل الأعمال ستحال على مجلس المديرية لنظرها والمهندسون مطعون في ذمتهم فمن الذي سينفذ الأعمال لذا أطلب رفض هذا الاقتراح

سعادة حسن مدكور باشا - أرى أن الأوفق إحالته على الحكومة

حاضرة تمام كساب بك - أوافق سعادة موسى غالب باشا على رأيه

سعادة مقار عبد الشهيد باشا - وأنا أيضا أنضم اليه

سعادة اسماعيل أباطه باشا - أرى أنه من الصعب جدا تحقيق ما في هذا الاقتراح لان مسألة المياه مسألة دقيقة ربما اشترك فيها حملة مديريات لذا كان من الصعب على الباشا مهندس نفسه التصرف فيها فلا أرى معنى لأن نطلب لأنفسنا الحكم في شيء يتعدى علينا الحكم الصحيح فيه

نحن لانكر أنه توجد شكوى من تصرفات بعض المهندسين ولكنها ليست
للاسباب المدونة في الاقتراح . توجد شكوى سببها في الغالب شدة الضيق من
المنافسات وعدم ضبط حسابها ولكن لا يمكننا ارجاع الأسباب الى سوء السيرة
أو لشيء من هذا القبيل لذا أرى أن نلفت نظر سعادة ناظر الأشغال الى ذلك
ولا داعى لتحويل الاقتراح على الحكومة

سعادة موسى غالب باشا - ان جداول المنافسات وجداول أعمال التطهير
تعرض على مجلس المديرية فإذا يريد سعادة مصطفى باشا خليل أكثر من ذلك
هل يريد أن المجلس ينفذ أعمال المهندسين ان كان هذا ممكنا فلا بأس

سعادة استامعيل أباطه باشا - توجد شكوى عامة أيضا من المقاولات لان
كثيرا ما تعلن المقاولات عن أعمال قبل أخذ رأى مجلس المديرية فيها وكثيرا
ما يطلب أخذ رأى المجلس فى شئ يكون مزاده أعلن ورسمى ويصبح قرار مجلس
المديرية لا تأثير له بل كثيرا ما يرصى العطاء على مقاول بسيعة مبالغ ولكن بفضل
عليه آخر طلب بعشرة

وكنا نود أن نعطي المقاولات لمن يرصى عليه أقل عطاء ولكن الحكومة
لا تفعل ذلك وتقول لنا انى اذا لم أعط المقاوله ان يقدم أقل عطاء فذلك لعدم
ثقتى به وعدم وثوقى من أنه يتم العمل فى الميعاد المحدد

نسمع هذا الجواب من الحكومة فنرى فيه بعض السداد ولكننا نرى من
جهة أخرى أن المقاولات بصرف عليها أكثر من اللازم مع أنها لانتم حسب
المرغوب فنلفت نظر سعادة ناظر الأشغال لذلك أيضا

سعادة مصطفى باشا خليل - ان الشكوى عامة من تصرفات المهندسين وجميع
الأعضاء يشهدون بذلك وما ذكرته قليل من كثير فأطلب أخذ رأى على اقتراحى

سعادة مقار عبد الشهيد باشا - ان تحويل مجلس المديرية النظر فى هذه المسألة
يترفع العمل من نظارة الأشغال ومن مفتشى الرى وهذا غير ممكن لأن مسألة المياه
مسألة فنية وكثيرا ما ترتبط فيها مصالح مديرتين أو أكثر بعضهم كما يظهر من

تقسيم الأعمال على نقاش الرى ولقد رفعت دعاوى من بعض الاورباويين
وصدرت أحكام المحاكم المختلطة بأن أعمال الرى تكون من اختصاص نظارة
الاشغال فأرى صرف النظر عن هذا الاقتراح .

سعادة اسماعيل أباطه باشا - ان كان القصد من تقديم الاقتراح أن يقال
اننا نطلب فقد طلبنا وان كانت القصد هو المنفعة العامة فلا أرى محلا لاحالة
هذا الاقتراح على الحكومة لاننا اذا فعلنا ذلك فالحكومة ستحيله على الأشغال
والأشغال عند ما تجده بهذه اللهجة ترفضه ولا محالة فالأولى أن نكتفى بما دون
في محاضرنا خصوصا وأن سعادة ناظر الأشغال سمعه

سعادة مصطفى باشا خليل - أطلب أخذ الرأى على اقتراحى

سعادة الرئيس - فنؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية الاكتفاء بما دار من المناقشات وعدم تبليغ الاقتراح
للحكومة

تلى اقتراح مقدم من سعادة حسن مذكور باشا يطلب انشاء مجلس بلدى
لمدينة القاهرة وهذه صورته

« فى علم حضراتكم أنه طلب من الحكومة مرارا بواسطة مجلس شورى القوانين
والجمعية العمومية ايجاد مجلس بلدى بمدينة القاهرة عاصمة القطر المصرى ولا نعلم
ما تم للآن نحو هذا الطلب ولم نخبرنا الحكومة برأىها فيه مع أننا سمعنا فى الانعقاد
الماضى على لسان البعض من كبار رجالها أن انشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة
أصبح فى حكم المقرر حتى تعالى بعضنا وطلب أن تكون طريقة تعيين أعضاء هذا
المجلس بالاقتخاب كما هو الحال فى كافة المجالس البلدية الأخرى كأنما قد تأكد
سعى الحكومة فى انشاء هذا المجلس سريعا مع أنه لم يحصل شئ من ذلك الى الآن
واننا لا نعلم أيضا ما الداعى لأن ترضى الحكومة على سكان عاصمة القطر الذين
يبلغ عددهم مليون نسمة تقريبا بوجود مجلس ينظر فى أحوال المدينة من حيث
الصحة والنظافة والتنظيم وما شا كل ذلك لتساوى مدينة القاهرة المعدودة من

أهم عواصم المعمورة بكثير من بنادر مديريات القطر التي منحت هذه الأمانة مع أن عدد سكان البعض منها لا يبلغ عشرين ألف نسمة تقريبا ولا يقوينا مانراه من الفرق بين في البلاد التي تنشأ فيها هذه المجالس وما كانت عليه قبل انشائها بما أوجد في تلك البنادر من التحسينات كما أننا لا نرى مبررا لمعاملة الحكومة لنا تلك المعاملة المحجفة بحقوق الوطنيين من سكان العاصمة لأن كل من راد أحياءها الوطنية ودخل حوارها الضيقة العميقة يجد أكثرها غير صالح للسكن لما اشتملت عليه من القاذورات التي تتصاعد منها الروائح الكريهة التي تفسد بصحة سكان تلك الجهات ضررا بليغا وهذا كله عائد على إهمال مصلحة الصحة العمومية لتلك الأحياء لأن رؤساء تلك المصلحة والمنوطين بهذه الأعمال والتفتيش عليها قداما يرودون تلك الحوارى أو يدخلونها بالمرّة وكلهم ساكن بالأحياء الأوروبية النظيفة المنتظمة التي لا ينقطع عنها استعمال الكس والرش في كل وقت وعلى ذلك هم يعتقدون أن أحياءنا الوطنية مثلها أو أحسن وهي على العكس من ذلك تماما ولو علموا أيضا أن قليلا من الأمطار يسبب فيها أو حالا فد لا يفكر عمال تلك المصلحة في إزالتها إلا بعد أن تكون قد أحدثت من الضرر بسكان تلك الأحياء شيئا كثيرا

بينما نراها تأخذ عمالها المكلفين بنظافة تلك الأحياء وتسفلهم أيضا في الأحياء الأوروبية غير ملتفتة إلى الأحياء الوطنية وحالتها أن هذا كله يسبب سوء حالة الصحة العمومية لسكان الأحياء الوطنية ومما يحدث في الغالب أمراضا تكاد تشبه الأمراض الوبائية التي تضطر تلك المصلحة معها لطلب الاعتمادات الباهظة من الحكومة للوقاية مما عساه يحصل بسبب تلك الأمراض فلوراعت الانصاف لمساوينا سبيلا لاتخاذ تلك الحالة دليلا على ما نطلبه لاصلاح حال العاصمة

وأما فيما يختص منها بأمر التنظيم والتنوير فهذا شيء لا يمكن حصره إذ فيه شيء كثير جدا يجب تلافيه بالمرّة من ذلك مثلا وجود حوارى وعطشات اغتصب بعضهم أجزاء كثيرة منها كانت سببا في سدها وعدم نفاذها إلى الشوارع مما يعوق

جدا تسهيل طرق المواصلات بين أهالى تلك الأحياء وقد عمل عن ذلك جملة مشاريع ولم ينفذ واحد منها كما أن للحكومة ببعضها أملا كما بارزة عن خط التنظيم ومع كثرة الإلحاح من الأهالى بازالتها لا يلتفت اليها ولا تعلم سبب عدم اهتمام مصلحة التنظيم بأمثال هذه المسائل التى هى فى الحقيقة من الأهمية بمكان واننا نقلت انظار أولى الأمر فى تلك المصلحة الى تقديم الأهم على المهم وأن تكون عادلة فى معاملتها لأهالى العاصمة على السواء لا فرق بين سكان حى وآخر

قد عودتنا الحكومة للآن عدم الاهتمام بأمثال هذه الاقتراحات حالما تقدم اليها بل تهملها مدة طويلة ثم نجدها بعد ذلك قد بدأت فى تنفيذها من تلقاء نفسها ولا تعلم سبب ذلك الا اذا كان القصد منه أنه لا يقال انها قد أجابت رغبات نواب الأمة ولكن أملنا عظيم فى رجال حكومتنا الحاليين أن يعملوا ما فيه راحة مواطنيهم باجابة النافع من تلك الرغبات وأن لا ترجى الى غد ما يمكنها فعله اليوم ان ايرادات عاصمة القطر ليست قليلة بل هى كثيرة جدا أى أنها فى حالة تسمح لها بأن تكون فى مقدمة العواصم نظافة وتنظيها وأملى عظيم فى هيئة الجمعية بأن تعضدى بالموافقة على هذا الاقتراح ومخابرة الحكومة بإيجاد هذا المجلس فى القريب العاجل للأسباب التى بيئتها وأن يعرض مشروع إنشاء البلدية على مجلس الشورى قبل تنفيذه»

سعادة الرئيس - ما رأيكم فى ذلك

موافقة بالأغلبية على تبليغه للحكومة

سعادة اسماعيل أباطه باشا - اننا نطلب أن تحال هذه الاقتراحات على الحكومة مشقوعة بالعناية التامة

المجالس البلدية منتشرة بأوربا وقد مضى على مصر زمن طويل نطلب أن يكون لها مجلس بلدى ولا يحجب لها طلب فهل التجربة أثبتت أن المجالس البلدية مضرّة

معظم المدن والبلدان المصرية لها مجالس محلية بدل المجلس البلدى ومصر عاصمة القطر محرومة من ذلك

حقيقة ان حالة مجلس بلدى الاسكندرية لاتشجع كثيرا ولكن هل عدم انتظام مجلس الاسكندرية البلدى يترتب عليه حرمان مصر من مجلس نظيره مع اصلاح ما يوجد فيه من النقص

أنا لأفهم ماذا يكون جواب الحكومة اذا سألتها عن السبب فى عدم انشاء مجلس بلدى للعاصمة هل تعتذر بعدم وجود المال مع أنها تصرف على الزخارف مئات الآلاف هل نجيبنا كما أجابنا عند ما طلبنا المجلس النيابى باننا لسنا أكفاء

لذا أطلب من الحكومة وعلى الأخص عطوفة رئيس مجلس النظار أن يعير هذه المسألة جانب العناية وينشئ لمصر مجلسا بلديا على النظام الصحيح وليس بالشكل الذى نسمعه أى بأن تنتخب الحكومة أعضاء من موظفيها ويكون رأيهم قطعيا ويضم اليهم بعض الوطنيين برأى شورى

سعادة الرئيس - هل تود أن يشفع الاقتراح برجاء تنفيذه فى وقت قريب
سعادة اسماعيل أياظه باشا - نعم اذا وافق اخواننا مع الاشارة الى أننا فى احتياج لمجلس بلدى راقى وليس كما نسمع من أن الحكومة ستنتخب أعضاء من الموظفين وتضم اليهم بعض الأهالى لأخذ رأيهم بصفة شورية فان هذا ليس مقصودنا

سعادة الرئيس - هل أنتم موافقون على اضافة هذه الملاحظات على الاقتراح
موافقة عمومية

تلى اقتراح مقدم من حضرة محمد بك الرمالى بشأن تنظيف الشوارع والحوارى من مياه الأمطار وهذه صورته :

«لا يخفى على هيئة الجمعية العمومية أن أهالى الشوارع والحوارى المنخفضة مثل شوارع الخضيرى ومراسينيه وقوله والسد البرانى والانشاء وغيرها يتكبدون اثناء الأمطار وركود مياهها فى جهاتهم وعدم تجفيفها مالا يحصى ولا بعد من المضار فمن تعطيل فى المرور خصوصا للسيدات الى الأمراض المتعددة التى تنشأ عن العفونة والرطوبة وتسمم الهواء بالروائح الكريهة والجراثيم القتالة ومصلحة التنظيم لانتلفت لمثل هذه الأمور

فأقترح على الجمعية العمومية أن تكلف الحكومة أما بنزع تلك المياه وتجهيزها أولا بأول بواسطة رجال الصحة وأما تشيئ في كل جهة من تلك الجهات خزانا تخزن فيه المياه حتى تنحضر الآلات الرافعة لترفعها بواسطة الخراطيم إلى القناتين مباشرة بواسطة الجرادل والكور بكات التي تكلف الحكومة مصاريف باهظة وذلك حتى يمن الله باتمام مشاريع الجاري وانقاذ الأهالي مما يلاقونه من الضرر على الصحة العمومية وتأخير أشغالهم الأمر الذي لا يرضى حكومتنا الرشيدة»
فتقرر بالأغلبية إبلاغه للحكومة

ثلى اقتراح مقدم من سعادة حسن مذكور بأشأ بشأن طريقة ترشيح مياه الشرب في مدينة القاهرة وهذه صورته :

«في علم الهيئة أنه كتب للحكومة من المجلس والجمعية العمومية مرارا بخصوص الأضرار التي لحقت بسكان العاصمة من مياه آبار روض الفرج وما أصاب الأطفال منها وما كان سببا في كثرة وفياتهم أضعافا عن ذى قبل وما ألفتته من الاوائى التحاسية والملابس وغيرها وبعد هذا الجهد الشديد اقتضت الحكومة بان مياه روض الفرج مضررة بالصحة العمومية ضررا بليغا لما فيها من الأملاح والنوشادر وغيره وقررت أخذ مياه الشرب من النيل بعد ترشيحها

ولهذا أعلنت عن لزوم مرشحات فتقدم لها عطا آن أحدهما من فابريقة (جويل) الانجليزية بمبلغ مائة وأربعين ألف جنيه والآخر من فابريقة (شاهال) الفرنسية بمبلغ سبعين ألف جنيه ولما نظرنا الاعلانات المذكورة في الجرائد المحلية قدمنا اقتراحا بطلب اعلان ذلك بالجريدة الرسمية مدة شهرين فريما يوجد فابريقات غيرها تكون أفضل ترشيحا وأقل ثمنا وتقرر من المجلس حالته على الحكومة فلم تلتفت اليه وأخيرا أشيع أن الحكومة اتفقت مع فابريقة جويل الانجليزية مع أن عطاءها قيمته ضعف قيمة العطاء الثانى

هل الحكومة أحضرت اختصاصيين في فن الترشيح من أوروبا وأخذت رأيهم عن ذلك حتى تبرر عملها امام هذه الامة المهضومة الحقوق أم اكتفت بتدبير الصحة وآخر من مجلس الكورنيتيات البحرية كما هو شائع أن هذا الامر مدهش جدا

فأبرقة جويل لم يكن لها من أعمال المرشحات سوى مرشح نجر الاسكندرية
وقليل من المرشحات في جهات أخرى وأما الفأبرقة الثانية فلها أعمال كثيرة
في حملة عواصم بأوروبا وهي التي قامت بعمل مرشح مدينة الاسماعيلية والذي
لما ظهرت صلاحيته اتفقت معها شركة قناة السويس على أن تعمل لها
مرشحات بمدينتي بورسعيد والسويس

وبما أنه يهمل كثيرا المحافظة على أموالنا وعدم تبديدها لبعض شركات أهل
التاميز فتريد أن نقف على الأسباب التي أدت الى صرف هذه المبالغ الباهظة
بدون أن ننظر للمصالح العام

مع أن المجلس والجمعية العمومية طلبا من الحكومة مرارا اعطاء نظارة
المعارف شيئا من المال علاوة على ما هو مقرر لها في ميزانيتها لتحسين حالة التعليم
وكذا لمصلحة البوئيس التي عليها مدار الأمن العام فكان جوابها ليس لدى الآن
من المال ما يمكنني من اجابة هذا الطلب

فلو كانت الحكومة حقيقة أرادت أن تعمل الواجب عليها لما تأخرت عن
طلب الاختصاصيين من أوروبا لأخذ آرائهم التي ربما تفضل مرشحات الثانية
على الأولى وصرف فرق الثمن فيما هو أصلح وأنفع وهو التعليم وحفظ الأمن ولأنود
أن نكون أول المجرين لمرشحات فأبرقة جويل التي ربما يظهر لنا عدم صلاحيتها
وتكون سببا لاستياء سكان العاصمة مما فعلته الحكومة ويطلبون منها العدول عن
رأيها فتضطر حينذاك لاجابة هذا الطلب بعد أن تكون قد صرفت عليها مالا
ليس بالقليل

فاذا كانت الحكومة تحفظ لنفسها الحق في شيء من العقود التي تعمل بينها
وبين الشركات على ما عساه يحصل من الاضرار في المستقبل فتكون قد عملت
مافيه المصلحة حتى لا تنبذ الأموال جزافا كما حصل عند تغيير مياه النيل
بمياه روض الفرج التي ظهر لنا عدم صلاحيتها وما صرف عليها من المبالغ
الباهظة

ان الأمل عظيم في أن لا يكون الاتفاق قد تم مع الفأريقة الأولى قبل أخذ الاحتياطات اللازمة كما تقدم وأطلب من هيئة الجمعية موافقتي على مخابرة الحكومة بالنشر في الجرائد عن ذلك مدة شهرين فرمما يوجد فأبرقات تكون مرشحاتها أفضل من هاتين الفأريقتين وأقل ثمتا مع أخذ رأى بعض الاختصاصيين من أوروبا عن ذلك حتى تكون الحكومة عملت الواجب عليها نحو محافظتها على الصحة العمومية والأموال التي تصرفها في هذا السبيل وحتى لا يؤدي سيرها في هذا العمل الى ما سبقه من هذا القبيل أى بعد ما تصرف الحكومة قيمة المقاولات ويحدث الخلل في أعمال المقاولين فاضطر هي الى تحمل الخسائر التي تنجم عن ذلك لأنها لم تتخذ الاحتياطات اللازمة وكل ذلك تتحملة هذه الأمة والله المسئول أن يوفقنا جميعا لما فيه صالح وطننا العزيز»

عطوفة رئيس مجلس النظار - ان الأمر قد تم والمقاولات أعطيت لمحل جويل لأن مفتش عموم الصحة بين أنه لا يستطيع أن يضمن محلا آخر لم يعمل عنه تجارب وأن التجارب على طريقة جويل عملت في الاسكندرية ودمهور والمنصورة ولقد استشارت الحكومة الدكتور روفر الذي هو اختصاصي في الموضوع فقال بأنه لا يمكنه اعطاء رأيه الا على مرشحات جويل التي جربت في الاسكندرية مرشحات شبال لم تجرب الا في الاستماعيلية ولم تفحص ولم تراقب بمعرفة مصلحة الصحة وزيادة على ذلك فان قومية مياه روض الفرج ومفتش عموم الصحة قرروا بأن مياه روض الفرج ابتدأت في التقصان ويخشى أنهم عند حلول الصيف لا يستطيعون اعطاء المدينة المياه الا بطريقة أخرى فبالنسبة لكل ذلك اضطرت الحكومة الى الاسراع في العمل واعطاء المقاولات الى محل جويل الأمريكاني

سعادة حسن مذكور باشا - المحل انكليزي ونيس أمريكانيا أمامير الصحة فهو ليس كل الحكومة

عطوفة رئيس مجلس النظار - لا بل المحل أمريكاني

سعادة ناظر الخارجية - ان الحكومة لم تكثف برأى مدير الصحة
سعادة حسن مذكور باشا - لماذا لم تأخذوا رأى خبراء فى ذلك
سعادة ناظر الخارجية - الحكومة أخذت رأى الدكتور روفر الاختصاصى
فى هذا الموضوع

حضرة السيد احمد محسن - اذا لافائدة فى المناقشات
حضرة مرفس سميكة بك - نريد أن نعرف المزايا التى جعلت الحكومة
تفضل طريقة جويل على طريقة شبال

طريقة شبال مستعملة فى الاسماعيلية من زمن ورغما عن أن المياه تصل الى
هذه المدينة بواسطة ترعة فقد عرف أن مياهها رقية وجيدة ثم نظرا للفرق الهائل
فى التكاليف بين طريقة جويل وطريقة شبال نريد أن نعرف الأسباب التى
دعت الحكومة الى تفضيل طريقة جويل

سعادة حسن مذكور باشا - الفرق يبلغ ٧٠ ألف جنيه بين المقاولين
عطوفة رئيس مجلس النظار - ان الفرق ٤٠ ألف جنيه ونحن ماكان
فى استطاعتنا أن ننتظر سنة أو سنتين لاعدل تجارب ونترك المدينة بلا مياه لأن
مياه روض الفرج كما قلت لكم آخذة فى النقصان

حضرة مرفس سميكة بك - مدينة الاسماعيلية قريبة والتجارب عن طريقة
شبال عملت بها

عطوفة رئيس مجلس النظار - ان مفتش عموم مصلحة الصحة قرر بعدم
اعطائه رأيه عن طريقة شبال الا بعد سنة والحكومة اضطرت بالنسبة للحالة
المستعجلة أن تقبل طريقة جويل حفظا لصحة الأهالى

سعادة محمد علوى باشا - المسألة فى غاية الأهمية وحيث انها انتهت فأقترح
أمر (رعا) تتم به الفائدة وهو أن لا تؤخذ المياه من روض الفرج أعنى بعد تلوثها
بالمواد المتصرفه من القاهرة بل تؤخذ كما كانت فى العهد القديم مدة العرب من
مام النمساوى أى من جهة مصر القديمة

أما الطريقة التي اتبعتها الحكومة وهي أخذ المياه من بحرى المدينة فلا بد من إبطالها لأن هذه المياه تكون ملوثة والمرشحات حقيقة تنظفها ولكن وقت تنظيف مرشح جويل يخشى من مرور المياه ملوثة والسبب أن هذا المرشح يلزم أن ينظف في كل ٢٤ ساعة فإذا تأخر المكلف بتنظيفه ساعتين ومرت المياه مرت معها الجراثيم الفتالة وقد سبق أن تكلمنا عن المرشحين ورأينا أن مرشح شبال أفضل بكثير لأن الجراثيم التي تمر منه أقل بكثير من التي تمر من مرشح جويل

عطوفة رئيس مجلس النظار - المسئولون عن الصحة العمومية قالوا عكس ذلك سعادة محمد علوى باشا - كان من الواجب عمل قومسيون من الخبيرين حصرة مرقس سميكة بك - هل التحليل الكيماوى أثبت أن عدد الميكروبات في مستقى من المياه المرشحة بطريقة جويل أقل منها في شبال

عطوفة رئيس مجلس النظار - سبق قلت لحضراتكم أنه لم تحصل تجارب عن طريقة شبال والتجربة حصلت على مرشح جويل في إسكندرية لمدة جملة سنوات أما مرشح شبال الموجود ببورسعيد والاسماعيلية فلم تراقبه مصلحة الصحة وليس له احصائية

فتقرر بالأغلبية الاكتفاء بذلك

تلى اقتراحان مقدمان من سعادة مصطفى خليل باشا والسيد حسين القصبي بشأن العودة في مدن الاقاليم للشرب من مياه النيل وهذه صورتها :

« من المشبوت علميا أن الأراضي الزراعية في القطر المصرى استنجية تمتص المواد التي تتصل بها من سطحها خصوصا اذا كانت سائلة وترسلها بخافضة الرشيع الى القيعان السملى أو الفضاء الذى يحيط بها وعليه فالآبار التي تحفر في تلك الاراضى ارتوازية كانت أو غير ارتوازية تنساب فيها تلك المواد وكثيرا ما تكون رديئة لأنها من المتخللات والفضلات وتخرج بمياه الطبقات السفلى التي يوصل اليها بالحفر فيصبح استعمالها في الاستقاء من أكبر المضار على الصحة العمومية على هذه الطريقة وعلى هذا الأسلوب حفرت الآبار الارتوازية للاستقاء

سواء بالقاهرة أو ببعض بنادر القطر الكبرى كطنطا والزقازيق وغيرها ولهذا كان الضرر بالصحة الناجم من استعمال مياهها عظيما وكانت الشكوى من استعمالها صاعدة الى عنان السماء ولقد أتيح لسكان العاصمة من أتقدهم من ورطة الاستمرار على شرب مياه الآبار الارتوازية حيث أثبت رداءة هذه المياه بما حل بالحكومة أخيرا على تقرير ابطال المياه الارتوازية بالنسبة للقاهرة والرجوع الى مياه النيل ولما كانت طبيعة الأراضي المصرية واحدة في كل جهة من جهاتها وكان ضرر المياه الارتوازية في غير عاصمة البلاد مثله فيها فاقترح الرجوع الى مياه النيل في سائر البنادر التي أنشئت بها آبار ارتوازية صونا للصحة العمومية واقتصادا لئلا اذ من التأتى أن استقاء الماء من النيل أوفر وبعه أيسر من الآبار الارتوازية وللثومسيونات البلدية بعد ذلك حق النظر في اختيار الأسلوب الأوفق استعمالا من أساليب الترشيع العديدة المتبعة ثم انه بمناسبة تقرير ابطال المياه الارتوازية في العاصمة نطلب من الحكومة الموافقة على رأى القائلين بجعل مكان الاستقاء قبل مصر العتيقة خصوصا وقد ذهب الى هذا الرأى مدير مصلحة الصحة السابق والأسبق وهما فيما يقولان حجة بلا ريب ما

اقترح حضرة السيد حسين القصبي

« شركة سوارس بطنطا لما أتمت عملها وأدخلت الماء في البلد سر الأهالى وافتكروا أنه وجد لها شئ من أحسن الأشياء وهو الماء النقي ولكن بالأسف ظهر أن هذا الماء هو ضربة قاضية على حياتنا لأنه فضلا عن غضاضة طعمه مضر بالصحة فشاربه يشكو من الامساك ومستعمله في الغسل يشكو لأنه يسقط الشعر الى غير ذلك من المضار

أرسل الماء الى المعمل الكيماوى بباريس فورد كشف التحليل يفيد أن هذا الماء ردىء وليس صالحا للشرب

رفع الأمر الى المجلس البلدى بشكوى من الأهالى مع كشف التحليل فأرسله المجلس الى نظارة الداخلية ومن النظارة الى الصحة فقالت الصحة أن الماء لم تتغير انما لم نقل أنه تغير بل نقول انه مضر بدليل التحليل الكيماوى

لأهالي عندما يستقون الماء بطريقتين من الشركة وبواسطة السقائين ولا توجد مدينة في القطر تشرب بهذه الكيفية التي يترتب عليها تكبد الأهالي مصاريف مضاعفة . تدفع ضريبة الشركة وتدفع أجرة السقائين فأطلب محاربة الحكومة بطلب العودة لماء النيل وتكليف الشركة بعمل ما فيه رفع الضرر وعدم قتل التربة طول السنة حتى يتم الاتفاق مع الشركة بأخذ الماء من النيل ما تقتدر بالأغلبية ابلاغهما للحكومة

تلى اقتراح مقدم من حضرة صادق بك أباطه بطلب سن قانون للصحافة أساسه الحرية الصحافية يطبق على المصريين والأجانب وهذه صورته .
« من المبادئ المنفق عليها أن الحرية حق طبيعي للإنسان لا يقيد إلا بشئ واحد وهو احترام حرية الغير

ولا يذهب عن الأذهان أن الحكومة المصرية قد أصابت تلك الحرية من بعض جهاتها وذلك أنه لما ظهرت فوضى بعض الجرائد ودخل في الصناعة من ليس من أهلها مست الحاجة الى وضع حد يصون شرف هذه الصناعة من جهة ويدفع شرمايشاً عن تلك الفوضى من الضرر . فاقترح بعض أعضاء الجمعية العمومية « فيا سبق » وضع قانون في هذا الباب على مقتضى الأحوال التي وصلت اليها الأمة المصرية في حرية الصحافة فلم تجب الحكومة الطلب على هذا الوجه بل لجأت الى نيش مالدنيا من الأوراق العتيقة في أزمان التضيق عند أوائل الثورات فنشرت منها سلاحاً مسلولاً على هامة الصحافة يقال له « قانون المطبوعات » الصادر في ١٨٨١ وزعمت عند تقديمه لمجلس شورى القوانين أن هذا القانون يسرى على المصريين والأجانب بالسواء فلا يقدر بعد اليوم أن يلتجئ بعض أرباب الصحافة الى تسخير أجنبي للاحتباء به من القانون ولا يكون هذا إلا عن اتفاق رسمي بين الحكومة وبين الدول بمراتب القانون على رعاياها واقنع بعض أعضاء المجلس بذلك وقبل القانون على علته ومساويه مادام الأمر شاملاً للجميع « والمساواة في الظلم عدل »

ولكن لما جاء دور التنفيذ على بعض الجرائد الملتزمة الى حماية أجنبي وجدنا الحكومة عاجزة ليس في قوتها أن تنفذ قانونها على الأجانب كما زعمت وظهر أنه لم يكن هناك اتفاق بينها وبين الدول ولم تجز في ذلك أدنى محاربة سوى مذكرة ذكرت بها ضرورة رجوعها الى نشر هذا القانون فسكتت عليها الدول ولم تجبها لا بالسلب ولا بالإيجاب فعمدت الى الطرق غير الرسمية مع القناصل . طرق التودد والتعجب أو الالتئاس والاستعطاف والقناصل أحرار في اجابة التماسها أو رفضه على حسب ما تدعو اليه مصلحتهم

فالقانون الذي نشرته الحكومة ليس القانون الذي طلبه بعض أعضاء الجمعية العمومية أولا ولا الذي أقره بعض أعضاء الشورى آخرا لانهم ما أفروه الا نافذا على الوطنيين والأجانب معا لا لغوا باطلا عند هؤلاء وربما نافذا في صدور أولئك . ونتج من هذه الحال أن المزية الوحيدة التي تغفر بعض سيئات نشر مثل هذا القانون وهي مساواة المصري بالأجنبي في التنفيذ لم تكن موجودة وأن كل فنصل حرق أن يترك لأدنى شخص من رعاية دولته تولى ادارة الحرية لمن يستأجره ليخرج على الحكومة وعلى الناس من سلطة القانون المحلي

فالقوضى التي كانت منها الشكوى لم تزل باقية على حالها وزاد عليها أن صار في يد الحكومة سلاح تطعن به حرية الجرائد كما أرادت . وأمر القانون بيدها لاضمان للصحافي فيه مطلقا بل صار في ضمن أمور الادارة وإن شئت قل الادارة العرفية فيصدر الانذار عن رأى الحكومة لاتحديد لها ولا تقييد وهي الخصم والحكم . وهذه حال لا يرضاها أحد في حكومة تقول انها حكومة نظامية دستورية

ولهذا أطلب من الحكومة وضع قانون يضمن للصحافة حريتها ويضمن للحكومة ولاها في خروجها عن الحد وتمسدها على الحقوق وأن تتخار الحكومة مع الدول محاربة رسمية لاجل تنفيذه على جميع سكان القطر المصري بلا استثناء

ولا عذر للحكومة في التأخير عن ذلك بعد ما وضعت الحكومة العثمانية الدستورية قانون المطبوعات ونفذته على الأجانب والأهالي معافان الامتيازات في مصر مستمدة من الامتيازات في بلاد الدولة العلية . فان عجزت الحكومة المصرية عما لم تعجز عنه الحكومة العثمانية كان الأولى بها الرجوع الى الحالة التي كانت قبل قانون المطبوعات وترك الأمر لقوانين المحاكم الضامنة لجميع الحقوق

حضرة عبد الحميد بك عمار - حضرة صادق بك يطلب سن قانون جديد لا لغو القانون الحالي مع أن قانون العقوبات موجود وفيه الكفاية ان هذا القانون الحالي لا شبه له مطلقا لذلك أطلب من الجمعية أن توافق على تبليغ هذا الاقتراح الى الحكومة ولا أظن أن حكومتنا الحاضرة وهي المكونة من أعز عناصر الأمة وأرقاها ترضى علينا بإجابة هذا الطلب

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - حضرة زميلي عبد الحميد بك عمار يطلب الغاء قانون المطبوعات وهو مؤدى اقتراح حضرة صادق بك أباطله وأنا لي اقتراح في هذا المعنى فهل تضم الاقتراحات لتتكلم فيها معا أم لا

سعادة الرئيس - ليثل اقتراح حضرة صوفاني بك وحضرة محمد افندي أبو خضرة لنباش في الثلاثة الاقتراحات معا لأنها لغرض واحد

تلي الاقتراحان وهذه صورتها .

اقتراح الصوفاني بك

« انني أطلب الغاء قانون المطبوعات الحالي لأنه لا ينطبق على الحرية الشخصية والحقوق العمومية »

اقتراح محمد افندي أبو خضرة

لا يليق بنا أن نترك العنان للصحافة في الزمن الماضي ثم تضايقها في الزمن الحاضر بحجة نروجها عن خطة الاعتدال مع أني أعتقد أن قانون العقوبات مع سهر أولياء الأمور على تنفيذه فيه الضمان الكافي لتأديب كل متطرف

أرى أن كل جهة في انحاء المعمورة أخذت بخناق حرية القول تأخرت وفشا
الجهل فيها وكانت حكومتنا على فكرة منح الحرية للبرائد حتى تستطلع أحوال
الأمة وذلك لعهد قريب

فأمل أن تعود لمثل هذه الخطة الرشيدة فهي أصلح والعكس بالعكس كما
نشاهد في غير هذه الديار

حضرة عبداللطيف الصوفاني بك - أن قانون المطبوعات الحالي لا يصح
أن يسمى قانونا دائما بل هو منشور عرقي وقد رجعت اليه الحكومة بعد أن خيم
عليه النسيان ثلاثين عاما في وقت قامت فيه الأمة المصرية عن بكرة أبيها تنادي
صباح مساء باسترداد حريتها واستقلالها في وقت تصرح فيه الحكومة بأنها تسلم
بهذا المبدأ وتمشي على رغبات الأمة فيه تدريجيا فهل يعتبر نشر هذا القانون
مؤيدا لهذا المبدأ الذي سلمت به وهل يصح أن يسمى هذا العمل تدرجا
بالأمة الى الرقي والتقدم اللهم لا الا اذا كانت الحكومة تريد التدرج بالأمة الى
الوراء لا الى الأمام

هل يصح أن يوجد قانون مثل هذا في آن واحد مع القانون العام المنوط
تطبيقه هيئة منتظمة من قضاة عادلين هم خير من أخرجت الأمة في هذا العصر
علما وعدلا واستقلالاً

وقد سلمنا الى هذه الهيئة هيئة القضاء الأهلي أن تحكم في أنفس شئ لدينا
في أرواحنا وأعراضنا وأموالنا فهل يجوز بعد هذا أن لا تأتمننا على الحكم في جرائم
الصحافة هل يصح أن يقال ان الحكومة أخرجت من جوار رفات السائرين
شعبا خيفاً شيعاً مزعجاً ألا وهو هذا القانون الذي يرجع أول عهد له بالوجود
الى سنة ١٨٨١ فهل فقدت وسائل التشريع ولم تجد الحكومة بين الطرق التي
تبعها الأمم المتقدمة في معاملة صحافتها طريقة صالحة حتى التجأت الى قانون
وضع في سنة ١٨٨١

ما هو الغرض من بعث هذا القانون أو بعبارة أخرى المنشور العرفي ؟ هل هو منع الاعتداء على أعراض سكان هذا البلد بواسطة الجرائد ؟ اننا لا نذكر أن الحكومة نهت ولا جريدة واحدة لمثل هذا السبب ولو كانت وريقة ساقطة

مارأينا الحكومة أبدا نهت جريدة لانها طعنت على شخص معين أو بساعة لغرض سافل اذنت ماذا يستنتج من هذا السكوت يستنتج منه أن الحكومة رأيت في هذا المنشور خير واسطة لدفع الانتقاد عن أعمالها ونحن لا نرضى للحكومة ذلك ولا هي ترضاه أيضا لأن الخوف من الانتقاد انما ينشأ من عدم ثقة العامل بعمله

ان حقوق كل شخص محفوظة بالقانون العام وكلنا يحترم حقوق الأشخاص الذين يعملون في الحكومة وخارجا عنها فليس لهذا القانون أقل فائدة في المحافظة على حقوق الأفراد ولا حقوق رجال الحكومة

بقي أن هذا القانون اتخذ طريقة لكم الافواه وكسر الأقلام ولا أظن أنه مفيد أيضا في هذه الحالة لان الانتقاد لا يوجه من الجرائد فقط بل من كثير من الهيئات الأخرى

هذه الجمعية العمومية تنتقد بعض أعمال الحكومة وترقى من الانتقاد الى اظهار الاستياء فهل للحكومة أن تبعث لها قانونا ثانيا يسكتها عن هذا الانتقاد

يمكن للحكومة التي تريد أن ترضى القلوب وتملك العواطف أن تؤثر عليها بالعدل والانصاف لا بسلاح الارهاب والتخويف فان ذلك أدعى الى توسيع مسافة الخلاف بين الحكومة والأمة ولا يصح أن يعامل المصريون بمثل هذا القانون العرفي ولا أن يحصل هذا في القرن العشرين حيث لا يصح الرجوع الى الوراء

من الغريب أن تخشى الحكومة من الانتقاد مع الاعتقاد العام بنفعه في تقويم المعوج واصلاح الخطأ

بيد الحكومة سلاح مفيد ناجع في اسكات الجميع ألا وهو منح الدستور للأمة
هنالك يبدأ تأثير النفوس ويتقلب الأمر فيصبح الانتقاد شكراً وشيء هذا هو
العلاج الأكيد أما هذا القانون فهو نقطة سوداء في صحيفة تاريخها

وقف جناب المحترم ناظر خارجية إنجلترا في مكان معهود وزمان معلوم وقال
ان أحسن اكتشاف ظهر في العالم هو الدستور لانه يسعد الأمم ويرقي الشعوب
قال ذلك الكلام في البرلمان الانكليزي عقب الانقلاب الذي حدث أخيراً في تركيا
هذا هو الطريق الذي ينبغي للحكومة أن تتخذه ولذا أطلب إلغاء قانون المطبوعات
لان وجوده في بلادنا عار علينا وعار على من يرضاه أو يتفخه

حضرة صادق بك أباطه - أوافق حضرتي العضوين اللذين تقدماني في الكلام
على طلب إلغاء قانون المطبوعات وما دعاني لطلب عمل قانون آخر ألا أني رأيت
الجمعية سبق أن طلبت قانوناً مثل هذا وكانت صاحب الطلب هو سعادة
أمين باشا الشمسي وكان قصده الذي وافقت الجمعية عليه أن يوضع قانون للجرائد
التي تطعن في الأعراض وأن يكون قانوناً قضائياً لا قانوناً إدارياً أي أنه اذا كانت
هناك مسائل يصح أن تعالكم عليها الجرائد ولا ينص عليها قانون العقوبات
فيمكن اضافة مادة أو اثنتين عليه حتى يصبح وافياً بالغرض المطلوب

وأما القانون الإداري فلا أوافق عليه واذا أرادت الحكومة أن تنفذ أي شيء
على الصحافة المصرية فيمكن على الأجانب والمصريين سواء والانس على حالتنا الاولى
حضرة محمد أفندي أبو خضرة - أؤيد رأي حضرات زملائي في هذا الموضوع
وأقول ان الجرائد للبلاد مثل الروح للجسم والأمة من غير جرائد جسم لا روح فيه
فيهمنا جداً أن تكون المطبوعات حرة حتى يمكننا أن نبلغ كلامنا ونرفع ظلامتنا
ولذا أكرر رأيي وأطلب إلغاء قانون المطبوعات

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - طلب قانون يسري على الأجانب
والوطنيين الآن شيء غير ميسور هذه الصحافة الافرنكية تطعن على حكومتنا وقضائنا
أشد الطعن وما رأينا الحكومة استطاعت أن تعمل شيئاً فنحن الآن نطلب
أولاً تنفيذ طلبنا في إلغاء هذا القانون

سعادة محمد علوى باشا - ليسمح لى حضرة زميلى أن أخالته فى هذه النقطة الأخيرة لأننا لم نر من الصحافة الافرنكية الاكل ما فيه فائدة تعود على البلاد ولا ينكر أحد أن لها حق الانتقاد كغيرها من الجرائد العربية ولذا أرى أن زميلى قد خرج عن الموضوع

حضرة عبد اللطيف بك الصوفانى - ليس غرضى التعميم إنما أقصد تلك الجرائد التى طعنت على القضاة المصريين لما حكم فى قضية بور سعيد وطعنت على الجمعية العمومية عند ما حول عليها مشروع القنال وأما بقية الجرائد الافرنكية فلا أنكر أنها تساعد المصريين وتشد أزهم عند مظالمهم باسترداد حقوقهم عملاً بالمبادئ الرافقة والطرق التى درجوا عليها وتشبعوا بها فى بلادهم

حضرة مرقس سميكه بك - إذا عمل قانون فليسر على الأجانب والمصريين حضرة عبد اللطيف بك الصوفانى - الجمعية تريد إلغاء هذا القانون سعادة اسماعيل أباطه باشا - لا أنب لم تدفع التهمة التى وجهت للجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين بطلب هذا القانون الذى يعتبره اخواننا عاراً علينا وأنا أوافقهم على ذلك

مضى وقت دخل فيه فى الصحافة أناس ليسوا من أهلها تعرضوا الى الطعن فى العرض والشرف ثم زادوا فطعنوا على الأديان فى بعض محلات مخصوصة معلومة لذلك رأت الجمعية فى سنة ٩٠٢ أنه لا يمكن السكوت الى هذه الدرجة

قد يحتمل الطعن على العرض والشرف والأعمال لان من السهل على المطعون عليه مقاضاة الطاعن ولكن الطعن على الدين لا يحتمل لذلك اضطرت الجمعية أن تخبر الحكومة وتطلب منها الالتفات لخال المطبوعات وذكرتها بهذا القانون

وفى سنة ٩٠٤ ظهرت بعض جرائد طعنت على الدين وعلى الفاضل به فالتزم مجلس الشورى أن يرفع شكواه من هذه الحالة الى جهات الاختصاص فبعث لنا الحكومة قانون المطبوعات فى سنة ٩٠٩

يمكن أن يقال أن هذا الطلب هو الذى أفاد فى انخراج هؤلاء الأشخاص الذين كانوا السبب فى هذه الشكوى من حرقة الصحافة
أما الآن والقانون قد نفذ بالفعل فأتانا أرى أن كل من يطلب إلغاء هذا القانون لا يطلبه لمصلحة الصحافة بل لمصلحة الأمة والحكومة . أما عن كونه فى مصلحة الحكومة فأتانا لا يلقى بها فى مثل هذا الزمن أن ترجع الى قوانين استثنائية وضعت فى وقت الثورات .

لا يلقى بحكومة تقول انها دستورية وتريد أن يكون لها مقام فى مصاف الحكومات الراقية أن يكون مثل هذا القانون سلاحها الذى تدافع به عن نفسها ولذلك فالأولى بالحكومة أن تعمل عملاً يرضى أمتها ولا توقفها فى موقف ليس من العدل والانصاف فى شئ لانها مهما اتخذت من الاحتياطات فى تنفيذ هذا القانون لا يمكن لاحد أن يقول ان أحكامه عادلة

وبالاختصار أضمر صوتى لكل من يطلب إلغاء هذا القانون وأتمس من الحكومة تقدير هذه الاعتبارات وأن تبادر بإلغائه

حضرة السيد أحمد محسن - أوافق على إلغاء قانون المطبوعات وأرى أن لازم لايجاد قانون بدله لأن قانون العقوبات فيه الكفاية
سعادة الرئيس - هل توافقون جميعاً على طلب إلغاء هذا القانون موافقة بالأغلبية

حضرة فتح الله بركات بك - هل الذى تم عليه الاتفاق هو إلغاء القانون الحالى فقط أم مع طلب وضع قانون آخر

سعادة اسماعيل أباطه باشا - نحن نطلب الآن إلغاء قانون المطبوعات وإذا رأت الحكومة لزوماً لوضع قانون للصحافة فلتعمل ونعرض مشروع القانون على مجلس شورى القوانين

حضرة فتح الله بركات بك - اذا المتفق عليه هو طلب إلغاء قانون المطبوعات فقط

حضرة صادق بك أباطه - اتى أنضم الى اخوانى وأكتفى بطلب الالغاء
فقط ليكون الطلب بالاجماع

تقرر أن يطلب من الحكومة الغاء قانون المطبوعات
تلى اقتراح لعادة حسن المذكور باشا خاص باحتكار سفر الحجاج وهذا
نصه :

« فى علم حضراتكم أن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية كتبوا مرارا للحكومة
بخصوص إباحة السفر للحجاج المصريين على أى وابور وفى أية فومبانية شأوا
بدون حجر على حريتهم فى السفر فى وابورات الشركة المسماة « الحديدوية » مثل
غيرهم من الحجاج التابعين للحكومات الأخرى وما كانت الحكومة تصفى لذلك بل
جعلت ضريبة أو جزية على كل مصرى نظير سفره فى وابورات الشركة المذكورة
خمسة جنيهات مصرية يدفعها للشركة مقدما

ولا بصرح لأى مسافر بالسابورث الا بعد استحضاره التذكرة من الشركة
المذكورة رغم أنه مضطرا لاداء الفريضة الدينية مع أن الشركة المذكورة تعطى
تذكرة للحجاج التابعين للحكومات أخرى بثمان أقل من عشر ذلك المبلغ

ومع أن الشركة المذكورة تأخذ هذه الأجرة العالية من المصريين ذهابا وإيابا
فإنها تتركهم فى الموانئ يقاسون ألم الانتظار ومشاقه مدة أسابيع وتستغل بنقل
الحجاج الآخرين ثم تعود بعد ذلك لنقلهم

فهذه هى رافة الحكومة بالمصريين أو جزاء لهم على تأدية الفريضة الدينية
ان هذا لا امر عجيب

جاء فى بعض ردود الحكومة السابقة أن بعض الحجاج تفرغ منهم النقود أثناء
السفر فتلزم باعادتهم على نفقتهم فكتب المجلس والجمعية العمومية لها ان كل من
أراد السفر يدفع للحكومة جنيها بصفة تأمين فإن عاد على نفقته رد اليه والا فيخصم
منه مقدار ما صرفته عليه

فهل هذا لا يكفي الحكومة حتى انها لا تجيب عنه في ردها الاخير ؟
 لم نعلم ما هي نية الحكومة ان كانت لصالح الأمة أولا !
 ما هذه المحاسبة لتلك الشركة هل لكونها انتقلت من مصرية لانباء
 التاميز ؟

هذا ليس من العدل المعمول به في عموم الحكومات فان كل مسافر حر
 في سفره في أى قومانية شاء كما كان ذلك حاصلا قبل شراء الشركة المذكورة
 الوابورات والخيضان والأراضى التي اشترتها صفقة واحدة من الحكومة المصرية
 بأنفسهم نحن

لو كنا نعلم أن المصريين لهم امتياز بها كنا نقول اننا نأخذ الأجرة اضعافا مضاعفة
 نظير ذلك الامتياز ولكن الحقيقة أن المصرى وغيره كلاهما في مستو واحد
 هل تذكر الحكومة أنها انفقت مع الشركة المذكورة على بناء حوض على نفقتها
 في مدة خمس سنوات ولما انتهت المدة ولم تف الشركة بعهدتها التزمت الحكومة
 المصرية بشراء أحد الأحواض بآثان اضعاف قيمة البيع جميعه ألم يكن الأجدر
 بها أن تصسخ عقد البيع لعدم قيام الشركة بما تعهدت به هل هذا هو العدل ؟ كلا
 بل هو الغبن الفاحش .

في ردود الحكومة الأخيرة أن هذه الشركة هي الوحيدة الآن التي قبلت الشروط
 المقررة المختصة بنقل الحجاج المصريين

ما هي الشروط المعمول بها هل هي الحجر على حرية السفر

لقد كانت الحالة أحسن بكثير سابقا قبل استلام الشركة المذكورة الوابورات
 والخيضان والأراضى التي أخذتها

فلو كان السفر مباحا لوجدت جملة شركات تتنافس في حمل الحجاج بأجرة لا تزيد
 عن عشر الأجرة الحالية

هذه مسائل تجارية الأولى اطلاق الحرية فيها لعموم القومانيات بدل الحجر
 الحاصل الآن

وعلى الحكومة أن تترك أفراد الأمة المهضومة الحقوق وشأنهم في سفرهم وبعد سنة يظهر لنا ما يعود عليهم من توفير النفود التي تغتالها هذه الشركة منهم ومن الحكومة أيضا

أما الخجاج فأمرهم ظاهر وأما الحكومة فإنها تعطى هذه الشركة سنويا مبلغ ٦ آلاف جنيه أجرة نقل البوستة الى بورسودان

فلو كانت الحكومة تبيح السفر للمصريين في غيرها لوجدت شركات تحمل البوستة بدون مقابل كما كان حاصلًا من قبل وكما هو جار في البحر الأبيض

من هذا يظهر أن الحكومة لو أمكنها معاملة المصريين في البحر الأبيض كمعاملتها لهم في البحر الأحمر لما تأخرت عن ذلك كما يغلب على الظن بدليل ما شاهدناه بأنفسنا حينما ذهبنا لنودع الجباب العالي الخديوي في آخر موسم الحج فإن هذه الشركة نقلت جميع الخجاج الأجانب المتأخرين في ميناء السويس الى تغور الأقطار الحجازية كل نهر ريال ولم تفعل ذلك مع المصريين . فإن كانت الحكومة في شك من ذلك فما عليها الا الاستفسار من وجوه وأعيان السويس حتى تتضح لها الحقيقة . ويظهر لها القدر الحاصل للمصريين

أما مسألة احتكار بيع الغذاء في محجر الطور فهو أمر ضار ضررا شديدا . ردت الحكومة على هذه المسألة بأنه تتعسر المراقبة على نوع الأصناف وكمياتها إذا أطلقت حرية البيع لكل من أراد بخلاف ما إذا كانت المسئولية على متعهد واحد أنا للأسف غاية الأسف على هذا الرد وفأل الحكومة هل كان قبل هذه الشركة متعهد لبيع الأغذية

كلا بل كانت الكورتيقا هي هي ومستخدمة وهما هم هم وكانت الحرية مطلقة للبائعين وكانت أصناف الغذاء أحسن من الآن بكثير وأثمانها في غاية الاعتدال كما عاينت ذلك بنفسى مرارا فسا على الحكومة الا اباحة البيع لكل من أراد وعمل المراقبة كما كان حاصلًا من قبل ولو على سبيل التجربة لمدة سنة حتى تتضح لها الحقيقة وتفتنع وبذلك تحفظ أموال الخجاج عموما وتمنع الشكوى الحاصلة

وأمل اجابة اقتراحى هذا باباحة السفر وبيع المأكولات والله المسئول أن يوفق حكومتنا السنية لما فيه صالح الأمة المصرية مهضومة الحقوق»

سعادة اسماعيل أباطه باشا - أرى أن الاقتراح قسمان قسم يخص بالحجر على الحجاج فى السفر والثانى متعلق بحجر الطور . أما سبب الشكوى الأولى فقد دفعت الحكومة الى وضعه لان كثيرين من الحجاج كانوا يسافرون ثم عند عودتهم يجتمعون فى الثغور ولا يقدرّون على الأبواب لقلة ذات يدهم

ولكن الحكومة بدل أن تعالج المريض بطريقة معقولة قتلتها وحجرت على حرية السفر على الحجاج وجعلت ذلك احتكازا لشركة مخصوصة فترتب على ذلك أن الشركة التى وكل اليها أمر الحجاج أخذت ترفع الأجور كما تشاء وترك الحجاج المصريين وتأخذ غيرهم

وانى أرى الخروج من هذا المأزق سهلا جدا بأن يكلف كل شخص يريد الحج أن يودع قبل سفره مبلغا يوازى أجرة عودته فاذا عاد على نفقته أخذ مبلغه أما اذا لم يستطع العودة فتحضره الحكومة على نفقتها وتستوفى ما تنفق عليه من المبلغ المودع وبهذه الطريقة تترك السفر حرا لمن يريد فى أى مركب أراد

أما مسألة بيع الأطعمة وغيرها بالحجر فانى أرى الطريقة الحالية لا بد منها لان اباحة الحجر لكل من يريد البيع ينشأ عنها اختلاط المصاب بغير المصاب ويكون من ذلك أكبر الضرر بالحجاج وتعطل كل الاحتياطات التى تتخذها الحكومة ولا أرى علاجا لهذه الشكوى الا بواحد من اثنين اما أن الحكومة تراقب المتعهدين مراقبة دقيقة واما أن توكل أمر البيع الى موظفين تابعين لها ليكونوا مسئولين أمامها .

حضره الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - ان الحجاج المصريين عند عودتهم يجب عليهم أن يبقوا مدة تحت الحجر الصحى ولا أظن أن هناك مراكب أجنبية ترضى أن تتعطل مدة الحجر وقد سبق أن حضرات النظارة أخبرونا أن من يريد الكلام فى هذه المسألة فليحضر للنقاشه معنا

سعادة حسن مذكور باشا - نحن نقول انه يجب دفع تأمين فان عاد الحاج على نفقته أخذ مادفعه وان أعادته الحكومة أخذت ما صرفته عليه من مبلغ التأمين

سعادة اسماعيل أباطه باشا - أرى أن يقال هذا الاقتراح على الحكومة

حصرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - ما الذي تريدون بأحواله

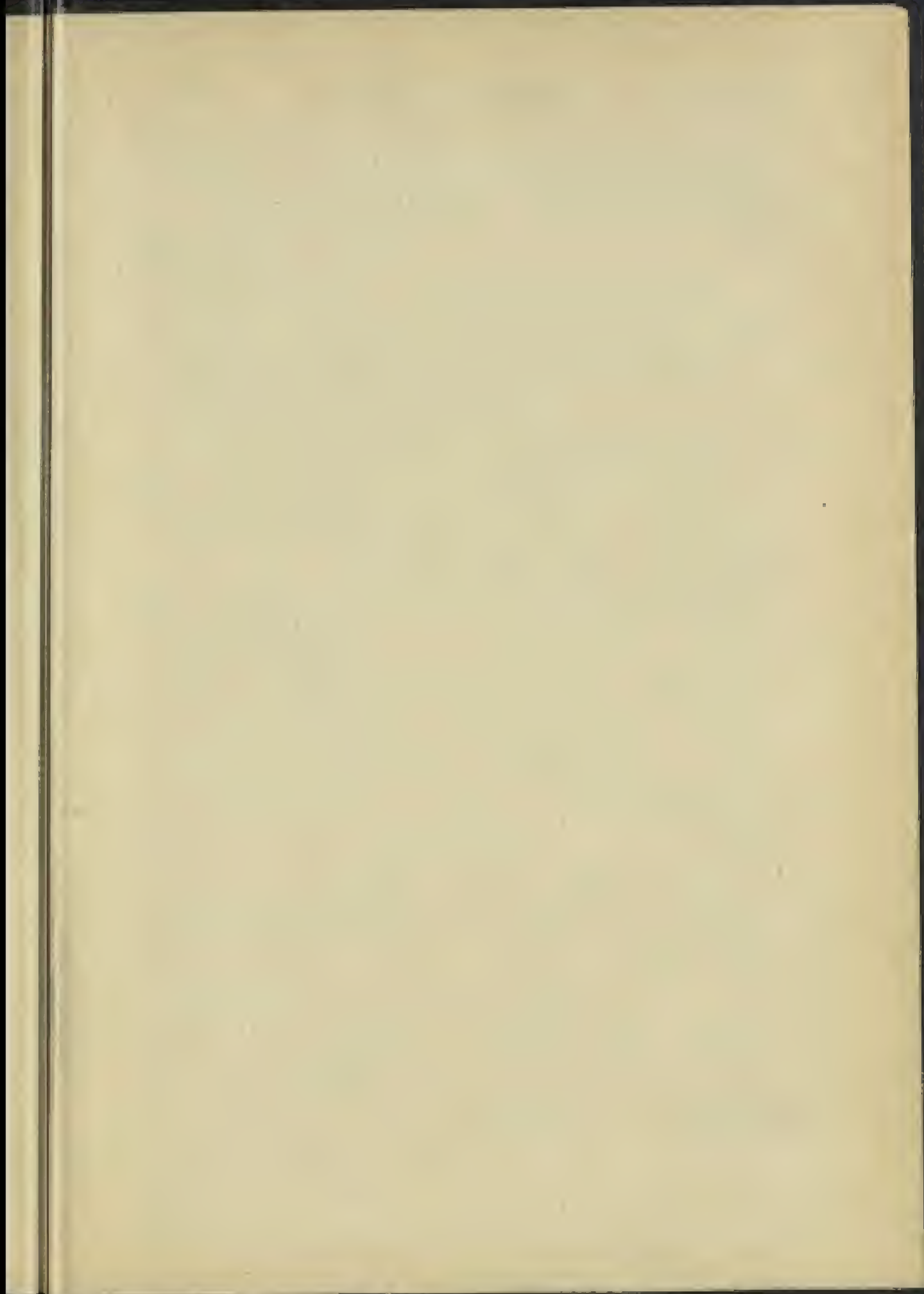
سعادة حسن مذكور باشا - لنؤخذ الآراء

سعادة الرئيس - هل يوجد أحد معارض في أحواله على الحكومة

تقرر بأغلبية الآراء إبلاغ هذا الاقتراح الى الحكومة

أعلن سعادة الرئيس انتهاء الجلسة والساعة ٧ والدقيقة ١٥ على أن تكون الجلسة المقبلة يوم السبت ٢ أبريل سنة ١٩١٠ الساعة ٤ بعد الظهر للنقاش في بقية الاقتراحات

تلى هذا المحضر بجلاسة الجمعية العمومية المنعقدة في يوم السبت ٢ أبريل سنة ١٩١٠ فصدق عليه



(٩)

محضر الجلسة العلنية المنعقدة في يوم السبت ٢ أبريل سنة ١٩١٠
(٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٢٨)

فتحت الجلسة في الساعة ٤ و ٣٠ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة
صاحب السعادة محمود فهمي باشا رئيس الجمعية العمومية وحضور ٦٢ من
حضرات الاعضاء

تلى ماورد بالاعتذار وهو من سعادة أمين الشمسي باشا ومن حضرات
عبد السلام افندي العلالى ومصطفى بك الطحان ومحمد بك الرمالى وعبد المجيد
بك سلطان وقرشى افندي احمد كما أبلغت الهيئة اعتذار كل من فضيلتى نسيب
افندي والشيخ حسونه النواوى وسعادة محمود سليمان باشا وحضرى ابراهيم
افندي سيد احمد ومحمد زكى عبد الرازق افندي

وتلى محضر جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩١٠ الماضية فصدق عليه

سعادة الرئيس - قدمت اقتراحات غير التى سبق احاطة الهيئة بها وسيتلى
على حضراتكم بيانها أما المناقشة فيها ستكون فى جلسة آتية
تلى البيان المذكور وهذه صورته

اقتراحات قدمت في جلسة ٢ أبريل سنة ١٩١٠

الترتيب	أسماء	المديرية	خلاصة الاقتراح
١٤١	سعد أفندي مكرم.....	الحيزه	بشأن وضع نظام يقضى بتعميم التعليم بين جميع العناصر في الكتاتيب ومدارس معلمي ومعلمات الكتاتيب
١٤٢	اسماعيل كريم أفندي...	اصوان	بشأن تخفيض مصاريف التعليم عن الطلبة الذين يأتون من مديرية اصوان ويدخلون المدارس الثانوية أو العالية
١٤٣	اسماعيل كريم أفندي...	»	بشأن مساحات الترع والمساق وما اتخذ من الاجراءات بشأن نزع ملكيتها
١٤٤	حسن بكى بك	قنا	انشاء سكة حديد من نجع حادى الى ادفو
١٤٥	» » » »	»	بشأن جعل ترعة الرمادى صبغية
١٤٦	» » » »	»	بشأن اعداد قانون يعطى للجمعية العمومية حق سؤال النظار
١٤٧	» » » »	»	بشأن بناء مكان لائق للحكمة الشرعية الكبرى بالقاهرة

حضرة عبد الحميد بك عمار - مركز رشيد الآن تابع له بلاد كانت تابعة الى مركز العطف أما وقد طلب إعادة محافظة رشيد الى ما كانت عليه فإذا أجيب هذا الطلب أرجو النظر في إعادة المركز الى جهة العطف

سعادة الرئيس - هذا اقتراح ينظر فيه مع الاقتراحات الجديدة أما الآن فإنه منتضى النظر في الاقتراحات السابقة فلنأخذ في ذلك

تلى اقتراح حضرة عبد الحميد بك سلطان المختص بطلب إعفاء الاهالى من دفع أجرة الخفر وهذه صورته :

« معافاة الاهالى من دفع أجرة الخفر . حيث ان المالية المصرية صارانتظامها بفضل رجالها حتى بلغت الدرجة القصوى وصارت غنية جدا بوجود المبالغ الاحتياطية الموجودة بها الآن وبما أن الإيرادات الآن أكثر من قبل بكثير وحالة الاهالى الآن أصبحت سيئة جدا فيجمل بالحكومة مساعدة الامة ومعافاتها من دفع نصف مليون جنيه سنويا تقريبا أجرة الخفر »

سعادة مقار عبد الشهيد باشا - أرى حفظ هذا الطلب لأثر الحكومة قالت انها تدفع نحو الثلاثة وثمانين ألف جنيه اعانة للخفر زيادة عما تحصله من الاهالى لهذا الغرض

سعادة حسن مدكور باشا - الاوفق احالة هذا الاقتراح على الحكومة

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - اعضاء مجلس شورى القوانين نظروا الميزانية فان كانوا رأوا فيها ما لا يمكن الاكتفاء به اذا ألغى ما يضرب على الاهالى أجرة للخفراء فليخبرونا عنه

حضرة عبد اللطيف الصوفانى بك - ضريبة الخفر غير عادلة - هذه الضريبة معمول بها دون أن تأخذ صفة التشريع والحكومة نفسها تشعر أن فيها شياً من الظلم المعلوم أن كل الضرائب لابد أن تعرض على الجمعية العمومية قبل تقريرها وحيث أن القانون المعمول به لتحصيل أجرة الخفر هو عمل استثنائى لم يحرز الصفة القانونية فالأحسن أن الحكومة تعمل مشروعا وتعرضه على الجمعية العمومية

من هم الخفراء - هم رجال الحكومة الذين يحافظون على حياة وأموال
الاهالى وهم الذين يظهرون سلطانها لامة فلا يصح أن الاهالى هم الذين يدفعون
أجرتهم

وفضلا عن ذلك فإن اللائحة لم تصدر بالصفة التشريعية النظامية كما قلت
فأطلب احالة الاقتراح على الحكومة

حضرة مرفس ستيكه بك - أجرة الخفر هي من ضمن موارد الإيرادات فإذا
كان من جهة نقص الموارد ومن جهة نطلب حملة مشروعات نافعة تستلزم المال
فكأننا نعارض أنفسنا لهذا أرى حفظ هذا الطلب

حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك - انى قلت ان ضريبة الخفر لم تكن
حائزة للصفة التشريعية أى انها لم تقرر بقرار الجمعية العمومية فهذه نقطة لم يلتفت
اليها زميلي حضرة مرفس بك

أما النقطة المالية فانا نكلمنا فيها كثيرا - لتأخذ الحكومة أجرة الخفر من
مال البذل العسكرى أو تلغى مصلحة خفر الشواحل التى لم تقم بواجبها للآن لأن
التهرب لم يمنع

الحكومة واجب عليها حفظ النظام فكون الامة تتحمل أجرة الخفر لا يصح
والاولى احالة الطلب على الحكومة

حضرة محمد افندى أبو خضرة - علمنا أن الحكومة تفكر فى عمل مشروع
للخفر فأرى أن كل مشروع يتعلق بالأمن يحول على الحكومة لتطلع على كل
الطلبات

تقرر بأغلبية الآراء احالة الاقتراح على الحكومة

تلى اقتراح حضرة عبد الحميد بك سلطان المتعلق برغبته دفع أجرة للاهالى على
أنعائهم فى خفر النيل ودفع ثمن الاحطاب التى يقدمونها لتقوية الجسور وهذه
صورته :

«أطلب أن تدفع الحكومة للاهالى أجرة نظير أتعابهم في حفر جسور النيل وقت الفيضان وكذلك ثمن الاحطاب اللازمة للتلبيش التي تؤخذ الآن منهم بلا ثمن وبما أن هذا الامر يشبه السخرة أو هو السخرة بذاتها فلا ينبغي لحكومة نظامية معاملة الاهالى بهذه المعاملة»

حضرة سعد افندى مكرم - أنا أعارض في ذلك لان الاهالى مكلفون بحفر النيل بصفته موطننا لهم ولاجل منع الخطر عنهم فلا يصح أخذهم أجرة على ذلك خصوصا وان الواحد في الحقيقة يحرس بيته أو غبطه

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ الاقتراح المذكور الى الحكومة

تلى اقتراح حضرة سعد افندى مكرم المتعلق برغبته ببناء محل لمركز ديوان مديرية الجيزة في نفس البندر وهذه صورته :

من منذ خمس عشرة سنة كان ديوان مديرية الجيزة موجودا بنفس بندر الجيزة ولما تحרב البناء القديم نقل هذا الديوان الى المحل الموجود به الآن

والغالب أن هذا النقل كان بصفة مؤقتة ولكن مضت عليه كل هذه المدة الطويلة وهو باق في مكانه الحالى الذى يبعد عن سكن البندر نحو ثلاثة كيلومترات وعن محطة الجيزة بأربعة كيلومترات وعن محطة بولاق بثلاثة كيلومترات أيضا وليس بخاف على حضرات أعضاء الجمعية ما يقاسيه الموظفون من صعوبة الانتقال من وإلى المديرية وما يتكبذونه من المصاريف خصوصا في زمن الشتاء أى زمن البرد القارس والامطار الأمر الذى اضطر أغلبهم للسكنى بمصر وتحملهم زيادة أجرة السكن مع ما هو معلوم من قلة مرتباتهم وحيث ان وجود ديوان المديرية بنفس بندر الجيزة مما يساعد على ازدياد العمران في هذا البندر ويسهل كثيرا طرق الانتقال من وإلى المديرية ويترتب عليه راحة الاهالى والموظفون كما هو جل رغائب الحكومة بناء عليه أرفع هذا الاقتراح الى هيئة الجمعية العمومية راجيا تبليغه للحكومة مشفوعا بالموافقة على بناء محل لديوان مديرية الجيزة بذات بندر الجيزة»

حضرة تمام بك كساب - المحل الخالي صحي والافق ابقاء المديرية فيه خصوصا وأن ديوان المديرية لم يكن مخصوصا لمدينة الجيزة فقط بل أنه للمديرية كلها
حضرة سعد افندي مكرم - ديوان المديرية كان في بندر الجيزة ولما تغرب محله من منذ الخمس عشرة سنة نقلته الحكومة الى محله الخالي بصفة مؤقتة حتى تبين له محلا آخر جديدا ومامن أحد يجهل أن الديوان يبعد عن البندر أكثر من ثلاثة كيلو وعن محطة الجيزة أكثر من أربعة كيلو وعن محطة بولاق المذكور أزيد من خمسة كيلو

ولا يخفى أن آخر حدود المديرية من قبلي هي أشتات فاذا طلب العمدة أو الصراف من هذه الجهة وفاته القطار لا شك في أنه يتكبد مشاق جسيمة في حضوره
حضرة تمام بك كساب يستحسن موقع المديرية الخالي فإوجه استحصانه هل حضرته من متواطئي البندر حتى تحقق أن هذا هو الأحسن
حضرة تمام بك كساب - ديوان المديرية ليس لاهل البندر فقط بل هو للعموم والمواصلات كلها سهلة

حضرة محمد افندي أبو خضره - النقل يكلف الحكومة مصاريف فالاولى توفير هذه المصاريف وصرفها في وجهة أنفع كالتعليم ونحوه خصوصا وإن المواصلات سهلة ومتوفرة في كل ساعة وفي كل مكان

حضرة ابراهيم افندي عبدالعال - أوافق على تبليغ هذا الاقتراح الى الحكومة حيث لا ضرر من تبليغه اليها

حضرة تمام بك كساب - التبليغ لا يكون الا في الاقتراحات الضرورية الهامة

حضرة حسن بك بكري - أؤيد رأي حضرة تمام بك كساب حيث ان المصاريف يلزم أن تصرف في الحاجيات وليس في الكماليات
سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية رفض هذا الاقتراح
تلى اقتراح حضرة سيف النصر بك طنطاوى المتعلق برغبته تشكيل لجان
لصلح بين العائلات وهذه صورته :

«أرى أن تشكل لجنة الصلح بين العائلات في كل مديرية من الأعيان أصحاب
الذمة ويكون من ضمن أعضائها القاضي الشرعى للركز الذى يكون فيه الخصوم
وإذا تأخر أحد المتخاصمين عن الحضور الى اللجنة بدون حق تكتب اللجنة تقريراً
بشأنه وتقدمه لتدير فيكون بذلك ساقطاً من الهيئة الاجتماعية وصورة لمن يعتبر
بتاريخه السبي»

والى أرى فى ذلك جسم النزاع المترتب عليه الاخلال بالامن العام والرأى للهيئة»
حضرة حسن بك بكري - أرى أن هذا الاقتراح تحصيل حاصل لان
نظارة الداخلية قامت بهذا الامر وسبق لنا أننا شكرناها على هذا العمل فأرى
الاكتفاء بذلك

حضرة عيسى بك نوار - نريد أن تكون هذه اللجان رسمية
حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - من وقت الى آخر تقرأ فى الجرائد
أخبار قيام اللجان للصلح بين العائلات فلا داعى حينئذ لتبليغ هذا الاقتراح
حضرة سيف النصر بك طنطاوى - هذا لم يحصل عندنا لآن
سعادة الرئيس - مخاطباً حضرة سيف النصر بك المعلوم أن الحكومة عينت
لجاناً لهذا العمل وهى مشكلة من أكبر أعيان الجهة ومن القاضي الشرعى أيضاً
برئاسة المأمور وأحياناً يرأسها وكيل المديرية أو المديران لزم ولكن كل ذلك
بالطرق الخفية وليس بالطريق الجبرى لان من لا يقبل سعى اللجنة فى صلحه
لاشئ عليه فإذا رأى حضرتكم الاكتفاء بذلك وحفظ الاقتراح فيها
حضرة سيف النصر بك طنطاوى - اننى أكتفى بذلك
موافقة محومية على حفظ الاقتراح

تلى اقتراحان أحدهما لسعادة حسن مذكور باشا وثانيهما لحضرة محمد بك الرمالى بشأن الفات الحكومة لتنفيذ لائحة التربية واصلاح طرق المقابر وهاتان صورتاهما :

الاقتراح الأول

من سعادة حسن مذكور باشا .

قد اهتمت الحكومة فى العام الماضى بتحسين الحالة السيئة التى عليها مقابر الوطنيين حيث كتبت الى محافظة مصر بتشكيل لجنة من أهالى المدينة للبحث فيما يلزم اجراؤه لتحسين حالة المقابر وفعلا تشكلت اللجنة وكنت من ضمن المشغولين فيها وبحثت توالى اجتماعاتها مدة ليست قصيرة حتى وفقت الى عمل لائحة للتربية والحفظ وصيانة الجبانات والطرق الموصلة اليها لان كلام من حضراتكم يعلم أنه حينما يتوجه لزيارة بعض الاضرحة أو المقابر أو لتشييع جنازة فإنه يعود ساخطا مما يصيبه من الضرر بسبب تصاعد الأتربة وغير ذلك فأرجو من الهيئة أن توافقنى على الفات نظر الحكومة لتنفيذ هذه اللائحة بعد عرضها على مجلس الشورى حيث أننا جميعا مشتركون فى هذا الامر لافرق بين كبير وصغير واعتقد انها تكون قد أدت بذلك للامة خدمة جليلة

الاقتراح الثانى

من حضرة محمد بك حسين الرمالى

« لا يختلف اثنان فى أن طرق المواصلات الى مقابر المسلمين مثل مقابر باب النصر و باب الوزير والمجاورين الشهيرة بحاجة قطع المرأة وجهة الامام الليثى وسيدى عقبه وسيدى عمر بن الفارض وغير ذلك غير منتظمة والتوجه اليها عسير بالنسبة لكثرة الاتربة الزائدة الناشئة بعضها من مرور العربات المعدة لنقل الاحجار من الجبل للبنى بالبلدة بواسطة حرورها من نفس شوارع المقبرة وقد اعتنت الحكومة باصلاح كل شئ بالمدينة عدا تلك الجهات المقدسة فانها لم توجه اليها أقل اعتناء مع صرفها المبالغ الوفيرة فى اصلاح الطرق الموصلة لمدايق الاجانب (الافرنج) وقد ترددت الشكوى من المسلمين الى الحكومة بأن توجه شيئا من عنايتها فى اصلاح

هذا السبيل ولم تجد هذه الشكوى أذنا صاغية وفي العام الماضي اجتمع جملة من الوجهاء في محافظة مصر بناء على دعوة سعادة محافظ العاصمة اليهم وتباحثوا في هذا الامر وأخيرا شكلت لجنة من حضرات الأعيان أتدكر من بينهم أصحاب السعادة والعزة محمد باشا سرور وسيد باشا شكري وعبد الواحد بك الطوبى ودرويش بك سيد احمد ولغاية الآن لم يظهر لها نتيجة قنا »

بناء عليه

أطلب من هيئة الجمعية العمومية الموافقة على انفاذ هذا المشروع الخيري بأن تطلب من الحكومة عمل ما فيه اصلاح تلك الطرق بأي طريقة تراها صالحة لتكتسب الثناء من العموم

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ هذين الاقتراحين الى الحكومة

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - طرق المقابر منارة بالغاز وبعضها مرصوف بالمكدام وكلها ترش يوما فالأوفى أن تشكر مصلحة التنظيم على ذلك هل صاحب الاقتراح يريد تقسيم الجبانات الى شوارع وغرس أشجار بها مع أن ذلك مضر بالجبانات

قد جئنا هنا نبحث عن شيء نافع للأحياء أما الكلام في المقابر فهذا شيء صغير على الجمعية

سعادة الرئيس - المسألة انتهت بما تقرر من احالة هذين الاقتراحين على الحكومة

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - أحب أن أعرف ماهو الاصلاح الذي راد هاهو عطوفة ناظر الداخلية يقول لنا هل أحد اشتكى له من شيء والغاية اني أطلب اثبات كلامي في المحضر

سعادة الرئيس - كله مثبت بالمحضر

تلى اقتراح حضرة على بك الخزار المختص بطلب ایجاد مصارف بمديرية المنوفية وهذه صورته :

«أراضي المنوفية من أحسن وأجود أراضي الوجه البحري جميعها صفرا جيدة التربة وهي لحد الآن مع شدة الأزمة المالية لم تتنازل أثمان أراضيها عن ذى قبل وريها من أولها إلى آخرها جميعه بالآلات لنسبة ارتفاعها عن غيرها من المديرية وهذا هو السر في جودة أطيائها ومصلحة الري بمديرية المنوفية قد تحسنت في العام الماضي ومن ذلك أنها فكرت في تعميم الري بها صيفا وشتاء بالراحة فأجرت تصليح أغلب جسور الترع والمساقى العمومية وأوجدت بها المياه الكفاية طول السنة ولكن تسبب عن هذه المرحمة نضج في الأراضي بكثرة كان هو من أكبر الأسباب في عجز محصول هذه السنة والخوف الشديد ليس من عجز المحصول فقط وإنما الخطر الأشد من تسبيخ الأراضي بصفة لا يمكن اصلاحها بعد بحال من الاحوال بما أن الأراضي صفراء كما سبق القول سريعة النضج والسبخ الذي يوجد بها لادواء له البتة لأنه يفسد نفس التربة وبصبرها غير صالحة للزراعة من أصله

والحاصل أن طريقة ري أطيان المنوفية بالراحة صيفا وشتاء من غير اعمال مصارف بها أسوء بالمديرية الأخرى من كل وجه تكون الضربة القاضية على أطيان المنوفية في أقرب زمن ولا يعود ينفع فيها لارى ولا صرف

فأقترح على نظارة الاشغال ايجاد مصارف لمديرية المنوفية اذا دام فيها الري بالراحة صيفا وشتاء حتى يمكن ازالة هذا الخطر المحدق بتلك الأطيان أو تركها للطبيعة التي أوجدها الله بها حتى لا تفقد مزاياها الموجودة بها الآن

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - اننا نشكر نظارة الاشغال على فتح الترع وعمل المساقى الكفاية لكن بما أنها لم تعمل المصارف الكافية حتى أنه حصل ضرر بليغ في بعض البلاد التي وجدت بها الترع دون أن تعمل لها المصارف فأطلب تعميم هذا الطلب

وحيث ان الحكومة صرفت مبالغ على انشاء الترع والمصارف فمن اللازم أن تصرف على تعميم المصارف وهو انشاء المصارف الكفاية بكل جهات القطر تعميما للفائدة

موافقة بأغلبية الآراء على تبليغ هذا الاقتراح الى الحكومة مشغوعا بهذا الطلب
على اقتراح حضرة ابراهيم الفندى الحارم بطلب مصرف لاطيان رشيد وهذه
صورته :

« من المعلوم أن قطرنا المصرى زراعى وأن ثروته التى هو بها الآن ناشئة من
تحسين الاراضى بايجاد المصارف وانتظام الري وبذلك تقدمت الزراعة آنا بعد
آن حتى صارت بالحالة التى عليها أراضى القطر من الخصوبة فى وقتنا هذا وذلك
راجع لعناية الحكومة وسهر حكامها على راحة الأهالى بتقديم ثروتهم
ولكن بكل أسف ان مدينة رشيد وما يجاورها لم تنل أطيانها شيئا من هذه
العناية أولم يكن بها مصرف يرقى أطيانها ويبنى ثروتها الزراعية أسوة بباقي بلاد
القطر المصرى التى شتمتها الحكومة بنظرها فترى المزارع المسكين من هذه المدينة
وما جاورها قد أثقلت كاهله الديون من توالى العاهات على زراعته وتعدى
صرار الرشح الذى هو أكبر متلف لاطيانه حتى أصبحت هذه الاطيان لا تنتج
شيئا من الزراعة فى إسداد الاموال الاميرية فضلا عن ديونه التى يستدينها
ليدفع بها شر الخوج

فمزارعنا وحائته هذه أتعس مزارع فى القطر المصرى

وطالما أكثرت الاهالى الاخلاص على نظارة الاشغال بطلب إنشاء مصرف
لأطيانهم أسوة بباقي بلاد القطر ولكن نظارة الاشغال أصمت أذنها عن ندائهم
على أن هذا المصرف يصلح به الكثير من الاراضى البور التى برشيد وما
جاورها وخصوصا أطيان الحكومة التى تزيد على الاحد عشر ألف فدان وحيث
يكون دخل الخزينة المصرية بسبب هذا المصرف أكثر بكثير من الآن

وحيث ان إنشاء مصرف رشيد وما جاورها من ضروريات ثروتنا الزراعية
التي تسمى الحكومة فى رقيتها فالتمس المبادرة بإنشائه بأسرع ما يمكن لنستمتع بثروتنا
الزراعية أسوة بباقي بلاد القطر المصرى

كما أنى أرجو من هيئة الجمعية الموافقة على ذلك »

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ هذا الاقتراح الى الحكومة

تلى اقتراحان من حضرتي محمود بك الاترى وجاد بك مصطفى يختصان بمصارف مديرية الدقهلية وهاتان صورتاهما

اقتراح حضرة محمود بك الاترى :

« من الأمور التي أصبحت من البهيميات أن اصلاح الاراضى الزراعية المنخفضة يتوقف على تحسين طريقة صرفها

لذلك اهتمت الحكومة بطريقة الصرف في جهات كثيرة فأصلحتها ووصل هذا الاهتمام الى أنها وضعت طريقة لصرف الاراضى المرتفعة كأراضى مديرية بنى سويف ثم نفذتها مع أن أهمية صرف هذه الاراضى المرتفعة لاتعد شيئاً بجانب صرف الاراضى المنخفضة كأراضى مديرية الدقهلية

لم نل هذه المديرية شيئاً من عناية الحكومة بأمر الصرف حتى وصلت أطيافها الى الحالة السيئة التي لا يختلف فيها اثنان والرأى المنفق عليه الآن في مصلحة الرى هو أن سوء الصرف ناشئ من عدم تطهير المصارف وأنه اذا وجد المال الكافى للتطهير أصبحت حالة الصرف على مايرام

وأرى أن أصحاب هذا الرأى واهمون لأن العلة ليست من عدم تطهير المصارف فقط بل من أمر آخر أهم من ذلك بكثير وهو موضوع اقتراحى هذا

علة العلل أن مياه بحيرة المنزلة التي ينتهى اليها الثلاثة مصارف الرئيسية في مديرية الدقهلية ترتفع في مدة الفيضان على الأخص فيترتب على ذلك أن يقل انحدار المياه بالمصارف الرئيسية فيقل بالتبعية لذلك سرعة جريان الماء فيرسب الطمي المعلق بها في هذه المجارى فيسدها تدريجياً . فلا سبيل اذا منع هذه العلة الا باستعمال الطريقة التي استعملت بمديرية البحيرة ونجحت تمام النجاح وهذه الطريقة هي منع اتصال البحر الابيض المتوسط وبحيرة المنزلة ثم تركيب آلة رافعة لتصريف مياه هذه البحيرة ليبقى دائماً منسوبها منخفضاً فهذه الطريقة تنصرف فيها دائماً مياه الصرف وتنفيذ هذا المشروع من أسهل الأمور

فاما أن الحكومة تقوم بنفقته وهي على ما أظن نحو المائتي ألف جنيه فتستفيد الحكومة في مقابل ذلك اقتصاد جزء من المبالغ المخصصة سنويا في ميزانية تفتيش رى زقى لأجراء عملية التطهير لانه يترتب على تنفيذ هذا المشروع أن المصارف تصبح غير محتاجة للتطهير الا مرة في كل عدة سنوات لأن زيادة سرعة جريان الماء تقلل من رسوب الطمي هذا علاوة على ما تستفيد به الاراضى من تخفيض منسوب مياه الصرف فاذا لم يوجد الآن المال الكافى عند الحكومة فيمكن وضع ضريبة مؤقتة على أطيان مديرتى الدقهلية والشرقية التى ستنتفع من هذا المشروع وتكون هذه الضريبة معادلة لفائدة المبلغ اللازم لتنفيذ المشروع وبصفة مؤقتة حتى يتمكن الحكومة من دفع هذا المبلغ ولا أظن أن هذه الضريبة المؤقتة تتجاوز الخمسة عشر مليا عن كل فدان اذ أن مجموع الاراضى التى ستنتفع من المشروع لا تقل عن السائة ألف فدان فان لم تقبل الحكومة باحدى الطريقتين المتقدمتين فيمكنها أن تقرر ضريبة مؤقتة قيمتها أحد عشر قرشا عن كل فدان وبهذه الكيفية يمكنها الحصول على المبلغ اللازم في ظرف ثلاث سنين وانى معتقد بأن ملاك الاطيان لا يترددون لحظة واحدة في قبول هذه الضريبة المؤقتة بكل ارتياح اذ يتوقف على تنفيذ المشروع المتقدم حياة اراضهم الزراعية هذا علاوة على ما ترجحه الحكومة من آلاف الأقدنة التى تنكشف عنها المياه من البحيرة اذا نفذ هذا المشروع لذلك - أرفع اقتراحى هذا للجمعية حتى تقرر ما تراه صوابا .

اقتراح حصرة جاد بك مصطفى

« كانت أطيان مديرية الدقهلية من أجود أطيان الوجه البحرى فأصبحت الآن من أردنها تربة

لأسباب لهذا الانقلاب المخزن الأسوء تصريف المياه وهو أمر مشهور لا يختلف فيه اثنان

كانت مصارف مديرية الدقهلية وجزء من مصارف مديرية الشرقية تصب جريها في ثلاثة مصارف رئيسية وهى مصرف بحر حارث ومصرف عموم البحيرة

ومصرف بلاد البحر الكبير وهذه المصارف الثلاثة تنتمي الى بحيرة المنزلة ثم أهمل أمر هذه المصارف الرئيسية من زمن بعيد حتى صارت لا تنفذ للصرف مطلقاً وحتى ترتب على ذلك أن مياه المصارف قد أصبحت أكثر ارتفاعاً من الاراضي علاوة على رداءة المصارف العمومية الصابة مياهها بها البعض من عهد منشئه والبعض من عهده الطبيعي . تعددت الشكاوى لمجلس المديرية سنوياً حال انعقاده لأعمال الري . ولمصلحة الري نفسها من عموم أهالي هذه المديرية فكان جواب هذه المصلحة أنها آسفة ولكنها لم تستطع تحسين الحالة لقلة المال

على أن حكومتنا التي اهتمت بحالة اليراد وحسنه بحالة مرضية يجب عليها اصلاح الصرف الذي هو أهم من الاول بكثير وخصوصاً اهتمام الحكومة بحالة الصرف في مديرية البحيرة ومديرية بني سويف مع جودة أرضها وعدم احتياجها للصرف كأطيان مديرية الدقهلية يجب عليها أن تنظر لهذه المسألة المهمة التي تتوقف عليها حالة المزارع المالية بعين الاهتمام لأنه اذا استمرت الحالة على ما هي عليه الآن سنتين فقط زاد تلف الأطيان بهذه المديرية تلقاً لا يتأتى معه التحسين فيما بعد الا بشق الانفس وبمضى الزمن

ولا يخفى ما في ذلك من الضرر البالغ وحيث أنه في هذه الحالة يحتاج الامر لدرس عمل مشروع لتحسين مصارف هذه المديرية بطريقة تكون كافية لعمل الاصلاح اللازم في أقرب ما يمكن من الزمن قبل استفحال الامر الذي يعود في المستقبل على الاهالي والحكومة بالخسران لانفاق الاراضي فلا تنبت نباتاً يتأتى منه سداد الاموال وهذا لا يتأتى الا بتشكيل لجنة من كبار رجال الري مصحوبين بمن يلزم من أعيان المديرية للاسترشاد وخص الاضرار الحاصلة من هذه المصارف ودرس مشروع تحسينها بأية طريقة كانت

لذلك أرفع اقتراحى هذا لهيئة الجمعية راجياً الموافقة عليه واحالته على الحكومة لتتدارك حالة الصرف بهذه المديرية بطرق فعالة
تقرر بأغلبية الآراء تبليغهما الى الحكومة

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - بمناسبة ذكر المصارف أريد أن أقول كلمة تتعلق بها وبالترع فأقول ان الترع والمصارف هما اللذان عليهما حياة الزراعة - وأجوبة الحكومة التي تكرر وهي اعتذارها بعدم وجود المال مما لا يصح في أمر هام مثل هذا

في زمن الصيف يشكو الناس من عدم وصول الماء في الترع لعدم التطهير وفي زمن النيل يشكون من عدم توازن الماء فيقال ان الترع عالية كل عذر يقبل في أشياء غير الأشياء الحيوية المسائلة لهذه

يلزم لنا في البحيرة مصارف تكرر طلبها من منذ عشر سنوات وكان الرد دائماً الاعتذار بقلة المال

هذه الترع والمصارف هما حياة الاهالي وزراعة الاهالي هي رأس مال الحكومة فالإنسان اذا كان عنده بقرة يستبقها لينتفع بلبتها فالأولى أن الحكومة تستبق زراعة الاهالي بإيجاد الترع والمصارف الكافية لها

فاستلقت نظر سعادة ناظر الاشغال العمومية الى مسائل الري والتطهيرات حضرة جاد بك مصطفى - أنا وزميلي حضرة ابراهيم بك نقول ان حالة مصارف الدقهلية لا تقاس بغيرها لان أرضها أصبحت في حالة الفساد وتريد تشكيل لجنة لتفحص حالة المصارف وإذا احتاج الأمر الى مال لاندفعه الحكومة فأهل الدقهلية والشرقية مستعدون لدفعه

سعادة الرئيس - اقترحا حضرتكما بقررت احالتها على الحكومة

نلى اقتراح حضرة محمد فتح الله بك بركات عن ترعة بلطيم المراد توصيلها الى آخر بلاد مركز البرلس وهذه صورته :

« ان مركز البرلس التابع لمديرية الغربية محروم من منافع كثيرة ومنها ماء النيل ولكن نظارة الاشغال في الزمن الأخير اهتمت بشأنه ووصلت اليه ترعة الى بلطيم أي الى أول بلد فيه من جهة قبلي وللاّن لم توصل منها فرعاً الى آخر بلاد المركز

فصارت المنفعة قاصرة على بلد أو بلدين من بلاده وباقي البلاد محرومة من المنفعة حتى أنهم يشربون الماء الذي يستخرج من الرمل وبالطبع ليس عندهم زراعة لأنه لم يكن عندهم ماء

فأطلب توصيل التربة الى آخر بلاد المركز

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه الى الحكومة

تلى اقتراح حضرة عيسى بك نوار عن انشاء قناطر حمز على فرع رشيد وهذه صورته :

« أطلب عمل قناطر حمز لفرع رشيد تعميما لمنفعة الري واصلاحا للأراضي البور بدل السد الجارى اعماله فى كل عام الذى يكلف الحكومة نفقات باهظة سنويا »

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه الى الحكومة

تلى اقتراح حضرة سعد أفندى مكرم بخصوص حالة الري شرق مديرية البحيزة وهذه صورته :

« فكرت الحكومة فى تركيب طلمبات بشرق مديرية البحيزة لتحويل ريه من نيل الى صيفى وقد ابتدأت فى العمل فى سنة ١٩٠٧ بالجهة القبلىة من مركز الصف وفى سنة ١٩٠٨ تم العمل فى هذا الجزء وكذا تمت العمل فى الجزء البحرى من المركز المذكور وما يجاوره من مركز البحيزة وانفاية أغسطس سنة ١٩٠٩ انتهت عملية الحفر

ونحن لا نسعنا فى هذا المقام الا أن نشكر الحكومة على هذه الاعمال وكما نود أن تتم الحكومة عملها ولا نجعلنا نسكو من نقص فى الاعمال ولكن قد وجد نقص يدعونا لعرضه على هيئة الجمعية العمومية اليوم

أولا - ان الوابور الذى وضع لرفع المياه بالجهة البحرية لا يكفى لرى الأتبان لأن ذلك الوابور يصب المياه فى ترعتين احدهما تسمى ترعة الجابر والثانية تسمى ترعة الحشاب فاذا جعلت مياه الوابور تصب فى الترعتين فهى لا تكفيهما

وإن جعلت تصب في أحدهما دون الأخرى وقع ضرر عظيم للزراعة المنزرعة على التربة الثانية ويمضى ميعاد سقيها فضلا عن عدم وجود المواسير الكافية بالتربة للرى

ثانيا - أنه موضوع لكل تحسين فداننا ماسورة أقسامها ١٠ سنتيمتر هذه الماسورة لا تكفى أصلا هذا المقدار خصوصا إذا لاحظنا أن التحسين فداننا عادة غير مملوكة لشخص واحد فضلا عن ذلك فإن عموم الأطباء التي تحول ربيها إلى رى صيفى هي أرض ملق وكان معتادا ربيها من مياه السيل وكلها خالجان وغير مستصلحة ومعدة للزراعة الصيفية ولذلك نشأ عن هذا العمل عدة منازعات بين الأهالي وبعضها لأن وقت دور الرى ليس بكاف فكل من ملاك التحسين فداننا يريد أن يروى قبل فوات الدور

ثالثا - أن بعض الأراضي منخفضة ومياه النشع أثقلتها وكان يجب أن يعمل لها مصارف ولكن هذا الأمر أهمل ولم تلفت إليه مصلحة الرى

رابعا - معلوم أن مركز الصف مصاب دائما بتزول مياه السيول عليه من الجبل الشرقى وفي بعض السنين تغرق زراعته من مياه السيل وبعض بلاد تهدم مساكنها كما حصل والعهد ليس بعيد بنواحي كفر الديسى والصف من منذ ثلاث سنوات وكان بالمركز جملة مصارف لتصرف مياه السيل ومصلحة الرى أبحرت سد تلك المصارف ولم تراعى ما يصاب به المركز من الخسائر والضرر العظيم عند انهماك مياه السيل عليه من الجبل

النتيجة

أولا - أطلب النظر في أمر هذا الواور حتى يصبح كافيا وضامنا لرى كامل الأطباء التي تروى منه

ثانيا - تعديل المواسير الموضوعة للرى بأن تجعل الماسورة عشرة سنتيمتر لرى خمسة وعشرين فداننا بالاكثُر الآن حتى يتم تصليح الأطباء

الثالث - أن تعمل المصارف اللازمة لتصرف مياه النشع من الأطنان خصوصا المنحطة منها مع إعادة فتح مصارف السيل منعاً للضرر الذي ينشأ من وراء ذلك

رابعاً - تأجيل تقييد علاوة الضريبة بمركز الصف حتى يصير تقيم أعمال الري به

بناء عليه

أرفع الاقتراح للجمعية العمومية ولى وطيد الأمل بأن حضرات الاعضاء يعبرون هذا الطلب جانب التمويل اقدم .

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه الى الحكومة

تلى اقتراح حضرة قرشى افندى أحمد وإبراهيم افندى أحمد كريم عن طلبهما التصريح بمرور مياه الآبار الارتوازية في أراضي الغير وهذه صورته :

« لا يخفى على حضراتكم أن مديرتنا أسوان محرومة من المشروعات الصيفية ونسنا في أمل أن نصلها هذه المشروعات في وقت قريب ولذلك قد اعتمد أرباب الأطنان الواسعة على أنفسهم وأوجدوا بأطيانهم آبارا ارتوازية وعليها وابورات بخارية

ولسبب كون أطنان هذه المديرية متفرقة قد اعترض أصحاب الأطنان المجاورة في تمرير مياه هذه الوابورات في أراضيهم وبذلك قلت فائدة هذه الوابورات وثبطت همة أصحابها ولا يزال هذه الصعوبة سوى توجه عناية الحكومة الى اصدار أمرها الكريم بإباحة مرور المياه وليس لتلك المعارض سوى أن يتناول أجرة ما تستغله قنوات المياه في أرضه حتى نعم الفائدة وتتمس من حضراتكم الموافقة على تبليغ هذا الاقتراح الى الحكومة »

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه الى الحكومة (١)

(١) قد لاحظت حضرة الشيخ عبد الرحيم المبروراني عند تلاوة هذا المحضر يوم ٤ أبريل سنة ١٩١٠ أنه قال عند عرض هذا الاقتراح : « ان هذا الامر منصوص عنه في لائحة الري ونظارة الاشغال تصرح به فلا حاجة لهذا الاقتراح » فذرت الجمعية إضافة هذه الملاحظة .

على اقتراح حضرة محمد كمال بك علما برغبته أن يسمح لأصحاب الآلات الرافعة المركبة على النيل الشرق والغربى برى الشرقى فى أى وقت وهذه صورته :

«أريد أن يسمح لأصحاب الآلات الرافعة المركبة على فرعى النيل الشرقى والغربى برى الشرقى فى أى وقت يريدونه بدون قيد ولا شرط للأسباب الآتية :

أولاً - حيث أنه لا تصرف مياه من قناطر الدلتا فى هذين الفرعين أثناء التحريق بل أن المياه الموجودة فى ذلك الأوان هى فى الحقيقة ناشئة من ينابيع من طبقات الأرض فإذا يكون حكمها حكم مياه الآبار الارتوازية

ثانياً - عدم خضوع الآلات المركبة على الفرعين المذكورين لشروط الماوبات

ثالثاً - أن طغى الشرقى للأطبان الواقعة قرب فرعى النيل متأخرا يضر بالزراعة النيلية ضررا بالغاً بالنسبة لارتفاع مياه الفيضان وحصول اللشع بها قبل نضجها

رابعاً - أن المياه الناشئة من طبقات الأرض هى كافية لرى الصينى والشرقى أى أنها حافظة لكان منسوبها وليس هناك احتياج لأخذ مياه من قبل قناطر الدلتا

ولهذه الأسباب

أكرر هذا الالتماس وأطلب من هيئة الجمعية الموقرة الموافقة على ذلك لمنفعة الأهالى والمزارعين معا

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه الى الحكومة

تليت سبعة اقتراحات عن طلب سكك حديدية وهى لحضرات مصطفى باشا خليل ومحمد فتح الله بك بركات وسعد الحدى مكرم ومحمد الحدى زكى عبدالرازق وكمال بك علما وهذه صورها :

— ١ —

اقترح من سعادة مصطفى خليل باشا

« إنشاء سكة حديدية بين الصالحية والقنطرة - أطلب هذا الطلب معتقدا بأن ليس من هيئتك المخزومة ولا من جمهور الناس من ينكر فائدة مد مثل هذا الخط الذي لا يكلف نفقة كبيرة على تحقق الفائدة منه في تقريب المواصلات وتوسيع نطاق المعاملات ليس بين تينك المدينتين فقط بل بين القطارين المصري والسوري إذ لا يخفى أن خط سكة الحديد الحجازية الهابط من دمشق الشام يمر على مقربة من حدود مصر الشرقية الواصلة بين (رخ) القرية من العريش إلى الشمال الشرقي وبين العقبة فلو أن الحكومة أوصلت فيما بين الصالحية والقنطرة الواقعة على قناة السويس في متوسط المسافة بين الاسماعيلية وبور سعيد وفيما بين هذه النقطة والعريش واقتدت بها الحكومة العثمانية في اتصال العريش وأقرب نقطة إليها من السكة الحجازية بخط حديدى لسهلت المواصلات واتسعت دائرة المعاملات بين القطار المصري وولايتي سوريا والحجاز بل بينه وبين شطر عظيم من القارة الآسيوية وناهيك ما يكون وراء تمديد ذلك الطريق من تسهيل الحج على المستطيعين إليه سبيلا وأحياء البرارى والقلوات التي ترميها وكانت عامرة في عهد الفراعنة الأقدمين كما يشته التاريخ »

— ٢ —

اقترح من حضرة محمد فنيح الله بركات بك

« قالت نظارة الأشغال عن اقتراحى في العام الماضى انه محور بشكل عام وانه اذا تقدم لها طالب لإنشاء طريق حديدى معين تنظر فيه وتفحصه فالطريق الذى أريد إنشاءه هو من كفر الزيات إلى برج مغيزل أو على الأقل من دسوق إلى برج مغيزل »

— ٣ —

اقترح من حضرة سعد أفندى مكرم

« يجلس الجمعية العمومية المتعقدة في ٧ فبراير سنة ١٩٠٩ اقترحت اقتراحا بخصوص مد سكة حديد حلوان لنهاية مركز الصف من الجهة القبلية والحكومة وعدت بالنظر في هذا الطلب

وفد أجاب الحكومة بأنها ستعطي شركة الدلتا في هذا الشأن مشرطة عليها القيام بإجراء مد الخط حالا . أما اذا كانت ستؤخر التنفيذ فان الحكومة تستصوب إبقاء مد خط الصف حتى تتمكن من عمله بمفرقتها . انى وان كنت أشكر الحكومة على عنايتها هذه وأتمنى أن يكون مد الخط بمعرفة الحكومة أولى وأصوب من مده بمعرفة الشركة

فأرجو هيئة الجمعية ولى أمل عظيم فى أن حضرات الاعضاء يحلون رجاءنا هذا محل القبول ويرجون معى الحكومة بأن تسرع فى مد الخط حسب رأيها أفندم »

— ٤ —

اقترح من حضرة محمد أفندى زكى عبد الرازق

« اقترح على هيئة الجمعية العمومية أن تعرض على الحكومة مدسرىط من السكك الحديدية الإضافية التى تبتدى من نصف مديرية أسبوط البحرى الى نهاية مديرية بنى سويف وذلك لمنفعة البلاد الغربية الواقعة على شاطئ البحر الیوسفى ولا يخفى على الحكومة أن أراضى تلك الجهات أصبحت صالحة لزراعة القطن والقصب وربما أعرضت الأهالى عن ذلك مراعاة لما تتحمله من المشقات فى نقل محصولاتها وفى ذلك خسارة جسيمة على الأهالى وربما لحق الحكومة من تلك الخسارة بعض الشئ

وفي مد هذا الخط بحجة فوائد للحكومة والأهالي إذ نصف أهالي هذه البلاد من المديرية الثلاث تقريبا محرومون من منافع السكك الحديدية تمام الحرمان هم ومحصولاتهم ولا شك أن الحكومة تخفف بمدها هذا الخط بعض المتاعب التي يلاقها الموظفون في انتقالهم إلى هذه الجهات وذلك ليعود هذه البلاد عن السكة الحديدية

والمشروع لا يحتاج إلى كثير من المسال لأنه لا يزال الطراد الشرقي للبحر اليوسفي موجودا فما على مصلحة السكة الحديدية إلا الاتفاق مع نظارة الأشغال على مد فرع إلى الطراد المذكور سيما أن مصلحة السكة الحديدية من عهد شرائها لهذه السكك من شركة السكر لم تنفع منها بشئ بل هي مهيئة بدون فائدة ويخشى عليها من التلف وربما جاءت شركات أخرى فيما بعد وقامت بهذا العمل

ولا شك أن الحكومة أولى بهذه المنفعة من شركات أخرى وأن في تركها هذه السكك بلا فائدة ضررا كبيرا على أن السكة الحديدية اشترت هذه السكة وجميع توابعها من عربات ووابورات وخلافه فإذا لا يتكف على الحكومة في هذا العمل الانتقال السكة وتركيبها وهذا مما يعود منه المنفعة العامة للسكة الحديدية والأهالي معا »

— ٥ —

اقترح من حضرة كل بك علما عضو الجمعية العمومية

« اقترحنا في العام الماضي إنشاء سكة حديدية أميرية من بنها تمر على جسر النيل الشرقي حتى تتصل بالقناطر الخيرية وأثبتنا ضرورة هذا العمل وفائدته لأهالي البلاد الواقعة على ضفتي النيل الشرقي والغربي الواقعة في إقليم القليوبية والمنوفية فضلا عن أن هذه المنطقة هي الآهلة بكافة السكان ووفرة الحاصلات

وكان جواب الحكومة أن يطلب من إدارة السكة الضيقة إقامة فروع صغيرة في النقاط المهمة تتصل بالنيل

على أنه من المؤكد من الأسباب التي قدمت أن هذا الخط سيقوم فعلا بتنفيذه
ويأتى فضلا عن ذلك بالربح العظيم في المستقبل خصوصا بعد مواقع تلك البلاد
عن محطات سكك الحديد الضيقة

ويلوح لنا مع ذلك أن الحكومة لا يمكنها أن تنكر فائدته بالمرّة بدليل ما رأته من
لزوم طلب إنشاء الفروع الصغيرة من إدارة السكة الحديد الضيقة

ولنا الآن اقتراح جديد تبعا لهذه الاجابة منها وهي أن تسعى الحكومة مع تلك
الشركة في إيجاد الفروع الصغيرة التي أشارت بها ان لم نعمم الفائدة بإقامة الخط
المذكور . وعلى ذلك أطلب من هيئة الجمعية العمومية أن تقر ذلك خدمة
للمصلحة العمومية »

— ٦ —

اقتراح من حضرة مصطفى خليل باشا

« أطلب مد سكة حديد على السكة الزراعية من فاقوس للتل الكبير ومن
فاقوس الى صالحجر لما في ذلك من الفوائد العمومية وترقية التجارة والزراعة
والصناعة الامور الحيوية وسمولة المواصلات »

— ٧ —

اقتراح من حضرة محمد فتح الله بك بركات

« ان بين مدينتي زفتى وميتجبر على الشاطئ الغربى من فرع النيل الشرقى مسافة
لا تقل عن ٢٠ كيلومترا في جهة غاصة بالسكان بالغلة حد الغاية من العمران
والخصب يشكو أهلوها من الشكوى من عدم وجود خط حديدى يمر ببلادهم
يسافرون فيه الى العواصم والمراكز وينقل حاصلاتهم وبضائعهم ويريدهم الى
محال بيعها وتوزيعه وهم ينظرون بعين التألم والتذمر الى الجهات الاخرى الكثيرة
المتبثة فيها الخطوط الحديدية مع أنها ليست على درجة كبيرة من وفرة المحصولات
والاهالى مثل جهتهم

لذلك نرجو الحكومة أن تهتم وتسرع بإنشاء خط حديدى بين هاتين
المدينتين بعد تكملة خط مينبره الحالى القليل الفائدة بالنسبة لعدم مروره فى بلاد
كثيرة

وان هذا الخط لا يكلف الحكومة كثيرا من المصاريف لأن الطريق مهده
له وهو جسر ترعة الساحل

فهى لا تحتاج الى تزع ملكية ولا الى اقامة جسور أو قناطر ولا غير ذلك فـ
عليها الا أن تمد القضبان لاغير

وان هذا الخط سيعود على الحكومة بأيراد عظيم لما قدمناه من زيادة عمارة
هذه الجهة ولأن بانضمامه الى خط مينبره الحالى يجعله ذا فائدة كبرى ومنفعة
عظيمة للأهالى والحكومة معا

سعادة الرئيس - موجود اقترح حضرة حسن بك بكى يطلب به مد سكة
حديد من نجع حمادى الى ادفو فليتل ليضم لهذه الاقتراحات تلى وهذه صورته :
« نطلب مد سكة حديد من نجع حمادى الى ادفو بالجهة الغربية للتلى »

حضرة فتح الله بك بركات - طلبت فى السنة الماضية مد السكة الحديد
والجمعية قررت تبليغ طلبى لكن الحكومة فى جوابها قالت ان الطلب كان
بشكل عام

ولما راجعت المحاضر وجدت الطلب لم يكن مبهما

سعادة ناظر الحفانية - هذا مناقشة فى الاسباب

سعادة اسماعيل أباطه باشا - هو طلب جديد

حضرة حسين بك عابدين - أوافق على تبليغ هذه الاقتراحات الى الحكومة
وأضم اليها أننى أرغب فى مد سكة حديد من المصرف العمومى فى مديرية البحيرة
من بدنه من الوسطى الى فتحة تكلا

حضرة حسن بك بكري - السكة التي أطلبها هي في منطقة أهلية بالزراعة
وبالأهالي وبها أشهر فابريقات السكر لهذا ألفت نظر سعادة ناظر الاشغال
العمومية الى هذا الطلب بنوع خاص لأهميته

موافقة بأغلبية الآراء على تبليغ هذه الاقتراحات الى الحكومة

حضرة مرفس بك سميكة - العادة في كل بلاد الدنيا عند ما يقدم طلب
يسندعى زيادة نفقات يقدم معه اقتراح تبين فيه كيفية الحصول على الاموال
اللازمة

لذلك طلبت قبل المناقشة في هذه الاقتراحات تشكيل لجنة تنظر فيها من
الجهة المالية وما هو تأثيرها على الميزانية وعلى الاحتياطي ولسوء الحظ لم يلتفت
الى طلي

على أن هذه الاقتراحات لو نظر اليها لوجد فيها أشياء كثيرة يترتب عليها نقص
الارادات مثل اقتراح إعادة زراعة الدخان وأشياء كثيرة تستلزم زيادة المصروفات
مثل طلبات انشاء مدارس ابتدائية وثانوية

سعادة الرئيس - هذه الاقتراحات انتهت بما تقرر من تبليغها الى الحكومة
والذي بينه حضرة مرفس بك كان صائباً وسمعتة الهيئة عند ابدائه قبل الآن
ولكنه لم يتقرر وربما في المستقبل يكون مقبولا

حضرة مرفس بك سميكة - أشكر سعادة الرئيس وأقول اننا نجتمع هنا
لننظر في كل اقتراح وتقديم الأفضل عما عداه والأهم على المهم وبخلاف ذلك
تكون الجمعية أشبه بقلم قيودات لتبليغ الاقتراحات

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - حضرة الزميل نسي أن الميزانية لا ترد
للمجعية العمومية وأنها لا تعرفها بصورة رسمية بل هي في يد الحكومة والذي نطلبه
منها هو تقديم الأهم على المهم كما نسي أن رأينا استشاري والقوة التنفيذية هي
الحكومة فلنسا مكلفين بإبداء موارد المال الذي يلزم وأن شاء الله تكلف بهذا
الواجب عند ما يكون رأينا قطعياً

تلى اقتراح حضرة قرشي أفندي أحمد وإبراهيم أفندي أحمد كريم بخصوص
شركة الآبار الارتوازية بقنا واسوان وهذه صورته (١)

«بمديرية اسوان شركة تسمى شركة حفر الآبار الارتوازية وهذه الشركة تتعاقد
مع الاهالى بشروط صعبة جدا ولها سماسة منتشرون بين الاهالى لترغيبهم
لأبهمهم سوى انتفاعهم الخصوصى وقد علت الشكوى على صفحات الجرائد
من أدركوا ضرر هذه العقود غير المقبولة التى من ضمن شروطها أن يعترف المالك
بأن أحيائه مرهونة للشركة بسعر القدان اثنى عشر جنيتها مصريا ونصف وجملة
شروط أخرى راجعة بالخسران على الاهالى فنالت انظار الحكومة لاييجاد طريقة
توقف هذه الشركة عند حدها وتجعل التعاقد بتوازن الارحجية بين المتعاقدين
حتى لا تكون فى جانب الشركة فقط

وأتمس من حضراتكم تبليغ هذا الاقتراح الى الحكومة أفندم»

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - ما الذى يراد بهذا الاقتراح هل
المقصود تعيين مندوب من الحكومة للمراقبة

سعادة مقار باشا عبد الشهيد - هذا الاقتراح لا لزوم له فأرى رفضه

حضرة تمام كساب بك - الأوفق حالته على الحكومة

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - هل عجزنا لدرجة أننا عند ما نعمل
شروطا نطلب من الحكومة حضور مندوب منها اذا حصل ذلك فى الآبار يلزم
لكل منا مندوب يحضره فى بيع قطنه أيضا

حضرة السيد أحمد محسن - أؤيد هذا رأى

(١) قد لاحظ حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش عند تلاوة هذا المحضر بجلسته ٤ أبريل
سنة ١٩١٠ أنه قال عند نظر هذا الاقتراح «ان هذا الاقتراح لا يصح تبليغه مطلقا» فقررت
الجمعية انفاضة هذه الملاحظة

حضرة حسن بك بكري - الشركات لا تكون معتبرة الا اذا كانت بأمر عال
من رأى تبليغ الاقتراح الى الحكومة مشفوعا بطالب النظر الى هذه الشركة
هل هي بمقتضى أمر عال ومنفعة شروط الامتياز حتى اذا كانت كذلك فيها
والا فلا تفرها

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ الاقتراح مشفوعا برأى حضرة حسن بك بكري
تلى اقتراح حضرة عبد المجيد بك سلطان المتعلق برغبته أن يباح للاهالى أخذ
الأثرية التي تلزم لأراضيهم من قاع الترع الصيفية زمن الخفاف وهذه صورته :
« كان في الزمن الماضي تظهر الترع الصيفية وتوضع الأثرية على الجسور وكان
يباح للاهالى الاخذ منها بدون تصريح لاستعمالها سمادا للاطيان ووضع كميات
كبيرة منها في الاراضى المسبحة والمنحطة والضعيفة حتى أصبحت أغلب الاطيان
الضعيفة بفضل هذه المسادة من أجود الاطيان وأحسنها ولما صار لغو العونة
واهمال تطهير الترع وحرم الاهالى من ذلك أخذت الاطيان في الانحطاط تدريجيا
حتى صارت لا تأتى بالمحاصيل الكافية وحيث أنه لا يخفى على حصرانكم قوة التربة
المذكورة المركبة من كل العناصر المعدنية المفيدة للاطيان والمقوية لها .
أرجو أن يباح للاهالى أخذ الأثرية اللازمة لأراضيهم من قاع الترع الصيفية
في زمن الخفاف بدون تصريح حيث ان ذلك التصريح كان سببا مهما في حرمان
الاهالى من تلك المنفعة »

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه الى الحكومة (١)

تلى اقتراحان لسعادة مصطفى باشا خليل وحضرة محمد أفندى زكى عبدالرازق
بخصوص زيادة التعليم الابتدائى وجعله اجباريا وهاتان صورتاهما

(١) قد لاحظ حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش عند تلاوة المحضر بجلسته ٤ إبريل
سنة ١٩١٠ أنه قال عند عرض هذا الاقتراح « ان هذا تعميل حاصل لان نظارة الاشغال تصرح
بذلك الآن لن يطالبه فلا لزوم لتبليغ هذا الاقتراح » فقريت الجمعية اضافة هذه الملاحظة

اقترح مصطفى باشا خليل

«قررت الحكومة فرض ضريبة على الأطنان قدرها ٥ في المائة مما هو مفروض عليها كي تنفق على التعليم الابتدائي في الجهات بواسطة مجالس المديرية وإذا كنت أرى أن مثل هذا المبلغ لا يفي بالغرض المطلوب فأقترح أن تخصص الحكومة من خزيتها خمسة أخرى في المائة من متحصلات ضرائب تلك الأطنان وبهذه الزيادة تستطيع مجالس المديرية مباشرة تعميم التعليم الابتدائي وجعله إجباريا بالشروط والقيود المتبعة في البلاد الأوروبية التي قررت هذا التعليم عندها وإنشاء أقسام ثانوية له وأخرى ابتدائية لتعليم البنات وأرى بالنظر لحاجة البلاد إلى إتقان أساليب الزراعة وتثري مبادئ الصناعة أن يكون أساس التعليم في مدارس المراكز القروية زراعيا وفي مدارس البنادر صناعيا»

«ثم اقترح على نظارة المعارف بوجه خاص إنشاء قسم تجهيز المبنيين وقسم ابتدائي للبنات على طراز المدرسة السنية في كل عاصمة من عواصم المديرية»

اقترح زكي افندي عبد الرازق

«أقترح على هيئة الجمعية أن تعرض على الحكومة أن تجعل التعليم الابتدائي بالكاتيب والمدارس إجباريا على عموم سكان القطر بما في ذلك العربان وأن يستوى فيه الذكور والإناث إذ أن التعليم الآن بالرغبة وأيضاً قاصر على الذكور

فهذه الطريقة لم تأت بالفائدة المطلوبة

فلو كان التعليم إجباريا شاملا للذكور والإناث لكانت الأمة تحايل أعظم الأمم المتعدنة سيما تعاليم البنات اللواتي يصرن أمهات في الغد إذ عليهن نصف التربية أي التربية المنزلية فهي يغرسن أول غرس في نفوس الأبناء وأظن أني لست في حاجة إلى بيان المنافع التي تعود على الأمة من وراء هذا العمل بل يكفي شاهدها عليها ما نراه من التقدم والسعادة في الأمم التي جعلت هذا العمل رائدا لها»

سعادة اسماعيل أياظة باشا - أظن أن هذه المسائل أصبح الامر فيها راجعا الى مجالس المديرية فالاحسن أننا نترك لها هذا الشيء نقرر فيه ما نراه نافعا حتى لا تعطل وظيفتها ولا نشوش عليها في ابتداء عملها وان قامت بواجبها فيها ومع تمام الاحترام تحفظ الاقتراحين

سعادة مصطفى خليل باشا - هذا الاقتراح فيه زيادة اختصاص المجالس المديرية - أردنا أن الحكومة تعطى ٥ ٪ أيضا مثل الـ ٥ ٪ التي تؤخذ باعتبار أنها ضريبة

عملت الحكومة مدرسة كبيرة في الزقازيق فلو جعلت جزءا منها لتقسم تجهيزي لآتي بالفائدة

ثم وجود مدرسة ابتدائية للبنين وأخرى للبنات في كل مركز هو من اللازم وهذا لان الكثرات يتعلمن في مدارس الاجانب وتعليمهن بها مضر بالدين والغرض هو القات الحكومة الى ذلك لالحكم عليها بالتنفيذ في الحال فأطلب تبليغ هذين الاقتراحين الى الحكومة

سعادة محمد علوى باشا - المدارس الغربية لم تتعرض مطلقا للدين أثناء تعليم أولاد المسلمين - أولاد المسلمين المصريين استفادوا فوائد كبرى من هذه المدارس وقد كانت هي العضد الكبير لمدارس الحكومة حتى عند البحث عن موظفين تضطر الحكومة للاخذ منهم لانهم أعظم كفاءة من المتخرجين من مدارسها هي

حضرة مرقس سميكة بك - أزيد على ما بينه سعادة علوى باشا أن مدارس الاقباط تسمح لأولاد المسلمين أن يتعلموا الدين الاسلامى وهم موجودون فيها

وقد شاهد سعادة ناظر الحفانية مذ كان ناظرا للعارف وهو بالمنصورة كنيسة فوقها مدرسة بها فقيه يعلم الدين الاسلامى لأولاد المسلمين وقسيس للنصارى يعلمهم الدين المسيحى

حضرة حسن بكى بك - ما قاله حضرات الزملاء ليس من اختصاصنا النظر فيه فلو يد رأى سعادة أباطه باشا وهو الاكتفاء بحفظ الاقتراحين معنا للتعرض لمجالس المديرات وهى فى أول عهدها

سعادة مصطفى خليل باشا - اننى لم أتعرض لمدارس الامريكان ولا الاقباط فلم أطلب قفلها ولا شيئا من ذلك بل أتكلم عن رغبتى فى إيجاد مدارس للبنات كالمدرسة السنية

سعادة محمد علوى باشا - أعترف بأن سعادته لم يحس مدارس الاقباط

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - طلب الياشا أن يكون التعليم اجباريا فالـ ٥ ٪ المقررة لا تكفى ويلزم أن تقرر الآف المائة عشرة أو ١٥ أو أكثر من ذلك حتى يتعلم أولادنا فالأمة التى يهملها تعليم التعليم لا يصح لها أن تتجمل بالمال اللازم لتوفير أبنائها

سعادة ناظر الحفانية - لأجل أن يكون التعليم اجباريا يلزم له مليونان من الجنيهات سنويا على الأقل فاذا كنتم مستعدين لزيادة الضرائب بهذا القدر فقررروا ماترونه

قال سعادة اسماعيل أباطه باشا ان مجالس المديرات تشتغل بأمر التعليم فالاحسن انتظار النتيجة

حضرة السيد حسين الفصى - مجالس المديرات لم تنشأ الا لملل هذا الغرض فالاولى الانتظار حتى تظهر نتيجة أعمالها

تقرر بأغلبية الآراء حفظ الاقتراحين والاكتفاء بما دار من المناقشة

تليت اقتراحات حضرات أمين بك العارف وأحمد بك محمد خشبه ومحمد بك الشناوى وعيسى بك نوار المختصة بطلب انشاء مدارس ثانوية وابتدائية وهذه صورها :

— ١ —

اقترح من حضرة أمين المعارف بك

«إنشاء مدرسة ثانوية في كل مديرية حيث أن عدد الحاصلين على الشهادة الابتدائية أخذ في الازدياد سنة عن سنة حتى أصبحت المدارس الثانوية الحالية غير كافية للغرض المقصود»

— ٢ —

اقترح من حضرة أحمد محمد خشبه بك

«سبق للجمعية العمومية أنها وافقت على طلب إنشاء مدرسة تجهيزية بأسبوط لضرورة هذه المدرسة لمعظم طلبة الوجه القبلي والمجلس الأعلى لنظارة المعارف قرر في العام الماضي لزوم إنشاء هذه المدرسة بأسبوط

وحيث أن وجود هذه المدرسة بأسبوط ليس قاصرا على مديرية أسبوط وحدها بل هو ضروري أيضا لمعظم مديريات الوجه القبلي ، وهم في أشد الحاجة لإنشاء هذه المدرسة كما قدمنا .

لذلك أقترح الموافقة على مخابرة الحكومة بإجابة مآراء مجلس المعارف الأعلى من إنشاء هذه المدرسة

ولنا عظيم الأمل في أن حكومتنا تلي هذا الطلب بصرف ما يلزم من المال لإنشائها في القريب العاجل »

— ٣ —

اقترح من حضرة محمد بك الشناوى

أن مركز مدينة المنصورة من الوجهة الادبية والتجارية غير خاف على أحد هذا عدا ما لها من الأهمية الكبرى نظرا لموقعها الجغرافى فانها مع ما لها من الموقع الحسن انجبل على شاطئ النيل الاعظم والرياح النوفيق فانها واقعة في وسط عدة أقاليم خصبة مهمة حيث هي مركز دائرة محيطها مديرية القليوبية والشرقية

والدقهلية وجزء من الغربية ومحافظات دمياط والسويس والقنال . وطرق
المواصلات بينها وبين هذه الأقاليم المهمة سهلة جدا سواء كان بطريق البحر
أو البر ولقد ارتقت المدينة من حيث هي في الأزمنة الأخيرة ارتفاعا عظيما وارتقى
معها بالطبع حال التعليم حيث أنشئ بها من المدارس الأولية (الكاتب)
والمدارس الأهلية للبنين والبنات ما يفوق خمسمائة محل مشيدة على أحسن شكل
وأتم نظام . ولكن ينقص تلك المدينة العظيمة الآن شئ جوى ومهم جدا وهو
نقص اذا تأملناه نجده فادحا وهو عدم وجود مدرسة ثانوية بها أما التعليم الأولى
والابتدائي والصناعي فمستكمل بها ولا شك يفوق أية مديرية أخرى في الوجه
البحري . بقى علينا أن نفكر في أهمية وجود المدرسة الثانوية بها . أما اختيارنا
المنصورة لأن تكون محلا أولى من غيره من مدائن الوجه البحري بوجود المدرسة
الثانوية به فهو للأسباب الآتية . أولا - أهمية موقعها ومركزها الإداري والجغرافي
كما سبق إيضاحه . ثانيا - العدد العظيم الذي يخرج كل سنة من حملة الشهادة
الابتدائية من هذا الوسط وحرمان أكثر هذا العدد من التعليم الثانوي واليك
بيان ما يخرج من حملة الشهادة الابتدائية من المدارس الكائنة في هذا الوسط
في الثلاث سنين الأخيرة

اسم المدرسة	سنة ١٩٠٧	سنة ١٩٠٨	سنة ١٩٠٩	المجموع
مدرسة المنصورة	٥٨	٤٩	٢٦	١٣٣
» دمياط	٢٦	١٩	٢١	٦٦
» بورسعيد	٢١	٢٤	٩	٥٤
» السويس	١٠	١١	٤	٢٥
» الزقازيق	٤٢	٣٤	٣٨	١١٤
				٣٩٢

هذا عدا ما يخرج من المدارس الأهلية أى الحرة الكائنة فى هذه المدن وغيرها وكذا ما يوجد من تحريجى مديرية الغربية فى القسم المقابل مباشرة للندفيلية .
فيظهر من هذا العدد وما يندر للدارس الحرة أن مدرسة ثانوية بالمنصورة لا يقل عدد طلابها عن الخمسمائة ورب معترض يقول لماذا لا تنشأ مدرسة ثانوية بطنطا وهى أكثر سكانا من المنصورة قلنا ان الوسط الكائنة به قريب جدا من مراكز التعليم الثانوى وهى مصر والاسكندرية وشبين الكوم للساعى المشكورة وما قيل هنا يقال عن مدينة الزقازيق حينئذ لم يبق الا مدينة المنصورة وهى عاصمة تلك الاقاليم الموجودة فى أطراف القطر المائية عن مراكز التعليم العالى

وعليه أتمس بكل الخراج انشاء مدرسة ثانوية فى المنصورة بأقرب ما يمكن من الزمن وبصفتى عضوا نائبا عن هذه المدينة أعد بأن جميع أهالى المديرية وأنا أولهم فى استعداد لعمل كل التسهيلات المطلوبة من حيث إيجاد الارض اللازمة لانشاء البناء بها بأقل ثمن يمكن الحصول عليها به هذا مع العلم بأن مدينة المنصورة كان بها مدرسة ثانوية من قبل وألغيت حوالى سنة ٨٧ وسنة ٨٨ فورتكية »

— ٤ —

اقترح مقدم من حضرة عيسى نوار بك

« حيث ان الأمة فى احتياج شديد الى التعليم الابتدائى والثانوى فأطلب أن يكون فى كل مديرية مدرسة ثانوية وفى كل مركز مدرسة ابتدائية »

سعادة ناظر الحفائية - مذكنت فى المعارف بحثت فى هذه المسألة فوجدت الوقت غير مناسب لتأسيس مدارس ثانوية فى الأقاليم

المحلات التى عندنا فائضة عن الناس الذين فى السن المضررة فإما العائدة من انشاء مدارس ولا تلامذة لها

حضرة حسن بك بكري - أرى الاكتفاء بذلك وحفظ هذه الطلبات

موافقة بأغلبية الآراء

تليت اقتراحات حضرات خليل افندى العديسى وسعد افندى مكرم و ابراهيم افندى الجارم عن المدارس الابتدائية التى يرومون انشاءها وهذه صورها :

— ١ —

اقتراح من حضرة خليل افندى أحمد العديسى
«أطلب انشاء مدرسة ابتدائية بمدينة الاقصر نظرا لاهميتها حيث أصبحت تضارع أكبر المدن فى القطر المصرى حتى صارت محط رحال الكثير من كبار رجال العالم فى فصل الشتاء»

— ٢ —

اقتراح من حضرة سعد افندى مكرم
« حيث أن مركز الصف الذى يبلغ عدد سكانه سبعين ألف نسمة خال من المدارس الأميرية الابتدائية فأطلب انشاء مدرسة به »

— ٣ —

اقتراح من حضرة ابراهيم افندى الجارم
«بطلب إعادة مدرسة رشيد الابتدائية الاميرية كما كانت أولا
لا يخفى أن بث روح التعليم فى الأمم ينبت نباتا حسنا وأن تركها تتخبط فى بيداء الجهل ينشأ نشأة سيئة ونحن الآن فى زمن انشرف فيه التعليم بهمة حكومتنا السنية التى تعمل جهدها لترقية أبناء القطر فهى تحت دائما على انشاء الكتاتيب فى القرى وتشييد المدارس فى المدن وغرضها بذلك تعميم التعليم الذى ينشأ عنه الاستقامة التى تقضى براحتها فى المستقبل القريب

غير أننا بكل أسف لانجد لمدينة رشيد نصيبا من ذلك بل الأمر بالعكس لانه كان يوجد بها مدرسة ابتدائية أنشأها المغفور له الخديوى الأسبق ووقف عليها بعض تمهيش رأس الوادى صاحب الاراد الحسيم فى حين أن غالب مدن

القطر المماثلة لمدينة رشيد كانت خلوا من المدارس وهذا يدلنا على اعتناء
الحديوي بهذه المدينة من بين أمثالها . دامت هذه المدرسة لغاية سنة ١٨٩٧
ثم ألغتها الحكومة وأبدلتها بمكتب صغير يعلم فيه مبادئ القراءة والكتابة
فضلا عما لحق أبناء أواسط الأهالي من الإهمال المخمل يترينهم بسبب هذا
الالغاء فان فيه اخلافا بشرط الواقف الذي انشئت هذه المدرسة في زمنه لان
غرضه بالطبع أن تكون مدرسة ابتدائية دائمة لامكتبها صغيرا

أما الاغنياء من الأهالي فان ضرورة تعليم أولادهم قضت عليهم بارسالهم الى
مدارس الاسكندرية ولا يخفى ما يعانيه هؤلاء من عدم ملاحظة أولادهم الصغار
لائمام تربيتهم

أما الاواسط من الأهالي وهم الأكثر فاتهم لا يستطيعون مجارة الاغنياء
في ذلك لعدم قدرتهم على تحمل تلك المشاق وحينئذ يضطرون لترك أولادهم بدون
تعليم فتكون نتيجة هذا الإهمال الجهل الذي يتسبب عنه ما لا تحمد عقباه

فالتمس من حكومتنا السنية إعادة المدرسة الأميرية كما كانت راحة لنا ولايتنا
وعملا بشرط الواقف ولنا من همة عطوفة ناظر المعارف الأمل بأن يجيب هذا
التمس في أقرب ما يمكن

كما أتى أرجو من هيئة الجمعية الموافقة على ذلك

تقرر بأغلبية الآراء حفظ هذه الاقتراحات

تلى اقتراح حضرة أحمد بك عثمان الخلالى عن انشاء مدرسة حقوق أخرى
وهذه صورته :

«أطلب إيجاد مدرسة حقوق أميرية أخرى لان مدرسة الحقوق الموجودة
الآن غير كافية وذلك بالنسبة لعدد التلاميذ الذين يخرجون من المدارس
ويحصلون على شهادة البكالوريا كل سنة وان السامع ليندهش وبأخذه
العجب كل مأخذ عند ما يسمع أن مصر التي يبلغ عدد سكانها نحو الاثنى عشر
مليون نسمة وماليتها والحمد لله من أحسن مالياة الأمم ليس لها الامدرسة
حقوق أميرية واحدة»

سعادة ناظر الخفائية - اللائحة التي عملت أخيراً أبحاث الامتحان لكل شخص حاصل على البكالوريا ولو لم يكن من مدرسة الحقوق - أظن أن هذا كفاية

حضرة مرقس بك سميكة - أوافق على الاكتفاء بذلك وحفظ الاقتراح موافقة بأغلبية الآراء

تلى اقتراح حضرة محمد بك الشناوى فى شأن طلبه توسيع نطاق مدرسة الصنائع بالمتصورة وهذه صورته :

« أطلب توسيع نطاق مدرسة الصناعة الأميرية بالمتصورة وجعلها مدرسة صنائع وفنون يخرج منها مهندسون حاصلون على دبلوم مهندس لأن صناعة هذه المدرسة الآن بسيطة جداً

وشهاداتها لا تفيد حاملها الافادة المطلوبة لمستقبلهم مع أنهم يضيعون أوقاتها طويلاً فى التعليم ويدفعون مصاريف طائلة »

سعادة ناظر المعارف - أريد من حضرة المقترح بيان رغبته

حضرة محمد بك الشناوى - المدرسة استحققت لأن تكون مستعدة لأكثر مما هي الآن وبها تلاميذ كثيرون فهي تحتاج الى عناية الحكومة

سعادة ناظر المعارف - هذه المدرسة تابعة للحكومة ولو أن بها تلاميذ يدفعون شيئاً من المصاريف لكنه جزئى

وهذا الطالب تقدم مثله لمجلس المديرية كما علمت ذلك من مدير إدارة الزراعة والتعليم الصناعى ومن الآن أخذنا فى إعداد ورشتين جديدين بالمدرسة المذكورة تفتحان فى أول أكتوبر المقبل فى مقابل أن مجلس المديرية أخذ على عهده إنشاء مدرسة زراعة هناك وبالنظر لأن المحل ضيق فسيتنظر فى جعل التلاميذ خارجية من السنة الآتية لابتعاد محلات أكثر للتعليم

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - اننا نشكر سعادة ناظر المعارف
ونكتفي بذلك

موافقة عمومية

على اقتراح سعادة أمين باشا الشمسي بخصوص اصلاح مدرسة الطب
وهذه صورته :

« انى أطلب من الجمعية العمومية أن تسأل الحكومة وضع نظام جديد لمدرسة
الطب ولدى تقرير شامل لاهم أوجه النقص وطرق اصلاحها ألقت اليه نظر من
يريد البحث في هذا الموضوع الجوى أقدمه الى الجمعية ملتصقا من الحكومة
دقة الانتباه الى النقط الأساسية الآتية

(١) جعل سنى الدراسة خمس سنين كما هو الحال بالجمهورية وفرنسا وسويسرا
والمانيا وسنة سادسة اجبارية للاختصاصى والامنيان في أحد الفروع

(٢) تدريس العلوم الناقصة كالنبات والحيوان وتشريح المقارنة وعلم توليد
الأجنة الانسانية والتشريح وعلم وظائف الاعضاء العام وعلم تاريخ الطب
وعلم العلاج وأمراض الاطفال وأمراض الأذن والأنف والحنك ودراسة
المسبولوجيا العملية والعناية بتدريس الرمد وعلم الكيمياء وعلوم الطب الشرعى
عمليا وعلم السموم

(٣) جعل رأى نظارة المعارف قطعيا في انتخاب الاساتذة وهى التى تشكل
لجنة كلما مست الحاجة الى انتخاب مدرسين من المدرسين ورأى مجلس المدرسة
يكون استشاريا لا غير

(٤) اصلاح المستشفى وتكميل معداته كأدوات العلاج بالأشعة والكهرباء
وغیرها

(٥) إلغاء الانفاقية المنعقدة مع الجمعية الملكية الحضارة بالمدرسة علميا
وسياسيا

- (٦) السعى في تدريس كافة العلوم باللغة العربية في أقرب وقت
- (٧) تفضيل الوطنيين الحائزين لشهادات أجنبية عالية على أمثالهم الأجانب
- (٨) ادخال الاصلاحات الموضحة بالتقرير بمدرسة الاجرائية وقسم الحكيمات بالمستشفى
- سعادة محمد علوى باشا - منذ ثلاث سنوات قرر مجلس المعارف الأعلى عدم تعيين أجنبي في أى وظيفة تخلو في نظارة المعارف الا اذا لم يوجد مصرى فيه الكفاءة لها وأظن أن النظارة سارت في هذا الطريق من ذاك العهد
- ومن منذ سنتين قدمت لمجلس المعارف مشروعا تقرر فيه بالاجماع وهو يختص بتوزيع حالة التعليم بمدرسة الطب وخصوصا فيما يختص بأمراض العيون حتى يخرج أطباء أكفاء لمقاومة هذا المرض في القطر المصرى وكلفت بعمل تقرير في هذا الموضوع فلم أكتف بالكلام على علم الرمد بل طلبت زيادة مدة التدريس في المدرسة حتى يمكن لها زيادة المواد الحالية التي تدرس بها
- أظن قبل سنة ١٨٩٣ كانت المدة المقررة للتدريس في هذه المدرسة ست سنوات ولما حصل التغيير رأى أن تكون أربع سنوات وربع ولكن علوم الطب تتقدم بسرعة هائلة فتدريسها في أربع سنوات وربع يستحيل مهما كانت قوة المدرسين في هذا الفن والمدة التي تقرر في النحاء الدنيا هي خمس سنوات خلاف سنة سادسة للتمرين لاجل نوال شهادة الدكتورية
- فيتعين اذا أن مدرستنا تسير على هذه الخطة لأننا لانعمل شيئا غير تقليد من أوجدوا التمدن الحالى ولذلك طلبت زيادة المدة الى خمس سنوات
- في هذين اليومين ورد مشروع عن مدرسة الطب وسنطلع عليه ونناقش فيه مجلس المعارف الأعلى

الطبيب الذي يتخرج من مدرسة الطب في مصر يجب أن يكون حاملا للزواجة العلمية التي يحملها المتخرج من المدارس الأوروبية (١)

حضرة حسن بكري بك - أوافق على ما بينه سعادة محمد علوي باشا وأرى أن يكون هذا هو صوت الجمعية

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ الاقتراح الى الحكومة

تلى اقتراح سعادة حسن مدكور باشا بشأن مساعدة الجامعة المصرية وهذه صورته :

« في علم حضراتكم ما لاقاه مشروع الجامعة المصرية من الصعوبات الجمة ذلك المشروع الخطير الذي تنتظر نتائجه بفارغ الصبر ولولا مساعدة أولى البر والاحسان من أهالي البلاد وتغلبهم على تلك الصعوبات يتبرع كل منهم بما مكنته حالته في هذا السبيل لما تم إنشاء ذلك المعهد العلمي الكبير كل ذلك وراء السعي في نفع الوطن العزيز بتربية أبنائه التربية العالية كي يكونوا رجالا متنورين بأنوار العلوم والمعارف

ان مشروع الجامعة المصرية التي تم انشاؤها من الأهمية بمكان عظيم فلا ينبغي لنا أن نترك تلك الجامعة هكذا بل نسعى جهدا في ترقيتها وتحسين حالتها ما استطعنا الى ذلك سبيلا وأقرب طريق للوصول الى تلك الغاية الشريفة لا يكون إلا بالمال وقد كان من الواجب بل من أوجب الواجبات على حكومتنا أن تظهر ميلها ورغبتها النامة في اصلاح حال التعليم العالي في مصر بأن تكون أولى الساعين في إنشاء الجامعة المصرية أما وقد سبقنا الى ذلك أصحاب الهمم العالية من أبناء البلاد وكانوا هم أصحاب هذا الفضل الكبير دونها فما كان أجدرها بأن تشدد عزائمهم وتهض مشروعاتهم نهضة تنسيهم ما كان منها من عدم افتكارها به من قبل وقد دار على السنة الخاصة وقت البدء في هذا المشروع أن الحكومة

(١) لاحظ سعادة محمد علوي باشا عند تلاوة هذا المحضر جملة ٤ أبريل سنة ١٩١٠ أنه قال في آخر عبارته « لان الطب واحد والنرش واحد » فنقرر اضافتها

ستخصص لتلك الجامعة مبلغا عظيما من المال يحفظ لها مستقبلها وانها ستوجد لها عملا لا تقاها بمساعدتها كل ذلك سمعناه في بادئ الامر عند الشروع في هذا العمل الجليل ولكن الجامعة قد انشئت من زمن طويل ولم نسمع بأن الحكومة مدت لها يد المساعدة بشئ مما مطلقا مع أننا كنا نعتقد أنها لاتضمن على هذا المشروع بما يلزمه من المال بل ومن انشاء محل يليق بأمثال تلك الجامعة الوطنية شأن الحكومات التي تسعى في سبيل رقي أبنائها وتنوير أذهانهم بنور العلوم والمعارف في حين أننا نراها لاتضمن بصرف المبالغ الكلية لمساعدة الجمعيات والمدارس الأجنبية فضلا عن محلات الملاهي كالنهارات مثلا وغير ذلك وليت الامر قاصر على ذلك بل بما تهب لهؤلاء من الاراضي الشاسعة مساعدة لها في انشاء تلك المدارس أو الملاهي أو غيرها وهذه جامعتنا الوطنية أولى بكل هذا من غيرها نظرا لما يؤمله عموم سكان القطر المصري من حسن مستقبل البلاد وما تنتظره من الخدمات الجليلة على يد متخرجيها ولكنها لم يكن لها أقل حظ ولا نصيب من مساعدة حكومتنا السنية للآن .

نحن نعلم أن الحكومة تصرف الأموال الطائلة على ارساليات التعليم خارج القطر ونعلم أن هذا كله في نفع الوطن وانما نريد أيضا أن نعيد الى مصر مجدها الاول بأن توجد فيها أمثال تلك المعاهد العلمية التي تكفل لنا حسن مستقبل أبناء الوطن العزيز لنخرج لنا رجالا يتفهمون الخدمة بلادهم خدمة صحيحة من كل الوجوه بناء على ما تقدم أقترح على حضرات أعضاء الجمعية العمومية موافقتي على طلب مد يد المساعدة من الحكومة بشئ من المال سنويا لتلك الجامعة وبأن تخصص لها في ميزانية العام المقبل جزءا من مصروفاتها لانشاء دار تليق بالجامعة المصرية تكون على الأقل كالبناء الذي أنشئ بمدينة الخرطوم للكلية الموجودة هناك مع أنها غير أهلة بالسكان كعاصمة القطر ولا كبعض بلاد الصغيرة حتى لاتكون قد قصرت أولا وآخر في مساعدة هذا المشروع الجليل ولكن يشفع لها عند الامة في تأخيرها عن تعضيده الى الآن والله تعالى المسئول أن يوفقنا جميعا لخدمة وطننا العزيز .»

سعادة حسن مدكور باشا - الحكومة سبق منها الوعد بمساعدة الجامعة
فالمنتظر منها أنها تساعدنا بإيجاد محل لها وبمدها بشئ من المال
حضرة الشيخ عبدالرحيم الدمرداش - لما شككت الجامعة انفسها كل
المصريين وقد عضدها كل الناس حتى ان الاوروبيين ساعدوها بهدايا من
كتب وغيرها فأرى من الواجب علينا مساعدة الجامعة وأرى أن مجالس
المديريات يجب أن تعطى الجامعة واحدا من الخمسة في المائة التي قررتها
ولو زيادتها الى ٦ ٪

إذا أردتم أن تربوا رجالا أكفاء يجب عليكم أن تساعدوا الجامعة
تقولون ان المعارف تربي تربية نافصة فلم لا تساعدون الجامعة لتربي لكم
رجالا ينتخبون للمجالس النيابية . إذا أمسكنا عن اعطاء المال لتخرج الأكفاء
الذين يصح لهم مشاركة الحكومة كما نطالب من الذي يساعد في ذلك
حضرة مرفس سميك بك - أرى كفاية نصف في المائة لا واحدا كما
يطلب حضرة الشيخ عبدالرحيم الدمرداش لأنه يعمل حساب النصف
في المائة يبلغ الخمسة وعشرين ألف جنيه

حضرة الشيخ عبدالرحيم الدمرداش - لما إذا نحن لانساعد الجامعة ونعترض
على الحكومة في كونها لم تساعدنا أنامر الناس بالبر وننسى انفسنا
حضرة حسن بكى بك - لا أريد المناقشة في هذه المسألة طويلا

يظهر أن حضرة السيد ربي الحكومة أفرادا أمامه ألا يعلم أنها حكومة بأموال
الأمة فسواء كان الدفع من الأقاليم مباشرة بتقرير ضريبة أو بواسطة الحكومة
فكله من مال الأمة

حضرة الشيخ عبدالرحيم الدمرداش - صحيح المال مال الأمة لكن للحكومة
ميزانية فكيف نكتمها ولا نساعدنا نحن نطالب مشاركتها فوجبت علينا المساعدة
حضرة حسن بكى بك - قلت ان الحكومة هي واسطة

سعادة محمد علوي باشا - أننا نرى في الجامعة المستقبل الوحيد في التعليم
النافع للبلاد فأرى تحويل الاقتراح معضدا برأى حضرة السيد عبدالرحيم
الدمرداش

حضرة عبداللطيف بك الصوفاني - الحكومة وعدت في العام الماضي
بمساعدة الجامعة فنستعجز وعدها

سعادة الرئيس - وما الذي رآته الهيئة

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ اقتراح سعادة حسن مذكور باشا الى الحكومة
ثم شرع في تلاوة اقتراح للسيد أحمد محسن خاص بكتائب الأوقاف
حضرة السيد أحمد محسن - لا أريد عرض هذا الاقتراح وأكتفى بما تقدم
فوافقت الهيئة على ذلك وقسم اليه الاقتراح

ثم ان حضرة صاحب السعادة الرئيس أعلن انتهاء الجلسة والساعة ٧ بعد
الظهر على أن تكون الجلسة الآتية الساعة ٤ بعد ظهر يوم الاثنين ٤ أبريل
سنة ١٩١٠ وهو الميعاد المحدد لها من قبل

تصدق على هذا المحضر بجلسته ٤ أبريل سنة ١٩١٠

(١٠)

محضر جلسة الجمعية العمومية المنعقدة علنا في يوم الاثنين ٤ أبريل
سنة ١٩١٠ (٢٤ ربيع الاول سنة ١٣٢٨)
المتدة الى جلسة ٥ أبريل سنة ١٩١٠

القسم الاول

محضر ٤ أبريل سنة ١٩١٠

فتحت الجلسة في الساعة ٤ و ١٥ دقيقة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة محمود فهمى باشا رئيس الجمعية وحضور ٦٩ من حضرات الاعضاء
تلى ماورد بالاعتذار عن هذه الجلسة وهو من حضرة محمد افندى زكى
عبدالرازق . وقد اعتذر شفها لسعادة الرئيس فضيلة الشيخ حسونه النواوى
على لسان حضرة صادق أباطه بك ثم حضرة ابراهيم افندى سيد احمد عن لسان
حضرة يوسف بك الجمال .

وقد اعتذر من قبل عن الحضور سعادة احمد عفيفى باشا وحضرة ابراهيم
على بك . ومحمد افندى محمود أبو حسين .

وسعادة شواربى باشا معتذر ايضا من قبل بسبب المرض فقررت الجمعية
قبول هذه الاعتذار

تلى محضر جلسة ٢ أبريل سنة ١٩١٠ الماضية وقبل التصديق عليه قال :
سعادة محمد علوى باشا - قد قلت في الجلسة الماضية في آخر عبارتي عن التعليم
في مدرسة الطب عبارة لم تذكر في المحضر وهي : (لأن الطب واحد والمرض واحد)

ثم قال :

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - ساقط من كلامي في هذا المحضر العبارات الآتية :

أولا - عند المناقشة في الاقتراح الخاص بمرور مياه الآبار الارتوازية في أراضي الغير قلت : « ان هذا الامر متصوص عنه في لائحة الري ونظارة الاشغال تصرح به فلا حاجة لهذا الاقتراح »

ثانيا - عند المناقشة في الاقتراح الخاص بأخذ الأثرية من قاع الترع الصيفية عند جفافها قلت : « ان هذا تحصيل حاصل لأن نظارة الاشغال تصرح بذلك الآن لمن يطلبه فلا لزوم لتبليغ هذا الاقتراح »

ثالثا - عند المناقشة في الاقتراح الخاص بشركة الآبار الارتوازية قلت : « ان هذا الاقتراح لا يصح تبليغه مطلقا » وأذكر أيضا أن سعادة ناظر الحفائية قال في أثناء المناقشة في هذا الموضوع : « ان هذا الشرط الذي تخشونه لاغ بطبيعته ولا يعول عليه » .

وحيث ان هذه العبارات لم تذكر في المحضر فأرجو اضافتها اليه .
سعادة ناظر الحفائية - أنا لست متسكا بضرورة اثبات ماقلته عن شركة الآبار الارتوازية في المحضر مادام الاقتراح الخاص بها قد تحول على الحكومة .
حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - أنا أثبت واقعة حال .

سعادة الرئيس - الفرض من تلاوة المحضر هو مراجعة ما قبل على ما كتب فيه للطابقة بينهما وإنما أرجو أن يكون نكلمكم واحدا واحدا وقوفا وبعد الاستئذان طبقا للائحة الداخلية حتى لا يحصل من التراجع سقوط بعض الكلام .
والآن هل توجد ملاحظات أخرى على المحضر

تقرر إضافة ملاحظته سعادة محمد علي باشا وحضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش على محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس - في الجلسة الماضية قدمت عدة اقتراحات بطلب انشاء مدارس ابتدائية وثانوية فرأت الهيئة أن تترك الامر في ذلك لمجالس المديرية وقررت عدم تبليغ هذه الاقتراحات للحكومة

ويوجد من بين هذه الاقتراحات اقتراح خاص باستنهاض هممة الحكومة لانشاء مدرسة ثانوية في أسيوط تنفيذا لقرار مجلس المعارف الأعلى وكان شأنه كباقي الاقتراحات المذكورة في عدم تبليغها للحكومة ويريد الآن سعادة محمود سليمان باشا أن يقول كلمة في هذا الموضوع

سعادة محمود سليمان باشا - من بين الاقتراحات التي نظرت في الجلسة الماضية اقتراح بانشاء مدرسة ثانوية في مدينة أسيوط نظر هذا الاقتراح ضمن أربعة اقتراحات بطلب انشاء مدارس ثانوية تقرر عدم تبليغها للحكومة

فأريد أن أقول كلمة عن ذلك

هذا الاقتراح سبق أن قرره الجمعية العمومية قبل الآن وبلغته للحكومة نظرا لضرورة وجود مدرسة ثانوية في الوجه القبلي يقصدها تلامذة هذه الاقاليم وخصوصا أهالي مديرتي قنا وأصوان اللتين لا تخفى شدة بعدهما عن مدينة القاهرة وفقر أهلهما الذي لا يمكنهم من دفع المصاريف الكثيرة التي تلزم لتعليم أولادهم بالقاهرة

هذه الاسباب كلها أخذت الحكومة في تنفيذ هذا الاقتراح .

وقرر مجلس المعارف الأعلى فعلا في العام الماضي انشاء تلك المدرسة غير أن هذا القرار لم يتخذ للآن

وقد لاحظت اللجنة التي شكلت لتظر ميزانية سنة ١٩١٠ أنه لم يدرج في تلك الميزانية اعتماد لانشاء تلك المدرسة فاستلقت الحكومة الى ذلك في تقريرها الذي رفعته لرئاسة المجلس

والآن قد جاء حضرة المقترح يطلب من الجمعية العمومية مخافة الحكومة
بالإسراع في إنشاء هذه المدرسة

فأرجو من الجمعية الموافقة على الإلحاح ذلك للحكومة وطلب إيجاد المدرسة
المذكورة بأقرب فرصة

سعادة حسن مذكور باشا - هذا في محله

سعادة الرئيس - هل حضراتكم موافقون على تبليغ الاقتراح للحكومة مشغوعاً
بما رآه سعادة محمود سليمان باشا

موافقة بأغلبية الآراء على تبليغه للحكومة

سعادة مقار عبد الشهيد باشا - بلادنا بلاد زراعية تزرع فيها جميع المحصولات
من قمح وأرز وذرة وغير ذلك

وقد كانت الحكومة تأخذ الغلال التي تلزم سواء للجيش أو للحجاز أو غير ذلك
من محصولات مصر والآن تستحضرها من الخارج فأطلب من هيئة الجمعية
مخافة الحكومة في أن تشتري ما يلزمها من هذه الأصناف من مصر لأن في ذلك
منفعة البلاد

سعادة الرئيس - هذا اقتراح جديد ينظر في جلسة أخرى

والآن نخبر حضراتكم باقتراحين وردا للجمعية بعد الجلسة الماضية لتعلموا
مضمونها وستكون المناقشة فيهما في جلسة آتية

الاقتراحان هما :

١ - اقتراح من حضرة محمد مذكور بك بطلب تعديل قانون القعدة العسكرية
الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢

٢ - اقتراح من حضرة دياب أفندي محمد سليم ومرسي أفندي وزير
بشأن المصارف بمديرية بني سويف

سعادة الرئيس - ملاحظات الحكومة على تقرير اللجنة المشكلة لنظر مشروع امتداد امتياز قناة السويس وردت أمس ووزعت على حضراتكم في الحال ولا بد أنكم طالعتموها فهل تكتفون بذلك أم تريدون أن تُتلى عليكم الآن

سعادة حسن مذكور باشا - وصول هذه الملاحظات الى أيدينا كان أمس ليلاً ، فيحسن أن نبقىها الى جلسة أخرى ونشتغل بغيرها الآن

سعادة الرئيس - أرجو من يريد التكلم أن يكون واقفاً وينتظر حتى يؤذن له حتى لا يتكلم جملة أشخاص في وقت واحد

حضرة فتح الله بركات بك وحضرة السيد عبد السلام العلابي - نرى تلاوة الملاحظات الآن

سعادة اسماعيل أباطه باشا - ملاحظات الحكومة وزعت علينا أمس مساء ووصلت الى البعض من صباح اليوم وعلى كل حال فتلاوتها وعدم تلاوتها ترجع الى رأي أصحاب النظائر لأنها ملاحظاتهم فإذا أرادوا تلاوتها تليت والجمعية لها أن تقرر المناقشة فيها الآن أو ترجئها الى جلسة أخرى

أما أنا فأرى أن الأفضل عدم تلاوتها وإذا كان لدى حضرات النظائر بيانات أخرى فليتنصلوا بإبدائها ثم تقرر الجمعية موعد المناقشة فيها إن كان في هذه الجلسة أو في جلسة أخرى

عضوفة رئيس مجلس النظائر - سواء لدينا تلاوة الملاحظات الآن أو عدم تلاوتها طبقاً لرغبتكم وعندنا بيانات أخرى ومستعدون لتقديمها

سعادة اسماعيل أباطه باشا - الملاحظات المكتوبة عبارة عن ٣٢ صحيفة وستأخذ وقتاً طويلاً في تلاوتها وقد وزعت علينا وقرأناها والمهم هو أن نسمع ما لدى الحكومة من البيانات

ثم تقرر الجمعية المناقشة فيها اليوم أو في يوم آخر

حضرة فتح الله بركات بك - أما أنا فقد تلوت الملاحظات ولكنني فصدت بطلب تلاوتها الآن أنها ربما يكون من بين اخواننا من لم يسمع له الوقت بتلاوتها

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - لم يسبق لنا قط أن تناقشنا في شيء دون أن نتلوه من قبل فكيف يصح أن تناقش في هذا الامر الهام بدون تلاوة الملاحظات

سعادة اسماعيل أباطه باشا - من لم يتل الملاحظات الى الآن لا تنفعه تلاوتها في الجلسة والمهم هو أن نسمع مائدة الحكومة من البيانات ثم نقرر موعد المناقشة فيها اليوم أو في موعد آخر

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - المذكرة أرسلت اليها بالبوسنة فوصلتنا صباح اليوم وبها كشوفات وبيانات حسابية تحتاج لوقت في تلاوتها وفحصها فلم لا يعطى لنا الوقت الكافي لتلاوتها ودرسها كما أعطى لنا الوقت للتلاوة تقرر اللجنة

سعادة مصطفى خليل باشا - كثير من حضرات الاعضاء أخذ المذكرة الآن فالأولى تأجيل نظرها الى جلسة أخرى

سعادة اسماعيل أباطه باشا - كأن سعادة مصطفى باشا موافق على رأي وهو عدم التلاوة الآن ويريد تأجيل المناقشة الى وقت آخر

إذا كانت الملاحظات تحتوي على بيانات حسابية فهل يستفيد السامع من تلاوتها في الجلسة

الأولى أن حضرات النظار يقدمون مآلدهم من البيانات ثم ينظر في تأجيل المناقشة الى جلسة أخرى

حضرة محمد الشاوي بك - ما قاله حضرة الشيخ الدمرداش هو عن نفسه فقط ولو أن ظاهر عبارته يفيد أنه يتكلم عن لسان الجميع

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - أنا أتكلم عن نفسي لاعتى سواى
سعادة أحمد يحيى باشا - يظهر أن الاغلبية تريد عدم التلاوة فيحسن أخذ
الآراء على ذلك

سعادة الرئيس - تقرر بالاغلبية عدم تلاوة الملاحظات اكتفاء بتوزيعها
على حضراتكم ولنسمع الآن ماسيديه عطوفة رئيس مجلس النظار وأصحاب
السعادة النظار من البيانات وبعد ذلك تقرر الجمعية ما تراه

عطوفة رئيس مجلس النظار - تفضل سمو مولانا الخديو المعظم فينت
لحضراتكم في خطابه الشريف الذى افتتح به الجمعية العمومية مقدار أهمية المشروع
المطروح عليكم ولا شك قد وفقتم حضراتكم من هذا النطق السامى على مقدار
ما يترتب على مثل هذا المشروع من النتائج العظيمة سواء بالنسبة للجيل الحاضر
أو الاجيال المستقبلية وما كانت الحكومة لتجرى على هذه الخطوة الاستثنائية
وتطلب ابداء رأى الجمعية فى هذا المشروع محتلية أخذ مسئولية البت فيه على
عائقها وحدها الا رغبة منها فى استيفاء كل وسائل البحث والتنقيب فيه

وقد أحلتكم حضراتكم النظر فى تفاصيله على لجنة وكلم اليها البحث فيه وتقديم
تقرير عنه يمكنكم من الاحاطة به احاطة وافية واعطاء الرأى عنه وقد قامت
هذه اللجنة بمهمتها ورفعت تقريرها اليكم

اطلعت الحكومة على هذا التقرير فرائت من الواجب عليها تحقيقا لغرضها من
عرض المشروع عليكم أن تقدم لحضراتكم ملاحظاتها عن هذا التقرير وستبينون
حضراتكم متى وقفتم على هذه الملاحظات أن المشروع هو فى مصلحة القطر

هذا وانى أرى من الواجب على أن أعلم حضراتكم أن الحكومة قد قررت
فى هذا المشروع أن لا تقف فى أمره الى حد هذا الاستثناء وهو عرضه عليكم
واستشارتكم فيه فقط بل عولت على العمل برأيكم فيه وعدم الخروج عما تقررونه
أى ان رأيكم يكون قطعيا فى هذه المسألة بصفه استثنائية بدون مساس لقواعد
القانون النظامى

وما أوجبت على نفسي هذا الإفصاح عن قوار الحكومة هذا قبل أن تأخذوا في المناقشة في المشروع الا ليكون لحضراتكم من ذلك (فوق ما تمنقذونه في الحكومة من الثقة بكم) باعث على زيادة الروية والعناية في بحث هذا المشروع الذي حملت الجمعية مسئولية البت فيه .

تصفيق وهتاف واستحسان من كل الاعضاء

وقد صاح بعضهم لتحي الصراحة - لتحي الوزارة السعيدية - نبعث مولانا الخديوي

عطوفة رئيس مجلس النظار - أشكر لحضراتكم هذه العواطف التي قابلتم بها التصريح الذي ألقينته على مسامعكم وأرجوكم أن تدققوا في نظر الملاحظات التي وزعت على حضراتكم وتعيدوا النظر في المشروع بعد أن تسمعوا البيانات التي سيبدونها حضرات زملائي النظار ثم تبتوا في الامر بحسب ما توجبه لكم ضمائركم

سعادة ناظر الحقلية - سعادة الرئيس . حضرات الاعضاء الكرام

أصبح الشأن من الآن أمامكم بعد تصريح عطوفة الرئيس الذي قابلتموه بالاستحسان .

أصبح شأن الحكومة في هذا المشروع شأن المحضرة المتور لحقيقته المدافع عنه أمام حضراتكم . وأصبح شأنكم فيه شأن القاضي العادل ورأيكم فيه هو الرأي الفصل .

فليريق علينا بعد ذلك الا أن تقدم لكم المعلومات والحقائق التي دعت الحكومة لأن تری في هذا المشروع فائدة للبلاد فان وافقتم الحكومة على رأيها ورأيتم الفائدة التي رأيتها فقد أحسنتم في رأيها وفي رأيكم . وان لم تروا ذلك فواجب قضيتاه ومسئولية أئنيها عليكم وتلقينتموها عنا وتحملتموها أمام ضمائركم وأمام أمتكم وأمام الاجيال الآتية .

أظن أنه يصح في الآن أنت أطمع في حسن أصفائكم وأن يكون لي منكم انعطاف وسعة صدر تحوّل لي أن أقوم بشرح كل الخفايا التي أريد شرحها ولا تجدون في أنفسكم حرجا من بيانها لأنكم أن أعجبكم أن تأخذوا بها فيها ونعمت والا فرائكم هو الأعلى

المشروع المطروح أمامكم يتعلق بالاستنباط وقدرة الانسان في الامور الغيبية قدرة ضعيفة جدا لا يمكنها أن تحكم على ما يأتي به الغيب ولذلك اختلفت الظنون والافكار في هذا المشروع اختلافا كبيرا وذهب كل فيه مذهبا يخالف مذهب الآخر ونحن يجب علينا أن نفهم هذا الاختلاف ولكن الذي يجب أن يتمتع علينا أن نفكر فيه هو أن يفهم المخالف مما رأى الآخر أن مخالفه سيئ النية في قصده أو أنه غير حسن النية في بحثه

قدمت اللجنة التي عيتموها لفحص المشروع تقريرا بعد أن بحثت المشروع بحثا دقيقا . واتى أشكرها كل الشكر على العناية التي بذلتها في نظر المشروع وفي بحثه من جميع أطرافه وأثنى عليها ثناء جسيلا على العناية التي قابلت بها هذا المشروع وإن كنت مخالفها لها في كثير من الآراء

بنت اللجنة رفض المشروع على الامور الآتية

أولا - أن فيه عبثا فاحشا قدرته بمبلغ ٥٩٨,٠٠٠ ر ١٣٠ جنيه

ثانيا - أن المشروع ساقى لأوانه

ثالثا - أن ليس هناك حاجة للمال

رابعا - أنه ليس هناك ضمانات لحسن استعمال هذا المال فيما يفيد البلاد .

هذه باحضررات الأعضاء الكرام أهم الاسباب أو هي الاسباب كلها التي بنت عليها اللجنة رفض المشروع المعروض عليكم وسنتكلم على هذه الاسباب وجها وجها بما يفيد صدق نظر الحكومة في هذا المشروع

أولا - عن العبن المقدّر بـ ٥٩٨,٠٠٠ ر ١٣٠ جنيه نقول

بنت اللجنة رأيها في وجود هذا الغبن على قضايا ثلاث هي :

١ - أن إيراد القناة في سنة ١٩٠٩ هو ٧٧ مليون فرنك لا ٧٣ مليون كما قال جناب المستشار المالي في حسابه

٢ - أن إيراد القناة يزداد سنوياً ٢ مليون فرنك من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٦٨ ثم تكون الزيادة مليوناً واحداً سنوياً في المدة من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ مع اعتبار أن الأساس هو إيراد سنة ١٩٠٩ المقدرب ٧٧ مليون فرنك

٣ - احتسب المستشار المالي المصاريف السنوية التي يجب خصمها من الإيرادات ب ٤٧ مليون فرنك

فقالت اللجنة أن هذا خطأ لأن مبالغ ال ٤٧ مليون المقدرة للمصاريف سنوياً لا تبقى كما هي ابتداء من سنة ١٩٦٩ بل يسقط منها عدة أقلام لانعدام أسبابها وهي :

١٧ مليون فرنك قيمة ما هو مخصص الآن لاستهلاك ديون الشركة

١١ مليون فرنك قيمة ما هو مخصص الآن لاستهلاك رأس مال الشركة حيث لا يكون محل خصم هذا الاستهلاك

٦ مليون فرنك المخصصة الآن للاحتياطي القانوني والادوات

٣٤

فالت اللجنة يجب استئصال هذه المبالغ من ال ٤٧ مليون فرنك المخصصة للمصروفات سنوياً فلا يبقى منها إلا ١٣ مليون فرنك ويمكن أن نضيف إلى ذلك ١٢ مليون فرنك سنوياً لتسديد أقساط ما يمكن أن تستدينه الشركة في المستقبل للقيام بأعمال التحسين في القناة ونوسيعها

فيكون مجموع المصروفات السنوية ٢٥ مليون فرنك نفس الأبدل من ٤٧ مليوناً ويكون الفرق بالزيادة هو ٢٢ مليون فرنك سنوياً فالت اللجنة باستبعادها

فباعتبار أن الإيراد يزيد سنويا ٢ مليون من الفرنكات لغاية سنة ١٩٦٨ ثم مليون واحد سنويا بعد ذلك

وباعتبار أن أساس الزيادة هو صافي الإيراد في سنة ١٩١٠ المقدّر بـ ٧٧ مليونا

وباعتبار أن المصروفات السنوية هي خمسة وعشرون مليون فرنك فقط لا ٤٧ مليونا

استنتجت اللجنة من كل ذلك أن المبالغ التي ستحصل عليها الشركة بدون وجه حق وتعتبرها ربحا خالصا تقدر بـ ١٣٠,٥٩٨,٠٠٠ جنيه

هذا غبن فاحش حقيقة . لما سمع الألمان أن شركة القناة ستربح من هذه العملية مبلغ ١٣٠ مليون جنيه يقول أن الحكومة لم تحسن صنعا في هذا المشروع لأنها تريد أن تضيع على الأمة ١٣٠ مليونا من الجنيهات

هذا المقدار الكبير يؤثر كثيرا في الأفكار ويجعلها تنفر حقيقة لكن إذا قلنا هذا القدر الحسيم الذي سيكون بعد مائة عام ١٣٠ مليون جنيه وأرجعناه إلى القيمة التي يساويها الآن نجدها ٥,٦٠٠,٠٠٠ جنيه

أي أن المشروع فيه غبن على الحكومة اليوم بحسب تقدير اللجنة ٥,٦٠٠,٠٠٠ جنيه ليس إلا

لما نقول أن المشروع فيه غبن خمسة مليون جنيه لا يكون هذا القول ذلك التأثير العظيم الذي تشعربه النفوس عندما نقول لها أن مقدار الغبن هو ١٣٠ مليون جنيه مع أن دين البلاد يبلغ نحو الـ ٩٠ مليون جنيه فقط أي أنه يمكن سداده من هذا المبلغ ويتبقى للحكومة بعد ذلك ٤٠ مليونا من الجنيهات

إذا قلنا أن الغبن قدره ٥ مليون تكون العبارة هينة على النفوس خصوصا مع ما ندعونه من أن الحكومة صرفت في بضع سنين ١٨ مليونا من المال الاحتياطي

أنا أعذر كثيرا الأشخاص الذين يتفرون من هذا المشروع عند ما يسمعون أن فيه غيبنا لا يقل عن ١٣٠ مليوناً ولكن لما ترجع الأمور إلى حقيقتها وتحليلها التحليل الطبيعي نجد أن الغبن لا يساوى إلا ٥ ملايين إذا قسّطت على ٤٠ سنة يكون القسّط السنوى ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه

وقد قدر جناب المستشار المالى مقدار القسّط السنوى لما تستفيد به الشركة بمبلغ ١,٠٣٩,٠٠٠ فيكون الفرق بين حساب اللجنة وفرض المستشار هو ٥٦١ ألف جنيه سنوياً

قلت هذه العبارة حتى لا توسع مجال الوهم فى هذا الموضوع ولا تقول اننا قد أضعنا ثروة عظيمة

حقيقة ان المسألة لها أهمية ولكن يجدر أن الاهمية تقدر بقدرها الحقيقى ولذا سأتكلم على نقطة كنت لأريد أن أتكم عنها وهى :

هل نحن نبيع القناة بمشروعنا هذا ؟ - هل سننقل ملكيتها من أيدينا إلى غيرنا ؟ - هل سننازل عن القناة إلى الأبد ؟ - لو كان الأمر كذلك لقمنا كلنا قومة واحدة لانه يصح أن القناة تكون مورد ثروة كبير لمصر فى المستقبل انما المسألة هى : اننا نريد أن ننازل عن نصف ايراد القناة الى مدة محدودة هى ٤٠ سنة

القناة مؤجرة الآن وباقى من ايجارها الحالى ٦٠ سنة فنريد أن نؤجرها لمدة أخرى قدرها ٤٠ سنة

كمن لديه أطياف مؤجرة لمدة ٢٠ سنة ويريد أن يؤجرها الى مدة ١٠ سنوات أخرى . أى ان المسألة مسألة تمديد اجارة ليس إلا

الناس جسموا المسألة وحسبوها مسألة حياة وموت وأنا نسى لوقت ما جسمت المسألة حسبها مسألة حياة وموت

انى أمتدح اللجنة كل المدح لأنها قالت ان المسألة لاسياسة فيها وما هى الا مسألة مالية - رقم زائد أو رقم ناقص .

ولنرجع الى الموضوع الذى كنا فيه

اللجنة افتركت أن فى المشروع غبنا علينا قدرته بـ ١٣٠ مليون جنيه وبنت ذلك على ٣ قضايا

الاولى

ان الايراد يزداد سنويا ٢ مليون جنيه لغاية سنة ١٩٦٨ ثم مليون جنيه لغاية سنة ٢٠٠٨ ونقول ان هذا أحد فروض المستشار حقيقة أن المستشار له ٣ فروض

الاول - أن ايراد القناة يبقى على حاله ٧٣ مليونا وفى هذا الفرض بين أن الشركة تخسر ولا ترجع وقال ان هذا الفرض ليس قريبا للاحتمال

الثانى - زيادة مليون الى نهاية الامتياز الحالى ثم نصف مليون سنويا

الثالث - زيادة مليونين ثم مليون وهو ما أخذت به اللجنة لانه فرض من فروض المستشار ولكن المستشار المسمى نفسه يقول عن هذا الفرض انه مبالغ فيه - هولارى أن الايرادات تقف ولا تزيد - لأن هذا غير محتمل الحصول - ولكنه أيضا لايسلم بأن الزيادة السنوية تكون مليونين ثم مليونا بل أخذ بالفرض الاوسط وهو زيادة مليون سنويا فى مدة الامتياز الحالى ثم نصف مليون سنويا بعدها

اللجنة تقول اننا اذا رجعنا الى الماضى وعملنا حساب الزيادة لو جدناها ليست مليونين فقط بل ٣ ملايين سنويا واذا قسمنا المستقبل على الماضى لقدرة الزيادة بـ ٣ ملايين ولكنا تسامحنا فى مليون

هذه نظرية اللجنة وظاهرها جيد جدا ولكن فى مثل هذه التقديرات يجب أن لايعول على عامل الزيادة فقط بل يجب مراعاة عامل النقص أيضا

القناة فى كمية ايراداتها خاضعة لعاملين عامل الزيادة وعامل النقص

عامل الزيادة يأتي من نمو التجارة في العالم سنة عن سنة واللجنة اعتبرت هذا العامل وحده ولم تهتم لعامل النقص الذي ينتج من انقاص قيمة رسم المرور كلما زاد الإيراد - ومن مزاحمة الطرق الأخرى لطريق القناة ومن احتمال وجود وسائل أخرى للنقل في المستقبل يحدتها العلم فتغير الأوضاع الحالية

فاللجنة صرفت النظر عن كل هذا ولم تلتفت إلا لعامل الزيادة

وهناك اتفاق يحتم انقاص رسم المرور على الطن كلما زاد مجموع الإيراد عمل بين شركة القناة وشركات الملاحة في لوندرة . وأساس هذا الاتفاق أن الشركة لاستغلال القناة استغلالاً خارجاً عن حد العدل

لما تكلم مندوبو الحكومة مع اللجنة جاء على لسانهم أن هناك اتفاقاً بين شركة القناة وأرباب السفن يقضي بتنقيص رسم المرور بشروط معينة وفي ظروف مخصوصة . في الحقيقة ليس هذا الاتفاق بعقد مدني أمضاه المتعاقدان بحيث إذا أحل طرف منهما بشروط منه قاضاه الطرف الآخر

إذا كان هذا ما يبادر لذهن اللجنة فأقول لحضراتكم أنه ليس هو مراد مندوبي الحكومة وليس هو الحقيقة . بل نصرح لحضراتكم أنه لا يوجد اتفاق مدني بهذا المعنى بين شركة القناة وأرباب السفن إن هو إلا اتفاق ودي اتفاق أدبي بينهما أو كما يقولون كلام شرف بينهما

التعهدات الأدبية قد تكون عند من يتعاملون على أساسها أقوى من التعهدات المدنية . متى أعطيت كلمة ولم يكن ضامناً لتنفيذها إلا شرفي أرائي مدفوعاً بدافع كبير على تنفيذها

حصل هذا العهد الأدبي في لوندرة سنة ٨٣ بين المسيو داليس مؤسس القناة ومدير شركتها وبين أعضاء شركة الملاحة ووضع بروجرام مخصوص لانقاص الرسوم وعمل بهذا الاتفاق محضر قدمت ترجمته للجنة

عرض هذا البروجرام في ١٢ مارس سنة ٨٤ على جمعية مساهمي قناة السويس . فصدقوا عليه بالجمعة . ثم في جلسة تالية جرى ذكر هذا البروجرام فقبل أنه يعتبر تعهدا وواسطة للصلح والسلام بين شركة القناة وعملائها من أرباب السفن

قلت لحضراتكم ان هذا البروجرام يتضمن أحكاما كثيرة منها :

١ - أن يكون لأرباب السفن والتجار الأنكليز ٧ مندوبون في مجلس إدارة الشركة . وقد تنفذ هذا الحكم فعلا وعين ٧ ناشون عن جمعية أرباب السفن بلوندره

٢ - أن تلغى رسوم ادلة البوغاز - فالتغيت هذه الرسوم

٣ - وعد بانقاص رسم المرور من القناة تباعا فتقرر تنفيذ هذا الوعد

٤ - جاء من ضمن هذه الأحكام أنه متى زاد ربح السهم عن ١٨ ٪ تقسم الزيادة الى نصفين . يستعمل نصفها في تنقيص الرسوم والنصف الآخر يوزع على المساهمين

وقد تنفذ فعلا . كل ما جاء في هذا البروجرام قد تنفذ فهذا التنفيذ المتوالى يدل على أن الشركة تحترم وعودها

اعترضت اللجنة اعتراضا ظاهره جميل وقوى فقالت

جاء في هذا البروجرام أنه اذا زادت الارباح عن ٢٥ ٪ تستعمل الزيادة كلها في انقاص الرسوم

ثم قالت ولقد زاد الربح في هذه السنين الى ٢٨ ٪ فوزع برئته على أصحاب المهنوم بدون أن يخصص قسم منه لانقاص رسم المرور

اعترض مخرج حقا في ظاهره ولكن يجب علينا أن نفرق بين أمرين زيادة الارباح عن ٢٥ ٪ واستعمال هذه الزيادة في التنقيص

قالت شركة القناة ان تنفيذ هذا الشرط يجب أن لا يحرمني من أن أتمتع
بثمرة اجتهدى في تحسين القناة وتوسيعها بل يجب أن يكون لى (من زيادة الربح)
مشوق على الاجتهاد فى الاستقرار على تحسين القناة وتعميقها لذلك يجب أن
لا يقف مقدار الربح عند حد معين وأن أرباب السفن يخطط عنهم بعض الخلل
إذا نفذ هذا الشرط بالطريقة الآتية

١ - ان التنقيص لا يكون بأقل من نصف فرنك عن كل طن وقد يكون
بأكثر من ذلك

٢ - ان التنقيص لا يكون الا بعد سنة كاملة من وجود الزيادة فإذا قرض
أن زيادة ماوزع على أرباب السهوم التى نشأت بسبب زيادة الأيراد حصلت
فى سنة ١١ مثلا فيجب أن تمضى سنة ٢ بدون انقاص ثم يكون التنقيص ابتداء
من أول سنة ٣ - أعنى أن الشركة يجب أن تتخلى بقيمة هذه الزيادة بدون
انقاص مدة سنة كاملة بعد السنة التى حصلت فيها الزيادة

٣ - ان التنقيص الثانى يكون بنسبة ما زاد فى الأيراد عما وزع على المساهمين
عند عمل التنقيص الاول

أى ان الزيادة الأولى التى تم بسببها التنقيص الاول تضم الى ال ٢٥ . وتعتبر
أصلا - ثم ينظر الى ما زاد عن هذا الأصل وان كان يكفى لانقاص $\frac{1}{4}$ فرنك
عن كل طن أولا

فإذا توفرت هذه الشرائط عمل التنقيص والا فلا . مثال ذلك :

كان صافى الأيراد فى سنة ١٩٠٤ - ٧١ مليون فرنك فتقرر بناء على ذلك انقاص
٧٥ . فرنك فى سنة ١٩٠٦

ثم زاد الأيراد من سنة ١٩٠٦ الى سنة ١٩٠٩ فصار ٧٧ مليوناً أى بزيادة ٦
ملايين فرنك وهذه الزيادة وحدها هى التى يجوز أن ينقص الرسم بسببها بدون
أن يضم اليها شئ من الزيادة التى حصل التنقيص بسببها فى المرة الأولى

زيادة ٦ مليون فرنك في صافي الإيراد لا يكفي لانقاص $\frac{1}{4}$ فرنك عن كل طن لأنه يلزم لذلك نحو الثمانية ملايين فرنك على الأقل لأن مجموع ما يمر من القناة سنويا الآن ١٥,٧٨٠,٠٠٠ طنا

إذا قسنا المستقبل على الماضي وقلنا ان مقدار ما يمر من القناة من البضائع يزيد سنويا ٣٨٠ ألف طن وزاد الإيراد زيادة تسمح بعمل التقيص أمكننا أن نقص الرسم في المستقبل مع توزيع أرباح على أرباب السهموم قد تبلغ ٢٥ ٪ أو ٣٠ أو ٣٥ ٪ وهكذا

متى فهم ما تقدم ترون أن الاعتراض الذي تمسكت به اللجنة غير وجيه ولأجل أن نعمل حسابا مضبوطا عن مقدار تقص الرسوم في المستقبل يجب أن نحسب مقدار عدد الخوالة سنويا ومقدار زيادتها وزيادة الإيراد وهل هي تكفي لانقاص $\frac{1}{4}$ فرنك عن كل طن أم لا

راجعنا حساب ٢٥ سنة مضت فوجدنا أن متوسط زيادة الخوالة سنويا هو ٣٨٠ ألف طن

نقيس المستقبل على الماضي ونعتبر زيادة الخوالة سنويا « ٣٨٠ » ألف طن ونستصحب معنا الزيادة السنوية وانقاص الرسم نصف فرنك عن كل طن كلما سمحت الزيادة بذلك فنجد أن الزيادة السنوية مع هذا التقيص لا يمكن أن تكون سنويا بقدر ٢ مليون فرنك

عملنا الحساب فعلا فوجدنا لأجل أن تكون الزيادة مليونين سنويا يجب أن تزيد الخوالة التي تمر من القناة سنويا ٥٤٠ ألف طن أي بزيادة ٤٠ ٪ عن زيادتها السنوية في العهد الماضي

وإذا أردنا أن نعتبر الزيادة السنوية في الإيراد ٣ مليون فرنك (ولو أن اللجنة لم تمسك بهذا الفرض) نجد أنه يلزم أن تكون الزيادة السنوية في الخوالة هي ٧٤٠ ألف طن أي بقدر يزيد عن متوسط الزيادة العادية بقدر ٩٠ ٪

هنا أشعر باعتراض عظيم له قوة في ظاهره وهو كيف اننا لا نحصل في المستقبل على زيادة في الأيراد توازي ٢ مليون أو ٣ مليون بسبب تنقيص الرسوم مع أن التنقيص كان حاصله في الماضي بدليل أن الرسم كان ١٣ فرنك فوصل الى ٧,٧٥ أى بنقص ٥,٢٥ ولم يبق الآن لا نقاص الرسوم الى أن تصل الى الحد الذي ستقف عنده الا ٢,٧٥ فرنك

ففي الماضي أنقص الرسم تدريجيا ٥,٢٥ وكانت الزيادة السنوية ٣ ملايين فرنك وفي المستقبل لا تتجاوز قيمة ما سينقص ٢,٧٥ فرنك ومع ذلك يقال ان الزيادة لا يمكن أن تكون ٣ مليون كما كانت ولا ٢ مليون كما تقول اللجنة بل مليون واحد في المدة الأولى ثم نصف مليون في المدة الثانية . هذا اعتراض وجيه في ظاهره والجواب عنه أنه كلما زاد مقدار الحوالة كان لتنقيص الرسوم أثر ظاهر في انقاص زيادة الأيراد

متوسط زيادة الحوالة في السنة هو ٣٨٠ ألف طن فلاحظ أن هذه الزيادة المستمرة تجعل مقدار الحوالة جسيمة سنة عن سنة

افرضوا أن تنقيص الرسوم في أول مرة كان عن ألف طن باعتبار أن فرنك عن كل طن فتكون نتيجته ٥٠٠ فرنك وفي المرة الثانية كان عن ٢٠٠٠ طن فتكون نتيجته ١٠٠٠ فرنك وهكذا أى كلما زاد مقدار الحوالة زاد مقدار المبلغ الذي ينقص بتنقيص الرسوم

كان فيما مضى التنقيص يسرى على حوالة مقدارها ١٠ ملايين طن مثلا فكان يلزم لكل تنقيص ٥ ملايين من الفرنكات أما الآن والحوالة قدرها ١٥ مليون طن فيلزم لانقاصها ٧,٥ مليون فرنك . مثال ذلك رجل عنده فدان يؤجره ستة جنميات سنويا وكان في كل سنة يضم الى ملكه فداناً آخر فبعد عشر سنوات أصبح الرجل يملك ١٦ فداناً . فافرضوا أن ييجار الفدان نقص من ٦ جنميات الى ثلاثة سنويا فيصبح ايراد الرجل في السنة ٣٣ جنميا ويكون مقدار الزيادة في إيراده في السنة العاشرة عن إيراده في السنة الأولى هو $33 - 6 = 27$ جنميا

لنفرض أن الرجل استمر على طريقته ١٠ سنوات أخرى يشتري في كل عام فداناً فتصبح ممتلك ٢١ فداناً . ولنفرض أيضاً أن الأيجار قد نقص في هذه المرة جنبها واحداً فصار جنبهين عن كل فدان فيكون أيجار ال ٢١ فداناً هو ٤٢ جنبها في السنة ويكون مجموع زيادة الأيراد هو في هذه الدفعة ٤٢ - ٣٣ = ٩ فترى أنه مع استمرار زيادة أملاك الرجل بنسبة واحدة أي فداناً في كل سنة ومع أن النقص في الأيجار في المرة الأولى كان ٣ أمثال النقص في المرة الثانية نجد أن أيراد الرجل في المرة الأولى زاد ٢٧ جنبها ولم يزد في المرة الثانية إلا ٩ جنبها هذا المثل يوضح لحضراتكم أنه في المستقبل مع سيرنا على طريقة واحدة في التقيص يكون التقيص جسيماً جداً بحيث يظهر أثره في تقليل قيمة الزيادة في الأيراد بناءً على ذلك لا يمكننا مطلقاً أن نقدر الزيادة لابلوين ولا بثلاثة ملايين وإنما يجب علينا أن نقدرها بـ ٦ مليون فرنك سنوياً فقط

نخرجنا من هذا الاعتراض فالتقينا باعتراض آخر وهو : على حسب بروجرام لوندريه سينقص الرسم إلى أن يصل إلى ٥ فرنكات ثم يقف وربما وصلنا إلى هذا الحد قبل سنة ١٨٦٩ فيبطل انقاص الرسوم ويخلو الجو للعامل الزيادة التي قد تبلغ ٤ أو ٥ ملايين سنوياً « فكيف نعكس القضية ونقول أنه في وقت حصول التقيص تكون الزيادة مليوناً ولما يبطل التقيص تصبح الزيادة نصف ذلك » هذا كلام له خبيء . معناه ليست لنا عقول

ولكن كلامنا ليس له خبيء حقيقة أن بروجرام لوندريه يستلزم انقاص رسم المرور إلى أن يبلغ ٥ فرنكات عن كل طن ولكن هل من المؤكد أن الرسم لا ينقص إلى أقل من ٥ فرنكات عن كل طن ؟ ؟ هذا لا يعقل

أن المعلول يدور مع علته وجوداً وعدماً

لماذا ينقصون الرسم الآن ويجرمون الشركة التي أخذت امتياز فتح القناة وحفرتها ثم وسعها ونظمتها وأصلحتها من أن تنفع بكل الأرباح التي تزيد يوماً عن يوم ؟

لماذا ينقصون الرسوم من وقت لآخر ويحرمون الشركة ومساهميها من هذه الفوائد ؟

مكره أخوك لا بطل . لأن أرباب السفن معضدون بدولهم ولا يمكن للشركة أن تقاومهم خصوصا إذا ارتكزوا على العدالة الإنسانية

قد تعارض الشركة عند ما تكون معارضتها عادلة ولكن إذا كانت المعارضة غير عادلة في ذاتها والمعارضون مؤيدون بدولهم تضطر الشركة الى الخضوع لآرائهم هذه الاسباب توجد بعينها متى أنقص رسم المرور الى ٥ فرنكات وبلغ ربح السهم الواحد ٤٠ ٪ أو ٥٠ ٪ من قيمته

عندئذ يجمع أرباب السفن أمرهم مرة أخرى على طلب انقاص الرسم الى أقل من ٥ فرنكات وما دام الربح في ازدياد وما دامت هناك مبادئ تقضى بأن لا يجمع واحد بما يتألم منه الآخر وما دام لهذه المبادئ أنصار في العالم لا يمكن أن التقيص يقف عند حد

لذلك أرى أن القضية الاولى وهي المتعلقة بزيادة الأيراد ٣ مليونا سنويا في المدة الاولى ومليونا واحدا في المدة الثانية تسمى طمعا (ولتساعني اللجنة في هذه التسمية)

وانى أود أن يحقق هذا الطمع ولكن الماضى لا يؤيد ذلك

القضية الثانية

لنتقل الآن الى القضية الثانية وهو المبدأ الذى تشير منه زيادة الأيراد هل هو قيمة صافى إيراد سنة واحدة أو متوسط صافى إيراد جملة سنوات ماضية

اللجنة بنت حسابها على إيراد سنة واحدة وقدرته بـ ٧٧ مليون فرنك وجناب المستشار المالى قدر حسابه باعتبار ٧٣ مليونا أى بفرق ٤ ملايين

٤ ملايين \times ٦٠ سنة = ٢٤٠ مليونا مقدار جميع حقا

أقول ان الإراد يجب أن يحسب باعتبار متوسطه في ال ٥ سنوات الأخيرة على الأقل وقد بلغ ذلك المتوسط ٧١,٢٠٠,٠٠٠ فزاد المستشار هذا المقدار إلى ٧٣ مليوناً

يجب ان لا ننسكو اللجنة من هذا القدر الذي فيه مليونان زيادة عن المتوسط حيث ان الزيادة في مصالحتها بل الواجب أن ترجع إلى الحقيقة (مادامنا من طلابها) ونعتبر أن أساس الزيادة هو ٧١ مليوناً من الفرنكات وليس ٧٣ ولا ٧٧ وبناء على ذلك يكون الاعتراض الموجه إلى هذه النقطة في غير محله

القضية الثالثة

القضية الثالثة التي بنت عليها اللجنة رأيها هي أن المستشار استبقى المصروفات كما هي (٤٧ مليوناً من الفرنكات) مع أن فيها أقل مما يجب حذفها مثل

١٧ مليوناً لاستهلاك الديون

١١ مليوناً لاستهلاك رأس المال

٦ مليوناً لاستهلاك الاحتياطي القانوني وحاصل الاستهلاك

٣٤

اعتراض وجيه لو كانت القناة ستعود إلى مصر في آخر سنة ١٩٦٨ بلا ديون لأي شيء اقترضت الشركة هذه الديون الأجل أن تعيش منها أرباب السهموم؟ كلا - بل لتعميق القناة وتوسيعها وتنظيفها وصيانتها الخ

إذا لو فرض وانتهت الديون الحالية في سنة ١٩٦٩ فلا بد أن يحل محلها ديون أخرى تعقد للغرض بعينه وهو اصلاح القناة وتوسيعها

ذهبنا إلى أن إيراد القناة في نمو وقد يبلغ المائتي مليون فرنك - ولكن كيف ننمو الإراد إذا قعدنا عن توسيع القناة وتعميقها وتحسينها

لا يمكن أن نكف عن تحسين القناة وتعميقها ثم نطالبها بزيادة الإراد

لذلك يجب أن تبقى دائماً هذه القروض التي تعقد لتحسين القناة

يقولون ان حاصل الاستهلاك باق واللجنة تقول ماهو حاصل الاستهلاك هذا الذي يخص له ٦ ملايين من الفرنكات سنويا مع أنه قد بلغ في مدة الأربعين سنة الماضية نحو الخمسين مليونا ولم يصرف منها الا مليون واحد

ولكن الحقيقة أن حاصل الاستهلاك يلزم له مبالغ طائلة ولاجل شرحه يلزم له معلومات فنية خاصة لست حاصلها عليها فأترك الكلام فيها لسعادة زميلي سري باشا ناظر الاشغال العمومية

سعادة ناظر الاشغال العمومية - : جاء في تقرير لجنة الجمعية العمومية فيما يختص بحاصل استهلاك الموجودات بصحيفة ١٨ ما يأتي : « وكذلك حاصل استهلاك الموجودات فان مقدار ماوضع فيه من عهد تأسيس الشركة اى سنة ١٩٠٨ هو مبلغ ٥٠ مليونا من الفرنكات والباقي منه لغاية سنة ١٩٠٨ نحو ٤٩ مليونا من الفرنكات فكانه هو أيضا باق على حاله وكل ذلك حسب وارد حسابات الشركة »

ولما كانت ملاحظات الحكومة على هذه العبارة واردة بالتفصيل في اجابتها على تقرير اللجنة لا أرى لزوما للدخول في التفصيلات انما يكفي هنا تلخيصها لجعلها قريبة للافهام

قد كانت القاعدة المتبعة في مسك دفاتر الشركة فيما يختص بالموجودات قبل سنة ١٨٩٩ أن ترصد فيها تلك الموجودات بقيمتها الأصلية وأن يتزل منها سنويا قيمة مايعبر عنه في الاصطلاح الفني بهرش العدة وهو عبارة عن جزء من عشرين من القيمة الأصلية اذا المعلوم أن الكراكات التي يتكون منها معظم موجودات الشركة لا يمكن أن تبقى صالحة للاستعمال أكثر من عشرين سنة من وقت شرائها وكان كلما أريد شراء آلات جديدة كان يؤخذ ثمنها من الإيرادات العمومية بهيئة اعتمادات خصوصية . ولكن لما وجدت الشركة أن هذه القاعدة ليست صائبة قد غيرتها في سنة ١٨٩٩ بأن رصدت القيمة الأصلية للموجودات في قلم ومبالغ الاستهلاك في قلم آخر فكانت النتيجة هكذا في السنة المذكورة

القيمة الأصلية للموجودات ٧٨٨,٤٠٨,٤٣ فرنك

مبالغ الاستهلاك « انظر التفصيلات بالاجابة على تقرير اللجنة صحيفتي ٨٧ و ٨٨ »
١٧,٣٦٤,٥٩٧ فرنك ومن وقت تغيير طريقة مسك الدفاتر في سنة ١٨٩٩ لغاية سنة ١٩٠٨ قد زيدت مبالغ الاستهلاك بمقدار

من سنة ١٩٠٢ الى سنة ١٩٠٨ مبالغ مجموعها ٤,٧٠١,٣٣٩ فرنك وقيمة الآلات التي لم تعد صالحة للاستعمال وعلى ذلك يكون صافي ما أضيف على حاصل مبالغ الاستهلاك هو ٣١,٠٧٣,٠٥٠ فرنك وبإضافة هذا المبلغ على ما كان عليه حاصل الاستهلاك المذكور في سنة ١٨٩٩ تكون قيمة ذلك الحاصل في نهاية سنة ١٩٠٨ هي ٦٤٧ و ٣٣٧ و ٤٨٠ فرنك

فبناء على ما تقدم لا يمكن القول بأن حاصل مبالغ الاستهلاك بقي على حالة واحدة وأن نقدية هذا الحاصل لم تتجاوز قيمته الحالية إلا بمقدار مليون فرنك إذ أن المبالغ التي خصمت منه من سنة ١٨٩٩ ومبينة بحسابات الشركة بلغت وحدها ٤,٧٠١,٣٣٩ فرنك كما ذكر آنفاً وذلك بخلاف الخصومات الغير المعلومة التي تعادلت بما مثلهما من الاضافات على القيمة الأصلية للموجودات التي بلغت في نهاية سنة ١٩٠٨ - ٦٥,٢٤٣,٩٤٥ فرنك

وما ينبغي التنبيه عليه هنا بناء على قاعدة استهلاك الموجودات المذكورة آنفاً التي من مقتضاها أن يكون ما يضاف على حاصل الاستهلاك سنوياً جزءاً من عشرين من القيمة الأصلية للموجودات أي ثلاثة ملايين وكسور في الحالة الراهنة . أن ما أضيف على حاصل الاستهلاك في السنين الأخيرة كان زائداً عن القيمة الضرورية وهذا ما يسمح منذ الآن للشركة من إيقاف حاصل الاستهلاك على قيمته الحالية بضع سنين

ولكن من المحقق أن الشركة ستضطر بعد مدة أن تعود لتخصيص مبالغ اضافية على حاصل الاستهلاك لتجديده ما يكون قد استهلك من الآلات وزيادة على ذلك فمن المنظور أنه عند توسيع وتعميق القناة تزداد قيمة المبالغ الاضافية المذكورة

بما لم يكن في الحسبان اذ لابد حينذاك من تغيير معظم الآلات الموجودة حتى ما يكون منها صالحا للاستعمال لعدم قدرتها على العمل على عمق وعرض أكثر بكثير مما عليه القناة الآن .

عملت استراحة والساعة ٦ والدقيقة ٣٥ مساء

أعيدت الجلسة والساعة ٦ و ٤٥ دقيقة

سعادة ناظر الحفانية - وقضنا بكم في الكلام على مسألة المصروفات وأنها بقيت على ما هي عليه بدون زيادة ولا نقصان في سنة ١٩٠٩ وأن لا يحسب منها سوى ٢٥ مليون فرنك ولكن فائتي أن أذكر لحضراتكم شيئا في القضية الأولى الخاصة بزيادة ايراد القناة ان كانت مليونين أو مليوناً تكلمت عن التقيص وتأثيره في الايراد وأشرت في مبدأ كلامي الى أن هناك عوامل أخرى وهي من جهة الاكتشافات العلمية ومن جهة أخرى انعام قناة بناما

أما عن المزاوجة الناتجة عن الاكتشافات فان المهمة مهدولة الآن في بناء سفن كبيرة جداً ذات سرعة عظيمة بحيث ان سرعتها تزيد عن السرعة الحالية بمقدار ١٦ ٪ وهي طريقة التوربين (وهي طريقة حديثة تمكن السفن من قطع المسافات بسرعة أكثر من السرعة الحالية بمقدار ١٦ ٪ بدون زيادة في المصاريف)

فهذا الاكتشاف من شأنه أن يضعف فكرة أن القناة هو الطريق الأقرب مادياً بين الشرق والغرب لأن هذه الوسائل الحديثة ربما أوجدت طرقاً جديدة مساوية له على الأقل وتتفص عنه في المصاريف فلو فرضنا أن السفن تسلك طريقاً آخر أطول بمقدار هو أقل من ١٦ ٪ من طريق السويس فانها تستغرق نفس الزمن فيما لو ذهبت بطريق السويس عملاً بنتائج هذه الاكتشافات وبدون دفع رسوم القناة فالسفن التي حوتها ٢٠ ألف طن توفر أربعة آلاف جنيه اذا استغنت عن طريق القناة

فاذا قامت سفينة من بعض نقط من نقط الغرب لكي تصل الى نقطة من نقط الشرق عن طريق رأس الرجا الصالح مثلا وكانت هذه المسافة تزيد عن مسافة طريق القنال بأقل من ١٦ ٪ فإنها تفضل مع هذا الاختراع الحديث سلوك ذلك الطريق الآخر توفيراً للمصاريف

اذا عند تمام هذا الاكتشاف وهو قريب التمام ثلث منه إيرادات القنال

ويؤثر عليها أيضا تمام فتح بونغاز بناما لأنه تقرر من الآن أن يكون رسم المرور فيه عن الطن الواحد خمسة فرنكات ولا شك أن جزءاً من البضائع الذي يأخذ طريق القنال الآن سبأخذ طريق بناما ونضيف الى ذلك أن شركة القناة ستضطر تحت عوامل هذه المزاومة الى تنقيص الرسوم

فاذا أضفنا هذه المؤثرات على عامل التنقيص نتجت لنا قضية صادقة وهي أن زيادة إيراد القنال لا يمكن أن تكون كما ذهبت اليه اللجنة وهي ٢ مليون جنيه في السنة في المدة الاولى ومليون جنيه في السنة في المدة الثانية

هذه هي النقطة التي فاتني الكلام عليها ولذا أعود الى النقطة التي كنت وصلت اليها وهي مسألة تنقيص المصاريف وجعلها ٢٥ مليوناً فقط

قلت ان مصاريف تعميق ونوسيع القناة تزداد وقد تبين لكم من البيان الذي قام به سعادة زميلي مري باشا أن استهلاك الموجودات يستغرق ٣ ٪ من الإيرادات تقريباً

إذاً كون اللجنة ذهبت الى لغو هذا الباب هذا غير صواب

وكون اللجنة تقول انه لم يصرف في كل هذه المدة الا مليون من خمسين مليوناً هو انتقال نظر لأنه ظهر من البيان الذي أعطى لكم أنه صرفت فيه ملايين وهذا هو المعقول إذ ليس من المعقول أن قنالا عظيماً مثل هذا لا يستهلك من أدواته في مدة ٤٠ سنة إلا بما قيمته ٤٠ ألف جنيه

وجاء في تقرير اللجنة أن مصاريف الحفظ والصيانة مقدرها ١٣ مليون فرنك وقالت أنها لا تريد ولا تنقص فإذا كان هذا حقيقيا كان رأى اللجنة في محله ولكن لما راجعنا حساب الماضى وجدنا أن هذه المصاريف تتبع بطريقة منتظمة زيادة الإيراد فكما زادت الإيرادات زادت المصاريف وعمليا حسابا عن المدة الماضية فوجدنا أن مصاريف الحفظ والصيانة تبلغ ١٠ ٪ من الإيرادات

إذا يلزم حفظ ١٣ ٪ من الإيرادات للحفظ والصيانة والاستهلاك وعلى فرضكم يصل إيراد القناة في سنة ٦٩ الى ٢٤٢ مليون فرنك فإذا حسبنا عليها المائة ١٣ كانت النتيجة ٣٤ مليونا في السنة وهو الذى قدرته اللجنة بـ ١٣ مليونا بطريقة ثابتة بدون تغيير ولا تبديل

كل هذه أيها السادة أرقام مأخوذة عن الماضى الذى نوس لنا دليل سواء وليس لنا أن نعيد عنه لأن الحجة عنه تعتبر خطأ في الحساب وفى التقدير

بناء على ذلك يجب أن نقول أن المصاريف هي ٤٧ مليون فرنك

ومع ذلك فإن من الخطأ الجرى على قاعدة فصل المصاريف عن الإيرادات بل الواجب أن يكون الحساب على صافى الأرباح لأنه المعيار الذى يلزم أن يبنى عليه التقدير فلا يصح أن نحسب الإيراد من جهة ثم المصاريف من جهة بل يلزم جمعهما معا واستخراج صافى الإيراد لأنه هو الوحدة التى تتأثر بالتنقيص لأنهم يقولون أنه إذا زاد صافى الإيراد بكمية تكفى لتنقيص النصف فرنك يجب أن يحصل التنقيص

ومع ذلك نعرض مع اللجنة أن هذا المبلغ يجب أن يخفض منه من سنة ١٩٦٩ ٢٢ مليون فرنك بحيث لا يبقى منه إلا ٢٥ مليون فرنك فهذه الزيادة فى الإيرادات التى تنتج عن وفرة المصروفات ربما لحقتها التنقيص وابتلاعها

بناء على ذلك ترون حضراتكم أن الصنفه لاغب فيها وإذا فرضنا أن فيها غبنا (ولا أسميه غبنا) بل أقول إذا فرضنا أن الشركة تبيع فهذا أمر معقول وجائز لأنه لا يمكن أن يشترط أحد المتطافدين أن الآخر لا يربح منه

إذا بنى كل واحد من عقده على ذلك فلا يمكن التعاقد بل تنفك حركة المعاملات . يلزم أن يكون لكل من المتعاقدين فائدة في العقد فإن لم يكن ربح ولا تعاقدا مطلقا وإنما يلزم أن يكون الربح معتدلا وأن لا يعود بخسارة جسيمة على أحد المتعاقدين على أنه إذا أمكن أن تعوض هذه الخسارة من جانب آخر يجب أن يتم العقد

ليس ربح المال فقط هو الذي يدعونا لأن نتعاقد مع الشركة أو بعبارة أخرى إذا كان الأمر ثابتا على ما هو عليه الآن وكنا لا نخشى المستقبل فربما كنا نشدد ونؤكد مع الشركة تشديدا آخر ولكن يجب علينا أن نحسب حساب المستقبل في هذا الموضوع

نعم أن الشركة تقول أنه لا خوف في المستقبل أرجو أن يتحقق هذا الظن ولكن رجائنا مهما كان قويا وشديدا فلا يؤثر في الواقع أبدا . إذا كانت المخوفات موجودة فلا يؤثر فيها رجائنا

تقول أنها مخاوف ونرجو أن لا تتحقق ونسأل الله أن لا يتحقق منها شيئا ولكنها مخاوف موجودة فعلا فيجب أن نتأمل فيها .

أن الشركة التي نتعاقد معها تتحمل كثيرا في مقاومة أرباب السفن الذين يطالبونها دائما بتخفيض الرسوم فهل لا يمكن أن هذه الشركة إذا أحست بدنو أجلها تتساهل لأرباب السفن وتخضع لمطالبهم وتخفيض الرسوم تخفيضا لا يمكن لمصر بعدها أن ترفعها ؟

هذا ممكن جدا لأنه في سنة ٦٥ أو سنة ٦٧ مثلا لا نجد الشركة فائدة من مقاومة أرباب السفن فإذا خفضت الرسوم وعاد الحال إلى مصر خفضت رسومه فهل يمكنها أن ترفع الرسوم ؟ نختار أن تكون مصر قوية ولكن يجب أن تكون قوية قوة تعادل قوى عدة دول أنا أحب ذلك ولكن ما كل ما يتمنى المرء يدركه

هذه آمال جميلة ولطيفة حقيقية ولكن لا يصح أن نبني عليها أفكارنا لا يصح أن نبني عليها أعمالنا اليومية

هناك مسألة أخرى وهي ربما أن الدول عند نهاية القتال تمسك ببعض الآراء الضعيفة التي قبلت في هذا الموضوع وهو أنه لا يصح لصاحب الأرض التي تمر منها قناة أن يحصل رسوما أكثر من الرسوم التي تلزم للحفاظ والصيانة. هذا الرأي لا نوافق عليه لأنه لا يطابق الحق ولا العدل ولكن القوى يتحكمت في كل شيء ليجعل من الضعيف قوة وهذا الرأي قبل ونحشى أن ما قبل وهو ظاهر ضعفه تقوية القوة - يقولون القتال الذي يوصل بحرين حرين يجب أن يكون حرا يجب أن يعطى حكم البحار ويكون لكل فرد أن يتمتع به بجانب كما يتمتع بالبحر بجانبنا - نحشى أن هذا المبدأ الضعيف الآن تقوية القوة وليست القوة للحق ولكن الحق للقوة وقد رأينا أن كثيرا من الحقوق المقدسة تضاعلت وضعفت أمام القوة - رأينا أن الفاعح حرم من نتيجة فتحه لأن القوة منعت منه

بأي حق حرم ذلك الفاعح الذي عرض حياته ومملكته وجنوده للخطر ؟ بأي حق حرم من فوائد انتصاره : حرم بحق القوة أو بالقوة التي اضعفت الحق نحشى أن هذه القوة تستعمل هذا الرأي الضعيف (الذي لا نقول به) فتقول ان قناة توصل بين بحرين حرين يجب أن يكون المرور منها حرا بلا رسوم ولا تستطيع مصر مهما كانت قوية أن تدافع عن نفسها

هل لا يوجب علينا هذا الأمر أن نبصر خشية من تحقق هذا الخوف ؟ يقال إذا كان هذا حقيقيا فلم لا يتحقق مع وجود الشركة . - الجواب سهل - الشركة مكونة من أناس تابعين لدول مختلفة هذه الدول لا ترى محلا لتفضيل أرباب السفن على حملة سهوم الشركة لأنهم جميعهم رعاياها . والكل واحد في عينها ولم تتعب نفسها في نصرة فريق من رعاياها على فريق آخر منهم ؟ ولكن إذا انفرد رعاياها بشئ رأيت من صالحهم اتسك بهذا الرأي الضعيف هان عليها الأمر وقالت يجب أن يكون القتال حرا

قالوا إذا كان هذا الخوف موجودا فهل هذا الزمن هو المتعين للموافقة منه ؟ وهل هذه الشركة هي المتعينة لأن تكون حامية وواقية لنا . وهل لا يمكننا أن نلتزم هذه الحماية في وقت آخر وهل لا يمكن أن شركة أخرى تتعاقد معنا على شروط أنفع لنا . - لنا أن نسأل هذه الاسئلة (وهي أسئلة في محلها) - إذا أردنا أن نتعاقد مع الشركة الحالية - هذا حقيقة هو الوقت المناسب لأنها كلما دنا أجلها كلما صعب عليها إيجاد المال لتدفعه لنا

الشركة تعرض علينا الآن أربعة ملايين من الخنفيات فإذا حصل العرض بعد ١٠ سنوات مثلا - يجب أن تمرض سبعة أو عشرة ملايين مثلا ولكن حملة السهم لا يوافقونها إذ ذلك يلى ذلك لأن أرباح سهمهم تنقص لهذا كان هذا الوقت من أنسب الاوقات لها فانه كلما قرب انتهاء أجل الامتياز كلما اضطرت الحال الشركة الى دفع مال أكثر وهو مالا يوافق مصلحة مساهميها وما لا يرضون به طبعاً

يقولون انه من الممكن أن نجد شركة أخرى نحبها - نعم يمكننا أن نجد شركة أخرى ولكن إذا تركنا شركة قناة السويس وتعاقدنا مع غيرها تحصل مصاعب كثيرة مصاعب دولية ربما لا نستطيع تذليلها في ذلك الوقت مثل الصعوبات التي حصلت في بدء تكوين الشركة حيث طلبت الدول إيجاد مجلس دولي يحافظ على حقوقها

نخشى اذا وجدت شركة أخرى لا يكون لها من رعاية الخاطر ومن الماضي ومن الاعمال ومن التاريخ ما يوجب عند الدول ايقاعنا في الشك لا قبل لنا بحله كل هذا راعته الحكومة في وضع المشروع الحالي ولذلك رضيت بالمبلغ المعروض عليها الذي رأيتم فيه غيباً فاحشاً ولكن لو نظرتم لكل الظروف تجدون أن هذا الغيب غير موجود قالوا لنا نسلم بكل هذا ولكن هل نحن في حاجة الى المال حتى نبيع ملكنا ونسد به تلك الحاجة ؟ سؤال وجيه ولكن إذا كان المراد بالحاجة أن مصر مضطرة الى المال لدفع خطير يهددها فالجواب لا أما إذا كان

الموارد بالحاجة أن هناك أوجهها نافعة تصرف فيها تلك الاموال فالجواب نعم -
نعم ان مصر محتاجة لئال لتصرفه في أوجه كثيرة تعود على البلاد بالنفع العظيم
وسعادة زميلي سرى باشا مستعد لأن يشرح لحضراتكم هذه الأوجه

سعادة ناظر الاشغال العمومية - الأوجه التي ترى الحكومة صرف هذه
الاربعة ملايين فيها وكذلك حصة الحكومة من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٢٩
هي أعمال جسيمة جليلة تعود على سكان القطر وكذلك على الحكومة بالفوائد
الجمة

هذه المشروعات زيادة عن اصلاح الاراضى البورأى اصلاح ١٥٦٠٠,٠٠٠
فدان من الاطيان المعبر عنها بالبرارى ومنها جزء مغمور بالمياه فانها تزيد في تحسين
الارضى العامرة في الوجهين البحرى والقبلى

وقد عملت حصة فبلغت المصاريف اللازمة لهذا المشروع أى اصلاح البرارى
١٦ مليوناً من الجنيهاً ويلزم لاتمامه ٤٠ سنة

ومن مقتضيات هذا المشروع أن تعمل قناطر حمز على فرعى النيل عند
العطف وعند فارسكور ويترتب على اصلاح هذه الاراضى اصلاح طريقة
الصرف في الوجه البحرى التى تشكون منها دائماً والتي أقول عنها انها رديئة -
قدمت أن هذه الاعمال يلزم لها ١٦ مليون جنيه وعند تمامها تجمع عنها جملة
فوائد منها أن الحكومة تأخذ ضريبة عن الفدان في مثلها ٦٠ قرشاً أو ٧٠ قرشاً
أى باعتبار ٦ أو ٧ ٪ من رأس المال

ومنها أن معظم هذه الاطيان ليس لها قيمة الآن وبعد الاصلاح يكون لها
قيمة مع العلم بأن أغلبها مملوك للحكومة

ومنها فائدة تعود على الاهالى وهى أن سكان القطر يزيدون بنسبة ٣ ٪ في السنة
بعد ٢٠ أو ٢٥ سنة يتضاعف عدد السكان ولا يجدون ملجأ لهم الا هذه النقطة
ليسكنوا فيها ويتعيشوا منها

وقد عملنا فعلا التحضيرات اللازمة لتنفيذ هذا العمل بتدبير المياه التي تلزم لرى هذه الاطيان وهي تنتج عن عمليتين أو لها خزان أسوان بعد تعليته وقد شرع فيها وتنتهى بعد سنتين أو ثلاثة وثانيهما تحسين مجرى النيل الأبيض في أعالي النيل وكه مخصص لمصر وقد شرع فيه أيضا

فيلزم إذن أن يكون في القطر المصري استعداد للانتفاع بهذه المياه عند وصولها بعد تمام تعلية الخزان في سنتين أو ثلاث كما قدمنا ولذلك أرى صرف الأربعة ملايين على اصلاح جزء من هذه الاراضى

وأول شئ يجب البدء بعمله هو قناطر الحجز على فرعى النيل عند العطف وعند فارسكور فإذا أخذنا الأربعة ملايين يمكن أن تصلح ٣٥ ألف فدان في كل سنة مدة ٦ سنوات ومتى بدأنا في هذا العمل يلزم أن نستمر فيه للنهاية وقد قدمنا أنه يلزم لاتمامه ٤٠ سنة وبعد الست سنوات يمكن أن تزيد إيرادات الحكومة على مصروفاتها فيؤخذ من هذه الزيادة ٣٥٠ ألف جنيه سنويا وهي اللازمة للصرف على هذا المشروع في كل سنة حتى يتم

يقولون لماذا لا يؤخذ هذا المبلغ من الاحتياطي الموجود والذي سيوجد ولماذا لا تأخذ من إيرادات الحكومة وهل من الضروري أن تأخذ من مال القناة ؟

الاحتياطي الموجود لآخر سنة ٩٠٩ هو ٢,١٧٤,٠٠٠ جنيه يخصم منه ٢ مليون تبقى رصيدا دفعا للطوارئ ولا يجوز التصرف فيها الا عند الضرورة

فيكون الباقي فقط الخاثر التصرف فيه هو مبلغ ١٧٤ ألف جنيه وزيادة الإيرادات في سنة ٩١٠ وسنة ٩١١ وسنة ١٢ وسنة ١٣ وسنة ١٤ هي ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه كل سنة

تجهد من ذلك ٦,٧٠٠,٠٠٠ جنيه تكفى حقيقة البدء في هذا المشروع ولكن هناك أعمال كثيرة مصاريفها محسوبة على الاحتياطي وقد ابتدئ فيها فعلا ولم تم لأن ويلزم الاستقرار فيها مثل تعلية خزان أسوان ومشروع بحارير العاصمة ورصف شوارعها وكذلك التحسين السنوى المستمر في أعمال الري بحرى وقبلى وبعض خطوط سكك حديدية بدأنا فيها ويلزم الصرف عليها حتى تنتهى

هذه الاعمال تستغرق كل الاحتياطي ومع ذلك فقد حررت كشفا شاملا لبيان كل ما ابتدئ فيه فعلا من الاعمال دالا على أن هذه الاعمال تستغرق كل الاحتياطي ولا يتوفر منه شيء لدى الحكومة لغاية سنة ١٩١٥ فلا يمكن البدء في الاصلاحات الخاصة بالاطيان البور المنزه عنها آنفا الا بمال يأتي من طريق آخر فان أردتم ذكر هذه البيانات أذكرها

سعادة اسماعيل أباطه باشا - لاداعي لذكرها

سعادة ناظر الحقانية - تبين لحضراتكم من هذا البيان ان مصر (وان لم تكن مضطرة الى المال) فان المال نافع لها نفعاً عظيماً وأن المال اذا صرف في الواجهة التي سردها سعادة زميلي عاد منها خير عظيم على الحكومة من جهة وعلى البلاد من جهة أخرى - على ذلك وجب علينا أن لانضيع هذا الأمر

قالوا لنا الصنفقة راجحة والوقت مناسب لمباشرتها والواجهة التي سيصرف فيها المال واضحة مزاياها ظاهرة فوائدها ولكن ليس لنا من الضمان ما يدفعنا على أن نقرم على هذا المشروع اذ ليست لنا مراقبة فعلية على استعماله ولا نضمن أن يصرف في الواجهة التي تخصص لها

كلام عظيم واذا أردت أن أحلل هذه العبارة نجد بالصرامة أنكم تقولون اعطونا مجلساً نيابياً هذا هو المراد

أمنية عظيمة جداً يحقق لها قلب كل وطني منا ولكن هل يلزم أن نمتنع عن كل شيء نافع حتى نصل الى هذه الامنية

كل شيء يعرض علينا ويتبين نفعه نقول لا الى أن يأتي المجلس النيابي هل يصح أن يكون هذا عمل أمة أم يلزم أن لانحرم الامة من فوائد المشروعات النافعة ونسعى لئيل هذه الامنية

نقول اننا درسنا المشروع وعلمنا أنه مفيد لبلادنا فنصدق عليه ثم نقول اننا نريد أن يكون لنا معكم كلمة انظروا كيف استعملنا عقولنا في بحثه ونريد أن نستعملها في العمل معكم اليس هذا يكون أقوى وأبلغ في التأثير

يلزم أن نوفي كل شيء حقه المشروع النافع تقبله المجلس النيابي نافع نطلبه ولكن
يجب أن لا نضيع شيئا

قالوا لنا انكم تظهرون استخفافا بالمشروعات ولا تدرسونها فنحن نطلب الرقابة
عليكم لانكم لم تدرسوا مشروع القتال تهمة وأنا يمكنني أن أؤكد لكم تأكيداً صادقا
أن مشروعنا لم يدرس تمام الدرس مثل مشروع القتال درسناه جيدا والافكار
التي سمعتموها مني الآن هي افكارنا جميعا وما أنا الا معبر عنها وقد تفضل اخواني
واختاروني لأبين مزايا المشروع ليكون هناك مشابهة بين ماضي من يدافع عن
المشروع وبين الماضي الذي يجب أن نتخذه دليلا

كنت محاميا في الماضي فأتواي محاميا الآن هذا هو الوجه الذي جعلهم
يختاروني والا فكلنا درس المشروع بطريقة واحدة درست المشروع ودرسه غيري
وعارضت فيه معارضة شديدة واخواني ترفعوا فيه ثم رفضناه وكان هذا نتيجة
بحث ثم عدلناه وكان في ذلك الوقت تشغلنا مسائل كثيرة مثل مسألة الضمان
والمعاشات والـ ٤٣ يوما وكلها تعلمونها وقد ألحنا في الغائها وألغيناها فعلا ورأينا
أن نعرضه بعد ذلك عليكم

نقولون انه تقدم لكم مشروع غير مقبول من الشركة وأقول لحضراتكم ان كان
هذا السبب هو الذي حمل اللجنة على الرفض فانه لا وجود له الآن اذ ورد لنا جواب
يفيد أن مجلس ادارة الشركة قرر قبول هذه التعديلات في ٢٠ فبراير فان لم يكن
هناك مانع غير هذا فهذا المانع قد زال

هذا هو ما أردنا أن نتشرف بعرضه على حضراتكم بيانا للحقائق التي دفعت
بالحكومة الى قبول هذا المشروع

الآن أتمننا واجباتنا لحكوم ونعو الحقيقة والآن تهتدي واجباتكم والآن تلق
عليكم المسؤولية فتصرفوا فيها كيف تشاؤون فان لكم الرأي الاعلى

تصفيق

سعادة الرئيس - حضرات اخواني الاعضاء قد جاشت في صدرى كلمة أريد أن أقولها قبل أن نظرق باب المناقشة في هذه المسألة المهمة مسألة القناة وكلمتى هي

ان اعتبار الجناح العالى الخديوى وحكومته السنية لشأن الجمعية العمومية وتقديرها حق قدرها واحترامها واحترام قراراتها يوجب علينا الدعاء الخالص لسمو مولانا الخديوى الاخفم . والشكر الجليل لعطوفة رئيس النظار وحضرات زملائه الكرام

قد صرح مولانا الخديوى حفظه الله يوم افتتاح الجمعية بأن مشروع قناة السويس وان لم يكن بحسب القانون النظامى مما يجب عرضه على الجمعية العمومية ولكن رأيت حكومة جنابه العالى أن المسألة هامة تهمل الاجيال الحاضرة والمستقبله ولذلك تقرر عرضها على جمعيتنا العمومية هذه التى تمثل الشعب المصرى

وفد صرح عطوفة رئيس النظار اليوم فى خطابه تصريحاً كان له أحسن تأثير فى نفوسنا وهو قوله « انه بالنظر للأسباب عينها رأيت الحكومة احترام ما تقرره الجمعية فى هذه المسألة وأن سيكون رأيها تقريراً »

فأخى الجمعية العمومية بهذه المنحة التى نعتها باكورة لغيرها وأخى الشعب المصرى وأرجو الهيئة أن تكرر معى الشكر لحضرات أعضاء الحكومة السنية . والدعاء للحضرة الفخيمة الخديوية بالدوام آمين آمين

فأمن الجميع على هذا الدعاء

سعادة الرئيس - هل تستحسنون أن نرفع الجلسة الى الغد لانعام المذاكرة فى هذه المسألة الهامة أوما الذى ترونه

سعادة اسماعيل أباطه باشا - اتى بلسان حضرات زملائى أعضاء الجمعية العمومية بل بلسان الأمة المصرية بل بلسان كل منصف وعادل فى هذا الوجود أشكر حضرات رجال الوزارة على الروح الشريفة التى فبلوا بها الجمعية روح الاحترام

والصراحة والاخلاص تلك الروح التي كادت تدعوني لان اطلب من زملائي
أن يوافقوني على التصديق على المشروع لنين حضرات أصحاب السعادة النظار
أنا نعرف قيمة الكرامة فيزيدونها منها ولكن العبء الثقيل الذي ألغوه على
كواهلنا بعد أن تخلصوا منه هو الذي دعاني الى الانحياز عن هذا الطلب فلتحى
الوزارة المخلصة الصريحة

علما من المذكرة التي راجعناها أو راجعها بعضنا ومن البيانات التي أقيمت هذا
المساء أن حضرات رجال الحكومة يعتبرون أن المشروع مفيد لمصر ولقد كدت
أن أثأثر معهم بهذه الفكرة لولا أننا عند بحث المشروع باللجنة بحثناه من كل وجوهه
وقرأنا كل ما قاله حضرات النظار قبل أن يلقى علينا هذا المساء

وحيث أننا في هذا المساء قبلنا من حضرات النظار بروح شريفة وهي روح
احترام قراراتنا وقابلنا هذه الروح بما تقتضيه من الشكر والابتهاج والسرور فأرى
أن لا تتم المناقشة في هذه الجلسة حتى تكون كلها جلسة سرور وابتهاج وانشرح
وفي غد يفعل الله ما يشاء الأتني قبل الانتهاء أريد أن أتكم عن بعض نقط وأجعلها
كنموذج لأوجه دفاعنا لأين به كيف أن اللجنة يمكنها رغما عن كل ما قيل أن
تؤيد قرارها السابق وأترك بقية المسائل الأخرى الى الجلسة القادمة

سعادة ناظر الحفائية - الأولى ترك ذلك الى الجلسة القادمة

سعادة اسماعيل أباطه باشا - اني سأتكلم عن بعض نقط صغيرة لأبرهن بها
لاخواننا أن اللجنة بحثت المشروع بحثا دقيقا لا يمكن أن ينقض رغما عن كل ما قيل
حتى لا تنصرف من هنا الا ونحن أقوىاء في مراكنا

أولا مسألة تبسيط الغبن والضغط عليه حتى وصل من ١٣٠ مليون الى خمسة
ملايين وستمائة ألف - هذه مسألة يندهش الانسان عند سماعها لأول وهلة
ولكن الحقيقة على عكس ذلك

اللجنة جعلت أساس حسابها سنة ١٩٠٩ لامن عندياتها ولا هو اقترح منها
بل بناء على القاعدة التي جرى عليها المستشار في حسابها لاني اللجنة رأيت أن تسير

مع جنابه خطوة خطوة حتى اذا وجد خطأ لا يكون فيه شك . جنابه قدر ايراد سنة ١٩٠٩ بمبلغ ١٢٠ مليون ويقولون ان جنابه قدر الايراد قبل أن تم السنة هذا حقيقى ولكن مندوبى الحكومة حضروا أمام اللجنة بعد نهاية السنة بشهرين ولم يصححوا تقدير المستشار مع أن الايراد هو ١٢٤ مليون لا ١٢٠ كما قدر جنابه المصاريف - ان اللجنة حذفت من الايراد المصاريف التى لا يكون لها وجود فى سنة ١٩٦٨ وليس هنا محل الكلام على أحقيتها فى حذف ما حذفته من أنواع المصاريف ثم قسمت الباقي من الايراد الى قسمين وضربت أحدهما فى أربعين وهى عدد سنوات الامتداد فكان الناتج ٦٦ مليوناً وبإضافة الارباح المركبة اليه يصير ١٣٠ مليوناً فمن أراد أن يناقض فى ذلك فيقل أنه يوجد خطأ فى عملية الحساب أو غلط فى حواصل الجمع أو الضرب ولكن لا يأتى من طريق غير الطريق الذى اتبعته اللجنة

جناب المستشار فرض ثلاثة فروض واختار أوسطها واللجنة فعلت كذلك بمعنى أنها فرضت ثلاثة فروض واختارت أوسطها

يقولون ان جناب المستشار جنى حسابه على صافى الايراد ونحن نقول ان صافى الايراد موكول تقديره لمجلس الادارة ومقروك تحت رحمته بدليل أن الأرباح كانت فى سنة ٩٠٨ مبلغ ٧٨ مليوناً من الفوائد لم يوزع منها على المساهمين سوى ٧١ مليوناً وفى سنة قبلها كانت ٦٦ مليوناً فقرر مجلس الادارة أن يضم اليها مبلغاً من الاحتياضى حتى يستطيع أن يوزع على المساهمين أرباحاً كالأرباح السنة التى قبلها اذن مسألة الصافى الذى تريد الحكومة أن تجعله اللجنة أساساً لحسابها هى مسألة موكولة لرحمة مجلس الادارة ولا يمكن أن تكون قاعدة لحساب مضبوط وعليه فلا توجد طريقة مضبوطة غير طريقة معرفة الايراد الحقيقى وخضم المنصرف منه واعتبار الباقي ربحاً للطرفين مناصفة وهذا هو ما اتبعته اللجنة

نقول الحكومة ان المبلغ الذى ستأخذه الشركة لغاية سنة ٢٠٠٨ يرجع الى ٥٦٠٠٠٠٠ جنيه ارنكنا على أنه لو فرض أن هذا المبلغ كميالة وأردنا قطعها الآن

وقبض قيمتها تبلغت ٥,٦٠٠,٠٠٠ جنيه فقط وهذا قول غير مقبول لانه لا يوجد
 بنك في العالم يقبل القيام بهذه العملية وحيث ان يكون هذا القول على امر
 مستحيل و يكون الغبن ليس خمسة ملايين وكسور كما تقول الحكومة بل هو ٦٦
 مليوناً من الجنيهات نقداً أو ذهباً فاذا أضفنا اليه فوائد المركبة البالغ ١٣٠ مليوناً
 وهو نتيجة حساب اللجنة والحكومة ونحما عن بحثها الدقيق لا يمكنها ان تخطئ اللجنة
 في هذا الحساب اذن يبقى قرار اللجنة في هذه النقطة كما هو وفضلاً عن ذلك
 فان جناب المستشار يعترف في مذكرته ان الشركة تكسب سنوياً مبلغ
 ٣٩,٠٠٠ ر ١ جنيه حتى أربعين سنة يكون ربحها حوالي الاثنين وأربعين
 مليوناً فاذا أضفنا اليه فوائد المركبة باعتبار ٣ ١/٤ مدة أربعين سنة لبلغ المجموع
 حوالي الـ ٧٥ مليون جنيه وهو مبلغ لا يستهان به ولا يمكن اعتباره بعيداً عن
 دائرة الغبن الفاحش

ثانياً - مسألة تنزيل الرسوم يقولون يوجد تعهد . اتفاق . كلام شرف ولما
 رأيت الحكومة خرج مركزها في هذا الموضوع أرادت أن تبين لنا كيف تم هذا
 الاتفاق الادبي . ومن غرائب الصدف أن هذا الاتفاق الذي يقولون عنه يحتوي
 على ١٢ مادة والمادة التي لم تنفذ منه هي مادة تنقيص الرسم والتي هي حجة
 الحكومة في هذا الباب هذه المادة تقول كل ما زاد من الارباح عن ٢٥ في المائة
 يستعمل في تنقيص الرسوم ولا يعطى لارباب الاسهم شيء من تلك الزيادة ففهم
 من هذا أنه لا يمكن لارباب الاسهم أن يأخذوا أرباحاً أكثر من ٢٥ في المائة
 مع أن جناب المستشار المالي يعترف والحكومة لا تنكر ان المساهمين أخذوا
 ٢٨,٥ في المائة فاذا كان هذا الاتفاق معمولاً به وكلمة الشرف معمول عليها لما
 أمكن أن يزيد ربح السهم عن ٢٥ في المائة

يقول سعادة ناظر الخفائية ان التنقيص يجب أن يكون نصف فربك فنصف
 فربك مع أن التنقيص كان في سنة من السنين ٧٥ سنتياً
 سعادة ناظر الخفائية - أنا لم أقل يجب أن يكون نصف فربك بل قلت
 على الأقل نصف فربك

سعادة ناظر الخارجية - ان كل ما ذكره سعادة ناظر الحفانية موجود بمحاضر الشركة

سعادة اسماعيل أباطه باشا - أمامنا اتفاق اما أن نغيروه واما أن نرفضوه الاتفاق يقول ان كل ما زاد عن ٢٥ في المائة يستعمل في التقيص الا اذا وصل الرسم خمسة فرنكات والرسم الآن ٧,٧٥ فرنك وقد وزع ٢٨,٥ في المائة سعادة ناظر الحفانية - من الجائز أني لم أوضح هذه النقطة جيدا وبأكثر سؤاؤها بمشيئة الله

سعادة اسماعيل أباطه باشا - ان الاتفاق أو المحضر يقول ان كل ما زاد عن ٢٥ في المائة يستعمل في التقيص ونحن نقول وأنتم لا تتكروا علينا ذلك أنه وزع ٢٨,٥ في المائة فالاتفاق غير معمول به وحينئذ لا يصلح أن يكون حجة للحكومة في التخوف من التقيص الذي ذهبت اليه

سعادة ناظر الخارجية - اذا كانت الزيادة لا تسمح بتقيص نصف فرنك فلا يمكن أن يكون هناك تخفيض

سعادة اسماعيل أباطه باشا - من أين أتيت بذلك التفسير

سعادة ناظر المعارف العمومية - من محاضر الشركة

سعادة اسماعيل أباطه باشا - أمامي اتفاق سنة ٨٣ فهل يمكنكم أن تقدموا لنا اتفاقا يتناقصه ؟ وهذا هو ما جاء فيه بهذا الخصوص : « ويستمر التقسيم مناصفة الى أن يبلغ الربح ٢٥ في المائة فكل ما يزيد من صافي ربح الشركة عن الخمسة وعشرين في المائة يخص لتخفيض الرسوم الى أن يصبح مقدار هذه الرسوم خمسة فرنكات

ثالث - تقولون أنه اخترعت طرق حديثة لزيادة سرعة السفن باعتبار ١٦ في المائة من السرعة الحالية وان ذلك يسهل على المراكب المرور من رأس الرجاء الصالح فينقص بذلك ايراد القنال ونحن نقول ان السرعة التي ستسير بها تلك السفن

من رأس الرجاء الصالح يمكن أن تسير بها من طريق السويس فتكسب كثيرا من الوقت وأرباب السفن يفضلون الوقت على المال
سعادة ناظر الحفائية - ولكنها إذا مرت من القنال مستدفع رسوما تبلغ أربعة آلاف جنيه

سعادة اسماعيل أباطه باشا - وهل هي الآن لا تدفع رسوما إذا مرت من القنال؟ أنها تدفع ومع كل ذلك فإن أرباب السفن يتركون طريق رأس الرجاء الصالح ويفضلون طريق القنال اختصارا للوقت

سعادة ناظر الحفائية - إذا أمكن اختصار الوقت قل صرف الفحم
سعادة اسماعيل أباطه باشا - وكذلك يكون الحال إذا مرت تلك السفن من طريق القنال

رابعا - مسألة حق القوة تلك مسألة قدرتها اللجنة حق قدرها ولم تغب عنها وقالت أنه يجوز حقيقة متى عاد القنال إلى مصر أن لا تستطيع الحكومة رفع الرسوم ولا مقاومة مطامع أرباب السفن ولكنها قالت من جهة أخرى أنه يمكن لمصر أن تستجد بشركة أخرى تماثلها من الشركات التي تسعى وراء كسب الأموال
سعادة ناظر الخارجية - سعادة ناظر الحفائية قال إن الاتفاق مع شركة أخرى ربما حرك مسألة دولية

سعادة اسماعيل أباطه باشا - نحن نتكلم الآن فمن أراد مناقشتنا فليأخذ مذكرة بما يريد أن يقوله ويناقشنا بعد الانتهاء كما عملنا عند ما تكلمت الحكومة
قبل أن الشركة كلما دنا أجلها وأرادت مدة امتيازها انضطر لدفع مبالغ أكثر من الآن وهذا هو ما قالته اللجنة وما نقوله الآن

ولقد قيل أيضا إذا مضى عشرون سنة تكون المبالغ الواجب على الشركة دفعها لمصر عظيمة تنقل كاهل المساهمين فيرفضون قبول الامتداد ونحن نظن أن المساهمين عند ما يشعرون بأن المدة الباقية لقضاء حياتهم المالية قصيرة يضطرون

لنضحية كل شيء خصوصا وأن الشركة لا تجد الا مصر لتعاقد معها أما مصر فتجد كثيرا من الشركات التي تقبل التعاقد معها

خامسا - أما مسألة كون المشروع لم يدرس جيدا فإن اللجنة ليست القائلة لذلك من نفسها بل لسان حال الحكومة هو الذي قال ذلك بدليل أنها لم تقدم الى الجمعية غير ورقتين فيهما عقد الاتفاق وتعديلات الحكومة . طلبت اللجنة المخبرات التي قيل انها دارت بين الحكومة والشركة مدة سنة لأجل تحضير هذا المشروع فقالوا لا يوجد مخبرات تحريرية . طلبت اللجنة تقرير الخبراء الذين أشير اليهم بخطبة الجنا ب العالى الخديوى فقالوا لا يوجد تقرير خبراء . طلبت اللجنة الرسائل التي تبودلت بين الشركة والحكومة فى المسائل التي أشير عليها فى مذكرة جناب المستشار فقيل انه لا توجد رسائل ولا مسائل . طلبت اللجنة معرفة القواعد الحسابية التي بنى عليها جناب المستشار حسابه فقالوا لا توجد قواعد معينة وظها افتراضات احتمالية

ومن المحتمل أن تكون الحكومة درست المشروع بعد تقرير اللجنة وسعادة ناظر الحاقانية اطلع على محاضر اللجنة وعلم منها أن ما ذكرته اللجنة بتقريرها هو ما حصل تماما سادسا - أما مسألة جواب الشركة فهذه حجة قوية لنا لا علينا . قلنا ان المشروع سابق لأوانه وأنه يجب علينا التأنى والانتظار لأن ذلك أفيد لنا

جاء للحكومة مشروع قال جناب المستشار عنه انه نافع ومفيد ولكنه يخشى أن المساهمين لا يصدقون عليه لأنه فى صالح مصر أكثر مما هو فى صالحهم فنظرت الحكومة فى هذا المشروع ورقضته بالاجماع وأدخلت عليه بعض تعديلات قال رئيس مجلس إدارة الشركة عنها انه يخشى عدم قبولها . انتظرنا على الشركة شهرا واحدا فورد خطابها بقبول التعديلات وهذا يتضمن طبعاً قبول المشروع أيضا الذى كان يخشى جناب المستشار من عدم التصديق عليه ومن يدري ماذا يكون اذا انتظرنا شهرا أو شهرين فضلا عن سنة أو عدة سنوات هذا الجواب يصح أن يكون وحده حجة للجنة وللجمعية اذا أرادت رفض المشروع

قالوا ان اللجنة رفضت المشروع لانه ليس لها حق المراقبة على الاموال ونحن نقول انها رفضت المشروع لسببين اولهما وجود غبن وقد أثبتناه وثانيهما لانه يلزم استعمال المقابل في أعمال مثمرة تعود على الاجيال الحاضرة والمستقبل بالنفع والفائدة على شرط أن يكون للأمة سلطة فعلية على ادارة شؤونها الداخلية والمالية تكفل لها تحقيق هذا الشرط وهذا لم تصرح الحكومة بقبوله الى الآن ولم تقل كما تقول الحكومة لا تقبل الا بالدستور أو بشرط استعمال المبالغ المتحصلة من هذا بموافقة الجمعية

بقيت مسألة المشروعات التي ذكرها سعادة ناظر الاشغال وقال بكل أسف اننا ابتدأنا فيها

سعادة ناظر الاشغال - أنا لم أقل ابتدأنا فيها بل قلت ابتدأنا في الاعمال التمهيدية

سعادة اسماعيل أباطه باشا - ان الاعمال التمهيدية هي من أعمال الابتداء في المشروعات التي لم تأخذوا رأينا فيها ومع كل فان معظم هذه المشروعات طلبتها الجمعية من الحكومة في سنوات متعددة وكان جواب الحكومة دائما عليها أن عندها ماحو أهم منها لثبوت صرف الاموال في غيرها والآن لما ظهرت مسألة القتال ظهرت للحكومة أهمية هذه المشروعات وانى أتذكر أن سعادة ناظر الاشغال وسعادة ناظر المالية حضرا وقت نظر هذه الجمعية في مشروع الخارير وتكلم كل منهما فوق الساعة في بيان ما يعود من المنافع والفوائد على العاصمة وسكانها من هذا المشروع سواء كان في أعمال المقاولات أو الاراضى التي تحسن بالضواحي بسبب هذا العمل فكانت هذه الاسباب من أهم الدواعى التي بعثت الجمعية على موافقة الحكومة بزيادة اثنين وكسور في المائة على عوائد الاملاك ثم لم تحض بضعة أيام الا ووجدنا نظارة الاشغال تعلن عن هذا المشروع في الوقائع المصرية الفرنسية دون الوقائع العربية التي يطالع عليها أهل العاصمة من المصريين ووجدناها أيضا تعتمد على المقاولين مشترى الادوات التي تلزم لهذا المشروع من فابريكات

مخصوصة بلوندره وهو ما يسمح لأصحاب تلك الفابريكات أن يبيعوا الادوات المذكورة بعشرة أضعاف قيمتها لاضطرار المقاول لشترى منها ورأيناها أيضا تختم على من يدخل في المزد أن يكون اشغل قبلا في أعمال مجارير مع أن كل هذه الاشتراطات تخالف مغزى التصريحات التي سمعناها وتتأفي فكرة تسهيل الاستفادة أبناء البلاد من هذا المشروع ولما سأل مجلس شورى القوانين نظارة الاشغال عن هذه التصرفات أجاب سعادة الناظر عن مسئلة تعيين الفابريكة التي يلزم أخذ الادوات منها بأنها هي المختصة بصنع هذه الادوات ولما سئل عما اذا كانت بلجيكا وألمانيا تأخذ ما تحتاجه من هذه الادوات من هذه الفابريكات أيضا فقال نعم وهو ما نعذر على المجلس الافتناع به رغما عما له من الثقة في سعادة الناظر المشار إليه . بناء على هذه الاسباب يمكن القول بأن مثل هذه التصريحات أصبحت الجمعية لانظمن لها كل الاطمئنات ولا يمكنها أن تبني عليها أعمالا في الاستفادة من المشروعات التي أشار عنها سعادة الناظر

لذا أطلب من اخواني تأجيل النظر في هذا المشروع لجلسة أخرى لإيفائه حق الايضاح والبيان بعد التصريحات التي أوضحتها الحكومة
سعادة حسن مذكور باشا - أنا غير موافق على التأجيل وأطلب أخذ
الرأي الآن

حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك - ان سعادة زميلي اسماعيل أباطه باشا تكلم عن بعض نقط في المشروع وأظهر عواطفه نحو الحكومة في أنها قد سرت كيف يجب احترام آراء الأمة وحقوقها
الحكومة نظرت إلينا نظر الحكيم وحسبها منا أننا قد رآ هذا النظر حق قدره
وواجب علينا شكرها اذا قامت بذلك في كل شئ

تكلم سعادة أباطه باشا الآن فيما يتعلق بالغبن والجنة لم تترك صغيرة ولا كبيرة في المشروع الا أحصتها ودققت النظر فيها ولقد بنت اللجنة رفضها للمشروع على ثلاثة أشياء

الغبين وعدم وجود رأى للامة في صرف أموالها وطريقة الاستثمار
أما الغبن فقد أظهرته اللجنة تماما حتى كاد يلمس باليد رغما أن كل ما كان
أمامها وكل ماوصل إليها من هذه المسألة ومتعلقاتها مذكرة ومشروع مصقولان
بشكل غريب جدا

فقد ذكر في المذكرة الاولى أن صافي ايراد القناة ٧١ مليوناً وفي الثانية أنه
٧٣ مليوناً فكان الفرق بين المذكرتين مليونين ثم ظهر لنا فرق بين ما جاء بالمذكرتين
وبين الحقيقة وهو أربعة ملايين الأمر الذي وافقنا عليه مندوب الحكومة ونفس
جنتاب المستشار في رده الأخير

ولقد بذلت اللجنة كل ما في وسعها لترجع الحكومة عن خطئها ولتخبرها بكل
مادار في تحضير هذا المشروع فما أجدى ذلك نقما . طلبنا من الحكومة أن
تخبرنا عما دار من المناقشات فكان جوابها لا توجد مناقشات . سألناها هل هناك
تحريرات أو خطابات فكان جوابها ألا تحريرات ولا خطابات

فعلت اللجنة كل ما يمكن أن تفعله وما كانت تحصل على نتيجة مقنعة

استخلصت اللجنة أن الصفقة خاسرة وأن فيها على الأمة غنا عظيما يقدر
بنحو ١٣٠ مليوناً

استخلصت أن ما يأتي من استثمار المال لا يكفي لتعويض الخسارة
وبالاختصار فإن الحكومة ما أمكنها ولا يمكنها أن تدفع هذا الغبن الذي هو
أكبر حجة وأقوى دليلا على أن الصفقة خاسرة بل كل ما فعلته أن دارت حول
القشور والخواشي لتدافع عن نفسها وتبرر موقفها أمام هذا المشروع وأن هذا
الدفع يناسب كثيرا الحالة التي حصلت في تحضير المشروع واعداده

أما استثمار المال الذي سناخذه والذي قال سعادة ناظر الاشغال عنه انه
إذا استخدم في الري أو السكن الحديدية يأتي بفوائد جزيلة فهذا غير كاف لتعويض
الخسارة التي نلحقنا من قبول المشروع

والى أضرب لذلك مثاليين حتى يعلم منهما مبلغ الاستهانة بالاموال وصرف الحكومة لها سواء كانت من الاحتياطي أو الميزانية العمومية بغير فائدة تذكر

أولا - صرف على مصلحة السكة الحديدية من سنة ٩٠٤ الى سنة ٩٠٨ أى فى أربع سنوات مبلغ أربعة ملايين ونصف من الاحتياطي غير ما صرف عليها من ايرادها بنسبة ٥٥٪ أى مبلغا أكبر بكثير من المبلغ الذى تريد الحكومة أن تمتد امتياز القناة به أربعين عاما مع أنه لم يظهر من نتيجة هذا الصرف خطوط جديدة ولا شئ نافع للأمة بل صرف كل هذا المبلغ على الزخارف التى لا تغيدنا بشئ والآن نقول لنا الحكومة ان مبلغ أربعة ملايين يعطى على أربع سنوات يمكن لتدبير أجل القناة أربعين عاما فهل وصل تفريط الحكومة بحقوق الأمة الى هذا الحد ؟ هل وصل بها الخلل الى أن تعطى هذا الشئ الثمين المحفوظ للذرائع المستقبلية مقابل أربعة ملايين ؟ هل يصح للحكومة التى تصرف أربعة ملايين ونصف على عمل زخارف للسكة الحديدية أن تمتد امتياز القناة نظير مبلغ كهذا

ثانيا - قال السيد جارسطن فى مذكرته التى رفعها الى الحكومة فى سنة ١٩٠٦ أن الخزان لا يكلفها سوى مليونين وستائة ألف جنيه وانضج بعد ذلك أن الفرق بين ما قدره جتاه بعد بحثه الدقيق ومقاييساته العلمية وبين ما صرف هو خمسة ملايين جنيه تقريبا فهل يجوز للحكومة التى عندها ميزانية عظيمة واحتياطي عظيم بصرف منه مبلغ كهذا بغير حرص ولا تدقيق أن تسمح لنفسها أو ترغب أمثها فى تضحية القناة نظير أربعة ملايين تدفع على أربع سنوات

هذا شئ نظن أن الحكومة لا ترضاه وبحق أن الأمة لا تقبله ولا نقول به

سعادة حسن مذكور باشا - أطلب أخذ الراى على المشروع

حضرة ابراهيم عبد العال افندى - أوافق سعادة مذكور باشا على رأيه

حضرة محمد فتح الله بركات بك - اذا أردتم أخذ الراى الآت على قبول

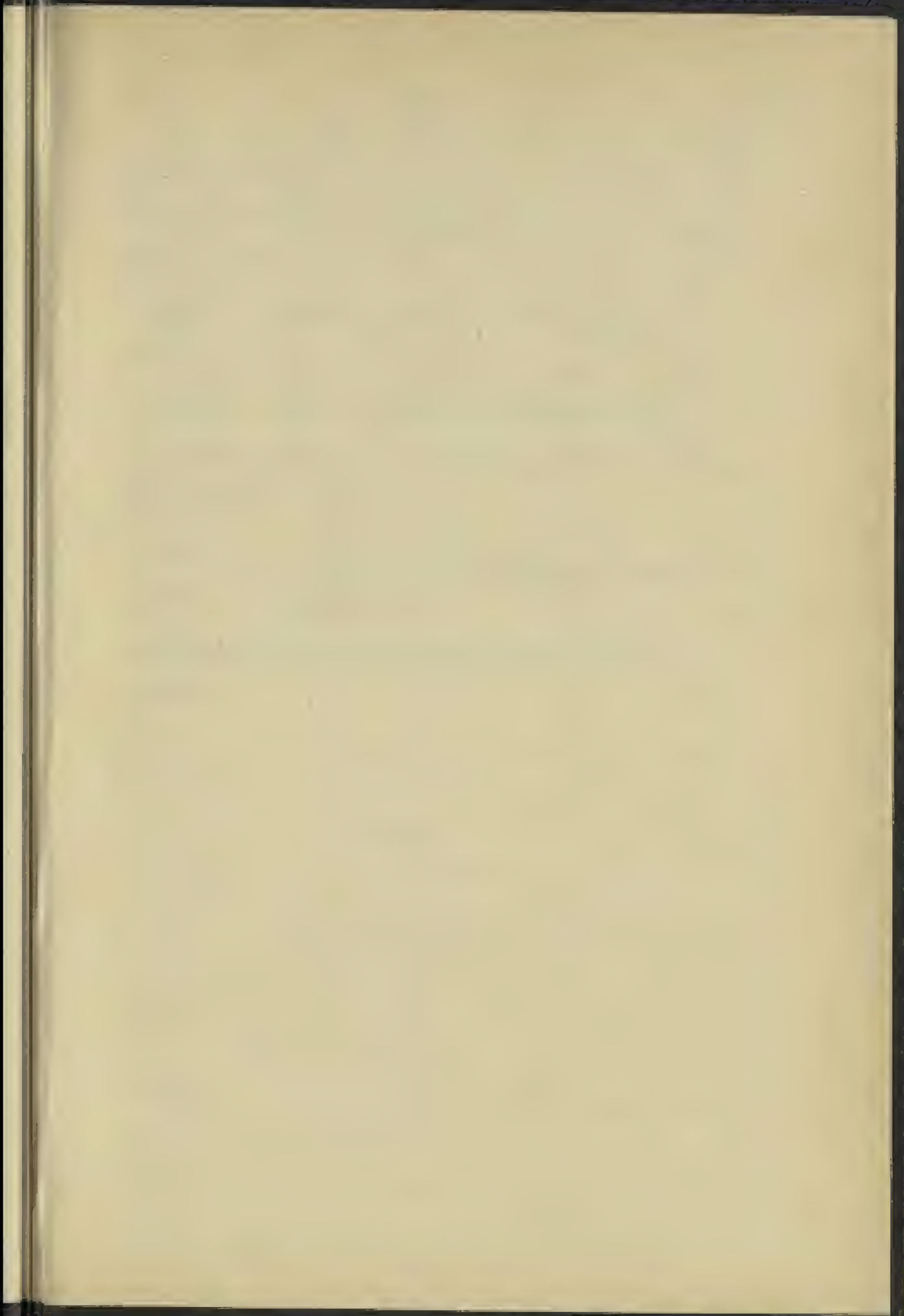
المشروع أو رفضه فلتترك لنا حرية الكلام لأن كلامنا عنده أسباب يريد أن
يقولها خصوصا ونحن أعضاء اللجنة

حضرة مرقس سميكه بك - أطلب تأجيل المناقشة حتى يتروى كل منا
في الأمر

سعادة علي شعراوي باشا - أرى أن يقرر امتداد الجلسة الى الغد
سعادة اسماعيل أباطه باشا - اذا أردنا التأجيل فليكن ليوم الخميس
والا فلنتناقش اليوم

سعادة الرئيس - المناقشة في مشروع القنال تأجلت ليوم الخميس وجلستنا
هذه نمدتها الى الغد لنظر باقي الاقتراحات

وقد رفعت الجلسة والساعة ٨ و ٢٠ دقيقة على أن تعاد غدا الساعة ٤
بعد الظهر



الجمعية العمومية

القسم الثاني

محضر ٥ أبريل سنة ١٩١٠

أعيدت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ٣٥ بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة محمود فهمي باشا رئيس الجمعية العمومية بحضور ٦١ من حضرات أعضائها تلى ماورد بالاعتذار وهو من كل من سعادة محمد علوي باشا وحضرات عيسى بك نوار ومحمود بك الاتربي ومحمد بك الشناوي

وأبلغت الهيئة اعتذار كل من صاحب السعادة سعد زغلول باشا ناظر الحقاينة وفضيلة نسيم أفندي وحضرات محمد فتوح الله بك وبركات ومحمد بك مذكور وحافظ بك المنشاوي وإبراهيم أفندي سيد احمد

سعادة الرئيس - لتأخذ في نظر باقي الاقتراحات الموجلة من أمس

تليت اقتراحات حضرات أحمد بك عثمان الهلالي والسيد أفندي علي محمود ومحمد بك الشناوي في شأن طلب إعادة امتحان السافطين في أول السنة المكتتبة وهذه صورها

اقتراح حضرة أحمد بك عثمان الهلالي

« أطلب إعادة امتحان ساقطي الشهادة الابتدائية والكفاءة والبيكالوريا والشهادات العالية في أول السنة الدراسية وذلك لمن سقط منهم في علم أو اثنين أو ثلاثة على الأكثر ويقبل في هذا الامتحان كل من تخلف عن تأدية الامتحان الأول لمرض أو لأي عذر مقبول بشرط أن يقدم لنظارة المعارف ما يثبت ذلك وكل تلميذ يريد أن يدخل في هذا الامتحان يدفع رسماً للشهادة مثل الرسم المقرر دفعه في الامتحان الأول »

اقترح حضرة السيد افندى على محمود

« أقترح إعادة امتحان جميع الساقطين في الامتحانات السنوية من طلبة المدارس الاميرية على اختلاف أنواعها وأن يكون ذلك في أول السنة المكتيبة التالية منعاً لضياع وقت التلاميذ بالانتظار مدة سنة وتكبدهم المصاريف الطائلة »

اقترح حضرة محمد بك الشناوى

« أقترح اجازة إعادة امتحان الساقطين في النقل من سنة لأخرى في المدارس الثانوية والعالية في أول السنة التالية ويكون الامتحان قاصراً على العلم الساقط فيه التلميذ »

حضرة مرفس سميكة بك - هذا الطلب وجيه ومفيد جداً لكن بصفتى عضواً في مجلس المعارف الاعلى أجد نفسى ملزماً بأن أوضح للهيئة بالناسب لنا أن طلبنا ذلك وبكل أسف كانت الاجابة الاعتذار بعدم وجود الممتحنين الكافين لذلك لهذا أرى حفظ هذه الاقتراحات لعدم الفائدة من تبليغها وحبذا لو أمكن للحكومة أن تعيد امتحان الساقطين في نمرة في علم أو الساقطين في الشفهى تقرر بأغلبية الآراء احالة هذه الاقتراحات على الحكومة

سعادة اسماعيل أباطه باشا - نحب أن نفهم هل المانع من إعادة امتحان الساقطين عدم وجود ممتحنين اكفاء أو عدم وجود مصاريف للممتحنين حضرة مرفس سميكة بك - الذى أتذكره أن السبب هو عدم وجود عدد كاف من الممتحنين الأكفاء للقيام بهذا العمل

سعادة اسماعيل أباطه باشا - اذا على مصر السلام وكيف أذى الامتحان الاول

حضرة مرفس سميكة بك - غير خاف ان الذين يتقدمون للامتحان يزيدون سنة عن سنة وقد بلغ عدد الذين تقدموا لأداء امتحان الشهادة الابتدائية في العام

الماضي ٤٠٠٠ أربعة آلاف تقريباً وهو آخذ في الازدياد ولا يخفى أن عدداً مثل هذا يستلزم وقتاً طويلاً لتصحيح الأوراق

سعادة اسماعيل أباطه باشا - أستمع زميلي فأقول له أن هذا ليس جواباً على سؤال

حضرة مرقس سميكة بك - كل مادة لها ورق مخصوص يوزع على المتقدمين فيأخذ ذلك وقتاً طويلاً لتصحيح وغيره

سعادة اسماعيل أباطه باشا - حضرة زميلي مرقس بك عضو في مجلس المعارف الأعلى وهذه المسألة خافية علينا فتود أن نعرف منه أن كان المانع عدم وجود المتقدمين الأكفاء أو عدم وجود المصاريف للمتقدمين

إن قال المانع عدم وجود المتقدمين فهذا مدفوع بالامتحان الأول وإن كان عدم وجود المصاريف فهذا لا يبحث فيه

سعادة ناظر الخارجية - المانع أنه يحصل اضطراب في سير الدروس

سعادة اسماعيل أباطه باشا - ماهو هذا الاضطراب

سعادة ناظر الخارجية - هو الاشتغال بالامتحان مرتين مرة في آخر السنة ومرة في أول السنة المكتبية لأن المتقدمين هم مدرسون فإذا اشتغلوا بالامتحان لا يتيسر لهم الاشتغال بالتدريس ويتأخرون عن أداء دروسهم

سعادة اسماعيل أباطه باشا - من مصلحة الطلبة إعادة امتحان الساقطين فإذا أرادت النظارة العمل بحقيقة فمن حيث أن الامتحان الأول يعمل في آخر الاجازات فممكن أن الامتحان الثاني وهو إعادة امتحان الساقطين يكون في شهر سبتمبر

حضرة حسن بك بكري - ما الذي يريده حضرة مرقس بك

سعادة الرئيس - هذه المسألة انتهت بما تقرر من إحالة هذه الاقتراحات على الحكومة فلننظر في غيرها

تلى اقتراح حضرة محمد بك الشناوى المختص بطلب تعميم الطريقة المتبعة فى امتحان الشهادة النهائية بمدرسة الطب فى بقية المدارس العليا وهذه صورته :

« وجوب سرىان قاعدة امتحان الشهادة النهائية بمدرسة الطب على باقى المدارس العالية كالحقوق والمهندسخانه بأن يعمل الامتحان دفعتين فى السنة المدرسية واحدة فى أوّلها والثانية فى آخرها »

حضرة مرقس سميكه بك - إعادة امتحان الساقطين فى أول السنة المكتتبه جار فى مدرسة الطب ويريد بالطلب تعميمه فى جميع المدارس العليا

سعادة اسماعيل أباطه باشا - ربما يقال بعدم وجود ممتحنين كفاية أو أنه يحصل اضطراب فى التدريس

سعادة الرئيس - وما الذى تراه الهيئة فى هذا الطلب

تقرر بأغلبية الآراء إحالته على الحكومة

تلى اقتراح سعادة أمين باشا الشمسى المختص برغبته عدم اشتراط البكالوريا المصرية فى امتحان المعادلة للماصلين على دبلوم الحقوق من الخارج وهذه صورته :

« يعود بعض الشبان المصريين من الديار الأوربية حاملين لشهادة عالية فى الحقوق ويجب أن يتعاطى صناعة المحاماة أمام المحاكم الأهلية فتعترضه قوانين نظارة المعارف التى تفرض عليه ليس فقط أداء امتحان المعادلة بل امتحان البكالوريا

ولست أعلم الفائدة من أداء امتحان فى الرياضيات أو العلوم مثلا لمن يتعاطى حرفة المحاماة

لذلك نطلب من المعارف إلغاء امتحان البكالوريا لحائزى شهادة عالية من أوروبا فى الحقوق

سعادة أمين باشا الشمسي - الجاري أن الذين يحصلون على الشهادات العالية من أوروبا في علم الحقوق ويريدون أن يحصلوا على شهادة المعادلة يمتحنون في البكالوريا مع أن الذين يحصلون على شهادات عالية من أوروبا في الطب وفي الهندسة لا يمتحنون في البكالوريا هنا

سعادة اسماعيل أباطه باشا - يخشى أن امتحان طالبي المعادلة في البكالوريا تكون له أسباب قانونية

سعادة ناظر الخارجية - المقترح يريد الاكتفاء بامتحان المعادلة عن امتحان البكالوريا وليس هذا في مصلحة حملة الشهادات المصرية
تقرر بأغلبية الآراء تبليغ هذا الاقتراح إلى الحكومة

نلى اقتراح سعادة حسن مذكور باشا بشأن مساعدة الأزهر وهذه صورته :

«في علم حضراتكم ما هي حالة الأزهر الشريف هذا المعهد الديني القديم بل ذلك الأثر الاسلامي الجليل أي من الحالة التي عليها الطلبة والمدرسون بتلك المدرسة الدينية الكبرى التي لاغنى لنا عنها مطلقا إذ هي كعبة طلاب العلوم الدينية الاسلامية من جميع أقطار الدنيا حيث فيها من الطلبة ماينوف عن اثني عشر ألف طالب وكلهم بين مصري وترك وعراقي وشامي وبنغادي وهندي ومغربي ومسكوفي وحشي وسوداني وغيرهم كثير من كافة أنحاء البلاد الاسلامية وغالب هؤلاء الطلبة ان لم نقل كلهم في حالة غير مرضية لضيق المعيشة سواء كان هؤلاء الطلبة أو مدرسوهم الذين قد انقطعوا لتلقي وتلقيين العلوم مما يعود على مجموع الامم الاسلامية بالخير العميم وان ما لهذا المعهد من الاهمية العظمى عند جميع مسلمي سكان المعمورة غير خاف على أحد

وحيث ان حكومتنا السنية تعلم ما نعلمه نحن في هذا الشأن وقد سبق لها أن نظرت بعين الرأفة الى ذلك المعهد وخصصت بالنهي جنيه كل عام من سنة ١٨٩٣ وهو مبلغ زهيد جدا بالنسبة لحالة الأزهر وما يحتاجه من العناية بواسطة

رجال الحكومة مما يتخذ لهم عظيم الفخر بتلك المساعدة الخيرية وبما أننا عهدناها لا يتجمل مطلقا بمساعدة الجمعيات والمعاهد العلمية كل منها بحسب أهميته فما أحرأنا بشوال هذا الفخر لتضمه الى تلك المبرات التي تشرها عليها الانسانية بل عموم المسلمين وتمثيدها بالمساعدة لهذه المدرسة الكبرى بحسب ما توازيه أهميتها وما تؤديه لكافة المسلمين في انحاء العالم من الخدم الجليلة كي بذلك ينصلح حال الطلبة والمدرسين شيئا فشيئا تبعاً للظروف والاحوال

وبناء على ذلك أرجو الهيئة موافقتي على تبليغ ذلك الى الحكومة لكي تخصص لهذا المعهد العلمي الكبير مبلغا وافرا من المال بقدر ما توازيه أهميته وأسأل الباري تعالى أن يوفق رجال حكومتنا السنية لما فيه الصالح العام »

حضرة مرقس تيمكه بك - أريد بكل سرور هذا الاقتراح لاننا جميعا نعلم أهمية هذا المعهد الديني العظيم وأرى أن مبلغ الالف جنيه هوزعيد جدا في جانب أهمية هذا المعهد والخير العظيم الذي ينتج من وجوده

وهذه المناسبة أطلب من الحكومة أن تتفضل وتساعد المعاهد الدينية القبطية بشئ يسير كما تساعد المعاهد الدينية الأخرى في مصر من مال الحكومة وفي الاسكندرية من مال البلدية

حضرة حسن بك بكري - الاقتراح الذي أمامنا خاص بالازهر فالذي يريد

حضرة مرقس بك يقدم به اقتراحا

سعادة أمين باشا الشمسي - الازهر به زيادة عن ١٢ ألف شخص ويأتيه الطلبة من كل جهة فأريد طلب سعادة حسن باشا مذكور حتى يحصل التقدم والنجاح

سعادة حسن مذكور باشا - أرى أن يكون الطلب شاملا لاقتراحي ولما يطالبه حضرة مرقس بك للمعاهد القبطية أيضا

سعادة الرئيس - هل توافقون على ذلك

سعادة على شعراوي باشا - نعم كلنا نوافق عليه

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ اقتراح سعادة حسن مذكور باشا مضافا اليه طلب
حضرة مرفس سميكة بك

حضرة مرفس سميكة بك - اني أشكر الهيئة على حسن احسانها وهو
أحسن طريقة في ضم القلوب بعضها الى بعض

سعادة حسن مذكور باشا - هذا شيء محقق

نلي اقتراح سعادة أمين باشا السمسى بشأن الكتبخانة الخديوية وهذه عبارته

«أطلب من الحكومة أن تبحث في التقرير الذي ظهر في العام الماضي بشأن
المكتبة الخديوية المرفقة بهذا نسخة منه وأن تنظر في أمر هذا المعهد العلمي
الذي لا تحظى فائدته بالعناية التي هو بها جدير وفي الختام أطلب مع صاحب
التقرير تعيين لجنة تعاون ناظر المكتبة في فحص أمورها الفنية »

سعادة الرئيس - التقرير الملحق بالطلب هو عبارة عن كراسة مطبوعة فيها
تفصيلات كثيرة فهل ترون تلاوته أو توافقون على إحالته على مجلس الشورى
لفحصه وتقرير ما يراه في ذلك

سعادة اسماعيل أباطه باشا - الأوفق إحالته على مجلس شورى القوانين
موافقة بأغلبية الآراء

حضرة مرفس سميكة بك - كنا نحب معرفة ما يريد المقتراح

سعادة الرئيس - يريد ادخال اصلاحات كثيرة بالمكتبة أوضحها في التقرير

نلي اقتراح حضرة قرشي أفندي أحمد بشأن اصلاح حال الفتيات الادبية
وهذه صورته :

«سادتي أتشرف بأن أوجه الكلام لحضراتكم لأن تقى بكم عظمة وآمالى فيكم كبيرة أرجو أن تأخذوا بيدي لتصلح حال أمتنا الاجتماعية التي أفسدها الزمن وأكل عليها الدهر وشرب . ألم يخل أحدكم بنفسه فيناجيتها في أمر مستقبلنا وماذا يؤول إليه حالنا أهبل أتم لا قدر الله راضون عما هو جار بين المنازل والقصور وهل تسرهم حالة الفشة الكبيرة من الفتيات كلا بل ألف مرة كلا لأن هذا المستقبل كله ظلام حالك

ان حالة أغلب فتياتنا أصبحت لا يرضى بها إلا الذي ضاعت عزه نفسه وقد الحية والشرف وما حدا بي الى هذا الاقتراح إلا بأس ملاقى وأدى فؤادى من الآباء فلقد كنت أظن أنهم سينهضون لأصلاح بيوتهم وأسراتهم بعد أن كثر صباح الجرائد من فساد الحال وسوء المال وأسفاه ضاع هذا الصباح والنصح والارشاد هباء وكانت صرخة فى واد ذهبت مع الرياح ماذا يصيبنا فى بيوتنا ومستقبلنا وأمتنا اذا بقيت الفشة الكبيرة من بنات اليوم وأمهات رجال المستقبل الذين هم فلذة أكبادنا ومحط آمالنا وذخيرة مستقبلنا مسترسلة فى غيها دائية السير فى طريق الاعوجاج الذى حرمة محوم الاديان وهل من المروءة أن يكون لا عمل لبناتنا سوى الخروج الى الأسواق والمتزهات بتهرج زائد مخالف للآداب الشرعية الدينية بشكل ينجعل الحر الغيور ومن شك فى قولى هذا فعليه أن يزور تلك الحدائق الغناء والمتزهات الفيحاء والعتبة الخضراء فوالله لقد نج ما فيها من حيوان ونبات وأزهار الى بارئها من هول ما ترى من الفتيات مع بعض المغرورين مما يندى له جبين الحر نجلا فبا حضرات نواب الامة ان اصلاح حالنا ومستقبلنا فى أيديكم لا يكلفكم عناء كبيرا وهو الاقرار بالاجماع بالقات نظر الحكومة بسن مشروع قانون خاص موافق لاحكام الشريعة الغراء والآداب العمومية والعرف يكون رادعا لهذا الخطر المهدد لمستقبلنا ومن المقرر أن الحرية الشخصية لا تتعدى حرمة الاديان وبما أن بلادنا اسلامية عربية وحكومتنا كذلك فيفرض علينا أن نحترم ونقدس أحكامنا الدينية وعوائلنا العربية فوق كل

حرية شخصية منافية للدين والآداب هذا فكرى الخصوصى وحضراتكم الفكر
الأعلى

قررت الهيئة بأغلبية الآراء رفض هذا الاقتراح

نلى اقتراح حضرة سعد أفندى مكرم بشأن وضع نظام بتعميم التعليم بين
جميع العناصر فى الكتائب ومدارس معلمى ومعلمات الكتائب وهذه صورته :

« تعلمون حضراتكم أن الكتائب الموجودة والحالة هذه تنقسم الى عدة
أقسام قسم وهو العام فى سائر جهات القطر قد اشترك فى انشائه سائر عناصر
الأمة المصرية كل بقدر طاقته بل وقام فريق من المسيحيين بإنشاء بعض
من ماله الخاص وأوقف عليه من أملاكه ما يضمن حفظ مكانه فى المستقبل كما
أنهم ساعدوا أيضا على إنشاء مدارس معلمى الكتائب التى قام بنفقاتها الأهالى
فى جميع القطر وأقربنا عهدا بذلك مدرسة المنصورة وقسم آخر من الكتائب
ومدارس معلمى ومعلمات الكتائب أنشئ بمال الحكومة بأمر نظارة المعارف
العمومية وثالث من الكتائب فقط أنشئ بمال الاوقاف الاسلامية وديوانها
قائم بالاتفاق عليه

ولا يخفى أن الغرض من إنشاء الثلاثة الاقسام وعلى الاخص الاول والثانى
منها هو لتعميم التعليم ونشره بين طبقات الأمة على اختلاف العناصر والمذاهب
توصلا للغاية الشريفة التى تبغى الأمة والحكومة معا الحصول عليها تلك الغاية
التي لا تنال إلا بالتعليم وتهذيب الأخلاق وأن مجالس المديرية قد منحت لهذا
الغرض الحق بأن تقرر ضرائب جديدة بمقدار ٥ ٪ لانفاقها على التعليم على أنه
قد لاحظت أن العدل جاء فى بعض المديرية مع الأسف على خلاف هذا
القصد الشريف ويظهر أنه فهم أن هذه المعاهد العلمية من كتائب ومدارس
لم تنشأ لتعليم جميع العناصر المكونة للأمة على السواء

ومما يؤيد ذلك ما قرره مجلس مديرية المنوفية أخيرا من إنشاء أربعين كتبا
فقر لها عشرين ألف جنيه من الضريبة السائلة المذكور تكون مدة الدراسة فيها

أربع سنوات منها سنتان يدرس فيهما القرآن الشريف وبعض مبادئ العلوم لتحضير التلامذة للمدارس الابتدائية والسنتان الأخرى لانتقان حفظ القرآن وتجويده ليحقق الطالب بعد ذلك بالأزهر الشريف ولم يتقرر في هذا النظام شيء خاص بباقي العناصر المكونة للامة المصرية وحيث انه لو سري هذا المبدأ واتبعت هذه الخطة لاوجب ذلك حرمان فريق من الامة المصرية من التعليم الأمر الذى لاينطبق على الغرض الذى وجدت من أجله هذه المعاهد . فعليه أقترح أن تخار الحكومة فى وضع نظام يفضى بتعميم التعليم بين جميع العناصر فى كافة الكنائس على اختلاف أنواعها إلا مايقوم بالصرف عليه ديوان الاوقاف من ماله الخاص كما انه يععم أيضا بين الجميع فى مدارس معلمى ومعلمات الكنائس ويكون من مقتضى هذا النظام تخصيص حصص لتعليم الدين المسيحى للطلبة المسيحيين بواسطة معلمين مسلمين بذلك »

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - أوافق على تبليغه للحكومة

حضرة ابراهيم أفندى عبد العال - هذا الموضوع سبق لحضرة مرقس سميكه بيك أنه تكلم فيه فى مجلس شورى القوانين وسعادة ناظر المعارف جاوبه عليه والمجلس فصل فيه

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - هذا اقتراح جديد فالأولى حالته والحكومة تفصل فيه

حضرة ابراهيم أفندى عبد العال - أكرر ماقلته وأقول ان هذا من اختصاص مجالس المديريات

حضرة محمد صادق أباطه بك - لاأوافق على هذا الاقتراح لأن وضع نظام للكنائس بهذا الشكل لا يؤمن عاقبته . الأولاد صغار وكل منهم بقدر كل آية تكتب فى لوحه سواء كانت من القرآن أو الانجيل كل منهم بحسب دينه و يرى أن تعرض الآخرة بحرمة وقد يحدث ما لا يرضى فالأولى ترك الامر لمجالس المديريات

حضرة سعد أفندي مكرم - يظهر أن بعض حضرات زملائي يعارضون في تبليغ هذا الاقتراح إلى الحكومة

نعم أن هذا الطالب من اختصاص مجالس المديرية ولكن الذي دعا لتقديمه إلى الجمعية هو أن مديرية المنوفية قررت نحو العشرين ألف جنيه لجملة كتائب دون أن تلتفت لتقرير شيء لكتائب باقي العناصر في المديرية

وجود المسلمين مع اخوانهم المسيحيين يساعد على الائتلاف والمحبة وقد عشنا مع ألفا وثلثمائة سنة لم ننظر ابن مسلم ضرب ابن مسيحي ولا هذا ضرب ذاك بسبب الدين بل الاختلاط موجب للائتلاف ولهذا ما كنت أنتظر المعارضة في اقتراحي من أحد

حضرة حسن بك بكري - يظن حضرة سعد أفندي مكرم أننا نعارض في اقتراحه كلاً وانما هذا الطالب يختص بمجالس المديرية المكونة من جميع العناصر لانه يستدعي تقسيم الد - ١٠ فالحال عمومية وهي المختصة بالنظر ولا أريد أن أشرح هذه المسألة بأكثر من ذلك

سعادة مقار عبد الشهيد باشا - المسألة هو أنه توجد كتائب فاذا كان أولاد المسلمين وأولاد المسيحيين يتعلمون فيها معاً المبادئ فليس في ذلك شيء وعند ما يصلون إلى تعلم الدين يتفصل كل فريق منهم عن الآخر

إذا كانت مجالس المديرية هي المختصة فهل حضرة سعد أفندي مكرم يكتب منشوراً للأربع عشرة مديرية أو الأحسن أن يقدم اقتراحه هنا في الجمعية عطوفة رئيس مجلس النظار - النظر في هذا الطالب هو من اختصاص مجالس المديرية وليس من اختصاص الجمعية العمومية

أما مسألة مديرية المنوفية فلما علمت بها من حضرة مرقس بك أخبرت المدير بأنه ينتظر في الحالة اللازمة لعمل شيء لكتائب الاقباط وصرحت لمرقس بك بأنني مستعد لأن أقبل منه كل ما يريد تبليغه إلى في هذا الموضوع فبعد ذلك لأرى محلاً لفتح هذه المسألة في الجمعية العمومية

الكليات موجودة كما هي من عهد بعيد لأن معظم التعليم في الكليات سواء كانت إسلامية أو قبطية هو ديني فيحسن تركها كما هي والاولى ترك المسألة الى مجالس المديرية لتتصرف فيها بحسب ما تراه موافقا

وعدا ذلك أصرح لكم بأننى مستعد لسماع كل ما يقال وللساعدة في كل ما هو نافع للتعليم وبناء على هذه التصريحات أرجو حضرة سعد أفندى أن ينازل عن اقتراحه

حضرة مرفس سميكة بك - حقيقة حصل ما قاله عطوفة رئيس مجلس النظار وقد كنت أريد أن أقول ذلك أما هذا الاقتراح فلم أعلم به قبل أن يتقدم وقد أخبرت زميلى سعد أفندى بالأوامر التى أصدرها عطوفة الرئيس المشار اليه فنكتفى بذلك

حضرة سعد أفندى مكرم - كلام عطوفة رئيس مجلس النظار اعتبره اجابة لطلى فأكتفى بذلك وأحب اقتراحى

سعادة حسن مذكور باشا - أود ألا يدون شئ مما حصل فى هذه المسألة فى محضر الجلسة

حضرة مرفس سميكة بك - تدوين ذلك فى المحضر لا ضرر منه بل هو كرمهم ويحدث تأثيرا حسنا (١)

سعادة اسماعيل أباطه باشا - أوافق حضرة مرفس سميكة بك على رأيه استحسان عام

تلى اقتراح حضرة اسماعيل أفندى كرم بشأن تخفيض مصاريف التعليم عن الطلبة الذين يأتون من مديرية اسوان وهذه صورته :

(١) جلسة ٦ أبريل سنة ١٩١٠ سجلت عبارة حضرة مرفس سميكة بك بهذه الكيفية لا ترى ضررا من درج هذه المناقشات فى محضر الجلسة بل أرى أنا درجها ضرورى ومفيد جدا وسأنى كفارهم تلى الجرح المؤلم لأن كثيرا من الأقباط يتوهمون أن مجالس المديرية لا تريد أن تعمل شيئا لهم فدرج هذه المناقشات وتخصيصا اجابة عطوفة رئيس مجلس النظار تطعن هذا الفريق كثيرا وتزيل هذه الأوهام

« أن حكومتنا السنية باظهارها تلك العناية الكبرى في شأن التعليم والعمل بمقتضى تعميمه في عموم المديرية القاصية والدانية قد استحققت عليه من العموم ثناء جزيلًا وشكرًا عميقًا وخصوصًا من أهالي مديرية اسوان حيث راعت فيها نسبة الثروة وتوالي الشرائق أعوامًا مما دعا الحكومة يعامل الرأفة وحب الرقي بانتشار التعليم أنها جعلت مصاريف التلميذ ثلاثة جنيهات بدل خمسة لمديرية اسوان في مدارسها الابتدائية استثنائيًا وكان ذلك مناسبًا مناسبة محسوسة ومن الاعمال المبرورة التي جعلت الأكف ترتفع لها بالدعاء

وحيث أن التعليم الابتدائي ليس كافيًا ولا وافيًا بالمطلوب وذلك السبب ليس قاصرًا على طلاب الابتدائي بل هو عام في الثانوي والعالي أيضًا وحب الحكومة للرقى والتعليم دائر حيث يدور ذلك السبب واليه طلاب القسمين أحوج من العدالة والرأفة أن تنظر نظارة المعارف في شؤون طلاب هذه المديرية نظرة الرأفة والعدالة وتخفف من قيم مصاريف القسمين الثانوي والعالي بنسبة ماخفضته من الابتدائي حتى نعم الرأفة والعدالة كل القلوب وتموز النظارة برضا الله والمخلوقين معًا

وبناء على ذلك قد رفعت هذا الاقتراح لحيثة الجمعية ولي أمل وطيد في أن يصادف قبولًا من حضرات الاعضاء الكرام ويرجون معى الحكومة في تحقيقه وانجازة »

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه الى الحكومة

تلى اقتراحان أحدهما لحضرة مفتاح معبد بك بطلب بيع أطيان الميرى للاهالى بالتقسيم وتاليهما لحضرتى قرشى افندى وإبراهيم افندى أحمد كريم بخصوص بيع أطيان الميرى بمديرية اسوان لاهاليها وهاتان صورتاهما :

الاقتراح الاول

من البدهى الذى لا يختلف فيه اثنان أن بلاد حكومتنا زراعية محضة

ولا تروج فيها الصناعة والتجارة إلا بالثروة الناشئة من رواج الزراعة والمزارعين

ومما يؤسف عليه أن ترى أفراد المشتغلين بالزراعة في تحول لما دهمهم من احتكار الشركات وذوى التجارة للاطيان فهم يعملون لغيرهم وغيرهم لا يعمل إلا لربحه فلا يعود على الفلاح إلا قوته الضرورى بعد ارتكابه الديون وهيات أن يحصل عليه إلا بكل مشقة بعد العناء والجهد الجهد

فتراه في فتور عن العمل أيضا أسفا والشركات وغيرها لا تنظر إلا للفائدة العاجلة وبهذه الحالة لا تتقدم الزراعة ولا المزارعون وتكثر المشاكل وارنكاب الجرائم بسبب الازمة المالية ونفتر الحسم ولا تتقدم الضرائب للدرجة التي كانت منتظرة

وحيث ان الأمة مرتبطة بالحكومة كارتباط الحكومة بها وإذا كانت الرعايا في ثروة مرضية وسعة في العيش سهل على الحكومة جباية الاموال وفلت المشاكل والجرائم الناشئة من قلة ذات اليد والعسر المالى

وحيث ان طاعة أوى الأمر واجبة ومأمور بها بالمال والنفس والخضوع لأوامرها فيكون من الاحسان لجنى الثمرة في الاستقبال من ابلاغ الضرائب حقها متى صلحت الأراضي وحسنت المزروعات يجد ونشاط المزارعين أن الحكومة تباع لأهالى كل بلد أراضي المسيرى الحرة والدومين الموجودة بها المكن ربحها وتتساهل معهم في خفة التأمين سواء كان نقدا أو رهنا بواقع ١٠ ٪ وسداد الثمن لمدة خمس عشرة سنة وتجعل الاطيان المبيعة رهنا لديها على باقى الثمن لمدة خمس عشرة سنة حتى يتسدد عن آخره اذ المدة كافية لذلك وتركهم يشتغلون باصلاحها وزراعتها يجد ونشاط ماداموا يعلمون أنها لهم وتكون الحكومة تفضلت

أولا - عملت لثروة الأهالى الذين بهم قوامها والقيام بواجباتها وطلباتها وتقليل المنازعات والمشاكل شيئا فشيئا التي كانت مسببة عن العسر المالى

ثانيا - تقريب مدة البيع والاستفاعة بما يحصل وسرعة ربط الضرائب على ما يستحسن أولى من التسوية

ثالثا - اصلاح الأراضي وخدمتها على أحسن ما يرام في أقرب زمن بوجود الحركة والنشاط من الأهالي بعد التراجع والاهمال والفتور

رابعا - سهولة التحصيل

خامسا - تكون الحكومة قد عملت على تقدم الشعب ورفقه وبذلك تروج الصناعة والتجارة أيضا وتنفذ مشروعات التحسين والتقدم أما الأعيان المؤجرة ففى الغالب أن مصالحها ليس على ما يرام نظرا لأن المستاجر لا يراعى إلا الفائدة الحالية ولو كانت طفيفة بخلاف ما إذا كانت فى ملكه فإنه يجتهد فى اصلاحها على ما ينبغي لدرجة أن الحكومة تربط الضريبة المناسبة عليها ولا شك أنها تكون فى مجموعها أكثر من الأرباح وتكون الحكومة قد ربحت الفرق واستغلت الثمن وسرت باصلاح الأرض

وكى ذلك لا يمنع السير فى عمل الجدول مع التجزئة والتقسيم المناسب لتحديد وتعيين مقدار المساح بل يوجب السرعة فيه لتقريب زمن الفوائد التى تنجم عنه للحكومة والأهالى وأطلب من حضرات أعضاء الجمعية الموافقة على ذلك

الاقتراح الثانى

سادق لا يخفى على حضراتكم أن مديرتنا اسوان قليلة الأعيان جدا ولم تزرع فى العام سوى زرة واحدة فقط لعدم وجود المياه الصيفية بها وأهالى هذه المديرية يحتاجون لعناية ومساعدة الحكومة لضيق حالتهم المالية والزراعية لجملة أسباب

فلذلك ألتبس من الحكومة مقيد المساعدة لهم بصدور أمرها الكريم ببيع أعيان الميرى الكائنة بها الى الأهالى بأثمان مرضية وأن تتساهل فى دفع الثمن بالتقسيط الربع يدفع مقدما والثلاثة أرباع تدفع على عشر سنوات وذات الأعيان تكون رهنا للحكومة لغاية السداد وبذا تكون أفادت واستفادت

وحيث ان هذه الاطيان ليست بالمقادير الكبيرة ولا ذات قطع كبيرة ولا توجد مساحة منها تبلغ الخمسة أفدنة فضلا عن أنها متلبسة بأطيان الأهالي فمن الصالح أن تباع لهم كي يهتموا بأصلاحها واستثمارها لتيسر حالتهم نوعا وليس هناك أمل أن هذه الاطيان بعد تلبية نيران اسوان يرتفع ثمنها عن الوقت الحاضر ولا توجد شركات تقدم على شرائها لسبب أنها متفرقة في عموم بلاد المديرية وعلى قطع صغيرة جدا ومتلبسة بأطيان الأهالي فلذلك من السهل جدا على الحكومة بيعها لهم من الآن وليس لها فائدة مستظرة حتى تؤجل البيع لانتظارها كباقي أطيانها بالمديريات الأخرى بخدير بحكومتنا السنية مساعدة أهالي هذه المديرية الذين يمثلون الأمن العام بمعناه الصحيح ولم يتلقوا بال الحكومة يوما ما يوفاهم جنائية

الذين قاموا بالخدم الخليفة للجيش المصري والانجليزى بشهادة قوادهم الذين قاموا بالخدم الباهرة في بناء الخزان بأنفسهم وأولادهم وأحجار جبالهم حتى عم نفعه وانتفع منه عموم القطر ما عداهم فانهم لسوء حظهم لم ينتفعوا منه بشئ مطلقا كما هو مشاهد بالعيان

من العدل والرحمة ألا تضن عليهم حكومتنا الرشيدة بهذه المنحة الصغيرة فأرجو مع الموافقة تبليغه للحكومة مشفوعا برجاء من الجمعية بالإيجاب أفندم
حضرة قرشى أفندى أحد - أطيان الحكومة في مديرية اسوان هي أجزاء صغيرة ومتداخلة في أطيان الأهالي وغير مستظر أن شركة تقدم على شرائها فالا حسن بيعها للأهالي بالتقسيم الربع مقدم والثلاثة أرباع على عشر سنوات
موافقة بالأغلبية على تبليغ هذا الاقتراح الى الحكومة

حضرة مفتاح معبد بك - أطيان الحكومة بالقطر المصري يبلغ مقدارها مليوناً وكسوراً والمترع منها هو ١١٢ ألف فدان مؤجرة بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه وباقي الاطيان تالفة فاذا باعت الحكومة من المليون نحو الـ ٨٠٠ ألف فدان بسعر الفدان عشرة جنيهات تكون قد كسبت ثمانية ملايين من الخسائر

ولما تباع للاهالى ويفهمون أنها أصبحت ملكهم ويحصل وضع يدهم عليها ويصلحونها يربط على الفدان نصف جنيه مالا للحكومة فيكون لها من الاموال أربعمائة ألف جنيه ويكون الاهالى قد انتفعوا بالزراعة واكتسبوا من ذلك الاهالى المساكين الذين ليس لهم اطيان ولا صناعة الا الزراعة تجند أولادهم فى العسكرية ويكتفون بحفظ النيل بدون مقابل لما اذا لا تسمع الحكومة ببيع الاطيان لهم وتنتفع هى بهذه المبالغ الحسيمة

اطيان الدومين تبلغ ١٥٠ الف فدان تقريبا تكتسب الحكومة من أموالها ٦٠ ألف جنيه تقريبا مع أن الحكومة لو باعتها للاهالى مع اطيانها على ١٥ سنة بسعر الفدان ٣٥ جنيها تكتسب من ذلك أيضا ٥ ملايين جنيه وكسور

ومع بيعها للاهالى ووضع يدهم عليها واصلاحها تكتسب الحكومة من المال الذى يربط عليها اضعاف مبلغ الستين ألف جنيه سنويا

حكومة الخياط العالى عادلة وبيع الاطيان للاهالى مما يجعلهم يتوطنون فى بلادهم ويؤدون الطلبات التى تطلب منهم للحكومة. فألفت نظر الحكومة العادلة الى بيع الاطيان للاهالى بالتقسيم على ١٥ سنة لما فى ذلك من الفائدة للجهتين وأرجو حضرات أعضاء الجمعية الموافقة على ذلك

سعادة حسن مذكور باشا - أوافق حضرة مفتاح بك على طلبه وأريد عليه أن يبيع الاطيان يكون للاهالى أنفسهم ولا تباع للاجانب لاجل اصلاح حالة الاهالى وتوطيد الأمن وكفانا ما بيع للشركات حتى لا يتغلب القوى على الضعيف حضرة حسن بكى بك - البيان الذى بينه حضرة مفتاح بك كاف فأوافق على احالته على الحكومة

سعادة الرئيس - ما الذى تراه الهيئة فى ذلك

نقرر بأغلبية الآراء تبليغ طلب حضرة مفتاح بك الى الحكومة مضافا اليه ما طلبه سعادة حسن مذكور باشا

تلى اقتراح حضرة محمد افندي أبى خضره بشأن تقسيط أثمان أطيان الحكومة
التي تمارست فيها مع أرباب الشأن بواسطة اللجان المختصة وهذه صورته :

« لا يخفى أن العسر المسالى الذى طرأ على هذه الديار حديثاً جعل الاهالى غير
قادرين على دفع أثمان مثل هذه الاراضى دفعة واحدة فالتمس من مراحم
حكومة الخياط العالى أن تقسط أثمان هذه الاراضى على الاهالى الذين
أضيف اليهم ثمن من هذا القبيل فيكون هذا من باب المساعدة لهم بالنسبة للحالة
الاقتصادية الحاضرة والا اذا ضنت الحكومة بذلك اضطر بعضهم لاقتراض الثمن
بالربا الفاحش أو عجز عن ذلك فتضيع مزايا هذه المكرمة التي منحها الحكومة
لهم وهذا مالا ترصاه بحال من الاحوال »

حضرة حسن بكى بك - هذا الطاب مناقض للذى قبله بينا نطلب من
الحكومة أن تدفع أطيانها للاهالى بالتقسيط فاذا نحن نطلب عجز الاهالى عن القيام
بالسداد

حضرة محمد افندي أبى خضره - المسألة أن الحكومة عينت قبل الآن لجاناً
مخصوصة برئاسة معاونين منها تمارسوا مع الاهالى و باعوا لهم الاطيان وهذا
البيع كان قبل الازمة فتبدروا للاطيان قيمة باهظة والآن المالية تطلب الثمن
فبعض الاهالى يترك الطين ويهرب والبعض يضطر لاقتراض بفوائد فاحشة
ولذلك اطلب من الحكومة من باب الرحمة هؤلاء أن تنظر فى تقسيط
الثمن عليهم

حضرة حسن بكى بك - كنت أفكر أن الثمن مقسط من قبل

سعادة أمين باشا الشعمى - هذا الطلب عادل فأرى تحويله على الحكومة

موافقة بأغلبية الآراء على احوال الاقتراح على الحكومة

تلى اقتراح حضرة حسين بك عابدين المختص بإدارة الاملاك الحرة وهذه صورته :

« انى أقترح على هيئة الجمعية مخابرة الحكومة لاستلقات سعادة ناظر المالية الى قلم مراقبة أملاك الميرى الحرة فان كثيرا من الاعمال فيه خصوصا مايتعلق بالاطيان التى سبق تداخلت بأطيان الاهالى والتى سبق وضع اليد عليها لا يصير البت فيها أو فهو مشا كلها الا بعد قضايا ومتاعب للاهالى وللحكومة
 فلهذا أقترح مخابرة الحكومة لالقات قلم الاملاك الحرة لتسهيله مع المتقاضين والاعتناء التام باعماله »

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - أوافق على ذلك وأرى تبليغ هذا الاقتراح الى الحكومة
 موافقة بأغلبية الآراء

نلى طلب حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش المختص بتركات من يتوفى من المسلمين بلا وارث وهذه عبارته :

« كل من مات من الطوائف الاخرى عن غير وارث أعطيت تركته الى البطركانة التابع لها الا من كان من المسلمين فان تركاتهم تأخذها المالية ولما طلبنا تشكيل لجنة أهلية تستولى على تركات من مات من المسلمين ولا وارث له لتصرفها فى منافعهم العامة كان جواب الحكومة انه يصعب وجود هيئة تحتفظ العين مدة ثلاث وثلاثين سنة

وحيث انت الجمعية الخيرية الاسلامية هى هيئة معترف بها من الحكومة وموثوق بها من الجميع فاذا تسلمت التركات الى هذه الجمعية فانها تقوم بالعمل المطلوب »

سعادة استماعيل أباطه باشا - اراد ان هذا القلم وول الآن الى الحكومة بصفتها أنها حالة محل بيت مال المسلمين

طريقة التصرف فى المال ليست هى محل البحث انما الذى يكون محل البحث هو أن السيد عبد الرحيم يريد تحويل هذا المال الى الجمعية الخيرية الاسلامية

- طلب معقول - ولكن هل بعد الاحالة يلزم أن يكون للحكومة مراقبة على أعمال الجمعية أولا يلزم - هل تتدخل في أعمالها وتكون لها مراقبة عليها وعلى مائوزعه من المال أولا يلزم أن يكون لها ذلك . حقيقة الطلب نافع ولكن من الجائز أن تأتي عنه مضار نحن نرى أن تبقى الجمعية حرة كما هي تحت تصرف القائمين بأعمالها وإذا أراد حضرة الشيخ عبد الرحيم يجعل لهذا المورد فلم خاص ويصرف منه في وجود معينة

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - سعادة اسماعيل باشا يخشى من تدخل الحكومة في الجمعية الخيرية وينسى أن الحكومة لم تتدخل في أمور البطريركخانات ولا الجمعيات الخيرية الأخرى التي تعطيها من مالها وتساعدوها ومع ذلك فإن هذا الأمر يفوض لأعضاء الجمعية الخيرية الإسلامية والحكومة . المسألة مسألة خير والجمعية مشكلة من أحسن الناس فلم يخاف الباشا أن الحكومة تتدخل فيها أنا ضامن له أنها لا تتدخل بدليل أنها لم تتدخل مع الاقباط ولا مع الأرمن ولا مع غيرهم

سعادة اسماعيل أباطه باشا - الذي قلته ليس فيه طعن على أعضاء الجمعية ولا تعرض لسيرها بل بالعكس كلامي كله فيه تمام الثقة بالجمعية وحسن سيرها لكن يظهر أن الشيخ عبد الرحيم لم يفرق بين الجمعية الخيرية الإسلامية وبين البطريركخانات المعتبرة أمام الحكومة أنها إدارات رسمية بفرمانات ولها اختصاصات معينة

ومع ذلك فاني أتمنى أن هذه التركات الإسلامية تحوّل على الجمعية الخيرية إذا كانت الحكومة تصرح الآن أنها لا تتدخل في أمور الجمعية أو أن حصرات أخواني الأعضاء يقبلون ضمانه حضرته

سعادة علي شعراوي باشا - لا شيء يربط الجمعية الخيرية إذا رأت أن هذه الحالة ليست من مصلحتها وحينئذ فما عليها إلا أن ترفض ولذلك أوافق على إحالة الاقتراح على الحكومة

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - الجمعية الخيرية الإسلامية معلومة
للحكومة بصفة رسمية أيضا وسبق أن رئيسها كتب لرئيس الحكومة بتأسيسها
وسمو الخديوي يشرف احتفالاتها وحضرات رجال الحكومة يحضرونها أيضا

سعادة اسماعيل أباطه باشا - أرى أن يضاف على الاقتراح أن هذه
الاموال تحول الى الجمعية من الحكومة بصفة تبرع

سعادة ناظر الخارجية - هذا لا يأتى لأنه اذا رفعت دعوى على الحكومة
بسبب شئ من ذلك فمن الذى يقوم بالتعويض

سعادة على شعراوى باشا - لما توافق الحكومة على اعطاء هذه المبالغ
عندها تتفق مع الجمعية على ما يوافق الطرفين

سعادة اسماعيل أباطه باشا - هذا اذا كان الطلب من الجمعية أو من
الحكومة لكننا نحن الذين نطلب فيجب أن نتفق طلبنا

أذكر مسألة بصفة عمومية - اشترك مرة أحد القناصل فى إحدى حفلات
الجمعية الخيرية بأن اشترى تذكرة لوج ودفع ثمنها فأصبح يطلب بيانا عن
حساب الجمعية فغير معقول أن الحكومة تعطى الاموال للجمعية ولا تراقب عليها
سعادة على شعراوى باشا - اذا يظن سعادة اسماعيل باشا أن الحكومة
تقلد القنصل

سعادة اسماعيل أباطه باشا - ليس هذا وإنما الذى جعلنى أفكر أن أموال
الحكومة لا يمكن أن تعطى ولا تكون لها مراقبة عليها خصوصا وأن الحكومة
معتبرة نفسها أنها حلت محل بيت مال المسلمين

سعادة على شعراوى باشا - ترك هذا الكلام الى الحكومة

سعادة اسماعيل أباطه باشا - أنا موافق على احالة الاقتراح على الحكومة
مع اشتراط عدم المراقبة

حضرة عبد الحميد بك عمار - الشرع يقتضي بأنه إذا مات مسلم ولا وارث له فما تركه يكون لبيت المال فالحكومة تستولى على التركة باعتبار أنها بيت مال المسلمين . فإذا أعطت المال بهذه الصفة كان لها حق المراقبة كراى سعادة اسماعيل أباطه باشا

فلا جل عدم تداخلها أرى أن الاوفق أن المال يعطى للجمعية بصفة تبرع سعادة ناظر الخارجية - الاستفادة من المال بعرض الجهة المستفيدة للمرافعة في القضايا التي تقام بشأنها فهل رأيكم أن الحكومة تأخذ المسئولية على نفسها وتترك المزايا للغير

حضرة عبد الحميد بك عمار - هذه التركات لا وارث لأصحابها حضرة السيد عبد السلام العلالي - يصح أن يظهر للبعض منها وارث يطالب بتركة مورثة

سعادة اسماعيل أباطه باشا - يقال انه بعد أن تدخل التركات ضمن أموال الحكومة يظهر أفراد يطالبون بعد عشر سنوات وعشرين وثلاثين سنة بالميراث فإذا حصل ذلك وتكون الحكومة أعطت المال الى الجمعية فمن المسئول سعادة ناظر الخارجية - الجمعية الخيرية إذا أخذت المال يجب أن تشمل المضار سعادة اسماعيل أباطه باشا - أقل اعطاء المال للجمعية على شرط أن لا يكون للحكومة مراقبة عليها

سعادة الرئيس - استوفت المذاكرة في هذا الموضوع مما الذي توافق عليه الهيئة

قرر بأعلية الآراء تبليغ الاقتراح الى الحكومة

نابت الاقتراحات المقدمة من حضرات محمد بك الشاوى ومصطفى خليل باشا وإبراهيم الحارم أفندى بطلب الغاء عشور النخيل ومن حضرة فرشى أفندى أحمد وإبراهيم أفندى كرم عن الغائبين أهالى مركز الدر وهذه صور الاقتراحات المذكورة

اقترح حضرة محمد بك الشاوي

أطلب إلغاء عشور النخيل وخصوصا في الاراضي المربوط عليها الضريبة
الكاملة اكتفاء بدفع الضريبة

اقترح سعادة مصطفى باشا حليل

رسوم النخيل

فرض الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٨٨١ أن تدفع عن النخيل
رسوم قدرها قرشان ونصف عن كل نخلة ثمر أو لا ثمر وقضى الامر العالي
الصادر بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٩٠ بإجراء تعداد النخيل كل خمس سنوات
مرة لضبط ما يستجد غرضه من النخيل ووضع الضريبة عليه ومن الغريب
أن مثل هذا النظام يكون باقيا الى العهد الحاضر الذي رفعت فيه ضرائب كثيرة
كضرائب الملح والمعادي الخ على قلة المتحصل من ضريبة النخيل بالنسبة الى
هذه الضرائب بل من الغريب أن تحصل ضريبة على الاطيان المغروس فيها النخيل
وضريبة على النخيل نفسه مع علم الحكومة أن مسار النخيل أي الملح بأصنافه
المتعددة يقوم مقام الغذاء عند كثيرين من سكان الجهات العليا من وادي النيل
ولهذه الغرامة أرى أن من القروض المتضمنة على الحكومة اتباع أحد أمرين
أما رفع ضريبة الاطيان المغروس فيها النخيل واما رفع ضريبة النخيل المغروس
في الاطيان وهو الاوفق للعدل والصواب لان النخيل من أشجار الفواكه وحكمه
في نظر التاريخ الطبيعي حكمها فما وجه تميزه بضريبة استثنائية دون الاشجار الأخرى

اقترح حضرة ابراهيم القدي الجارم

جرت سنة الله أن لاشعة الشمس المرسلة الى الارض صلاحا لثمرتها ووفرة لها
والعكس بالعكس والارض التي تعمل شجرا لا تجد استنثارها مفيدا وكذلك الشبان
في الارض التي تعمل نجلا ومع ذلك فإن الحكومة لتفاضي منها ضريبتين ضريبة
على الارض وضريبة على النخيل الشاغل للارض ولا تنقص من ضريبة الارض

شيأ في حين أن محصولها لا ينجىء بعشر مالهو كانت غير مغروسة بالنخيل على أنه لا يوجد نظير لذلك فكل الاراضى المشغولة بالأشجار غير النخيل ليس عليها الا ضريبة واحدة فالويل كل الويل على الفلاح المسكين لو فسدت ثمرة النخيل وهو الغالب في أكثر السنين فان محصول الارض وثمن ثمرة النخيل لا ينجى الا بالاموال والعشور وحينئذ يتكبد الديون بالفوائد الباهظة لسداد هذه الاموال على أنه في حال نجاح ثمرة النخيل نجد أن الحكومة تأخذ منه في نظير الاموال والعشور ثلث ايراده ان لم تقل نصفه وعدالة الحكومة تقتضى تخفيف ذلك عن كاهله المثقل بالديون اذ ليس يعزى عليها الغاء العشور كما ألغت الكثير من الضرائب الفادحة مثل الملح ورسوم الاهوسة والدخولية وغير ذلك من المصالح الكثيرة الايراد فالتمس من الحكومة رحمة بأصحاب النخيل امارفح ضريبة الاراضى الخاملة للنخيل أو رفع عشور النخيل اكثفاء باحدى الضريبتين لما في الجمع بينهما من الضرر المحقق الذى تأباه العدالة

وأرجو من هيئة الجمعية الموافقة على ذلك

اقترح حضرتى قوتلى افندى احمد جاويش وابراهيم افندى كريم

ساداتنا تشرف برفع هذا الى هيئتك الموقرة راجين أن يحوز القبول وهو نرجو الموافقة على محاربة الحكومة بطلب الغاء عوائد النخيل عن أهالى مركز الندر بمديرية اسوان بصفة استثنائية لان حالتهم تستحق الاستثناء لاسباب الآتية

أولاً - ان الاطيان المغروس بها نخيلهم لا يزرع فيها ثمر يأتى منه فائدة مطلقاً لانها مرتفعة جداً ولا يعلوها النيل قط ولا اضطرار الاهالى لسقى النخيل عملوا سواقي لرفع الماء من النيل الى الاطيان لريه وغاية ما يمكن زروعه هو بعض حشائش ضعيفة تأكلها المواشى التى تستغل في السواقي لرى النخل وهذا يعكس باقى بلاد القطر المصرى المغروس فيها النخل لانه يمكن للاهالى استثمار اطيانهم لتوفير المياه والاستعداد لهم للزراعة وبحودة الاطيان

فمن العدل معاملة سكان هذا الوادي بصفة استثنائية

لأنه ليس من العدل أن تعيى ضربتان على شئ واحد لا يمتنع ملاك الامن
محصول التخييل بعد العناء الشديد وتكبد المصاريف الباهظة في ريه لحفظ مكانه
ثانيا - ان محصول نخيلهم ضعيف جدا لا يأتي بالثمرة المقصودة لسبب رداءة
الاطيان من جهة ومن جهة أخرى عدم اعطاء الماء الكافي لريه لارتفاع الارض
عن الماء بما يفوق عن السنة أمطار ولولا قسنتهم في المدن الكبيرة لقصد الارتزاق
وتسديد أموال الحكومة لما أمكنهم قط القيام بسداد الاموال لقلة المحصول

ثالثا - ان المذكورين قاموا بما يجب عليهم من الخدمات الجليلة للجيش
المصري والانجليزى وقت الثورة الهندوية السودانية بصدق وأمانة وكذلك قاموا
باللازم حال بناء خزان اسوان وقد ضحوا أعز عزيز لديهم وهو وطنهم الذى غمرا الخزان
جرا كبيرا منه وأصبح مخزنا عاما للمياه استفاد منه عموم القطر المصري وهم لم يستفيدوا
منه بشئ مطلقا كما هو مشاهد بالعيان

فلهذه الاسباب

نلتص من حكومتنا السنية اجابة طلبنا هذا لأن المذكورين تعودوا على أن
الحكومة تعاملهم بالرحمة بصفة خصوصية كما أنها من عهد المرحوم أفندينا سعيد باشا
قد استثناهم من الخدمة العسكرية والمفقور له استماعيل باشا قد خفض ضريبة
نخلهم الى ١٥ ملما كما هو مشهور من حالتهم التعيسة وققرهم ولولا اشتغالهم بالخدمة
بمصر واسكندرية لما كانوا جوعا أفدما

سعادة مفار عبد الشهيد باشا - أنا من رأى رفض هذه الاقتراحات

حضرة قرشى أفندى أحمد - أهانى مركز المير الذين أطلب رفع مال التخييل
عنهم هم فقراء ولا يستفيدون من التخييل شيئا يذكر لارتفاعه عن النيل
تقرر بأغلبية الآراء تبليغ هذه الاقتراحات الى الحكومة

تلى اقترح حضرة محمد بك الشناوى بشأن الغاء عوائد المعادى وهذه صورته

اقترح الغاء عوائد المعادى لانه نبي نافته وهو من بقايا الظلم
تقرر بأغلبية الآراء تبليغ هذا الاقتراح الى الحكومة

تلى اقترح حضرة ناشد بك حنا بشأن اعطاء حرية الدفاع للموظف الذى
يحال على مجلس التأديب وهذه صورته

حرية الدفاع حق من حقوق الانسان الطبيعية التى نعتزمها جميع الحكومات
والاأمم المتقدمة

ولقد نحم عن هذا الحق ظهور المحاماة وعلماء القانون لان المتهم سواء كان بريثا
أو آثما تحيط به ظروف خاصة ربما أذهلته وعقدت لسانه ولذلك نراه يستفيد
برجال القانون للدفاع عنه بل رأينا المحامى ذاته يتدب للمرافعة فى قضايا الشخصيات
غيره من المحامين وكذلك يفعل الطبيب اذا أصيب هو أو أحد أعضاء أسرته
بمرض ما

ولقد راعت حكومتنا الخديوية هذا الحق - حرية الدفاع - أمام جميع الهيئات
القضائية ماعدا هيئة واحدة وهى مجالس التأديب

واذا كانت قد صرحت للمجرم القاتل أن يدافع عنه محام أمام لجان النفى الادارى
فالاولى بهذا التصريح ذلك المستخدم

فنحن نلفت نظرها الى وجوب ترك الحرية للمتهم من الموظفين أمام هذه
المجالس باحضار من يشاء من المحامين لاطهار براءته وليس فى ذلك ما يبصر
الحكومة مادامت لا تقصد من هذه المجالس الا احقاق الحق وانزهاق الباطل

تقرر بأغلبية الآراء إحالته على الحكومة

تلى اقترح حضرة أحمد بك عثمان الهلالى فى شأن أن لا يكون رئيس الموظف
المحال على مجلس التأديب عضوا فى ذلك المجلس وهذه صورته

ان لائحة مجالس التأديب للموظفين المملوكين خولت لرئيس الموظف الذي يراد محاكمته بمجلس التأديب أن يكون هذا الرئيس عضوا من ضمن أعضاء هذا المجلس أو رئيسا له ولم تحول ذلك لائحة المجالس العسكرية وحيث أن الرئيس في هذه الحالة هو بمثابة خصم لمؤسسه الموظف يقدمه لمجلس التأديب ليحكم عليه ولا يجوز في شرع من الشرائع أن يكون الخصم حاكما فاطلب أن يمنع رئيس الموظف المملوك الذي يراد محاكمته بمجلس التأديب من ضمن هيئة ذلك المجلس كما منع رئيس الموظف العسكري من ذلك كما تقتضية قواعد العدل والانصاف

حضرة السيد أحمد محسن - الرئيس ليس بخصم وهناك استئناف بضمن للموظف حفظ حقوقه

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ هذا الاقتراح الى الحكومة

تلى اقتراح حضرة حسين بك عابدين بشأن المخز على مرتب الموظف اذا استدان وهذه صورته

قضت القوانين المدنية والحقوق الطبيعية أن يكون للدائن سلطة على مال مدينه . والحكومة سبق فأصدرت أمرا بعدم جواز المخز على مرتبات مستخدمى الحكومة فقط ولا يقال انها قصدت بذلك الرأفة بحالة المستخدم لانها لم تقرر ذلك على ديون مستخدمى المحلات التجارية ولا استحقاق المستحقين فى الاوفاق هذه النعمة الاستثنائية لم يقابلها بعض موظفيها بالشكر بل اتخذوها سببا للاستدانة من آخرين والمحاولة بحقوقهم ارتكبا على هذا المنع

وللستخدم أسباب كثيرة منها مركزة ونفوذ تضطر الآخرين لتسليمه ولو مع وجود الامر المذكور كما لا يخفى على من تبصر فى الامر

وفى استلغ المستخدم بغير عذر فهورى أو احتياج كل هذه صفات ان لم تكن بالوصف التام ولكن فيها بعض الشبه وهى النصب أو الارشاء ضمنا أو اكراه صاحب الشغل عند الموظف اكراهها معنويا على تأدية السلفة ثم عدم الوفاء

ويليق بحكومتنا السنية ان تتدارك هذا الامر ودعا لدوى السيرة السيئة من موظفيها ولكي لا يكون هذا الاستثناء الذى أحدثه هذا الامر مسببا لتأدى بعضهم احتفاء بذلك الاستثناء

فما أقترح اما الرجوع الى المبدأ العام وهو جواز المحرز على جزء من المصلحة أسوة بما هو متبع ضد مستخدمي المحلات التجارية وغيرها

أو على الأقل اذا رأيت أن ذلك غير ممكن الآن ان تتبع الطريقة الآتية وهي التصريح للدائن أن يقدم لرئيس المصلحة التابع لها الموظف المدين صورة من الحكم القضائى الصادر بالدين لكي يحفظ في دوسيه المستخدم وهكذا حتى يتمكن رؤساء ذلك المستخدم معرفة مقدار المدين من الاحكام وأسبابها وصفات الدائن فيها وعلاقتهم بالمستخدم وصفاتهم الادبية كحمار أو مقامر أو غير ذلك

ويكون رؤسائه تقدير سير وصفات المستخدم الادبية حتى قدرها في الترقية أو الاولوية أو شهادة حسن السير وانه لا يلتفت الى الشكوى بالدين ما لم يعززها حكم قضائى وربما أدت هذه الطريقة لردع الكثيرين عن الاضرار بالناس وبنفسهم

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه الى الحكومة

على اقتراح حضرة اسماعيل افندى كرم بخصوص الاراضى التى زعت ملكيتها للترع والمساقى بمديرية اسوان وهذه صورته

سادنى مصلحة مساحة فك الزمام كانت أبحرت مقاس معظم الترع والمساقى بمديرية اسوان وبعد ذلك الحكومة رفعت أموال تلك المسايح وزعت ملكيتها من أربابها بدون أن تتخذ الطرق القانونية العادلة من حيث دفع الثمن للمالكين والاغرب في هذا كله أنها جارية تحصيل ايجار سنوى من المالكين عن ملكهم هذا بسعر الفدان الواحد ثلاثة جنيهات مصريه وهذا منتهى الضرر الواقع على عاتق الاهالى في هذا الامر بعد أن كانوا يدفعون ستين قرشا عن الفدان للحكومة

فبناء عليه

التمس من حضراتكم الموافقة بالإجماع على رفع هذا الاقتراح الى الحكومة مشفوعاً بالتماس اجابة طلب أحد الأمرين في هذا الموضوع . الاول منهما أن تدفع الحكومة قيمة أثمان تلك الاراضى حسب الطريقة المنبعة في تزع كل ملك للنافع العامة . والثاني منهما أن تعتبر تلك المساح الى ملاكها وتعاطى منهم المال سنوياً فقط ويكون لها الحق بالانتفاع في مرور المياه وقت الفيضان بدون تعرض من الملاك رفعا لهذا الضرر عنهم ومنعا لشكاوهم التي عمت للحكومة بهذا الشأن القديم

تقرر بأغلبية الآراء اعطائه على الحكومة

تلى اقتراح سعادة مفار عبد الشهيد باتما بخصوص الحبوب التي تلزم للحكومة وهذه عبارته

بلادنا بلاد زراعية تزرع فيها جميع المحصولات من قمح وأرز وذرة وغير ذلك وقد كانت الحكومة تأخذ الغلال التي تلزم سواء للجيش أو للجهاز أو غير ذلك من محصولات مصر والآن تستحضرها من الخارج فأطلب من هيئة الجمعية محاربة الحكومة في أن تشتري ما يلزمها من هذه الاصناف من مصر لان في ذلك منفعة البلاد

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ ذلك الى الحكومة

تلى اقتراح لحضرة عبد الحميد بك عمار بشأن زيادة عدد القضاة بالمحاكم الأهلية وهذه صورته

أقترح زيادة عدد القضاة وتقرير صرف إيرادات المحاكم الأهلية التي تزيد الآن بكثير عن مصروفاتها في تحسين مرتبات القضاة وزيادة عددهم زيادة تكفل الثاني في العمل وتخفيف عدد القضايا عن القضاة الحاليين الذين ينظرون في جلسة واحدة ما قد يزيد عن المائة قضية في المتوسط

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه الى الحكومة

تلى اقتراح آخر لحضرته بخصوص جعل القضاة غير قابلين للعزل ولا للنقل وهذه صورته

أقترح جعل القضاة الاهليين غير قابلين للعزل وتبعاً لذلك غير قابلين للنقل أو على الأقل جعل النقل خاضعاً لنظام قانون خاص متعلّق داخل السلطة الادارية « نظارة الحقائيه » في مسألة النقل

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - ليس لنا أن نتداخل في ادارة نظارة الحقائية هل اذا رأت النظارة نقل قاض تمنعها من ذلك

حضرة حسن بكى بك - هذا اقتراح وجيه وأضمن للعدالة أن يكون القاضى غير قابل للعزل ولا للنقل كقضاة الاستئناف والغرض أن يكون القاضى مستقلاً ولا يعزل من وظيفته الا اذا وجد ما يشبهه

حضرة عبد اللطيف الصوفانى بك - أؤيد هذا الاقتراح ليكونوا كقضاة الاستئناف في وجوب استقلالهم

حضرة حسين بك عابدين - أؤيد هذا الاقتراح بالنسبة لجعلهم غير قابلين للعزل أما ما يتعلق بأمر النقل فلا أوافق عليه

حضرة السيد أحمد محسن - وأنا أرى رأى حضرة حسين بك عابدين

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ هذا الاقتراح الى الحكومة

تلى اقتراح ثالث ورابع لحضرته بخصوص ترقية القضاة وهاتان صورتاهما

أقترح جعل ترقى القضاة خاضعاً للاقدمية فقط مع منع الاستثناء المفتوح لنظارة الحقائية بمقتضى القوانين الحالية

أقترح تحسين مراتب القضاة الاهليين ورفعها الى أربعين جنباً شهرياً لاقل مربوط وجعل نهايتها ستين جنباً

أما وكلاء المحاكم فتكون مرتباتهم سبعين جنيا شهريا ورؤساء المحاكم ألف
جنيا سنويا

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش وحضرة حسن بكى بك - هذا
الاقتراح غير موافق فترى رفضه

سعادة الرئيس ما رأى الهيئة في ذلك

تقرر بأغلبية الآراء رفض هذا الاقتراح

وتلى اقتراح خامس لحضرته أيضا في شأن احترام قرارات الجمعيات العمومية
للمحاكم الأهلية وهذه صورته

أقترح احترام قرارات الجمعيات العمومية للمحاكم ومحامياتها من تعدي سلطة
نظارة الحقانية

حضرة حسن بكى بك - هذا شيء من الأعمال الداخلية المحضة لذلك أرى
رفض هذا الاقتراح

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - وأنا أؤيد هذا الرأي

موافقة على ذلك بأغلبية الآراء

وتلى اقتراحان لحضرته برغبته إلغاء لجنة المراقبة واستبدالها بمحكمة نقض وإبرام
دائمة مستقلة وهاتان صورتاهما

صورة الاقتراح الاول

أقترح إلغاء لجنة المراقبة لأنها في نظر الأهالي اهانة لشرف القضاء الأهلي
اذ يعتبرون أن لها سلطة على استقلالهم ومراقبة على سلوكهم فضلا عن كونها
لا تعمل مفيد لها فكل عملها محصور في ابداء ملاحظات وآراء قانونية ليس
القاضي مقيدا بالآخذ بها

صورة الاقتراح الثانى

اقترح استبدال لجنة المراقبة الحالية بمحكمة تقض وإبرام دائمة مستقلة يكون لها الإشراف على جميع القضايا الجنائية والمدنية فى المحاكم وذلك تلافياً لقوضى الأحكام الحالية من حيث تفسير القانون تفسيراً مختلف فيه كل يوم فى المسألة الواحدة محاكم متعددة

هذه هى الاقتراحات التى إذا اهتمت الحكومة بملاحظتها وعملت على تنفيذها صار استقلال القضاء الأهلى المصرى مضموناً وأمن الناس شر القوضى الحالية

حضرة عبد اللطيف الصوفانى بك - فى محله وجود محكمة تقض وإبرام فإن ذلك أضمن للعدالة والفرض كله هو ضمان القضاء وأن تكون محاكمنا أرقى مما يكون فنطلب لها ولرجالها الاستقلال

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - وجود لجنة المراقبة ضرورى حتى تكون للنظارة سلطة مراقبة

حضرة حسين بك عابدين - وجود لجنة المراقبة نافع ولا يصح إلغاؤها لأنها تفتش على الأحكام أما المحاكم فلا تنظر قضاياها إلا إذا رفعت إليها

سعادة الرئيس - ان لجنة المراقبة من وظائفها التفتيش على الأحكام بصفة إدارية والذي تراه تنبيه اليه القضاة فصاحب الاقتراح يريد إلغاؤها واستبدالها بمحكمة تقض وإبرام

حضرة عبد الحميد بك عمار - لجنة المراقبة اخواننا يقولون عنها ان لها منفعة وان لها تأثيراً فى الأحكام مع أنها فى نفسها توس لها عمل من الأعمال غير كونها تفتش إدارياً على الأحكام وتنبيه القضاة للأغلاط التى تراها لكن وجود محكمة للتقضى والإبرام بوجد الأحكام والمبادئ فلا يحصل شئ مما هو حاصل من نحو أن دائرة فى الاستئناف تحكم فى موضوع برأى ودائرة أخرى تحكم فى مثل الموضوع برأى آخر فيحصل الاختلاف

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - حضرة المقترح يريد وجود محكمة
 قضا و ابرام من غير رفع قضايا من أصحاب الشأن
 سعادة ناظر الخارجية - غرضه هيئة دائمة
 حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - الهيئة موجودة
 سعادة ناظر الخارجية - الموجود هو للسائل الجنائية وليس للسائل المدنية
 سعادة الرئيس - وما الذى تراه الهيئة فى ذلك
 تقرر بأغلبية الآراء تبليغ الاقتراح المذكور الى الحكومة
 تلى اقترح حضرة السيد أحمد محسن فى شأن الغرامة الواردة فى قانون قاضى
 التحضير وهذه صورته

وجد قانون قاضى التحضير لتسهيل سير الاعمال فى القضايا الابتدائية الكلية
 والقضايا المستأنفة الجزئية ومنع الملاحظات الموجبة للتطويل بلا موجب وهو
 غرض شريف تشكر عليه الحكومة ولكن من الواضح الجلى أن هذا الغرض
 كان يمكن الوصول اليه من طريق أقرب وأقل مشقة على المتقاضين والقضاة
 وموظفى المحاكم والمحامين من الطريق الذى أوجده القانون المذكور

وبيان ذلك أن قانون قاضى التحضير أوجد شدة فى الحكم بتلك الغرامة التى
 ضربها على كل أصحاب القضايا اذا طلبوا التأجيل مرة غير المرة الاولى ولا يخفى
 أنه كما يوجد من أصحاب القضايا المتأطل فكذاك يوجد حسن النية الذى قد
 تضطره الظروف الى طلب التأجيل مرة ثانية لأسباب عينه أو لسبب آخر كان
 يمكن ابدائه مع السبب الاول فى الجلسة الاولى وأنت هذه الظروف التمهيرية
 لا تدخل تحت حصر وكلنا يعرف منها عددا كثيرا مثل عدم تسليمه صور التحقيقات
 أو الكشف الرسمية فى الوقت المضروب للتأجيل ومثل عدم امكان التهامى من
 أول جلسة الاطلاع على مستندات الخصم (لانه لا يقدمها الا بعد الجلسة)
 ليقول كل ما يلزمه من أسباب التأجيل بل قد يقصده صاحب القضية ليله

الجلسة أو صباحها فلا يكون عنده من الوقت ما يمكنه من معرفة كل أسباب التأجيل التي يحتم عليه أن يبديها في ذلك اليوم وزيادة على ما ذكر فإن الغرامات ستفتح على القضاة والكتبة والمحضرين بابا للعمل جديدا ومتاعب جمة وقد يصل الحال إلى نزع ملكية العقار فكأن المشروع يعمل على خلق المشاكل من حيث يريد التيسير

نضيف إلى هذا وذلك أن الغرامة لما كانت مدنية لا يجوز حبس صاحبها إذا لم يدفعها فكأن مرارتها ستصيب الغنى دون غيره وليس هذا من العدل في شيء أما خصمه الفقير المتعطل فهذا لا خوف عليه

ثم من ذا الذي يذكر قانون قاضي التحضير ولا يذكر يعاقبه الخراصات التي يولدها الحكم بالغرامات بين الخصامين وبينهم وبين موكلهم وبين الموكلين وليس هذا مما يدعو إليه بعد النظر في الأمور

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ هذا الاقتراح إلى الحكومة

تلى اقتراح رابع حضرته بخصوص تحسين مرتبات القضاة وهذه صورته أرادت الحكومة العمل بقانون قاضي التحضير فاتفقت لهذا الغرض قضاة من أفاضل القضاة غرمت منهم دوائر الحكم ثم من جهة ثانية لم ينفذهم القانون حق الحكم بالغرامة متى رأوا المتسائلة وعدم الحكم بها متى تحققوا حسن النية كما كان يطلب مجلس شورى القوانين

وبما أنه ليس من الضروري انتظار العمل بالقانون فإن المضار التي ذكرتها وغيرها معروفة من الآن لبداعتها والاولى تداركها

فللهذا كله

أقترح حذف مادة الغرامة بالمرة من القانون وأن يترك لقضاة التحضير الأفاضل التصرف في التأجيل مع الشدة أو أن تجعل الغرامة اختيارية حتى يضمها القاضي دائما في الموضع اللازم وأن يصرح له في هذه الحالة الأخيرة

فوق ذلك بأن يحكم بالمعافاة منها في الجلسة التالية إذا حضر الخصم مستعدا لأن الغرض منع الضرر بكل طريقة وكذلك لا يحكم بها إذا اتفق الطرفان على التأجيل لأن كلا منهما أدري بمصلحته أو الضرر الذي يعود عليه

سعادة اسماعيل أباطه باشا - ان في نفسى كلمتين عن هذا القانون

مشروع هذا القانون لما أحيل على مجلس شورى القوانين حوله على لجنة برأته اداريا بخلاف برأته مشروع تفهيم لأنه رجوع الى قاضى التحقيق في المواد المدنية السابق الغاء نظامه

فذلك قوانين أهملت ولوائح ألغيت انما الحكومة لم ترد أن ترجع له باسمه الأول فعملت هذا المشروع واللجنة كانت صممت على رفضه لأنها لم تجد له فائدة مطلقا وبعد أن قررت ذلك أوكادت حضرها صاحب السعادة ناظر الخارجية الآن وكان ناظر الحفانية وقت ذاك فأعطاها جملة بيانات منها أن الشكاوى عامة من تأخير القضايا ومن كثرتها وهذه الشكاوى حملناها على عدة اسباب منها ما يخص الأمة وهو كثرة التأجيل فلاجل ما يمكن للحكومة أن تقوم بالادوار الواجبة عليها وهي الاكثار من عدد القضاة وتحسين الحالة رأيت اللجنة أن تخرج بأمرها من هذه المسؤولية وبناء على ذلك دخلت في التعديل رغم إرادتها لما جئنا الى مادة الغرامة المطلوب في الاقتراح الفأثرها الآن ووجدنا أنها هي روح المشروع فلاجل أن لا يضيع زمن الثلاثة قضاة قبلت اللجنة مادة الغرامة المادة تقول اذا طلب من قاضى التحصيل تأجيل قضية ورأى أن هذا الطلب كان يمكن تقديمه في جلسة سابقة ثم قرره فإنه يحكم حينئذ على الطالب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش .

سعادة ناظر الخارجية - هذا لأنه كان في امكانه تقديمه في الجلسة السابقة

سعادة اسماعيل أباطه باشا - ليس هذا محل النزاع الذي قام بيننا

القضاة أتم الذين تعينونهم ولكم فيهم الثقة فلا يلزم أن نختم على القاضي أن يحكم بالغرامة لمجرد طلب التأجيل بالكمية السالفة بل ترك ذلك لنا يراه في ظرف القضية ولذلك قلنا نستبدل عبارة على القاضي (يجوز للقاضي) إذ ليس من العدالة ولا الانصاف أن نختم عليه الحكم خصوصا وأنه قبل طلب الرجل فتسامحنا وقبلنا أن تكون الغرامة إلى ٥ جنيهات والقاضي ودمته وسعادة الناظر وافقنا على ذلك مبدئيا .

سعادة ناظر الخارجية - أنا وقتها عبرت عن أن ذلك هو فكر سعادتك لأنك كنت تقول كلاما يستنتج منه الآخرون أنك ضد الغرامة فأنا قلت إن الباشا يقول يجوز الحكم بالغرامة

سعادة اسماعيل أباطه باشا - الذي أقوله أنه لا يصح أن القاضي الذي لكم فيه كل الثقة يحتم عليه الحكم بالغرامة

وصعت اللجنة ذلك في المشروع والمجلس قرره ثم صدر القانون على الاصل فأتت الأسباب من الحفانية برفض طلب المجلس الذي يقولون عنه أنهم يقبلون ما ينديه من الأسباب المعقولة وقد كان سبب الرفض أن التعديل المطلوب يضعف من القوة التي للسانون في الوصول إلى الغرض المقصود منه وهو عدم تراكم القضايا لكثرة تأجيلها ويذهب بتأثير المادة الثالثة على أنه كان اللازم أن نظارة الحفانية تراعى تسلية الناس وتمزيقهم بقبول الأشياء المعقولة .

المسألة الثانية تقول المادة السادسة إذا تبين للقاضي أن أسباب التأجيل الثانی قوية وأن عدم القيام بالعمل المطلوب ناشئ عن سوء نية أو خطأ أو إهمال الخصم أو وكيله فيحكم على ذلك الخصم بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قوش .

قلنا في محله ولكن أتم نعرفون أن الشخص يكون قويا وعظيما إلى أن توجد له قضية تحت يد واحد من المحامين حتى الناس الكبار المشرعين فالمحامى الذى اختارته النظارة ووضعت اسمه فى الجدول ونهت بأنها لا تقبل واحدا لم يكن اسمه فى الجدول أكون أنا المسؤول عن خطئه

فمع تزيهى للمحاميين أفترض أن سوء بختى أوقعنى فى محام غير طيب ويصح أن القاضى نظر الى سوء النية وتحقق منه فكيف أؤاخذ أنا بعمل الشخص المحترم أمامكم وتحكمون على أنا بالغرامة قالوا تقدر تداعيه فقلنا عند ما يكون الخطأ حاصلًا من الموكل أى صاحب الدعوى فيكون هو الملزم بالغرامة

أما أن كان الخطأ من المحامى فانه يحال على مجلس التأديب لاجل أن المحامى لما يرى أنه سيحال على المجلس يتق الله وليسمح لى سعادة الناظر أنه وافقنا على هذه المادة تمام الموافقة حتى انه اشتغل معنا فى تحريرها وقال أنه سيضع لها نصا يوفق بين هذه المادة والمادة ٣٢ من لائحة المحامين

مع كل هذا ومع كل الاسباب التى بينها يرد لنا الرد يقول يرفض كل التعديل مع أننا اعتبرناه تعديلا لمشروع ادارى

قالت الحقانية ان المحامى وموكله معتبران شخصا واحدا أمام المحكمة والدعوى هى لفائدة الموكل فهو الذى يدفع رسومها وهو الذى عليه كل تبعة فيها وأما اهمال الوكيل أو سوء نيته أو خطؤه ان كان فأمره راجع الى موكله ان شاء ساعه وان شاء قاضاه لاجله الخ .

نحن نقول غرضنا بوضع هذه العبارة أى احالة المحامى الذى يظهر سوء نيته أو خطؤه أو اهماله على مجلس التأديب أن يعرف أن أمامه يوما ما يتصرف بسوء النية أنه سيحال على مجلس التأديب فتحفظ مصلحة الشخص صاحب الدعوى

اننى اغتنمت هذه الفرصة وبينت هذه البيانات وأطلب من عطوفة رئيس مجلس النظار لغياب سعادة ناظر الحقانية الآن أن ينظر الى هذه النقطة واننى موافق على ارسال الاقتراح الى الحكومة مضافا اليه ما يتعلق بالمحامى

تقرر بأغلبية الآراء الموافقة على ذلك

عملت استراحة مؤقتة

ثم أعيدت الجلسة الساعة ٦ والدقيقة ٥

انصرف سعادة محمود سليمان باشا

على اقتراح أن أحدهما لسعادة مصطفى باشا خليل بشأن جعل نظر القضايا الجنائية من اختصاص المحاكم الابتدائية ثم الاستثنائية والثاني من حضرة السيد أحمد محسن بطلب إعادة الدرجة الابتدائية في نظر قضايا الجنائيات وهاتان صورتاهما

الاقتراح الأول

فضاء الاحالة - لا يخفى أن قاضي الاحالة يقوم الآن مقام المحاكم الابتدائية التي ألغيت منذ أربع سنوات بالنسبة للقضايا الجنائية في جزء من ضمانات العدل التي كانت تؤذيها تلك المحاكم للمتهمين بالاجرام واذ كانت هذه الضمانة غير كافية للعدل لأن نظر القاضي الواحد غير نظر الثلاثة القضاة الذين كانت تتألف منهم المحكمة الابتدائية فاني أرى من صالح لعدل لمخاطب المتهمين الذين تتحقق برائتهم فيما بعد أن تعاد الدرجة الابتدائية الى ما كانت عليه قبل التعديل المعمول به الآن

الاقتراح الثاني

قضى قانون محاكم الجنائيات بأن لاسبيل الى استئناف الاحكام التي تصدر منها فكانت قضاء مزا وقد عالت الحكومة مشروعيته بأنه يؤدي الى ارباب الاشقياء بسرعة المحاكمة فما كان الا العكس اذ كثرت الجنائيات الى درجة لم تستطع معها الحكومة غير من قانون النفي الاناري المعلوم ولم تكتسب غير فقدان درجة ثانية للعدالة هذا يحصل وبريطانيا العظمى نفسها في العام الأسبق قد قررت الدرجة الاستثنائية في بلادها محافظة على حقوق رعاياها وأرواحهم وشرفهم وزاد الطين بلة عندنا أن قاضي الاحالة الذي يقولون انه حل محل الدرجة الابتدائية ما استلم زمام امره حتى صدر اليه المنشور الذي لا يجعله حرا في رأيه فكان لديه قانون فوق القانون مما لا أراه منطبقا على روح التشريع لأن القضاة يجب أن لا يعرفوا غير الأوامر العالية التي تصدر بعد عرضها على مجلس شورى القوانين

وليس لنظارة الحفائية الا تفسيرها بما ينطبق عليها والا فبمعنى أن يكلف قاضي الاحالة بأنه يقدم الى المحكمة كل قضية يجوز عقلا أن تحكم فيها المحاكم بالادلة وأين هذا مما جاء في صدر المنشور حاثا قاضي الاحالة على العمل بالذمة بل أين هو من الحرية المطلقة التي فهم بمقتضى القانون

فتح للجنايات باب النقض والابرام وأغلق دونها باب الاستئناف مع أنه قلما توجهت فائدة الاول وكان خيرا للحكومة اذا أرادت التضييق في النقاضي على كل حال أن تلغى النقض والابرام وتبقى الاستئناف لان النقض مع أهميته لا يبلغ من العدالة ما يبلغ الاستئناف ثم اذا كان لابد أيضا من التنفيذ المؤقت الذي تزعم الحكومة أنه مقلل للجرائم فلا مانع من تسريعه في غير حالة الحكم بالاعدام مع ابقاء الدرجة الاستئنافية

فقول هذا ونحن لا نشير بالغاء أو تسريع التنفيذ المؤقت مع وجود الاستئناف ولكن ذكرناه استطرادا لبيان ضرورة الحالة الراهنة على أنه يرد علينا أن محاكم الجنايات لم تخطئ الى اليوم فان الواقع على ما يعلم المكابدون لهذه الاحوال وخصوصا المحامين غير ذلك أقول هذا عن يقين ولكن القانون لم يجعل للظلم ولا لوكيله سبيلا الى الشكوى ومن ذا الذي يسمح له بالقول بعد أن يحكم عليه وهو اذ ذاك كاذب حتى لو قال الحق وربما استوجب طعنه في ذلك الحكم النهائي العقاب وفوق هذا لا يمكننا أن نتصور كيف تنتظر اعدام شخص أو الحكم عليه بعقوبة الجناية حتى اذا ظهر الخطأ أعدنا الى المفض عليه حياته أو شرفه وأعدنا معه الدرجة الاستئنافية لاحكام محاكم الجنايات ولما كانت قوانين الامم في مثل هذه المسألة من أكبر شؤونها وأحقها بالعناية فلذلك أطلب من الهيئة الموافقة في إعادة الدرجة الابتدائية وابتعاد درجة استئنافية للجنايات غير ملتفت الى ما ربما يتعلل به من الشفقات لان العدل فوق هذه الاعتبارات ولا يجوز أن يقال فيه ما يقال في غيره من أوجه الاصلاح الاداري

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ هذين الاقتراحين الى الحكومة

تلى اقتراح حضرة أحمد بك عثمان الهالائي المتعلق برغبته أن يكون رأى المفتى معدودا عند استفتائه فى قضايا الاعدام وهذه صورته

حكم القانون الاهلى بأنه عند ما يراد الحكم فى قضية على شخص بالاعدام يستفتى المفتى الشرعى لمعرفة رأيه فى ذلك ولكن القانون لم يجعل لتفتوى المفتى التى يصدرها فى هذه القضية أقل أهمية ولم يجعل لرأيه أدنى تأثير عند الحكم فأطلب أن يكون للمفتى الشرعى فى حالة استفتائه عند ما يراد الحكم فى قضية بالاعدام رأى معدود فى هيئة المحكمة التى تنظر فى هذه القضية تكل به أغلبية هيئة الجلسة فى البراءة أو الادانة وذلك حفظا لكرامة المفتى واحتراما للشرع الشريف عطوفة رئيس مجلس النظار - التحقيقات فى تلك القضايا والمرافعة تحصل بطريقة نظامية فيتعذر على المفتى أن يفتى بالاعدام بناء على تلك التحقيقات حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - المفتى غير حاضر فى المرافعة فكيف يكون رأيه معدودا

حضرة السيد أحمد محسن - أرى رفض هذا الاقتراح وعدم تبليغه

سعادة على شعراوى باشا - الاحسن رفضه

تقرر بأغلبية الآراء رفض الاقتراح المذكور

تلى اقتراح حضرة ابراهيم افندى الجارم بطلب انشاء محكمة جزئية برشيد وهذه صورته غير خاف أن الحكومة تعمل دائما لراحة الاهالى من كل وجوها الجازا لأشغالهم واقتصادا فى زمنهم

فلذلك لانجد مدينة الا وبها محكمة تفصل بين الناس فى منازعاتهم وتكف يد المعتدى منهم وكلما كانت المحكمة أوسع اختصاصا كانت الراحة واقتصاد الزمن أكثر توفرا فالبلد التى ليست فيها محكمة واسعة الاختصاص لمجد أهلها والبلاد المجاورة لها يتكدسون المشقات فى رفع دعاويهم الى المحاكم صاحبة الاختصاص البعيدة عنهم

ومن هذا النوع مدينة رشيد إذ ليس بها إلا مأمورية قضائية لا تحكم إلا في المواد الجزئية الزهيدة فيضطر أهلها وأهل البلاد المجاورة لها للسفر إلى الاسكندرية لرفع قضاياهم بخلافها وفي ذلك من المشاق ما لا يخفى

ولقد سافر وفد من رشيد في مايو سنة ١٩٠٩ وقابل عطوفة ناظر الحفائية وسعادة وكيلها وطلب هذا الوفد انشاء محكمة جزئية بها فوعدها هذا الوفد خيرا وحيث ان هذا الطلب عدل لانه يقترب عليه راحة الاهالى

فلذلك اطلب من الحكومة تحقيق وعدها الذى وعدته والنجازه في اقرب ما يمكن وأرجو من هيئة الجمعية الموافقة على ذلك

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ هذا الاقتراح الى الحكومة

نلى اقترح حضرة محمد فتح الله بك ركاب بشأن نظر قضايا مركز البرلس بمحكمة دسوق الأهلية وهذه صورته

ان الحكومة حولت نظر قضايا مركز البرلس على محكمة شرعين الاهلية مع انها بعيدة عنه بمسافات طويلة ثم ان شرعين ليست هي الطريق الاعتيادى العام لاهالى البرلس فان تجارتهم ولوازمهم هي دائما من وإلى اسكندرية والبلاد التى على الشاطئ الغربى للنيل لاجل ذلك يكون تحويل أعمال قضاياهم على محكمة دسوق الاهلية أدعى الى السهولة فأطلب اجراء اللازم لذلك

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه الى الحكومة

نلى اقترح حضرة محمود أفندى محمد حشيشه بشأن اعتبار تسليم الاموال بفائدة أكثر من المحددة قانونا جمعة وهذه صورته

« نرى من حكومتنا أنها لا تترك كبيرة ولا صغيرة يلوح لها منها بارقة خير للاهالى الا وأسدتها لهم . ولكن زحافا قد أغفلت أمرا مهما جدريا بتوجيه عنايتها ومدة يد مساعدتها الا وهو الربا الفادح الذى يفرضه أصحاب المال المرابون

على المدين لهم بأضعاف ما حدده القانون الامر الذي لاشك أنه ضربة قاسية وحمل ثقيل على كاهل المصريين في هذه الظروف التي طرقت فيها أبوابهم الازمة المالية التي لم تدخر جهدا في تصويب معاولها خدوم مآلديهم من الثروة

كل هذا ولم يخامر ضميرهم شفقة ولا حنان على أبناء جفهم بل نراهم لاهم لهم الا جمع المال ولو كان فيه مآفد من الاضرار وبما أن ترك هذه الحالة يفضي الى افلاس وتأخير بين عموم الاهالي وتصبح الثروة منحصرة في أيدي اشخاص محصورين الامر الذي يحدث الفوضى والارتباك

لهذا أقترح بأن كل من يعطى مالا بفائدة أكثر مما سوغه القانون ويثبت عليه ذلك أمام القضاء بأي طريق من طرق الاثبات يعتبر مرتكبا جنة يحاكم عليها وبذلك يمكن أن يقف كل ذى جشع عند حده ويعتقد أن أمامه حكومة لا تغمض لها عين في سبيل صيانة ثروة أبنائها من أن تعبت بها أيدي الطامعين»

حضرة عبد الحميد بك عمار - المحاكم لاتحكم الا بالفائدة القانونية - اذا الطلب لا معنى له

سعادة أمين الشمسي باشا - البنك الأهلي والبنك الزراعي كلاهما يقترض من الحكومة بفائدة ٢٪ وهو يعطى السلفة بفائدة ٧ و ٨٪ مع أن الحكومة تساعد في تحصيل ماله قبل الاموال الاميرية ومعلوم أن الأهالي اضمحل حالهم من المعاملة بالفوائد الفاحشة فأقترح مخافة الحكومة بخسارة هذين البنكين بتقليل فوائدهما الى ٥٪ رحمة بالأهالي

سعادة الرئيس - هذا اقتراح جديد ينظر فيه في جلسة آتية وما رأيكم في الاقتراح المعروض الآن على الهيئة

سعادة حسن مذكور باشا - أرى تبليغه الى الحكومة

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - ما الذي يقصده المقترح هل غرضه أن المسلمين يتعاملون بالربا

سعادة ناظر الخارجية - الغرض أن الذي يعطى بفائدة فاحشة يعتبر عمله جنحة

حضرة سعد أفندي مكرم - المحاكم لا تحكم بأكثر من ٩٪. ٩ فغرض مقدم الطلب أن الذي يثبت أنه أعطى بفائدة أكثر من القانون يحاكم وذلك لأننا نرى في البلاد أشخاصا يستلفون بفوائد فاحشة جدا تبلغ الـ ٥٠٪ والاهالي لا يضطرونهم يستلفون منهم فالمقصود راحة الاهالي

سعادة علي شعراوي باشا - هل العقوبة المطلوبة تكون بالنسبة للوطنيين والأجانب أو على الوطنيين فقط هذا غير ممكن تنفيذه فاولى حفظ الاقتراح

حضرة تمام بك كساب - أغلب المدين يعطون القسائم هم أجانب ولا يمكن تنفيذ هذا الطلب عليهم

حضرة حسن بكى بك - اذا كان من هذه الفكرة فوجود محكمة مخالفات بالمحاكم المختلطة

سعادة ناظر الخارجية - الطالب يريد أن تكون جنحة وفي القانون الفرنسي أن من يثبت عليه اقراض نفوذ بفائدة أكثر من التي نص عليها القانون ويكون ذلك له عادة ويثبت عليه أنه متخذ ذلك حرفة له يعاقب عقاب الجنحة

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - اذا يكون هذا الاقتراح تحصيل حاصل

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ الاقتراح المذكور الى الحكومة

على اقتراحان أحدهما لحضرة أحمد بك عثمان الهلالي بشأن تحويل القاضى الشرعى حق الخيس في مواد المخالفات وثانيهما لحضرة ابراهيم أفندى الجارم بشأن تحويل المحاكم الشرعية الحق في تنفيذ أحكامها بما تقتضيه الشريعة الغراء وهاتان صورتاهما

الاقتراح الاول

أطلب أن يحول للقاضي الشرعى حق الحبس فى مواد النفقات وذلك فى الاحوال التى تجيزه الشريعة الاسلامية الحبس فيها وذلك رحمة بالبنات اللاتى يتركن أزواجهن بلا مأوى ولا نفقة ويعجزن عن تحصيل ما يقدرهن من النفقة بسبب ما يشكدهن من المشاق عند التنفيذ

الاقتراح الثانى

لا يخفى أن المحاكم الشرعية فى العهد السابق حتى سنة ١٨٩٠ تقريبا كانت جارية على اصدار الاحكام الشرعية وتنفيذها بمعرفتها بالسرعة وفى متبعة فى ذلك نصوص الشريعة الغراء

فمثلا عند ما كان يحضر لدى القاضي الشرعى امرأة تشكو مظل زوجها فى نفقتها ونفقة أولادها الصغار يستحضره القاضي فى الوقت نفسه ويقرر عليه ما يليق بحالها ويقرر الاعلام الشرعى بذلك وهذا كله لا يستغرق أكثر من يومين فان دفع الزوج ما قرره القاضي لزوجه فيها والا رفعت المرأة الامر للقاضى ثانيا ومتى حضر الزوج لدى القاضي فان دفع ما تجدد عليه فيها وان لم يدفع وادعى الاعسار فالتحقق للقاضى اعساره تركه والاحبس لظلمه زوجته وأولاده بمطله حتى يدفع وبهذه الطريقة الشرعية كانت تستخلص حقوق الزوجات وأولادهن من أزواجهن الذين ألفوا المساطلة للضرر بالزوجات فى أقرب زمن وبدون ضرر

أما من بعد سنة ١٨٩٠ فان الحكومة بدلت هذه الطريقة السهلة القريية النتيجة بطريقة يصعب الحصول معها على حقوق الزوجات وهى . أولا اعلان الزوج من دفعة الى ثلاث معلوم طالب تدفع الزوجة ثمنها وذلك يستغرق ثلاثة أسابيع على الأقل ثم بعد ذلك يحكم القاضي لها . ثانيا ان تنفيذ الاعلامات الشرعية الصادرة منه تكون بواسطة الادارة لا بواسطة

فالويل للمرأة إذا ضارها زوجها واضطرت أن تشكوه فإنها تمكث شهرا على الأقل حتى تحصل على الاعلام الشرعى بنفقتها ونفقة أولادها فتتوجه به للإدارة لتنفيذه حسب الأوامر وحينئذ تكلفها الإدارة . أولا بإيضاح ما ترغب المحجز عليه . ثانيا تقديم استمارة خاصة بذلك تحورها بالاشياء المرغوب المحجز عليها وبالطبع انه في أثناء هذا العمل يشعر الزوج الذى يريد نكاحها ونكابة أولادها بما ترغبه من المحجز عليه فان كان لديه شئ من المقتول وأمكنه اخفاؤه أخفاء والا باعه لمن هو على شاكلته فاذا ذهب المعاون للمحجز فاما انه لا يجد شيئا بالمرءة أو يجد ولكنه يرى من يعارضه فى المحجز بدعوى الملكية وحينئذ تذهب أتعاب المرأة والأموال التى اقترضتها لتطعم نفسها وأولادها حذرا

وعند ذلك لا تجد من يقرضها بعد ما تحقق أن زوجها لا شئ له ظاهر يمكن المحجز عليه ولو كان هو فى الحقيقة من أصحاب الأموال التى غير ظاهرة

فإذا تعمل هذه البائسة ولا مال لها يمكنها صرفه على نفسها وأولادها ولا حكومة تقهر زوجها على اطعامها مع أولادها ولا زوجها يرحمها ويحسن لأولاده منها فلم يبق أمامها شئ تقتات منه الا ماتأباه الحكومة الرحمة والنفس الأبية والشرف الذى لا يعادل ألا وهو لتنجي من شرفها أولادها وتطعمهم لامن طريقة شريفة تعود بالله من ذلك

والأغرب من ذلك أن المرأة اذا طلبت من الإدارة أن تحجز لها على عقار زوجها تكلفها بأن تقدم لها شهادة من المحكمة المختلطة بخلو هذا العقار من البيع والرهن بعد دفعها الرسوم المقررة على ذلك فمن أين لها هذه الرسوم وهى لا تجد ما تطعم به نفسها وأولادها

فهذه الطريقة التى اتخذتها الحكومة من بعد سنة ١٨٩٠ مع ما فيها من عدم حصول الزوجات على حقوقهن من أزواجهن فإن فيها ضياع أزواجهن فى التردد على المحكمة الشرعية تارة وتارة على جهة الإدارة بدون فائدة ورياس ضاع الثمن من ذلك وهذا ماتأباه العدالة

وحيث أن الحكومة هي المسؤولة أمام الله تعالى عن الرعية وخصوصاً
الضعفاء الذين منهم النساء

فالتمس إعادة طريقة المحاكم الشرعية الأولى وهي تحويل الحق للقاضي الشرعي
بتنفيذ الأحكام الشرعية الصادرة منه حسب نصوص الشريعة الغراء ولو فيها
يختص بأمور الزوجية من مهر ونفقة وحضانة وغير ذلك رحمة بالنساء الضعيفات
وأولادهن الصغار وحرصاً على أعراضهن الثمينة وأمل أن تجيب الحكومة هذا
التمس في أقرب وقت

كما أني أطلب من هيئة الجمعية الموافقة على ذلك

حضرة تمام كساب بك - أوافق على تبليغ ذلك إلى الحكومة

حضرة سعد مكرم أفندي - اتبنا كثيراً ما نشاهد في البلاد أن الشخص
عند ما يريد زواج ابنه بابنة فلان يخطبها من أبيها وأبوها بنساء على ما يراه من
أقامة الابن مع أبيه يوافق على هذا الزواج وبعد أن يتم قد يتصادف أن الاب
يترك زوجة ابنه يشقاق قام فتطلب نفقة والمحكمة تحكم بها لكن عند التنفيذ لا يجد
شيئاً للابن حتى تحجز عليه لذلك أرى جواز الحجز على والد الزوج رحمة بالحرمانات
حضرة السيد أحمد محسن - والد لا يكلف بالنفقة إلا إذا كان ابنه عاجزاً عن الكسب

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ الاقتراحين السالف ذكرهما للحكومة

تلى اقترح حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - بشأن إيجاد مجلة تبين
الأحكام الشرعية وهذه عبارته

« طلبنا إصلاح المحاكم الشرعية ونظارة الحفانية قد شرعت في ذلك ففشكرها
على اهتمامها بالأمر لكن بما أنها لم تعمل لنا مجلة تبين الأحكام الشرعية مثل مجلة
الاستانة ليسهل بها على المتقاضين معرفة أحكام الشريعة الغراء فأطلب أن
النظارة تجمع السادة العلماء لتؤلف لنا مجلة للأحكام الشرعية عموماً وخصوصاً
لمسائل الأوقاف وما يتعلق بالأحوال الشخصية »

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه الى الحكومة

تلى اقتراح سعادة مصطفى باشا خليل بشأن إلغاء الرسوم التي تؤخذ على ما يوقف لأوجه البر والاحسان وهذه صورته

«رسوم ايقاف الاملاك - تتقاضى الحكومة ممن يريد من الاهالى ايقاف املاكه وفقا أهليا لحسبها على وجوه البر والاحسان فيما بعد رسوما مناسبة لحالة هذه الاملاك . والذي تقترحه أن تلغى الحكومة هذه الرسوم لانها اذا كانت قد أعنت فريفا من الناس أو الجمعيات من دفع رسوم الجمارك عما يريد اليهم من أوروبا حتى أدى ذلك الى عبث كثير أضاع على الخزينة أموالا طائلة بخذيرها أن تعفى تلك الاملاك من رسوم الايقاف تشجعا للحسين على عمل البر الذي به تحسن الشروط الاجتماعية في البلاد وتقرح أيضا أن تخفض ضرائب الاطيان والاملاك المبينة التابعة للأوقاف الى النصف مما يدفع عن أمثالها مع الاشتراط على ديوان الاوقاف بتخصيص المبلغ المتوفر من التخفيض لحاجة التعليم الابتدائي زراعيا كان أو صناعيا»

حصرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش
سعادة مقار باشا -
هذا الطلب منصوص عنه في لائحة الرسوم

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ هذا الاقتراح الى الحكومة

تليت اقتراحات لحضرات قرشي أفندي أحمد وإبراهيم أفندي أحمد كريم ومصطفى باشا خليل بطلب تعديل لائحة المجالس الحسبية بما يضمن حفظ حقوق الأيتام والمعتوهين ولحضرة محمد بك تمام جبارير بطلب احالة أعمال المجالس الحسبية على المحاكم الشرعية ولحضرة محمد بك مذكور بشأن وضع نظام لتعيين الأوصياء والقوام وهذه صور الاقتراحات المذكورة

اقتراح من حضرة قرشي أفندي أحمد وإبراهيم أفندي أحمد كريم عضوى الجمعية العمومية عن مديرية اسوان

« نلتبس مخافة الحكومة بالاسراع في تعديل لائحة المجالس الحسبية بما يكفل حفظ حقوق الأيتام والمعتومين وما يثالبهم لأن حالة استبداد الأوصياء والقوام وعيبتهم في أموال من هم تحت وصايتهم وقوامتهم أمر لا يختلف فيه اثبات ومشاهد بالعيان وكل حضراتكم تسعرون وتألّمون مما تنظرون وتسمعون عن تصرف الأوصياء والقوام بما يخالف ما كلفوا بالقيام به أمام الحق سبحانه وتعالى والانسانية

فترجو أن صادف اقتراحنا هذا قبولا أن يتقرر مخافة الحكومة به مشفقونا بالحاج رجاء الاسراع به »

اقتراح من سعادة مصطفى خليل باشا عضو الجمعية العمومية عن مديرية الشرقية

المجالس الحسبية والقصر

« كثيرا ما يحدث أن تذهب أموال القاصرين فريسة لمطامع الأوصياء عليهم فإذا ما بلغ القاصر رشده وحاسب وصيه على تصرفاته في مدة وصايته عليه وجد أن أمواله قد تسربت إلى جيبه به وليس في لائحة المجالس الحسبية ما يكفل للقاصر صون أمواله من التبيد لأنه إذا شرع في محاسبة وصيه وأنجلت المحاسبة عن ادائته بمبلغ جسمه وكان هذا الوصي ممن لا يملكون شيئا اضطروا إلى التنازل عن حقه له وضاع بذلك ماله والمقصود تحوير بعض مواد لائحة المجالس الحسبية بما يحتم على من يتقدم للوصاية أن يرصد من ماله الخاص به ما يعادل مقدار الثروة التي أوكلت عليها حتى إذا ما وقع تبديد في هذه الثروة بنوع ما كان ذلك المرصود ضمانا لها وأن يقدم حسابا عن ادارته ثروة القاصر في كل عام فإذا انكشف عن زيادة في الأيراد أودعت هذه الزيادة في خزانة من خزائن الحكومة ليشتري بما يجتمع منها أملاك للقاصر تضاف إلى أملاكه الأصلية . وإذا كانت أحكام المجالس الحسبية فيما يتعلق بتعيين الأوصياء وفصلهم من الوصاية لاستئناس لها فقد أصبح من الضروري تجاه ما ظهر من ضرر هذا الأسلوب العدول عنه بتقرير جواز الاستئناف صوتا لحقوق القاصرين »

اقترح من حضرة محمد تمام بك جبارير عضو مجلس شورى القوانين عن
مديرية جرجا

«معلوم لحضراتكم أن إنشاء المجالس الحسبية إنما كان لمصلحة القصر ومن
في حكمهم من لا يحسن التصرف في أمواله وهي فكرة جليلة جذرة بالاعتبار
الأن نظام المجالس الحسبية المعمول به الآن لا يفي بالغرض المطلوب بل هو
بحق الضرر ذلك لأن مسائل القصر ومن على شاكلتهم وإقامة الأوصياء والقوام
كلها مسائل مرجعها في الغالب إلى الشريعة الغراء وكانت المحاكم الشرعية
في العهد الماضي مختصة بنظرها

أرادت الحكومة إذ ذاك ومقصدها جميل أن تنظر إلى أولئك الضعفاء نظر
المشتق العطف بانتمائهم من الخلل الذي كان سائدا إذ ذاك على أعمال المحاكم
الشرعية فشكت المجالس الحسبية ولم تلبث أن دلتنا التجارب على أن أعمالها
أسوأ الأعمال بالنظر إلى باقي المصالح . قانونها قاصر ونظامها عاطل وأغلب
رؤسائها لا يعرفون من الأحكام الشرعية التي تحتاج إليها المواد المطروحة أمامهم
إلا التمر اليسير وكثير منهم لا يكون اختصاصيا في القوانين المدنية ولا يلتفت
إلى العادات القومية والفكرة الشرعية فيتصرف بالتصرف المضاد لما وضعت له
المجالس الحسبية ولا يبعد من الأعضاء الذين تنقصهم الشجاعة الأدبية إلا المصادقة
على ما قال والتقرير لما رأى أما وقد اهتمت الحكومة بإصلاح المحاكم الشرعية
ووضعت اللوائح لذلك وابتدأت في تنفيذها فأرى من فائدة المصلحة العامة
ومن حسن النظر لمصالح القصر ومن على شاكلتهم أن نطلب تقرير إعادة أعمال
هذه المجالس إلى المحاكم الشرعية للنظر فيها بتمننى أحكام الشريعة الغراء بعد
أن عيت الحكومة بإصلاح هذه المحاكم وأدركت الأئمة الآن حسن حالها
وما زالت موضع ثقها في كل أمر يختص بدينها وأطلب من حضرات اخواني
أعضاء الجمعية العمومية الموافقة على هذا الاقتراح»

اقترح من حضرة محمد المذكور بك عضو الجمعية العمومية عن القاهرة
بشأن نظام المجالس الحسبية واستئناف قراراتها

«أريد أن أطرق الباب لافتح باب المناقشة في موضوع عظيم الاهمية كبير
الفائدة خطير للغاية في مبادئه ونتائجه ألا وهو موضوع المجالس الحسبية المشككة
بالامر العالى الصادر في سنة ١٨٩٦ فان هذه المجالس حلت محل بيت المال
القديم واختصت باختصاصات عظيمة ولم ينص في لائحتها على استئناف قراراتها
مطلقا الا الصادرة منها في مسائل الحجر فانها تستأنف أمام محكمة الاستئناف العليا
أما فيما عدا ذلك فلا استئناف فيها مع أن قراراتها هامة للغاية ويجب أن تكون
قابلة للاستئناف لما في ذلك من الضمان الكافي

ان من يلقى نظرة بسيطة من نظرائه يتعدي كثير من بلاد القطر المصري رجالا
لأصاغة لهم الا البحث وراء التركات التي بها قصر لكي يكون لهم الحظ في أن
يكونوا أوصياء على أولئك الناحى ولذلك تجدد الواحد منهم لا يمكنه أن يعمل
حساب يتسه ولكنه مع ذلك في عنقه زمام عدد من التركات يدير شؤونها
ويتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكهم لا رقيب ولا حسيب ولا مراجع
ولا معارض ولا يوجد بين أحد من هؤلاء الناس وبين من توصى عليهم صلة
قراءة أو لحة نسب تكون سببا في الخوف على أموال أقرانه أو أنسابه بل
الغالب فيهم بعيدون بالمرّة عنهم تحت وصايتهم

اننا لانكاد نرى وصيا من أولئك الاوصياء عزل عن الوصاية لحيانة أو تقصير
كأن الكل ملائكة طاهرون وقلما يطلب من أولئك الاوصياء حساب عن
التركات التي سلم أمرها اليهم وعند ما يقدم فلا مناقشة في ذلك الحساب الذي
تقدم لامساب بطول شرحها اذا أردنا بيانها هنا ولكن نقاديا من كل ذلك ومنعا
للضرر الذي يلحق بكثير من القصر يحتم علينا السعى وراء ما يعود بالنفع عليهم
وهذا كله مما يستدعى عناية كبرى تطلب تغيير نظام تلك المجالس وأن لا يعين
وصيا من كان محسوبا على زيد أو قريبا لعمر أو من أريد محض منفعته بل يجب

أن يوضع نصب الاعين في أول الامر صالح القصر المساكين الذين يشنون ولا معين ويتضجرون ولا من سامع لذلك يحسن بنا أن نقتراح طريقة لوضع حد لهذه الفوضى السائدة في تلك المجالس وخصوصا في مجالس مراكز المديرية ورأى أن لا يعين وصي الا اذا كان قريبا لدرجة مخصوصة للقصر متى كان في ذوى قرابتهم من هو اهل للقيام بشؤونهم على أكمل وجه وان لم يوجد فلأجني ممن اشتهر عنهم الصلاح مع القدرة على العمل وأن يقدم مع ذلك ضمانات مالية توازي ايراد المحجور عليهم أو القصر مدة سنة على الأقل أو أن يقدم كفلا على ذلك وأن يقدم أيضا في كل عام الى المجالس حسابا مشفوعا بالمستندات الوافية ويودع في خزانة الحكومة ما يفيض عن المصروفات وهكذا في كل عام فاذا وجد في مرة من المرات عجز في الايراد نتيجة الاختلاس أو الاهمال يعزل الوصي ويجوز من أمانته التي أودعها ما أضاعه على القصر أو المحجور عليهم هذه هي الطريقة المثلى التي بها تأمن غوائل الايام وتحفظ لاولئك الرؤساء أموالهم وأرزاقهم وأن تستأنف جميع قرارات المجالس الحسبية أمام هيئة تشكل لهذا الغرض في كل محافظة ومديرية ولتنظر في جميع المسائل الحسابية المخصصة بالتركات التي تدخل تحت أحكام لائحة تلك المجالس وأرى أن تعمل لائحة جديدة تكون واقية كافية بكل ما يعود على نظام هذه المجالس بالمصلحة واحالتها بعد ذلك على مجلس الشورى لنظرها والافرار عليها وأن يجعل لتلك المجالس مفتشون يراقبون أعمالها حينما بعد حين ويقدمون تقاريرهم بما يرونه من الملاحظات لنظارة الحفانية المهمة عليها

وبناء على ما ذكر أطلب من الهيئة موافقتي على تبليغ هذا الاقتراح الى الحكومة»
 حضرة السيد أحمد محسن - سبق لنا أن طلبنا اصلاح المجالس الحسبية والحكومة قالت انها تشعر معنا بضرورة اصلاحها فنطلب سرعة العمل
 الحكومة راعت حالة المتقاضين باصدارها قانون قاضي التحضير فالاولى أن تهتم بشأن الایتام والمعتوجين ونحوهم

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ الاقتراحات المذكورة الى الحكومة
على اقتراح حضرتي قرشي الفسدي أحمد وإبراهيم الفسدي أحمد كريم بشأن
انتشار شهود الزور وهذه صورته

«تتشرف بأن تلقى نظر حضراتكم لامر جدير بالانتباه لانه مرتبط كل
الارتباط بمصالح الامة دنيا وأخرى

لا يخفى على حضراتكم انتشار شهود الزور في هذا العصر سيما أن هذه الفئة
السافطة ماثنة حول محاكمنا الشرعية لانقر عنها لحظة وبما أنه يجب ملائمة هذا
الخطر الذي يهدد العدالة ويطمس معالمها مقابلة بعض دربهات يبيعون بها
دمهم فترجو من هيئتك الموافقة الانقاس من الحكومة بإيجاد الدواء الشافي لهذا
الداء العضال وحيث أن الحكومة أرسلت لمجلس شورى القوانين لائحة إجراءات
المحاكم الشرعية ولمناسبة هذه الفرصة نقول بأن يضاف بهذه اللائحة مادة جديدة
لمنع عبث هؤلاء العابثين بأموالنا وأعراضنا وأسابنا وتركائنا يشترط فيها أن الشهود
أن لم يكونوا معادلين لدرجة الخصوم من جهة الثروة والاعتبار والذمة لا تقبل
شهادتهم البتة ثم والذين يكونون من هذه الفئة لهم سوابق شهادات متعددة بالمحاكمة
التي هم بدائرتها لا تقبل شهادتهم لانهم بذلك يكونون قد اتخذوا استعدادهم للشهادة
لمن يريد حرفة يحترفون بها حتى عنونهم الرأي العام باسم (هوانكر) وبما أن كل
ذلك حقائق ظاهرة لا تعزب عن فكر حضراتكم والرأي العام فذلك نتمس من
حضراتكم الاقرار بتحويل هذا الاقتراح على مجلس شورى القوانين لينظر فيه حال
عرض لائحة إجراءات المحاكم الشرعية عليه المزمع نظرها عقب انقضاء اجتماع الجمعية
العمومية لان هذا الامر وان كان صغيرا في ذاته لكنه كبير بحجم في أضراره
ويضرب حضراتكم مثلا في ذلك: رجل أراد اعتدال زوجته من سيرها المعوج لما له
من ذلك الحق الشرعي والقانوني فلم يجد ملجأ للقرار من هذا الحصن الحصين
لعفافها سوى الاسراع للمحاكمة الشرعية تدعى على امرتها زورا وبهتان للحصول
طلافي منه وتستشهد بمن لا ذمة لهم ولا عرض يعبرون عليه ليحفظوه ونظرا لتفرغ

هذه الفئة لهذه المهنة وكثرة اشتغالهم بها طبعاً يتقنون أوجه الشهادة فيغضى القاضي بالفراق بينهم بسلامة نية وهذا الحكم يهدم صرح العفاف ويجعل العصمة في يد شهود الزور مهددة بالخطر ولا يخفى ما في ذلك من الضرر على مقام الزوجة دنياً وديناً وكثير مثل ذلك نقدم»

حضرة قرشي افندي أحمد - هذا الاقتراح يختص بالمحاكم الشرعية فأرى حاله على مجلس شورى القوانين ليقرر ما يراه فيه عند نظره في مشروع لائحة الاجراءات الشرعية

موافقة على ذلك بأغلبية الآراء

الى اقتراح لحضرتي قرشي افندي أحمد وإبراهيم افندي أحمد كريم بشأن إلغاء دفترخانة محكمة اسوان الشرعية بأسوان وعدم نقلها الى قنا وهذه صورته

«سادتي : لا يخفى على حضرتكم أنه بحسب نظام المحاكم الشرعية الحديد الغيت محكمة مديرية اسوان الشرعية واستعوض عنها بمحكمة جزئية.

فلنتمس من هيئتك الموقرة رجاء الحكومة بأن تبقى دفترخانة المحاكم الشرعية بأسوان ولا تنقلها « الى قنا » مقر المحكمة الكلية الجديدة لان اقامتها بأسوان يرفع المضار الناشئة عن عائق المتقاضين من الفقراء والارامل والايام وعدم تكبدهم مشاق السفر لانه من مركز الدر الى بندر قنا يستغرق المسافر ما يتوف عن الاربعة أيام ذهاباً يقضيها ما بين وابور البحر من الدر لاسوان وما بين السكة الحديد من اسوان الى قنا لما بالك أميا السادة اذا كان المسافر يسحب صورة أو خلافتها وهو فقير أو أرملة وهم الاغلب في مثل هذه الاحوال

وعدم نقل الدفترخانة من اسوان لا يكلف حكومتنا شيئاً يذكر بالنسبة لراحة الاهالي وعدم تكبدهم مالا يطيقون من بعد الاسفار والمشاق والمصاريف فترجو من حضراتكم أن تضيفوا أصواتكم الى أصواتنا مشفوعة برجاء الحكومة لاجابة هذا الملتمس كرماً ورحمة منها على هؤلاء الضعفاء المساكين وانه لا يضيع أجر من أحسن عملاً»

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه الى الحكومة

تلى اقتراح حضرة حسن بكى بك بشأن اعداد بناء للمحكمة الشرعية الكبرى وهذه صورته

«تطلب اعداد بناء مكان منتظم للمحكمة الشرعية الكبرى بالقاهرة»

حضرة حسن بكى بك - المحكمة الشرعية كانت فى السابق فى محل يسمى بيت القاضى وقد ثقلت منه مدة الى محل بالايحار غير لائق بها فاللائق بالحكومة أن تبني لها مكانا منتظما

حضرة قرشى افندى أحمد - أؤيد رأى حضرة حسن بك وأرى أن يكون اختصاص المحاكم الجزئية الشرعية موزعا كاختصاص المحاكم الأهلية

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ اقتراح حضرة حسن بك بكى الى الحكومة

تلى اقتراح حضرة محمد بك مدكور بشأن تعديل قانون الفرقة العسكرية الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ وهذه صورة الاقتراح

أن من يتصفح هذا القانون يجد فيه شيا كثيرا مما يلزم أن تنبه اليه نظارة الحربية لاجراء اللازم نحو تعديله لان فى المعاملة الآن بموجبه صعوبة كبيرة على النظارة وعلى أئمار الفرقة وعائلاتهم فأقترح على الجمعية أن تطلب تعديل هذا القانون وها أنا موضح للهيئة بعض الملاحظات التى يجب العمل بمقتضاها متعا للشكاوى الكثيرة التى تتوارد بلا انقطاع على نظارة الحربية مما يختص بأعمال الفرقة فمن ذلك

أولا - يلزم تعيين طبيب عضوية لمجالس الاقتراح أثناء الفورز لتقرر ما يستحقه المتعاملون طبيا رحمة بالانسانية ورغبة فى راحة أهالى أنصار الفرقة الذين يستحقون المعافاة لعاهات بهم أو لكبر سن آبائهم أو عدم قدرتهم على التكسب لاصابتهم بعاهات أو غير ذلك مما لا يمكن تقريره الا بحضور الطبيب وبذا تمنع الشكاوى التى تقدم لمجالس الفرقة فى هذا الشأن وهى كثيرة جدا

ثانيا - يجب على المجلس قبول شهادة الشهود عند تقرير عائلة النفر المطلوب وفي مسائل اثبات الوفيات لا أن تعمل بمقتضى بلاغ شيوخ الحارة دون غيره وإن كانت تخشى من حصول غش فلتجعل في قانونها جزاء بدنيا أو غرامة على من يؤدي شهادة غير حقيقية وثالث تدون شهادتهم بنفس قوائم القسرة لمعاملتهم بمقتضاها عند اللزوم

ثالثا - تقرير حالة المعافاة من يكون وحيدا لوالديه التي كانت مملوكة لأحد الناس ورزقت منه بهذا الولد الوحيد لها والذي يسعى على معاشها حيث لا يمكن للمجلس معافاة أمثال هؤلاء بالنسبة لكونه له أخوة أكبر منه من والده ولا يمكن القول بأنه وحيد أمه المطلقة لأنها ليس بيدها ورقة طلاق ولا أنها لم تكن متزوجة رابعا - أن لا يعاد تمسين من وجدوا غير لائقين بسبب قصر قامتهم ومعافاتهم لأول وجهه بناء على نص المادة (٧٠) من قانون القسرة أما الجاري الآن فهو أن العادة الكشف على نقر القسرة بمعرفة طبيب من الجيش بعد فرزهم بمعرفة المجلس واعطائه سنا أقل من سنه الحقيقي ولو كان ضمن قائمة المواليد ثم يطلب بعد سنتين أو ثلاثة حسبا يراه الطبيب للفرز والمقاس وهذا مخالف لنص القانون

خامسا - أن يعمل فاصل بين ميعاد الفرز وميعاد الاقتراع ولو مدة قليلة نحو شهر أو شهرين أو أن يجعل اقتراع الأقسام كلها لمن وجدوا لائقين في ميعاد تحدده النظارة لهذا الغرض كي لا يكون لأحد الأهالي عذر قافي دفع البدل لأن غالب الأهالي يعتقدون فلا أن الفرز الأول لا يستوجب دفع البدل حالا

سادسا - حذف الفقرة الأخيرة من البدل الثالث مادة (١٩) من الفصل الخامس في المعافاة لأسباب عائلية وهي (وأن تكون بلا أب أو أم شقيق في استطاعته أن يقوم بمعيشتها)

لأن الأخ غير مكلف شرعا بالنفقة على أخوته إلا إذا ماتت أمها موتا حقيقيا فالذي أطلبه هو معافاة أكبر أبناء الأم الأرملة أو المطلقة أو التي غاب عنها زوجها أو تركها ولم يعلم له مقر بدون تحليل على الفقرة المذكورة

سابعاً - قبول ما يقدم من الشهادات المصورة من الدفترخانة المصرية بثبوت تاريخ ميلاده أحد الانفار أو آبائهم متى تحقق للمجلس أن المتقدم هو صاحب التذكرة بذاته اذ المجلس كثيراً ما يقرر بعدم قبول هذه الشهادات ويعامل النفر أو والده بحسب نظره بدون أن يعيرها أدنى التفات

ثامناً - أن تكون معاملة الانفار طالبي العلم أو حافظي القرآن شخصية لا تؤثر على اخوتهم أو آبائهم كان يعنى الابن الثانى باعتباره أكبر الابناء الاحياء لأبيه البالغ سن الستين أو كفيف البصر أو به عاهة صيرته عاجزاً عن اكتساب معيشته لان طالبي العلم وحافظي القرآن لا تمكنهم حالتهم من الانفاق على آبائهم وتحديد عدد للابناء الذين يؤخذون من أب واحد

تاسعاً - يجب أن يكون الاعلان من نسختين احدهما تعطى للنشر أو من يقوم مقامه والثانية بمضيتها المستلم منها للشكاوى الكثيرة التى تسبب من عدم الاعلان

عاشر - يجب معافاة كل مقررى تابع لدولة مرا كش متى أحضر شهادة تثبت تبعيته بشهادة من اللجنة المشكلة لهذا الغرض ولا يكفى فى هذه الشهادة بختم اللجنة بل يشترط أن تكون ممضاة من ثلاثة من أعضائها على الأقل وتكون امضاءت الاعضاء معلومة ومحفوظة صورها بالمجلس

أحد عشر - يجب حفظ الحق للمقررى دفع البدل متى طلب ذلك اذا أراد استئناف الكشف على والده الا اذا قرر المجلس بالإجماع عدم أحقيته فى الاستئناف أو كان ذلك لكسب الوقت

اثنا عشر - يلزم زيادة عضوين ملكيين على أعضاء مجالس القرعة بكل قسم أحدهما من الايمان المعيين لحضور عملية التفرز بمجلس الاقتراع والثانى أحد معاونى المحافظة أو المديرية الجارى فيها العمل وذلك لان الانفار كثيراً ما تكون عندهم أسباب معافاة ولا يقبلها منهم مجلس القرعة المشكل من ثلاثة ضباط عسكريين

فبناء على هذه الملاحظات أرجو الهيئة موافقتي على تقديم هذا الاقتراح إلى الحكومة لتوفر على إدارة القرعة كثرة المشورات والقرارات التي تصدرها لمجالس في هذا الشأن لأننا نريد أن تكون المعاملة بمقتضى قوانين لا يقتضى المنشورات الإدارية التي يؤلفها رؤساء المجالس وأعضاؤها بحسب أهوائهم والتي بعضهم يعمل بها والبعض لا يعمل لتكون قد أشغقتنا على أهالي أنفار القرعة من المعاملة التي يعاملون بها في مجالس القرعة والاقتراح «

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه إلى الحكومة

اقترح خضرة حسن كركى بك بشأن جعل ترعة الرمادى صيفية وهذه صورته
نطلب جعل ترعة الرمادى صيفية مثل ما كانت عليه ترعة الابراهيمية قبل تحويل الخياض

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه إلى الحكومة

تلى اقتراح لحضرتى دياب أفندى محمد سليم ومرسى أفندى وزير بشأن إنشاء مصرف للرى فى بنى سويف وهذه صورته

« تقترح على هيئة الجمعية العمومية أنه يوجد حملة أطيان بديرية بنى سويف حاصل غرقها بعد زراعتها سويا وحملة أطيان سبحت وثقلت بالثكبة بسبب عدم وجود مصارف لها عند عمل المشروعات وبعضها له مصارف غير كافية لتصريف المياه أولا بأول الناتجة من الرى بالنظر لزيادة مياه التصافى وتخزينها وعلوها حتى بهذا السبب حصل العرق والتلف لعدم تصرفها بطريقة هندسية بمعرفة الرى وسبق أن تقدم حملة شكاوى لنظارة الأشغال عن هذا الخصوص من الملاك والادالى ولم يحصل فائدة فلتتمس من هيئة الجمعية الموافقة على ذلك لمنع الضرر »

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه إلى الحكومة

تلى اقتراح خضرة حسن كركى بك عن طلب أعداد قانون يجعل للجمعية العمومية حق سؤال حضرات النظار وهذه صورته

« نطلب اعداد قانون يجعل للجمعية العمومية حق سؤال حضرات النظار »

حضرة ابراهيم افندى عبد العال - أوافق على هذا الاقتراح

حضرة حسن بكى بك - هل يسمع عطوفة رئيس مجلس النظار أننا اذا سألنا أحد حضرات النظار عن شيء يجيبنا بمعنى أنه اذا حصلت حادثة وأردنا الاستفهام عنها هل نجابوب على سؤالنا

عطوفة رئيس مجلس النظار - لكم أن تقترحوا ما ترونه

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ هذه الاقتراح الى الحكومة

تلى اقتراح حضرة ابراهيم افندى عبد العال المختص بأطيان الغرق السلطاني وهذه صورته « بمديرية القيوم بلد يسمى الغرق السلطاني يبلغ زمامه من الأطيان نحو ثلاثين ألف فدان تقريبا ومن السكان نحو ٢٠ الفا ثم ان أطيانه محاطة بالجبال وأراضيه منحطة وليس بها مصارف مطلقا وبالنسبة لذلك تلف معظم الأطيان وحالة أصحابه أصبحت يرى خا

أولا - لا يقدر رتب على سداد الاموال ولا سداد الديون والدليل على ذلك ما هو متأخر على أهالى تلك الناحية للبنك الزراعى وقد كثرت الشكوى منهم مرارا والتكلم بمجلس المديرية بشأنهم وأخيرا عمل تفتيش ردى القيوم مباحث فى سنة ١٩٠٩ عميلزم من النفقات وطريقة الصرف ولغاية الآن لم يتم شئ فنتعس مخابرة الحكومة بالقوات نظرها لهذا الامر واجراء اللازم نحو عمل المصارف وما يلزمها لراحة أهالى وسكان ذلك البلد لانهم فى احتياج شديد لعناية الحكومة والإهالى مستعدون لان يساعدوها بجزء من النفقات مقابله تربط ضريبة على كل فدان بعد الاصلاح وعليه أرجو الموافقة عليه أفندم»

تقرر بأغلبية الآراء احالة هذا الاقتراح على الحكومة

ثم أعلن حضرة صاحب السعادة رئيس الجمعية العمومية انتهاء الجلسة والساعة ٥٧٧ دقائق على أن تكون الجلسة الآتية يوم غد (الاربعاء) الساعة ٤ بعد الظهر لتلاوة محضر هذه الجلسة ونظر عمل اللجنة فى تعديل اللائحة الداخلية للجمعية العمومية

(١٢)

محضر جلسة الجمعية العمومية المنعقدة علنا في يوم الأربعاء ٦ أبريل
سنة ١٩١٠ (٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٢٨)

فتحت الجلسة في الساعة ٤ و ٤٥ دقيقة تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة
محمود فهمى باشا رئيس الجمعية العمومية وحضور ٦٢ من حضرات أعضائها
تلى ماورد بالاعتذار عن هذه الجلسة وهو من حضرة مصطفى خليل باشا
وعيسى بك سعيد

وقد اعتذر شفها لسعادة الرئيس فضيلة الشيخ حسونه التواوى وحضرة
حسن بكرى بك وحضرة محمد بك الرمالى واعتذر حضرة ابراهيم افندى سيد احمد
على لسان حضرة يوسف بك الجمال
أما سعادة محمد شواربى باشا وسعادة أحمد عفيفى باشا فاعتذران من قبل
بسبب المرض

فقررت الجمعية قبول هذه الأعذار

أحد في تلاوة محضر جلسة الجمعية العمومية المنعقدة في يوم الاثنين ٤ أبريل
سنة ١٩١٠ التى امتدت الى يوم الثلاثاء ٥ منه

في ابتداء تلاوة المحضر انصرف سعادة موسى غالب باشا بعد الاستئذان
من سعادة الرئيس

وعند الساعة ٦ ونصف مساء عملت استراحة بضع دقائق ثم أعيدت الجلسة
والساعة ٦ و ٤٥ دقيقة

وأخذ في اتمام تلاوة المحضر

في أثناء التلاوة قد لاحظ بعض حضرات الاعضاء على سقوط كلمات
من أقواله وصححت

وعند نهاية التلاوة قال :

حضرة مرقس سميكه بك ما باتى

في الجلسة الماضية لما طلب أحد زملائي عدم درج شيء في المحضر من المناقشة
التي حصلت بشأن الكاتيب قلت « انى لأرى ضررا من درج هذه المناقشات
في محضر الجلسة بل أرى أن درجها ضرورى ومفيد جدا وسبأنى كلهم على
الخرج الموفى . لأن كثيرا من الاقباط يشوهمون أن مجالس المديريات لا تريد أن
تعمل شيئا لهم فدرج هذه المناقشات وخصوصا اجابة عطوفة رئيس مجلس النظار
نظمن هذا الفريق كثيرا وتزلى هذه الالهام »

وحيث ان هذه الاجابة ذكرت في المحضر مقتضبة فارجو تصحيحها على
هذه الصورة

فتقرر التصحيح على الصورة التي ذكرها حضرته

ثم صذفت الهيئة على المحضر

سعادة الرئيس - لدينا في جدول أعمال جلسة اليوم اقتراح واحد ثم مشروع
تعديل اللائحة الداخلية الذى أتمته اللجنة وأرسلته لنا وقد وزعت صورته اليوم
على حضراتكم

فأرى تأجيل هذه الاعمال لجلسة الغد

ثم ان سعادة الرئيس أعلن انتهاء الجلسة والساعة ٧ و ٨ دقيقة على أن تكون
الجلسة المقبلة غدا (الخميس) الساعة ٤ بعد الظهر

(١٣)

محضر جلسة الجمعية العمومية المنعقدة علنا في يوم الخميس ٧ أبريل
سنة ١٩١٠ (٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٢٨)

فتحت الجلسة في الساعة ٤ و ٢٥ دقيقة تحت رئاسة حضرة صاحب العادة
محمود فهمي باشا رئيس الجمعية وحضور ٧١ من حضرات أعضائها
تلى ماورد بالإعتذار عن هذه الجلسة وهو من حضرة محمد الرمالى بك
وأبراهيم أفندى سيد احمد

اما سعادة محمد شواربى باشا وسعادة احمد عفيفى باشا فاعتذرا من قبل
بسبب المرض وبسبب شناعة الشيخ حسونه النواوى وسعادة موسى غالب باشا
استأذنا شفها من سعادة الرئيس
تقررت الجمعية قبول الاعتذار

تلى محضرا الجلسة الماضية المنعقدة في يوم الاربعاء ٦ أبريل سنة ١٩١٠ فتصلق عليه
سعادة الرئيس - وردت اليوم مكتبة من نظارة الداخلية بشأن انتخاب
حضرة أحمد حبيب بك عضوا بمجلس شورى القوانين عن مديرية المنوفية فلتل
تليت وهذه صورتها

مجلس مديرية المنوفية المنعقد بتاريخ ٣ أبريل الحارثى انتخب حضرة
احمد بك حبيب أحد أعضائه عضوا لمجلس الشورى عن هذه المديرية بدلا
من المرحوم محمود بك عبد الغفار الذى انتهى مدته لغاية سنة ١٩١٣ وذلك العضو
كان عمدة لناحية زاوية الناعوره بمركز شبين وقبل عضوية مجلس الشورى وبذلك
انفصل عن العمودية مع الاخطاة بان مدته بمجلس المديرية تنتهى لغاية
سنة ١٩١٣ أفندم :

سعادة الرئيس - الذي أماننا الآن هو المناقشة في ملاحظات الحكومة على تقرير لجنة القضاة فمن يريد أن يتكلم .

سعادة اسماعيل أباطه باشا - في جلسة يوم الاثنين الماضي عند ما تكلم سعادة ناظر الحفانية تعذر على فهم أحد المباحث التي تكلم عنها وهو المبحث المختص بانقاص رسم المرور طبقا لبروجرام لوندرد سنة ١٨٨٣ وجاهرت وقتها بأنى لم أفهمه فوعد سعادة الناظر بأنه مستعد لاعادة الكلام عليه ببيان كاف في هذه الجلسة

وحيث الى راجعت بعد ذلك كلام سعادة الناظر وراجعت بعض أبحاث اللجنة في هذا الخصوص وفهمت المبحث المذكور فأريد من قولى هذا أن لا يكلف سعادة ناظر الحفانية خاطره بالكلام على هذه النقطة ثانيا في هذا اليوم وأظن أن سعادته يوافقنى على ذلك

والآن أترك الكلام لحضرة زميلى فتح الله بك بركات

حضرة فتح الله بك بركات - عرض هذا المشروع على الجمعية منذ شهرين فقررت تشكيل لجنة من ١٥ عضوا من أعضائها لتحصه وتقديم تقرير عنه فخصت اللجنة المشروع بكل ما يمكنها من الدقة وبعد أن تأكدت كل التأكد من صحة النتيجة التي وصات اليها حررت تقريرها وقدمته للجمعية

أخذت الحكومة وقتا طويلا في دراسة هذا التقرير وردت عليه كتابة ومشافهة بعد ذلك نحن أعضاء اللجنة سابقا رأينا من الواجب علينا أن نعين مانعتقده في هذه الملاحظات وما يوصلنا اليه بحثا فيها فاجتمعنا لايصفة لجنة وانما بصفة أعضاء اللجنة السابقة الذين يعتقدون غاية الاعتقاد ماقرروه بتقريرهم السابق وبحثا مرات عديدة في ملاحظات الحكومة وفي ردودها الشفهية فلم نزد الا اعتقادنا بما دقناه أولا . فكتبنا ملاحظائنا وأودعناها بقلم السكرتارية ونرجو أن تتلى على الهيئة

سعادة الرئيس - متى أودعتم هذه الملاحظات في السكناوية

حضرة فتح الله بك بركات - الآن. وبعد تلاوتها أطلب أخذ الرأي على قبول المشروع أو رفضه لأن الجمعية قد استوفت كل ما يلزم من البحث وكل واحد من حضراتهم صار على علم تام بكليات المشروع وجواريته ويمكنه أن يحكم برفضه أو قبوله

سعادة اسماعيل أباطه باشا
حضرة حسن بك بكري
} نطلب تلاوة مذكرة اللجنة

سعادة الرئيس - هل من معارض في ذلك
موافقة

(بيانات مقدمة من أعضاء اللجنة السابق تشكيلها لنظر مشروع القال)
يسر اللجنة أن تفتتح بياناتها هذه برفع الشكر للحكومة على تصريحات صاحب العطوفة رئيس مجلس النظار يوم الاثنين الماضي في جلسة الجمعية العمومية من أن رأى الجمعية هو قطعي في هذا المشروع، وتسجل هذه التصريحات بذا للحكومة الحاضرة تعترف لها بها الجمعية العمومية وترجو أن يكون اهتمام الحكومة برغبات الأمة واحترامها لقراراتها أمرا دائما وعاديا في كل طلب من طلباتها حتى تزول آثار الخلف التي وقعت قديما بين الحكومة وبين هيئتنا النيابية في بعض المسائل ولكن الحكومة والهيئة النيابية عاملين معا والاتفاق على ما فيه مصلحة البلاد. كذلك يسر اللجنة بنوع خاص تقدير الحكومة لتفريها عن مشروع القال واعطائه حقه واجتهادها في نقض بعض مواد وأظهار ضعف البعض الآخر سواء كان ذلك في الملاحظات الكتابية التي وزعتها الحكومة على أعضاء الجمعية أو في خطاب صاحب السعادة ناظر الخفائية وناظر الاشغال العمومية لأن اللجنة لا تطلب التحقيق المصلحة التي لاثنين وجوهها الأمن الجدل والمناقشة وكانت

الجنة تكون مسرورة أكثر من ذلك إذا كانت ملاحظات الحكومة وردودها على تقريرها من شأنها أن تقنعها بفائدة المشروع أو تنقض الأدلة التي أقامتها اللجنة على ضرره البين

ولكن كثرة البحث في المشروع قد أظهرت على العكس من ذلك بأن امضاء الآن لا يتفق مع مصلحة البلاد كما أن ملاحظات الحكومة لم تضعف شيئاً من أسباب الرضا التي أتت بها اللجنة في تقريرها كما سيأتي بيانه

تتلخص ملحوظات الحكومة المكتوبة وردودها الشفهية على تقرير اللجنة في المسائل الآتية

(١) أن الغبن في المشروع غير فاحش أو أنه لا غبن أصلاً بفكرة أن فروض المستشار المسأل سواء كانت من حيث تقدير الإيراد وما ينبع ذلك من اعتبارات تنقيص الرسوم أو المزاخمة التي تؤدي إلى عجز في الإيراد وسواء كانت من حيث تقدير المصاريف

(٢) أن الحالة تدعو إلى الاحتراز من المستقبل البعيد أي من بعد ١٩٦٨ من جهة ميل الدول وفئته إلى جعل المرور في القنال مجانياً

(٣) أن هذا الوقت هو أنسب الاوقات للتعاقد مع الشركة على مد الامتياز

(٤) أنه مع عدم وجود الضرورة المالية الملجئة للتعاقد فإن الاموال التي تأتي من هذا المشروع ستصرف في أعمال نافعة للبلاد مع الضمانات الكافية لحسن استعمالها

والجنة دقاً عن تقريرها ومع ملاحظة أن مسؤولية امضاء المشروع ورفضه أصبحت ملقاة بتمامها على الجمعية العمومية أمام الامة وأمام الاجيال المستقبلية قد رأت أن تبحث في هذه المسائل ليظهر وجه الحق والمصلحة من العمل برأى الحكومة أي بقبول المشروع أو برأى اللجنة وهو رفضه

(١)

الغبن في المشروع

لم تقرر اللجنة بأن الغبن فاحش الا بناء على فروض حسابية معقولة وصلت بها هذه الفروض الى نتائج ثلاثة أخذت بأقلها قيمة فكان الغبن بالغاً ١٣٠.٥٩٨.٠٠٠ جنيهاً مصرياً

ولكن الحكومة يظهر أنها رأت من وسائل تأييد المشروع أن تهون مقدار هذا المبلغ وتقلل من تأثيره في النفوس فافتكرت أن تقطعه الآن على طريقة الخصم فنزل مقداره حتى بلغ ٥.٦٠٠.٠٠٠ جنيه والواقع أن الغبن في صفقة عظيمة كهذه يعد فيها بالملايين إذا كان قاصراً على مبلغ كهذا المبلغ لا يعتبر غبناً فاحشاً أصلاً ولكنها إذا قطعتنا أيضاً جميع المبالغ التي مستعطيتها الشركة للحكومة والتي يصل مجموعها بفوائدها ١.١٦.٦٤٠.٠٠٠ جنيهاً في سنة ٢٠٠٨ لو قطعناها هي أيضاً كما قطعنا مبلغ الغبن لوجدنا أن جميع ما تعطيه الشركة يساوى ٩.٠٠٠.٠٠٠ جنيه تقريباً وعلى ذلك يكون ما تأخذه الشركة هو تسعة ملايين تقريباً زائداً عليه مقدار الغبن وهو ٥.٦٠٠.٠٠٠ أعني عبارة عن أربعة عشر مليوناً وستمائة ألف جنيه وعلى ذلك يكون الغبن في الامتياز نحو ثلثي ثمنه وهذا غبن فاحش أيضاً فمن أي وجه قلب مبلغ الغبن كان على كل حال فاحشاً

أرادت الحكومة أن تضعف الثقة في الحساب الذي أنتج هذا الغبن فقالت في ملحوظاتها بأن في حساب اللجنة غلطا في الأرقام ولكنها لم تنم أي دليل على ذلك القول واللجنة تلقاء هذه الدعوى لا يمكنها الا أن تؤكد مرة ثانية بأنه ان صح أن بحسابها غلطا في الأرقام لم تبين ما هو فلم يفت الغلط حساب الحكومة نفسها ولقد اهتمت اللجنة أن تلاحظ على هذا الغلط في تقريرها الاول لعدم أهميته ولكن مادامت الحكومة تقيم وزناً للغلط في أرقام في حساب فرضي وتعتبره منقضا لقيمة تقرير اللجنة مع عدم إقامة الدليل عليه فلتسمح لنا بأن نبين لها غلطها في الأرقام

جاء في العامود الخامس من الجدول المرفق بمذكرة المستشار المالى الثانية أن نصف أرباح سنة ١٩٦٨ هو ٢,٥٢٧,٠٠٠ جنبها وأن فسطى الاربعة ملايين والخصص هو ٢,٨٤٤,٠٠٠ وأن القسط السنوى الذى تأخذه الشركة في المدة من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ هو ٢,٦٧٩,٠٠٠ على أن حقيقته (حسب طريقة المستشار) هى مبلغ ٢,٦٨٢,٠٠٠ فالفرق بين المبلغين هو ٣٠٠٠ جنبه سنويا في صالح الشركة

وليس الامر بواقف عند هذا الحد في الغلط بل هناك غلط آخر احدث فرقا أعظم من ذلك بكثير

فقد جاء في العامود الثالث من جدول المستشار أن مجموع نصف الارباح سنة ١٩٦٨ هو مبلغ ٣,٦٤٥,٠٠٠ جنبها مع أن حقيقته يجب أن تكون ٣,٦٨٤,٠٠٠ لان حساب جنباب المستشار مبنى على اعتبار أن أرباح سنة ١٩٠٩ هى ٧٣ مليونا وفرض الزيادة مليونان لغاية سنة ١٩٦٨ فتكون أرباح سنة ١٩٦٨ هى ١٩١ مليونا نصفها ٩٥,٥٠٠,٠٠٠ فرنكا وهذا العدد يساوى من الجنيهات المصرية ٣,٦٨٤,٠٠٠ لا ٣,٦٤٥,٠٠٠ كما ذكر فالفرق كل سنة في مدة الامتداد هو ٣٩٠٠٠ جنبه في صالح الشركة

تدع اللجنة هذا الغلط الحسابى جانباً وتبين للجمعية العمومية ان فروضها أقرب الى الحقيقة من فروض المستشار المالى سواء كان ذلك في الایرادات أو في مصروفات التحسين أو مصروفات الاستغلال

(١) تقدير الایرادات

لم تكن قاعدة اللجنة في تقدير الایرادات تحكيمية بل راعت اللجنة في حسابها أبسط الطرق لأنها جعلت قاعدة تقديرها للایرادات إيرادات سنة ١٩٠٩ فإذا كانت الحكومة ترى أن الأقرب للصواب هو جعل قاعدة التقدير هو متوسط إيراد خمس سنين فكيف ساع للمستشار المالى أن يبنى حسابه على

أراد سنة ١٩٠٩ وحدها مع أنها لم تكن تمت السنة بعد ؟ فإذا كانت اللجنة اتبعت في تقديرها قاعدة المستشار المالي فلا يمكن أن تكون ملومة من الحكومة على الأقل

قالوا إن اللجنة قد سارت في تقديرها للإيراد على عموم الدخل بدلا من صافي الدخل كما فعل المستشار . ولكن اللجنة لا تجد هذا الاعتراض وجيها لأن الصافي هو عبارة عن الإيراد بعد خصم المصاريف وهي لا يمكنها أن تجعل صافي الدخل في سنة ٩٠٩ قاعدة لحساب الإيرادات المستقبلية بعد سنة ١٩٦٨ لأنها لا تقبل أن تحسب المصاريف في ذلك العهد مساوية للمصاريف في سنة ٩٠٩ أي ٤٧ مليونا . وهذه قاعدتها في الحساب

اتخذت اللجنة دخل سنة ١٩٠٩ أساسا للتقدير كما اتخذها المستشار أساسا لتقديراته ثم أضافت إلى هذا الدخل وقدره ١٢٤ مليونا الزيادة المفروضة حسب فرضها عن المدة الأولى أي ثلاثة ملايين أو مليونين فتكون من ذلك مقدار الدخل في سنة ١٩٦٩ ثم أضافت إلى دخل تلك السنة الزيادة المفروضة مدة الأربعين سنة على حسب الفروض الثلاثة ثلاثة ملايين أو مليونين أو مليونا واحدا ثم أفردت اللجنة لحساب المدة بين ١٩٦٩ و ٢٠٠٨ جدولا خاصا أثبتت فيه مقدار الدخل كل سنة وخصمت منه المصاريف التي قدرتها سنويا والباقي قسمته نصفين أحدهما هو ما تأخذه الشركة وخصمت منه مقدار ما تكون أخذته الحكومة (وهو قيمة قسط أربعة الملايين من الخسائر وقسط مبلغ الخصص المتجددة) فكان الباقي هو مقدار ما تأخذ الشركة زيادة عما تعطيه ونظرا إلى أن الشركة تأخذ هذه الزيادة من غير مقابل حسبت لها اللجنة فوائد سنوية من تاريخ كل قسط إلى سنة ٢٠٠٨ فكان الناتج هو المبلغ الواضح في الجدول المرفق بالقرار الأول . فإن كان في هذا الحساب خطأ في قاعدته أو في أرقامه فكان يجب على الحكومة أن تبينه في ملحوظاتها أو في ردودها الشفهية

يصح أن يقال أن اللجنة أخطأت في عدم تجريد الفوائد على ما تأخذها الشركة سنوياً في كل ستة أشهر بدلاً من سنة كما فعل ذلك المستشار المالي في حساب فوائد مبلغ الأربعة الملايين والخصص ولو فعلت اللجنة ذلك لزاد مقدار الغبن بالضرورة ولكنها رأت أن احتساب الفوائد وتجديدها كل سنة أقرب إلى المعقولات العادية . وهنا نلاحظ أن الحكومة لم تبد شيئاً على رد اللجنة فيما يتعلق بهذه الطريقة طريقة احتساب الفوائد كل ستة أشهر ولعل لها في ذلك حكمة .

قالوا أن اللجنة قد قالتها أن تحسب حصة الحكومة في الأرباح من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨ على واقع ٧٧ مليوناً من الفرنكات بدلاً من ٧٣ مليوناً . بل هي أخذت حساب المستشار المالي لتلك الخصص مع أن حسابه مبني على قاعدة أن صافي الدخل في سنة ١٩٠٩ هو ٧٣ مليوناً لا ٧٧ كما حسبته اللجنة وقد أدى هذا الخطأ إلى زيادة في المزايا العائدة على الشركة

وتقول اللجنة رداً على ذلك أن الفرق هين لأنه لما كان فسط الخصص التي تخصص الحكومة باعتبار دخل سنة ١٩٠٩ - ٧٣ مليوناً هو ٩٤٦,٠٠٠ جنيه في كل سنة من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ حسب جدول المستشار فلو قسمنا هذا المبلغ على ٧٣ لتج ما يخص كل مليون من الفرنكات ثم يضرب الناتج في أربعة فيكون ما يخص أربعة الملايين من الفرنكات التي أغفلت اللجنة ملاحظتها في الحساب هو مبلغ ٥٠,٨٠٠ جنيه في السنة ويكون مجموعها في الأربعين سنة ٢,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهاً تقريباً فإذا طرحنا هذا المبلغ من مبلغ الغبن وهو ١٣,٥٩٨,٠٠٠ لكان الباقي ١٢,٨ مليوناً من الجنيهاً وذلك لا يقل الغبن عن كونه فاحشاً

قالوا أن اللجنة مبالغية في تقدير الزيادة المستقبلية حتى في أقل فرضياتها عن المدة من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٦٨ أي باعتبار أن الزيادة المتوقعة في المدة المذكورة ستكون ٢,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات والواقع أن اللجنة لم تبلغ في هذا الفرق مطلقاً بل ربما نزلت فيه عن حد الاعتدال بحجرات لفروض المستشار

المالى . لان الماضى أثبت لنا أن الزيادة المطردة كانت ٣,٠٠٠,٠٠٠ مليون
 فى كل المدة التى مرّت من فتح القتال الى الآن . ولا ندرى ما الذى يمنع
 من القياس على الماضى ولكن اللجنة تولت مليوناً فى كل سنة عن مقتضى هذا
 القياس فكيف تكون اللجنة مبالغه . على أن سعادة ناظر الحفانية قد قال
 فى خطبته يوم الاثنين الماضى :

« ليس لنا حق مطلقاً أن نحيد عن القياس على الماضى لأن الحياذ عنه
 يؤدى الى الخطأ فى التقدير . »

فاذا كان يرى أنه لاحق لنا أن نحيد عن الماضى فيما يتعلق بالمصروفات
 فكيف يجب علينا أن نحيد عن الماضى فيما يتعلق بتقدير الإيرادات وإذا كان
 الماضى يجب أن يراعى فيما يتعلق بالمصاريف وفيما يتعلق بتنقيص الرسوم
 على نسبة زيادة الإيراد فلماذا لا يراعى هذا الماضى فيما يتعلق بحساب الزيادة
 من الإيرادات

ومع ذلك فإن اللجنة كما ذكرنا قد راعت فى تقديرها للزيادة أقل التروض
 لا لأنها تتبالغ فى التخوف من المستقبل كما تخوف الحكومة بل هى على العكس
 من ذلك تنظر لمستقبل القتال بالعين التى تنظره بهاشركة المساهمين أى بالطمأنينة
 ولكنها أنقصت تقدير الزيادة فى المستقبل عن الحاصل فى الماضى لكى لا تهتم
 بالمبالغة ولكنها مع ذلك لم تخل من هذه التهمة .

تركت الحكومة مذهبها الاول فى تقدير الإيرادات بالفرنك ورجعت الى تقدير
 زيادة الإيراد على نسبة عدد الاطنان واللجنة لا ترى بأساً من مجاراتها فى ذلك للاحظة
 التى أوردتها وهى أنه كلما زاد عدد الاطنان اتجهت الرغبة الى اقتصاص رسم المرور
 ترى اللجنة أن حساب الاطنان من شأنه أن يدل على أنها لم تكن مبالغه
 فى اعتبار الزيادة المطردة مليونى فرنك فى السنة فإن الحكومة قد ذكرت
 فى ملحوظاتها أنه يلزم لأن تكون الزيادة سنوياً مليونى فرنك زيادة أيضاً مطردة
 قدرها ٥٤٠,٠٠٠ طن سنوياً

واللجنة توافق على هذا الفكر تمام الموافقة وتراد معضدا لتقريرها وسندا قويا لفرضها الذي افترضته واعتمدت عليه لان الزيادة السنوية في عدد الاطنان التي تمر من القنال لا يقل معتدلا عن هذا المبلغ الذي جعلته الحكومة شرطا لافتراض أن زيادة الايراد مليونان من الفرنكات بل لفرض أكثر من ذلك لانه اذا راجعنا ايراد هذه الثلاثة الشهور الاولى من سنة ١٩١٠ لوجدنا أن ايرادها يزيد عن ايراد مثاليها في العام الماضي بمبلغ ٥.٠٠٠.٠٠٠ فرنك وهذا المبلغ لا يمكن أن ينجي من أقل من ٧.٠٠٠.٠٠٠ طن على الأقل . كذلك اذا رجعنا الى سنة ١٩٠٩ واتخذناها قاعدة للزيادة المستقبلية في عدد الاطنان كما اتخذها المستشار المالي قاعدة للزيادة في الايرادات لوجدنا أن هذه السنة زادت عن التي قبلها ١.٧٧٤.٢٤٤ طنا وهذا الفرق هو أكثر من ثلاثة أمثال المقدار الذي اشترطته الحكومة لامكان افتراض الزيادة المستقبلية مليوني فرنك فانها اشترطت لذلك ٥٤٠.٠٠٠ طن ولا شك في أنه أقل من ثلث الزيادة التي حصلت في سنة ١٩٠٩ عن سنة ١٩٠٨

فاذا لم ترض الحكومة بهذا الفرض فلا بأس من مهاراتها في ذلك أيضا والرجوع الى متوسط الزيادة المطردة في العشر السنين الاخيرة فان متوسط الزيادة فيها هو ٥٥١.١٨٩ طنا ولا شك في أن هذا المبلغ زائد عن المبلغ الذي اعتبرته الحكومة نصيبا لزيادة المليونين

ومما يوجب الملاحظة بصفة خصوصية أن الحكومة في ملاحظاتها الكتابية قد اخذت لحساب زيادة الاطنان مدة ٢٥ سنة كأنها بحثت فلم تجد في عقود السنوات الماضية عقدا يقل عن النصاب الذي اشترطته للزيادة في هذه المدة . وقد كان الامر كذلك . وعلى كل حال فان الافتراض الاستقبالي لا يصح على قاعدة الاستثناء بل اللازم أن يتخذ لتقدير المستقبل . الماضي القريب كما فعلنا نحن الآن على أن الزيادة في كل كمية تكون دائما على نسبة مقدارها فان الزيادة المتوقعة لسنة ١٩١٠ عن سنة ١٩٠٩ ستكون بالضرورة أكثر من زيادة

سنة ١٩٠٩ عن سنة ١٩٠٨ وقد تأكدت هذه القاعدة بمراجعة الثلاثة
الشمور الماضية من سنة ١٩١٠ على نظيرها من السنة التي قبلها
وان اللجنة لم تخطئ في فرضها ولم تبلغ فيه ولكن الحكومة تقبس بمقياسين
مقياس للصاريق وهو الماضي القريب ومقياس للإيراد وهو غير الماضي .

(ب) - الاعتبارات المقترنة بتقدير الإيرادات

رأت الحكومة أن تترك القياس على الماضي في تقدير الإيرادات لاعتبارات
من الحكمة أن ينظر إليها بشئ من الاعتبار ولكن ليس من الحق ولا من المصلحة
المبالغة في تجسيمها

قالت الحكومة ان هناك عقدا أو اتفاقا بين الشركة وبين أرباب السفن على
تنقيص رسم المرور على طريقة معينة وأن كل الأرباح التي تزيد عن ٢٥٪
تستعمل في انقاص الرسوم حتى يصل الرسم الى ٥ فرنكات عن الطن الواحد ثم
لما أثبتت لها اللجنة أنه لم يكن هناك اتفاق ولا شبه اتفاق وانما هو برنامج
للسير عليه كلما اتفق هذا السير مع مصلحة المساهمين وأرباب السفن معارضة
الحكومة الى الاعتراف بأن هذا الاتفاق انما هو برنامج ولكنه في آن واحد كلام
شرف مرتبطة به الشركة ارتباطا أدبيا في قوة الارتباط المدنى . ولكننا متى
رأينا أن الشركة تصرف لمساهميها فوق ٢٨٪ لوجدنا أن الشركة زبادة عن
تصرفاتها بعدم الارتباط بهذا البرنامج والخضوع له الا فيما ينفع المساهمين لم
تنفيذ في العمل به

قالت الحكومة ردا على هذه النقطة أنه يشترط لتزيل الرسوم أن يكون عدد
الاطنان الزائدة يأتي غا يكفي لتزيل الرسوم ٥٠ سنتيا على الأقل . ولكن هذا
القول نفسه مردود بأن نص الشروط يحتم أن كل زيادة في الإيراد عن ٢٥٪
يجب أن تستعمل لتنقيص الرسوم أي أنها من حق أرباب السفن ومعنى ذلك
أن الشركة لو نفذت برنامج لوندرة بالدقة والضبط كان يجب عليها أن لا تصرف
للمساهمين الا ٢٥٪ والباقي تحفظه في حاصيل خاص ليستعمل في انقاص الرسوم
٥٠ سنتيا مادام أنه من حق أرباب السفن كما يدل عليه البرنامج

ومع ذلك فما هو الاثر المترتب على انقاص الرسوم حتى يبلغ رسم الطن الواحد ٥ فرنكات . هل هذا التقيص مانع من اطراد زيادة الايراد مليونين على الاقل كما قدرته اللجنة ؟ الجواب . لا . لاننا اذا فرضنا أن رسم المرور هو ٥ فرنكات فقط من اليوم وقدرنا الزيادة السنوية المطردة في عدد الاطنان لوجدنا الزيادة المطردة في الايراد لا تقل عن مليونين كما قدرت اللجنة فانه اذا كانت الزيادة المطردة ٥٤٠,٠٠٠ في السنة لما ذكرته الحكومة شرطاً لزيادة الايراد مليونين وكان رسم الطن الواحد ٥ فرنكات لكنت الزيادة السنوية في الايراد ٢,٧٠٠,٠٠٠ فرنك في السنة أما اذا قسمنا على الماضي وأخذنا متوسط زيادة الاطنان في العشر سنين الاخيرة وهو ٧٢٢,٣٥٦ وافترضنا أيضاً أن رسم المرور سيكون من اليوم ٥ فرنكات لكنت الزيادة المطردة في الايراد هي ٣,٦١١,٧٨٠ وهذه الزيادة تكاد تبلغ ضعف الزيادة التي افترضتها اللجنة واعتبرتها أساساً لحسابها

فيظهر أن اعتبار تنقيص الرسوم الى ٥ فرنكات ان حصل حتى بغير تدريج ليس من شأنه أن يطمئن على تقدير اللجنة بأنه مبالغ فيه

لما لم ينفع بروجرام لوندره ولا انقاص الرسوم الى ٥ فرنكات ولم يؤثر في الايراد قالوا اكلاً ان مبادئ العدل الانساني ستقضي على الشركة أن تنزل الرسم حتى عن ٥ فرنكات عن الطن الواحد متى بلغت زيادة الايراد مبلغاً عظيماً واللجنة لا تحب أن تناقش كثيراً في هذا العدل الانساني الذي سيحرم مصر من حقها في القنال ولكن مع ذلك قد يقال انه سيأخذ نصيبه هو أيضاً من الفرق بين ما قدرته اللجنة للزيادة وبين ما يقدره لها الماضي ومقداره أكثر من مليون في السنة

من هذا قد ظهر أن الاعتبار المتعلق بتنقيص الرسوم ملحوظ في تقدير اللجنة وانه لا محل للبالغة في تجسيمه

هناك اعتبار آخر وهو اعتبار مزاحمة القنال التي ينشج عنها حتماً نقص في ايراده وآخر ما فسرت به هذه المزاحمة هو أن الترقى في طريقة استعمال النور بين كنفوة

محركة للسفن التجارية يجوز أن يأتى بتأثير كبير على الحالة الراحنة وتطبيق هذه الطريقة على السفن الكبيرة جدا سيدعو الى زيادة هائلة فى سيرها وهذه الزيادة تقدر بنحو ١٦ ٪ وعلى ذلك يصبح المرور من رأس الرجاء الصالح أوفق لمصلحة التجارة من المرور من القناة بشرط ألا يتجاوز الفرق بين الطريقين ١٦ ٪ واختارت الحكومة لذلك مثلين أحدهما المسافة من لوندرة الى سدى «أستراليا» والاخرى من لوندرة الى أوكلند (زيلنده الجديدة)

وأضافت على هذا النظر نظرا آخر يتعلق بقناة بنامال فقالت ان تجارة الساحل الشرقى لأمريكا ستزدهم التجارة الاوربية فى الشرق الاقصى وتستخدم طريقا غير طريق القناة

فأما ما يتعلق بقناة بنامال فان هذه القناة لن يكون لها تأثير الا فى المزاوجة بين أوروبا وشرق أمريكا فى الشرق من جهة ترويج كلا الطرفين مصنوعاته لا من حيث ازدياد الحركة التجارية بين الشرق والغرب التى تحفظ دائما تقدمها مادامت الصلة بين الخافقين بالاستعمار وما دام الشرق الاقصى فى ابتداء فتحة للتجارة الغربية ومن جهة أخرى ان الشركة نفسها صرحت بأن قناة بنامال يستحيل أن يتنافس قناة السويس

وأما العجز الذى يخاف منه على قناة السويس متى تم استعمال طريقة النور بين المراكب التجارية لتتضاعف سرعتها فبعيد أن يحصل لان النسبة بين الطريقين ستبقى محفوظة دائما والمنافسة التجارية تقتضى سرعة النقل بالضرورة

ولكن الحكومة تقول ان هذه الطريقة تؤثر بشرط أن يكون الفرق بين الطريقين ١٦ ٪ فأقل ولكن المثلين اللذين اخترتهما الحكومة لذلك لا يصلحان للاستدلال بل تقب عنهما حتى وجدا ولكن اللجنة تؤكد أن الفرق الزمنى بين الطريقين من مرسيليا وهو النفر المتوسط للغرب الى جميع النغور الشرقية المهمة حتى فى أستراليا نفسها يزيد دائما على ١٦ ٪ كما يبين من هذا الجدول فإذا نقصت قناة السويس السفائن التى تذهب مباشرة الى سدى وأوكلند فذلك لا يدعو الى الخوف من عجز الأبراد فيه . وهالك الجدول المأخوذ من جدول البحرية الفرنسية

المسافات بالايام من مرسيليا الى نفور الشرق المهمة
من طريق رأس الرجاء وعن طريق القنال

تفصيل المسافة بالايام	مدة السفر بالايام		الطريق التي تسلكها السفن	نفور الشرق المهمة
	مركب بضاعة عادية السرعة	مركب بضاعة سريعة		
	٥٨ $\frac{3}{4}$	٤١	رأس الرجاء	عدن
	١٧ $\frac{1}{4}$	١٢	السويس	البحر الاحمر
	٦٢ $\frac{1}{2}$	٤٣ $\frac{5}{8}$	رأس الرجاء	بومباي
	٢٧	١٩	السويس	(الهند الغربي)
	٦١	٤٢ $\frac{5}{8}$	رأس الرجاء	كولومبو
	٢٩ $\frac{5}{8}$	٢٠ $\frac{3}{4}$	السويس	(سيلان)
	٤٧ $\frac{1}{4}$	٣٣	رأس الرجاء	تمناوه
	٣٠ $\frac{1}{4}$	٢١ $\frac{1}{4}$	السويس	(مدغشقر)
	٦٧ $\frac{1}{2}$	٤٧ $\frac{1}{4}$	رأس الرجاء	كلكتا
	٣٧ $\frac{1}{4}$	٢٦	السويس	(الهند الشرقي)
	٦٨ $\frac{1}{4}$	٤٧ $\frac{3}{4}$	رأس الرجاء	سجافوره
	٣٨ $\frac{3}{4}$	٢٧ $\frac{1}{4}$	السويس	(ملقة)

(تابع) المسافات بالأيام من مرسيليا الى ثغور الشرق المهمة
من طريق رأس الرجاء وعن طريق القنصل

تفصيل المسافة بالأيام	مدة السفر بالايام		الطريق التي تسلكه السفن	ثغور الشرق المهمة
	مركب بضاعة عادية السرعة	مركب بضاعة سريعة		
	٦٥ ^١ / _٢	٤٥ ^٢ / _٤	رأس الرجاء	باتافيا
	٤٠ ^١ / _٢	٢٨ ^١ / _٤	السويس	(جاوه)
	٧١ ^١ / _٤	٥٠	رأس الرجاء	سيجون
	٤٢ ^٣ / _٤	٢٩ ^٣ / _٤	السويس	(كوشافشين)
	٧٥ ^٣ / _٤	٥٣	رأس الرجاء	هونغ كونغ
	٤٧	٣٣	السويس	(الصين)
	٧٥	٥٢ ^١ / _٢	رأس الرجاء	مانيليا
	٤٧	٣٣	السويس	(جزائر الفلبين)
	٦٧ ^٣ / _٤	٤٧ ^١ / _٢	رأس الرجاء	ملبورن
	٥٥ ^١ / _٢	٣٨ ^١ / _٢	السويس	(استراليا)
	٨٤ ^١ / _٢	٥٩ ^١ / _٤	رأس الرجاء	يوكوهاما
	٥٦ ^١ / _٢	٣٩ ^١ / _٢	السويس	(اليابان)

من ذلك يظهر أن هذا الاعتبار مع كونه أكثر أهمية من غيره فإنه لن يكون له في مستقبل القتال أثر يدعو إلى التخوف من عجز إرادته فلم يبق بعد ذلك إلا أن فرض اللجنة هو الذي يؤخذ به فيما يتعلق بتقدير الأيراد

ج - تقدير المصاريف

قالت الحكومة أن اللجنة بالغت في تنقيص الرسوم وكان يجب عليها أن تتخذ الماضي دليلاً لها في تقديرها وتدرجت من ذلك إلى محاولة إثبات أن المصاريف تتبع الأيراد على نسبة معينة فكلماً زاد الأيراد زاد المصروف واللجنة تفصل للجمعية العمومية أسباب جعلها المصاريف بعد سنة ١٩٠٨ - ٢٥ مليوناً من الفرنكات بل ٤٧ مليوناً كما يأتي

وجدت اللجنة أن مبلغ السبعة وأربعين مليوناً من الفرنكات أي جملة مصروفات ١٩٠٨ مكوّن مما يأتي

١٧ مليون تقريباً أقساط ديون كلها تستهلك قبل نهاية مدة الامتياز الحالي لو فرض ومد الامتياز وبقي من تلك الديون شيء فلا نطالب الحكومة بشيء منها حسب نص مشروع الاتفاق لأن هذا الاتفاق لا يلزمها إلا باقساط السلف المستجدة التي ربما تعقد من سنة ١٩١٠ لأعمال التحسين والتوسيع التي يشرع فيها من سنة ١٩١١

١١ مليون فوائد واستهلاك سهام رأس المال المقرر حسب نظامنامه الشركة أن يتم استهلاكه في نهاية مدة الامتياز الحالي ولو فرض ومد الامتياز عدلت الشركة مدته لاستهلاكه إلى ما بعد سنة ١٩٠٨ فلا تعمل الحكومة شيئاً فيه

٢ مليون احتياطي قانوني وهذا مبلغ يؤخذ سنوياً بواقع ٣ في المائة من زيادة الأيراد بعد المصروف ورأت اللجنة أن هذا المبلغ قد بلغ الحد سنة ١٩٠٨ نحو ثلاثين مليوناً من الفرنكات والشركة نفسها قالت غير مرة أنها ربما أوقفت زيادة مبلغ هذا الحاصل

٤ ملايين لحاصل استهلاك المهمات وسيأتي الكلام عليها

١٣ مليون الباقية هو مجموع أنواع المصروفات العمومية التي سمتها الحكومة مصاريف الاستغلال ووجدت اللجنة نحو نصفها نفقات الحفظ والصيانة والشركة نفسها قالت غير مرة أيضا ان مصروفات هذا النوع زادت زيادة استثنائية في السنوات الأخيرة لأنها لم تقتصر على الاعمال العادية بل زيد عليها بعض أعمال التحسين والتوسيع والتعميق التي شرع فيها من سنة ١٩٠١ ورأت الشركة أن يتفق عليها من النقود المتوفرة لديها فتؤخر اصدار القرض المصرح لها باصداره بضع سنوات توفر عليها أقساط هذا القرض من فائدة واستهلاك ولا تخسر سوى فوائد تشغيل المبالغ التي تأخذها من المتوفر لديها وهذا لا يذكّر بجانب ما تستفيد من تأجيل اصدار القرض خصوصا وإن فائدة التشغيل في السنوات الأخيرة كانت هائلة

راعت الشركة صالحها في ذلك وعملت الاعمال العظيمة التي قامت بها ولم تصدر القرض الا في أواسط سنة ١٩٠٩ فردت الى حاصل النقدية المبالغ التي أخذتها منه غاربية كما قلنا وبقي حاصل مصروفات الحفظ والصيانة محلا بما أضافته عليه كل سنة من هذه النفقات الاستثنائية

ولو حذف من قيمة المتصرف من هذا النوع مقدار ما يخص هذه الاعمال الاستثنائية باعتراف الشركة ما كانت زيادة المصروفات بالنسبة التي ذكرتها الحكومة خصوصا اذا لاحظنا ما قاله وكيل الشركة ذاته من أن حسن حفظ هذه الشركة أنها لم تكن كباقي الشركات التي كلما زاد ايرادها زادت مصروفاتها بنسبة زيادة الايرادات خلافا لما تزعمه الحكومة بل قد تزيد الايرادات زيادات فاحشة في كثير من السنوات والمصاريف تكاد تكون هي هي

أقرت اللجنة حملة المصروفات بعينها في سنة ١٩٠٨ على علاتها ووافقت اليها نحو المثل وجعلتها مصروفات القتال بعد سنة ١٩٠٨

على أن الحكومة لم تنازع في أن المصروفات كانت في سنة ١٨٧٠ - ٨ ملايين من الفرنكات فأصبحت في سنة ١٩٠٨ أي بعد نحو أربعين عاما ١٣ مليوناً مع

ما فيها من المصاريف غير الاعتيادية وما كانت تضاف عليها فلم تكن الزيادة الا خمسة ملايين فلو جعلنا أن في كل أربعين سنة تزيد خمسة ملايين لكأن المبلغ الذي زادتة اللجنة كافيا

وفضلا عن ذلك فيما أن الحكومة تؤد أن ترجع في الحساب وتقول ان الأعدل عدم عمل الحساب على ايراد سنة واحدة فلماذا لا نقول بذلك أيضا في المصروفات فلو أخذنا متوسط مصروفات الاستغلال في المدة الماضية كلها لكان قيمة نفقات كل سنة نحو سبعة ملايين من الفرنكات لأن جميع هذه المصروفات بلغت لحد سنة ١٩٠٨ - ١٩٠٧، ٤٤٧، ٠٨٠ أى نحو مائتي مليون فيقسمتها على ٣٩ سنة يكون متوسط مصروفات السنة ٧ ملايين وكسور فلو أضفنا على هذا المبلغ مثليه لا يكون المبلغ الذي قدرته اللجنة قليلا كما تقول الحكومة اللهم الا اذا تجسست لها كل المخاوف وما زينت لها الشركة

أخطأت الحكومة في خصم كامل السبعة والأربعين مليونا وكبر عليها أن تعترف بخطئها فأصرت على ذلك وهي تحاول اثبات أن المصاريف يجب أن تبقى ٤٧ مليونا وقالت عبارات عامة مبهمه بأن القنال لا بد وأن يزيد توسيعه وتعميقه حتى يمكن للسفن الكبيرة أن تمر منه وهذا يستدعى نفقات طائلة تضطر الشركة لأن تقترض مبالغ كبيرة فيلزم ابقاء مبلغ الاقساط على حاله أى ١٧ مليونا سنويا ولم تذكر شيئا عن اقساط فوائد واستهلاك سهام رأس المال وقدرها ١١ مليونا سنويا ولكن اصرارها على ابقاء مبلغ السبعة والأربعين على حاله يوم أنها تبقيه هو أيضا . ولا تدري اللجنة الحكمة لذلك ولا الباعث اليه ولكنه تحكم ظاهر

سألت اللجنة مندوبي الحكومة عن مقدار تلك القروض التي بظن أن تقترضها الشركة فقالوا لا يعرفونها لأنه يعتمد على الانسان أن يعرف ما يكون بعد ٥٠ أو ٦٠ سنة

تقول الشركة رسميا انها قامت بأعمال تضمن لأعظم المراكب مهما كان عددها ومهما كبر حجمها أن تمر من القنال بأكثر ما يمكن من السرعة بدون تخزين ولا

يمكنها أن تتنبأ بما إذا كان يضطرها المستقبل لعمل أعمال أخرى للتوسيع والتعميق على أن هذا المستقبل على كل حال بعيد فكيف يمكن التوفيق بين الحكومة والشركة

لو نظرنا إلى تكاليف القتال جميعها لغاية سنة ١٩٠٨ « كما يؤخذ من ميزانية الحساب » لوجدنا أنها بلغت ٦٣٣ مليوناً من الفرنكات ولكن لو راعينا من جهة أخرى أن مبالغ عظيمة من هذا المبالغ الطائل صرفت في وجوه لا يمكن فرض وجودها في المستقبل واستبعدنا هذه المبالغ من الأصل لوجدنا أن فرض اللجنة بخصوص القروض المستقبلية في محله

نلاحظ اللجنة أن مبلغ الـ ٦٣٣ مليوناً يتضمن المبالغ الآتية نحو ١٢٠ مليوناً فوائد رأس المال مدة العمل في فتح القتال بواقع المائة خمسة ومدة بعد فتحه إلى أن أصبح له إيراد كاف وكذلك أقساط الديون التي استدانها الشركة في بحر هذه المدة ولم تكن إرادات الشركة كافية لسدها وهذا زمن لا يمكن أن يقال أنه يتحدد بالنسبة للشركة

نحو ١٠٠ مليون خسارة في إصدار القروض الأولى حيث أنها كانت تصدر السند بقيمة اسمية ٥٠٠ فرنك ولم تقيضه إلا ٣٠٠ فرنك فالفرق بين السعرين خسارة طبعاً أضيفت على حاصل تكاليف القتال فضلاً على أنها كانت تتعهد بدفع فائدة ٥ في المائة سنوياً على القيمة الاسمية لهذه السندات فكان سعر الفائدة الحقيقية ٨ ٪ تقريباً ولزيادة البيان نقول

أول سلفة كانت ٣٣٣,٣٣٣ سنداً قيمتها الاسمية ١٦٦,٦٦٦,٥٠٠ فرنك ولكن الشركة لم تحصل منها الا على ٩٩,٩٩٩,٩٠٠ فرنك والسلفة الثانية كانت ١٢٠ ألف سند قيمتها الاسمية ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ولم تحصل منها الا على ١٢ مليوناً والسلفة الثالثة كانت ٧٣,٠٢٦ سنداً قيمتها الاسمية ٣٦,٥١٣,٠٠٠ والذي حصلت عليه ٢٦,٩٩٩,٩٦٢ والسلفة الرابعة ٢٣٨,٩٦٤ قيمتها الاسمية ١١٩,٤٨٢,٠٠٠ والذي حصلت عليه ٩٩,٩٩٩,٥٣٧ فمجموع هذه

الديون حسب القيمة الاسمية ٣٣٧,٦٦١,٥٠٠ فرنك والقيمة الحقيقية التي حصلت عليها ٢٣٨,٩٩٩,٣٩٩ فيكون مقدار الفرق وهو خسارة حقيقية ٩٨,٦٦٢,١٠١ وهذا فرق تحصل الشركة فوائده سنويا بواقع ٥ في المائة فهل لمثل هذه الخسارة محل الآن أو في المستقبل

ترى اللجنة أن القرض الأخير الذي أصدرته الشركة في سنة ١٩٠٩ كان ٣٠,٠٠٠ سند القيمة الاسمية لكل سند ٥٠٠ فرنك والفائدة ٣ ٪ وسعر الاصدار ٤٧٣ فتكون الخسارة في كل سنة ٢٧ فرنك وفي مجموع الخمسين مليونا (أي قيمة السلفة نحو ٨٠ ألف فرنك) أي يكون كل مائة مليون نحو ١٦٠ ألف فرنك

نحو ١٠٠ مليون لاصلاح الاراضي المجاورة للقنال واعدادها للبناء ومن المعلوم أن جميع الاراضي تم اعدادها ولم يكن لازما لها شيء في المستقبل من هذا القبيل بل أصبحت ذات ايراد من ايجار وشمس

نحو ٥٠ مليون في مصاريف ونفقات غير رسمية في ترويض مشروع القنال قبل فتحه وفي الحصول على القروض والدفاع عن القنال وغير ذلك مما تفصله ادوار تاريخ القنال ومصاريف الادارة طول مدة العمل الخ ومستحيل أن يتحدد ذلك في المستقبل

٣٨٠ نخصمها من مبلغ ال ٦٣٣ يكون الباقي ٢٥٣ مليون يضاف عليها قيمة السلفة التي عملت في سنة ١٩٠٩ وقدرها ٥٠ مليون المجموع ٣٠٣ هو كل ما أنفق على القنال في فتحه وتوسيعه وتعميقه

وعليه فلو قالت اللجنة انه لم يعد يلزمه الا مائة مليون لم تكن مقترحة لان القنال فتح فعلا وصار توسيعه وتعميقه الى أن أصبح كما تقول الشركة تقسمها كافيًا لمروء أكبر المراكب ضخامة مهما كان عددها بدون تخزين وما الاعمال التي تلزم بعد ذلك سوى حفظ وصيانة ذلك اذا اضطرت الشركة لتوسيعه بعض التوسيع فلا يكون ذلك بمقدار مافات

فلا خلاف في أن الحكومة غير ملزمة بها فيجب استبعاد قيمتها
وأما الاحتياطي القانوني فلم تذكر عنه الحكومة شيئا فكانها وافقت على قول
اللجنة بخصوصه فلا محل أيضا للبحث فيه

وأما حاصل استهلاك الموجودات : تقول الحكومة ان الذي خصم من هذا
الحاصل من عهد أنشائه ٤ ملايين فرنك وكسور والباقي منه لغاية سنة ١٩٠٨
٤٨ مليوناً ومجموع ثمن المهمات والباقي لغاية السنة المذكورة ٦٥ مليوناً منها نحو
٨ ملايين عمارات لم تتم ومهمات تحت التشغيل ولا تدري اللجنة كيف تدخل
قيمة هذه العمارات والمهمات التي لم تخلق في حساب ما يجب تخصيص مبلغ
لاستهلاكه ، ولو خصمنا هذا المبلغ من الخمسة وستين مليوناً يكون الباقي مبلغ ٥٧
ويوجد لاستهلاكه ٤٨ فالباقي ٩ ملايين من الفرنكات فهل يلزم لاستهلاك
٩ ملايين أن تخصص من الإيرادات كل سنة أربعة ملايين تقول الحكومة
ان هذا المبلغ زائد حقيقة ولكنها تنقصه الى ثلاثة ملايين باعتبار أن مجموع هذه
المهمات والباقي ٦٥ مليوناً ويستهلك على عشرين سنة

ولو فرضنا أنه يلزم تكيل حاصل الاستهلاك الى أن يبلغ مقدار ثمن المهمات
ثم تزيد عليه سنوياً قيمة ٥ في المائة مما يصير تجديده من بعد خصم مقدار
ما يرد من أثمان المهمات التي تباع لكان مقدار اللازم تكيله في هذا الحاصل
١٧ مليوناً (بما فيه العمارات والمهمات التي تحت التشغيل) يكفيه أربع سنوات
أو خمسة ليكون مقدار ما بأصول هذا الحساب موازياً لخصومه الحالية وبعد ذلك
يضاف لهذا الحاصل سنوياً قيمة ١٥ في المائة من ثمن المهمات التي تشتري مجدداً
وما هذا المبلغ بالشئ الكثير لأنه لو فرض وصار شراء مهمات بعشرة ملايين
في السنة فلا يؤخذ من الإيرادات سنوياً لاستهلاكه الا قدر خمسين ألف فرنك
وهذا مبلغ لا يذكر بجانب الأربعة ملايين التي تحجز الآن

تأ تقدم يتضح أن الحكومة لاحق لها في اعتبار المصاريف ٤٧ مليوناً بل يلزم
أن ينقص منها أولاً - ١١ مليوناً قسط فوائد واستهلاك رأس المال ثانياً -

١٧ مليوناً قيمة أقساط الديون وإذا لزم شيء منها في المستقبل كان قسطه لا يذ كر بجانب هذا المبلغ ويمكن أن تتحمله الشركة من المبلغ الذي زادته على المصاريف العمومية ثالثاً - المليونان المخصصان للاحتياطي القانوني رابعاً - ٤ الملايين المخصصة لاستهلاك المهمات

- ٢ -

قالت الحكومة في هذا الصدد ان الحق للقوة

وترى اللجنة أنها الآن أمام مشروع يراد فيه البحث والتجسس بهدق وسكينة من غير فرع من المستقبل ولا صرف النظر بالمرّة عن الاحتمالات القريبة الوقوع . وأن هذا النوع من النظر يقتضي حساب الامور العادية لا الاستثنائية ويستدعي السير على المذاهب القوية الآن لا على المذاهب الضعيفة باعتبار أن القوة ستجعل المذهب الضعيف قوياً وتجعل المذهب القوي ضعيفاً لاننا اذا استسلمنا الى الخوف مما تعمله القوة ضد الحق لمّا تم لنا نظر في أي أمر من الامور المستقبلية لأنه كما يجوز أن نأخذ القوة حق مصر على قتال السويس يجوز للقوة أيضاً أن نأخذ حق المصريين على مصر وطنهم فتذهب بقتال السويس وبالفوائد التي تقول الحكومة اننا ستستفيد منها الآن من امضاء هذا المشروع وبالأراضي التي ستحتفظها بمساعدة أربعة الملايين وبكل أمل من الآمال

ليس للعقل حساب أمام القوة وإذا قدر أن قاعدة الاعمال الدولية ستبنى كلها على القوة في المستقبل بدل كونها الآن يبنى بعضها على الحق وبعضها على القوة على ذلك ترى اللجنة أن تطبيق قاعدة الحق للقوة على ما يكون من أمر قتال السويس بعد انقضاء الامتياز الحالي تطبيق اذا كان من الحكمة افتراضه وتلافيه فليس من السداد اعتباره أمراً محققاً ومهدداً لمصر يجب عليها أن تتلافاه من اليوم بقبول مد الامتياز قبل الاوان وبالفين الفاحش ومن غير ضرورة ملحجة . بل حسن البصر يقتضي أن يترك التصرف فيه للجيل القادم الذي سيكون أعرف بتقدير الخطر على القتال وطرق تلافى هذا الخطر

ومع ذلك فإن النبوات التي من هذا القبيل قد اقترنت بإنشاء القنال وحضره ولكنها كلها كان نصيبها مخالفة الواقع لما فقد قالوا ان القنال يستحيل أن يتحقق من الوجهة الفنية . فلما أثبت العلم إمكانه قالوا انه لن يتحقق مع ذلك من وجود أخرى بعضها متعلقة بالقدرة على إنشائه والأخرى متعلقة بالقدرة على صيانته واستغلاله واشتغلت السياسة فيه أدوارا متعددة متناقضة لا يجملها أحد . وإن كانت اللجنة لا تزال تقول بأنه ليس للسياسة دخل في هذا المشروع كما تقول الحكومة إلا أنها تسجل هنا أن التهديدات السياسية لم تنفع في الماضي فبعيد أن تكون الاحتمالات السياسية التي تخاف منها الحكومة ذات أثر عظيم في المستقبل . وما دام كل شيء في هذا المشروع مضافا إلى المستقبل فلماذا لا تنتظر في أمضائه حلول المستقبل .

- ٣ -

(ان هذا الوقت هو أنسب الاوقات للتعاقد)

ولكن الحكومة تقول ان هذا الوقت هو أنسب الاوقات للتعاقد لا كما ذهبت اللجنة إلى أن وقت التعاقد لم يحن بعد . واللجنة لا تزال على رأيها الاول حتى بعد الاطلاع على ملاحظات الحكومة وبعد سماع ردودها في الجلسة نعم انه في كل تعاقد لابد من المنفعة المتبادلة للتعاقدين وأن الشركة قد يسهل عليها بعد عشر سنين أن تتحمل دفع ثمن أكثر مقدارا من الثمن المعروض الآن . ولكن محل هذا اذا كان مد الامتياز سيكون إلى سنة ٢٠٠٨ دائما ومهما كان وقت التعاقد عليه . فأما اذا كانت الحكومة المصرية تمد الامتياز في المستقبل بعد عشر أو عشرات من السنين إلى ٩٩ سنة يتبدى من يوم العقد لما كان هذا الاعتراض محل مطلقا . ويكون العقد بذلك متعادلة فيه منفعة الحكومة ومنفعة الشركة

ولقد ترى اللجنة أنه كلما زاد درس المشروع سواء من قبل الحكومة أو من قبل الجمعية ظهرت فيه عيوب أهمها راجع إلى عدم القدرة على تصدير الخالة

في المستقبل البعيد . فمن حسن التبصر أن لا نقيد الاجيال اللاحقة بحكم أغلب مقدماته مبنية على فزع من المستقبل قد يكون وهميا بالمرّة وقد يكون مبالغا فيه لذلك ترى اللجنة أن الوقت لم يحن بعد لمد امتياز أجل القتال خصوصا بالشروط الحاضرة التي ظهر فيها الغبن الفاحش

- ٤ -

انه مع عدم الضرورة المالية الملجئة للتعاقد فان الاموال التي تأتي من هذا المشروع ستصرف في أعمال نافعة للبلاد مع الضمانات الكافية لحسن استعمالها تقول الحكومة ذلك وتبسط أنواع الاعمال التي تفكر في البدء فيها بالنقد المتحصلة مما تدفعه الشركة وقد فصلها سعادة ناظر الاشغال العمومية في الجلسة واللجنة ترى أن هذه الاعمال مفيدة . وتلاحظ أن الحكومة كان يحسن بها أن تقدم الصرف فيما سلف على هذه الأنواع عن الأنواع الأخرى التي صرفت فيها الاحتياطي وجانبها كبيرا من الميزانية الاعتيادية وتريد على ذلك أن الحكومة قد صرفت كثيرا مما صرفت في خسائر لا في مكاسب

نعم يسر اللجنة كثيرا الاعتراف الصريح المتكرر بأنه ليس هناك ضرورة مالية ملجئة للتعاقد بالغبن الفاحش ولا بالغبن اليسير . وليس بعسير على الحكومة الحاضرة المجتدة في خدمة الأمة والساعية في خيرها أن تبتدئ في تلك المشروعات بما لديها من أموال الميزانية السنوية الطائلة وبما يمكنها أن توفره من وجوه مصروفاتها المتعددة

وحيث أن اللجنة في تقريرها السابق بنت قرارها برفض المشروع على أسباب أهمها أن في هذا المشروع غبا فاحشا وأن المبالغ التي تحصل منه لا بد وأن تصرف في أعمال مثمرة تعود على الاجيال الحاضرة والمستقبل بالثمن والفائدة على شرط أن يكون للأمة سلطة فعلية في إدارة أمورها الداخلية والمالية تكفل لها تحقيق هذا الشرط

وحيث إن الفين الفاحش أضى لاشك فيه على الرغم من كل ما أوردته الحكومة من الملاحظات الكتابية والبيانات الشفهية كما سبق البيان وحيث إن الشرط اللازم لتحقيق صرف أموال الأمة في أعمال نافعة وحاجية لم تصرح الحكومة حتى ولا باستعدادها لتحقيقه في كل ما جاءت به من أوجه الدفاع فبناء على ما ذكره نصرة اللجنة على قرارها السابق وهو رفض مشروع امتداد أجل امتياز قنال السويس وللجمعية الرأي الأعلى كما تفضلت الحكومة وقررت ذلك ثم صرحت به في جلسة الجمعية يوم الاثنين الماضي فتقبلت بحميل الشكر وحزيل الثناء تصفيق

سعادة أحمد يحيى باشا - أرى أننا قد استوفينا المناقشة في هذا الموضوع وأنا وإن كنا على خلاف في الرأي مع الحكومة . فلما يحسن ذكره ونسأل إليه جميعنا أن هذه المناقشات قد دلت على حسن التفاهم بين الجمعية والحكومة وهو ما نتخذه نقلاً حسناً على أن الأمور في المستقبل تجري على هذا المنوال لذلك أرى الاكتفاء بما حصل من المناقشات والاقتراع على رفض المشروع أو قبوله

سعادة إبراهيم مراد باشا - أؤيد سعادة يحيى باشا في هذا الطلب

حضرة حسين بك عابدين - قد كنت ممن يرون نفع مشروع امتداد امتياز القناة لمدة أربعين سنة أخرى وكنت ممن يرون التصديق عليه لأسباب كانت تخطر بذهني وقتها وكنت أراها صائبة فلما قدمت اللجنة تقريرها ووجدته جامعاً لكثير من الحقائق والبراهين القوية فأقنعني وأرتاحت لها ذهني وعدلت عن فكري الأول ووافقت على ما قرره اللجنة من رفض المشروع كما سبق لي أن أعطيت رأيي بذلك عقب تلاوة التقرير ورغماً عن كل الردود والملاحظات التي أبدت ضد تقرير اللجنة فلا زلت مصراً على رفض المشروع وأطلب من حضرات الأخواني الذين يرون رأيي أن يوافقوني على الرفض

سعادة إبراهيم مراد باشا - نطلب أخذ الرأي
أخذ صاحب السعادة ناظر الحقانية في التكلم
سعادة اسماعيل أباطه باشا - هل سعادة الناظر سيتكلم في الموضوع
سعادة ناظر الحقانية - نعم
سعادة اسماعيل أباطه باشا - أرى أن يؤخذ رأي الجمعية في استمرار
المنافسة أو عدم استمرارها قبل التكلم في الموضوع
حضرة إبراهيم أفندي عبد العال - المسألة مسألة اقتناع ونحن قد اقنعنا بأن
ما جاء في تقرير اللجنة هو الصواب
سعادة اسماعيل أباطه باشا - نطلب من عطفة رئيس الجمعية أخذ
الرأي على قبول المشروع أو رفضه . لأن الحكومة قد استوفت البحث فيه
من قبل وكذلك أعضاء الجمعية
سعادة ناظر الحقانية - بأي حق تمنعون عضوا من أعضاء الجمعية من
التكلم وتقطعون عليه كلامه
أريد أن أبين لكم إذا كان يجب على الجمعية أن تسمع بيانات الحكومة أم لا
وبعد أن أبين لكم هذا الوجه إذا كنتم تقبلون سماع ما نقوله الحكومة عن
المشروع فيها ونعمت والا فالرأي لكم
قدمتم ملاحظات لم تطلع عليها الحكومة وقد جاء فيها أقوال لا يصح للحكومة
السكوت عليها فهل تريدون أن هذه الملاحظات تكون أساسا لحكمكم بدون
أن تسمعوا رد الحكومة عليها أم تريدون أن تسمعوا ردها عليها ولكم الرأي
في قبوله أو رفضه
كنت أود أن هذه البيانات التي استغرقت ساعة في تلاوتها تصل البناء
ولكنها قدمت في نفس هذه الجلسة حتى أتى سألت عليها قبل الجلسة بدقيقة
واحدة فقال لي سعادة رئيس الجمعية انه لا علم له بذلك .

غرضنا جميعا أن نصل للحقيقة من أى جهة ظهرت سواء من جهة الجمعية أو الحكومة

واننا لا نعتبر أنفسنا هنا خصمين أمام محكمة يتجادلان ويتخاصمان بل نعتبر أنفسنا أعضاء الجمعية واحدة وأجزاء الجسم واحد تتداول وتتفاهم في النافع للبلاذ كل يبدى رأيه ويؤيده بالحجة والبرهان وليس لعضو أن يحجر على عضو آخر اذا بدله رأى يخالف رأيا آخر . اذا كنتم تقررون هذا المبدأ في مداولانكم فهو مبدأ ضار بحرية القول التي يجب أن تدافعوا عنها جهدا استطاعتكم . وكما استعملتموها اليوم ضدى فغدا نستعمل ضدكم

احذروا هذا المبدأ لأنه خطر جدا وقد أبديت لكم ملاحظاتي ولكم الراى الاعلى في أن تتركوا أبدي لكم ما أريد ابداءه من البيانات أولا ابدعيا

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - ليتكم سعادة الباشا بما يريد
سعادة اسماعيل أباطه باشا - اشغلت الحكومة في هذا المشروع سنة وأربعة شهور بعد ذلك انتقل المشروع من دور التحضير الى دور التقرير

وقد قدم للحكومة في شهر اكتوبر الماضى وبقى لديها لغاية شهر يناير وهى تبحثه من كل وجوهه ولحت يمينها شركة القناة برجالها وعلى يسارها رجالها القضاة والماليون وأمامها كبار الخبراء الواسعون الاطلاع في الشؤون المالية الذين أشار اليهم الخطاب العالى في خطابه السامى

ثم جاءت في أول فبراير وقررت عقد الجمعية العمومية في ٩ فبراير سنة ١٩١٠ فتشكلت الجمعية لجنة من أعضائها تفحص المشروع اشغلت مدة شهر ونصف وقدمت تقريرها للجمعية - وبعد تلاوته أراد الاعضاء أن يؤخذ الراى على قبول المشروع أو رفضه في الجلسة بذاتها - فطلبت الحكومة تأجيل ذلك الى ثمانية أيام حتى تفحص التقرير وتقدم ملاحظاتها عليه فأعطيت عشرة أيام ثم أربعة بعدها بناء على طلبها

أخذت الحكومة التقرير في الحال ودرسته من كل وجهه وأجابت عليه بملاحظات كتابية وبيانات شفوية استغرقت جلسة بتمامها وكل هذا موجه الى نقض تقرير اللجنة ودحض آرائها

لهذا رأت اللجنة أن تؤيد تقريرها فاشتغلت يومين اثنين في ذلك وقدمت رأيا على هذه الملاحظات الكتابية والشفوية وطلب حضرة فتح الله بك في أول الجلسة تلاوته ثم بعد التلاوة يؤخذ الرأي على قبول المشروع أو رفضه فلم يعارض أحد في هذا الطلب بكل أجزائه لامن رجال الوزارة ولا من رجال الجمعية وصار تنفيذه فعلا بتلاوة المذكرة

فيستفاد من ذلك أن الجمعية قررت تلاوة رد اللجنة وأخذ الرأي على المشروع بعد انتهاء التلاوة

هذا هو ما جعلنا نمانع في التكلم في الموضوع من جديد

يريد سعادة ناظر الحقاينة أن يعطى اليه رد اللجنة وأن يجهل مدة ليقدم مذكرة عنه أو رد عليه بعبارة شفوية تستغرق جلسة كالتى مضت فيترتب على ذلك ان اللجنة تجيب على ذلك بمذكرة أو شفويا تستغرق جلسة أخرى فتأخذها الحكومة للرد عليها وتستعد اللجنة للرد على هذا الرد وهكذا الى أن تنتهى مدة امتياز القناة بدون أن تمثها (تصفيق)

هذه خطة غريبة وطريقة جديدة في المناقشات والمداولات

كل أصحاب السعادة النظار أو معظمهم جلسوا في المحاكم وعرفوا طرق المرافعات، حصلت المرافعات الشفهية من الطرفين وتبدلت المذكرات الكتابية بينهما كذلك والآن الأمر بين يدي القاضي الذي سيمتصوه قاضيا في الجلسة الماضية (وهم أعضاء الجمعية) - فان كنتم تريدون الآن أن تعزلوه فهذا شئ آخر

سعادة ناظر الحقاينة يريد أن يتكلم الآن

ولا يوجد شيء يمنع أى عضو آخر أو يمنع كل الاعضاء من التكلم الى ما لانهاية مع أنه توجد مادة في اللائحة وهي المادة (١٥) تنص على شيء يسمى انتهاء المذاكرة . فليؤخذ رأى على انتهاء المذاكرة أو على استمرارها وللسعادة الناظر أن يتكلم في هذه النقطة ما شاء أن يتكلم

سعادة ناظر الحقانية يريد أن يتكلم على المشروع ونحن نقول اننا قد بحثنا المشروع وفهمناه - والبيانات التي ستقدم الآن اما أن تكون قد قدمت قبل الآن وسمعتها أو لم تقدم وحينئذ تكون الحكومة هي المسؤلة عن عدم تقديمها الى اليوم

هؤلاء كل الاعضاء موجودون ويجهرون بأنهم قد تشبعوا بكل ما قيل عن المشروع واكتفوا به وإن كان هناك ثمانية أو عشرة أعضاء لم يكتفوا فليسوا هم الجمعية كلها

وأطلب من عطوفة الرئيس أن يأخذ رأى على قبول المشروع أو رفضه أو على انتهاء المذاكرة أو عدمها

سعادة ناظر الحقانية - نعم اننا قررنا بأن رأى الجمعية قطعى في هذه المسألة وقد تشرفت بأن قلت لحضراتكم في الجلسة الماضية بأنكم قضاة والحكومة محام عن المشروع . فاذا كنتم قضاة المشروع فلماذا تريدون أن تمنعوا محاميهم عن أن يسطر لكم الحقائق المتعلقة به

قد تنازلنا عن حق الساطة والقرار ورضينا أن يكون موقفنا موقف المدافع المنور للوضوح - وما أردت أن أوجل المناقشة الى جلسة أخرى أو أن أقدم مذكرة كتابية ولكن كل ما أردته هو أن أبدى ملاحظات على المذكرة المقدمة من أعضاء اللجنة السابقة

اذا كنتم لا تريدون أن تتكلم فكان يجب أن المذكرة لا تشمل على أشياء تستلزم الرد

يجب أن يكون صدركم أوسع من ذلك حتى لا يصدر قراركم إلا بعد أن يقول كل ما يريد أن يقول - هذا في مصالحكم أكثر منه في مصلحة الحكومة . لأنكم إن لم تتركوا تقدم لكم ما تريد من الملاحظات ثم صدر قراركم برفض المشروع أمكننا أن نقول أن الجمعية حجرت على الحكومة في إبداء الحقائق وأنت تقول لو سمعت الجمعية كل ما كانت تريد أن تقولها الحكومة لغيرت رأيها

أنا ببيان الحقائق التي أريد أن أقولها أخدمكم أكثر من الأشخاص الذين يعملون على منعنا من التكلم - فهل بعد هذا تريدون أن تمنعونا عن الكلام

سعادة اسماعيل أباطه باشا - سعادة الباشا الناظر يقول لماذا تمنعون المدافع عن أن يدافع ونحن نقول أن المدافع قد دافع وقد تركنا الحكومة تقول ما تريد وتكتب ما تشاء وتركنا لها كل الوقت اللازم لها بحسب طلباتها والآن تأتي وتريد أن تقدم لنا بيانات أخرى . أنا أطلب أخذ الرأي على انتهاء المذاكرة أو عدم انتهائها

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - أن تبادل الرد وتكراره سيكون عبارة عن دور ونسلسل لا ينتهي فيحسن بالحكومة أن تغفل الباب في هذا الموضوع وتترك الجمعية تعطى رأيها فيه ولا تضطربنا للدخول معها في مباحث في هذا المشروع أكثر مما حصل

سعادة علي شعراوي باشا - وإن كنت أرى الحق مع سعادة الفاضل أباطه باشا فيما قاله ولكني أرى أن يسمح مع ذلك للحكومة في أن تتكلم كما تريد حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك - هذا رأيك الخصوصي

سعادة اسماعيل أباطه باشا - سعادة شعراوي باشا يرى أن يعطى الحق للحكومة في أنت تتكلم كما تشاء ولكن بعد أن تتكلم الحكومة بما يمس ما جاء في المذكرة التي سعادة شعراوي باشا أحد واضعها فهل نسكت بعد ذلك أم نتكلم نحن أيضاً وهل إذا تكلمنا ثانياً نسكت الحكومة أو نتكلم وهل بعد كلام الحكومة ثالثاً نسكت نحن أم نتكلم وهكذا

سعادة على شعراوي باشا - إذا رأينا أن الكلام لا يستحق الرد فلا نرد عليه
 سعادة اسماعيل أباطه باشا - يجوز لك نرى الكلام لا يستحق الرد وأنا أرى
 عكس ذلك وأنه يستلزم الرد فإذا يكون العمل
 وأنا أرى أن المذاكرة قد انتهت وإذا كانت الحكومة قد قصرت في دفاعها
 فلا لوم علينا

سعادة ابراهيم مراد باشا - أفكر أن المذاكرة قد انتهت وأطلب أخذ الرأي
 على ذلك

حضرة مرقس سميكة بك - الذي أراه هو أن الحكومة كان يمكنها أن تفصل
 في هذه المسألة بدون عرضها على الجمعية العمومية ولكنها دعته وعرضتها عليها
 وقد كان في وسع الحكومة أن تسمع رأينا ولا تعمل به لأن القانون النظامي
 لا يلزمها بالتباعد ومع ذلك فقد أعلنتنا من قبل أن ندخل في المناقشة بأن رأى
 الجمعية قطعي لذلك أرى أن من الواجب علينا أن نسمع للحكومة بإبداء كل
 ما نريد من الملاحظات ولو استغرق ذلك جملة جلسات

هذا المشروع مهم جدا وقد يلزم لمحصه في بلاد أخرى سنة أو سنتين
 نحن نضر أنفسنا جدا لو هجرنا على الحكومة بأن لا نتكلم . يا سعادة الرئيس
 أرى أن يترك الكلام لكل من يريد من رجال الوزارة أو الجمعية

حضرة محمد أفندي أبو خضرة - تكلم حضرات اخواني في مناقشة ملاحظات
 الحكومة على تقرير اللجنة من الوجهة الفنية التي أثبتت لنا معشر الاعضاء كفاءة
 حضرات أعضاء اللجنة وصواب آرائهم ويعلم الله أي أكون أول المخالفين لرأي
 هذه اللجنة لو رأيت منها الخرافا عن جادة الحق والصواب أما وقد عبرت عما
 يقول في أفئدتنا جميعا ونطقنا بلساننا فلا يسعني الا أن أشكرها وأهني اخواني
 على حسن اختيارهم لها ولا لا أشك في حسن نية الحكومة وميل الوزارة الحاضرة
 الى ارتفاع البلاد وتقدمها ولكن هذا الاعتقاد لا يجب أن يكون سببا لأن تستسلم

لرغباتها ونحالف ضماؤها فد تكون الاربعة الملايين جنيهه التي تريد الحكومة أن تأخذها من الشركة في مقابل امتداد امتياز القناة مفيدة في انجاز بعض أعمالها ولكن لانفسى أننا بتمادنا الآن مع الشركة لانقيده أنفسنا فقط بل نقيده أبناء قون كامل حرام علينا أن نحكم عليهم وهم في ظهور آباءهم حرام علينا أن نوقعهم في نفس الخطأ الذي أوقعنا فيه آباؤنا وكيف يسوغ لنا أن نتعافد بهذه المدة الطويلة ونحن ماصدقنا أن انتهى منها أربعون عاما يراد بنا أن نجعلها كأنها مبندة من جديد من يعلم منا أن يعيش بعد هذا الزمن الطويل ليرى ماذا يقول اليه سوء حظ مصر لاسمع الله اذا تساهلنا بقبول هذا المشروع الحكومة تهددنا بأنها قد أخلت نفسها من مسؤولية رفض هذا المشروع وأصدرت قرارها الوزاري باعتبار قرارنا قطعيًا في مسألة القناة فمرحبا بهذا التهديد أننا نفتخر بأن نتحمل بصدر رحب هذه المسؤولية التي تبيض وجوهنا في صفحات التاريخ فيرى العالم طرا أن أبناء مصر في الجبل الحاضر لم يفوطوا قيد شبر في أرضها ولم يهملوا لحظة في الدفاع عن مصالحها فيخلد لهم ذكر عاطر مدى الأيام

أخواني لا أخالكم بعد هذا الاجتماعين أمركم مثلي على الموافقة على قرار اللجنة التي اخترناها لدرس المشروع فتقررون بالإجماع رفض مشروع القناة المضر بمصلحة البلاد سعادة ناظر الحفانية - لو سمعتم ما أريد أن أقوله لرأيتم انه بسيط لا يستلزم الرد وان هذا في مصلحتكم وليس في مصلحة سواكم

سعادة أباطه باشا يرتكن على المادة (١٥) من لائحة الجمعية وهذا نصها
المادة الخامسة عشرة (يعان الرئيس انتهاء المذاكرة في الموضوع المبحوث فيه ولكنه يراجع الهيئة قبل ذلك فان وجد من يروم التكلم على ضد انتهاء المذاكرة يأذن له)

سعادة استماعيل أباطه باشا - هذا هو ما نريد أن نعرفه هل تمت المذاكرة أم لا بعضنا يقول تمت بموافقة الجمعية على ما طلبه حضرة فتح الله بك وسعادة ناظر الحفانية يقول انها لم تتم فليؤخذ الرأي على ذلك

سعادة ناظر الحفانية - سعادة أباطه باشا يعتبر أن المذاكرة انتهت لأن حضرة العضو فتح الله بك طلب أن يؤخذ الرأي على قبول المشروع أو رفضه فهل قول عضو واحد يؤخذ قضية مسلمة أم يجب علينا أن نحترم القانون الذي هو عدتنا أنا لاحظ لي في الكلام غير أني أقول لكم اني أخلصت لكم القول

سعادة اسماعيل أباطه باشا - نحن نقبل نصيح سعادة ناظر الحفانية بكل شكر وإخلاص ولكننا نقول ان المذاكرة قد انتهت ، اذا تكلم أحد حضرات النظائر فأجبنا على كلامه فيريد أن يرد علينا فنقول له ان المذاكرة قد انتهت فيقال لنا أتم تحجرون علينا نحن نقول ان الحكومة اشتغلت وأبدت كل أقوال الدفاع الكتابية والشفوية

سعادة ناظر الحفانية - حقيقة ان الحكومة أبدت كل أقوال الدفاع ولكنكم جئتم بأقوال جديدة لم تكن معلومة للحكومة من قبل فلا يصح أن تصدروا قراراتكم ويكون له الاحترام اللازم الا اذا سمعتم رأي الحكومة فيما قلتم أنا لا أريد أن أتكم بحرف مما قلته سابقا ولكني أريد أن أقول أشياء جديدة محضة فاذا رأيتم أن من مصلحتكم أو من مصلحة قراراتكم أن تصدروه بدون سماع أقوالنا فالرأي لكم

سعادة اسماعيل أباطه باشا - هل ينتظر أن سعادة ناظر الحفانية يريد أن يؤبد قرار اللجنة - لا بد لا - هو يريد أن يضعفه بقدر استطاعته - واللجنة لا ترضى بأن تترك قرارها ضعيفا وتريد أن تقويه - وثائق الحكومة وتريد أن تضعفه ونحن نريد أن تقويه وهكذا الى ما لانهاية

أما ما طلبه حضرة بركات بك من أخذ الرأي على قبول المشروع أو رفضه فلم تعارض فيه الجمعية فلأصبح كأنه صادر منها جميعها

سعادة الرئيس - ليؤخذ الرأي في هل المذاكرة انتهت أو لا

أخذ فتقرر بالاغلبية أن المذاكرة قد انتهت

سعادة أحمد يحيى باشا - أطلب أخذ الرأي الآن في هل قبل المشروع أو رفضه

سعادة الرئيس - الآن هل تقبلون المشروع أو ترفضونه
 صاحب كثير من الاعضاء يرفض المشروع وتلا ذلك (تصديق)
 سعادة الرئيس ليؤخذ رأى بالكتابة حسب المعتاد
 سعادة اسماعيل أباطه باشا - هذا في محله
 حضرة ابراهيم عبد العال افندى - ليؤخذ رأى علنا بالمناداة على الاعضاء
 عضوا عضوا ويكتب رأى كل منهم أمام اسمه
 حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك - نعم يؤخذ رأى علنا
 حضرة سعد افندى مكرم - وحضرة جاد مصطفى بك - نوافق على ذلك
 سعادة الرئيس - ليؤخذ الآراء علنا
 أخذت فتقر بالاعلبية رفض المشروع (١)
 عملت استراحة والساعة ٦ و ٢٠ دقيقة
 أعيدت الجلسة والساعة ٦ والدقيقة ٤٠
 انصرف كل من أصحاب السعادة سعد زغلول باشا ناظر الحفانية واسماعيل
 سرى باشا ناظر الاشغال والحربية ومحمود سليمان باشا وابراهيم مراد باشا
 سعادة الرئيس - لدينا اقتراحان أحدهما لسعادة أمين الشعمى باشا وثانيهما
 لحضرة عبد الحميد بك عمار وهما من الاقتراحات السابق تقديمها فليتلها لابداء
 رأى الهيئة فى كل منهما
 تلى الاقتراح الاول وهو المختص بالسلف التى تعطى للاهالى من البنك الاهلى
 ومن البنك الزراعى وهذه عبارته :

(١) تقرر بجلسته ٩ أبريل سنة ١٩١٠ (التي تلى فيها هذا المحضر للتصديق عليه) ان يكون
 القرار هكذا "تقرر رفض المشروع بالاجماع الآراء ما عدا حضرة مرفس سميكه باشا الذى يرى قبوله
 مع التعديل وما عدا حضرات أصحاب السعادة النظاره

«البنك الاهلى والبنك الزراعى كلاهما يقرض من الحكومة بفائدة قدرها اثنان فى المائة وهما بقرضان الاهالى بفائدة تتراوح بين ٧ و ٨ ٪ مع أن الحكومة تساعد هما خصوصا البنك الزراعى الذى تحصل الحكومة له ديونه قبل أموالها الاميرية وحيث ان الاهالى اضمحل حالهم من المعاملة بالفوائد القاحشة فاقترح أن تخبر الحكومة بأن تسعى عند هذين البنكين لتقليل فوائدهما الى ٥ ٪ راحة بالاهالى »

تقرر بأغلبية الآراء تبليغه الى الحكومة

تلى الاقتراح الثانى وهو المخصص بالبلاد التابعة الآن الى مركز رشيد ويريد إعادة اتباعها لمركز العطف اذا أجيب طلب إعادة محافظة رشيد وهذه عبارته :

«مركز رشيد الآن تابع له بلاد كانت تابعة الى مركز العطف . أما وقد طلب إعادة محافظة رشيد الى ما كانت عليه فاذا أجيب هذا الطلب أرجو النظر فى إعادة المركز الى جهة العطف »

تقرر بأغلبية الآراء تبليغ ذلك الى الحكومة

سعادة الرئيس - يفتضى الآن النظر فى التعديل الذى وضعته اللجنة لللائحة الداخلية للجمعية العمومية كما حصلت الاشارة الى ذلك بجلسة أمس

سعادة أمين باشا الشمسى - الوقت أوفى فاذا وافق تؤجل جلسة أخرى
حضرة عبد اللطيف العسوفانى بك - مع الموافقة تكون الجلسة يوم السبت
فينبلى المحضر وتظهر اللائحة

سعادة الرئيس - بالنظر لان اللائحة طويلة يحسن أن ننظر منها ولو البعض الآن ونؤجل الباقي الى الجلسة المقبلة

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - وما المانع من تحديد جلستين لها

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - اللائحة وزعت علينا فيسهل نظرها
في جلسة واحدة

حضرة محمد افتدى أبي خضرة - اللائحة وزعت علينا أمس ولم يتمكن من
مخصها في يوم واحد فأرى تأجيلها الى الجلسة الآتية

حضرة حسين عابدين بك - أوافق على تأجيل نظر اللائحة الى الجلسة الآتية
حضرة محمد صادق أباطه بك - أرى أن تؤجل الى يوم السبت وإن كان
اللازم لها جلستين تعقد احدهما في الصباح والاخرى في المساء

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - تكون الجلسة الاولى الساعة ٩ صباحا
والاخرى بعد الظهر

حضرة سعد افتدى مكرم - اني أريد الكلام في شأن آخر
سعادة الرئيس - انتظر حتى تنتهي من الكلام في موضوع اللائحة ثم ابد
ما تريد اذا رأيت أن تبدي شيئا

سعادة ناظر الخارجية - وما المانع من الاشتغال بنظرها الآن
حضرة تمام كساب بك - أوافق على أن تتلى الآن
سعادة الرئيس - ان اللائحة الاصلية معلومة لحضراتكم لهذا يحسن أن الذي
يتلى الآن هو مشروع التعديل

سعادة حسن مذكور باشا - نعم ان اللائحة القديمة معلومة فيكفي تلاوة التعديل
حضرة ابراهيم افتدى عبد العال - أطلب أخذ الرأي على التلاوة الآن
أو التأجيل للجلسة الآتية

حضرة تمام كساب بك - اتنا متفقون على التلاوة الآن
حضرة ابراهيم افتدى عبد العال - لأن لم تنق على ذلك

حضرة محمد فتح الله بك بركات - المسألة بسيطة سواء تليت اللائحة الآن أو تأجلت الى يوم السبت ولا أرى ضرراً من تأجيلها الى الجلسة الآتية
 عطوفة رئيس مجلس النظار - الجمعية طالبت أيام اجتماعها وربعاً يوم السبت لا يمكنني لنظر اللائحة فالأحسن أننا نأخذ في نظرها من الآن فإن لدينا أشغالا أخرى كما لديكم أشغال تريدون أن تتفرغوا لها بالطبع
 موافقة على الأخذ في نظر اللائحة الآن

سعادة الرئيس - لينتل الخطاب الوارد من سعادة رئيس اللجنة ثم مشروع التعديل مادة فمادة لتبدي الهيئة آراءها في ذلك
 تلى الخطاب وهو مؤرخ ٥ ابريل الجارى وهذه صورته :

«تشرف اللجنة المشكلة من هيئة الجمعية العمومية لتعديل اللائحة الداخلية للجمعية بإبلاغ عطوفتكم بأنها قد أتمت عملها وطى هذا نسخة من اللائحة مشتملة على التعديلات التي أدخلتها اللجنة على اللائحة المذكورة ترفعها اللجنة الى عطوفتكم لعرضها على هيئة الجمعية لابتداء رأيها الاخير فيها واقبلوا فائق الاحترام أفندم»
 تليت المادة الاولى من المشروع وهذه صورتها

اللائحة الداخلية للجمعية العمومية

المفصل الاول

في عقد الجلسات ونظامها

المادة الاولى

متى حل ميعاد الجلسة وكان عدد الاعضاء الحاضرين كافيا لعقدتها يدعوم الرئيس الى اخذ محلاتهم

ثم يفتتح الرئيس الجلسة ويدير المناقشات ويحافظ على النظام ويعلن انتهاء الجلسة أو امتدادها لميعاد يحدده بعد أخذ رأى الجمعية

حضرة محمد افتدى أبوخضرة - أرى لزوما لتحديد عدد الاعضاء

سعادة الرئيس - هذا منصوص عنه في القانون النظامي

استحسن باتفاق الآراء على المادة بحسب وضع اللجنة

تليت المادة الثانية وهذه صورتها

المادة الثانية

في ابتداء الجلسة يقرأ محضر الجلسة الماضية وتؤخذ الآراء على صحته ثم يوقع عليه الرئيس والسكتر العام

حضرة محمد افتدى أبوخضرة - أريد أن يضاف على هذه المادة أن يكون

لكل عضو أن يصحح ما يراه خطأ

سعادة الرئيس - النص في المادة على تلاوة محضر الجلسة الماضية وأخذ

الآراء على صحته ما هو الا لتصحيح الخط

موافقة عمومية على ابقاء المادة كراى اللجنة

تليت المادة الثالثة وهذه صورتها

المادة الثالثة

عقب التصديق على محضر الجلسة الماضية يخبر الرئيس الجمعية بما ورد له

من المكاتبات الرسمية وما تقدمه اليه اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣٦) عن

المكاتبات غير الرسمية ثم يأمر بتلاوتها

وللجمعية أن تقرر طبعها وتوزيعها كلها أو بعضها

وتليت المادة ٣٦ أيضا

سعادة الرئيس - أريد من أحد حضرات أعضاء اللجنة ان يبين لنا غرضها

من ذكر الاوراق غير الرسمية

سعادة اسماعيل أباطه باشا - الاوراق الرسمية هي التي ترد للرئاسة من جانب الحكومة أما الاوراق غير الرسمية فقد علمت اللجنة بأن بعض الناس يحس بشئ من مثل الاشياء التي نبدي عنها الرغبات في الجمعية فيقدم عنه الى الرئاسة ولكن هذا الشئ الذي يحس به الغير قد لا يرد على فكرنا على أنه قد يكون نافعا فلاجل أن لا يحرم من هذا الحق ولا يحرم من منفعته وضعنا هذه المادة بفرض أن الطلبات التي تقدم الى الرئاسة من هذا القبيل تحال على هذه اللجنة وهي تبحث فيها والذي تجدد فيه فائدة تجعله اللجنة رغبة وتقدمه للرئاسة وليس يحق سعادة الرئيس اذا قلت ان ذلك لأجل أن لا تنفرد الرئاسة في تقرير هذه المكاتبات

سعادة الرئيس - بل لاجل أن لا يكون الرئيس مسؤولا وهل هذا يفهم من ذات المادة

سعادة اسماعيل أباطه باشا - هذا هو الغرض فقط أنا لم أحسن التعبير والمقصود مفهوم من المادة

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - هل كل جمعية تشكل لها لجنة سعادة الرئيس - عند ما تكون الجمعية منعقدة ويرد لها شئ وتقرر حالته على لجنة تشكل له اللجنة

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - وكيف يكون التشكيل هل هو بالانتخاب

سعادة الرئيس - تشكيل اللجان هو بالانتخاب عادة

موافقة عمومية على هذه المادة كوضع اللجنة

تليت المادة الرابعة وهذه صورتها

المادة الرابعة

لا يتكلم أحد في الجلسة الا بأذن من الرئاسة ويعطى الاذن بالترتيب الاول فالاول ويكون المتكلم واقفا ويوجه خطابه دائما للرئيس وهذا ما عدا كلمات الموافقة أو الاستحسان أو الاستفهام

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - نريد أن تكون هذه التلاوة للفهم
وفي مرة أخرى تؤخذ الآراء

عطوفة رئيس مجلس النظار - من لم يكن فاهما يمكنه أن يستفهم ولا حاجة
لإعادة التلاوة

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - في محله
موافقة عمومية على هذه المادة كوضع اللجنة
تليت المادة الخامسة وهذه صورتها

المادة الخامسة

١ - يجب على كل متكلم في الجلسة أن لا يخرج عن الموضوع المطروح
للبحث ولا عما يؤيد رأيه فيه وأن لا يتكلم في الشخصيات

٢ - قطع الكلام على المتكلم ممنوع قطعيا
موافقة عمومية عليها بإبدال كلمة (قطعيا) بـ (كالية)
تليت المادتان السادسة والسابعة وتقرر باتفاق الآراء الموافقة عليهما وهاتان
صورتهما

المادة السادسة

للمرئيس أن ينبه كل من خالف نصا من نصوص المادتين السابقتين إلى
المحافظة على النظام

المادة السابعة

لايسوغ الاعتراض على التنبيه الصادر من الرئاسة بالمحافظة على النظام ولكن
يجوز لمن وجه إليه أن ينفي عن نفسه ما استوجب عليه التنبيه بعد انتهاء المناقشة
في الموضوع الذي نبه لاجله

تليت المادة الثامنة وهذه صورتها

المادة الثامنة

من نيه إلى المحافظة على النظام ثلاث مرات في جلسة واحدة ثم استمر على ما أوجب تنبيهه فللرئيس أن يطلب من الجمعية منعه عن التكلم في ذلك اليوم في الموضوع الذي نيه لأجله

ويصدر قرار الجمعية في ذلك بما تراه بدون مناقشة في سبب المنع بعد سماع أقوال العضو ما لم يكن قد نفي عن نفسه ما استوجب عليه التنبيه طبقاً للمادة السابقة فإذا لم يخضع العضو لهذا القرار فالجمعية أن تقرر اخراجه من القاعة إلى أن تنتهي جلسة ذلك اليوم

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - كيف يصح اخراج العضو بهذه الحالة
سعادة الرئيس - الذي يقرر ذلك هو الهيئة إذا دعت إليه الحال
حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - اننا في مبدأ الحرية فلا يصح أن نعامل بمثل هذه المعاملة
عطوفة رئيس مجلس النظار - وهل يصح أن يترك العضو بعد جملة تنبيهات يفعل ما يشاء

سعادة ناظر الخارجية - هذا النظام متبع في كل البلاد
تقرر باتفاق الآراء ما عدا حضرة الشيخ عبد الرحيم إبقاء المادة كوضع اللجنة
نليت المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ وتقرر باتفاق الآراء الموافقة عليها كما هي وهذه صورها

المادة التاسعة

ليس للرئيس أن يمنع أحداً من التكلم لغير سبب قانوني فإن حصل خلاف بين العضو والرئيس وجب على الرئيس أن يأخذ رأي الجمعية في ذلك.

المادة العاشرة

للمرئيس أن يلفت الاعضاء الى المحافظة على النظام بدق الجرس فاذا لم يسد النظام قام الرئيس واقفا ثم يخبر الاعضاء بأنه سيوقف الجلسة فاذا استمروا على مخالفة النظام يقرر الرئيس إيقاف الجلسة مدة ثم يعيدها فاذا عاد الاعضاء الى مخالفة النظام يؤجل الرئيس الجلسة الى موعد آخر

المادة الحادية عشرة

لا يجوز لاحد من الاعضاء أن ينصرف من الجمعية حال انعقاد الجلسة الا باذن من الرئيس

المادة الثانية عشرة

قبل انتهاء كل جلسة تحدد الجمعية موعد الجلسة التالية أو تفوض ذلك للرئيس وعلى الرئيس أن يحظر الاعضاء الغائبين بميعاد الجلسة المقبلة . اذا طرأ عمل جديد يحدد له الرئيس جلسة غير التي حددتها الجمعية لنظر هذا العمل الطارئ

تليت المادة الثالثة عشرة وهذه صورتها

المادة الثالثة عشرة

ترسل دعوة الحضور الى أول جلسة من انعقاد الجمعية العمومية قبل ميعاد الجلسة بمخاتبة أيام على الأقل وترسل الدعوة الى بقية الجلسات قبل ميعادها بأربعة أيام على الأقل الا في الحالة المتوه عنها في الفقرة الاخيرة من المادة السابقة ويرفق بدعوة الحضور جدول ببيان الاعمال المقتضى نظرها سعادة مقار عبد الشهيد باشا - الذي ألاحظه أن ميعاد الثانية الايام الوارد فيها تطويل فمن الموافق تقريره

سعادة الرئيس - ميعاد الثمانية الايام هو لاول جلسة من اجتماع الجمعية
استحسن بانفاق الآراء على المادة كوضع اللجنة
تليت المواد من ١٤ الى ٤٧ وتقرر بانفاق الآراء الموافقة عليها كوضع اللجنة
وهذه صورها

الفصل الثاني

في المناقشات وابداء الرغبات - (الاقترحات)

المادة الرابعة عشرة

بعد تلاوة المكاتبات المنصوص عنها في المادة الثالثة يأمر الرئيس بتلاوة
جدول الاعمال وله أن يقدم عند المناقشة بعض المشروعات عن البعض الآخر
بسبب أهميتها بعد أخذ رأى الجمعية في ذلك
واذا اشتمل مبحث على جملة مسائل مختلفة فللجمعية أن تقرر تفريقها أو تقديم
بعضها على البعض الآخر.

المادة الخامسة عشرة

يجوز لكل عضو من أعضاء الجمعية العمومية أن يبدى رأيه ورغبته كتابة أو
شفها في سائر المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الامور الادارية أو المالية طبقا
لنص المادة ٣٦ من القانون النظامي

المادة السادسة عشرة

الآراء والرغبات الكتابية تسلم للسكترارية قبل الجلسة أو في أثناءها مكتوب
كل منها على حدة في ورقة يبين في أولها خلاصة الرغبة مشفوعة بالاسباب
المؤيدة لها

وعلى الرئيس أن يخبر الجمعية بخلاصة تلك الاقتراحات في نفس الجلسة التي قدمت فيها

المادة السابعة عشرة

الآراء والرغبات الكتابية أو الشفهية المتعلقة بموضوع واحد يضم بعضها الى بعض ثم تقرر الجمعية مناقشتها في نفس الجلسة التي قدمت فيها أو في جلسة أخرى

المادة الثامنة عشرة

بعد نظر هذه الآراء والرغبات تقرر الجمعية قبولها أو رفضها . وعند قبولها تقرر ابلاغها للحكومة أو إحالتها على مجلس شورى القوانين ليعيد النظر فيها ويقرر ما يراه نحوها

المادة التاسعة عشرة

على الرئيس قبل أخذ الآراء عن أى موضوع أن يسأل الاعضاء عما اذا كان لدى أحدهم رأى لم يسده أو دليل جديد لم يقدمه وبعد الانتهاء من ذلك يأخذ الآراء .

ولا تجوز المناقشة ولا ابداء رأى جديد أثناء أخذ الآراء مطلقا .

المادة العشرون

العودة للمناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون الا بقرار من الجمعية .

وعلى من يريد العودة للمناقشة قبل أو بعد انقضاء الجلسة وقبل ابلاغ الموضوع للحكومة أن يقدم طلبا بذلك للرئيس مبينا به الاسباب فيعرضه الرئيس على الجمعية لتقرر فيه ما تراه

الفصل الثالث

في أخذ الآراء

المادة الحادية والعشرون

عند نظر المشروعات تؤخذ الآراء على كل رأى أو تعديل على حدة .
وكذلك إذا اشتملت المادة أو الفقرة من مبحث على عدة أحكام أخذ الرأى على كل منها على حدة أما الاقتراحات « الآراء والرغبات » المنضم بعضها الى بعض لتعلقها بموضوع واحد فتؤخذ الرأى عليها مرة واحدة ما لم يتقرر غير ذلك

المادة الثانية والعشرون

تصدر قرارات الجمعية بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين أما إذا لم توجد الأغلبية المطلقة فيعاد الاقتراع على الموضوع بعينه فى الجلسة التالية وفى هذه الحالة تكفى الأغلبية النسبية

إذا تساوى عدد الاصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

المادة الثالثة والعشرون

أخذ الآراء يكون علناً إلا إذا قررت الجمعية جعله سراً

المادة الرابعة والعشرون

(١) أخذ الآراء علناً يكون بالطريقة الآتية

ينادى على أسماء الاعضاء بحسب ترتيب جلوسهم ويكتب رأى كل واحد أمام اسمه ثم تنلى الاسماء والآراء عقب أخذها للتحقق منها

(ب) أخذ الآراء سراً يكون بكتابة كل عضو رأيه فى ورقة غير ممضأة يلقى بها فى صندوق يدور به أحد خدمة الجمعية ومتى تم جمع الاوراق يقدم الصندوق للرئيس ليفتح على مرأى منه

(ج) السكبر العام يحصى الآراء موزعة على أنواعها تحت مراقبة الرئيس الذى يعلن النتيجة للجمعية

الفصل الرابع

في علاقة الجلسات

المادة الخامسة والعشرون

يسوغ الدخول في قاعة جلسات الجمعية العمومية بموجب تذكرة تعطى بواسطة السكرتير العام بناء على طلب يقدم باسمه يذكر فيه اسم ولقب وعنوان الطالب . وتوزع هذه التذكرة بحسب ترتيب طلبها الاول فالاول ويبين فيها مكان الجلوس .

المادة السادسة والعشرون

لكل عضو من أعضاء الجمعية تذكرة دائمة باسمه تبيح الدخول لشخص واحد يعطيها العضو لمن يريد تحت مسؤوليته مدة انعقاد الجمعية ولكل جريدة يومية معترف بها من الحكومة تصدر بالقطر المصري تذكرة واحدة دائمة باسمها تبيح دخول مندوب واحد عنها تحت مسؤولية صاحبها ويأخذ في توزيع هذه التذكرة عدد المحلات المخصصة للصحف وتفضيل الأقدم منها

المادة السابعة والعشرون

يجب على من يرخص لهم بالدخول أن يجلسوا في الأماكن المهيئة في تذكرة هم ملازمين السكون التمام وأن لا يبدوا علامات الاستياء أو الاستحسان وأن يراعوا الملاحظات التي يبدونها لهم المكلفون بحفظ النظام

المادة الثامنة والعشرون

للهيئة أن تقرر عند الاقتضاء عقد جلسة خصوصية لا يحضرها أحد للنظر في موضوع معين

ومحاضر الجلسات الخصوصية تنقل للتصديق عليها في الجلسة ذاتها أو في الجلسة التالية لها عمومية كانت أو خصوصية بحسب ما تقررر الهيئة

المادة التاسعة والعشرون

على سكرتارية الجمعية تدوين مذكرة لكل جلسة باللغتين العربية والفرنسية
تستعمل على القرارات التي أصدرتها الجمعية في تلك الجلسة يحضنها السكرتير العام
وتأخذها الصحف قبل ظهر اليوم التالي للجلسة

فإذا وجد اختلاف بين ما نشرته بعض الصحف وبين ما جاء في المذكرة
وجب على الصحف التي لم يطابق ما نشرته لما جاء بالمذكرة أن تنسحب على
طلب السكرتير العام المذكرة بخامها في المحل الذي نشرت فيه الخبر المخالف
فإن تعذر نشرها به وجب عليها التنبيه في ذات المحل عن الموضع الذي أدرجت
فيه المذكرة

المادة الثلاثون

للمرئيس أن يأمر كل من خالف من أرباب التذاكر في أثناء انعقاد الجلسة
نصا من النصوص المتقدمة بالانصراف الى الخارج فإن لم ينصرف فللمرئيس
أن يأمر بإخراجه بواسطة المكلفين بحفظ النظام ولو احتساج لاستعمال القوة
النظامية

وللمرئيس كذلك أن يأمر بإخلاء القاعة من حامل التذاكر إذا حصل منهم
تشويش على أعمال الجلسة

المادة الحادية والثلاثون

يأمر الرئيس بناء على قرار الهيئة بسحب تذكرة الدخول من أية جريدة أهانت
هيئة الجمعية بكتابات أو تعمدت تغيير الحقائق في نقل ما يجري في الجلسة
وكل جريدة تعطلت عن الصدور أو خالفت نصا من نصوص هذه اللائحة
سحبت تذاكرها .

الفصل الخامس

في الغياب - والتأخر - والاجازات

المادة الثانية والثلاثون

على كل عضو طرأ عليه عذر منعه عن حضور إحدى جلسات الجمعية أن يكتب للرئيس بذلك مع إيضاح الأسباب
يأمر الرئيس بتلاوة كتب الاعتذار عن حضور الجلسات في أول جلسة
تالية لورودها .

المادة الثالثة والثلاثون

من لم يحضر جلسات الجمعية بدون إذن ولا اعتذار مقبول ثلاث مرات في دور
انعقاد واحد ينبيه الرئيس الى عدم التأخر فانت عاد لذلك مرة رابعة عرض
الرئيس أمره على الهيئة لتقرر إبلاغه أسفها لعدم مراعاته التنبيه السابق
وتنشر صورة ذلك القرار منفصلة في الجريدة الرسمية

المادة الرابعة والثلاثون

من تأخر عن الميعاد المحدد لاجتماع جلسة الجمعية أكثر من نصف ساعة
ولم يكن اخبر بعذره وتكرر منه ذلك بعد تأخره ثلاث مرات في دور انعقاد واحد
كغياب بدون إذن عن جلسة واحدة يدخل تحت حكم المادة السابقة ويبلغ له ذلك

المادة الخامسة والثلاثون

من رام من الاعضاء الحصول على اجازة أثناء دور الانعقاد يكتب بذلك
للرئيس موضحا الاسباب ومدة الاجازة
يعرض الرئيس طلب الاجازة على الجمعية ويبلغ العضو قرارها في يوم صدوره
وللرئيس أن يصرح بالاجازة اذا رأى أن أسبابها تستدعي سرعة الاجابة
ويبلغ الجمعية ذلك في الجلسة التالية .

الفصل السادس

في اللجان

المادة السادسة والثلاثون

في أول جلسة للجمعية تشكل لجنة تحوّل عليها جميع المكاتبات غير الرسمية الواردة للرئاسة للنظر فيها بحسب ما تراه .

المادة السابعة والثلاثون

للجمعية أن تشكل لجنة أو لجاناً من أعضائها تحيل عليها فحص المشروعات أو الآراء والرغبات المعروضة عليها .

تنتخب اللجنة رئيساً لها ونائباً للرئيس من أعضائها ويعين السكرتير العام الموظفين اللازمين لكل لجنة .

المادة الثامنة والثلاثون

تُعقد جلسات اللجان في غير المواعيد المحددة لانعقاد جلسات الجمعية وتكون جلساتها قانونية متى حضرها أكثر من نصف أعضائها

المادة التاسعة والثلاثون

يجتمع أعضاء كل لجنة بدعوة من رئيسها بعد مضي ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ إحالة أى مشروع أو اقتراح عليها ثم يوالون جلساتهم إلى أن تنتهى أعمالهم

المادة الأربعون

إذا خالفت إحدى اللجان نص المادة السابقة ألغتها رئيس الجمعية إلى ذلك دفعين ثم يعرض الأمر على الجمعية لتقرر ما تراه

المادة الحادية والأربعون

يجوز لكل جلسة من جلسات اللجان محضر يبين فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين وخلاصة المناقشات ونصوص الآراء والقرارات ثم يخصيه رئيس اللجنة والكاتب

المادة الثانية والأربعون

للجان أن تطلب من رئيس الجمعية حضور مندوب من قبل الحكومة بتقديم لها الايضاحات الخاصة بالمشروعات المحولة عليها وعلى رئيس الجمعية أن يخبر بذلك رئيس النظار ويبلغ اللجنة ما أجاب به.

المادة الثالثة والأربعون

كل عضو بدا له رأى أو تعديل في مشروع أو اقتراح محول على لجنة لم يكن من أعضائها فعليه أن يبعث به لرئيسها لعرضه عليها فإذا لم تقول عليه اللجنة في تعديلاتها كان لصاحب ذلك الرأى أن يبيده في الجمعية عند النظر فيما قرره اللجنة

ولكل عضو بعث برأى أو تعديل لأحدى اللجان أن يحضر في جلساتها ليس لها غرضه بدون أن يكون له رأى معدود

المادة الرابعة والأربعون

على رئيس كل لجنة أن يقدم لرئيس الجمعية جميع التعديلات والملاحظات التي رأتها اللجنة في كل مشروع أو اقتراح أحيل عليها ويشفع ذلك بتقرير يبين فيه كل ما تقرره اللجنة عرضه على الجمعية

المادة الخامسة والأربعون

يعرض السكرتير العام على رئيس الجمعية تقارير اللجان بمجرد ورودها فيأمر بطبعها ونوزيمها على الأعضاء في أقرب وقت ودرجها في جدول أعمال الجلسة التالية

المادة السادسة والأربعون

على كل عضو طراً عليه عذر منعه عن حضور جلسات اللجنة أن يكتب بذلك لرئيسها مع إيضاح الأسباب . وعلى رئيس اللجنة أن يأمر بتلاوة كتب الاعتذار في جلسة اللجنة التالية لورودها إليه لأخذ رأيها فيها .

المادة السابعة والأربعون

عضو اللجنة الذي يتأخر عن حضور جلساتها (عند نظر مشروع أو اقتراح واحد مرتين بدون عذر مقبول ينفيه رئيس الجمعية إلى عدم التأخر بناء على طلب رئيس اللجنة فإن غاب بعد ذلك بعرض الأمر على الجمعية لتقرر ما تراه تليق بالمادة الثامنة والأربعون وهذه صورتها

الفصل السابع

في الرئاسة والكتابة

المادة الثامنة والأربعون

ينتدب الرئيس عند غيابه من يعتمده من أعضاء الجمعية لتولى الرئاسة ويكون للنتدب نفس الحقوق التي للرئيس

سعادة استعيل أبظه باشا - يجوز أن تظراً أحوال استثنائية فلا ينبغي الرئيس عنه أحداً لذلك أقترح إضافة فقرة بهذه المادة بأنه إذا لم ينتدب الرئيس أحداً نائب عنه في الرئاسة أحد وكيل مجلس شورى القوانين أو أكبر الأعضاء سناً عطوفة رئيس مجلس النظام - أعضاء مجلس شورى القوانين هم أعضاء في الجمعية العمومية فالأوفق أن ينوب عن الرئيس في الجمعية أكبر وكيل المجلس سناً

سعادة ناظر الخارجية - الأقرب لروح القانون النظامي هو الوكيل الدائم

سعادة الرئيس - في مجلس الشورى ينوب عن الرئيس الوكيل الدائم أولا
عطوفة رئيس مجلس النظار - النص الوارد في لائحة مجلس الشورى موافق
سعادة اسماعيل أباظه باشا - أعضاء الجمعية يريدون أن ينوب عن الرئيس
أقدم الوكيلين

حضرة محمد فتح الله بركات بك - اني موافق على ذلك
سعادة الرئيس - أستصوب أن يقال اذا غاب الرئيس ناب عنه في الرئاسة
وفي جميع اختصاصاته وواجباته أقدم وكيلى مجلس شورى القوانين
موافقة عمومية على أن تكون هذه المادة بالنص الذى وضعه سعادة الرئيس
تليت المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ وتقرر باتفاق الآراء ابقاؤها كماهى وهذه صورها
المادة التاسعة والاربعون

كل مشروع يرد للجمعية بأمر الرئيس بطبعه وتوزيعه على الاعضاء ودرجه
في جدول الاعمال

المادة الخمسون

يدون الموظفون المكلفون بأعمال الجلسات تحت مراقبة السكرتير العام محضرا
لكل جلسة شاملا لاسماء من حضرها ومن اعتذر عنها ولكل مادار فيها من
المناقشات والاقتراحات والقرارات ونحو ذلك

اذا تليت في الجلسة مذكرات أو مشروعات مطولة ولم يؤخذ الراى عنها
في تلك الجلسة لا تكتب في صلب المحضر بل يكتب بجعلها ملحقا له

المادة الحادية والخمسون

بعد تلاوة محضر كل جلسة والتصديق عليه يمضيه الرئيس و السكرتير العام
ثم يرسل منه نسخة للحريدة الرسمية لنشرها في ملحق لها بأقرب ما يمكن
ترجم محاضر الجلسات الى اللغة الفرنسية وتنشر في ملحق للحريدة الرسمية
الافرنجية في أقرب وقت

تليت المادة الثانية والخمسون وهذه صورتها

المادة الثانية والخمسون

عند انتهاء جلسات كل انعقاد تجتمع محاضرها مطبوعة في مجلد واحد وتوزع على أعضاء الجمعية

وللرئيس توزيعها على غيرهم إذا رأى لزوما لذلك

وكذلك يرسل لكل عضو من الاعضاء محاضر جلسات مجلس شورى القوانين كما توزع على أعضائه وفي آخر كل دور انعقاد للمجلس يرسل لكل عضو من أعضاء الجمعية مجموعة محاضر المجلس وأعماله .

سعادة استماعيل أباطه باشا - هذه المادة جديدة وسبب وضعها أن اخواننا أعضاء الجمعية يقولون أننا عند ما تأتى للجمعية بعد سنة أو سنتين نجد أنفسنا مجردين من العلم بأعمال مجلس الشورى وما يقرره من القوانين وأحيانا نهدي رغبات يكون قد فصل فيها بعبارة يحسن أن يكون الكلام فيها بعبارة أخرى أعنى نكون غريباء عن أعمال المجلس قلنا لهم ان مجموعات محاضر المجلس توزع عليكم بصفة ادارية فلم يكتفوا بل طلبوا النص عن توزيع محاضر كل جلسة عليهم ثم مجموعة المحاضر أيضا

حضرة محمد فتح الله بركات بك - لايتفق وضع نص هنا يسرى على مجلس الشورى

سعادة ناظر الخارجية - حضرة فتح الله بك بركات بيده حق

سعادة استماعيل أباطه باشا - أردنا أن يكون التوزيع عليهم بصفة ادارية فلم يقبلوا بل رغبوا النص عن ذلك في اللائحة حتى اذا حصل تأخير في التوزيع عليهم كانت لهم المطالبة بهذا الحق

عطوفة رئيس مجلس النظار - الذى أمنا تقنين خاص بالجمعية فلا يصح أن يوجد فيه نص يتسلط على سلطة أخرى هي مجلس الشورى

حضرة محمد فتح الله بركات بك - يمكن الاكتفاء بوعده سعادة الرئيس بالتوزيع على أعضاء الجمعية
 سعادة الرئيس - هذا هو الاوفق وإذا تحذف الفقرة الأخيرة من هذه المادة موافقة عمومية على حذف تلك الفقرة
 تليت المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ وتقرر باتفاق الآراء الموافقة عليها وهذه صورتها

المادة الثالثة والخمسون

موظفو الجمعية والخدمة الخارجون عن هيئة العمال تابعون في ادارتهم للسكرتير العام الذي عليه أن يعرض كل ما يتعلق بهم على رئيس الجمعية
 المادة الرابعة والخمسون

السكرتير العام مسئول عن تحرير المحاضر وعليه امضاؤها مع الرئيس وملاحظة نشرها وترجمتها وهو الذي يعرض الاوراق على الرئيس ويراقب الاعمال الكتابية وتسجيل القرارات واعداد صور التعديلات والاقتراحات وكل ما يرسل للحكومة وعليه توزيع نذاكر حضور الجلسات بحسب ترتيب طلبها وهو الامين على ختم الجمعية وجميع أوراقها

المادة الخامسة والخمسون

إذا غاب السكرتير العام ناب عنه في جميع اختصاصاته السكرتير الثاني فإذا غابا معا ناب عن السكرتير العام أكبر موظفي السكرتارية

المادة السادسة والخمسون

يكون للجمعية الدفاتر الآتية :

١ - دفتر قيد المشتريات والاقتراحات منضماً بعضها الى بعض بحسب أنواعها مع بيان مقررته الجمعية فيها وما أجابت به الحكومة عنها

٢ - دفتر لبيات تواريج غياب وتأخر الاعضاء والتنبيهات التي أرسلت إلى كل منهم

٣ - دفتر لتقيد تذاكر الحضور بالجلسات العلانية بحسب ترتيب إعطائها
وعدا ذلك من الدفاتر التي يقتضيها نظام العمل
نليت المادة السابعة والخمسون وهذه صورتها

أحكام عامة

المادة السابعة والخمسون

إذا أصدرت الحكومة قراراً أو أمراً في غير المدة المنعقدة فيها الجمعية وكان ذلك الأمر من اختصاص الجمعية العمومية النظر فيه ولم يكن عرض عليها فعلى مجلس شورى القوانين إقامة الحجة على الحكومة بقرار يصدر منه ويبلغ لمجلس النظار وينشر في الجريدة الرسمية ثم تنلى صورته وما أجابت به الحكومة على الجمعية العمومية عند انعقادها

عطوفة رئيس مجلس النظار - وهذه أيضاً مادة تشريع على هيئة ثانية فلا يصح أن تكون في هذه اللائحة ثم فيها مسألة النشر في الجريدة الرسمية فإن كانت الحكومة هي المخالفة فكيف ترضى بنشر ذلك في الجريدة الرسمية فالأولى حذف هذه المادة ولو أنها كانت في اللائحة القديمة

حصرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش - أوافق على ذلك

سعادة اسماعيل أباطه باشا - ولم لا تنق

عطوفة رئيس مجلس النظار - ومن الذي يمنع المجلس أن يحتاج على أي موضوع

سعادة ناظر الخارجية - هذه المادة يتعدى تطبيق القسم الثاني منها وهو ما يتعلق بالنشر في الجريدة الرسمية فلا معنى لوجود مادة يصعب تطبيقها

سعادة اسماعيل أباطه باشا - اختصاصات مجلس الشورى محصورة ووجود هذه المادة هو لهذا السبب ومع ذلك فإن الذى نحن بصدده لم يطبق إلا مرة واحدة

عطوفة رئيس مجلس النظار - بحسب ما الله تعالى غير منظور أنها تطبق مرة ثانية

سعادة ناظر الخارجية - وحذفها يكون فألا حسنا

استحسان باتفاق الآراء على حذف هذه المادة

وتقرر باتفاق الآراء العمل بهذه اللائحة من الجلسة الآتية

وتقرر أن الجلسة الآتية تكون الساعة ٤ بعد الظهر يوم السبت بعد باكر
ثم ان حضرة صاحب السعادة الرئيس أعلن انتهاء الجلسة والساعة ٧ والدقيقة
٤٥ مساء

(١٤)

محضر الجلسة المنعقدة علنا في يوم السبت ٩ أبريل سنة ١٩١٠
(٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٢٨)

فتحت الجلسة في الساعة ٤ ونصف بعد الظهر تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة محمود فهمي باشا رئيس الجمعية العمومية وحضور ٦٢ من حضرات الاعضاء
تلى ماورد بالاعتذار وهو من سعادة محمد علوي باشا ومن حضرات محمد بك
مذكور وجاد بك مصطفى وعلى بك الخزار

وأبلغت الهيئة اعتذار صاحب السعادة سعد زغلول باشا ناظر الحفانية وفضيلة
نسيب افندي وسعادتي علي شعراوي باشا وابراهيم مراد باشا وحضرتي محمد تمام
بك حباريرو عبد المجيد بك سلطان

والمعتذرون من قبل هم سعادة محمد شواربي باشا وفضيلة الشيخ حسونه
النواوي وسعادة أحمد عفيفي باشا وحضرات محمد افندي محمود أبو حسين
وابراهيم بك علي وابراهيم افندي سيد احمد

سعادة الرئيس - أرسل حضرة صاحب العظوفة محمد سعيد باشا رئيس
مجلس النظار خبرا بأنه سيحضر بعد برهة فليكن ذلك معلوما للهيئة

تلى محضر جلسة يوم الخميس الماضي ٧ أبريل الجاري وعند تلاوة قرار الهيئة
على مشروع قتال السويس حصل مايلي

سعادة حسن المذكور باشا - الوارد بالمحضر أن القرار بالأغلبية والحال أنه
بالاجماع عدا رأي واحد

سعادة أحمد يحيى باشا - هو حضرة مرفس بك وما عدا حضرات النظار
سعادة حسن المذكور باشا - اننا لم نسمع أن النظار رفضوا

- سعادة أحمد يحيى باشا - نعم لم يؤخذ رأيهم
- سعادة ناظر الخارجية - النظر قدموا المشروع فرأيهم فيه معلوم
- حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني - يقال تقرر بالإجماع عدا مرقس بك
أما النظر فلم يبدو رأيهم
- سعادة حسن المذكور باشا - يقال بالإجماع عدا مرقس بك لأننا لم نسمع
أن النظر رفضوه
- سعادة الرئيس - المعنى واحد والأغلبية هي لأن الإجماع مستثنى منه مرقس
بك وحضرات النظر
- سعادة حسن المذكور باشا - النظر لم يقولوا شيئاً في الجلسة وما تكلم غير
مرقس بك
- سعادة ناظر الخارجية - يريدون أن تقولوا أن النظر هم مقدموا المشروع
- سعادة أحمد يحيى باشا - نحن نقرر حقيقة أننا لم نسمع النظر
- حضرة مرقس سميكه بك - أنا قلت أقبل المشروع مع التعديل طبقاً للذكرة
التي وزعتها على زملائي
- حضرة إبراهيم أفندي عبد العال - نحن لم نسمع حضرة مرقس بك في قوله
هذا
- سعادة ناظر الخارجية - ولكن هاهو يتم فكرته
- سعادة أحمد يحيى باشا - القرار هو بالإجماع ما عدا مرقس بك وحضرات
النظر الذين لم يبدو رأيهم
- سعادة اسماعيل أباطه باشا - الذي حصل في الحقيقة أن الجميع رفضوا
المشروع ما عدا حضرة مرقس بك الذي قال بقبوله مع التعديل
- فعند ما تريد أن تثبت الواقع نقول

تقرر رفض المشروع بالإجماع ما عدا حضرة مرفس بك الذي وافق على قبول المشروع مع التعديل الذي أدخله هو عليه في مذكرته وما عدا حضرات النظار الذين قدموا المشروع لكنني أظن أن مرفس بك لم يقدم مذكرته بصفة رسمية

حضرة مرفس بك سميكة - انني قدمتها الى السكرتارية وهي وزعتها على حضرات الاعضاء

سعادة اسماعيل أباطه باشا - أنا أعرف أنه طبع اقتراحه ووزع علينا حضرة مرفس بك سميكة - أنا قدمت الاقتراح الى السكرتارية وهي التي وزعته سعادة اسماعيل أباطه باشا - العبارة كلها لا يترتب عليها شيء وإنما نحن نقرر حقيقة - هذه المذكرة لم تقدم رسمياً لسعادة الرئيس بالطريقة المعلومة حضرة مرفس بك سميكة - أنا قدمت الاقتراح رسمياً

سعادة اسماعيل أباطه باشا - اذا كان الاقتراح قدم رسمياً فما تم فيه - هل نأى أو نقرر رسمياً - يظهر أن حضرته كان متردداً في تقديم اقتراحه ولذلك لم يقدمه رسمياً

حضرة محمد فتح الله بك بركات - هل المناورات التي تقدم للرئاسة بصفة غير رسمية يعول عليها - الجواب لا - او كان مرفس بك يريد أن يعتبر اقتراحه رسمياً لكان تكلم عنه في الجلسة أو طلب تلاوته لكنه لم يفعل

حضرة مرفس بك سميكة بك - انني حضرت بالاقتراح الى سعادة الرئيس ثم الى السكرتارية وأعطيتهما نسخاً بقدر عدد الاعضاء وأعطيته رأيي فأني أقبل المشروع مع التعديل الذي في اقتراحي

حضرة محمد فتح الله بك بركات - هذه المذكرة لم ترد في جدول الاعمال سعادة اسماعيل أباطه باشا - أريد من سعادة الرئيس أن يسأل من حضرة مرفس بك عما قاله عند ما طلب منه إعطاء رأيه

سعادة الرئيس - عند ما طلب من حضرته ابداء رأيه قال ما تستعملوه كلامي
وستنعه أيضا صاحب السعادة حشمت باشا ناظر المعارف

سعادة أحمد حشمت باشا - حضرة مرفس بك عند أخذ رأيه لم يقل
شيئا خلاف قوله أقبل المشروع مع التعديل

صدق على المحضر بإجماع الآراء ماعدا حضرة مرفس سميكة بك مع تصحيح
عبارة التمرار المذكور بالآتي

تقرر رفض المشروع بإجماع الآراء ماعدا حضرة مرفس بك سميكة الذي
يرى قبوله مع التعديل وما عدا حضرات أصحاب السعادة النظار

عمات استراحة مؤقتة

أعيدت الجلسة والساعة ٥ و ٤ دقيقة

وقد حضر صاحب العظيمة رئيس مجلس النظار

وقف سعادة الرئيس - موجها الخطاب الى حضرات الاعضاء وقال

حضرات اخواني الافاضل

أحمد الله على أن أقيم انعقاد الجمعية العمومية المكونة من كرام الرجال المثنيين
للأمة المصرية وحكومتها السنية قد اثبت على خير بعد أن قصت شهرين
كاملين في أعمال ذات فوائد جمة وبحت وتنقّب

قد عقدت الجمعية جلساتها العلانية ١٤ مرة وعقدت جلساتها أيضا
١٨ مرة تتكون الجمعية عقدت ٣٢ جلسة كلية وفروعية أتمت فيها بحث مشروع
امتداد امتياز قناة السويس ونظرت فيها اقتراحات عن رغبات الأمة تقدمت
بلسان نوابها وعدلت لأئمتها الداخلية

مضت مدة هذا الانعقاد والاعضاء الكرام بوالون أعمالهم والهمة رائدهم
والاجتهاد ديدنهم وكان بحمد الله حسن التفاهم سائدا بيننا جميعا وبين رجال
الحكومة السنية أيضا

ولنا عظيم الأمل في أن رجال الحكومة يقدرّون الرغبات التي قدمتها حتى قدرها
فإن حسن نية الحكومة وجدها في عمل كل ما يعود على البلاد بالخير والسعادة
وعنايتها برغبات الجمعية العمومية

كل ذلك واضح وضوحاً جلياً ومطابق لمقاصد الخطاب العالي الخديوي الذي
لحظ الجمعية برعايته السامية فأصبحت ذات مكانة عالية

فتودع دور الانعقاد هذا بالشكر لحضرات الاعضاء والثناء على غيرتهم واجتهادهم
ثم ينتقل إلى المولى القدير أن يديم خديوناً الاعظم وعطوفة رئيس وزارته الجليلة
وحضرات زملائه الكرام

ويعيد هذه الأيام متكررة على سموه وعلى جميع الأمة بالرخاء والهناء آمين آمين
تأمين من الجميع وتصفيق

ثم وقف سعادة اجتماعي أباطه باشا واستأذن في الكلام وقال

أرى من واجب الجمعية العمومية قبل انصرافها أن تسدي رجال الوزارة
الحاضرة جميل شكرها وجميل ثنائها تلقاء ما بذلوه من العناية بئسائنا والاصفاء التام
لاقوائنا والتجمل في السؤال والتلطّف في الجواب والاهتمام بجلساتها اذ لم يتركوا
جلسة واحدة مع طول مدة انعقادها

هذا فضلاً عن تلك المنّة الكبرى التي قبولت بشكر اللسان وتصفيق الأيدي
ودعاء القلوب وارتياح الخواطر والنفوس

تلك المنّة التي خولت للجمعية حق الرأي القاطم في مشروع امتداد أجل
فقال السويّس الذي كان السبب الوحيد في هذا الانعقاد

تلك المنّة التي اعتبرناها فألا حسناً وفاحة خير جليل وقاعدة سياسة رشيدة

سياسة الحكمة والتعقل والتدبير وحسن البصر . سياسة الرزانة والسكوت
والصراحة والإخلاص . سياسة العدل والإنصاف . سياسة اللين والتقرب ومحو
آثار الخلاف وأسباب سوء التفاهم

سياسة الحرية والعلم والعدالة وال عمران التي يستحيل أن تقع سياسة غيرها في اصلاح هذه البلاد وارتقاها ومن قال عكس ذلك فقد ظلم الأمة المصرية ونزلامها وظلم الحقيقة وأغمض عينه عن المشاهد والمحموس

اننا نؤكد لرجال الحكومة ولكل ذي رأى معهم أننا نطلب الدستور أو شبه الدستور فاننا لانطلبه لامة فقط بل نطلبه لها ورجال الحكومة معا

انه ليعز علينا أن نوصف حكومتنا بغير الحكومة الدستورية لينطبق اسمها على مسماها لطيفا حقيقيا لا يخالف باطنه ظاهره كما هو الحال الآن

وليكون لها ولايتها مركزا حقيقيا في مصاف الحكومات الدستورية والأمم المتقدمة فتخبره ولا تجعل منه الأمة كما هو الشأن في الوقت الحاضر

انه ليعز علينا أن تكون حكومتنا حكومة لامة غير دستورية وأن يكون رجالها القابضون على أزمة أمورها أبناء أمة غير أهل للحكم (على الأقل) في شؤونها الوطنية المحضة وخصوصا بعد أن رأيت بل اعرفت الحكومة بصلاحيات تلك الأمة للحكم نهائيا في مشروع لارقل أهمية وخطورة عن أعظم المشروعات التي تعرض على برلمانات الأمم العظيمة الأوروبية

طالبنا فيما سلف بحقوقنا الشرعية فقالوا لكم غير أهل لها ثم مازلنا مثابرين على المطالبة بالطرف القانونية المشروعة حتى وصلنا لله الحمد الى الاعتراف ولو هيبة من الزمان بصلاحياتنا لذلك الحق فاستعملناه على أحسن ما يرام وبرهنا على كفاءتنا لاستعماله في أهم الاعمال وأعظم المشروعات

نيس من الصواب ولا من العدالة ان تمنح الحكومة أمتها بالامس حق الحكم النهائي في مشروع خطير كمشروع القتال ثم تنازعها هذا الحق فيما هو أقل منه وفي صرف أموالها الخاصة بها وفي وضع لوائحها وفوائدها التي تطبق على أبنائها

وليس من الحكمة في شيء أن ترجع الحكومة بأمرتها إلى الوزراء بعد أن تقدمت بها إلى الامام أو أن تخرجها من حظيرة الاستود بعد أن أدخلتها فيه وأذاقتها حلاوة طعمه وخصوصا بعد أن تتحقق للحكومة فوائد هذه السياسة ومزاياها ان السياسة التي أختطتها الحكومة أخيرا وهي التي أثرتنا إليها فيما سبق لم تمر على أعضاء الجمعية العمومية بدون أن يترتب عليها أثر حسن بل مزايا عظيمة ومنافع جليلة فاننا بمناسبة قول الحكومة في مذكرة الكاثية (ان رائدنا على الدوام كان تابعا لرغبته الصادقة الوحيدة في القيام بما يهدى لخدمة مرافق البلاد . وانها على وجه العموم قد وصات الى معظم الغرض المقصود وانها وسعت نطاق جميع المصالح التي من شأنها توفير الرفاهية العمومية الخ) بمناسبة ذلك كما أعددتنا كثيرا من التصرفات والحوادث التي لا بد أن يسمعها من يقول هذا القول ولكن انتماج الحكومة لتلك السياسة الحكيمة الرشيدة حال بيننا وبين أن نتطرق بكلمة واحدة مما كنا أعددتناه لذلك

ورد على أعضاء الجمعية كثير من الرسائل والمسائل ذات الاهمية التي لا يبعد أن يكون بحث الجمعية فيه مما لا يلائم الظروف الحاضرة أو مما لا يرضاه الحكومة ولا يوافقها أن يكون موضوع بحث وجدال فنداولنا معا وانفقنا على عدم التكلم في تلك المسائل وقد كان

أظن بل أعتقد أن الحكومة لا تجهل كل ذلك وإنما أن تكون على علم تام بأن سياستها الرشيدة هي التي بحثنا على عدم الخوض في تلك الشؤون التي وإن كنا لم نضعها موضع البحث إلا أن لنا عظيم الامل في أن نرى رجال حكومتنا المخلصين العادلين يضعونها موضع العناية ويبدلون ما تستحقه من الاهتمام وهي لا تخفى على أحد من النظار

هذا بعض ما ترتب على انتماج تلك السياسة الرشيدة فضلا عن اكتساب الحكومة جراء ليس بالقليل من محبة الامة لها وثقتها بها واستعدادها بما يصل إليه حد استطاعتها لمساعدتها على تحسين الأحوال واصلاح الشؤون

وهذه المزايا وحدها مما لا يستهان بفائدتها بين الهيئتين الحاكمة والمحكومة

الهيئتين اللتين لا بد من أن يدوم بينهما حسن التفاهم وعظيم التآزر والتضامن في خدمة البلاد والسير بها في طريق الإصلاح والسعادة والارتقاء إذ ليس من الحكمة ولا من الخدمة الحقيقية أن تستأثر الحكومة بالامر وأن تستقل بالعمل فتحصل وحدها مسئولية نتائج الأمور بعد أن أضحت الأمة في حياة وشعور وأمسّت وأصبحت تطالب بالحرية الحقيقية وبالديمقراطية وآل أمرها إلى ألا تستطيع صبرا أكثر مما صبرت عن المطالبة في كل وقت وفي كل ظرف بأس كل سعادة في هذا العلم وهو الحكم النيابي الذي يقضى بأن تكون يد الحكومة مع يد الأمة في مستو واحد في سبيل الإصلاح

وتوفير وسائل العمران ولا يسمح بأن تستأثر هيئة بالعمل وأخرى بالشكوى والتألم والانتقاد

ويجدر بنا في هذا المقام أن نذكر هنا جملة سبق لنا قولها في هيئة رسمية غير هذه الهيئة المحترمة الموقرة

يقولون أننا ننشد الحكومة بقصد تقريبها أو التشهير بها حاشا وكلا وألف مرة حاشا وكلا لأن أعضاء هذه الهيئة في مقدمة الذين يعرفون الحدود والواجبات والذين يعتقدون أن الإنسان في هذا الوجود يشرف ويفتخر بوطنه وحكومته قبل أن يشرف ويفتخر بنفسه وآبائه وأجداده

من ذا الذي يرضى لنفسه أن يكون ابنا لحكومة مهانة ومحتقرة من ذا الذي يقبل أن يسمع من الغير كلمة تمس بكرامة حكومته أو تمحط بقدرها ومكانتها فضلا عن أن يكون هو صاحب تلك الكلمة

نحن ان انتقدنا حكومتنا فلا ننقدها إلا بحبة فيها وغيرة عليها ورغبة منها في اعلاء شأنها وطهارة سمعتها

ومعلوم أن الانتقاد للأعمال كالملح للطعام مزم المذاق ولكنه لا يصلح إلا به

نحن ان انتقدنا حكومتنا فلا ننقدها الا مضطرين بحكم الضرورة مرغمين
بدافع المترضض علينا وبداعي القيام بالواجب اذ من البدىى أنت الحكومة
ان أحسنت صنعاً فلنا وان أساءت فعلينا

نحن ان انتقدنا حكومتنا فلا ننقدها الا بنية خالصة وبفكرة طاهرة صالحة
وهي فكرة الاصلاح واستلغات ولاية الامور العظام لأعمال وتصرفات نعتقد أنهم
لا يرضونها ويحتنون معرفتها ولو من أى مصدر كان

وعلى هذا فان فرطت جملة حادة أو عبارة غير مقبولة يشفع لنا فيها اخلاصا
في عملنا وحرصا على مصالحنا وغيرتنا على حسن سمعة حكومتنا

هذا فصلا عن أن لرجال الحكومة ولأعضاء هذه الجمعية خير كفيل بممكن
عزى الاتفاق والاتحاد وحسن الولاء فيما بينهم بحكمة وبخبرة صاحب العطفة
عمود فهمى باشا رئيسنا الحالى الذى اختاره الحجاب العالى الخديوى أطال المولى
بقائه لهذا المسند الجليل فكان هذا الاختيار من حسن حظ هذه الهيئة وهيئة
مجلس شورى القوانين لما اشتهر به عطاوفته من الفضل والحلم والخبرة الواسعة
بما تحتاجه الهيئتان المشار اليهما من جميل المعاملة وحسن الادارة

أردت بهذه البيانات أن يكون الاخلاص رائد الجميع فى خدمة البلاد وليدوم
الاتحاد وحسن التفاهم بين أعضاء الهيئتين هيئة الحكومة وهيئة الجمعية رغمنا
عن كل ما يحصل بينهم أثناء المناقشات والجدال فان خدمة الامم وخصوصا
الامم الباهضة كامتنا المصرية تحتاج الى كثير من المصاعب والمجهودات

والله سبحانه هو المستول أن يهدينا جميعا الى سبيل الصواب والتوفيق والنجاح
وأنت يوفق وزارتنا السعيدة المحبوبة الى تنفيذ مقاصد مولانا الحجاب العالى
الخديوى التى تدور حول سعادة الامة وارتقاها ونيلها جميع حقوقها الطبيعية
والسياسية آمين ما

تأمين من الجميع وتصفيق

بعد ذلك قد هتف الكل ثلاثا بقولهم يعيش أفندينا الخديوي المحبوب مع
التصفيق المتكرر كما هتفوا قائلين تحي الوزارة السعيدة ثلاثا مع التصفيق في
كل مرة

سعادة الرئيس - صدر أمر عال بانفضاض الجمعية العمومية في يومنا هذا
فلينال ماورد عن ذلك

تليت مكتوبة من رئاسة مجلس النظار نمرة ٦ وهذه صورتها
مرسل مع هذا لسعادتكم صورة من الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٩ ربيع
الاول سنة ١٣٢٨ (٩ أبريل سنة ١٩١٠) بفض الجمعية العمومية في يوم
السبت ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٢٨ (٩ أبريل سنة ١٩١٠) لاجراء مقتضاه
أقدم ما

صورة الامر العالي المشار اليه

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرا الصادر في ١٥ محرم سنة ١٣٢٨ (٢٧ يناير
سنة ١٩١٠) بالتأم الجمعية العمومية يوم الاربعاء ٢٨ محرم سنة ١٣٢٨ (٩ فبراير
سنة ١٩١٠)

وبعد الاطلاع على المادة التاسعة والثلاثين من القانون النظامي الصادر
في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ (أول مايو سنة ١٨٨٣)

وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار

أمرا بما هو آت

المادة الاولى

نفض الجمعية العمومية في يوم السبت ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٢٨ ٩ أبريل
سنة ١٩١٠

المادة الثانية

على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسرأي عابدين في ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٢٨ (٩ أبريل سنة ١٩١٠)

(عباس حلمي)

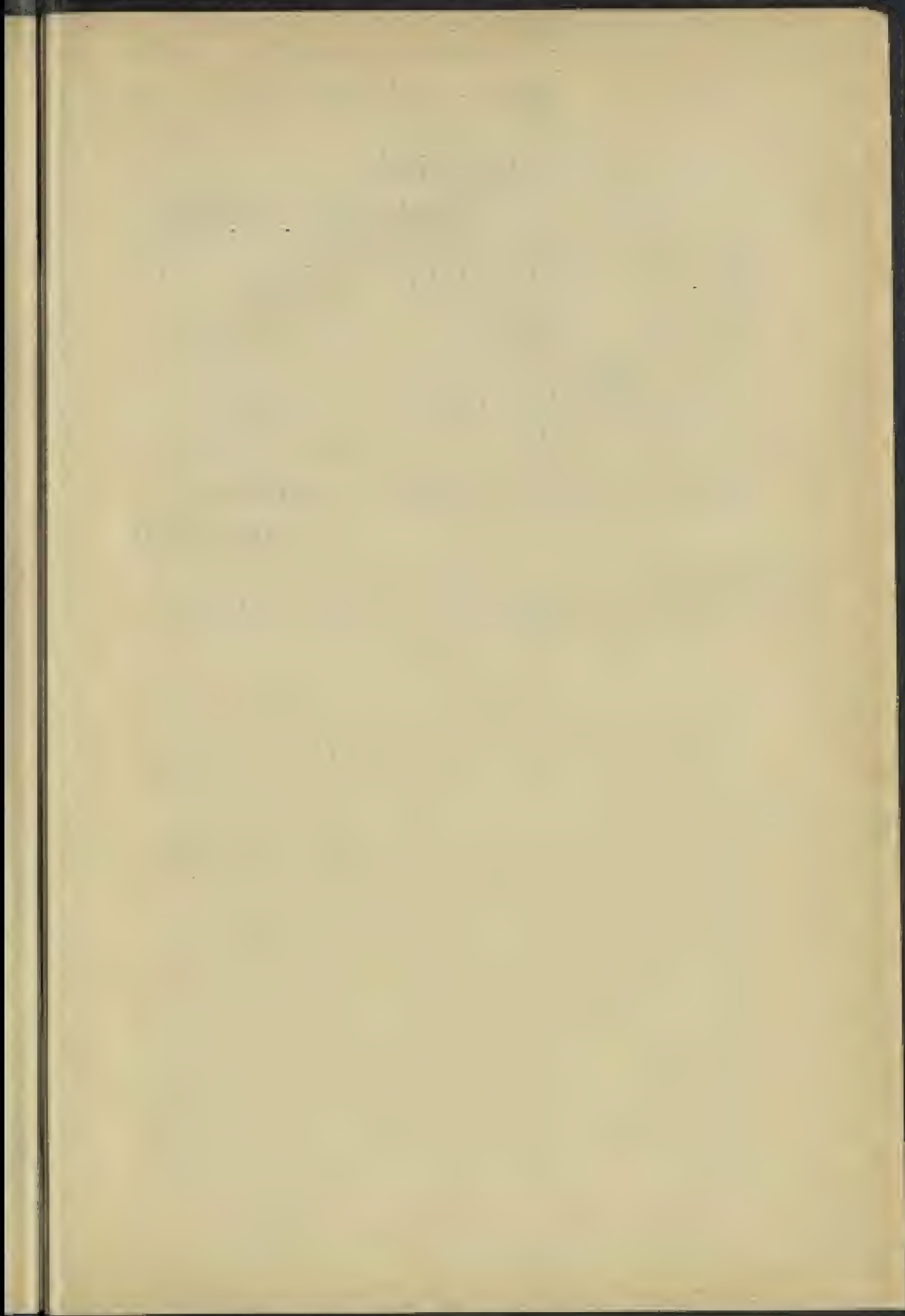
بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

ثم انت حضرة صاحب السعادة الرئيس أعلن انقضاء الجمعية العمومية
والساعة ٦ مساءً ما

سيتم هذا المحضر في انعقاد الجمعية العمومية المقبل للتصديق عليه ما



اللائحة الداخلية

للجمعية العمومية

الفصل الأول

في عقد الجلسات ونظامها

المادة الأولى

متى حل ميعاد الجلسة وكان عدد الأعضاء الحاضرين كافيا لعقدتها يدعوهم الرئيس الى أخذ محلاتهم

ثم يفتتح الرئيس الجلسة ويدير المناقشات ويحافظ على النظام ويعلن انتهاء الجلسة أو امتدادها لميعاد يحدده بعد أخذ رأى الجمعية .

المادة الثانية

في ابتداء الجلسة يقرأ محضر الجلسة الماضية وتؤخذ الآراء على صحته ثم يوقع عليه الرئيس والسكتر العام .

المادة الثالثة

عقب التصديق على محضر الجلسة الماضية يخبر الرئيس الجمعية بما ورد له من المكاتبات الرسمية وما تقدمه اليه اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣٦) من المكاتبات غير الرسمية ثم يأمر بتلاوتها

والجمعية أن تقرر طبعها وتوزيعها كلها أو بعضها

المادة الرابعة

لا يتكلم أحد في الجلسة الا بأذن من الرئاسة ويعطى الاذن بالترتيب الاول فالاول ويكون المتكلم واقفا ويوجه خطابه دائما للرئيس . وهذا ما عدا كلمات الموافقة أو الاستحسان أو الاستفهام

المادة الخامسة

- ١ - يجب على كل متكلم في الجلسة ألا يخرج عن الموضوع المطروح للبحث ولا عما يؤيد رأيه فيه وألا يتكلم في الشخصيات
- ٢ - قطع الكلام على المتكلم ممنوع كلية

المادة السادسة

لرئيس أن ينبه كل من خالف نصا من نصوص المادتين السابقتين الى المحافظة على النظام

المادة السابعة

لايسوغ الاعتراض على التنبيه الصادر من الرئاسة بالمحافظة على النظام ولكن يجوز لمن وجه اليه أن ينفي عن نفسه مااستوجب عليه التنبيه بعد انتهاء المناقشة في الموضوع الذي نبه لاجله

المادة الثامنة

من نبه الى المحافظة على النظام ثلاث مرات في جلسة واحدة ثم استمر على ما أوجب تنبيهه فللرئيس أن يطلب من الجمعية منعه عن التكلم في ذلك اليوم في الموضوع الذي نبه لاجله .

ويصدر قرار الجمعية في ذلك بما تراه بدون مناقشة في سبب المنع بعد سماع أقوال العضو ما لم يكن قد نفى عن نفسه مااستوجب عليه التنبيه طبقا لأداة السابقة فإذا لم يخضع العضو لهذا القرار فالجمعية أن تقرر اخراجه من القاعة الى أن تنتهي جلسة ذلك اليوم

المادة التاسعة

ليس للرئيس أن يمنع أحدا من التكلم لغير سبب قانوني فإن حصل خلاف بين العضو والرئيس وجب على الرئيس أن يأخذ رأي الجمعية في ذلك .

المادة العاشرة

للمرئيس أن يلفت الاعضاء الى المحافظة على النظام بدق الحرس فاذا لم يسد النظام قام الرئيس واقفا ثم يخبر الاعضاء بأنه سيوقف الجلسة فاذا استمروا على مخالفة النظام يقرر الرئيس إيقاف الجلسة مدة ثم يعيدها .

فاذا عاد الاعضاء الى مخالفة النظام يؤجل الرئيس الجلسة الى موعد آخر

المادة الحادية عشرة

لا يجوز لأحد من الاعضاء أن ينصرف من الجمعية حال انعقاد الجلسة إلا بأذن من الرئيس

المادة الثانية عشرة

قبل انتهاء كل جلسة تحدد الجمعية موعد الجلسة التالية أو تفوض ذلك للرئيس وعلى الرئيس أن يحظر الاعضاء الغائبين بميعاد الجلسة المقبلة إذا طرأ عمل جديد يحدد له الرئيس جلسة غير التي حددتها الجمعية لنظر هذا العمل الطارئ

المادة الثالثة عشرة

ترسل دعوة الحضور الى أول جلسة من انعقاد الجمعية العمومية قبل ميعاد الجلسة بخمسة أيام على الأقل

وترسل الدعوة الى بقية الجلسات قبل ميعادها بأربعة أيام على الأقل الا في الحالة المنوّه عنها في الفقرة الاخيرة من المادة السابقة

ويرفق بدعوة الحضور جدول بيان الاعمال المقتضى نظرها

الفصل الثاني

في المناقشات وايداء الرغبات (الاقتراحات)

المادة الرابعة عشرة

بعد تلاوة المكاتبات المنصوص عنها في المادة الثالثة يأمر الرئيس بتلاوة جدول الأعمال وله أن يقدم عند المناقشة بعض المشروعات على البعض الآخر بسبب أهميتها بعد أخذ رأى الجمعية في ذلك

وإذا اشتمل مبحث على جملة مسائل مختلفة فالجمعية أن تقرر تفريقها أو تقديم بعضها على البعض الآخر .

المادة الخامسة عشرة

يجوز لكل عضو من أعضاء الجمعية العمومية أن يبدى رأيه ورغبته كتابة أو شفها في سائر المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الامور الادارية أو المالية طبقا لنص المادة ٣٦ من القانون النظامي

المادة السادسة عشرة

الآراء والرغبات الكتابية تسلم للسكترارية قبل الجلسة أو في أثناءها مكتوب كل منها على حدة في ورقة يبين في أولها خلاصة الرغبة مشفوعة بالاسباب المؤيدة لها

وعلى الرئيس ان يخبر الجمعية بخلاصة تلك الاقتراحات في نفس الجلسة التي قدمت فيها

المادة السابعة عشرة

الآراء والرغبات الكتابية أو الشفهية المتعلقة بموضوع واحد يضم بعضها الى بعض ثم تقرر الجمعية مناقشتها في نفس الجلسة التي قدمت فيها أو في جلسة أخرى

المادة الثامنة عشرة

بعد نظر هذه الآراء والرغبات تقرر الجمعية قبوطا أو رفضها . وعند قبوطها تقرر إبلاغها للحكومة أو إحالتها على مجلس شورى القوانين ليعيد النظر فيها ويقرر ما يراه نحوها

المادة التاسعة عشرة

على الرئيس قبل أخذ الآراء عن أى موضوع أن يسأل الأعضاء عما إذا كان لدى أحدهم رأى لم يیده أو دليل جديد لم يقدمه وبعد الانتهاء من ذلك يأخذ الآراء .

ولا تجوز المناقشة ولا إبداء رأى جديد أثناء أخذ الآراء مطلقا .

المادة العشرون

العودة للمناقشة فى موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون الا بقرار من الجمعية وعلى من يريد العودة للمناقشة قبل أو بعد انقضاء الجلسة وقبل إبلاغ الموضوع للحكومة أن يقدم طلبا بذلك للرئيس مبينا به الأسباب فيعرضه الرئيس على الجمعية لتقرر فيه ما تراه .

الفصل الثالث

فى أخذ الآراء

المادة الحادية والعشرون

عند نظر المشروعات تؤخذ الآراء على كل رأى أو تعديل على حدة . وكذلك إذا اشتملت المادة أو الفقرة من مبحث على عدة أحكام أخذ الرأى على كل منها على حدة

أما الاقتراحات « الآراء والرغبات » المنضم بعضها الى بعض لتعلقها بموضوع واحد فيؤخذ الرأى عليها مرة واحدة ما لم يتقرر غير ذلك

المادة الثانية والعشرون

تصدر قرارات الجمعية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين أما إذا لم توجد الأغلبية المطلقة فيعاد الاقتراع على الموضوع بعينه في الجلسة التالية وفي هذه الحالة تكفي الأغلبية النسبية

إذا تساوى عدد الاصوات يرجع الجانب الذى فيه الرئيس

المادة الثالثة والعشرون

أخذ الآراء يكون علنا الا اذا قررت الجمعية جعله سرا

المادة الرابعة والعشرون

(١) أخذ الآراء علنا يكون بالطريقة الآتية

ينادى على أسماء الاعضاء بحسب ترتيب جلوسهم ويكتب رأى كل واحد منهم أمام اسمه ثم تتلى الاسماء والآراء عقب أخذها للتحقق منها

(ب) أخذ الآراء سرا يكون بكتابة كل عضو رأيه في ورقة غير ممضاة يلقى بها في صندوق يدور به أحد خدمة الجمعية ومتى تم جمع الاوراق يقدم الصندوق للرئيس ليفتح على مرأى منه

(ج) السكرتير العام يحصى الآراء موزعة على أنواعها تحت مراقبة الرئيس الذى يعلن النتيجة للجمعية

الفصل الرابع

في علانية الجلسات

المادة الخامسة والعشرون

يسوغ الدخول في قاعة جلسات الجمعية العمومية بموجب تذكرة تعطى بواسطة السكرتير العام بناء على طلب يقدم باسمه يذكر فيه اسم ولقب وعنوان الطالب .

وتوزع هذه التذاكر بحسب ترتيب طلبها الاول فالاول وبين فيها مكان
الجلوس .

المادة السادسة والعشرون

لكل عضو من أعضاء الجمعية تذكرة دائمة باسمه تبيح الدخول لشخص واحد
يعطيها العضو لمن يريد تحت مسؤوليته مدة انعقاد الجمعية
ولكل جريدة يومية معترف بها من الحكومة تصدر بالقطر المصري تذكرة
واحدة دائمة باسمها تبيح دخول مندوب واحد عنها تحت مسؤولية صاحبها
وبراعى في توزيع هذه التذاكر عدد المحلات المخصصة للصحف وتفضيل
الاقدم منها

المادة السابعة والعشرون

يجب على من يرخص لهم بالدخول أن يجلسوا في الأماكن المعبئة في تذاكرهم
ملازمين السكوت التام وأن لا يبدوا علامات الاستياء أو الاستحسان وأن يراعوا
الملاحظات التي يبدونها لهم المكلفون بحفظ النظام

المادة الثامنة والعشرون

للجمعية ان تقرر عند الاقتضاء عقد جلسة خصوصية لا يحضرها أحد للنظر
في موضوع معين

ومحاضر الجلسات الخصوصية تنقل للتصديق عليها في الجلسة ذاتها أو في الجلسة
التالية لها عمومية كانت أو خصوصية بحسب ما تقررره الجمعية

المادة التاسعة والعشرون

على سكرتارية الجمعية تدوين مذكرة لكل جلسة باللغتين العربية والفرنسية
تستعمل على القرارات التي أصدرتها الجمعية في تلك الجلسة يمشيها السكرتير العام
وتأخذها الصحف قبل ظهر اليوم التالي للجلسة

فاذا وجد اختلاف بين ما نشرته بعض الصحف وبين ما جاء في المذكرة
وجب على الصحف التي لم يطابق ما نشرته لما جاء بالمذكرة ان تنشر بناء على
طلب السكرتير العام المذكرة تمامها في المحل الذي نشرت فيه الخبر المخالف
فان تعذر نشرها به وجب عليها التنبيه في ذات المحل عن الموضع الذي
ادرجت فيه المذكرة

المادة الثلاثون

للمرئيس أن يأمر كل من خالف من أرباب التذاكر في أثناء انعقاد الجلسة
نصاً من النصوص المتقدمة بالانصراف الى الخارج فان لم ينصرف فللمرئيس أن يأمر
بإخراجه بواسطة المكلفين بحفظ النظام ولو احتاج لاستعمال القوة النظامية
وللمرئيس كذلك أن يأمر بإخلاء القاعة من حامل التذاكر اذا حصل منهم
تشويش على أعمال الجلسة

المادة الحادية والثلاثون

يأمر الرئيس بناء على قرار الجمعية بسحب تذكرة الدخول من أية جريدة أهانت
هيئة الجمعية بكتابات أو تعمدت تغيير الحقائق في نقل ما يجري في الجلسة
وكل جريدة تعطلت عن الصدور أو خالفت نصاً من نصوص هذه اللائحة
سحبت تذكرتها

الفصل الخامس

في الغياب - والتأخر - والاجازات

المادة الثانية والثلاثون

على كل عضو طرأ عليه عذر منعه عن حضور إحدى جلسات الجمعية أن
يكتب للرئيس بذلك مع إيضاح الأسباب
يأمر الرئيس بتلاوة كتب الاعتذار عن حضور الجلسات في أول جلسة تالية
لورودها

المادة الثالثة والثلاثون

من لم يحضر جلسات الجمعية بدون إذن ولا اعتذار مقبول ثلاث مرات في دور انعقاد واحد ينبهه الرئيس الى عدم التأخر فان عاد لذلك مرة رابعة عرض الرئيس أمره على الهيئة لتقرر ابلاغه أسفها لعدم مراعاة التنبيه السابق وتنتشر صورة ذلك القرار منفصلة في الجريدة الرسمية

المادة الرابعة والثلاثون

من تأخر عن الميعاد المحدد لاجتماع جلسة الجمعية أكثر من نصف ساعة ولم يكن أخبر بعذره وتكرر منه ذلك يعد تأخره ثلاث مرات في دور انعقاد واحد كغياب بدون إذن عن جلسة واحدة يدخل تحت حكم المادة السابقة ويبلغه ذلك

المادة الخامسة والثلاثون

من رام من الاعضاء الحصول على اجازة أثناء دور الانعقاد يكتب بذلك للرئيس موضحا الأسباب ومدة الاجازة
يعرض الرئيس طلب الاجازة على الجمعية ويبلغ العضو قرارها في يوم صدوره
وللرئيس أن يصرح بالاجازة اذا رأى أن أسبابها تستدعي سرعة الاجابة ويبلغ الجمعية ذلك في الجلسة التالية

الفصل السادس

في اللجان

المادة السادسة والثلاثون

في أول جلسة للجمعية تشكل لجنة تحوز عليها جميع المكاتب غير الرسمية الواردة للرئاسة للنظر فيها بحسب ما تراه

المادة السابعة والثلاثون

للمجموعة ان تشكل لجنة أو لجانا من أعضائها تحيل عليها فحص المشروعات أو الآراء والرغبات المعروضة عليها
تنتخب اللجنة رئيسا لها ونائبا للرئيس من أعضائها ويعين السكرتير العام الموظفين اللازمين لكل لجنة

المادة الثامنة والثلاثون

تُعقد جلسات اللجان في غير المواعيد المحددة لانعقاد جلسات الجمعية وتكون جلساتها قانونية متى حضرها أكثر من نصف أعضائها

المادة التاسعة والثلاثون

يجتمع أعضاء كل لجنة بدعوة من رئيسها بعد مضي ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ إحالة أى مشروع أو اقتراح عليها ثم يوالون جلساتهم الى أن تنتهى أعمالهم

المادة الأربعون

إذا خالفت إحدى اللجان نص المادة السابقة ألغتها رئيس الجمعية الى ذلك
دفعتين ثم يعرض الأمر على الجمعية لتقرر ما تراه

المادة الحادية والأربعون

يحضر لكل جلسة من جلسات اللجان محضريين فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين وخلاصة المناقشات ونصوص الآراء والقرارات ثم يحضيه رئيس اللجنة والكتاب

المادة الثانية والأربعون

للجان ان تطلب من رئيس الجمعية حضور مندوب من قبل الحكومة يقدم لها الايضاحات الخاصة بالمشروعات المخولة عليها
وعلى رئيس الجمعية ان يجاز بذلك رئاسة مجلس النظار ويبلغ اللجنة ما أجابت به

المادة الثالثة والاربعون

كل عضو بداله رأى أو تعديل في مشروع أو اقتراح محمول على لجنة لم يكن من أعضائها فعليه أن يبعث به لرئيسها لعرضه عليها فإذا لم تعول عليه اللجنة في تعديلاتها كان لصاحب ذلك رأى أن يديه في الجمعية عند النظر فيها قرره اللجنة

ولكل عضو بعث برأى أو تعديل لاحدى اللجان أن يحضر في جلساتها لبيان لها غرضه بدون أن يكون له رأى معدود

المادة الرابعة والاربعون

على رئيس كل لجنة أن يقدم لرئيس الجمعية جميع التعديلات والملاحظات التي رأتها اللجنة في كل مشروع أو اقتراح أحيل عليها ويشفع ذلك بتقريرين فيه كل ماتقرر اللجنة عرضه على الجمعية

المادة الخامسة والاربعون

يعرض السكرتير العام على رئيس الجمعية تقارير اللجان بمجرد ورودها فيأمر بطبعها ونوزيعها على الاعضاء في أقرب وقت ودرجها في جدول أعمال الجلسة التالية

المادة السادسة والاربعون

على كل عضو طرأ عليه عذر منعه عن حضور جلسات اللجنة أن يكتب بذلك لرئيسها مع إيضاح الاسباب ، وعلى رئيس اللجنة أن يأمر بتلاوة كتب الاعتذار في جلسة اللجنة التالية لورودها اليه لاخذ رأيها فيها .

المادة السابعة والاربعون

عضو اللجنة الذى يتأخر عن حضور جلساتها (عند نظر مشروع أو اقتراح واحد) مرتين بدون عذر مقبول ينهيه رئيس الجمعية الى عدم التأخر بناء على طلب رئيس اللجنة فان غاب بعد ذلك يعرض الامر على الجمعية لتقرر ما تراه

الفصل السابع

في الرئاسة والكتابة

المادة الثامنة والأربعون

إذا غاب الرئيس نائب عنه في الرئاسة وفي جميع اختصاصاته أقدم وكيل مجلس شورى القوانين

المادة التاسعة والأربعون

كل مشروع يرد للجمعية يأمر الرئيس بطبعه وتوزيعه على الاعضاء ودرجه في جدول الاعمال

المادة الخمسون

يدقن الموظفون المكلفون بأعمال الجلسات تحت مراقبة السكرتير العام محضرا لكل جلسة شاملا لأسماء من حضرها ومن اعتذر عنها ولكل مادار فيها من المناقشات والاقتراحات والقرارات ويحوز ذلك إذا نليت في الجلسة مذكرات أو مشروعات مطبوعة ولم يؤخذ الرأي عنها في تلك الجلسة لا تكتب في صلب المحضر بل يكتب في ملحقا له

المادة الحادية والخمسون

بعد تلاوة محضر كل جلسة والتصديق عليه بمعية الرئيس والسكرتير العام ثم يرسل منه نسخة للجريدة الرسمية لنشرها في ملحق لها بأقرب ما يمكن ترجم محاضر الجلسات الى اللغة الفرنسية وتنشر في ملحق للجريدة الرسمية الأفرنجية في أقرب وقت

المادة الثانية والخمسون

عند انتهاء جلسات كل انعقاد تجمع محاضرها مطبوعة في مجلد واحد وتوزع على أعضاء الجمعية

وللرئيس توزيعها على غيرهم إذا رأى لزوما لذلك

المادة الثالثة والخمسون

موظفو الجمعية والخدمة الخارجون عن هيئة العمال تابعون في ادارتهم للسكرتير العام الذي عليه أن يعرض كل ما يتعلق بهم على رئيس الجمعية

المادة الرابعة والخمسون

السكرتير العام مسؤول عن تحرير المحاضر وعليه امضاؤها مع الرئيس وملاحظة نشرها وترجمتها وهو الذي يعرض الاوراق على الرئيس ويراقب الاعمال الكتابية وتسجيل القرارات واعداد صور التعديلات والاقتراحات وكل ما يرسل للحكومة وعليه توزيع تذاكر حضور الجلسات بحسب ترتيب طلبها وهو الأمين على ختم الجمعية وجميع أوراقها

المادة الخامسة والخمسون

إذا غاب السكرتير العام ناب عنه في جميع اختصاصاته السكرتير الثاني فإذا غابا معا ناب عن السكرتير العام أكبر موظفي السكرتارية

المادة السادسة والخمسون

يكون للجمعية الدفاتر الآتية

- ١ - دفتر قيد المشروعات والاقتراحات منضما بعضها الى بعض بحسب أنواعها مع بيان ماقرره الجمعية فيها وما أجاب به الحكومة عنها
 - ٢ - دفتر لبيان تواريخ غياب وتأخر الاعضاء والتنبيهات التي أرسلت الى كل منهم
 - ٣ - دفتر قيد تذاكر الحضور بالجلسات العلانية بحسب ترتيب اعطائها
- وعدا ذلك من الدفاتر التي يقتضيها نظام العمل

تقرر بجلطة الجمعية المنعقدة في يوم الخميس ٧ أبريل سنة ١٩١٠ العمل بهذه اللائحة من الجلسة الآتية

(00/910/2025/404)

مشروع الاتفاق مع شركة قناة السويس

ملحوظات الحكومة على تقرير اللجنة (١)

سنقتصر على البحث في نتائج اللجنة الختامية وفي الاسباب التي بنتها عليها متى كانت تلك الاسباب مما يتعلق مباشرة بموضوع الاتفاق المعروض على انظار الجمعية العمومية لابداء رأيها فيه . أما الملاحظات التي علقها اللجنة في تقريرها على ادارة الحكومة للشؤون المالية وغير ذلك مما لا يرتبط مباشرة بالمسألة المعروضة على الجمعية فليس هذا وقت الدخول في المناقشة عليها . وحسبنا الاشارة الآن الى ان هذه الادارة وإن كانت غير منزهة عن الخطأ من كامل الوجود ولكن رائدها على الدوام كان تابعاً لرغبتها الصادقة الوحيدة في القيام بما ينبغي لخدمة مرافق البلاد وانها على وجه العموم قد وصلت الى معظم الغرض المقصود . فلقد تقدمت إيرادات الحكومة تقدماً باهراً فأصبحت عبارة عن ١٥,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩٠٨ بعد أن كانت ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٨٨٠ . وذلك فضلاً عما حصل في بحر هذه المدة من التنازل عن المقادير الخسيسة من الاموال والعوائد والرسوم وعن توسيع نطاق جميع المصالح التي من شأنها توفير الرفاهية العمومية مثل الري والسكك الحديدية والتعليم العام والمستشفيات والبريد والتلغراف . فان الناظر الى هذه المزايا بعين خالية من الغرض يجد فيها الجواب الشافي للانتقادات التي وردت في تقرير اللجنة .

ولا فائدة أيضاً للافاضة في مسألة مركز القناة من الوجهة القانونية عند انقضاء أجل الامتياز .

(١) هذه الملاحظات دارت فيها المناقشة بعد عبارة سعادة الرئيس التي نهايتها « وبعد ذلك تقرر الجمعية ماآراء » المذكورة بصحيفة ٢٩٩

ويكفي القول بأنه قد تحدث صعوبات في هذا الموضوع وأن الدول إذا أرادت تخفيض رسوم المرور عند ما تعود القناة لمصر قد تجد من الآراء ما تتركن عليه في تأييد رغائبها .

وإنما المهم هو البحث في الملاحظات التي أبدتها اللجنة من الوجهة المالية .

فإنها لأجل تقدير النتائج المالية لهذا المشروع وضعت جدولاً يتضمن بيان المزايا التي تعود على كل من الفريقين واتخذت لهذه العملية أرقاماً مبينة على ثلاثة فروض مختلفة وهي :

١ - زيادة الإيرادات سنوياً باعتبار ٣,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات منذ سنة ١٩١٠ إلى سنة ٢٠٠٨ .

٢ - زيادة الإيرادات سنوياً باعتبار ٢,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات منذ سنة ١٩١٠ إلى سنة ٢٠٠٨ .

٣ - زيادة الإيرادات سنوياً باعتبار ٢,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات منذ سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٦٨ ثم باعتبار ١,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات منذ سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ .

وبناء على ذلك قالت اللجنة إن صافي إيرادات الشركة في بحر مدة الامتداد من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ يبلغ مجموعه كما يأتي :

جنيه مصرى

٥٢٠,٧٦٣,٠٠٠ في الفرض الأول

٣٩٨,٠٩٤,٠٠٠ في الفرض الثانى

٣٦٦,٤٦٣,٠٠٠ في الفرض الثالث

وقالت ان نصف هذه الايرادات الذى يؤول الى الشركة فى تلك المدة يزيد عن قيمة المزايا التى تكتسبها الحكومة بمبلغ يكون مقداره متجمدا مع أرباحه لغاية نهاية الامتياز فى سنة ٢٠٠٨ عبارة عما يأتى :

جنيه مصرى

٢٤١,٠١٧,٠٠٠ فى الفرض الأول

١٥٦,٥٩٨,٠٠٠ فى الفرض الثانى

١٣٠,٥٩٧,٠٠٠ فى الفرض الثالث

وذلك باعتبار الفوائد بسعر $\frac{3}{4}$ فى المائة .

وقد اختارت اللجنة الفرض الثالث لأنه أكثر احتمالا . على أن هذا الفرض يشابه الفرض الثالث الذى أشار اليه جناب المستشار المالى فى مذكرته التى عرضها على مجلس النظار ولكنه لا يمانئه من كل الوجوه خلافا لما زعمته اللجنة . والواقع أن جناب المستشار المالى بنى حسابه على تقدير الزيادة بنسبة معينة فى الأرباح وأما اللجنة فقد اتخذت الايرادات الاصلية أساسا لحسابها .

وهنا ينبغى الملاحظة بادئ بدء بأن طريقة تجريد الأرباح التى تؤول للشركة لغاية آخر الثمانية والتسعين عاما توجب اظهار هذه المزايا فى شكل يدعو الى التأخير على النفوس بأكبر معانيه . فاذا ما أرجعناها الى قيمتها الحالية رأينا هذا المبلغ وقدره ١٣٠,٥٩٧,٠٠٠ من الجنيهات المصرية يتزل رقبه الى ٥,٦٠٠,٠٠٠ فقط من الجنيهات المصرية . فاذا جعلناه اقساطا سنوية مدة الاربعين سنة التى هى عبارة عن امتداد الامتياز يكون مقدار القسط السنوى ١,٦٠٠,٠٠٠ من الجنيهات المصرية بالتقريب .

وهذه النتيجة تغاير التى وصل اليها المستشار المالى فى جدولته الثانى إذ جعل مقدار القسط السنوى الذى يؤول للشركة عبارة عن ١,٠٣٩,٠٠٠ من الجنيهات المصرية .

ومتشأ هذا الفرق هو الاسباب الآتية :

١ - ان اللجنة بنت حسابها على أن قيمة الربح هي ٧٧,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات لانها اعتبرت أرباح سنة ١٩٠٩ أكثر قربا الى هذا الرقم منها الى مبلغ ٧٣,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات الذي اختاره المستشار المالي في مذكرته .
نعم ان النتيجة الختامية لحساب سنة ١٩٠٩ لم تُنشر الى الآن ولكن هناك ما يحيل على الظن بأن الواقع سيكون مطابقا لتخصمين اللجنة . وذلك قياسا على ما ظهر في آخر العام من مقادير إيرادات الملاحاة . أما الأرقام الواردة في مذكرة المستشار المالي فقد كان تقديرها في وقت لم تكن الإيرادات فيه قد دخلت في حيز المعلوم . على أنه ينبغي التنبيه الى أن البصيرة وحسن النظر في العواقب يدعو الى الاعتماد على أرقام تكون أكثر اقترابا من متوسط السنوات الأخيرة نظرا للتقلبات العظيمة التي تطرأ على أرباح الشركة من سنة الى أخرى كما يتضح من الأرقام الآتية :

سنة ١٩٠٥	قيمة الأرباح	٧٤,٠٠٠,٠٠٠	من الفرنكات
» ١٩٠٦ »	» »	٦٧,٠٠٠,٠٠٠	»
» ١٩٠٧ »	» »	٧٤,٠٠٠,٠٠٠	»
» ١٩٠٨ »	» »	٦٤,٠٠٠,٠٠٠	»
» ١٩٠٩ »	» »	٧٧,٠٠٠,٠٠٠	(تقديرا)
متوسط الخمس سنوات هو		٧١,٠٠٠,٠٠٠	»

٢ - ان اللجنة في اعتمادها على القيمة المذكورة وهي ٧٧ مليونا من الفرنكات لاجل حساب الأرباح من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ قد قامت العمل على هذا المنوال أيضا فيما يتعلق بأرباح المدة المنحصرة فيما بين سنتي ١٩٢١ و ١٩٦٨ وهي التي عليها المعول في حساب الخصم لتعيين الحصة الآيلة للحكومة على ما هو مقرر في المشروع . فمكان هذا الخطأ مدعاة لوجود زيادة في المزايا العائدة على الشركة وهي زيادة لاوجه لها ولا حق فيها .

٣ - تضمنت الأرقام التي أوردتها اللجنة بعض الاغلاط في حساب الفوائد فكان ذلك سببا آخر في زيادة تقدير الأرباح الآيلة للشركة .

٤ - ترى اللجنة أن المصروفات وغيرها من النفقات اللازم خصمها من أصل الإيرادات وقيمتها في هذه الأيام ٤٧.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات تقر بياسيرل مقدارها إلى ٢٥.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات في أثناء مدة امتداد الامتياز . واعتمدت في ذلك على أنه لن يبقى موجب لتسديد أقساط القروض الحالية ولا لتسديد الفائدة التي سعرها خمسة في المائة ولا لتسديد رأس مال السهم ولا لحصم شيء من المال للاحتياطي القانوني أو لحاصل استهلاك المهمات . وقد لاحظت اللجنة أيضا أن جميع القروض التي عقدتها الشركة منذ انتمت القناة لم تبلغ إلا ١٣٩.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات . ثم اعتمدت على هذه الأرقام حكمت بأن مبلغ ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات يكفي للقروض التي ستعقد في المستقبل وقررت بأن ما يلزم من المال لاستهلاك هذه القروض يمكن إدراجه في ضمن مبلغ ٢٥.٠٠٠.٠٠٠ فرنك التي هي عبارة عن مجموع مصاريف الشركة .

مصاريف تحسين القناة

إن تقدير القروض التي ستضطر الشركة إلى عقدها في المستقبل بطريقة مضبوطة وإن كان من الأمور المستحيلة ولكن يصح القول بأن قيمتها ستزيد كثيرا عما ذهبت إليه اللجنة . لأن ازدياد الحركة في القناة وتوسيع حجم السفن بطريقة مطردة من شأنهما صرف النفقات الباهظة للقيام بما تستدعيه الأعمال اللازمة لتوسيع عرض القناة وزيادة تعميقها . وتلك النفقات آخذة في الاستمرار على الزيادة بدلا من النقصان . والدليل على ذلك أن مجموع المصاريف التي أنفقتها الشركة لتوسيع عرض القناة وتحسينها قد تجاوز مجموعها ٢٠٠ مليون من الفرنكات

منذ إتمامها وذلك بصرف النظر عما أنفقته لزيادة موجوداتها الثابتة والمنقولة .
وهذا بيان مقادير المصروفات المذكورة في الخمس سنوات الأخيرة التي نشرت
الشركة تقاريرها عنها وهي :

سنة ١٩٠٤	٤,٣٩٤,٠٠٠	من الشركات
» ١٩٠٥	٤,٦٤٧,٠٠٠	» »
» ١٩٠٦	٦,٤٣٥,٠٠٠	» »
» ١٩٠٧	٨,٧١٣,٠٠٠	» »
» ١٩٠٨	١٢,٣٥٠,٠٠٠	» »

كذلك الزيادة في حمولة السفن كانت في الماضي على نسبة مطردة ومتوالية
بانتظام كما تشهد به الأرقام .

فقد كان متوسط حمولة السفن التي اجتازت القناة كما يأتي :

السنة	الحمولة الأصلية	متوسط	الحمولة الأصلية	السنة
١٨٧٢	١٦١٢	١٨٩٢	٣٠٥٣	
١٨٧٧	٢٠٥٦	١٨٩٧	٣٧٢٥	
١٨٨٢	٢٢٢٧	١٩٠٢	٤٢٣٣	
١٨٨٧	٢٦٨٧	١٩٠٧	٤٨١٦	

وقرائن الاحوال كلها تحملنا على الظن بأن هذه الزيادة ستستمر مطردة بحيث
تدعو الى الزيادة في توسيع عرض القناة بهذه النسبة زيادة "مطرودة" أيضا . ففي المحيط
الأطلنطي الآن سفائن معدة لخدمة التجارة ولكنها لا يتسنى لها المرور من القناة .
بل قد اتجهت الانظار الى بناء سفائن تبلغ حمولتها ٣٠,٠٠٠ طن . والظاهر أن
اللجنة تأولت بما يغير المقصود عبارة واردة بهذا الصدد في محضر جمعية المساهمين
العمومية المنعقدة في سنة ١٩٠٧

ويضاف على ذلك أن القرض الحديد الذي تبلغ قيمته ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات الذي أخذت الشركة لتخاير الآن بشأنه لم تحسبه اللجنة في ضمن مبلغ الـ ١٣٩,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات الذي أشارت إليه وقالت أنه عبارة عن مجموع ديون الشركة .

فأمامنا الآن أمور ثلاثة جدية بالاعتبار وهي :

أولا - أن الشركة أنفقت على تحسين القناة في مدة الأربعين سنة الماضية مبلغا يربو على ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات .

ثانيا - أنها أنفقت مبالغ جسيمة لهذا الغرض في بحر السنوات الأخيرة (وكلها كانت آخذة في الزيادة بطريقة مطردة ظاهرة) .

ثالثا - ازدياد حجم السفن بكيفية مطردة متوالية .

فهل يصح مع هذه الأمور الثلاثة أن يقال بأن مبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات يكفي الشركة لتحسين القناة في مدة قرن مستقبل بأكمله ؟

حاصل استهلاك المهمات

ترى اللجنة أن المبالغ اللازم خصمها لحساب حاصل استهلاك المهمات لا يكون لها وجه ولا لزوم في المستقبل .

إن هذا الحاصل قد تكون بشكله الحالي في سنة ١٨٩٩ وقد وردت بشأنه تفاصيل كافية ومشروح طويلة في التقرير المقدم عنه إلى جمعية المساهمين العمومية المنعقدة في سنة ١٩٠٠ . وقد اشتمل دفتر الجرد العام في سنة ١٨٩٩ على مبلغ ١٧,٢٦٤,٥٩٧ فرنك قيمة هذا الحاصل . وهذا المبلغ يتركب من العناصر الآتي بيانها :

أولا - المبلغ اللازم لمصاريف استهلاك المهمات الحالية والمقورة للأعمال المستجدة .

ثانيا - المبالغ التي كانت مخصصة في الحقيقة لحاصل استهلاك المهمات ولكنها في الجرد العام كانت واردة بصفة تنزيل من موجودات الشركة .

ثالثا - بواقي المبالغ المخصصة قديما للباني المستعجدة وتجديد الادوات التي كانت مستعملة في نفس الغرض المقصود من حاصل استهلاك المهمات .

رابعا - مبلغ ثلاثة ملايين واردة في مصروفات سنة ١٨٩٩ .
ومن يوم انشاء هذا الحاصل في سنة ١٨٩٩ قد اضيفت عليه التخصيصات والضمائم الآتي بيانها :

سنة ١٩٠٠	مخصصات الإيرادات	٣,٠٠٠,٠٠٠ فرنك
»	حصة أعمال التحسينات في القسط السنوي	٤١٣,٠٠٠
	لاستهلاك مهمات التطهير بالكراكات	
»	تكمين مبيع المباني والادوات المستغنى عنها	١٣,٢٠٢
سنة ١٩٠١	قيمة ماتخصص من الإيرادات	٢,٥٠٠,٠٠٠
»	حصة أعمال التحسينات في القسط السنوي	٤٣٨,٩٣٨
	لاستهلاك مهمات التطهير بالكراكات	
سنة ١٩٠٢	قيمة ماتخصص من الإيرادات	٥,٠٠٠,٠٠٠
سنة ١٩٠٣	قيمة ماتخصص من الإيرادات	٤,٠٠٠,٠٠٠
سنة ١٩٠٤	قيمة ماتخصص من الإيرادات	٤,٠٠٠,٠٠٠
»	مبلغ اضافي لم يتقدم عنه بيان بالحساب	٢٣٣,٩٥٣
	(وربما كان عبارة عن حصة أعمال التحسينات في قسط الاستهلاك السنوي كما توضح قبل)	
سنة ١٩٠٥	قيمة ماتخصص من الإيرادات	٤,٠٠٠,٠٠٠
»	مبلغ اضافي لم يتقدم عنه بيان بالحساب	١٧٥,٢٩٦
	(كما توضح قبل)	
نقل بعده		٢٣,٧٧٤,٣٨٩

ما قبله ٢٣,٧٧٤,٣٨٩ فرنك

سنة ١٩٠٦ قيمة ما تخصص من الإيرادات ٤,٠٠٠,٠٠٠ »

سنة ١٩٠٧ » » » » ٤,٠٠٠,٠٠٠ »

سنة ١٩٠٨ » » » » ٤,٠٠٠,٠٠٠ »

الجملة ٣٥,٧٧٤,٣٨٩

ومن جهة أخرى فإن مال استهلاك المهمات قد استبعدت منه المبالغ الوارد
بياناتها بعد في نظير خصم قيمة المهمات التي لم تعد صالحة للاستعمال . وهذه
المبالغ هي :

في سنة ١٩٠٢ ٢,٧٣٣,٨٨٥ فرنك

» ٢١٤,٥٦٧ ١٩٠٣ »

» ٢١١,٥١٤ ١٩٠٦ »

» ٧٧٢,٩٥٠ ١٩٠٧ »

» ٧٦٨,٤٢٣ ١٩٠٨ »

الجملة ٤,٧٠١,٣٣٩

وهذه الأرقام هي عبارة عن الصافي كما ظهر من الحسابات السويدية التي نشرتها
الشركة . ومع ذلك فمن المحقق أن المبالغ التي وردت حقيقة في الأصول والخصوم
الخاصة بهذا الحاصل تزيد كثيرا عن هذه المقادير . وذلك لأنه في كل سنة ينبغي
أن يؤخذ من هذا الحاصل قيمة المهمات المحذوفة من دفاتر الجرد لكونها لم تعد
صالحة للاستعمال ومن جهة أخرى فإنه تقتضي القاعدة المقررة في سنة ١٨٩٩
يجب أن يضاف عليه مبلغ سنوي يعادل الحصة التي تخص أعمال التحسينات
في القسط السنوي لحاصل استهلاك مهمات التطهير بالكربا كات . ولما كان
هذان العنصران متعادلين تقريبا فلا سبيل (بغير الرجوع إلى دفاتر الشركة) لمعرفة
المبالغ الصافية الواجب إضافتها لبيانات المقادير الأصلية التي يتكون منها هذا
الحاصل والتي يكون الخصم منها .

ومع ذلك فبما أن مهمات الشركة ومباينها تبلغ قيمتها الآن ٦٥,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات (كما هي واردة في ميزان الحسابات) وبما أن هذه الموجودات يمكن بقاؤها مدة عشرين سنة بوجه التقدير فلا يكون هناك مبالغة في اعتبار مبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات لأجل المخصصات السنوية اللازم تقريرها الآن لحاصل استهلاك المهمات .

ومهما يكن فإن المخصصات والخصوم الثابتة من الحسابات التي نشرتها الشركة تتضح منها حالة حساب هذا الحاصل في آخر سنة ١٩٠٨ على الوجه الآتي :

حالة الحساب لغاية سنة ١٨٩٩	١٧,٢٦٤,٥٩٧
مضاف عليها حسب ما هو وارد قبله	٣٥,٧٧٤,٣٨٩					
تقريب في نظير الخصوم	٤,٧٠١,٣٣٩	٣١,٠٧٣,٠٥٠
حالة الحساب لغاية سنة ١٩٠٨	٤٨,٣٣٧,٦٤٧

وعلى ذلك فلا وجه للجنة مطلقا في دعواها أن حاصل استهلاك المهمات يبقى كما هو وأن المبالغ اللازم ضمها اليه لا تزيد عن قيمته الحالية الا بمقدار مليون واحد من الفرنكات .

أما المبالغ التي صار خصمها منذ سنة ١٨٩٩ كما هو ثابت مما نشره الشركة وكما سبق بيانه فقد بلغت وحدها ٤,٧٠١,٣٣٩ من الفرنكات . وذلك بصرف النظر عن الخصوم المجهولة التي حصلت مقاصتها بالنقل من حسابات الى أخرى . ومما ينبغي التنبيه عليه أيضا أن المخصصات المقرر أخذها من هذا الحاصل قد زادت في بحر هذه السنوات الأخيرة حتى تجاوزت المخصصات المقررة لاستهلاك المهمات حسب التقدير السابق بيانه . وينتج من ذلك أن الشركة يكون في وسعها أن توقف المخصصات اللازمة لهذا الحاصل مدة بضعة سنوات دون أن تخشى أن ما آذنته لاجل تلافي استهلاك المهمات تسقط قيمته وتقل عن المبلغ اللازم لذلك الغرض . ولكن من المحقق أيضا أن الشركة ستعطار

للرجوع الى هذه التخصيصات في المستقبل بمجرد استغنائها عن معظم المهمات المستعملة الآن وحذفها من دفاتر الجرد لاجل استبدالها بغيرها من المهمات الجديدة . بل من المستظر أن تكون المهمات المستجدة في المستقبل أكثر مقدارا وأعلى ثمتا فتوجب زيادة التخصيصات المقررة لحاصل الاستهلاك .

مصاريف الاستغلال

بالبحث في مصاريف الاستغلال الحقيقية قد ثبت انها زادت زيادة مطردة بنسبة زيادة الإيرادات كما يظهر من الأرقام الآتية التي تبين مقدار الإيرادات ومقدار الزبادات عن متوسط كل خمس سنوات في بحر الاربعة وثلاثين سنة المتحصرة بين سنتي ١٨٧٥ و ١٩٠٨

سنوات	متوسط الإيرادات	متوسط مصاريف الاستغلال	نسبة المصاريف الى الإيرادات
سنة	فرونك	فرونك	
٥ من ١٨٧٥ الى ١٨٧٩	٣١,٧٠٣,٣٣٨	٥,٤٠٣,٣٦٧	١٧ في المائة
» من ١٨٨٠ الى ١٨٨٤	٥٨,٤٩١,٢٣٢	٥,٩٨١,٥٨٣	» ١٠,٢
» من ١٨٨٥ الى ١٨٨٩	٦٤,٠٦٨,٧٦٦	٦,٩٠٣,١٩٩	» ١٠,٧
» من ١٨٩٠ الى ١٨٩٤	٧٦,٩٣٣,٢٩٩	٨,٢٢٣,٧٩٤	» ١٠,٧
» من ١٨٩٥ الى ١٨٩٩	٨٤,٠٣١,٧٠٠	٨,٧٥٢,٠١٥	» ١٠,٤
» من ١٩٠٠ الى ١٩٠٤	١٠٥,٨٩٥,٠٣٠	٩,٦١١,٤٢٤	» ٩,١
٤ من ١٩٠٥ الى ١٩٠٨	١١٥,٢٢٦,٧٠٠	١١,٥٣٣,٧٢٥	» ١٠

ومن هذه الأرقام يتضح بالبداية التامة ان مصروفات الاستغلال كانت تزداد كلما ترفت الإيرادات وذلك منذ سنة ١٨٨٠ أى منذ الوقت الذي ابتدأت فيه

ايرادات الشركة في الترقى بدرجة عظيمة بعد الصعوبات الملازمة للسنوات الاولى . فأصبحت المصروفات حافظة لنسبة ثابتة مع الايرادات مقدارها عشرة في المائة تقريبا .

ومما يجب التنبيه اليه ان المبلغ المقرر لحاصل استهلاك المهمات كان قبل سنة ١٨٩٨ واردا في جملة مصروفات الاستغلال وليس في باب خاص به على حدته كما حصل بعد ذلك التاريخ . فلكي تكون المقارنة مضبوطة يلزم أن يضاف الى المصروفات مقادير المبالغ المخصصة لذلك الاستهلاك منذ سنة ١٨٩٨ وحيث أن يكون الحساب على الوجه الآتي :

النسبة الى الايرادات	متوسط المصروفات والمخصصات	متوسط الايرادات	سنوات
فقران	فقران	فقران	سنة
١٧ في المائة	٣,٤٠٣,٣٦٧	٣١,٧٠٣,٣٣٨	٥ من ١٨٧٥ الى ١٨٧٩
» ١٠,٢	٥,٩٨١,٥٨٣	٥٨,٤٩١,٢٣٢	٥ » ١٨٨٠ » ١٨٨٤
» ١٠,٧	٦,٩٠٣,١٩٩	٦٤,٠٦٨,٧٦٦	٥ » ١٨٨٥ » ١٨٨٩
» ١٠,٧	٨,٢٢٣,٧٩٤	٧٦,٩٣٣,٢٩٩	٥ » ١٨٩٠ » ١٨٩٤
» ١١,٩	١٠,٠٢٢,٣٦٤	٨٤,٠٣١,٧٠٠	٥ » ١٨٩٥ » ١٨٩٩
» ١٢,٧	١٣,٥١١,٤٢٤	١٠٥,٨٩٥,٠٣٠	٥ » ١٩٠٠ » ١٩٠٤
» ١٣,٧	١٥,٧٩٨,٣٣٨	١١٥,٢٢٦,٧٠٠	٤ » ١٩٠٥ » ١٩٠٨

وبناء على ذلك فرغما عن الزيادة العظيمة في ايرادات هذه السنين الأخيرة قد ارتفع مقدار المصروفات بما فيها حاصل استهلاك المهمات بنسبة أشد وأكبر حتى بلغ مقدارها في الأربع سنوات الأخيرة ١٣,٧ في المائة من قيمة الايرادات . فباعتبار أن حاصل استهلاك المهمات قد زادت قيمته فوق اللازم في مدة السنوات

الآخيرة يصح القول (مع عدم وجود معلومات أخرى) بأن نسبة المصروفات إلى الإيرادات لا تكون في المستقبل أقل من ١٣ في المائة بل ربما تجاوزت هذا المقدار.

ومن جهة أخرى فمن مقتضى الغرض الذي عولت عليه اللجنة ستترفع الإيرادات من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ فتصير ٢٨٢ مليوناً من الفرنكات بدلاً من ٢٤٣ مليوناً. فإذا طبقنا على هذه الأرقام مقدار الثلاثة عشر في المائة لمصروفات الاستغلال والاستهلاك لكان مبلغ هذه النفقات يرتفع من ٣١,٥٩٠,٠٠٠ فرنك إلى ٣٦,٦٦٠,٠٠٠ فرنك أي ٣٤,١٢٥,٠٠٠ فرنك بالتعديل المتوسط. وبمقارنة هذا المبلغ بمقدار المصروفات في سنة ١٩٠٨ وهو ١٧,٧٠٠,٠٠٠ فرنك يتضح أنه غير مبالغ فيه إذا اعتبرنا أنه لأجل الوصول في سنة ١٩٦٩ إلى الإيرادات السالف ذكرها يلزم أن تكون حولة السفن التي تمر في القناة (بواقع خمسة فرنكات عن كل طن) معادلة لثلاثة أمثالها في هذه الأيام.

فلهذه الاعتبارات السابقة أي بالنظر إلى استقرار الزيادة في نفقات الاستغلال والصيانة وإلى ما يلزم دفعه من الأموال لتسديد القروض التي ستعقدتها الشركة لتحسين القناة في المستقبل يتضح بالبداهة أن التقدير الذي عولت اللجنة عليه وهو مبلغ ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات وجعله مجموعاً للمصروفات ولإقساط الديون السنوية في بحر مدة الامتداد هو تقدير غير كاف بالكيفية.

ومهما كان الحال فإن مسألة القيمة التي ستبلغها المصروفات في المستقبل ليس لها أهمية كبيرة في حد ذاتها. وذلك لأنها كلما نزل مقدارها ارتفع مقدار الأرباح الصافية. وتكون النتيجة تخفيض رسوم المرور وهو الأمر الذي يترتب عليه تقليل صافي الأرباح بطريقة مستمرة متوالية. وذلك لأن الطريقة الوحيدة المعقولة لوضع رأس المسألة إنما تكون بحملها في شكل فروض قليلة الاحتمال أو كثيرته وتكون هذه الفروض مبنية على مقدار الإيرادات الصافية. أما الأسلوب الذي اختارته اللجنة في الاعتماد على أصل الأرباح وعلى تقدير

المصروفات بقيمة تحكمية قائما تكون نتيجةها استبعاد تخفيض الرسوم استبعادا
كلية . على أن تخفيض الرسوم له تأثير كبير في هذه المسألة .

وبيان ذلك أنه كلما ازداد صافي الإيرادات (بسبب زيادة الإيرادات الأصلية
أو بسبب نقص المصروفات) ترتب عليه تخفيض رسوم المرور . فحدث عنه
رد فعل على الإيرادات الأصلية في بحر المدة التالية لتلك الزيادة . وبناء عليه
فإن سير الإيرادات الأصلية تابع وخاضع لسير الإيرادات الصافية وهي تحتوي على
قاعدة محققة أكثر من تقدير عناصر الحساب المختلفة .

والخلاصة أن المستشار المالي قد اعتمد في حسابه على زيادة الأرباح
الصافية وأما اللجنة بفعلت الإيرادات الأصلية أساسا لأعمالها . فكانت نتيجة
الاختلاف بينهما في الفروض التي عول عليها كل منهما مما يؤدي بطبيعة الحال
إلى ظهور هذا الفرق الكبير بين التقديرين . فإضافة هذه الأغلاط إلى
الاختلاف الذي سبق المناقشة عليه يتم حساب الفرق الذي ظهر بين قيمة
القسط السنوي الذي يؤول بحسب تقدير اللجنة وهي ١,٦٠٠,٠٠٠ من الجنيهات
المصرية وبين القيمة الواردة في مذكرة المستشار المالي وهي ١,٠٣٩,٠٠٠ من
الجنيهات المصرية .

هذا ولقد سبق التنبيه إلى أن افتراض الزيادة السنوية في الأرباح بمبلغ
٢,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات لغاية سنة ١٩٦٨ ثم تلوها بعد ذلك الميعاد زيادة
سنوية معدلها ١,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات إنما هو مشابه لأحد الفروض التي
اتخذها جناب المستشار المالي أساسا للحساب في مذكرته . على أن هذا الافتراض
ليس له نصيب كبير من قرب الاحتمال كما أشارت إليه المذكرة في نتائجها الختامية .
بل إن شواهد الحال كلها تدعو إلى الظن بأن افتراض الزيادة بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠
من الفرنكات هو الأقرب إلى الحقيقة .

أما اللجنة فقد اعتمدت في تأييدها للفرض الاول من هذه التروض على اعتبارات تحمل على الظن بحصول الزيادة في الارباح وأهملت أولطلقت مفعول المؤثرات التي تعمل من الجهة المناقضة للوجهة التي اتخذتها . فلذلك ينبغي شرح الظروف التي ربما تحول دون استمرار الإيرادات في سيرها الى الأمام ان لم تقل انها توجب تنقيصها عما هي عليه الآن وذلك مع مراعاة النتائج المكسبة في الماضي ومع الالتمات الى ما هو منظور للقناة في الاستقبال من اتساع نطاق الإيرادات .

وتلك الظروف يمكن حصرها في امرين مهمين وهما :

١ - الاكتشافات العلمية ووسائل النقل الجديدة ومزاوجة قناة بناما وغير ذلك .

٢ - تخفيض الرسوم بطريقة متوالية مستمرة كما هو منصوص عليه في البرنامج المقرر بمدينة لوندرد سنة ١٨٨٣ .

ان اللجنة لاتعلق أهمية ما على ظهور استكشافات علمية جديدة أو حصول وسائل مستحدثة للنقل يكون من شأنها تهديد ثروة القناة .

ولا حاجة لزيادة الشرح والبيان عن هذا الخطر . ولكنه على كل حال مما ينبغي انشا اعارته جانب الالتمات بصفتنا قائمين بادارة الامور على ما تقتضي به الحكمة ويوجبه الحذر والاحتراص . مثال ذلك أنه لا يدخل في باب اليقين ما قيل من « أنه لا ربح في أن قناة السويس هي أقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب فليس من المنتظر أن ينافسها طريق الرجاء الصالح »

لأن ما هو حاصل الآن من الترقى في طريقة استعمال التوربين كقوة محركة للسفن البخارية يجوز أن يأتي بتأثير كبير على الحالة الراهنة . وتطبيق هذا الأسلوب على السفن الكبيرة جدا كالتى تبلغ حولتها ٢٠,٠٠٠ الى ٣٠,٠٠٠ طن (وهي التى حصل الشروع في بنائها) سيدعو حتما الى زيادة هائلة في قوة سيرها . وهذه

الزيادة تقدر بنحو ١٦ في المائة إذا قارناها بأحدث السفن المناظرة لها ذات الآلات المصنوعة طبقا للطرز القديم . وتلك السفائن التي يزيد حجمها أكثر من ضعفين عن التي تمر الآن من القناة يجوز لها أن تتخذ الطريق الأطول وهو طريق رأس الرجاء الصالح ولا يكون في ذلك خسارة عليها بشرط أن لا تتجاوز زيادة المسافة ١٦ في المائة . ومن المعلوم أن المسافة بين لوندرة وبين سدناي (في استراليا) هي ١١,٥٤٠ ميلا عن طريق القناة و ١٢,٣٥٦ ميلا عن طريق الكاب (رأس الرجاء) فالفرق بين المسافتين هو أقل من ١٦ في المائة . وكذلك المسافة بين لوندرة وبين أوكلند (في زيلنده الجديدة) هي ١٢,٦٤٠ ميلا عن طريق القناة و ١٣,٣٥٦ ميلا عن طريق الكاب فالفرق يقل أيضا عن ١٦ في المائة .

ومن أعمق النظر في أن ارسال البضائع بهذه الكيفية عن طريق الكاب من شأنه اقتصاد رسوم المرور من القناة وفقدوها ٤,٠٠٠ جنيه مصري (عن السفينة التي حولتها ٢٠,٠٠٠ طن) يتضح له بالبداهة أنه ربما يكون الأوفى لمصلحة أصحاب السفن تفضيل هذا الطريق على استخدام سفائن تقل عنها في الحمولة ولكنها تتجاوز القناة .

وكذلك الحال فيما يختص بقناة بناما . فمن المحتمل أن يتحول إليها قسم عظيم من التجارة بين لوندرة وهامبورج والطاهر من جهة وبين زيلنده الجديدة وناحانيا واستراليا من الجهة الأخرى . ولقد زادت قيمة المتاجر التي تبادلها هذه الأصفاع على ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات المصرية في سنة ١٩٠٤ . وفوق ذلك فإن فتح القناة الجديدة سيجعل الساحل الشرقي لأمريكا في حالة أحسن بكثير مما كان عليه في السابق بحيث يتمكن من مزاحمة أوربا في أسواق الشرق الأقصى باستخدام طريق آخر بخلاف قناة السويس . ومما يجب ملاحظته أيضا أن قناة بناما التي تربو نفقات ختمها على تكاليف قناة السويس ستكون مفتوحة للتجارة باعتبار خمسة (٥) فرنكات في البداية . فيكون من أصعب الصعوبات على شركة قناة السويس أن تبقى على تعريفة يزيد رسمها على هذا المقدار .

ولم يغيب عن البال أن رئيس غرفة النواخذة (أرباب السفن) البريطانية قد أشار في خطبته منذ عهد قريب إلى تزايد ميل السفن لاتخاذ طريق الكاب وأيد الاعتبارات المشروحة قبل فيما يتعلق باحتمال منافسة قناة بناما لقناة السويس ببعض المزايا .

واتما أتينا بهذه الشواهد لا نبرهن على أن ثروة القناة قد أصبحت وهي مهددة بخطر جدوى حقيقى . ولكن للدلالة على الكيفية التى تتوفر بها المؤثرات الاقتصادية غير المنظورة بناءً على ما يحدث عن تقدم العلم ووسائل النقل الجديدة . وهي اعتبارات جدية بالنظر والامعان مثل التى توجهها الافكار المبينة طبعاً على التفاضل بحسن المستقبل وهى التى أبدأها رئيس من رؤساء مجلس الادارة أمام جمعية المساهمين

٢ - ان طريقة تخفيض الرسوم بكيفية مستمرة متوالية وهى التى تفررت فى الاجتماع المنعقد بلوندره فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بين ممثلى الشركة وبين ممثلى النواخذة (أرباب السفن) الانكليز قد نظرت اليها اللجنة بعين الشك ونكلت عنها بهذا الاعتبار . فيحسن والحالة هذه إحاطة علم الجمعية العمومية بحقيقة الوقائع على وجهها الصحيح .

ان محضر ذلك الاجتماع (وقد أرسلت الى اللجنة ترجمته باللغة العربية) يتضمن حصول الاتفاق على جملة نكط تختص بإدارة قناة السويس فى المستقبل . وأهم هذه النكط هى :

(أ) قبول سبعة مديرين جدد من النواخذة (أرباب السفن) والتجار الانكليز بصفة أعضاء فى مجلس الادارة .

(ب) تنزيل المبلغ المقرر خصمه للاحتياطى القانونى من خمسة فى المائة الى ثلاثة فى المائة متى بلغت قيمة ذلك الاحتياطى ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات .

(ج) إلغاء الرسوم المقررة لرؤساء البوغاز (دليلو البحر) من أول يوليو سنة ١٨٨٤ .

(د) تنزيل رسوم المرور الى عشرة فرنكات في أول يناير سنة ١٨٨٤ ثم الى تسعة فرنكات ونصف فرنك في أول يناير سنة ١٨٨٥ .

(هـ) تنزيل رسوم المرور في المستقبل باعتبار نصف كل زيادة تحصل في الارباح يكون من ثلثها جعل حصة المساهمين فوق الثمانية عشر في المائة .

(و) تنزيل رسوم المرور باعتبار مجموع أية زيادة في الارباح تتجاوز خمسة وعشرين في المائة حتى تنخفض هذه الرسوم الى خمسة فرنكات .

ولقد أصاب مندوب الحكومة من كل وجه حينما أخبروا اللجنة بأن الجمعية العمومية لمساهمي الشركة قد صدقت على برنامج لوندريه فانه في الواقع ونفس الامر قد عُرض عليها في جلستها المنعقدة في ١٢ مارس سنة ١٨٨٤ لا بصفة عقد « بل كبرنامج للاستغلال » و « واسطة للصالح رضى عنها الطرفان بكل ارتياح » ومماثلة « تراضى نهائى بين زبائن القناة البحرية » وكان عرضه على الجمعية المذكورة للحصول على « اقرار المساهمين عليه بتمامه وكاله » . وقد حصل ذلك بأغلبية قدرها ٨٢ صوتاً .

وقد نازعت اللجنة في صحة هذا الإخبار بحجة أن البرنامج لم تصدق عليه الجمعية العمومية المنعقدة في ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤ . والحقيقة أن هذا البرنامج لم يُعرض على تلك الجمعية إذ انه قد سبق التصديق عليه في الجمعية المنعقدة في ١٢ مارس . وليس في الامكان تفسير ما حصل من سوء التفاهم الا اذا فرضنا أن اللجنة كانت تجهل انعقاد جمعية عمومية في ١٢ مارس دعت بنوع خصوصي للتصديق على برنامج لوندريه فقط .

هذا البرنامج صدق عليه النواخذة (أرباب السفن) وصدقت عليه الحكومة البريطانية ثم صدق عليه مساهمو الشركة . وقد صار تنفيذ في الحال لفصل انتخاب

نواب عن التواخدة (أرباب السفن) وأصبحوا أعضاء في مجلس الإدارة وألغيت رسوم رؤساء البوغاز وانخفضت رسوم المرور في سنة ١٨٨٤ ثم في سنة ١٨٨٥ طبقا لنصوص تلك التسوية .

وكذلك الشركة فانها بعد السنوات التي أعقبت تحرير مازالت محافظة على العمل بما حواه من المبادئ . فلم يتجاوز قط مبلغ الثلاثة في المائة عندما وصل الاحتياطي القانوني إلى خمسة الملايين . ثم حصل تنزيل رسوم المرور بطريقة مستمرة متوالية بمجرد زيادة الإيرادات كما تقضي به الخطة المرسومة في ذلك البرنامج .

وهذا بيان التوزيع الذي قبلته الشركة بعد سنة ١٨٨٥ مع مقابلته بحصص الأرباح التي نالتها السهول في السنوات التي أوجبه فيها زيادة الأرباح :

قيمة توزيع الرسوم	تاريخ العمل به	حصة المساهمين في السنة التي قبله	النسبة بين التوزيع وبين زيادة الأرباح
٥٠ سانتيم (نصف فرنك)	سنة ١٨٩٣	٢١,١ في المائة	نصف الزيادة من ١٨ في المائة إلى ٢١,١ في المائة
٥٠	١٩٠٣	٢٥	نصف الزيادة من ٢١ في المائة إلى ٢٥ في المائة
٧٥	١٩٠٦	٢٨,٢	مجموع الزيادة من ٢٥ في المائة إلى ٢٨,٢ في المائة

هذا وقد اعتمدت اللجنة على أن برنامج لوندرد ليس حائرا للصيغة التي تجعله بمثابة اتفاق صريح . وبناء على ذلك ارتأيت في تطبيقه والعمل به . ولتأييد رأيها والتسك به استشهدت بالربح الذي وزعته الشركة على مساهميها وهو يزيد الآن على ٢٥ في المائة .

نعم هذا البرهان الأخير نقول انه قد اتضح حقيقة أنه يستحيل اتباع برنامج لوندريه بالحرف الواحد وجعل ربح السهم واقفا بصفة نهائية عند حد محدود وهو ٢٥ في المائة . لأن ذلك يترتب عليه عدم وجود أدنى منفعة للشركة في أى عمل من الاعمال التي يكون من ورائها تحسين الإيرادات وزيادةها فوق هذا النصاب . على أن الشركة قد أعلنت بأنها تتمسك بروح البرنامج وتعمل على تخفيض الرسوم بنسبة مساوية لمجموع كل زيادة في الإيرادات تجعل ربح السهم فوق ٢٥ في المائة بدلا من اجراء ذلك التخفيض بنسبة مساوية لنصف تلك الزيادة .

نعم انه ليس هناك اتفاق صريح ولكن لاسبيل للربح في قيمة التعهد الأدبي الذي أخذته الشركة على عاتقها عند موافقتها على برنامج لوندريه . فان ما صدر من التصريحات المتوالية في جمعيات المساهمين العمومية لا يدع للربح أدنى مجال في هذا المقام .

ولكن الحجّة الدامغة على حقيقة وجود هذا التعهد الأدبي تستفاد من تنفيذ برنامج لوندريه بالفعل كما سبق شرحه ومن تنزيل الرسوم كلما ظهرت الزيادة في أرباح السهم .

وعلى ذلك يصح القول بأنه من المؤكد أن الرسوم سيتوالى تخفيضها في المستقبل كلما زادت الارباح بالنسبة المقررة لهذا التخفيض .

وهذه التخفيضات التي ستحصل في مستقبل الأيام وإن كانت لا توقف سير الارباح في طريق الترقى لكن مفعولها سيكون من شأنه جعل هذا السير بطيئا بفرض استمرار زيادة حمولة السفن التي تمر من القناة زيادة مطردة وبنسبة يمكن معرفتها وحساب مقدارها . فاذا اعتبرنا أن متوسط زيادة الحمولة السنوية الذي ظهر في الخمس والعشرين سنة الاخيرة هو ٣٨٠,٠٠٠ طن بالتقريب لكان المثال الآتي بيانه دليلا على ما ينتج عن عملية التخفيض بطريقة مستمرة متوالية

فيما يتعلق بخضرو ونقليات المتوسط الحاصل من الارباح وصيرورته عبارة عن ١,٠٠٠,٠٠٠ فرنك تقريبا في كل سنة :

إن الارباح الموزعة في سنة ١٩٠٤ وفدورها ٧١,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات هي التي انبني عليها تخفيض الرسوم في سنة ١٩٠٦ . وبناء على ذلك يكون تخفيض الرسوم في المستقبل بالطريقة الآتية :

السنة	الحصول	رسم المرور	صافي الارباح	قيمة الزيادة عن ٧١ مليون من الفرنكات
	طن	من فرنك	فرنك	فرنك
١٩٠٩	١٥,٤٠٠,٠٠٠	٧,٧٥	٧٧,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
١٩١٠	١٥,٧٨٠,٠٠٠	٧,٧٥	٨٠,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠

فلاجل تخفيض الرسم بمقدار ٥٠ سنتيا على ١٥,٧٨٠,٠٠٠ طن يلزم أن تزيد الارباح ثمانية ملايين من الفرنكات تقريبا عما كانت عليه في سنة ١٩٠٤ .

وبما أن الزيادة في سنة ١٩١٠ تكون تسعة ملايين من الفرنكات فيقتضي تخفيض الرسم بمقدار ٥٠ سنتيا في سنة ١٩١٢ وتكون الارباح التي ستوزع على المساهمين في سنة ١٩١٠ بواقع ٣١ في المائة .

السنة	الحصول	رسم المرور	صافي الارباح	قيمة الزيادة عن ٧٩ مليون من الفرنكات (٧١ + ٨)
	طن	من فرنك	فرنك	فرنك
١٩١٢	١٦,٥٤٠,٠٠٠	٧ ٢٥	٧٩,٠٠٠,٠٠٠	...
١٩١٦	١٨,٠٦٠,٠٠٠	٧ ٢٥	٩٠,٠٠٠,٠٠٠	١١,٠٠٠,٠٠٠

فلاجل تخفيض الرسم بمقدار ٥٠ سنتيا على ١٨,٠٦٠,٠٠٠ طن يلزم أن تزيد الارباح ٩ ملايين من الفرنكات عن القيمة التي كانت أساسا للتخفيض الاخير

اي ٧٩ مليون من الفرنكات . وبما أن الزيادة في سنة ١٩١٦ تكون ١١ مليوناً من الفرنكات فيقتضى تخفيض الرسم بمقدار ٥٠ سنتياً في سنة ١٩١٨ وتكون الارباح التي ستوزع على المساهمين في سنة ١٩١٦ بواقع ٣٤ في المائة .

السنة	الحصولة	رسم المرور	صافي الارباح	قيمة الزيادة عن ٨٨ مليوناً من الفرنكات (٧٩ + ٩)
	طن	من فرنك	فرنك	فرنك
١٩١٨	١٨,٠٢٠,٠٠٠	٦,٧٥	٨٦,٠٠٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
١٩٢٣	٢٠,٧٢٠,٠٠٠	٦,٧٥	٩٨,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠

زيادة العشرة ملايين من الفرنكات هي كافية لتخفيض الرسم في سنة ١٩٢٥ إذ تكون الارباح التي ستوزع على المساهمين في سنة ١٨٢٣ بواقع ٣٧ في المائة

السنة	الحصولة	رسم المرور	صافي الارباح	قيمة الزيادة عن ٩٨ مليون من الفرنكات
	طن	من فرنك	فرنك	فرنك
١٩٢٥	٢١,٤٨٠,٠٠٠	٦,٢٥	٩٢,٠٠٠,٠٠٠	—
١٩٣٠	٢٣,٣٨٠,٠٠٠	٦,٢٥	١٠٤,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
١٩٣٣	٢٤,٥٢٠,٠٠٠	٦,٢٥	١١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠

وبناء على ما تقدم ينبغي تنقيص الرسم في سنة ١٩٣٥ بحيث تكون الارباح التي ستوزع على المساهمين في سنة ١٩٣٣ بواقع واحد وأربعين في المائة

السنة	الحصولة	رسم المرور	صافي الارباح	قيمة الزيادة عن ١١٠ مليون من الفرنكات
	طن	من فرنك	فرنك	فرنك
١٩٣٥	٢٥,٢٨٠,٠٠٠	٥,٧٥	١٠٢,٠٠٠,٠٠٠	—
١٩٤٦	٢٩,٤٦٠,٠٠٠	٥,٧٥	١٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠

وذلك مما يستوجب أيضا تنقيص الرسم في سنة ١٩٤٨ بمقدار ٥٠ سنتيم بحيث
تكون الارباح التي ستوزع على المساهمين في سنة ١٩٤٦ بواقع ستة وأربعين
في المائة .

السنة	الخسولة	رسم المرور	صافي الارباح	قيمة الزيادة عن ١٢٥ مليون من الفرنكات
	طن	س فرنك	فرنك	فرنك
١٩٤٨	٣٠,٢٢٠,٠٠٠	٥,٢٥	١١٤,٠٠٠,٠٠٠	—
١٩٥٨	٣٤,٠٢٠,٠٠٠	٥,٢٥	١٣٤,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠

زيادة التسعة ملايين من الفرنكات هي كافية لتقرر التخفيض الأخير أي
٢٥ سنتيم من ابتداء سنة ١٩٦٠ بحيث يكون الرسم باعتبار خمسة فرنكات
وتكون الارباح التي ستوزع على المساهمين في سنة ١٩٥٨ بواقع تسعة وأربعين
في المائة

السنة	الخسولة	رسم المرور	صافي الارباح
	طن	س فرنك	فرنك
١٩٦٠	٣٤,٧٨٠,٠٠٠	٥,٠٠	١٣٠,٠٠٠,٠٠٠
١٩٦٨	٣٧,٨٢٠,٠٠٠	٥,٠٠	١٤٤,٠٠٠,٠٠٠

ومن الحساب الموضح بعاليه يكون متوسط زيادة الارباح في كل مدة عشر
سنوات كما هو مبين بعد :

متوسط الزيادة

من ابتداء سنة ١٩٠٩ فرنك	السنوات من الى	في كل عشر سنوات فرنك	السنوات من الى	مقدار الارباح بالفرنك في سنة
—	—	—	—	١٩٠٩ ٧٧,٠٠٠,٠٠٠
١,١٠٠,٠٠٠	١٩٠٩ ١٩١٩	١,١٠٠,٠٠٠	١٩٠٩ ١٩١٩	١٩١٩ ٨١,٠٠٠,٠٠٠
١,٢٠٠,٠٠٠	١٩٠٩ ١٩٢٩	١,٤٠٠,٠٠٠	١٩٢٩ ١٩١٩	١٩٢٩ ١٠٢,٠٠٠,٠٠٠
١,٣٠٠,٠٠٠	١٩٠٩ ١٩٣٩	٧٠٠,٠٠٠	١٩٣٩ ١٩٢٩	١٩٣٩ ١٠٩,٠٠٠,٠٠٠
١,٤٠٠,٠٠٠	١٩٠٩ ١٩٤٩	٩٠٠,٠٠٠	١٩٤٩ ١٩٣٩	١٩٤٩ ١١٨,٠٠٠,٠٠٠
١,٥٠٠,٠٠٠	١٩٠٩ ١٩٥٩	١,٨٠٠,٠٠٠	١٩٥٩ ١٩٤٩	١٩٥٩ ١٣٦,٠٠٠,٠٠٠
١,٦٠٠,٠٠٠	١٩٠٩ ١٩٦٨	٩٠٠,٠٠٠	١٩٦٨ ١٩٥٩	١٩٦٨ ١٤٤,٠٠٠,٠٠٠

فيتضح جليا من هذا البيان أن طريقة تنقيص الرسوم على حسب الكيفية التي اتبعتها الشركة يكون من شأنها استقرار زيادة الارباح بما يقارب مليون واحد من الفرنكات سنويا باعتبار أن زيادة الحولة تكون ٣٨٠ ألف طن سنويا .

ومن باب الفائدة ينبغي توجيه الانظار الى المفعول الذي نشأ عن التخفيض الكبير الحاصل في سنة ١٩٠٦ بناء على أساس الارباح في سنة ١٩٠٤ ومقداره ٧٥ سنتيا أي ٩ في المائة تقريبا من قيمة رسوم المرور . فان زيادة الحولة من سنة ١٩٠٤ الى سنة ١٩٠٩ قد بلغت ٢,٠٠٠,٠٠٠ طن أعني بمتوسط ٤٠٠,٠٠٠ طن في كل عام . ومع ذلك فان الايرادات لم تزيد الا أربعة ملايين ونصف مليون من الفرنكات أي أقل من مليون واحد من الفرنكات سنويا . فلولا حصول التخفيض في سنة ١٩٠٦ لكانت تلك الزيادة في الحركة التجارية أوجبت زيادة الايرادات بمبلغ ١٧,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات أي ٣,٤٠٠,٠٠٠ فرنك في السنة بحساب التعديل المتوسط .

وهذا البيان السابق إirاده يدل على أنه يمكن الاعتماد بطريقة يقينية تقريبا على أن رسوم المرور في سنة ١٩٦٨ لا تكون زائدة على خمسة فرنكات .

فإذا ثبت ذلك جاز البحث في الفرض الذي من مقتضاه زيادة الإيرادات بواقع ٢,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات في السنة وذلك بناء على أن الحولة تزيد زيادة تتحقق معها شرائط هذا الفرض .

فإذا اعتبرنا أن مبالغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات هو مقدار الزيادة في إيرادات الملاحة بناء على أن الإيراد قد بلغ ١١٧,٧٦٠,٠٠٠ من الفرنكات في سنة ١٩٠٩ فيكون تقدير إيرادات الملاحة في سنة ١٩٦٨ بمبلغ ٢٣٦,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات تقريبا . وهذا المبلغ يقابله حجم تبلغ حمولته ٤٧,٣٠٠,٠٠٠ طن باعتبار أن كل طن يدفع رسما للمرور قدره خمسة فرنكات . وبما أن مجموع الحولة قد بلغ ١٥,٤٠٠,٠٠٠ طن في سنة ١٩٠٩ فيكون تقدير الزيادة التي تحصل في مدة ٥٩ سنة عبارة عن ٣١,٨٠٠,٠٠٠ طن أي ٥٤٠,٠٠٠ طن في كل سنة بالتعديل المتوسط . وكذلك الحال في الفرض الذي مقتضاه زيادة الإيرادات بواقع ٣,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات في السنة . فانه لأجل أن تتحقق الشرائط اللازمة لهذا الفرض ينبغي أن تصل زيادة الحولة إلى ٤٣,٦٠٠,٠٠٠ طن أي ٧٤٠,٠٠٠ طن في العام بحساب التعديل المتوسط .

والحقيقة أن متوسط زيادة الحولة في الخمس وعشرين سنة الماضية انما وصل إلى ٣٨١,٠٠٠ طن . وإذا فضلنا احتساب هذا المتوسط عن المدة كلها أي من ابتداء العمل في القناة لكالت النتيجة واحدة بوجه التقريب . ويرتب على ذلك أنه لأجل أن تتوفر الشروط اللازمة لتحقيق أي واحد من الفرضين اللذين فرضتهما اللجنة يلزم أن تزداد حركة القناة بمقدار ٤٠ في المائة في الفرض الأول و ٩٠ في المائة في الفرض الثاني فوق ما حصل في الماضي .

ينتج مما تقدم ان تخفيض الرسوم هو من الأمور المحققة المؤكدة وأنه فوق ذلك يجعل فرض اللجنة بعيدا عن الحقيقة بمراحل كثيرة ذلك الفرض الذى من مقتضاه زيادة الإيرادات بواقع ٢,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات فى السنة . وفى ذلك برهان متين يؤيد الاعتبارات العامة التى سبق تفصيلها فى دحض هذا الفرض . هذا وفى الامكان تقوية الدلائل المتقدمة بأن فروض اللجنة لو تحققت لأصبح نصيب السهم من الأرباح فى سنة ١٩٦٨ معادلا لمبلغ ٦٧ فى المائة^(١) فيما لو كانت الزيادة المتوالية باعتبار ٢,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات و بمبلغ ٨٦ فى المائة تقريبا^(١) باعتبار هذه الزيادة ٣,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات

فهل يصح الظن بأن الشركة تستطيع مقاومة أصحاب المصالح التجارية العامة بحيث ينسئ لها أن توزع على مساهميها مثل هذا المقدار من الأرباح . على أن نصيب المساهمين سيبلغ ٤٩ فى المائة^(١) فى سنة ١٩٦٨ باعتبار أن الزيادة هى ١,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات .

إذا كان الفرض الفاضى بتقدير زيادة الأرباح السنوية بمبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات هو من الفروض القليلة الاحتمال فمن المفيد مع ذلك تنبيه الأذهان الى أن أرباح الشركة من الاتفاق المشروع فيه (وقسطه السنوى بناء على هذا الأساس هو ١,٠٣٩,٠٠٠ جنيه مصرى) - كفى تقدير المستشار السالى - قد كان احتساب فائدته بسعر ١/٣ فى المائة . أما اذا تقرر هذا السعر باعتبار ٣ ١/٣ فى المائة وهو أكثر اقترابا من السعر الذى تتعامل به الحكومة لثقلت قيمة ذلك القسط السنوى الى ٦٣٦,٠٠٠ من الجنيهات المصرية .

ومما يجدر ملاحظته فى هذا المقام ان الشركة اذا توصلت (فى نظير الاسرار على ادارة شؤون القناة وتعمل مسؤوليتها) للحصول على منفعة معتدلة فليس هنالك باعث قوى للشكوى . على أن المشروع قد صار تخضيره بمراعاة التعادل والتساوى بقدر الامكان بين المنافع التى تعود على كل من الطرفين . ومع ذلك

(١) ولم يدخل فى هذا الحساب مقدار الخمسة التى تؤول الحكومة بحسب مشروع الاتفاق

فاذا طرأت أمور لم تكن في الحسبان وترتب عليها حصول المصلحة على فائدة ذات
بال فقد ثبت مما تقدم ان هذه الفائدة لا يمكن أن تبلغ التقدير المذكور وذلك
طبقا لما تقضى به كل وجوه الاحتمال .

أشارت اللجنة في ضمن نتائجها الختامية الى أنه « لا توجد أدنى ضرورة مالية
معلقة الى التعاهد المذكور »

صحيح أن الحكومة في الحالة الحاضرة يسنى لها القيام بالحاجات الواردة
في ميزانيتها وبالأعمال المشروعة فيها لترقية القطر وازدياد موارد الثروة فيه . ولكن
الصحيح أيضا أن الأموال الموجودة تحت تصرفها لاجل هذا الغرض الثاني
(الذى يتضمن توسيع نطاق الري والصرف والسكك الحديدية وأرصفتها ميناء
الاسكندرية والتنظيف الصحى بالقاهرة) مستصحب عما قريب غير كافية . ولقد
أعرب مجلس شورى القوانين في العهد الاخير عن أمنية توافقه الحكومة
عليها من كل وجه وذلك أنه أشار الى المزايا التى تعود على البلاد من تقرير
مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من المال الاحتياطى لدفع الطوارئ بحيث لا يجوز
مساس هذا المبلغ بأية حال من الاحوال . ومن المعلوم أن المال الاحتياطى بعد
خصم الاعتمادات التى حصل الشروع فى الصرف منها قد نزل مقداره الى ما يعادل
المبلغ المذكور تقريبا . فمشروع الاتفاق الذى نحن بصدد الآن يأتى بمبالغ طائلة
وبفائدة معقولة كما سبق بيانه وهى $\frac{3}{2}$ فى المائة بغير أن يوجب على الميزانية
تحمل أية نفقة بخصوصه .

ولو أعربت الجمعية العمومية عن رغبتها فى معرفة الوسائل الواجب اتخاذها
ليكون استخدام هذه المبالغ منحصرا فقط فى الأغراض التى تعتمد عليها الجمعية
لكانت الحكومة أظهرت استعدادها للنظر والبحث فى هذه الوسائل وفى غيرها
من الاجراءات التى من شأنها تلافي كل ضرر ينال الاجيال الآتية وذلك مثل
انشاء مبلغ للاستهلاك .

ولكن اللجنة قد قررت في نيتها أن في المشروع نجما وأنه سابق لأوانه . أما مسألة المزايا التي تناهها الحكومة من جزائه فقد سبق إيضاؤها بما فيه الكفاية . ولم تبق علينا سوى إيراد بعض الملاحظات عن المنافع التي ربما تناهها الشركة .

تخيلت اللجنة على ما يظهر أن الشركة قد انشقت إلى اقتراح الامتداد بعامل الرغبة في الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لتحسين القناة دون أن يتحمل مساهموها بأكلاف باهظة . ولا ريب في أن هذا السبب قد يكون له دخل في السعي الذي سعت إليه الشركة . ولكنه ليس من الأهمية بالمكان الأول فمن البديهي أن الشركة حقا في تحسين القناة ولا مشاحة في أن هذا الخط يقل كلما نقصت المدة الباقية لها من الامتياز . ومن البديهي أيضا أنه متى كانت المدة الباقية لا تمكن للحصول على المال المصروف في التحسين وعلى فوائده فلا تكون للشركة مصلحة في عمل التحسينات وحينئذ فلا تباشر إجراءها .

لذلك كان من مصلحة الشركة أن تسعى في الحصول على الاتفاق لكي يتسنى لها نيل رؤوس الأموال اللازمة لتحسين القناة وفي حالة العكس يعود على الحكومة ضرر فيما إذا عدلت الشركة في وقت من الأوقات عن المشروع في عمل هذه التحسينات .

على أننا لو أردنا أن نجاري اللجنة في البحث عن البواعث التي حملت الشركة على طلب الامتداد لرأينا وجهها آخر وجوها وهو الذي لا نختار الشركة باختياره عن الانظار . وذلك أنها نظرت إلى المستقبل فرأت اليوم الذي يزول وتعدم فيه ملكية مساهميها في القناة بدون أن يكون لهم أدنى نصيب من التعويض . فاقترحت إلزامهم بتضحية بعض الشيء مدة السنين سنة الباقية لهم وذلك بمثابة إنشاء نوع من الاحتياطي لإجراء الاستهلاك الجبري مما تكون نيتها إعادة حقوقهم في الشركة إلى أصلها مدة أربعين سنة أخرى تبتدئ من اليوم الذي تعدم فيه تلك الحقوق فيما إذا لم يتم العمل على هذا السؤال .

وهذا التدبير مما تقتضى به البصيرة والحكمة ويدعو إليه حسن النظر في العواقب .
ومن الثابت أن حظ الشركة لا يكون له قيمة يعتد بها إلا إذا كانت المبالغ المطلوبة
في نظير ذلك العمل مقسطة على عدد كبير من السنين . ذلك لأن حالة المساهمين
تشابه حالة الفرد الواحد في أمور التأمين على الحياة . بمعنى أن الانسان إذا كان
في مستقبل الشباب فانما يلتم بدفع مبالغ جزئية في سبيل هذه الضمانة . أما إذا
توالى عليه الايام والسنون فقد تزداد قيمة هذه المبالغ الى درجة تقتضى عليه
في كثير من الاحيان بالعدول عن التأمين على حياته .

ومن بعض الوجوه تكون خطة الشركة في هذا الاتفاق مخالفة لخطة الحكومة
على خط مستقيم . وذلك مما يدعو قطعاً الى انتقاد وجيه . نعم انه لا يكون حينئذ
هناك ما يبرر اقتراحا مقتضاه التعويل على احتساب أرباح مستقبلية باعتبار $\frac{1}{2}$ - $\frac{3}{4}$
في المائة لولا وجود اعتبارين ينفى الاعتماد عليهما وهما :

أولاً - أن الحكومة قد عازمت على استخدام المال الذي تحصل عليه
من وراء هذه العملية في وجوه نافعة مثمرة وفي ترقية أحوال القطر . وهذه الترقية
تعود فوائدها على الاجيال المستقبلية .

ثانياً - انه ليس من المؤكد قطعاً أن المستقبل الذي نحسب الآن حسابه
يجيء كما نحب وننتهي فيما لو أهملنا هذا الحساب وصرنا النظر عنه كما سبقت
الاشارة اليه .

فلذلك رأيت الحكومة من الصواب أن تقترح ما يمكن اعتباره كوسيلة للتأمين
على ما يمكنه المستقبل من الطوارئ . فنضمن لانفسنا منذ الآن أرباحاً قد لا يعطيها
لنا ذلك المستقبل . وهذا مع عدم الاخلال بالكيفية التي تجري عليها في استخدام
هذه الأرباح بحيث لا يكون من ورائها ضرر مطلقاً على الأجيال الآتية .

ولقد بنت اللجنة اعتراضها بوجه العموم وبطريق التخصيص على تخوفها من
كون هذا المشروع هو في مصلحة الشركة أكثر منه في مصلحة الحكومة . ولذلك

ينبغي التنبيه الى أن فائدة أحد الطرفين المتعاقدين لا يجب أن تمتع فائدة الطرف الآخر وأن الاتفاق المستوفى الشروط هو الذي يضمن الخط والمصلحة لكل من المتعاقدين .

أفاضت اللجنة أيضا في شرح رأيها بأن المشروع سابق لاوانه بعشرات من السنين . وهذا الرأي يعترض عليه بأنه كلما اقتربت نهاية الامتياز كان من الصعب تقرير الاتفاق على قواعد تضمن لمصر مثل هذه المزايا .

وقد سبق القول بأنه لأجل جعل هذه العملية ممكنة ومقبولة يلزم أن يكون في مقدور الشركة تسيط المال المطلوب منها في نظير التعويض عن إطالة الامتياز على عديد كاف من السنوات .

فكل اتفاق يراد عقده بين الشركة وبين الحكومة يجب أن يكون مبنيًا بالضرورة على مقارنة المزايا التي يتأهلها كل واحد من الطرفين مع الربح المركب . ومن المعلوم أن مفعول الربح المركب يختلف اختلافا كبيرا بحسب مدته الزمانية . ومثال ذلك أن القسط السنوي الذي يتجمد مع أرباحه في سنة ١٩٦٨ ويكون مبدؤه سنة ١٩١١ ونهايته سنة ١٩٦٨ يفرق بمقدار ٣٠ في المائة عنه فيما لو تأجلت بداية سريانه مدة عشر سنوات أي الى أول سنة ١٩٢١ . وإذا تأجل حلول هذا القسط الى ما بعد ذلك بعشرين سنة أي الى سنة ١٩٣١ فمقدار الفرق في قيمته المتجمدة يكون ٥٠ في المائة . وبعبارة أخرى ان الشركة لكي تحصل على هذه المزايا بعينها بعد مرور ٢٠ سنة تضطر لدفع مبالغ موازية للضعف مرتين . وليس في وسعها الإقدام على هذا العمل إلا بالزام المساهمين بضحايا لا يرضون بحملها . والحاصل أنه كلما اقترب الميعاد الذي ينتهي فيه أجل الامتياز تظهر صعوبات جديدة تقضي على الشركة بعدم السعي في تجديده . وهذا هو الباعث الذي حل مجلس إدارة الشركة على عرض اقتراحاته على الحكومة منذ الآن . وهذه الاقتراحات توجب على المساهمين توضيحية جزء من مرافقهم الحالية للحصول على مزايا مستقبلية بعيدة جدا . بل ان ذلك الباعث نفسه هو الذي دعا مجلس الإدارة للقول بعدم صحة

الاعتراض بأن المشروع سابق لأوانه . فقد ورد عليه هو أيضا مثل هذا الاعتراض من أصحاب الشأن .

أما ما يختص بالقرض الذي ربما تعقده الشركة للحصول على مبلغ ٤.٠٠٠.٠٠٠ ر. من الجنيحات المصرية اللازم دفعه للحكومة المصرية فيمكنني اشرح الكلام عليه أن نورد في هذا المقام نص الاجابة التي قدمتها الحكومة للجنة ولم تدونها اللجنة في تقريرها وهي :

« المسألة الوحيدة التي يهم البحث فيها هي معرفة ما إذا كانت المبالغ الحقيقية »
« التي تدفعها الشركة عن مبلغ ٤.٠٠٠.٠٠٠ ر. جنيته وعن اشتراك الحكومة في صافي »
« أرباحها بعد تنزيل المطلوب القرض المشار اليه تعويض تعويضا عادلا عن »
« الامتيازات التي تنازل عنها الحكومة أي نصف أرباح المدة من سنة ١٩٦٩ »
« لغاية سنة ٢٠٠٨ . انه ليظهر من الحسابات التي أُلغيت نتيجتها للجنة أن »
« التعويض يكون كافيا »

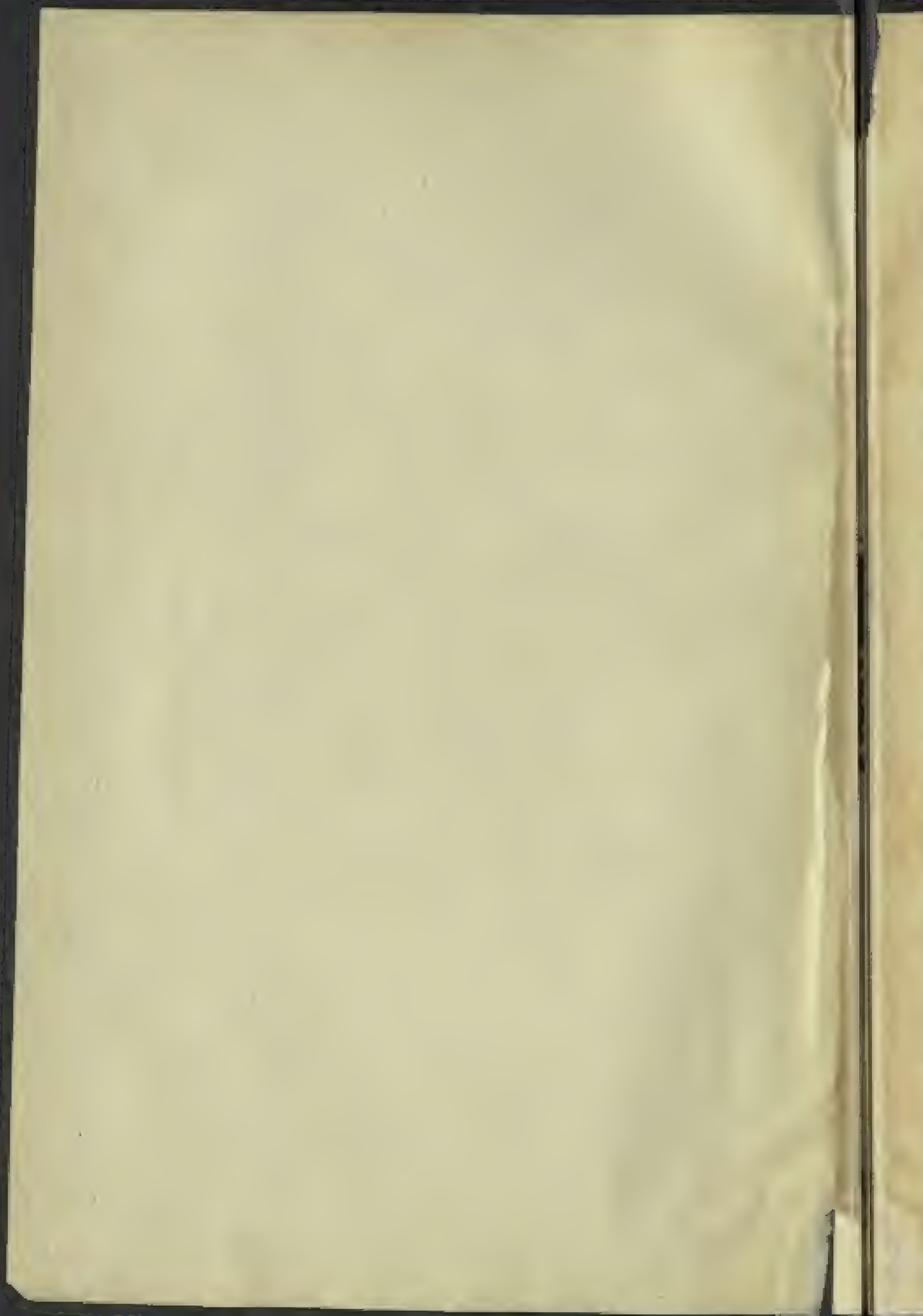
« وعلى كل حال لو تقرر أن المطلوب القرض المذكور لا يدخل في حساب »
« تقدير حصة الحكومة فهذا الشرط يجعل للشركة وجها في طلب امتيازات »
« تكون معادلة له . »

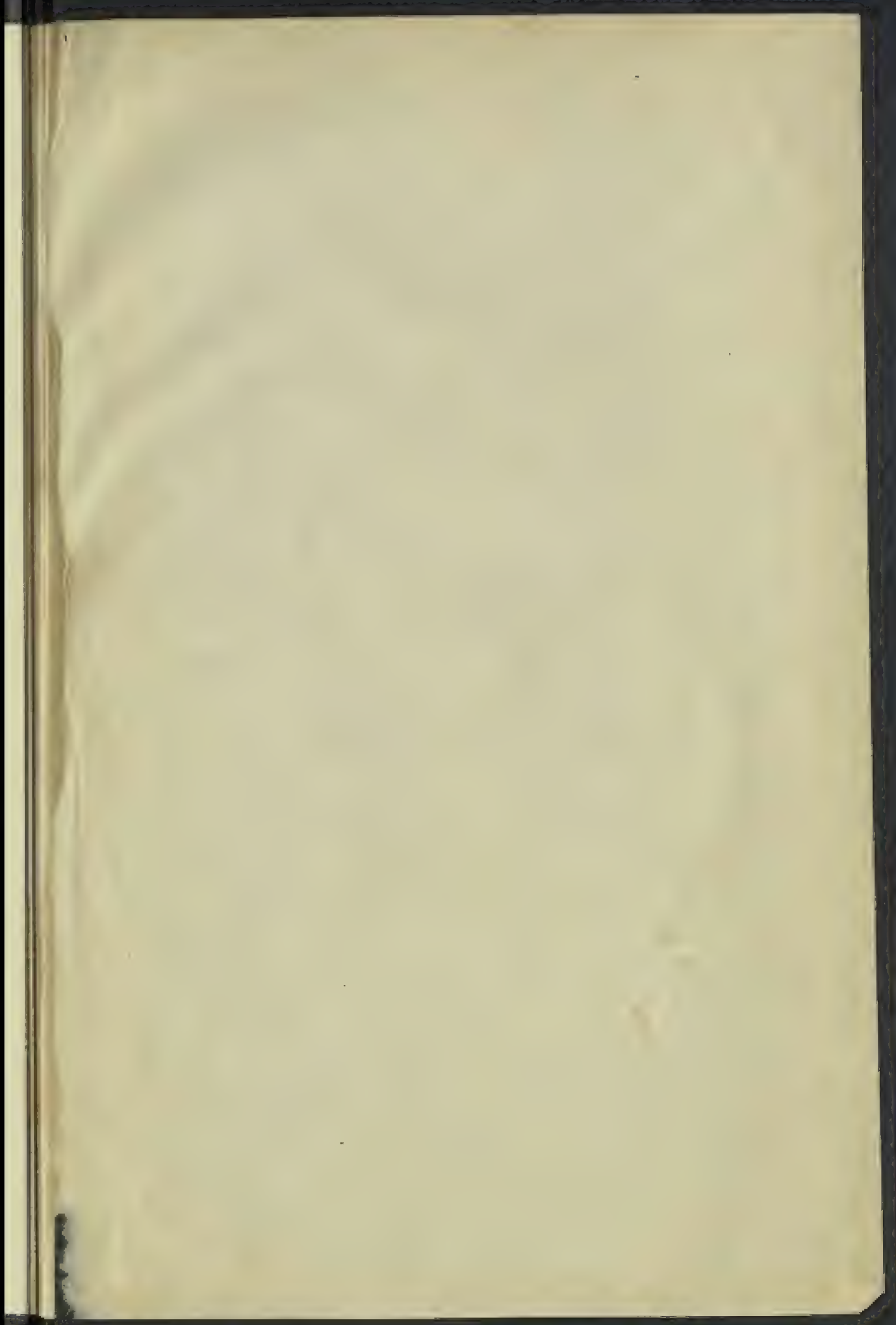
فهذه الاعتبارات السابق بيانها تدل على أن مشروع الاتفاق لم يكن وضعه وتحريره بطريق التسرع والتعجل بل لم يوضع إلا بعد بحث طويل وتأمل دقيق حتى يستغرق الاشتغال به أزيد من سنة .

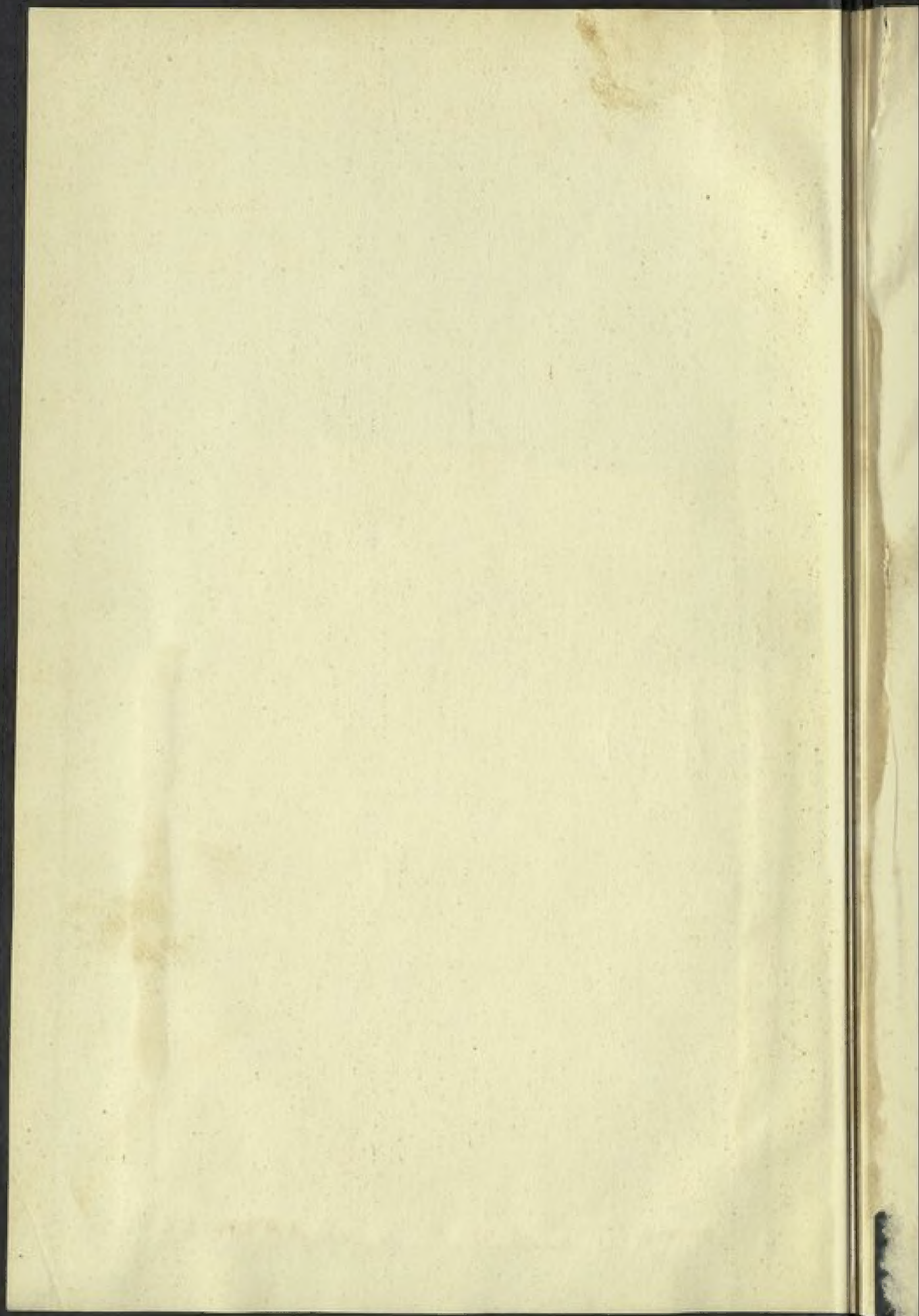
ومن جهة أخرى فإن اللجنة لم تقدره حق قدره وبنت رأيها على وقائع غير صائبة وعلى أرقام غير مضبوطة في بعض الاحوال .

ولذلك تأمل الحكومة أن الجمعية العمومية تنظر بعين الرعاية الى المزايا الخيلية التي تعود على القطر من هذا المشروع .

(000/910/205/200)







962:M671mA

مصر

مجموعة محاضرات ور انعقاد 11

962
M671mA

JAFET LIB.

1 OCT 1976

JAFET LIB.

1 JUN 1982

962:M671mA:c.1
مصر. الجمعية العمومية
مجموعة محاضر دور انعقاد الجمعية 1

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01059155

الكتاب

مجموعة
الكتاب
المعبر

2
A